عرادة على المرادة الم

CH3 CH1

```
» (فهرست كاب اتحاف الابصار والبصائر بنيو يب كاب الاشياء والنظائر)»
                                          م
كان الطهارة
                                           كأك الصلاة
                                            على كاسالزكاة
                                            ٣٣ كابالصوم
                                              ۷۶ کتاب ایجیم
                          ٨٣ كأب النكاح أى والرضاع والنسب
              11. كاب الطلاق والرضاع واتحضانة والنسب والنفقة
                          وي كتاب العتاق وتوابعه من الولا وغيره
                                   رور كال الاعمان والندور
                            ا، ؛ كاب التعز مروا محدود والسرقة
                                             ١٨٦ كتاب السير
                       ٩٨ كتاب اللقيط واللقطة والاتبق والمفقود
                                           ٢٠١ كاب الشركة
                                            ع . ٢ كاب الوقف
                                           ٣٤٣ كالسوع
                                   ٢٧٧ كاب الكمالة والحوالة
                          ٢٨٦ كأن القضاء والشهادات والدعوى
                                           ٣٤٠ كاب الوكالة
                                         ٣٥٣ كتأب الاقرار
                                          ووج كتاب الصلي
                                         ٣٧٤ كتاب المضارمة
                                            ٣٧٧ كتأسالمة
                                         ٣٨٣ كتاب المداينات
                                        ه وج كتاب الاحارات
                                         ١٤٤ كتاب الامانات
```

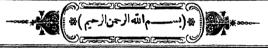
ع٤٢ كتاب الحجر والمأذون ٤٣٢ كتاب الشغعة وسع كتار القسمة ٤٣٧ كتاب المزارعة والمسافاة ٤٣٨ كتاب احباء الموان والنرب . ٤٤ كتاب الأكراه ععع كتأب الغصب ووع كتاب الصيد والذمائع والاضعية وجء كتأب الحظر والأباحة وفيه وصيه الامام لاي يو.ف ٤٨٦ كتاب الرهن ٤٩٢ كتاب الحنامات و. و كتاب الوصايا ٠٣٠ كتاب الفرائض * (قت الفهرست بعمد الله وعونه) *





اتحدالله ذى الفضل العميم الحادى من يشاه الى صراطه ستقيم والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا مجد صاحب الدين القوم وعلى آله واتحت المملولي الفضل والتعظيم (أما بعد) فيقول المرتجى لطف ربه الحيق وحجد ابوالفتح الحنق يد مجد ابوالفتح الحنق يد الما كان كان كان الاشاه والنظارية تأليف العلامة الشيخ زيزا بن تحييره من كذب الافاضل والانه بنسجه على هذا المنول يد الذي لم يوجد له سابقة عمره من كتب الافاضل والانه بنسجه على هذا المنول يد الذي لم يوجد له سابقة مثال يد عمر على مثل الوقوف على ما حواد من الفوائد وما اشتمل عليه من بديع الفرائد وسابع عند الحاجة الما الحوادة من حيل الموايد و أردت جعانى في الضوابط والقواعد و وغيرها مما وعاه من حيل الموايد و أردت جعواني في الضوابط والقواعد و وغيرها مما حواده من حيل الموايد و أردت جعواني

الفن الثانى * والحماقها بأبواجها بديعة الشكل والمعانى * ليسهل الوقوف عليها الكل طالب * ويكتر الانتفاع جهالكل راغب * وقد أضفت الحذلك تكملة العلامة الشيخ عرب نحيم الفن السادس فن الفروق الفن الفاقة وتكثيرا الفاقة وقيمة الفن السادق * وزدت من حواشها وغيرها قللامن التوضيحات * ونزرامن التصويبات * وبوبت مالم ببوب له المولف من المهمات كالمزارعة والمسافاة والشرب واحيا الموات * وقد تكون السالة مناسبة بياين فأكثر من ذلك فاتنتها في كل منها لمناسبة ماهنا الك براجامنه تعلى العفوو العافية والرحة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول بهرا وسميته الحافية والمصائر بيند وب كاب الاشهاء والنظائر) بهو والله تعالى اسأل و بنيه المصافى والمصائر بيند وبيا كاب الاشهاء والنظائر) بهو والله تعالى اسأل و بنيه المصافى والمنافع به الكريم صلى الله تعالى علم وما أقوس * ان يجعله خالصالو جهه الكريم * وان يديم النفع به اله حواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محدود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع بوليا الموسيم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفع به المحود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفود كوليا الموسيم النفود المحود كريم آمين وصل الله معلى سيديم النفود كوليون المحدود كريم آمين وصل الله المحدود كوليم النفود كولية كوليون المحدود كريم آمين وصل اللهم على سيديم النفود كوليون المحدود كوليم النفود كوليون المحدود كول



ع (فال صاحب الاشساء)

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والسلاغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي و القدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النف اس و تعزيز طاب المكلف بضيق الوقت (وشروط) حجة وهي اربعة مما شرة الماء المطلق الطهور مجسم الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النف س وعدم التابس في حالة التطهير عما ينقضه في حق غير المعدد وربذاك (المطهرات النجياسة جسمة عشر) المايع الطاهر الفالع وذلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشهس ومسمح الصقد لم وفت الخشب وفلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشهس ومسمح الصقد لم وفت الخشب وفرك المنافق والمنقور في الفارة اذامات في المحن والذكاة من الاهل في الحل وتزح والمناب وانقلب العلى المثروذ خول الماء من حال المناب وتروجه من الاستورة وعفر الارض بقلب الاعلى اسفل (وذكر بعضهم) ان قدمة المالى من المطهرات فاوتنجس برفقه م طهر وفي التحقيق لا يظهر واخالك الانتفاع الشبك فيها حدى الوجع عادت (الثوب)

منهرما افرائمن المني الافي مسئلتن الن بحسكون الثوب جديدا أوامني عقب بول لمِرْلُهُ بِالمَا وقدد كُونا وفي شرح السَّائر (الابوال) كله الْحِسة الابول الخفاش فانه طاهروا علف التصيير في ول المرة (ومرارة) كل شي كبوله (وموة) البعير كسرقينه (الدمام) كلها نحسسة الأدم الشهيد والدم الباق في اللعم الهزول اذاقطع والماق فى العروق والساقى فى السكدد والطيال ودم قلب الشاة ومالم سلمن بدن الانسان على المختار ودم البي ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالستثنى عشرة (الخرا) نُعِس الاخر مطيرها كول وغيرها كول على أحد القوامن وخر الفارة على احدى الروايتين (الجزم) المنفصل من الحي كمتته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الافى حقَّ صُلحبه فطاهروانكثر(مالَّم يتعصر)اذا تُنجس فلابد من المُعِفِف الافي البدن فتوالى الغسلات بقوم مقَامَه (يشترما) في الاستنجاازالة الرافحة من موضع الاستنجاء والاصم التي استنجبي باالااذا عزوالناسعنه غافلون (توصّاً) من ما منحس وهناك من يعلم يفترض عليه الاعلام (رأى) في ثوب غروفعاسة ما فعد أن غاب على ظنه الدلو أخرو أزالها أخرو والافلا (المرقة) اذا اتتنت لاتتنجس كذافى القنية (والطعام) أذا ثغير واشتذ تغيره تنجسُ وحرم واللبن والزيت والسمن اذا أنتن لاتمحرمُ أكله أنتهمي وقد نقلناً في الحظر (ثُمُ قَالُ) الدعاجة اذاذ يحتونتف رشها وألقيت في آلماه قيل شق بعنها صارالما محيسا وسأرث غيستبعيث لاطريق الىأكاها آلاان تحمل الهرة الهافتأكلها والله تعالى leĺ

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجوعة الملقة بكاب الطهارة (قال المؤلف) الفق الاول في القواعد السكلية (الاولى) لا فواب الابالية صرح بها المشايخ في مواضع في الفقه أولما في الوضو والغسل وعلى هذا قرر واحد شاغما الاعال والصوم والمحج أولاكما في الوضو والغسل وعلى هذا قرر واحد شاغما الاعال المناب المقتمى اذلا يصح بدون تقدير لسكرة وجود الاعمال بدونها فقد روامضا فاأى حكم الاعمال وهونوعان أخروى وهوالثواب واستحقاق العقاب ودنيوى وهو الصحة والفساد وقد أربد الانروى بالاجماع للاجماع على انه لا ثواب ولاعقاب الابالنية فانتفى الاحران بكون مراد المالانه مشترك ولا عوم له اولاندفاع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الاتنو والثالى أوجه لا ت

الاوللا يسله الخصم لانه فاثل بعوم المشترك فينتذلا يدل على اشتراطها في الوسائل السحة ولاعلى المقاصدا يضا (وفي بعض الكتب) انّ الوضو الذي ليس عنوى لمسءأ موريه ولكنه مغتاح ألصلاة واغا اشترطت النبة في العيادات مالاحماع أوتابة وماأمروا الالمعمدوا الله مخلصمن لهالدن والأول أوحمه لات العسا يدةفهاء عنى التوحيد بقرينة عطف الصالاة والزكاة فلاشترط في الوضوء والغمر ومسم الخفن وازالة العباسة المحقيقية عن الثوب والمدن والمكان والاوانى للحقة (وأمااشتراطهما) للتيم فلدلالة أيته علىمالانه القصد (وأماغسل المت) فقالوا لأتشترط لععة الصلاة علمه وتحصل طهارته واغاهى شرط لاسقاط الفرض عن دمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق بنسـ ل ثلاثا في قول أبي بوسف وفي رواية عن مجدانه أن نوى عندالاخراج من المنا يغسل مرتين وان لم شو فَثْلاثاوعنه بِغُسْلِمْ قَ واحدة كافي فتم القدم (وأما في العبادات) كلهافهي شرطاصة باالاالاسلام فانه يصعيدونها انتهى (غُفال) يعدد لك وأماقراءة القرآن فالوا ان القرآن يخرج عن كويه قرآ فالمالقصد فوز واللمنب والحائض قرآة مافه من الاذكار يقصدالذكر والادعمة يقصدالدعا الكن أشكل علمه قولهم لوقرأ مقصد الذكرلا تبطل صلاته وأجساعنه في شرح الكنزبانه في محله فلا يتغر معزعته انتهي (وقال في القاعدة الشائمة الامور عقاصدها في عدث تعسن المنوي مانصه) وقالوا في ألتهم لا بحب القييز من أمحيدث وأمج نسامة حتى لوتيم المجنَّب بريديه الوضوع حازخلافا العصاص لكونه مقع لمماعلي صفة واحدة فميز بالنعة كالصلاة المفروضة قالوا وليس بصيم لان امحاجه المهاليقع طهارة واذا وقع طهارة حازان يؤدى مه ماشاء لان الشروط راعى وجودها لاغر ألاترى انه لوتهم للمصرحاز لهان يصلى مهغره انتهي (مُ قال معدد لك أخر محد تعسن المنوى في ضايط مما أذاعن وأخطأ مانصه) وأمااذا لمركن المنوى من العبادات المقصودة واغماه ومن الوسمائل كالوضوع والغسال والتعم قالوافى الوضو لاينويه لانه ليس بعسادة (واعترض) الشارح الزيلعي على الكنزق قوله ونبته بناعلى عود الضمرالي الوضو وكذأا عنرضوا على الفدوري في قوله سنوى الطهارة والمذهب ان سنوى مالا يصيم الامالطهارة م العسادة أورفع الحدث وعندالمعض نبية الطهارة تدكيفي (وأماني التيم) فقالوا أنه ينوى عمادة مقصودة لاتصح الامالطهارة مثل سحدة التلاوة وصلاة

الظهرقالوا واوتيم لدخول المسجد اوالاذان أوالاقامةلا يؤدى به الصلاة لائها المست بعبادة مقصودة وانماهي تسع الغيرها (وفي التيمم) القرآ وأقالة رآن روايثان فعندالعامة لامحوز كافي الخانمة وهومجول على ماأذا كان عدد الأمااذا كان جنبافتيم لهاجارله ان يصلى به كماقى البدايج وقدأوضحناه في شرح الكنزانية بي (تُمْقَالُ) في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة اشتراطاً لنية فهما وأما التهم فلأيشتر ما له نية الفرضية لأنه من الوسائل (وقدمنا) ان نية رفع أتحدث كأفية وعلى هذاا اشروط كأبالا نشترط لهانية الفرضية لقولهم انه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (م قال في السادس في سان الجمع بين عماد تمن ما نصه) فان كان فى الوسائل فان الكل صحيح (قالوا) لوأغتسسل اتجنب يوم انجمه العـ معة ولرفع الجنبانة ارتفعت جنبابته وحصل فمثواب غسل انجعة انتهى اثمقال في السابيع في وقتهاأى النية مانصه) وأماالنية في الوضو فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عندغسل البدن الى الرسفين لينال ثواب السننالمتقدّمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضو ف السنن وف الثيم ينوىءندالوضععلىالصعيدانتهكى ثمقال وأمانسةالتقر بالصيرورةالما مُستَجَلَافُوقَتِهِ اعْنَدَالَاغْتِرَافُ انتهى (تُمْقَالُ العَاشَرِ فِي شُرُ وَمَا النَّبِيُّ) الأول الاسلام ولذالم تصم العبادات من كافر صرحوابه فيهاب التعم عند قول الكنز وغيره فلغاتهم كافرلا وضوء ولان النية شرطالتهم دون الوضوء فيصم وضوء وغسله واذا أسلم بعد هما صلى بهما (لكن قالوا) اذا أ أقطعهم الكتابية لاقل من عشرة حل وطأما بحردالا نقطاع ولأبدوف على الغسل لانها ايست من أهله وان صممتها ولتحة طهارة الـكافرة بل اسلامه انتهمي (فائدة) قال في الملتقط قال أبوحنيفة أعلاالنصراني الفقه والفرآن لعله يهتدى ولأيمس ألمصف وان اغتسلتم مس فلا بأس بهانتهي نمقال (الشاني) التمييزالي أنقال وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كمافى شرح منظومة ابن وهيان انتهى (ثمقال يعدذلك في الفروع مانصه) ومنها لوقر أالجنب قرآ نافان قصد القلاوة حرم وان قصد الذكر فلاانتهى (مُمَالُ تَكَميل في النيابة في النبة) قال في تيم القنية مريض يمه غيره فالنية على المريض دون الميم اهم (نم قال القاعدة الثالثة) اليقين لايرول بالشُّكُ وَدَلِيلِهِ مَا مَارُ وَادْمُمُسَامُ عَنْ أَبِي هُرْيِرَةً رَضَى اللَّهُ تَمَالَى عَنْهُ مُرقُّوعًا اذا وجد

أحدكم في مطنه شيئا فاشكل عليه اخرج منه شئ ام لا فلا يخرجين من المسجدحتي يمهم صوتاأ وبحدرمجا (وفي فتح القددس) من باب الانجاس مانوضحه افنسوق عمارته بقيا مهاقوله تطهيرالغساسة وأحسمقه فمالامكان وأمااذالم يقبكن من الأزالة كخفاه خصوص المحسل المصاب معااهم بتنجس التوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بتحرأ وبلاتحرطهروذ كرالوجه مسن أن لا أثر التحرى وهوان بغسل بعضه معان الاصل ملهارة النوب وقع الشك في قمام الفياسة لاحتمال كون سُولُ عَلَمُ آفَلًا بَقْضَى بِالْعَمَاسَةِ بِالْشُكُ كَذَا أُورِدُ وَالْاسْنِعَالِي فَي شَرِحَ الْجَامَع الكبيرقال وسمعت الامام تاج الدين أحدين عبدالعزيز يقوله ويقيسه على مسسلة في السمرالكمرهي اذا فقعنا حصناوفهم ذمي لا يعرف لا يحوز قتلهم لقيام المانع مقىن فلوقتل المعض أواخرج حل قتل الماقين للشك في قيام المحرم كذاهنا (وفي الخلاصة) بعدماذ كره محرداءن التعلمل فلوصلي معه صلوات تمظهرت اُلْعِياسة في طرف آخرتحب اعادة ماصلي انتهيي (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة لايدرى مكانها يغسل الدوب كله انتهى وهوالاحتياط وذلك التعليل مشكر عندى فأنغسل طرف بوجب الشك في طهرالثوب بعدالتيقن بنجاسيته قبل وحاصله انه فى الازالة بعدته قن قدام العاسة والشك لا مرفع المتمقن قعله وانحق ان شوت الشمك في كون الطرف المغسول والرحل المخرج هومكان المحاسة والمصوم الدم بالبتة الشكفي طهراليافي والاحة دم الماقين ومن ضرورة صبرورته مشكوكا إرتفاع المقين عن تنصبه ومعم ومنته وإذا صارم شكوكافي نحاسته حازت المسلاة معه الآآن هذاان صح لم يسق ل كلمتهم الحجم علم اأعنى قولهم اليقين لامرتفع مالشك معنى فانه حداثذلا بتصوران شتشك فيعل شوت المقن لمتصور شوت شك فمه لا مرتفع به حكم ذلك المقن فعن هذاحقق بعض المحققة نأن المراد لا مرفع حكم لمقن وعلى هـ ذاالتقد رخلص الاشكال في الحركا الدّلس فنقول وأن ثدت الشمك في طهارة الماقى ونجاسمة ولكن لا يرتفع حكم ذلك المقين السابق بنجاسمة وهوعدم حوازا اصلاه فلا بصح بعد غسل الطرف لان الشك الطارى لا برفع حكم المقين السابق على ماحقق من آنه هوالمرادمن قولهم اليقين لامر تفع مالشك فقتل الباقىوا كحكم بطهارة الباقى مشكل والله تسالى أعلم (ونظيره قولهم) القسمة من المطهرات يعسني لوتنعيس بعض البرنم قسم ماهرلوة وع الشسك في كل جز هل هو

لمَّغُسِ اولا (قلت) يندرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولم الأصل بقامما كان علىما كان (ويْتَفَرعَ عَالِمِ السَّائل) منها من تبقَّن فى الطهارة وشــكُ فى امحدث فهومتطهر (أوتبقن في الحُدث) ونسك فىالطهارة فهومحدث كإفىالسراجية رها (الكُن ذُكرعن مجد) أنهاذا دخل بيت الخلاوجلس للاستراحة وشكُّ ربع منه شئ أولا كان محدثا (وإن جلس) الوضوء ومعه مأخم شل هل توضأ كَانَ مَتُوضَتًا عَمَلابِالْغَالِبِ فَيْهُمَا ﴿وَفَى خَزَّانَهُ الْأَكُلُ﴾ استَبِقُنْ بِالْتَيْمِ وَشَّكُ مهوكذالواستمقن مامحدث وشكفى المتعمأ حذمالمقن كا فىالوضو (ولوتيقن الطهارة والمحدث)وشك فى السابق فهومتطهر (وفى البزارية) معلائه لم بغسل عضوالكنه لا يعله بعنه غسل رجله اليسرى لانه أخرالهل (رأى الميلة بعدالوضوم) سائلامن ذكره يعيسدوان كان يعرض كشراولا معلمانه بول أوما الاياتفت اليه وينضم فرجه وازاره بالما قطعا الوسوسة (واذابعد) عهده عن الوضو وعلم أنه يول لآتنفعه الحسلة انتهى ﴿ثَمْ قَالَ﴾ شَسَلُتُ فِي وَحُود الْغِيسِ فالاصل رقاه الطاهرية ولذاقال مجدحوض علاهمنه الصغار والعسدمالابدى الدنسة والجرارالوسخة يحوز الوضومنه مالم سلمان بهضاسة ولذا أفتوابطه أرمطن الطرقات (وفى الملتقط) فارةفى كوزلايدرى انهاكانت فى المجرة لايقضى غساد انجرةبالشكُ (وفيخانةالاكل) رأىفىڤويەقذراوقدصلىفيە ولايدرىمنى بالدفائه بعيدهامن آخر حمدث أحسدته والمني من آخر رفدة انتهي يعسني احتماطا وعملا بالظاهرا انهمي (وقال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الابيقين مثله والمرادبه غالب الفاق مانصه) وفى المجتى اذاشك انه كمر للافتتاح أولاأوهل أحدث أولاا وهل أصابت التجاسة ثوبه أولا أومسع رأسه أولااستقبل آن كان أول مرة والافلاانتهى ثم قال شك في الخارج امني أومذى وكان في النوم فان تذكر احتلاماوحب الغسل اتفاقا والالمعب عندأي وسفع المالاقل وهوالمذي ووجب عندهما احتماطا كقوله مأمالنقض مالماشرة الفاحشة وكقول الامام فى الغارة المتة اذاوجد ثف البئرولم يدرمتي وقعت انهي (وقال قاعدة الاصل ا ضافة الحادث الى أقرب أوقاله) منها ما قدّمناه في الورأى في ثويه نح اسة وقد صلى فيه ولايدري مثر أصابته يعمدها من آخر حدث أحدثه والمني من آخر رقدة والزمه الغسل في الشاني عند أبي حنيفة ومجدوان لم يتذكرا حسلاماوفي البداؤم

يقمدمن آخرماا حتلم وقيل في البول يعتبر من آخرمامال وفي الدم من آخرمار هف (وَلُوفَتُقَرِّحِمَةً) ۚ فَوَجِدُفُمَافَأَرَةُمَتَةً وَلَمْ يَعَـلَمُتِّي دَخَلَتَ فَيَهَاوَانَ لَمَ يَكُر لَم بالأمام الاعظم فاستحسن إعادة صبلاة ثلاثة أمام ان كانت منتفخه تفسعة والامذيوم وليلة علابالسبب الفاهردون الموهوم احتياطا كالمجروح لمرزل ماحب فراش حتى ما شيمال به على انجرح اه (تمقال في خاتمة فهافواند في تلا : القاعدة) أعنى المقين لا مزول ما الله أن الفائد والأولى ويستثنى منهامسائل (الاولى) المستحاضة التحديرة بلزمها الاغتسال اكر مسلاة وهو الصيم (الثأنية) أووجد بالاولايدري أمني أم مذى قدمنا اعساب الغسل مع و حودالشُكُ (الثالثة) أذا وجه دفأرة منتة ولا مدرى و قي وقتت وكان قد توضأ منها قدمنا وجوب الاعادة عليه • فصلامع الشك (الرابعة) قدمنا انه لوشك هل كبرالا فتتاح أولاأ وأحدث أولاأ ومسحراسه أولا وكان أول ماعرض له أستقل مة) أصاب ثويه نحاسة ولايدري أي وضراصا بته غسل الكل على عن الظهير يةمع ما فيه من الاختلاف انتهلي (عمقال السابعة) لوأكات عة ثم شربت لا يتفعس عنه د أبي حنه فه لاحتمال غيلما مايها وعند دمجيد ينعس بنياه على أصيله من أنه الانترول الإمالياه المطلق مة إه (مُقال وههنامسائل تعتاج الى المراحمة ولم أرها الاتن الى أن قال) ومنهاما حس العذراذ اشك في انقطاعه قصلي بطهارته و مذيني أن لا تصر اه (مُقَالَ فِي الفَائدة الثانية مانصه) وغالب الغان عندهم ملحق باليقين وهوالذي تنبني عليمه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كالممهم في الأبواب صرحوا في نواقض الوضوم أن الغالب كالمحقق (هم (تمقال في القاعدة الرابعة المشقة تحل التيسير مانصه) واعلمان اسباب التخفيف في العبادات وغيره اسبعة (الاؤل السفر)وهو نوعان منمه مايحتص بالطويل وهو ثلاثة أيام وليالم أيا وهوالفصر والفطر والمسم ن وم ولسلة وسقوط الم ضحية على ما في عالية البيان والثابي مالا يحتص مد

والراديه مطلق أكزوج عن المصروهوترك الجعبة والعيبدين وانجباعية والتنقل على المدأية وجوازالتيم اه (ثمقال الثانى المرض) ورخصه كثيرة التيم عنـــد الخوف على نفسه أوعلى عضوه أومن زيادة المرض أو يطنه اه (تم قال) السادس العسر وعوم المماوى كالصلاة مع القياسة المعفوعتم اكادون رمع الثوب من مخففة وقد والدرهم من المغلطة وتحاسة العذورالتي تصدتمامه وكان كالغسلها خوحت ودم المراغث والمق في الثوب وان كثر وبولى ترشرش على الثوب قسدر رؤس الامرومان الشوارع وأثرنج اسة عسر زواله ويول سنورفي غسرأ وأنى المساه وعليه العتوى ومنهممن أطاق في المرة والفأرة وخراء هام وعصفور وان كثر وخوه الطمورالهرمة فيرواية وماليسله نفس سائلة وريق النائم مطلقاعلي المفتيد وافواه الصدان وغدار السرجين وقلس الدخان الهيس ومنفذ الحدوان والعفوعن الريح والفسااذا أصاب السراوس المتلة أوالمقعدة على المفتى مدوكان المحلواني لاسما فيسراو اله ولاتا ويل لفعله الاالتحرزمن الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن الساروطهرة للروث والعبذرة فقانبا بطهارة رمادهما تدسرا والالزمت نحساسة الخدمز في غالب الامصار (ومن ذلك) طهارة يول الخفَّاش وخره والبعراذ اوقع في الهلب ورمي مه قبسل تفتيه وتحفيف نحساسة الارواث عند همه اوما مسدت النور من عنارات العياسة على الصحير وما بصيمه مماسال من الحكنسف مألم مكن آكدرانمه النساسية وما الطائق آستحسانا وصورته احرقت العبذرة في منت فأصاب ما الطانق ثوب انسان وكذا الاصطلاذا كان حارا وعلى كوته طأنق اويدت الوعة اذا كان علسه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا كان اهر بق فه النعاسات فعرق حطانها وكوته اوتفاطر وكذالو كادفى الاصطسل كوزمعلق مهماه فترشيح فياسفل الكور والقول وطهارة المداثوان كال اصلهدما والزماد وانكان عرق حيوان محسرم الاكل والتراب الطاهراذ اجعمل طينا مالما المحسر أرعكسه والفتوىءلي ان العسرة الطاهرأ يهما كان وماترشش على الغاسل من غسالة المت بمنا لا عكن الاحتراز عنيه وما درش به السوق اذا ا شل مه قسدماه ومواطئ الكلاب والطيان المسرقن وردغية الطريق ومشروعمة الاستنصاء كحرمهاندلس عزيل حتى لونزل المستنجى مه في ما نحيمه والقول بأن كل مادم قالم مريل العياسة الحقيقية ومس المحدف الصدران المعلم وادس الخف في

الحضراشقة نزعه في كل وضو وم خمو حسائزعه الغسل لعدم تدكره واله لاعدكم على المها والاستعمال مادام متردّدا على العضو ولا نحاسة المها اذالا في المتضمر مالم منفصل عنه وانهلا بضره التعبر بالمبكث والعاس والعلمات وكليا يعسر صونه عنسه أه (ثمقال) ووسع أبوحنيفة في العبادات كلها فلم يقسل ان مس المرأة والذكر ناقض ولمشترط النسة فيالطهارة ولاالدلك ووسع في المساه فنوضه اليرأى المبتلىمة أه (مُمَال في آخِرهذه القاعدة مانصه) الفيَّدة الارلى المشاق على من مشقة لاتنفُّ عنها لعيادة غالما كمشقة الردفي الوضو والغسل (اليأن فالي فلاأثر لهافي المقاط العيادات في كل الاوقات (وأماجواز) التيم للنوف من شدة البرد العنامة فالمرادمن الخوف الخوف من الأعتسال عدلي نفسه أوعدا عضومن أعضائه أومن حصول مرص ولذاشرط فيالسدائم كجوازه من انجنسامة أن لا محمد مكانا يأويه ولا ثويا يدفئه ولاماء مستفسا ولأحساما والصييم أنه لا محوز للعدثُالاصفركافي آنخــانية لمدم اعتبارذات الخوف في أعضا الوضوء (a (تم قال) الثمالشة متوسعة من هأتنكر يض في رمضان مخاف من الصوم زيادةً المرضَّ اوبطُّوالمر فيحوزله العَطَّرُوكُدًّا في المرض المبيح للتَّهُمُ اللَّهُ (ثمُّ قال) ومن المشكل التيم فأنهم اشترطواني الرص المبيح له ان يخسأف من المساء على نفسه اوعضوه ذها مااومنفسة أوحدوث برص اربعو بروا يبيعو بمطلق الرض مع انمشقمة السفردون ذلك كشرولم توجموا شراالما ميز بادة فاحشة على قعتمه لااليسيرة اه (مُمَالُ في الفائدة الذائة المشقة والحرج الما يعترفهما لأنص فيه وأما ع النص يُغلافه فلامانسه) وقال أى الزيلى في آب الاغياس أن الامام مقول بتغلف فحاسة الارواث لقوله علمه الصلاة والسلام إنهارجس أي نجس ولااعتبسارعنده بالسلوى فيموضع النص كاوبول الآدمى فان البلوى فيسه أعماه (وفي شرح منيسة المصلى) من المناخرين مرزاد في تفسير الفليظة على قول أي حنيفة ولاحرج في اجتنابه كافي الاختسار وفي الغليظة على قوله ماولا بلوى واصابته كافي آلاختيارايضا (وفرانحيط) وهي زيادة حسنة يشهد بايعض فروع الباب والمرادبكر ونه ولاخرج في اجتنابه ولا بلوى في اصابته على اختلاف العيارتين إغماه وبالنسمة الىجنس المكافين فيقم الاتعاق على صدق القضية المشهورة وهيمان ماعمت بليتمه خفت قضيته اه (وقال في الشانية

مَا بِيمِ الصّرورة بِنَة در بقدرهاما أمه) وأحموا العفوع ، يول السَّدور في المّيار دون آلاواني لامدلاضرورة في الاواني مجريان العادة بتخصيرهما (وفرق) كنيم من المسليم في المعرون أمار الفيلوات عن قلسله الضرورة لانه لس لمياروس فرة والآمل تمعر - ولها و من امارا لامصار لعدم الضرورة بخدلاف الهيئة والكن المعقدعدم الفرق سرامار العلوات والامصار وسرالصيح والمنكسروس الرطب والمايس (ويهني) عن ثباب المتوضي اذا اصابه امن الماء المستعمل على رواية العباسة الضرورة (ولايعني) عما يصيب توب غير العدمها (ودم الشهيد) طاهرفي-قانفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجبيرة) بحسان لاتستر من الصحيح الانقدر مالاند منه اه (تم قال) تذنيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر مطل مرواله ومطل التيماداقد رعلى استعمال الماء فان كان لف قد الماء بطل مدرة عليمه وال كان ارص بطل مرقه وان كار لمرد بطل مزواله والممير على الحسرة اذاسقطت بطل لزواله اه (وقال في محتدره المعاسدا ولي من جلب المصاع مانسة) ومن دلك مادكره المزازى في فناواه ومن لا يحدسترة ترك الاستنجا ولوعلى شطنهرلان النهى راج على الامرحق استوجب النهى الارمان ولم يقتض الامر التكرار اه (والمرأة) إذاوجب عليهاالغـــل ولمقــدـــــترة من الرحال تؤجره [والرجل) ادالم محد مقرة من الرجال لا يؤنره و يغتسل وفي الاستعب ادالم معد سَترة تركه فالعرق أن العباسة الحكمية أقوى (والمرأة) بين النساء كالرجر أس الرجال كذافي شرح المقاية (ومن فروع دلك) المالعة في أصحفة والاستند. ق مسنونة وتبكره للمائم وتخليل الشعرسينة في الطهارة ويكر للعرم اه (وقال فى الفاعدة السادسة العادة محلمة مانصه) فما فرع على هده القاعدة حدا كارى اى المناه الحياري الاصماله ما مده النساس حاريا (وسها) وقوع المعرال لاثير فى المرالاصوان الكثيرما يستكثروالماطر (ومنها) حدد الما الكثير المليق بالجارى الأصم تعويضه الى رأى المبتلى به لاالتقرير بشي من العشر في العشر وغوه (ومنها) الحيص والمعاس قالوالو وإدالدم على اكثرا كيض والنفاس تردالي امام عَادتُهَا اه (نَمُقَالُ وَفَي ذَلِكُ فَرُوعَ) الأولِ العَادةُ فِي بَابِ الحَيْضُ احْمَلْفُ فَهُمَّا فمندأى منفه ومجدلات العادوالاعراس وعندأى وسف تنتعمره واحدة قالواو الماعتوى وهدر الخلاف في الاصلة أوفي الجعلمة أوفير ممامستوفي في اتحلاصة وغيرها اه (وقال في القاهدة الاولى الاجتهاد لا ينقض مالاجتهاد مانصه) ومنهالوكان رُجِل ثوبان أحده مانحس فتحرى وصلى أحده ما مُم وقع تحريه على طهارة الاسترلم بعتبرالشاني اه (مُم قال) ومقتضي الاول (أى وهوالقرى في الثوين كذافي شرحها) العلوتحرى وظرماها رةأ حد الافائمين فاستعمله وترك الآنورثم تغيرظنه لايعمل مالنابي مل يتعم لكن هذاميني عــلىجـوازالْمتحرى فىالانائـىن (وفىشرحالجمع قبيـــلالتيمُ) لوكاناأنائس مريقهما وبتيم إتفاقا اه (وقال في القاعدة الثارية أذا اجتمع الحلال وانحرأم غلب الحرام الحلال مانعه) وذكر وسفهم ان من هدا النوع حديث الكمن الحاقض مافوق الازار وحدث اصنعوا كلشئ الاالنكاح فانالاول يقتضى تحريم ماين السرة الى الركمة والشاني يقتضي اماحسة ماعدا الوطئ فرح التحريم احتياطا وهوقول أبى حنيامة وأى بوسف ومالك والشافعي وحص مجدد شعارالدم ويه قال أحد عم لا مالثاني اه (ثم قال وخرج عن هذه العادد مسائل الي انقال) الثانسة الاجتهادي الاواني اداكان ومفه اطاهراو ومضها نحسا والاقل نجس جائز وبريق ماغلب على ظنعه المفيس معان الاحتساط أن مريق الكل ويتيم كااذا كان الاقل طاهراع لا بالاغلب فهر ما (الثالثة) الاجتهاد في ثياب مختامة بعضهانجس وبعضهاطاه رحائرسوا كالالكثرنجسا أولا (والفرق) بنن الثماب والاوابي اله لاخلف لهسافي سنرالعورة وللوضوء خلف في أتطهه مروهو التعيموه نذا كليه حالةالاحتسار وأماحالة الضرورة فيتحرى للشرب أنفياقا كذافى شرح المجمع قبدل ألتيما نتهى وقد نقلنا مقية ذلك في كتاب الحظر ونقلا بعضه في كتاب الصلاة آه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا مس كتب ا تفسير للمدت ولم مفصلوا من كون الاكثر تفسيرا أوقرآ ماولوقيل به اعتبار اللغالب لدكمان حسمنا اه (مُ قَالَ) السادسة إذا اختلط ما ترج ما مطاق فالعرة الغالب فأن غلب الماء حأزت الطهارةبه والافلاو ييناه فيالطهارات من شرح المكنزء عاداته تسيرالغلية اه (مُمَال) وليسمنه مااذا نوى الميم لغرضين لاما نقول محوزله أن يصلى بالواحد ماشا من العرائض والنوافل اه (نم قال) ومنها ماادا استنجى للمول بمحدر ثم نام فاحتسلم وأمتى فأصاب ثويه لم طهر بالفرك لان المول لا يطهر بالعرك فلايطهرالمي كإصروايه ولهـ فافالشمس الا ممة السرخسي مسئلة المي مشكلة لانكل فل

عَدَى أَوْلَا وَالدِّي لا يَطْهُرُوا لَهُ إِنَّا أَنْ يَعْمُلُ تَبِّمَا اللَّهِ (وَقَدْ يَمَّا لَ) عَكُنْ جَمَل المول الماقي بعد الاستنجاع تمعا أيضا (وجوابه) أن التبعية في المولازم له وهو المذى بفلاف البول ولم أرمن شبه عليه أه (مُمَال) تنبيه وليس من القاعدة مااذا اجتمع في العسادة حانب الحضر وحانب السفرفانا لانفاب حانب الحضر ومقتضاها تغليمه لأنه اجتم المبيج والمحرم لأن أصلب المالوافي المسج على الحفين لوابتداالة يم فسأفرق لا عمام يوم ولية انتقلت مذته الي مدة الما قرفيه سيونلانا ولوكان على عكسه انتقلت الى مدَّة المفير ومقتضاها اعتباره في الاقامة فهما تغليبانجانب انحضرونه قال المشبانعي وغنيد الوسيح أحبدى انحفن حاضرا والا ترسد فرا فكذلك على الاصم طرد اللقاعدة وأماعندنا فلاخفافي ان مدته مدة المسافر اه (عُم ق ل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتمى فافه يقدم المانع) فلوضاق الوقت أوالمـا عن سنن الطهارة مرم فعلها اه (نم قال في القـاعدة الثالثة الايثار في القرب) قال الشافعية الايثار في القرب مكرو وفي غيرها محموب قال الله تعالى و يؤثر ون على أنفسم مولوكان بهم خصاصة قال الشيخ عزالدين لااشار فى القرمات فسلاا شاريا المهارة ولا يستراله ورة ولامالصف الاوللان الغرض بالمبادات التعظيم والاجسلال هن أثريه فقد دترك اجلاله ادله وتعظيه وقال الامام لودخسل الوقت ومعهما بتوضأ به فوهمه لغيره لمتوضأ به لمحزلا اعرف فسه خلافالان الاشاراغما كون فيما يتملق بالنفوس افيما يتعلق بالفرب والعبادات اه (ثمقال) وقال الشيخ أبومجدفي الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعهما كفيسه لطهارته وهناك من محتاجه للطهارة لمحزله الايشار (ولوأراد) اضطرا يشارغيره بالطعام لاستيقاء مهيعته كان له ذلك وأن خاف فوت مُهجته (والفرق)ان الحق في الصهار والله تعالى فلأيسو غفه الا شار واكمني في حال المخمه لدهسه اه وقد نقلنا بقية ذلك في كاب الملاة وفي الحظرا بضا (وقال فى القاعدة الثامنية ادااجهم أمران من جنس واحد واستملف مقصودهمادخل أحددهما في الآنوغاليما) فن فروعها اذا اجتمع مدتّ وجنما به أوجنا به وحيض كفي الغسل الواحد اه (وقال في القاعدة الثاليّة عشر الفرض أعضل من الدفل) الاق مسائل (الاولى ابرا المعسره ندوب أفضل من انظاره الواجب (الثمانية) ابتدا السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضو قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوالعددالوقت وهوالفرض وقد الفاناذلك أيضافي الحظر (وقال في القاعدة الخامسة عشرمن استعلى الشي قدل أوانه عوقب محرمانه مأنصده) وخرج عنم المسائل الى أن قال السادسة شررت دوا • في اصف لم تفض الصلام اه وقد تقلناها في كاب الصلاة أيضا (وعال في القاءمة الساحة عبرلاعمرة مالفات السن عطأه ميرح باأصابنا في مواضم الى ان فال ومنها لوظن الما فيسا فتوضأ بدئم تمين اله طاهر مالد وضوء كذا في الخلاصة أه (ثم فال وتوجعن هذه القاعدة مسائل الى ان قال) الثانية لوصلي وعنسده انه مُعَدَّتُ مُ ظهر آنه متوضأً أعادالي أن قال والساسة تفتضى ان تعمل مسألة الخلاصة سابقا على ماأذالم اصل امااذاصلى فانه رمد اه وقد نقلنا رقسة ذلك في كناب السلاة أ بضا فراحمه (وقال في الفرّ الدَّال في أحكام الصدان مانصه) ولا تنتقض طها رته القهقهة في صُلاته وإن أبطلت المدلاة الم وقد تقلنا هافي الملاة أيضا (عرقال) وهو كالبالغ في نُواقَصْ الوضو الاالقهة به (تَمْ فأل) ولا عنمُ من مسُ المُعَوفُ أه (وقالَ في أحكام السكران مانصم واختأف في حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط وهذمان وهوقولهماويه أخذ كثيرمن المشايخ (والمعتبر) في القدح المسكر في حق الحرمة ماقالاه احتباطانى الحرمات (والخلاف) فى المحدّ (والفتوى) على قولهما في المقاض الطهارة بدوفي عيده أن لا يسكر كابيناه في شرح الكنزاه وقد نقلناه في كاب الايمان (وقال في أحكام العبيدمانصمه) وأذا لم يقدر على الوضوء الاء من فعلى السدأن وصنَّه بخلاف اتحرَّ أهم (وقال في بعثُ الاحكام الاربعة مانصه) والاستنادوهوأن شيت في الحال ثم نستندالي ان قال وكطهارة المستعاضة والتيم تنتقض عندخروج الوقت ورؤية الماءم متندالي وقت وحود الحدث إلهذا قلنالا يجوزا اسع لم مآاه (وقال في بعث الساقط لا يعود مانصه ولاتعوداً لقباسة بعداكم كريز والهافلودينغ الجلامالتمس ونحوه وقرلنا الثوب من المني وجفت الأرض الشمس ثم أصبابها آما ولا تعود النعباسية في الاصم وكذا السئراذاغارماؤها ثم عاد اه (وقال في عدة النائم كالمستيقظ في ومن المسائل مانصه) الخامسة عشراذا مرت دابة المتمع على ما يمكن استعماله وهوعاما نام ينتقص تيمم ١٦ (وقال ني أحكام الأنثي مانسه) ومنهالا يطهر بالفرك ني قول اهـ

وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصم تهمه و يصم وضوء وغسله فلواسلم حازت اه (ثم قال) تنديه الاسلام بحب ماقيله من حقوق الله تعالى دون حقه قي الآ دمين كالقصاص وضمان الأموال الافي مسائل لوأحنه الكافر ثم إلم سقط آه (وقال في أحكام الذمي أضامانصه) ولاعتم من دخول السجيد يخلاف المسلم (ولا يتوقف) حوازد خوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسعد الحرام اه وقد نقلنا في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام الجان ومنه الووماج المجنى انسمة فهل محب الغسل علمها (قال قاضيخان في فتاواه) امرأة قالت وهي حنى " بأتنه فالنهم مراداوأحدفي نفسي ماأحداد احامعني زوحي لاغسل علما الكمال عااذالم تنزل امااذا أنزلة وحب كاثنه احتلام اه (تمقال) ومنها إنصه) شرتب علما وجوب الغسيل وتحريم الصيلاة والسعود ة والطواف و قرامة القرآن و حل المبحف ومسه وكايته و دخول المهجر وكراهةالا كلروالشرب قبل الغسيل ووجوب نزع انخف والكفارة وحوياأونديا لاة وكتاب انج (ثمقال فوائد) الاولى لافرق في الايلاج بين ان يكون بحاثل أولاليكن يشرطان نصل انحرارة معه كذاذكر وافي التعليل فعجري في ساثرالايواب ﴿الثَّانِيةِ ﴾ ماثنتُ للعشفة من الاحكام ثبت لقطوعها ان بق معه مقدارها وان لم سق قُدرها لم متعلق مه شئ من الاحكام ومحتاج الي نقل ليكونها كالمه ولم اره وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطيُّ في الديركانو-إيُّ في القبل نجعه مدالغسلاه وقد نقلناه في كال المكاح وكال الطلاق وكال الحدود (م قال التاسعة) الذي على الرحل وطئ زوجته المنكوحة مع بقاءالنكاح الحيض والنفاس أه وقد أ. قدة ذلك في كتاب النه كاح فراجعه (ثمقال) العداشرة اذاحرم الوطائح م دواعمه الافي الحيض والنفاس اه (وقد) نقانا فسته في كاب النكاح (وقال في أحكام الاشارةمانسه) وهنافروع لمأرهاالاتن (الاول) اشارة الأخرس بالقراءة وهو حنب يدغى انتحرم علمه أخذا من قولهمان الاخرس يحد عليه تعريك اسانه فحملوا التَّمر مَكْ قراءة أه وقد تغلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين حومه ومالا يمنع مانصه) الاول الما في العهارة يمنع الدين وجوب شرابه اقول

از ملعي في آخر ماب التهم والمراد مالقن الفاضل عن حاجته اه (وقال في بحث ماية تم عند الاجتماع من غير الدنون مانسه) ثلاثة في السفر جنب وحائض ومت وغذما يكفى لا - دهم فأن كأن الماء ملكالاحدهم فهوا ولى به وأن كان لمم جمعالا بصرف لاحدهم ومحوزالتهم المكل والكان الماعما اعاكان المجنب أولى مه لان غسله فيريضة وغسل المت سنة والرحل يصلح اماماللرأة فمغتسل الرحل وتتعمالم رأهو يعمالمت ولوكان الماء سنالات والان فالات أولى مهلان له حق ملك مال الان ولووهب لهـمقدرما مكفى لاحدهم قالوااز حل أولى بهلان المت المسرمن أحل القدول للهمة والمرأة لاتصلح لامامة الرحل قال مولانا وهدذا المجواب اغار تقيم على قول من مقول ان همة المشاع فعا محقل القسمة لا تفد الملك وأن اتصل به القيض كذا في فتاوى قاضعان آه وقد نقلنا وفي كاب الهمة (مُقال) ومراده من قوله ان غسل المتسنة ان وحور بهما مخدلاف غســ لى المختُثُ فأنه فيْ القرآن وبنغى أن بلحق عااذا كان ماحامااذاأ وصي مهلا - وج الناس ولا يكفي الالاحدهم اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (نمقال) وأمامن به نجياسة وهو محدث ووحدما مكنى لاحدهما فانه عب صرفه ألى النصاسة كافي فتح القدرمن الانجياس وعلى هذالو كان مع الثلاثة ذونجياسة يندغي ان يقدّم عليهم ولمأره اه (وقال في تحدّا جمّاع الفضيلة والنقيصة مانسه) فين الصلاة أول الوقت مالتهم وأخره بالوضوء فعنه تنايسة مبالتأخ مراذا كأن طهم في وجود المها وآخره والأ مالتقديم أفضل ولمأرلا صحبابنا اله يتهيم فيأوله ومصلى فاذا وجده في آخره توضأ وصلى تأساولاسعدالقول بأفضليته (وقالت)الشافعية إهالتهاية في تحصمل الفضلة أه (نم قال) ومنها غسل الرجلين أفضر من المسيم على انحفين لمن مرى حواز والافهوأفضل وكذا يحضره من لامراه (ومنها) التوضي من المحوض أفضل م التوضي م النهر يحضره ون لامواه والآلا أه (وقال في يحث الفول في غن المثل مانصه) اماغن المثل فذكروه في مواضم منها ماب ألتيم مقال في الكنزوان لم معطه الابقن المثل وله غنسه لايتهم والاتهم وفسره في العنابة عثل القعسة في أقرب موضع معزفهه الماءأو بغدمن مسر وفسروار باجي بالقعة فيذلك المكان اسكن لمسر منامة فى وقت عزمه أوفى أعلب الاوقار والطاهر الاول فان الاعتمار للقيمة مأل التقوم وبتعنا أنلا عتبرغن الثل عندالحاجة لسداره قوحوف الملاك ورعاتصل

الشرية الى دنا نرفع سراؤها على القادرياضماف فهم الحساء لنفسه اله وقد نقلناه في السااشرت و في الحظر (وقال في أحكام السفرمانسه) رخصة القصم والفطروانسم ثلاثة أمام بلمالها أه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام المحدمانسه) فنهامحرم دخوله عملي اتجنب واكحائض وألنف ولوعلى وحه العمور وادخال نحاسة فيه مخاف منها التلويث اه وقد نقلنا بقيتمه في كتاب الصلاة (وقال في محدّاً حكام توم الجعة مانصه) واستناز الغسل أسا اه وقد ثقلنا بقيته في كماب الصلاة (ثم قال ما افترق فيه الوضو و الغسل) سين تحديد الوضوءعندا ختلاف المحلس وتكره تحديدالغسل مطلقاء سيرفسه اثخف وينزع للغسل بسن فيه الترتيب مخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه. سل ففريضة يسجالرأس فيسه بخلاف الغسل على قول (ماافترق فمه سلالرجل) متأفث المسم دونه ورأنت في بعض كتب الشافعية محوّر لاف ولابحوزمسم الخف المغصوب وص المفصوبة أن يسقحق قطع رحله فلاعكن منها بسن تثلث الغسل دون المهيم بحب تعمم الرحل دون الخف لا يتقضه الجنامة بفلاف المسيم هوأ فضل من المسيم آن مراه (ماأفنرق فيه مسح انخف والرأس) يسن استيعاب الرأس دون انخف لوتك مسح ارأس لامكره وان كمهندب ومكره تثلث مسجوا يخف (ماافترق فسه الوضوع والتهمم) كونه من الوجه والمدن فقط ولاصور الآلعذر ولايسيم مه الخف ويفتقرالي اننية تحديده ولاتثليثه بسن فيه النفض ويستوى فيه أتحدث الاصغر والاكبر ِ فَ فَيَّهُ مُسْعِ الْجُبِيرِ ، ومسمَّ الخف) لا يشترط شدها على وضو و وشترط المسه ارةومحمع معالغسر مخلاف مسوائخف ومحب أهمه هاأوا كثرهما مدونه في روامه وهوالمعمّ بخلاف المسموعلى الخف ان الخف اداسقطولا تنزع للحنابة مخلاف الخف واداكان على عضو حديرتان فــقطت احداهما أعادها بلااعادة •سعها بخلاف نزع أحد الخفين (ماافترق فــه الحمض والنقاس) أقل الحيض محمدود ولاحدلا قل النفاس وأكثره عشرة أمام وأكثرالنفاس أربعون ويكون مه البلوغ والاستبرا ودون النفاس ا ه (وقوله) دون النفاس أى فإن الملوغ في صورة النفاس مضاف الى انحمل لا الى النفاس

وقدنقلنا. في كتاب الاذن وانحروفي كتاب الذكاح وفي الحظر (ثمفال) والحيض لابقطع التنافيع فيصوم الكفارة يخلاف النفاس اه وقدنقلناه فيكتاب السوم (نم قال) وتنقضي العدَّة ته دون النفاس و بحصــل به الفصل بين طلاق السـنة دعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كذاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة أفىالنهاية من الافتزاق بأربعية قصوراه (ثمقال ماافترق فييه غيل الحي تنقع الماء ولاءسيم رأسه في وضوه الغسل يخلاف الحي في رواية اه (وقال آخرفن الفرق فيقاعدة اذاأني بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واجباأم لامانصه) واختلفوا فيما إذا مسح جمسع راسه فقد ل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الرنع فرضا والباقى سنة وآختافوا في تكرارالغسل فقبل بقع البكل فرضاوالعقدان الاولى فرض والشانية معالثالثة سنةمؤ كدة اليأن قال ولعل فاتدته في النبة هل سنوى في المكل الوجوب أولا وفي الثواب هل بثاب على المكل واسالواحسأو وواسالنفل فمسازادالى أنقال تمرأ يتم قالوافي الاخصمة كإذكره هسان معز باللغ للصة الغني إذاضح بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تَطْوَعَاوْقِيلَ الاخْرَى محم اه (ثَمَقَالَ) وَلِمَارِحَكِمِ مَااذَاوَقَفْ بَعَرَفَاتَأْزَيْدِمْنَ القدرالواحيأو زادعلي حالمهافي نعقبةالزوجة أوكشفعوريه فحيرانخلا زايدا على القدرالمُتاج المه هل مأتم عسلى الجسم أم لا اه وقد نقلناه في الحظر وغسره روقال في فن الالغار مانصه الطهارة) ما أفضل الما وفقل ما نسع من أصابعه صلى ثمالي مليه وسلم(أي) حوض مغيرلا ينجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض ام اذا كان الغرف منه متداوكا (أي) حيوان اذا خرج من البرحما ينزح مروان ماتلا (فقل) الفارة اذا كانت هارية من الهرة بنز حكله والالا أي) نزح دلو واحدمنها (فقــل) بترصب فيه الدلوالاخبرمن بترته أرة (أي) ما وكثم مرلا محوز الوضو وبه دان ننص حاز فقل هوماء حوض أعلاه وأسفله عشرفي عشر (أى) ماعطاهر يجوزالوضو بهولا يجوز شربه فقل مفدع بحرى وتفتت اه (وقال في فن الالغساز في بحث البيع ـه)أىخىزلايحوز بيعهالامن|اشافعية (فقل)ماعجى،عـاء نجسةلـيلم يحز

يمعه من المودوالنسارى لانه ادا اعلهم لاسترونه واعز بعسراءلامهم عدلاف الشافعية فأنمصدهمطاهرفيجوزمنهم لااعلام اه وقدنقلناه فيكتاب البيوع (وقال في فن الالفيازمن محث الكراهية مانصه أي) انا مساح الاستعمال يكره الوضوممنه (فقــل) ماعينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلباه في الحظر (وقال أول الفن السادس فن الغروق مانصه) المعرة ا ذاسقطت في الـ تُرلا يفيس الما ونصفها ينجسه (والفرق) إن المعرة علم أجلدة تنع من الشوع ولا كدلك النصف وفي الحلب عدلي هذا أأقداس (الايحب) عليمان يومي ابر ته الريضة بخلاف عدد وأمته (والفرق) ان العدملكه فيعب عليه اصلاحه لاالمراة (لايغزے)ماءالبئر كلمه والف آرة فرينزح من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من الفيدنز الكلله اه وقد فقلناه في كاب الصلاة (غمقال) سورة الفيارة ولهـ الأضرورة اه وقــدنقلنــاه في كاب الصــلاة (وقال أخوالمؤلف للفن السادس فن الفروق من كتاب الاشربة مانصه) قطرة خروقعت ا فى خاسة ما متم صب الما في خاسة خل تفيس ولووقعت القطرة ابتداء في الخل لايقض اوالفرق) انهااذا وقعت في الماء تنحس المأثم لا مهورا لما ولاي يقلل صندف ماأذا وقعت في الخــ للانهــا تتخلل اه (وقال) أعوا وَّاف في التكملة إلمذكورة منكاب الاشربة) الدقيق اذاعج ن يُخمره خبروالتي في حل لا يطهر والخديز أذا القي في خرثم في حمل يطهر والفرق أنه أذ بحن استرحت والخمل لا يتخلله فلا،طهر بحلاف الخمر لان الخرية لل على ظاهر وفقط اه (وقال أحو الموَّاف في الْسَكَمَالَة المذكورة منكاب الاستحسان مانسه) بكره دعُول الجنب المسعدولاتكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع اله التطهير وفي منع المشرك تبعيدله من الاعمان فلايمنع اه وقد نقلناً ه في كتاب الخطر (وقال احب الانساه في الفن السام فن الحكامات مانصه) لما حلس أبو توسف التدريس من غيراعلام الاعظم فارسل المأبوحنيفة رحلافساله عن مسائل خسة الى أن قال الثالثة طير فط في قدرعلى النارفيه تحموم ق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل نخطأه فقال لا يؤكل فحطأه (ثم قال ان كان اللحم مطبوعا قب ل سقوط الطبر بغسل ثلاثار يؤكل و برمى المرقة والابرمىالكل اه (نم قال مي الغن السامع أيضامانصـه) وقألوالامامخرجنـامعجـادلتشييع الاعمش وأعورالما الصدلاة المغرب فافتى حمان التهدم لاول الوقت فقلت وقرالى آخر الوقت فقلت وقرالى آخر الوقت فالمن والانجم فقه التفوج بدنى آخر الوقت وهدف اول مسألة خالف فها أستاذه اهر وقال في الفن الله في في كتاب الصلاة مانصه القرآن يخرج عن القرآن يتم بعد ذلك في كقاب الصلاة أيضا مانصه الايكر وللحدث مس كتب الفقه والحدث على الاصح (وضع) المقلمة على الكتاب مكر وه الالاجل المكتابة (وضع) المقلمة على الكتاب مكر وه الالاجل المكتابة (وضع) المقلمة على الكتاب مكر وه الالاجل المكتابة (وضع) المقلمة على الكتاب مكر وه الالاجل العقل مانصه والتوقيان كالولد الواحدة الثاني تسع للاقل في أحكامه الى أن قال الافي مسئلة من الى أن قال الافي مسئلة من الى أن قال اللاب التقمين من الاقل وما رأته عقب الثاني لا اهر قال صاحب الاشاء الثانية نفاس التقمين من الاقل وما رأته عقب الثاني لا اهر قال صاحب الاشاء الثانية فالما التقوية على الاستحداد الشاء المناس التوليد المناس المنا

* (كتاب الصلاة) *

اذاشريج في صدلاة وقطعها قدل كالهافانه يقضها الاالفرض والسنن فلاقضاء فه مآواها ودم مآوكذا اذاشرع ظافا ان اليه فرضاولم كن علمه (اقتدى) الأنسان أدنى حالمنه فسدمطلقا والاعلى صحيم مطلقا وبالممائل صحيم الاثلاثة تحاصة والضالة والخنثى (القراءة) في الفرضال ماعى فرص في ركعتين الافهااذا أحدث الامام وحدالاولدين ولريكن قرافيهما فاستخلف مبوقابه افانها فرض عليه في الاربع (المسبوق) منفرد فيما تقضه الافي أراسع لا يقتدي أ ولايقتدى مهولو كمرناو باللاستثناف صحويتا بعامامه في سحود المهوفان لم يعد المهمعدفيآ خرها ويأتى شكييرات التشريق اجماعا (لمسوق) لابكون اماماالااذا استخلفه الامام المحدث كاذ كرممنلا حسر و (المسبوق) بقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهدوة عامه في المزازية (لاا-تدار) منمة الكافر الااذا قصدالسفر ثلاثة ثم أسلم في اثناه لمدة فانه يقصر بنا معلى قصده السابق مخلاف الصي اذا بلغ كافي الخلاصة (اذاكرر) آية السعده في مكان متعد كفته واحدة الأفي مسئلة اذاقرأ هاخارج الصلاة وسعد لماتم أعادهافي مكانه في الصلاة فانه يلزمه أخرى (لايكمرجهرا) الافي مسائل في عيد الاضحى وفي بوم عرفة التشريق وباز إعدو وباز إقطاع المريق وعند وقوع حريق وعند المخــأوف كذافىعمدالمناية (لنيةبالقاب) ولايقوم اللمان مقامه الاعذر

لتعذر كافي الشرح (الدعوة المستجابة) يوم انجعة في وقت العصر عندنا على قول عامة المشايخ كذافى البتيمة (اذاصحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم ادادا أحدث الامآم عامد ابعد القعود ألاخير وخلفه مسوق فان صلاة الامام صحيحة دون هذا المأموم (اذا فسدت) صلاة المأموم لاتفسد صلاة الامام الافي مسئلة اقتداه قارئ أمى فصلاتهما فاسدة والمسئلة ان في الايضاح (ادا أدرك) الامام راكعا فشروعه لتحصل الركعة مي الصف الاخبرأ فضل من وصل الصف الاول مع فوتها (شرع)متنفلابثلاث وللملزمه قضاه ركعتين (شرع في الفحر) ناسياسننه مضى وُلا يقضُّها (الاشتغال) فيالسنة عقب الفَّرضُ أفضَّل من الدُّعا ﴿ وَرَاء : ﴾ الفاتحة أ فصَّل من اللهُ عا المأثور (كلُّ ذكر) فات عله لم يأت به فلا يكمل النَّهُ بعيات بعد رفع رأسه ولا مأفى التسميع مدر فعراسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره ماعية) المسنونة كالفرض فلانصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح اداقام الى الثالثة الافي-ق القرا قفانها واحمة في جمع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاقعة والسورة (الاولى) انلابصلي على منديل الوضو الذي تسمع به (كل صلاة) أديت معترك واجب اوفعل مكروه تحرعافانها تعاد وجويا في الوقف فاذاخر ج لا ثعاد (آذارفع)رأسه قبل امامه فاله يعود الى السعود (من جع) بأهله لا يذ لـ ثواب عةالااذا كان بعدر (دخل المسجد) في الفحرة وجد الأمام يصلبه فانه يأتى وفالااذ اخاف سلام الآمام (مسيد)المحلة اقضل مراتجامع الااذاكانالامامعالمما (ومسجد) المحلة فيحق السوفى نهاراماكان عندحا نوبه وليلاما كانء: دمنزله (يكره) إن لامرتب بين السورالا الفلة (تقليل الفرق) في سنة الفير أفضل من تطو للها (نذر النافلة) أفضل وقبللا (التكام) بن المسنة والفحرلا بسقطه أولـ لأن ينقصُ النوابِ (يكره) أنّ يخصصُ لصلامه " في المحدوال فعل فسيقه غيرولا مزيجه (يكون شارعا) بالتكييرالااذا أراديه التعب دون النعظيم (اذا تفكر) المصلى في غيرصلاتِه كتجارته ودرسه لاتسل وانشغههموممه عن خشوعهم ينقصأ ووانلم يكنءن تقصروالا يستحم اعادتها أترك الحشوع (لاينبغي) للامام والموذن نتماراً - دالاان يكون شرمرا (يصحافتدا) الرجل بالمصلى وان لم ينواماه ته ولا يصح اقتدا المرأة الااذا نوى المامتهاالافي انجعة والعيدين ويصحنية المامتهن في غيبتهن (خرج الخطبب)

بعد شروغه متنفزة ملع على رأس الركعتين (الااذا) كان في سنة الجمعة فاله يتمها على الصبع (لمحد) ألافور مرصلي فيه بلاخدار بخلاف الثوب التجس حد تغيرفلولم يحدالاهماصلي في الثور الحرير (فشاالمسعد) كالمسعد فيصم الاقتدا وان لم تتصل الصفوف (المانح من الأقتداء) طريق تمرفه والعجلة أونهر تحرى فمه الدفن أوخلافي الصراء سمصفين والخملافي المسجد لاعنع وان وسع صفوفالانله حكم نقعة وإحسدة واختلفوا في الحائل ينهسما والأصم الصحة اذا كانلابشتيه عليه عال المامه (السافر) اذالم بقعد على رأس الركومين فانها تدمل الااذانوي الاقامة قدل أن تعدد الثالثة بالمعدة (الاسر) اذا خلص بقضى ملاة القيمن الااذار حل العدويه الى مكان أرادوا الاقامة فيه خسسة عشه ما يقضيها صلاّة المسافرين(ولمن) به شقيقة مرأسه الايما (لوكان) المر وض يحمّاً ل لوخرج الى الحاعة لا يقدر على القيام ولوصلى في بيته قدر عليه الاصم اله يخرج ويصلى قاء دالان الفرض مقدّر بحياله على الاقتدا وعلى اعتداره سيقط القسام واختافوا فيمر يض ان قاملا يقدرعلى مراعاة سنة الفراءة وان قعد قدرالا صحاله تعدو مراعها (قدر) الريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) معدة واحدة فوجمانه وآحد فالافضل الاكتفاء بسعدة واحدة واذا كرراسم النبي صالي الله تمالى علمه وسلم فالافضل تكر ارالصلاة عليه وانكفاه واحدة فيهما (لابرفع) يديه امعود التلاوة ولافدية اسعودالتلاوة ولاحب نية التعيين فمأوالسنة القيامام (اذاقرأ) الامام آية محدة فالافضل الركوع لمسافي صلافا لخنافتة والاحدلما (بكوه) ترك السورة في الآخرين في التطوع عداوان مهوا فعلمه المهوولوعها في أخرى الفرض اهمالا يسجدوعلمه الفتوى (لايحوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر وان كان لا يقطعه (القرآل) يخرج عن القرانية بقصد الثناء فلوقرا المجنب الفاتحة .قصدالثناهلاعرماه وقدنقلناً وفي كتاب الطهارة (ثم قال) ولوقصد بها الثنام في أكمناذة لمركز وآلااذٰ وَرأ المصلي قامسداالهُنا فانه محزَّ به (لازمام) في الفرادُ من في حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الرما ولايتر كها (قراءة الفائحة) لاحل الهمان، عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في انجسام جهراهكر وهسة وسرالاوهو ار (لا بكره) للمد د مس كتب الفقه والحديث على الاصم اه وقد نقلناه في كاللهارة (مُهال) وضم المقلة على الكاب مكروه الالآجل الكاية (وضع)

المعمف تحت الرأس مكروه الالاجسل الحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكار الحظر (ثمقال) لامنه في تأقب الدعاء الافي الصلاة (يكره) الاقتداء في لاة الرغائب وصلاة البراءة ولملة القيدرالاا ذاقل نذرت كيذل كمة مهيذ الإمام عاعة كذافىالبزازية (تعدّدالسهو) لابوحب تعدّدالسحودالافي المسموق (بَكُره)الاذانقاعد|الالنفسه (الاسفاربالفير) أفضل الابالمزدلفة للحاج (تأخير المغرب) مكر ودالا في السفرأ وعلى مائدة والله سيمانه وتعالى اعلم (يقول عامعه) وهذه هي المسائل المجوعة اللحقة بكتاب الملاة (قال في القياعدة الاولى لا ثواب والنية ماأصه فلاتصم صلاة مطلقا ولوصلاة بيازة لاجهاأى الذة فرضا أو واحمة أوسنة أو فلاوآذا نوى قطعها لابخر جءمها الاعناف ولونوى الانتقال عنهاالى غيرهافان كانت الثانية غيرالاولى وشرع مالتكمير صارمنة قلاوالافلا إولا يصيح) اقتداما مام الابنية وتصيم الأمامة بدوم ا (ولوحام) لا يوم أحدا فاقتدى به ان صير الاقتداء ولاعنت خلافالا كرخي وأي حفص الكسركاف المنامة اصلى خلفه النساد فان أقتداهن به بلانية للامأمة غيرصير (وأستشني) بعضهم والعدس وصحيرقال في الخسأنية بعنث قضا الادرانة الااذآ أشهد قدل النهروع فلاعنث قضاء وكذآلوام الناس هذا الحالف في الحمة صحت وحنث تضأه ولاعنت أصلّااذا أمهم في صلاة المجنازة وسجدة النّلاوة (ولوحلف) اللاوم فلانا فاما الّناس ناويا ان لا يؤمنه و وم غيره فاقتدى به فلان حنث وان لم يعلمه ه ولكن لا ثواب له على الأمامة وسفهود التلاوة كالصلاة وكذا معدة الشكر على قول من مراها مثهر وعبةوالمعتمدان انخبلاف في سنتهالاف الجواز وكذا بحودالمهو ولأنضره نبةعدمهوقت السلام (وأماالنية) فياكخطية للعمعةفشرط صحتها حتىلوعطس وده المنسرفقال انجد لله للعطاس غبرقاصد لهالم تصمير كافي فتح القدمر وغيره ةالعبدين كمذلك لقولهم يشترط لهساما يشترط للعمعة سوى تقديم الخطية (وأماً الاذان) فلاتشتر طالعته واغساهي شرماً للثواب غليه (وأما استقبال القبلة) فشرط الجرحاني لصحته النية والصييرخلافه كماني السوط وحل يعضهم الاول على مااذا كان يصلي في العجرا، والشَّاني عبلي مانذا كان يصلي الي محراب كـذافي السناية (وأماسترالعورة)فلاتشترط لحقه ولمأرفيه خلافا (ولايشترط) الثواب صعة العمادة بل يثاب على نبته واركانت فاسدة مغير تعمذ كالوصلي محمد ثاعلي ظن ماهارته

باتىتحقىقە 🗚 (ئىمقال) بعددلك وأمافراءة لفرآن،قالوا ان القرآن يخرج عَرِ تَكُونِهِ قَرْ آنَا مَالْقَصَدُ هُو رُواللَّهِ نَبُ وَالْحَارُصُ قَرَا * مَمَا فِيهِ مِنَ الْاذِ كَارِيْتَصَدّ الذكروالادعية بقصدالدعا الكز أشكلءامه قولهم لوقرأ بقصدالذكرلا تبطل َّتِه وأحِيناً عنْه في شرح الـكنزياً نه في محلَّه قَلامة غيلر بَعزءٌ بـه وقالوا انَّ المأموم اتحة في صلادًا كحنازة ملمة الذكر لاهرم علمه ممَّانه محرم علمه قرامتها في الصلاة اه (ثمقال في آحما في معن التروك) ونظ مره المقم والصائم والكافر والعلوفية والسائمة حيث لاتكون مسافر اولامفطرا ولامطيا ولاسائمة ولاعلوفه ععردالنمة ومكون مقماوصالماوكاف المالنمة لانداتوك العل كاذكره الزيامي آه (وقال في الفاعدة الثانية الامور يمقاصدها مانصه) وكذا فولمم انالمصلي اذا قُرأً آية من القرآن حوامال كالرم بطلت صلاته (وكذا اذا) أخسر المصلى عباسم وفقال الجيدللة قاصيداالشكر بطلت أويما بسوه وفقال لاحول ولاقوة الابالله العلى العظيم أوبموت انسان فيقول إنالله و إنا اليه راجعون قاصدا له نطلت أه (ثمقال بعددنك الثالث في سان تعدين المنوى وعدمه) الاصل عندنا ان النوى أمان مكون من العمادات أولافان كان عمادة فان كان وقتماظر فا للوَّدِّي ععني إنه يسعه وغيره فلا بدِّمن التعيين كالصلاة كا "ن ينوي الفلهرفان قرنه باليوم كظهراا يوم صهوان نرج الوقت أو بالوقت ولم يمكن نوج الوقت فان نوج مِيهُ لايجزِيْهُ فِي السَّحِيمِ (وغرض) الوقُّثُ كَعْلَمُ الوقْتَ الْآفِي الْجُعْمَةُ فَانْهَا بَدْلُ لاأصل الاأن مكون اعتقاده انهافرض الوقت فان نوى العلهر لاغسر اختلف فسه والاصم الجواز (قالواوعلامة) التعين الملاه أن يكون يحيث لوسمة ل أى صلاة تملى عَكمنه أن يحسُ للا تأمل اه (ثم قال) ولا سقط التعسن في الصلاة بضيق الوقت لان السقة ماقمة عييني اندلوشرغ متنفلا صحروان كان حراما ولايتعين مؤمن أجزا الوقت بتعسن الممدقولا واغما يتعين يفعله كانحماث في المهن لا يتعين واحد من خصال الكفارة الأفي ضهن فعله هذا في الادا وأما في القضاء فلا دَّمن التعسن صلاة أوم وما أوجما اه (مُقال) وأماقضاء الصلاة فلا يحوزما لم سن الصلاة ويومهابأن يعين ظهريوم كذاولو فوى اول ظهرعله أوآ عرظهرعليه حازوهذاهو الخلص الرابعرف الأوقات الفائمة أواشتهت جلمه أرأراد التسهل على نفسه (وذكرفي المحمط) ان نية التعدين في الصلاة لم تشترط ماعتماران الواجب محتلف

تعذيط باعتباران ماعاة الترتب واحبعليه ولاعكنهم اعاة الترتب الامنية لتعين عق لوسقط الترتيب يكثرة النواث تكفيه سة الظهر لاغير وهذ كل وماذكره أصابنا كذائم خان وغيره خلافه وهوالمعمد كذافي التدسن اه (مُ قال بعد ذلك في ضاره في هذا المعث التعمين لقد مزالا جناس فنية التعمين الواحد لغولعدم الفائدة والتصرف اذالم بصادف عدله كان لغوا لاف الحنس بالحتمد فالسب والصلوات كلهمامن قسل المختلف هر من من مومن أوالعصر من من مومن اه (ثمقال) كما اذا نوى ظهر من عن عصر ارنوى ظهر نوم السنت وعلمه مظهر نوم الخنس اه أى فانه لا بالسنب (غمقال)هذا كله في الفرائض والواحِمات كالنذور والوثر الامام والعيدعلى العميم وركعي الطواف على المختار وينوى الوترالوتر ترالواحب للاحتلاف فسه وفي صلاة انجنازة سنوى الصلاة لله والدعا وللت س في معود التلاوة لاى تلاوة سعد لها كافي القندة (وأما النوافل) فانفق احدابت انها تصم عطلق النية (وأما الدبن الرواتب) فاحتلفوا فحاش تراط تعيينها والصحير المتقدع مدم الاشتراط وانها تصمينية النفل وعطافي النسة ويفرع علىه لوصرتي ركعتين على ظن انهما تهجد لظن بقياء الدل فتس العمد طألوع الفحركات عن السنة على الحديم ولا يصلم العده للكراهة وأما من قال اذاصلي ركعة قبل الطالوع وأخرى بعده كانتياءَن السنة فمعمد لان السينة لابدمن الشروع فيهافى الوقت ولم وجدد (وقالوا) لوقام الى الخامسة فى الظهر اوقدها بالمحدة بعدما فعدالاخبرة فانه اضم سادسة وتكون الركعتان نفلا كونان عن سمنة الظهر على العصوره ذالالدل على اشتراط التعسن لانعدم زا البكون السينة لم تشرع الابتحر عة مبتدأة ولم توجيعه (داختلف التصيم) فى تراويح هـ ل تقع تراويج عملق النسة أولا بدَّمن التعــ بن فصحير قاضي خان الاشد مراط والمعتد خد لافه كاله من الروات روة فرع) أيضاعلى استراط التعيين السن لروات وعدمه مسئلة أخرى هي اوصلي بعد الجعة أر دما في موضع است في حصة الجعمة فاو ما آخر ظهر علم ه أو أراد أدرك وقنه ولم نؤده ثم تدين محمة أنجمسة فعلى الحديم العتمد سوبءن سنفالحعة حسنام مكن علمه ظهر فائت وعلى القول الأخرلا كآفى فتم القدمر (وهوأيصا) يتفرخ على ال الصلاة ادابطل وصفها

لا يعطل أصلها في قول أبي حديقة وأبي يوسف خلافا لمجيد فيذنجي أن يقيال فهاانها تكونءن السنة الاءلى قول مجد 🗚 (ثمقال تكميل) المنزالروات فيالبوم والليلة اثنتاع شرة ركعة ركعتار قبل ألفحر وأردع فمل الظهر وكمتأن معدالظهر ووكعتان بعدالمغرب وركعتان بعدالعشاء وفي صلاة الجمة أريع قبلها وأربع بعمدها والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات معدالعشاه في لسالي رمضان وصداة الوترعلى قولهما وصداة العسدين في احدى الروارة بن وصلاة كسوف على الصحيح وقدل واجدة وصملاة الخسوف والاستدها عملي قول (واماالمستحب)فأريـم قبل الدصر وأربـع قبل العشا وركعتان بعدركعتى الظهر وركعتان بعبذركعتي العشبا وست يعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وغيبه المعصد وتنوب عنها كل صلاة أداها مندالدخول وقبل ثؤدى بعدالقعود وركعتاالاجرام كذلك تنوبءنها كلء لاة فرضا كان أونفلاوص لاةالضحي وأقلهاأر بسع وأكثرهاا ثنتياعشرة ركعة وصيلاة امحياحة وصلاة الاستخيارة كافي شربره نسبة لى وتمامها مأتى مع الكلام على صلاة الزغاثب وليلة البراة مذكورة فيمه لان أميرهاج الحالى (ضابط فيمااذاعن وأخطأ) الخطأ ويالا شترط التعمين له كتعدين مكان الصلاة وزمان اوعدد الركعات فلوعين عدد ركعات الظهر مُلاَثَمَا أُوخِسَا صَمِلان التَّعَيْن ايس بشرط فالحطأف لايضر (قال في النَّانَ) ونبه دالركعات والسحدات ليس بشرط رلونوي الفاهر ثارثا أرخساصي وتبغونسة سن وكالذاعن الامام من يصلى مه فسال غيره ومنه اداس الاداء فسانان ا وقتُّ خوج أوالقضا فيمان اله باق اله (ثم قال) وأما فيما يشترط فيــــــــــالتعمين كالخطأم الصومالي الصلاة وعكسه ومن صبلاة الطهرالي العصر فانه بضر (ومن ذلك) مااذا نوى الم فقدا ويزيد فاداه وعمر و والافضل ان لا يعمل الامام عند كثرة الجاعة كملا نظهركوبه غبرا اعتن فلاعوزف أمغى أن سنوى الفاحم في الحراب كائناهن كان ولولي يخطربها وانه زيدأ وعمرو جازالا فقداء ولونوى الافترا وبالامأم القائم فى الحراب وهو برى الهزيد وهوعم وصم الاقتداء لان العبرة المانوي لاالما رأى وه**ونوي ا**لافتـدا مالامام (وفي اتتارخاتية) صلى الظهر ونوى 'ن هذا ظهر ا يوم المُلاثاء وتبين اله من يوم الارتعاد حارظهره والغلط في تعدس الوف لا يضر اه (نم قال) ولوكار برى شخصه فنوى الافتدا ببمذا الامام آلذى هوزيدفادا هو

خلافه - ولانه عرف مالاشار والغت القسمة وكذا لوكان آ والصفوف لامرى شخصه فنوىالاقتدا مالامام القائم في المحراب الذي هو زيدفاذا هوغيره حازاً بضا (ومثل)ماذكرنافي الخطأفي تعمن الميت فعند الكثرة سوى المت الذي يصلى علمه الامام كذا في فتم القدير (وفي عمدة الفتاوي) لوقال أقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ أيصع واوقال اقتديت بهذا الشيخ فاذا دوشاب صع لان الساب يدعى شيغا لعلم مخلاف عكسه اه والاشارة هنا لاتكف لإنهالم تكن اشارة الى الامام لهى الى شاب أوشيخ فتأمل (وعلى هذا) لونوى الملاة على المت الذكرف ان انه أ نئي أوعكسه لم يصفح (ولم أرحكم) ما اذاعين عدد الموقى عشرة فيان انهم اكثرا وأقل وبنبغى أن لا يضرالا اذا مان المهم أكثران فهم من لم ينوالصلاة علمه وهوالزائد (مسئلة) ليسلنامن سنوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول محد في الجمة عامدادا أدرك الامأم في التشهد أو في محمود السهونوا ها جعة و بصلها ظهراعند موالمذهب يصلها جعة فلااستثناه (ثم قال الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة والادا والقضام) اما الصلاة فقسال في السَّامة إنه سنوى الفريضة في الفرض فقال زماالى المحتى لأمد من نهمة العلاة وسه الفرض وسه التعمن حتى لونوى الفرض يُّه اه (يَقُولُ عَامِعِه) كَلَرُ مِالْمِنَايَةُ وَكَذَا فِي النَّسِيخُ وَلِعَلَّ كَلَّهُ لا سَاقَطَةُ مِن القلم أى لا يحزبه لا مه الصرح مه والضالا يصو تفريع مداعلي ما قدله والذى في المعراج عن المجتى لا محزنه كذافي شرحها اه (والواحمات) كالفرائض كإفي التنارخانية االنافلة)والسنة الراتمة فقدمنا إنها تصم عطلق السة وبنية مماينة (وتفرع) شتراط نمة الفريضة الدلولم يعرف افتراض الخس الاأنه بصابها فيأوقاتها لأ محوز وكذالواعتقدان منها فرضاو نفلاولا يمزول بنوالفرض فيهانان نوى الفرض في المكل حاز واوظن الكل فرضا حازوان لم تغلن ذلك فكل صلاة مبلاهامع الامام حاز أن نوى صلاة الامام كذافي فتح القدر (وفي القنية) المصلون ستة (الأول) من علم الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض المهما يستحق الثواب يفعله والعقاب بتركه والسنة ماستحق الثواب بفعلها ولابعاقب تتركها فنوى اظهرأ والفعر أحزأته وأغنت نيية الظهرعن نيسة الغرض والشاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يحزيه (والثالث) يا وي الفرض ولا يعلم ا معنا دلا بحرته (والرابع)علم ان فيما يصلمه الناس فراتض ونوافل فيصلي كإيصلي

لنياس ولا عمرالفرا ثفن من النوافل لا حزيَّه لان تعيين النبة شرط وقس (حزيَّه لى فى الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس)اعتقدان السكل فرض حازت صلاته (والسادس) لا يعلمان لله تعلى على على عداده صاوات مفر وصه ولكمه كان يصلمها لاوقاتها لم يحزُّه اله (نم قال) و بدذلك بخلاف تعميد ل العدلاة على وقتها فانه غير حائر لكون وقتها سدالا وجوب وشرطا اسحة الاداء اه (عمقال) بعد ذلك وكذا الخطمة لانشترط لمانية الفرضية وانشرطنا لماالنية لانه لايتنفل بها منغىأن تكون صلاه الحنازة كذلك لانهالا تكون الافرضا كاصرحوامه ولذا لاتعادنفلا (و: أرحكم) صلاة الصي في نمة الفرضة و منسغي ان لاتشترط لـكونها غيرفرض فيحقمه ليكن بنبغيان سنوى صلاة كادا التي فرضها الله تعمالي عمل المكاف في هذا الوقت (ولمأرأ يضا) حكمة به فرض العين في فرض العمن وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (و أما) الصلاة لمعادة لارتكاب مكروه أوترك واحب فلاشك انهاحا تزولا فرض لقولهم سقوط الفرض بالاول فعملي هداينوى كونها حاثزة لنقص الفرض على انها نفل فحقمقا وأماعل القول مان الفرض بسقط بها فلاخفافي اشتراط نية الفرضية (وأما) سة الاداء والقضاء فَنِي النَّهُ ارخانْسة اذا عن الصلاة التي يؤديها اصم نوى الأداء أوالنَّضاء (وقال فخر لام) وغيره في الاصول في بحث الادا والقصاء ان أحدهـ ما يستُعُلُّ مكانً مرحتي محوزالادا بنية القضا وبالعجيس (ويبانه) إن مالا يوصف بهما شنميط له كالممادة المطلفة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطروالعشروا كخراج والمكفارات وكذا مالا يوصف القضاء كصدلاة انجعية فرالتساس لانها ذافاتت مع الامام بصلى الفاهر وأماما يوصف بهدما كالصلوات انخس فقالوا لآشترط أيضا (قال في فرتع الفدير) لوثوى الاداءعلى ظن بقاءالوقت فتبين خروجه أخرأه وكذا عكسه (وفي المنابة) لونوي فرض الوقت معدما وجالوقت لايحوزوان شك في خرو حيه فنوى فرص الوقت حازوفي المحقة منوم الولا منوى فرض الوقت للاحتلاف فيه (وفي التتارخانية)كل وقت شك في خروجه فنوى ظهرالوقت مشلافاذا هوقد نرب المختارا كجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تحوز بنية القضاء والختسارا مجوازادا كآن في قليه فرض الوقب وكذا القضا بنيية الأداه هوالختار (وذكر) في كشف الاسرارشرح أصول فرالاسلام ان الاداء يصع بنية

الفضاء حقيقة كنيسة من فوي ادآ والهرال ومبعد خروج الوقت على طن ار الوقت ماق وكنسة الاسترال ي اشتبه على شهر رمضان فتحرى شهر اوصامه ، في لاداه فوقع صومه بعدره ماز وعكسه كنسة مرفوى قضا الظهرعلي ظن ان الوقت قدنوج ولمحرج بمد وكنية الاسرالذي صامرمضان فية القضاء على ظرانه قد و العصه فيه ما تسارانه أقى اصل النه ولكر أخطاف العان والخصاء في مثله مَعْفُو اه (ثَمَقَالُ الخيامس في سان الاحدلاص) صرح الزيلعي بان المصلى عماج الى سدة الاخلاص فمهاولم أرمن أوضعه الكن صرح في الخلاصة ما نه لاربا في العرائض (وفي البر زية) شرع في الصلاة بالاخلاص نم خالطه الريا فالعبردالسانق ولارباق الفرائض في حق سقوط الواحب (ثم قال) الصلاة لا مرضاه المخصوم لاتفددول صلى لوجه الله تعالى فانكان خصمه لم يعف وخذ من حسناته العمالة (حاءفي بعض الكتب) أنه يؤخذ لدانق فوا سبعمائة صلاة بالجماعة فلافيَّدة في الدة وان كان عَهْ , فلا نؤاخدُ بعضا العسائدة حسنند اه (وقد أماد الواجب اه (نم فال) و التنارخارة لواقتم طالصالله تعالى تمدخل في قلمه از ما فه وعلى ما فتتم (وازيا) إنه لوخلي عر الياس لا يصلي ولو كان مع الساس كى فامالوصى مم النّاس تحسنها ولوصلى وحده لايحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسار ولا مدّخل الرما في الصوم (وفي النماسيم) قال ابراه يم بريوسف لوصلى وياءفلاأجرله وعلمه الرزر وقال بعضهم يكتمر وفال بمضهم لاأجرله ولاوزرعليه، هوكا نلم صرر (وفي الولوامجية) وأدا أرادان، سلى أويقرأ القرآن ويه ف ان مدخ لعلمه الر ما فلا ندفي ان يترك لامد أمرموهوم اه (مُمَال) وفالوالوفتح المصلى عدلي غبرا مامه بطلت صلاته لقصد التعليم (و رأيت فرعا) في د من كتب الشافعية حكاه النووي فعن قال له إنسان صل الظهر واك دسار فصلى مهذه النمة انه تحز تُه صلانه ولا يستحق الدينار اهـ (ولمأر)مثله لاصمابنا ويسغىء لى قواء دناان مكون كندلك أما الاحزاء فلما قدمنا أن أله ما ولا مدخل الفرائص في حق سقوط الواجب وأماء له ماستحقاق الدسارفلا و أدا والعرائض لابدخل تحتءقدالاحارة اه وقدنقانا بقسه في كتاب الاحارة (ثمقال)وأما انخشوع فهمانظاهره وباطنمه فمستحب (وفى القنية) شرع في الفرض وشغله الفيكر فيالقعاره أوالمسئلة حتى أثم ميلانه لانسقع إعادتها وأرمض البكتب وفي بعضهالم سقص أحرواذ لم يكنءن تقصيرهنه اه (ثمقال في السادس ان الجُمع بين عَماد تين مانحه ﴾ وانكان في المقاصـ دفامًا أن ينوى فرضين أونفاين أوفر صاونفلااماا لاول فلاعتلواما أن يكمرن في الصلاة أوفي غيرها فان كان في الملاة لم تصمح واحدة منه ما (قال في السراج الوهاج) لو فوي صلا في فرض كالفلهر والعصرلم يصماتفاقه اه (نم قال)واونوى مكتوبة وصلاه جنسازه فهدى عن المكنوبة وقد ظهر به ذاانه إذا فوي فرضن فأن أحدهما أقوى انصرف السه فصوم القضا ؛ أقوى من صوم الكاه ارة (الى أن قال) وأما فى الصلاة فيقدّم الاقوى أدما ولذا وزمنا المكتولة على صلاما لحفارة (ولداقال في السراج الوهاج) لونوى مكتبو بتهن فهوللتي دخل وقتهاوا ونوى فائتتن فهي الاولى منه أماوا ونوى فاثتة ووقتسة فيه و لاذا تتسه الاان يكون في آ برالون او نوى الظهر والفحر وعلسه عرَّم بومَّه فإن كان في أولُّ وقت الطهرفه بي عن لفحر وان كان في آنوه فهير. عرالظهر اه (دني) مااداكرناوما للتحريمه والركوع ومااداطاف الغرض والوداع (يفول هامهه) قالشارحها كذابخط المصنف ولميذكرحكم دلك فني الصورة الأولى أن كمرقاممنا كان للتحر عدلان أهرض أقوى مع أن المحل له ونو السورة الشانية طراف الوداع واحساوقسل سنة ففييه انج ع بس فرض روحب اوونفل وعلى كل فيقع عن الفرض البطاف في الما التحرسوا ، فواه مع غيره اونوى غيره فقط وان ماف يعدما حل الفرفه والوداع وان نوى ، مره اه (وان نوی فسرضا و :عــلا) فان نوی الظهر والقاوع عار أبو نوسف محــز ئه عن المكتوبة ويبط لا التطوع وقال محد لا بحزئه لاالمكتوبة ولا لنطوع أه (تمقال) ولو نوى فا فلة وجنازة فهي نافلة كدا في السراج (وأما دا) فوي نا علت كما اذا فوى يركعني الفعر التعمية والسنة أجزأت عنمااه أرثمةال) وأماادا نوى عسادة تم نوى في اثبا الانتقال عنها الى غسرها فان كرناو ما لانته أل الى عبرهما صارخار ماءن الاولى وان فوى ولم مدرلا بكون خارجا كااذ فوى تحديدالاولى وكبروة امه في مفيدات الصلاة من شرحنا على الكبراه (ثم قال السامع في ونتما) أى لنسه الاصل أن ومتها أول العبادات ولكن الاول مقبق وحكى (فقيالوا) فالصلاة لونوي ممل الشروع فون مجدلونوي عند الوضو أمه يصلي صلاه الظهر

أوالعصرمع الامام ولمدشقغل بعدالنية عاليس من جنس الصلاة الاأنه لما انتهبي الىمكان ألصلاة لمقضره النبة حازت صدلاته بتلك النسة وهكذار ويءرأبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي التينيس) ا ذا توضأ في منزله ليَصلَّى الْفاهْر م حضرا أسجدوا فتم الصلاة بتلك النبة فان لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال مجمد في الرقمات لان النه المتقد تدمة نه قه آلي وقت الشروع خكم كإفي الصوم اذالم مدف الغبرها اه وعن مجدان سلم اذاكان عندالشروع يحث لوستل أمة صلاة بصلى يحسعدلى المديهة من غيرتف كرفهونسة نامة ولواحتاج الى التأمل لا يحوز (وفي فني القدس) فقد شرط وآء قدم ماليس من حنس الصلاة ^ا بحقة تلك النبة مع تصر عهدم بانهاصح عدم مالعلم بأنه يتخلل بينهاو بن الشروع الشي الى مقام لاة وهوادس من حنسم أفلاندمن كون المراده الس من حنسم اماندل على الاعراض مخلف مالو اشتغل مكالم أوأكل أونقول عددالشي الهامن أفعالهاغ يرقاطع للنسة (وفي الحلاصة) أجمع أحقابنا أن الافضل أن تمكون مقارنة الشروع ولايكون شارطاء أخرة لانماه ضي ليقع عدادة لعدم النية فكذا الباقي الحدم التحزى (ونقل النوهمان) اختلافا بين المسايخ خار حاءن المدهب موافقالمانقلءن الكرخي من حواز لتأخيري التحريمة مقبل المالثناء وقسل الحالتعوذ وقيل الحاار كوعوقمل الحالرفع والكل ضعف والمعتمدانه لامدمن القرآن حقيقة أوحكم وفي انجوهرة ولامعتبر يقول الكرخي اه (ثمقال)ولم أروقت نهة الامامة للثواب ويتمغى ان يكون وقت افتداء أحدمه كااله ينمغى ان مكون وقت نهة الجياعة أول صلاة المأموم وان كان في انتياه صلاة الامام هلذا لأثواب وأمال تحدة الاقتداء مالامام فقال في فتع القدير الافضل ان ينوى الاقتداء عند افتتاح الامام فان ذي حين وقف عالما مآمه مشرع حازوان نوى ذلك على ظن اله شرع ولم يشرع اختلف فه قال لا يحوز اه (تم قال) فالدة هل تصم سه عادة وهوفي عمادة أخرى قال في القنمة نوى في صلاة مكتوبة أونا فلة الصوم تصم نيته له ولاتقد فد الله اله (مُعال المامن في سان عدم اشتراطها في المقار و حكمها مع كار فى بقية العسادات (وفي القنية) لايلزم نيسة العسادة في كلُّ جز انحا تلزمه في حلة ايفُعَلِه في كُلِ حال أه (وفي البناية) افتتح المكنونة ثم ظن انها تطوع فاتمها

على سالنطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) مافي المحتبي ولايدمن سي العمادة وهي التذلل والخضوع على اللغ الوحوه ونسة الطاعة وهي فعل ماأرا دالله تمالى منمه وسف القرية وهي طلب النواب طاشقة في فعلها وسوى انه فعلها مصلحة لهفي دسنه مان كون أقرب الي ماوجب عقد لامن الفعل وأداء الامانة وأسد عمام معلمه من الغلم وكفران المعه ثم تستديم هذه النمات من أول الصلاة الى أخرها خصوصاعنه دالانتقال من ركن الى ركن ولامد من نبته العسادة في كل ركن والنعل كالفرص فها الافي وجهوهوان سوى في النوافل المالطف في الفرائس وتسهيل إلها اه (فامحماصل) ان المذهب المعتمدان العبادة ذوات الافعال يكتفي مالسة في أولم اولا تُعتاج الهافي كل فعل التفام انسطام اعلم الااذا فوي سننض الاصال غرم اوضع له قالوالوطاف طال اللغر م لا يحزيه اه (نم قال) وفي القنية وان تعمدان لآينوي العمادة سعض ما نفعله من آلصلاة لا يُستحق الثواب مُ إِن كَان فعلالا ثمَّم العُسادة مدونه فسدت والافلاوقد أسما اه (التاسع) في محالها العلب في كل موضع وقدمنها حقيقتها (وهذا أصلان) الأوللا لكني الملفظ بالساندونه وفي القنية والمحتى ومن لايقدران صضرقليه لينوى تقلمه أو يشكُ في النية تكفيه التكلم باسانه لا تكلف الله نفسا ألا وسعها أه (ثم قال فها) ولانؤا خذالسة حالسهوه لانما بقطه من الصلاة فعاسم ومعفو عنه وصلاته محزَّنةوان لم يستمق لهـاثوايا أه ومن فيروع هــذا الاصــل انه لوَّا حَتَلَمُ الْلَّمَانُ وَالْقَلْبُ فَالْمُتَمْرِ عِمَا فَي القلب اهِ (ثُمُّ قَالَ) الاصل الشابي من الماسع وهوأنه لابشترط معنية القلب التلفط في جيم العبادات ولذا قال في المجمع ولامعتبر باللسان وهمل يستعب التلفظ في جميع العسادات أويسن أويكر اقوال احتار في الهدامة الأول لن لم تحتمع عزعته وفي فتح القدس لم سقل عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنيه لافي حديث صحيح ولاضعيف ورادان أمرحاج انه لمنقل عرالائمة الاربعة وفي المدكره بعض مشايخنا النطق باللسان ورآه الآخرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فمنمغي أن بقول اللهم انى أريد صلاة كمذا فيسرهالي وتقلهامني ونفلوافي كاب المحجان طلب التسرلمينقل الافي المجيخلاف بقية العبادات وقدحققناه في شرح الكنز ون القنيمة والمجتبي المختَّارانه يستعب أه أىالتلفظ بالسَّان (ثم قال)

وأماقوقف شروءه فىالصلاة والاحرام على الذكر ولاة كفي النية فلاندمن الشرائط للشروع اهم (ثم قال في العاشر في شروط النمة الاول الاسلام مانصه) وقدكندنا في الفوآثدان سة الكافرلا تعتمرالا في مسئلة في المزازية وانخلاصة هي صبى ونصراني خرحالي مسمرة ثلاث فملغ المسى في بعض الطريق وأسلم الكافر قصرالكافرماءتمارقصده لاالصى فى آلمختمار اه (ثمقال) الثمانى أى من شروط النمة التميز فلا تصم عبادة صي غير بميز ولا محدّون اه (غمقال) وينقض وضوااسكران اعدم تميزة وتبطل صلاته بالسكر كافي شرح منظومة أبن وهيان اه (ثم قال) الثالث العلم ما أنوى فن جهل فرضة الصلاة لم تصومنه كما قدّمناه ؟ عن القنية اه (عمقال) الرابع أن لا أقى عناف بين النية والمنوى قالوا ان النه المتقدَّه وعد ألغر عه حائزة تشرط أن لا مأني رمدها عناف ليس منه اوعلى هـ أنه العادة ما لارتداد في اثنائها اه (عمقال) ومن النافي نية القطع فان نوى قطع الاعبان صارم تداللهال ولونوى قطع العبالاة لم تبطل وكذاسائر العمادات الااذاكر في الصلاة نوى الدخول فيأخ ى فالتكمير هوالقيام للأولى لامحردا لنمسة وأماالصوم الفرض اذاشرع فسمه يمسدا لفعرتم نوى قطعه والانتقال الىصوم نفل فانه لأبيعل والفرق أن الفرض والنف أف الصلاة جنسان يختلفان لأرحان لاحددهماعل الآخر في التعريمة وهدما في الصوم والزكاةحنس واحدركذاني المحمط وفيخزانة الاكل لوافتتح الصلاة مذبة رض مُغرنبة ـ م في الصلاة و حعلها تطوعا صارت تطوعا ولونوي الا كل والجاع في الصوم أنضره وكذالونوى فعل مناف في الصلاة إنسطل اه (قال) ولونوى قطع السفر بالاهامة صارمقهما ويطل سفره بخمس شرأتط ترك السدمرختي لونوي الافامية سائرالم يصح وصلاحيية الموضع للاقامية فلونواها في محراوغ برةلم يصم واتحاد الموضع والدهوا لاستقلال مالرأى فلاتصح نية التابع كذافي معراج الدراية وادانوي المسافر الاقامة في اثنا صلاته في الوقت تحول فرضه الى الارسع سوا نواهافي أولهاأوفي وعطها أوفي آخرها وسواء كان منفردا أومقتدما أومدركا أومسبوقاأمااللاحق لابتم سنيتم ابعد فراغ لامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذافي الخلامة اله (ثمقال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب ودي قل الصلاة الي أخرى قدَّمنا الله لا يكون الامال شروع بالتحريمة لا بجة رد النية

ولامدأن تتكون الثانية غيرالاولى كان شرع في العصرية دافتة إلظهم ومفتانية الظهرلاالظهر بعدركعة الطهروشرطه أن لآيتلفظ بالنية فان تلفظ بالطات الاولى مطلقا وقدة كرنا تفسار يعها في مفسدات الصلاة من شرح الكنز اله (ثم قال) وينهنيءني همذا انه لوكان علمه فاثمة فشكانه قضاهاأ ولافقضاءا ثمته مزانها كانتعلمه أنلانحزنه للثمك وعدما كجزم في تعمينها فلوشمك في دخول وقت العيادة وأقى بهسا فيأن إنه فعلها في الوقت لم يحزَّه أخسدًا من قوله ـ م كافي فتم القدىر ولوصيلي الفرض وعنسده إن الوقت لم يدخل فظهرانه قسدد خل لايحزته اه وفي خزانة الا كل أدرك القوم في المسلاة ولم بدران المكتوبة أوالتروعة مكدرو منوى المكتروبة عملي انهاان لمرتبكن مكتبوية يقضمها يعني العشا فإذا هوفي العشاء صمح وان كان في الترويحة يقع نفلا (فرع) عقب النية بالمشئة قد مناآنه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والعسلة المترضل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطملاق والعناق بطمل اه وقد نقلناه في كاسالصوم وفي كاب الطلاق والعتاق (ئمقال تكميل) النية شرط عندنافي كل العمادات ماتفاق الاصحاب لاركن وإنمنأ وقع الاختلاف بإنهم فى تسكميرة الاحرام والمعتمد الهميا شرط كالنبسة وقَــَـَلَ مَرَكَنَيْتُهَا اه (نَمُقَالُ فَيَ الْفِرُوعُمَانُكُ) ۚ وَمَهَالُوقُرُ أَانَجُنْبُ قَرْآنَاهَان الملاوة حموان قصدالذكر فلا ولوقرأ الفاتحة في مدلاته عدل الحنازة ان الثناء والدعاءلم تكره وان قصدالتلاوة كره عطس الخطب فقيال الجديية ان قصد الخطمة صحت وان قصد انجد العطاس الصحر ولوذيم فعطس فقال الجمدللة كزاك وانذكرالمصلى آمة أوذكرا وقصدمه جواب المتكام فسدت والافلا اه (ثمقال في خاتمة) تحرى قاعدة الامورية اصدهـ افي عـ لم العرسة إ ا ضافاً ولما اعتمرواذلك في المكارم فقال سيمويه والجهو ما شتراط القصد في م فلا وسم كالرمامانطق بهاانا تموالساهي وماحكسه انحيوانات المعلم وخالف وضهم فلر مشترط وسمى كل دلك كدر ماواختاره أبوحمان الى ان قال واوسم آيه الدجدة من ميوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار أمدم أهلمة القارئ بدا ف ماادا سععها أوحائض والسماع من المجنون لايوجيهاو من النسائم يوجيها عبلي المختار كذا صب جماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما ثدر ستمر لار تقع

شي وأحبأن بقضى صلاة عمره منه أدرك لا يستعب ذلك الاإذا كان ا كثرظنه ادها سيب العاهارة أوترك شرط فينتذ بقضى ماغل على ظنه ومازاد على ذلك مر والرود النهر عنه اه شك في صلاة هل صلاها عادفي الوقت شك في ركوع أوسحود وهوفها أعادوان كابن بعدهافلا وانشك انه كرصل فان كان أول مرة اسمتأنف وان تشرقحري والاأخذمالاقل وعذا اذاشك فهماقمل الفراغ فان كان معده فلاشي طله واذا تذكر بمدالفراغ المترك فرضا وشكفي تصينه قالوا يسجد عدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيم لي ركيكه و بعدة بن ثم يقعد ثم يعصد للسهو كذافي فقر القدس ولوأخبره صدل بعدالسلام انك قدصات الظهرار ماوشك رقه وكذبه فانه بعيدا حسياطالان الشك في صدقه شك في الصلاة ولووقع الاختلاف بينالقوم والأمام فانكان الامام عبلي يقين لامسد والااعاد مقولم كذآ في الخلاصة ولوصلي ركمة بنية الغهرثم شك في انساسة انه في المصر غشك في الثالثة الدفي التعلوع ممشك في الرابعة العني الظهرة الوالكون في الظهروالشات لسورشئ ولوتذ كرمصلي العصرانه ترك معجدة ولامدرى هل تركها من الظهر أوالمصرالذي هوفها تحرى فان ليقع تحريه على شئ يتم المصرو يسجد حجدة واحدة ثم بعد الظهرا حساطائم يعد أصرفان لم بعد فلاشئ علمه وفي المحتى اذا شكامة كرالافتتاح أولاأوهل احتث اولااوهل اسابت العباسة ثومه اولاارمسم أولااستقل انكان أولم ة والافلااه ولوشك انها تكسرة الافتتاج أو القنونـ المصرشـارعاوةـامـه في الفرحمن آموميحود الصهواه (ثمقال)وفي العزازية تشك فيالقمام في الفصرانها الأولى أوالثانية رفضه وقعدة ـ رالتنتريم لى ركعتين بفائحة وسورة إثم أثم وسحيد للمهوفان شك في سجدته انهاء الاولىأوالثيانية عضى فماوان شك في المعيدة الثانبيية لالان اتميامها لازم على كإحال واذا رفع رأسيه من المعجدة الثانهة فعسد نمقام وصلي ركعة وأتم يسجدة السهو وانشك في محدته انه صلى الفيرركعت من أوثلاثا انكان في المجردة انبة فسدت صلاته وانكان في المصدة الأولى عكن أصلاحها عند مجدلان تميام اهمة الرفع عنده فترتفع المصدة بالرفع ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعدو يمعم السهو الى ان قال أى في السيرازية نوع منه تذكرانه ترك ركا قوليا فسدت صلاته وانكان فعلما بحمل عملي ترك الركوع فيسعد ثم يقوم ويصلي

ركعة بسعدتس صلى مدلاة يوم واليله ثم تذكرانه ترك القراءة في ركعة والمعلم لاة اعاد الفحر والوتر وان تذكر الهترك في ركعت من فكذلك وان تذكر الترك في الاربع فـ فروات الاربع كلهاا ه (ثمقال) وهنافر وعلم أرهـ االاتن لعان قال انفال شاك فيماعليه من الصيام الرابع شكت فيماعليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة بنبغي ان بلزم الاككترة الما وعلى الصائم احذامن وَ * مراوترك صلاة وشك انها اله صلاة مازمه صلاة بوم وليلة عملاما لاحتماط اه إقال) في ظامَّة فيها فوالله في تلك القاعد: أعنى المقن لامر ول ما أشك ألى ان قال الرائعة قدمناانه لوشك هل كمرالا فتناح أولا أوأحدث أولا أومسعر أسه أولا وكان أولما عرض له استقدل اله (ثمقال) وههنامسائل تحتاج الى المراجعة ولمأرها الاتن منها شيك مسافرأ وصل ماره أولا ومنهاشيك مسافر هلاتوي الاقامة أولاو ينمغي الالحوزله الترخص بالشاك تم رأت في التسارخاسة لوشك في الصلاة أمقيم أم مسافر صلى أر يعاو يقعد على لنا نمة احساطا وكذلك اذاشك في سمة الاقامة أه (ثم قال) ومنها عامن قدام وشك امتقدم علمه أملا ومنهاشك هلسة فالامام مالتكمرة أولا غمرأ سفى التنارخانية واذالم عدلم موم هل سنق امامه مالتكديرة أولافان كان أكبر رامه انه كبر دهده أخرأ وان كان أكررامه انه قدله لم محزوان استوى الظنان أمزأه لان أمره محول على السداد منى نظهر الخطا اه و منعني إن مكون كذلك حكم المسئلة التي و لمهاوهم الشك فى التَّقدُّم والتأخر ومنهام عليه فائتية وشك في قمامُ عادُّه مست وفي التمارخاسة رحل لابدرى هل في ذمته قضا الفوائت املامكر مله ان سوى الفوائث (ثمقال) رافالميدرالرجل المديق عليه شي من الفوائث أم لا الافضل ان يقرأ فيسنمة الظهروالحمر والعشافي الاربع العاتحمة والسورةاه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة قبلب التيسيرمانسه) وآعلمان اسباب التخفيف في العبادات وغمرهاسمعة الاول السفروهو نوعان منهم يحتص بالطويل وهوثلاثه أيام ولمالها وهوالقصر والفطروالسم اكثرهن يوه واله وسقوط الاضمية على مافي غأية السأن والشاني مالامحسص ته والمرادية مطلق الخروج عن المصروه وترك الجعة والعدد سوالجاعة والتنفل على الدابة وحواز التيم واستحاب القرعة س ائه والقصر للسافرعنمدنا رخصة اسقاطعه في المزعمة يمني الالتمام

لمينى مشروعا حني أثم مه وفسدت لوأتم ولم قعدعلى رأس الركعتين ان لم سوافامة قسل معود النالثة الشاني المرض ورخصه كثمرة التهم عنداتخوف على نفسه أوعلى عضوه أومن زيادة المرض أويطؤه والقعود فيصلاة الفرض والاضطياع فهماوالاعبا والتفلف عن الجماعية مع حصول الفضيلة اه (وقال في يعثُ البيب الساوع النقص مانصه) وعدم تكايف الناء كما وحدعلي الرجال كالجساعة والجعة اه (تمقال)السادس العسير وعوم الباوي كالصلاة مع العاسة العقوعنا الحان قال والاحة المنه والاستدمار عند سدق الحدث والاحتممافي ملاة الخوف والاحة النافلة عدلى الدامة غارج الصرىالاعماوفسه فير وايةعن أبي يوسف والماحة القعود فيها بلاعذر أه (تم قال) ووسع أبوحنيفه فى العمادات كلَّه الى ان قال ولم يشترط معارفة النه المسكمير ولم يعمن من القرآن شداع الفاقعة علاوة وله تعالى فاقرؤاما تسرمن القرآن والتعمن صدلا عوز غبره عسر واسقط القراءة عن الأموم ول منعه منها شفقة على الأمام دفعا التخليط عنمه كمايشاهد ماكمامم الازهر ولميخص تسكميرة الاحرام بلفظ وانساجوزها بكل ما يفيد التعظيم واسقط نظم القسرآن عن المسلى فيوزو بالفيارسي تيسم اعلى الخباشعين وروى رجوعه واستقط فرض الطدأنسة في الركوع وألسعود قيسيرا اه (مُقال) ومن ذلك الامراد مالظهر في شدة الحرومن ثم لاامراد في المجعمة لاستعماب التبكيرالمهاعلى ماقسل وليكن ذكر الاسبيحاف انها كالفاهر في الزمانين وترلة الجساعة للطر والجعمة بالاعدذ ارالعروفه ولذاأسقط أبوحنهفةعن الاعمى انجمه وانجوان وجده ثدادفعاللشقةعنه وعدم وجوب قضا الملاةعلي انحرتص لتكرره كيخلاف الصوم ومخلاف المستحاضة لندورذلك وسقوط القضاءعن المغمى عليبه اذازادعلى يوم وليبلة وعرالمر بضالعاجزعن الاعبا مالرأس كذلك على الجيم وحوازص لاة الفرض في السفنية قاعدامع القدرة على القيام كنوف دوران الرأس اه (ثمقال) و-وازتقديم النية على الشروع في الصلاة ادالم يفصل أجنى اه (ثمقال) الف ثدة الثالثة تحفيفات الشرع أنواع الم ان قال الثاني فنفف تنقص كالتصرف السفرعلى القول بأن الاتمام أصل وأماسي قولنا من ان التصرأصل والاعمام فرض بعدد فلد الأصورة اهم (عمقال) الرابيع تخفيف تندديمكمجمع بعرفات اله (ثمقال) اكخنامس تخفيفُ نأخبركالمجمّع عزدلفية وتأحسر رمضان للريض والمسافر وتأخسرال يبلاذ عن أوقاتها فيحق تغل بانقاذغر بق وثموه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستعمر مع بقية ووشرب انخرالغصة السابع تخف تغييركتغ مرنظمالصلاة الخوف اهوقال في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات تسيم المخطورات مانص وقالوالودفن والانكفين لاستشر عليه لان مفسدة هنك مرتبه أشيد من عدم تكوينه الذي فأم ترمالتراب متامه وكذا فالوالود فن ولاغسل واهبل التراب علىه صلى على قبره زَ جِ اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسد تأن روعي أعظمه ما خ بارتكاب أخفهما) قال الزّ ملعي في باب شروط الصلاة ثم الاصل في حنس هذ ترانمن امتل سلتن وهمامتسأ ويتان بأخذما مهماشا وان اختلفته آعتار اشرة الحرام لاتحوزا لالاضرورة ولاضرورة في حق الزيادة مثاله رحا ال حرحمه وأن لم يصحد لم يسهل فانه يصدلي قاعد أبومي مالر كوع والسحودلان ترلئالسعودأهون من الصلاة معالحدث الاترى ان ترلئالسعود حاثز حالةالاختيار فيالمطوع على الدايةومع الحدث لامحوز يحال وكذاشم لايقدر على القرارة قائمًا ويقدر عليه قاعدا بصلى قاعد الانه معوز حالة الاختيار في النفيل ولأبحو زترك القراءة محسأل واوصلي في الفصلين قائمًا مع الحدث وترك القراءة لمصز ولوكان معه نومان نجاسة كل واحد منهما أكثرمن قمدرالدرهم يتغمر مالمسلغ أحدهمار يعالثوب لاستوائهما فى المنع ولوكان دم أحدهما قدرالرمع وقدرآلآ خرأقل بصلىفي أقلهما دماولا يحوز عكسه لان للربع حكم البكل ولو كان في كل واحد منه ما قدر الربع أوكان في أحددهما أكثر أبكر الساخ ولائه ار ماعه و في الأخرة درالر مع صلى في أمه ماشا الاستوائهما في الحريج والأفضل ان رصلي في أملهما نحاسة ولوكان ربع أحدهما طاهرا والاتخرأ قسل من الربيع تصليفه الذي رمعه طاهرولا محوزفي آلعكس ولوان امرأة لوصلت قائمة منتكشف منءورتهاما عنع حوازالصلاة ولوصل قاعدة لاستكشف منهاشئ فانها تصلى فاعدة لماذكرنا أنترك القيام أهون ولوكان الثوب يغطى جسدهاور بعراسها فتركت تغطمه الراس لاحوز ولوكان يفطى أقل من الربع لا يضرلان الربع حكم الكارومادونه لابعطي أه حكم الكل والمترافض لتقليلاللانكشاف اه ومن هـذا القمل ماذكره في الخلاصة الهلوكان اذا وج الى الجاعة لا يفدرعل

فريضة عقب طواف منبغي ألاتكفه عن ركعت الطواف مخلاف تحمة المحد لان ركعتى العاواف واحمة فلاته قط فعل غيرها عظلاف تحمة السحد وقد نقلنا هذه العمارة في الحج ولوتلي آمة محدة فسحد صلسة قبل أن قرأ اللاث آمات كفت عن التلاوة كحصول المتصود وهوالتعظيم وكذالوركع لمافورا أخزأت فأساوهذه من المواضع التي بعمل فها مالفهاس كأينناه في شرح المار وكذالوتلي أمه وكررها فى علس وأحدا كنفي سعدة واحدة ولوتعدد السهوفي الصلاة لمستقدا كاس مخلاف الحسار في الاحرام فانه متعدد متعدد الحنارة اذا اختلف حنسم الان القصود سعودالسهورغمأنف الشمطان وقدحمل بالسعدتين آخوالصلاة والمقصودمن الثهابى حبرهةك انحرمه فلكل جبرفاختلف المقصود اه وقد نقلناهذه ايضا في كان الج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استعل الشي قدل أوا له عوقب معرمانه مانصمه وخرج عنهامسائل الى أن قال السادسة شريت دواء فاضت لم تقض الصلاة اهوقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعبرة والفان الدين معطأه) صرح بهااصل بنافي وأضع منهافي ماب قضاء الفواثت فالوالوظنان وفئه الفعرضاق فصلي الفعرغ تدمنانه كآن في الوقت معة دهل الفعر فاذابطل يتمارفان كان في الوقت سعة بصلى العشاء ثم بعدد الفحر وان لمكن فمه سعة بعيدالْقعرفقطوتمـامه في شرح الزياهي اه (نمقال) وخرج عن هــذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية لوصلى في ثوب وعنده اند نحس ثم تمين انه طاهر أعاد الثالثة لوصدلي وعنده انه محدث ثم ظهرانه متوضئ أعاد الرامعة صلى الفرض وعندهان الوقت لمدخل فظهرانه كان قددخل لمحزه فمهما وهي فتح القدىرمن الصلاة والثانية تعنفى ان تحمل مسئلة الخلاصة سأبقاعلي مااذالم بصل امااذا صلى فابه بعيد ففي هذرالما تل الاعتبارلماظنه المكاف لااما في نفسر الام وعل - كسم الأعتبار آبا في نفس الأمر فلوصلى وعنده أن الثوب طاهراً وأن الوقت قد وخدل أوأبد متوضى فمان خلافه اعاد اه وقد نقلنا بعض ذاك في كما الطهارة أ ضا وقوله ان قول مدمُّلة الحلاصة سابقااي وهي قوله و مهالوظن الما بخيا متوضأته غمتمن الهطاه رحاز وضوء كذافي الخلاصة اه وقد نقتناها في كماب الطهارهأيضا (نمقال) وقالوالورأواسوادا فظنوه عدوافصلواصلاة الخوف فمان خلافه لم يصم لأن شرطها حضرة العدو اه (وقال في الفر الشالث في أحكام

الناسي مايصه) فن نسى صلاة أوصوما أو حاأوز كاة أو كفارة اونذر اوجب فضاؤه اللاخلاف اله وقد نشلناذلك في كماب الجج أيضا (نم قال) ومنها من صلى بنجاسة مانعة ناساا ونسى ركامن اركان الصلاة اوتيقن خطأ في الأجتهاد في الماء اوالثوب اووقت الصلاة والصوم اونسي نبية الموم اوتكام في الصلاة ناسبا اه اي فاله بعدى جميع للذكورات وقد نقلناذلك في كما الصوم أيضا (ثم قال) وكذا لوسلم ناسما في العلاة الرياعية على رأس الركهة بن لم تسطل أه (ثمُ قَالَ) وقد حمل لهاى النسمان اصلاف المحرس فقال انه ال كار مرمذ كرولاد اعى له كالكل المسلى لم يسقط لتقصر ومخلاف سلامه في القعدة اولاً معه معداع كا كل الصائم سقط اولاولافأولى كترك الذابح التسمية اه وقد نفلناذلك في كاب الصوم أنضا وفي الذبائي (تمقال) والنَّالث الجهل في دار الحرب من مدلم إلى المرون عنذرا آه (وقال في أحكام الصيبان مانصه) واتفقواء بي وجوب العشر وانخراج فيأرضه الحان فالروعه ليي مطلان عباداته يفعل ما يفسدها من نحو كلام فى المدلاة اه (ثمقال) ولاتنتقض مهارته القهقهة في صلاته وان الطلت الصلاة اه ونقلناهافي الطهارة (عمقال) وتصم عباداته وانام تحد علمه واحتلفوا فى ثوابها والمعتمدانه له ولاملم ثواب التعليم وكذا جسع حسناته اه وقد نقلناها في الحظراً يضا (نمقال) ولا تصم امامته واختلفوا في معتما في التراويم والمعتمدعدمها وتحب سعدة التلاوة على سيامعها من مي وقسل لاندمن عقله وقعصل فضالة الجاعة بصلاته معواحدالافي الجعة فلاتصع شلاتة هومنهم وليس هومن اهل الولايات فلايلي الأنكاح ولاالقضا ولاالنهادة مطلقالكر لوحطب باذن السلطان وصلى بالغ غيره جاز وتصم سلطنة عظاهرا فالفي المزازية مات السلطان واتفقت رعبته عيلى سلطنه اس صغيرله بندهي أن يعوض امورالنقليدالي والى و معدهـ ذا الوالى نفسه تمعالان السلطان الشرفه والسلطان بالرسم هوالان وفى الحقيقة هوالوالى لعدم صحة الاذن بالقضاءوا مجعة عن لاولاية له اه وقد نقلناها في القضاء أيضًا (ثم على) وصحاداته مع الكراهة كما في المجمع الكن في السراج الوهاج الهلا كراهة في أدان المي العباور في ظاهر الرواية وأن كان البالغ افضل وعلى هذا تصمح تفريره في وطبقه الادان وأماقيامه في صلاة العريضة فظاهر كالرمهم انه لابدمنك للعريج بهجته اوان كانت اركانها وشرائطها لاتوصف

بالوجوب فيحقه اه (نمقال) ولوقال السلطان لصيى ادا ادركت فصل مالناسي نجمعة حاز وفي المزازمة السلطان اوالوالي اذا كان غسرنالغ فملع صساج الي تقلمد حديد اه وقد نقلناذ الث في القضاء ايضا (وقال في احكام السكر أن ما نصه) وصرحوا كراهة أذان السكران واسته أباعادته ويذهي أن لا يصيم أذانه كانجنون (ثم قَال تنديه) وولهمان السكر من مباح كالاغباه يستثني منسه سقوط القضاه فانه لأ سيقط عنسه وان كان أكثرمن توم وليلة لانعتص منعه كذافي الحيط اه (وقال في أحكام العيدمانيه) لاجعة عليه ولاعيد ولانشر ق ولا أذان ولااقامة (مُمَال) وعورتها كالرجيل وترادالمان والعامر وصرم أظرف مرموم الى عورتها فقط وماعداها إن اشتهى اه وقدنقا اذلك في الحظر أسنا (وقال في أحكام الاعمى) هوكالمصر الافي مساقل منهالاحهاد علمه ولاجمة ولاجاعة ولاجهوان وجدةالدا اه (تمقال) وتكروامامته الاأن يكون أعلم القوم اه (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعدسة وط عقله الفوائت يمخلاف مااذا سقط بالنسمان فانه بعودنا لتذكرلان النسبار كان مانعالا مسقطا فهو مناب زوال المانع اه (وقال في بعث النائم كالمستقط في مسائل مانسسه) السأدسة عشراذانام المصلى وتكام في ال النوم نفسد صلاته السابعة عشراذ نام المسلى وقرأف حال فومه تعتسرتك الغراءة في روامة الشامنة عشراذاتها آمه المجدة فى نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كمالو هم من المقظان الساسعة مشر اذااستيقظ النائم فأخرور جل بذلك كانشمس الاتمة يفتي بأنه لاعب علمه سعدة التلاوة وتحب في بعض الاقوال وعلى هذا لوقر أرجل عندما ثم فانتبه فأحبر فهوعلى ه (نمقال) الحسامسة والعشرون إذانام المصلى في صلاته واستسلم حس الغدا ولأعكنه المناع كذلك اذابق ناغاوه اولملة أويومى ولمتن صارت العلاة اهُ (وقال في أحكام الحشيء نصه) يعم ادامات و يسجعي قسره ولايدفنه الاعرم ويكفن كفن المرأة اد (مُمقالُ) ولايصلي الابقناع ويقوم امام النساء خلع الرحل والروقف في صف النساء أعاد لابعدها ويسدها منعلى عمنه وساره وخلفه محاذباله ويوضع في الجنازة خلف الرحال والمرأة خلفه ومحمل خلف الرجل في القبرلود فتأللضرورة مع حاجز بينهما من الصعيداه (تمول) ويقعد في صلاقه كالمرأة اه (تمقال) وحاصله اله كالاشي في

جدع الاحكام الافي مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء ا هروقال في أحكا الأنثى مانصه) ويكره اذانها واقامتها ومدنها كلهءورة الاوحهها وكفها وقدمها على المعتمد وذراءما على المرجوح وصوتها عورة في قول اله وقد نقلنا أه في الحقار (مُقَالَ) ولاترفع بديها حد وأذنها ولاتعهر قراعتها وتنضم في ركوعها ومعودها وتضمأصا يعها ولاتفرج أصابعها في الركوع وأذانا بماشئ في مــ لاتها صفقت ولاتسبج وتكره جماعتهن ويقف الامام وسطهن ولانصلم اماماللرحال وبكره حضورها المحاءة وصلائها فيستها أفضل وتضعمنها على شمالها تحت تدمها وتضويديهافي التشهدعلى فخذيها نبلغرؤس أصابعها ركستها وتنورك ولا جعدة عَلْمُ الكن تنعقد بها ولاعد دولاتكسر شريق أه (ثمقال) ولا تخطب مطلقاالها نقال وتحكف في خسد أثواب ولا تؤم في الحسازة ولوفعات قط الفرض بصدلاتها ولاتحمل الجنبازة وانكان المتاثي ومند سلمانحو القسة في التابوت اه (تم قال) وتقد تم عملي الرحال في الحضانة الي ان عال وفي الانصراف من الصيلاة وتؤمر في حياعية الرحال والميوقف وفي احتماع الحنيائز عند الامام فقعل عندالقداة والرجل عند الامام وكذافي اللعد اه (وقال في أحكام الجمان) ومنهاافعقاد الجماعة مانجرذكره السموطي عنصاحب أكام المرحان من أصانسام مدلا عديد أجدون من معود رض الله تعالى عنه في قصة المجن وفيه فلماقام رسول اقله صلى الله تعمالي علمه وسلم أدركه شغصان منهم فقالا مارسول اقه انانحب أن تؤما في صلاتف افصة هـ حاندالله عمد لي بهما ثم انصرف ونظير ذلك ماذكره السكى ان الجماعة تحصل بالمار شكة وغرع على ذلك لوسلي في فضاه بأذان واقامة منفردائم حلعاره صدلى المحاحة لمعنث ومنها صمدة الصلاة خلف الجنىذكره فيأ كام المرحاق ومنهاافا مراتجني بعن مدى المسلى يقاتل كإيقاتل الانسى اه (وقال في أحكام المحارم ما نصه) ويغسل الهرم قريبته اه قال في الشرحهمذا سهووالصواب ويهمالمحرم قرينته الح فراجعه (ثمقال) وتخنص الاصول بأحكام المان فالومنها اذادعاه أحدانويه وهوفي الصلاة وحمت اعابته الأأنكرون علما بكونه فيها ولمأرحكم الاجداد وانجدار وينسغي الاتحاق اه (فقال) واختص الاب والجدرا حكام الى أن قال وأماولا به الانكاح فلا تختص بم-مافشت الكل ولى سوامكان عصمة أومر ذوى الارعام وكذاالصلاة على

الجناز الاقتصبهما اه (تمقال فائدة) بترنب على النسب انساء شرحكما الى انقال وولاية غسل المت والصلاة علمه أه ﴿ وَقَالُ فَي أَحْكَامُ عُمُونَهُ الْحُسْمَةُ مانصه) يترتب علم اوجوب الغسل وتحريم الملاة والمعبود والخطمة اهوقد تقلناتما مه في الطهارة (وقال في احكام العقود مانسه) تكمل الساطل والعاسد عندنافي العبادات مترادفان 🐧 (وقال في أحكام الأشارة مانصه)وهنا فروع لمأرهاالاتن الاول أشبارة الانرمس مالقراءة وهوجنب يذبغي انتضرم عليه أخذا من قولهمان الاخرس بحب علمه تمحر ماث السانه فحلوا التحر مك قراءة اهم وقسد نقلناه في الطهارة (تم قال في قاعدة فعما إذا إجهُّ مت الاشارة والعبارة مانعه) وفي ما الاقتدا والونوى الاقتدام بذا الامام زيد فيان عرول صح الاقتدا ولونوي الاقتدا والامام القيائم في الحرابء لى ظنه اله زيد فيان الله عرويهم ولونوى الاقتدا بهذا الشاب فاذاه وشيخ لم يصح الاقتداء ولوفوى الاقتسدا ببهسذا الشيخ فاذاهوشاب يصح لان الشاب مدعى شيخالعلمه وقداس الاول انه لوصلي على حذاره على اله رحل فمان اله امرأة أيضم واستنبط ن مسئلة الاقتداد شيخ الاسلام العيني فيشرح البخاري عندالكلام على الحديث صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فهما سواه إن الاءتسار للتسعية عند أحصائبا فلاعتص الثواب عماكان فى زمنه صلى الله نعمالى علم وسلم الى آخر ماقاله اه (وقال في محث ما عنم الدين وجوبه ومالايمنغ مانصه) الشانى السترة كذلك فيما بذخي ولمأره أه (مقول حامعه) وقوله المترماي في الصلاة وقوله كذلك أي عنع الدين وجوبها (وقال في بعث مايقدم عندالاجماع من غيرالديون مانصه المجتمعة ت منازة وسنة وقتيمة قدمت الجنازة وأمااذاا جمع كسوف وجعمة أوفرض وقت لمأره وبذغي تقديم الفرض إذا ضاق الوقت والاالكسوف لانه يخذي فواته بالانحلاء ولواجمع عمد وكسوف وحذازة ننبغي تقديم الجنازة وكذالوا جقعت معجعة وفرض وقت ولميخف خروج وقته ويبغى أيضا نقديم المخسوف على الوتر والتراويح اه (رقال في نحتُ مبائل اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) ومنه الوصيلي مفرداصلي | فى الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالافضل التأخير ومنم الواسيسغ الوصو تفوت الجماعة ولواقتصرعلى مرة أدرها فينمغي تفضيل الاقتصار لادرا همآ ا ه (نم قال) ومنهالوخاف فوث الركعة لومشي الى الصف ففي اليقيمة الافضيل

ادراكه فى الركوع وقول النووى فى شرح المهذب لم أرفيه لا صحبابنا ولا اغرهم شئا قصور ومنهآلوكان يحمث لوصلي في بيته صلى قاءً باولوصلي في السجيد لم يقدر عليه ففي الخلاصة عزج الى المحدو صلى قاعدا ومنها وكال محدوصلى قاعدا قدرعلى سنة القراءة وان صلى قائم الاقعد وقراها ومنهالوضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلاة أي وعن ببننالصلاة تركها وجويا ولوضاق الوقت المستعبءين استىعاب السنن منىغى تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اه (ثم قال) ومنها ماب الامامة يقدم ألاعلم تم الاقراء تم الاو رعثم الاسن ثم الاصبح وجهاثم الأحسن خلقائمالاحسن زوجية ثممن لهجاه ثمالانغاف ثوباثما لمقيم عسلي المسافرثم الحر الاصلى على المعتق ثمالمتهم عن الحدث على المتهم عن الجنامة وتما مه في الشرح اه (وقال في عد القول في أحكام السفرمانصه) رخصة القصر والفطر والمح الاثة أمام المالها وأماالتنفل على الدامة فحكارج المصرلا السفر ومنهاسقوط الجعة والعسدين والاضميةوتكميرالتشريق وأماصة انجعة فينأحكام المصراه وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضعية (وقال في بعث أحكام المسعيد مانصه) هي تشرة حداوقدذ كرها الاصحباب في الفتاوي في كتاب الصلاة في ماب على حدة فنها تعرم دخوله على الجنب والحائض والنفسا ولوعلى وحه العمور وادخال نعامة فيم عناف منها التلويث اه وقد نقلناه في الطهارة وغمقال) ومنعادخال الميت فيه والصحيران المنع اصلاة الجنارة وان لميكن المت فيه الالعذر مطرونحوه واختلف فى علمه فنهم من علله بخوف التلويث ومنهمم من علاماله لم بين له ماوء للى الأول هي تحريمة وعلى الثاني هي تنزيه بية ورج العسلامة قاُسم الأولولم معلاء أحدمنا بنجاسة المتلاجاعهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلما ومنهاصة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا في الصوم (ثمقال) ومنها ومةادخال الصيان والجانين حيث غاب تنجسهم والافيكره ومنهامن عالفاء القملة بعدقتاها فيه ومنها يحرم البول فيه ولوفي أناء وأماالفصد فمه في أنآ فلم أرو ويذبني أن لافرق ومنهامنه أحدثشي من أحزائه قالوا في ترامه ان كاتا محتماً عاد الاخذمنه ومسمرالر حل علمه والالا ومنها حرمة البصاق والقاء المضامة فوق الحصير أخف من وضعها تحته فأن اضطراله دفنه وتكره المضمضة والوضو وفيه الاأن مكون ثمة موضع أعدّلذلك لا يصلي فيه أوفي أناه ويكر ومسموالر جل من الطبن على

عوده والمزاق يلى حمطانه ولاعد فرفيه بثرما وتترك القدعة ويكره غرس الاشحار فيه الالنفعة لقل النز ولابحو زاتخاذ طريق فيه للرو رالالعدر وتكر والمناعة فيه من خياطة وكمانة بأجرو تعليم صديان بأحولا بغيره الانحفظ المستعد في روامة ومكره الجلوس فمه للصمة وتستقب المعية فيه لداخله فانكان عن سكر ردخوله كفته ركمتان كلوم ويستعب عقداانكاح فيه وجلوس القاضي فيمه اه وقد نقانا في الذكاح وفي القضاء (ثمقال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالقفلي ويكره دخوله لن أكل ذاريم كريهة و عنع منه وكذا كل مؤذفيه ولو بلسانه ومن البيع والنمراه وكلء قدالغيرا لمتكف فيجوزله يقدرها جتهان لمعضر السلعة وانشآد الضالة والاشعار والاكل والنوم لغبرغر يسومعتكف والكلام الماحوفي فتح القدمرانه مأكل اتحسنات كإنأكل النارانحماب ورفع الصوت بالذكر آلالمتفقهة واخراج الريح فمه من الدير والخصومة ويسن كنسمه وتنظيفه وتطييه وفرشه وايقاده وتقديم الهني على السرى عنددخوله وعكسه عندخروجه ومناعاد المرورفيه بانم ويفسق ويكر متخصيص مكان فيه اصلاته ولايتعين بالملازمة فلابرعج غيره لوسميقه المه ولاهل المحلة جعل المستعد الواحد مستعدي والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولم جعل المحدين واحدا وتدنقلناه في الوقف (ثمقال) ولا محوزاعارة أدوات مسحد اسعدآخر ولاشغل المحدمالماع الاللخوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم الساجد حرمة المنجدا لحرام ثم منحد المدينة ثم مسجديت المقدس ثم المجواءم ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد السوت اه (وقال في أ-كام الذمي مانصه) ولايمنع من دخول المسجد دجنسا بخلاف المدلم ولا يتوقف حوازد وله عدلي اذن مسلم عندنا ولو كان المجدا تحرام اه وقد نقلناه في الجهاد (وقال في آ مرفن الفرق و الجمع مانصه) حادثة ستات عن مدرسة لماصفه لا يصلى فم أحدولا يدرس والقاضى حالس فم اللحكم فهل له وضع خزانة تحفظ المحاضروا أسجلات للنفع العام أملا فأجبت بأنجواز أخذامن قولهم لوضاق الطريق للمالمارة والمحدواسع فلهمأن وسعوا الطريق من المنحد ومن قولمم ولووضعأ ناذييته ومتاعه في الحجد للغوف في الفتنة لعامة عازولو كان المحدوب ومن قولهم بأن القضاء في المجـامـع اولى وقالواللناظر أن يؤجر فناء والتجار ليتجروا فمه العلمة المحدوله وضع السرر بالاحارة ولاشك ان هذه الصفة من الفناه رحفظ

السحلات من النفغ العام فهم حوز واجعل بعض المسجد طريقاد فعا للضرر العمام وحرز وااشغاله مآتحموت والاثاث والمتاع دفعاللضر رانخياص وجوز واوضع ل على رفه وصرحوا مأن القضاء في الحسامم اولى من القضاء في يبتدال وقد نقلنا بقيته في القضا فراجعه وفي الوقف ايضا ﴿ ثُمُّ قَالَ احْكَامُ بُومُ الْجُعَةُ ﴾ اختص ماحكام زوم صلاة انجعة واشتراط الجاعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخضية أما وكونها قدلها شرطا وقراءة الدورالخصوصة لما وغريم السفرقبلها اشرطه واستنان العسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (مُمَّقَالُ) والتعليب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعده أفضل والبخور في المهيد والتدكيرا والاشتغال بالعمادة الى نووج الخطيب ولايسن الابراداما ويكره افراد مالصوم وافراد ليلتم القيام اله وقد نقلناه في الصوم (نم قال) وقراءة الكهففيه ونفى كراهة النافلة وقت الاستواءء لى قول أني وسف المصح المتمد وهوخيرأ بامالاسبوع ويومعيد وفيهساعة احابة وتحتمع فيهالارواح وتزارفيه القمور وبأمن المك فمه من عذاب القبر ومن مات فسيه أوفي للته أمن من نتنة القير وعذابه ولاتسجرفيه جهنم وفيه خاق آدمء لميه الصلاة والسلام وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيسه مرورا هل الحنة ربهم سيسانه وتعمالي أه (وقال في بحث ماا فترق فيــ الاذان والاقامة مانصه) بحورتراخي الصلاة عن الاذان بخلافالاقامة يسزالتمهل فيه والاسراع فها يكر اقامة الحدث لاأذانه (ماافترق فيه مجودالمهووالتلاوة) هو محدتان وهي واحدة هوفي آخر صلاته بعد ألسلام وهي فيها وهولا يتكر رمخلافهالا يقوم له ويقوم لها يتشهد لهو سلم بخلافها الذكرالمشروع في مجود التلاوة لايشرع فيه (ماا فنرق فيه مجود التلاوة والشكر) محودالشكر لابدخل الصلاة مخلافها وإتفقواعلى وحوب محودالتلاوة مخلاف سحدة الشكر فانه حاثز عندرأبي حنيفة لاواحب وهومعني ماروي عنه إنهالدست مشروعة أى وجولا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الانتمام واجبة على المأموم دون الامام الالصحة صلاة النساء خلفه أوكحه ول الفضلة ولا تمطل صدلاة الامام اذا بطلت صلاة المأ وم مخلاف عكسه اذاعين الامام وأحطأ لم يصفراقة راؤه مخلاف الامام اذاعين المأموم وأحطأ (ماافترق فيه الجعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد واجب ووفتهاوقت الظهر ووقته بعدطاوع الشمس الى زوالها وشرطه إإلخطمة

وكونهاقيله بخلافه فهما وانلا تتعددني مصرعلي قولم حوح يخلافه ويستعي في عسدالفطران سَلَمُ قَبَلُ خَرُوجِهِ إلى المُصَلِّي تَعْلَافُهَا ۚ اهُ ۚ (ثُمَّ قَالَ فِي آخِرُفَنَ الفروق والجمع) قاعدة إذا أنى بالواجب وزادعلمه هل يقع الكل واحما أم لاقال أمحا بنالوقرأ القرآن كامفي العبكاة وقعرفها ولواطال الركوع والمحود فيهاوقع فرصًا الى أن قال واعل فاتدته في النهة هل سنوى في البكل الوحوبُ أرلاو في النواب هل شادهل الكارنواب الواحد أونواب النف ل فعمازاد الى أن قال مرأتهم قالوافي الاخعيمة كإذكره ابن وهيان معزياا لياكخلاصة الغثيراذا فنحور بشاتين وقعت واحدة فرضا والانبرى تعاوعا وقدل ألانوى كحم 🗚 (وقال في آخرفن الفروق والجم مانصه) فائدة في الدعاء رفع الطاعون سمثلت عنه في طاعون تسعروسيتين وتسغماثة بالقياهرة فأحبت بأني لمأوه ولكن صرح في الغيامة وعزاه الشعني المهارأيداذانزل بالمسلم نازلة قنت الامام في مسلاة الفعر وهوقول اشورى وأجدوقال حدورأهل الحدث القنوت عندالنوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتم القديران شرعة القنوت لله أزلة مستمرا بتسيخ ومه قال جماعة منأهمل الحديث وجلواء لمه حديث أبي حعفر عن أنس مازال مقنت حستم فارق الدنيا اىءندالنوازل ومادكرنامن أخمسارا كحلماء يفيد تتزر ولفعلهم ذلك معده صلى الله تعالى علمه وسلم وقد قنت المد قرضي الله تعالى عنه في محمارية العيامة مسملة وعندمحارية أهل الكتاب وكذلك ونترعي رضي الله تعالي عنه وكذاءا رضى الله تعمالي عنه في محارية معاوية وقنت معاوية رضى الله تعمالي عنه في معاربته الم فالقنوت عند نافي النازلة ثابت وهوالدعا أي برنعها ولاشك ان الطاءون من أشد النوازل إلى ان قال وذكر في السراج الوماج قال الطعساوي ولايقنت في الفيه رعندنا في غيير بله ة وان وقدت بله فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعلى على موسل فالدقنت شهرافه الدعوعة لي رعل ود كوان ويني محمان نميتركه كذا في الملتقط أه فان قلت هر له صلاة قلت هوكا لخسوف لمافي مندة المهة قدا الركانق اتخروف والفالمة في النهار واشتداد الريح والمطر والملك ولافزاع وعموم الامراض بصلون وحدانا اه ولاشك ان الطاعون من قسيا ع وم الأمراض فيسن له ركعنان فرادي وذكرالز بلعي في خسوف القمر انه يتضرع كلواحمدلمفسمه وكذافي الظلمة الهماثية مالنهمار والريح الشمديد والزلازل

والصواءق وانتشار الكواكب والضوالف تل بالامل وأشل والامطار الدائمة وعوم الامراض والخوف الغالب من العدوو فعوذ لك من الافتراع والاهوال لان كل ذلك من الأكمات المخوفة اه فان قات هل يشرع الاجتماع لرفعه ما إرعاه كإرف عله الناس بالقاهرة ما كحمل قلت هوكمفسوف القمر وقدقال في نعزانة المهتبين والصلاة في خسوف القمر تؤدّي فرادي وكذلك في الظلمة والريح والفزع ولا رأس بأن يعلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن مزول ذلك اله فظاهره إنهيه محتمدون للدعاء والتضرع لانه أقرب الحالة وأن كانت الميلاة فرادي وفي انجتني في خدوف القروقدل الجساعة عاثرة عند ما الكنه الست استة اه وفي السراج الوهاج بصلى كل واحدامفسه في خسوف القر وكذا في غيرا لخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والطلعالما ثلة من العدووالا مطارالد ثمَّة والافزاع لمة وحكمها حكم خسوف القمركذافي الوجيز وعاصله ان العديذ غي له أن غزع الى الصلاة عندكا حادثة فقد كان علمه السلاة والسلام اذاح به امرصل أه وذكرشيخ الاسلام العيني في شرح المرامة الريح الشيديدة والطلقة المباثلة بالنهبار والنط وآلامطار الداغمة والسواءق والزلازل وأنتشارا لكواكب والضو الهاثل ماللل وعموم الامراض وغمر ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذاو قعت صلوا وحداناو ألواو تضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو آه فقد صرحوا مالاجقاع والدعا الهوم الامراض اه وقدنه لمنابقته في الحظر ومسائل منثورة فراجعه (ثمقال) فائدة لاتكره الصلاة على مبت موضوع على دكان ولاينافه ولهمان له حكم الامام وهو يكره انفراده عملي الدكان لانه معلل التشده مأهل السكيات وهومفتودهما والاصل عسدم السكراهة ومه أفتنت أه (وقال في فن الالغازمانصه) الملاة اي تكميرلا يكون به شارعاً فيها فقل تكسرا أتعدون التعظيم أيمكاف لاقعب عليه العشاء والوتر فقل من كأن في بلدا داغريت الشميس فهما طَلعت أي مصل تُعسد صلانه مقرا والقرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ في ذهامه أي صلاة قراءة بمض السورة فها أفضل من سورة فقل التراويح لاستصاب الختم في رمضان فاذا قرأ ومضسورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن إن مقال في غيرها أيضالان المعض اذا كان أكثر آمات كان أفضل أي صدرة افسدت حساواي صلاه صحعت خسا فغل رجل ترك صلاة وصلي معدها خسا

ذا كاللفائنة فإن قضى الفسائنة و_د ث الخنس وان صلى السادسة قبل قضائها محت الإس ولى فها كالم في شرح الكنز أي صلاة فسدت أصلحها الحدث فقل مصلى الارسع اداقام الى الخمامسة قدل القعود فدرا التسدة وضع حجته فاحدث قبل الرفع عت ولورفع قسل الحدث فسدومف الفرضة وفيه قال أبو يوسف زه مسلاة فيدت أصلحها الحدث تعمامن فول مجديه اي ممل قال نع ولم تفسد صلاته فقل من اعتادها في كالرمه اي ممل متوضي رأى الما فسدت فقل المقتدى ما مام هتم اذارأى الماء دون امامه اى امرأه تصلح لاما مقالهمال فقل اذاقرأت أنه سعده ومعدد تبعهاال امعون اى فريضة يحب أداؤها وعرم قصاؤها فقل الجعة اى رحلكررآية محدة في محاس ومكررالوحوب علمه فقل ادائلاها خارج الصلاة ومحد لما تم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الالغاز في عث العتق ما فسه) أي عبيدعلق تقدعلى شئ ووجيدولم ينتق فقل اذاقال اذاصلمتركعية فأنتحر فصلاها عمتكام ولوصلى وكعتبن عتق والركعة لامدمن ضم أخرى المالتكون حِنْرَةَ اه وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الالغارأ بضامن تحتَّ الكراهية مانصه) اي مكان في المحد تكره الصلاء منه فقل ماعينه لصلاقه دون عبره اه وة منقلناه في المحظر (وقال في فن الحميل مانصه) وفيه فصول الاول في الصلاة اذاصلى الظهرفأ قمت في المعدد فالحملة أن لا يحلس على رأس الرابعة حتى تنقلب هـذ.نفلاو يصلى معالامام اه (تم قال) الرابع فى الفدية أراد الغدية عن صوم أبه أوصلاته وهودقير يعطى منوين من الحنطة فقيراثم يستوهمه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد دنقلناه في السوم والزكاة (عُمقال في لفن الماء سوهوفن الفروق مانصه) كتاب الصلاة وفيم ابعض مسائل الطهارة البعرة اداسقطت في المثرلا ينحبس المسأه وتصفها يخبسه والغرق ان المعرة علىها جلدة تمنع من الشيوع ولاكذلك النصف وفي المحلب على هذا الفياس لايوب عليه ال توضئ امرأته المريضة بخلاف عسده وأمته والفرق ان العياملكة فيجب عليه اصلاحه لاالمرأة لاينزحما البثركله بالفأرة وينزح مدذنها والفرق انالدم يخرجهن ذنهافيزح الكله اه وقد نقلناه في اطهارة (مُقَال) ولونظر المصلى الى المصعف وقرأو مفسدت لاالى فرج امرأة بشهوة لان الأول تعليم وتعلم فيه لاالذاني قال المام بعد شهر كنت محوسيا فلااعاد عليم واوقال صليت بلاوضو أوفي ثوب

نحس أعادوا انكان متقبا والفرق ان اخماره الاول مستسكر بعسدوالثباني محتمل أقهمت بعمدشر وعدمتنغلالا يقطعها ومفترضا يقطعهاو بأثم والغرق ان النياني لأصلاحها لاالاول سؤرالفأرة نحس لايولم اللهم ورة إه وقيد نقلناه في كتاب الطهارة (نم قال) وجدميت افي دارا محرب مع زنار وفي هر. مصحف يصلى عليه وفي دارا لاسلام لالانه في دارا كرب قد لا بحد أمانا الامه عزلافه في دار الاسمالام اه (وقال أضافي الفن السادس فن الفروق مر يحث الزكاة مانصه)سُكُ في أدائها بعدًا تحول أدّاها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جسم العروقتها فهدى كالصلاة اداشك في أدائها في الوقت اه وقد نقلناه في الركاة (وقال أخوا الولف في تكملته الفن السادس في كماب القضاء مانصه) القياضي لاعلك الاستخلاف الاماذن بخلاف المأمور ماقامة انجمة والفرق تحقق الضرورة في الثاني محوازان سيقه حدث قبل الصلاة مخلاف الاول اه وقيد نقلنياه في القضاه (وقال أخوا لمؤلف في التسكملة المذكورة من كتاب الذمائير مانصه) قال الحد لله اعطاسه وذبح لا تحل والخطيب اذاعطس فقال الحددته مقتصرا عاسه حاز والفرقان الواجب عنسدالذبح التسمية على المذبوح ولم توحد وفي الجعة مجردالذكر وقدوجـد اه وقـدنقلنا في الصيدوالذبائج (وقال أخوا أؤلف في التكمان المذكورة من كماك الاستحسان مانصه) عرالآمام أنه سعر على خرقة عني فقال له وحل هذامكر ودفق الدون أن أنت قال من حوار زم فقال حا النيكير من ورائى أفىمساجدكم حشيش قال نعمقال أفعجوزعلى الحشيش ولايحوزعلى انخرقة اه (وقال أخوا الولف في السكم له الذكورة من كتاب الوصا ما مانصه) عن ابن القاسم حل الطعام الى أهل المصيمة في اليوم الاول والثاني غرمكر وه وفي الثالث لا يسقف والفرق انه في الثالث يحتم النائحات فيكون اعانة لهم على المعصمة يخلاف ما قمله اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع فن أنحكايات ما نسه) لماجاس أبويوسف للتدريس من غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أبوء في فمرحلا مالسنة فقال مالفرض فقال أخطات فقال مالسنة ففال أخطأت فتحسر أبو يوسف فقال له الرحل به مالان المسكسر فرض ورفع اليدين سنة اه (عمقال في الفن السابع) ارابعة مسلمله زوجة ذمية مات وهي حامل منه تدفن في أي المقابر فقال

في مقاسرالمسلمن نفطأ وفقال في مقاسراً هل الذمة فخطأه فتعسر فقال تدفن في مقساس المهودولكن محول وحههاءن القالة ابتي مكون وحه الولد الي القبلة لان الولد قَ البطن يكون وجهه الى ظهر أمه la (وقال في الفن الداني في كتاب الجمانصه) اذاجه سالسلاتين معرفة لا يتنقل مدهما كافي اليقمية اه (وقال في كاب مروالردة مانصه) وانمات أوقتل على ردته لميد فن في مقامراً هُـل له واعل يلقى ف- فيرة كالكاب اله (وقال في كتاب القضّا:) القاضي أذا قضي في محتمد فسه نفسد قضاؤه الافي مسائل الى انقال أو بعمة صلاة المعدث اه (وقال فمه أيضا)لاينهزل القاضي بالردة والعسق ولاينعزل والى المجعة بالعلم بالعزل حتى يقدم إِلْسَانَى الخ (وقال نبيه أيضامانصه) وَلا تَقْبَلُ شَهِمَادَةُ مَنْ قَالَ لاأُدرِي أَنْ وَمِنْ أولالا شأت في ألا عمان وكذااما متمه كذافي شهادات الوارا محمة اه (وقال في كتاب الغمس) -فرقبرافدفن فيه آخرمتنا فهوء لي ثلاثة أوحه فاركان في أرض مملوكة للعافر فلا الماث الندش علمه واخراحه وله التدوية والزرع فوقها وانكان فيأرض مناحة ضم الحسافر قعة حفره من دفن فيه والكان في أرض موقوفة لامكو هان كان في الارض سعة لان المحافرلامدري ماي "أرض عوت ذكره فده الفروع الألائه في الواقعات الحسامية من الوقف و مذ غيان يلون الوفف من قيمل المساح فعضم قعة الحفر وعبل سكوته عن الضمان في صورة الوقف علمه فهي صورتان في أرض مهو كقذلك الاناكليار وفي مناحة فله تضهن قعة الحفراه وقد نقلناه في كأب الوقف وكأب الاحارة قال صاحب الاشداء

* (كتاب الزكاة) *

الفقيه لا يكون غيما يكتبه المحتاج الهاآلافي دين العمار فساع لفضا الدي كذا في منظومة الن وهيان اله وقسد تقلناه في كتاب الفضاء وكتاب المحرو والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس مقرفق سره لى المحتبار والاذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس مقرفق سره المؤتاة اوقوة من المروض الموت اذا و و دكاته الى أخته ثم ما ثروهي وارث سه الوزاقة ووقفت موقعها والن تصدق وطعام الخبر عن صدقة فطره توقف على الحازمة فان أجاز بشرائطها رضمت حازت المأمور واداء الزكاد اذا تصدد وبدراهم نفسه الحرافة كان على نبة الرجوع وكانت واهم المأمور

فاغمـة اه وقـدتقلناه في كتاب الوكالة (تمقال) فوى الزكاة الاانه -عــاء قرضا اختلفوا فمه والصحيرا كجواز عبدا كخدمة اذأ أذن لهما لقصارة لايكون التحارة فقدب قة فطره عن الناذرم مكمنافله اعطا عمره الااذالم معن المذور كالوقال الله على إن أطع دلدًا المسكن شيئًا فانه تبعن فلوعين مسكستين فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلنًا . في كتاب الأيمان وكتاب الصوم (ثم قال) يحيس المتنع عن أداء الزكاة واختلفوافي أخه نهامنه حسراوالمعقمة بدلا حول الزشكاة قرى لاشميهي كل قات برام على نبي هيأشم زكاة أوعسالة فيهيأ أوعشرا وكعارة أومنه فدورة الآ التعاوع والوقف هـ وقد نقلنا م في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا فالمه رؤدتها لازوقتها لعر أودع مالا ونسمه تمقذ كرا لم تحسال كاه الااذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوج االا المهرا الأحمل اذا كان الزوبير لام بدأداء مكر واعطياء أساب لفقرمتم الااذا كان مديونا أوصاحب عيال لوقرقه على ملا مخص كالامنه منصاب ميكره نقلها الاالى قسواته أوأحوج أومن دار انحر بالمدارالاسلام أوالي ملاكء لم أوالي الزهاد أوكانت زكاة معيآن الختيار انه لابحوزد فعهالاهل الميدع دفعها لاخته المتروحية اذاكان زوجها معسراحاز وان كأن موسراوكان مهرها أقل من النصاب فيكذلك وان كان المعل قدره لم تحز وْمِه يَفْتِي وَكَذَا فَيْ لِزُ وَمِ الْاَضْعِيةُ ۚ الْهِ وَقَدْنَقَلْنَا وَفِي كَابُ الْاَضْعِيةِ (ثُمَّ قَالَ) لُولْد وَ الزِّمَا لا يُنتَ مُسِمِهِ مِنِ الرَّانِي فِي شَيًّا لا فِي الشَّهادة لا تقسل شهداديَّه للزاني اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يحوز دفع زكاة الزاني الى ولده من الزناالااذا كان من امرأ و لم أمار و جمعروف كما في حامع الفصوان الزكاة واحمة بقدرة مسرة فتسقط بهلاك المال بعدائحول وصدقه الفطروحت بقدرة عكنة فلوافتقر بعدىوم العبدلم تسبقط انفق على أقاربه بنية الزكاة مازالااذا حكاءلسه بنفقتهم وتحل الصدقة ان له غاة عقار لاتكفيه وعساله سنة من معه ألف وعلمه مثلها كرهله الاخدوا يزالدافع لوكان له قوت سنة ساوى تصاما أوكسوة شتوية لاعتساج الهمافي الصيف فالصيع حل الاحذ عجلهاءن نصاب عنده فتم الحول وعنمده أقل من نصاب أن دفعها آلي الفقير لا ستردها مطلقا ولي الساعي ستردهاان كانت في قران قسمها الساعى سنالفقراء ضعنها من مال الز كاه خلافا نحمد ولوعجازكاة على السوائم معدوحوده حازلاقيله وفي الملتقط من الاحارة

المعلماذا أعملي حلمفته شيئانا وباالز كاذفان كان بحيث يعمل له لولم يعطه يصم عنها والالاوالله سيمانه وتعالى اعلماه (بقول حامعه) وهذه هي السائل المجموعة المحقة بِكَاكَ الزُّكَاةُ (قَالَ فَيَ القَـاعَدَةُ الاولَى لاثواتُ الامالنية مانُّصه) وأماالزُّكاة فلا يصفرأداؤها الأمالنسة وعلى هذا فساذكره الفاضي الاسبيجابي أن من امتنع أدأم أأخدها الامام كرهاو وضعهافي أهلها وتحزئه لان للأمام ولاية أخيذهما فقام أخذه مقسام دفع المسالك ماختياره ضعيف والمعقد في المذهب عدم الاخذ كرها قال في المعملاً ومرامة من اداء الركاة فالساعي لا مأخذ منه كرها ولو أخذلا يقععن الزكاة لكونها بلااحتمار ولكن يحمره بانحيس لمؤدى بنفسه اه وخرج عن اشتراطها مااذا تصدق مجميع النصاب بلانية فأن الفرض يسقط عنمه واختلفوا في سقوط زكافالمعض أذاتمدق به قالواو بشنوط نبة المعمارة في العروض ولامدان تكون مقاربة التحارة فلواشترى شدما القنية ناو باانهان دريحاباعه لازكاة علمه ولونوى التسارة فهانو يرمن أرضه العشرية أوالخراجمة أوالمستأجرة أوالمستعارة لازكاة علمه ولرقارنت مالس مدل مال عال كالمسة والمدف والخلع والمهر والوصمة لا تصم على الصيح وفي السياغة لامدمن قصداسامتهالله روالنسه لأكثرا كمول فان قصديه التعارة ففهما ز كاة التحارة إن قارنت الشرا وإن قعه لمه الحسل أواز كوب أوالا كل فلاز كأة أصلا اه (تمقال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لونوي في الزكاة ماللتحارةان تكون الغدمة كان الغدمة وانالم يعل مغلاف عكسه وهومااذانوى فهما كان الغمدمة ان ، حكون القارة لا مكون العمارة - تي يعمل لان التعمارة علفلانة بحورد النبة والخدمة ترك العسارة فيتربها فالواونظيره القيم والصائم والكذفر والعبلوفة والسائمة حبث لانكون مسافراولامفطرا ولامسك ولاسائمة ولاعلوفية بحردالنسة ويحكون مقهما وصاغما وكافراما انمة لانهما ترك العمل كاذكره از يلعى أه (ممقال في القياعدة الثيانية الامور عقاصدها في عث ضايط اختلاف الجنس وعدمه مانصه) وأما في الزكاة فقالوالو عدل خسة سودا عن مأثتي درهم سود فها مكت السود قبل الحول وعدد أنصاب آخركان المعلى عن الباقى اه (نمقال) بعدد للدوفي الخيانية لوعجل الزكاة عن أحد المالين فاستحقى ماعجل عنه قد لا محول لم يكن المجمل عن الباقي وكذا لواسفى ودر الحول لان

في الأستمقاق عجل عمالم مكن في المكد في طل العجل اله وفيها أي الخماسة أبضالو كاناله خس من الإبل الحوامل بعني الحيالي فعدل شاتين عنها وعن ما في بعاونها ثم نتحت حسياقسل الحول احرأه عماعجل وان عجل عسائه ماه في السينة الثانسة لا بحوز اه (ثم قال دو دذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه وأمانى الزكاة فاشترما لهانية الفرضة لان الصدقة متنوعة ولمأرحكنية لزكاة المعله فظاهركال مهمانه لامدمن سيةالفرض لانه تعدل يعد ـل ألوحوب لان سده هوالنصاب النامي وقدوحد يخلاف الحول فأنه شرط لوجوب الادا بخلاف تعمل الصلاء على ونتها فاله غسر هائر لكون وقتها سدا للوحوب وشرطا المحدة الاداء اه (مقال في السادس في سان المحم بن عمادة من مانصه) ولونوي أي التصدق الركاة وكفارة الظهار حد الدعن أم ماشاً ولو نوى الزكاة وكفارة المدين فهوعن الزكاة اله (ثمقال) وقد ظهر بم-ذا انهاذانوي فرضن فإن أحددهما أقوى انصرف المه فُصُوم الْقضاء أقوى من صوم الكفارة واناستو بافى القوة فانكان في الصوم فله الخيارككفارة الظهارو كفارة العنوكذا الزكاة وكمارة الظهار وأما الزكاة مـ م كفارة الهمين فالزكاة أقوى اهـ (تمقال) وان فوى فرضا ونفلا الى ان قال وان فوى الزكة أة والتماوع تكمون عن الزكاة وعند مجمده ن التطوع اه (ثمقال في السايع في وتتهااى النه مانصه) وأما وفتهافى الزكاة فقال في الهدامة ولاحو زأدا الزكاة الامنية مقارنة للردا أومقارنة لعزل مقددارماو حدلان الزكاة عسادة فيكان من شرطها الندة والاصافيها الافتران الاان الدفع يتفرق فاكتفي وجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم الندة فىالصوم اه فقد حوزواالتقديم على الادا الكن عندالعزل وهل تحوز شه متأحرة عن الاداء قال في شرح المجمع أود فعها للاسة ثم فوى دهده فان كان المال قائما في مدالفقير حاز والافلا اه واماصدقة الفطرف كالركاة سه ومصرفاقالوا الاالدمي فانه مُصرف للفطرة دون الزكاة اه (ثم قال) في العباشر في شروط النية الاول الاسلام الى ان قال الرادم أن لا يأتي عناف من النية والمنوى الى ان قال ولو نوى عمال القصارة الخدمة كان للغدمة مالندة ولو كان عملي عكسه لمتؤثر كإذكره الزبلعي اه (ثمقال) فصلومن المنافى التردّدوعــدم انجزم في أصلها وفي الملتقط عزهجد فهن أشتري خادما للغدمية وهو بنوى ان اصاب رمحياماعه

لأزكأة علمه اه (ثمقال آخرالقاء دة الشائمة الامور عقاصدها في تكر فى النيابة فى النية مانصه)وفى الزكاة قالوا المعتمرنية الموكل فلونوا ها فدفع الوكيل بِلانسِةُ أَخِزَاتُهُ كَاذَكُوناهُ فَي الشرحِ اله (ثمَقالُ في قاعدة ماثدت بيقسَ لامرتفع الاسقىنمشله والمراديه غالب انطن مانصه) وهنافر وعلمأر هياالات الى ان قال الثانى لَه! ،ل ويقر وغَيْم سائمَةُ وشك في ان عليه زكاة كلَّها او بعضها بذيني ان يلزمه زكاة الكل أه (وقال في القاحدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) واعلم ان أساب التخفيف في العيادات وغيرهسا سبعة الاول السفر الي ان قال السادس العسروعوم البلوى الحانقال واسقط أى الوحد ففاز وم التغريق على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (نمقال) وكان الصوم في السنة شهرا والج في العرم ة والزكاة ربع العشر تيسمرا ولد اقلنا انها و حست بقد درة مسرة حتى سَقَطَتْ بِهِلاكُ المَالُ اهُ (مُمْفَالُ فِي أَخْوَالْقَاعَدَةُ المَذَكُورَةُ مَا نُصِهُ) الراسع تخفيف تقدم كامجع معرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة العطرفي رمضان وقدل على الصحير بعدمالت النصباب في الاول ووجود الرأس بصفة المؤنة والولامة اه (وقال في العاعدة الثانية اذا اجتم الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) وليس منه مااذ عجل وكامنتير فآمه ان كان بعد ملك النصاب فهوصيم فهما والاولاديهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخذ موم اعطاؤه مآنصه) وهل محل دفع الصدقة لمن بسأل وعنده قوت بومه ترد الاكل في شرح المسارق فيه فقتضي أصل القاعدة الحرمة الاان بقال إن الصيدفه هناهية كالتصدق على العني اه وقد نقلنادلك في الخطرايضا (رقال في القاعدة الحامية عشرمن استعلى الشي قدل أوافه عوقب مرمانه مانصه)وخرج عنها مسائل الى انقال السامعة باعمال الزكاة قدل الحول فرارا عنها صفرولم قب اه (وقال في القاعدة الساهمة عشر) لاعدة مالظن المني خطأ دصرح به أحصابنا في مواضع الى ان قال ومنه الوظن المدنوع اليه غير مرف للزكاة فدفع له تم تمين الممصرف أجزأه اثماقا وخبج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوظنه مصرفا للزكاة فدفع ثم تسن انه غنى أوابنه أجزأ معندد هماخلافالاي يوسف ولوسين انه عبده أومكاتبه أوحرى لميحزه اتعاقا اه (رقال في الفن الثالث في أحكام الصيران مانصه) فلا تكايف عا م في شئ من السَّادات حتى الزكاة مندنا اله (وقال) واختلموا في وجوب صدفة

العطرفي ماله و لا نحمه والمعتمد الوحوب فـ وُدِّم االولى اهـ وقد نقلناها في كماب الافعية (ثمقال) ويصم توكيله الى ان قالوكذا في دفع الركاة والا-تمارانية الموكل اهُ وقدنقلماها في كاب الوكالة (وقال في أحكام المبيد مانصه) ولايموز كوفه تاهدا الىان قال ولاعاشرا اه (ثم قال) ولاز كاة علمه ولافعار وانماهي على مولا وان كان الخدمة اه (عمال) وايس مصرفا المدقآن الواحة الاادا كان ولا وقترا أوكان مكاتما اه (وقال في عث الاحكام الاردية مانصه) والاستنادوه وأن يثبث في الحالم يستندالي ان قال وكالنساب فانه تحي الزكاة عشدة عام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في يحث القول في الملك مانصه) الثانية عشرا الك امالا من والنفعة مما وهوالغالب اوالعين فقط او النفعة فقط كالسدالوصي عنفعته امداورقمته للوارث الى انقال واماسد قة فطره فعلى الممالك كافي الظهرمة وأماما في الزبلعي من اله لا تحب صدقة فطره فسدق قلم كافى فتم القدير وعكن جله على أن المراد لاتحب على المرصى له مخلاف نفقته اله وقد نقاراه في كتاب الوصا ما (وقال في أحكام النقدومات مين فيه ومالا يتمين مانصه) ولانتعين في المهرواو بعدد الطلاق قبل الدخول فترده أسل نصفه ولذا لزمهاز كاته لوَنصَابًا وَلِياءَ نَدَنَا اهُ وَقَدَتَهُ لَيَاهُ فِي كَتَابِ النَّكَاحِ (وَقَالُ فِي أَحْكَامُ الدُّن مانصه) وفي منية المفتى من الزكا. لو تصدق بالدين الدي على فلان على زيد بذة الزكاة رامره بقضه فقيضه اجزأه اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام الناسي وانجساهل مانصه) كالمتعاوضين اذا اذنكل واحسدمتهم الصاحبه بأداه الزكاة فأذى أحدهماع نفسه وعن صاحمه ثمأدى الثابي عن نفسه وعن صاحمه هانه يضم مصلنا (ه وقد نقلنا في كتاب الشركة (نم قال) واجعواعلى انه لوركل مدىويد بأن يتصدق عماء لمه فانه يصم اه وقد نقلنا وفي الوكالة وفي المداسات (مُقَال) الخامس لاعب الزكة فيسه اى الدين اذا كان المديون حاحداً ولوله بننةعلمه فلوكان على مقرو حمت الااذاكان مفلسافاذا قبض أربعه من بمسااصله بدل تحسارة وجب عليه درهم وقدبينافي كأب الزكاة من شرح الكنزأ فواع الدبون أه اى العوى والمتوسط والصعيف وماص فيه الزكاة ومالاهب (وقال فيصت ا ماعنع الدين وجويه ومالايمنع مانصه) النالث الزكاة والمراديه فسيأماله مطالب نجهـ قالمباد فلا تنع دين الند فروالكمارات ودين لزي مانع اه وغوال

الخيامير صدقة الفطرواتففواء لي منعه وجوبها تنديه دس العبداي الرقيق المديون لايمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لوكا التجارة اه (ثم فال) العاشرالا فعمة منعها كإيمنع مدقة القطراه وقد نقلناه في كاب الافهية (ثمقال) ويبيم أى الدَّسَأُ حَدَّالِزَكَاةُ وَالْدَفَعَ الْحَالَدُنُونَ أَفْضَلَ اهْ (ثَمْقَالُ فَي مِحْتُ مَا شَبْت فى ذمة المعسرومالايشت) إذا هلك إذا هلك الله في الزكاة بعد وجوبها الاسقى في ذمته ولو معد التمكن من دفعه اوطلب الساعي علاف مااذااستهلكه وصدقة القطرلا تسقط بعد وجوبها بهلاك االل وكذا الحيو يخلاف مااذا كان معسرا وفث الوجوراي وجور الفطرة ووجوب المجرثم أيسر بعده فانهما لايحدان اه (تمفال في بعث ما قدم على الدين وما يؤخر عنه ما نصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيسقطان مالوت واغاالكالم فيحقوق العبادفان وفت التركة بالكل فلاكلام والاقدم أمتعلق بالعينء يلى مانتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائين وانآ حرهما كالحيوالزكاة والكعارات اه وقدنقلنا قستهفي كاسالوصا ماوني العرائض(وقال في بحث المكلام على أجرة المثل مانعه) ومنها عامه لا أنز كاة يستعني أحرة مثله بقد ومايكفيه وكمني أعواه وفائدةان المأحود أجرةانه لوايعل بأن حَمَلُ أَرِيابِ الأموال أموالهم الى الامام فلاأ حراه اه (وقال في بحث ماا فترق فه الزكاة وصدقة الفطر) شترطفي نصاسالز كاة النمو ولوتقد مراعفلاف نصابها ولاحوز دفعها الىذمى بخلافها ولاوقت لها ولصدقة الفطروقت يحدود ماثم بالتأخيرعن الموم الاول ولا محور تعلها قبل النائن اب يخلافها معدو حود الرأس اهروقال في آمرالفن السالث في فاعد داذا أفي بالواجب وزادعليه هل يقع الكل واحما أم لامانسه) ولمأرالا "نمااذا أخرج بعسراءن خسمن الابل هل يقع فرضا أوخسه ومأاذانذرذمح شاة فسذبح بدنة واعر فاندنه في النية هسل ينوي في المكل الوجوب أولاوفي الثوآب هل يثاب عملي المكل ثؤاب الواجب أوثواب النف ل فيما زادوفي مسئلة الزكاة لواستحتى ألاستردادمن العامل هل مرجع بقدر الواجب أو مالكل تمرأيتهم قالوافى الافعة كإدكره الروهسان معز باآلي الحلاصة الغني أداضي الشتر وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقدل الاحرى لحم اه (وقال في آخرُف الفرق وانج عمائصه) الاالاب السفيه فانه لاولاية له على مال ولدماني انقال ولهد فد لايد فع الزكاة بنعسه ولاينفق على نفسه الخ وقد نقلنا

مقمته في كاب الوقف فراجعه (وقال في فن الالف أزمانهه) زكاء أن مال وحمت زكاته ثمسقطت بعدا كحول ولمئهاك فقل الموهوب اذارحم الواهب فمه معدا كحول ولازكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدَّن ولازكا فيه فقل المهر قبل القيض أومال الفيمار اله وهو مكسرالضادالمبال المدفون (نمقال)أي رحل مزكى و محلله أخذها فقل من ملك نصاب ساتم علا مساوى مائتي درهم أي رحل ملك نستامن النقد وحلت له فقل من له ديون ولم تقمضها أي رحل شعيرله اخفاءاخواجهاعن بعضدون بعض فقل المريض اذاخاف من ورثة بخرجهاسرا عنهم أى رجل يستحب له اخفاؤها فقدل اتخا أمه من الطلمة لثلا يعلون كثرة ماله أى رجيل غنى عندالامام فلاتحل له فقرعند مجمد فقعل له فقيل من لهدور يستغلهاولاعلك نصاما اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له نصاب أرادمنع الوحوب عنه فالحياه ان متصدق مدرهم منه قدل القيام أوجب النصاب لاست السغير قبل القيام سوم واختلفوا في المراهة ومشايحنا أخذوا مقول مجد دفعها للضررعن الفقراء ومن لهء على فق مردين وأرار حمد أه عرز كاة الدمن فامح الة ان متصدق علمه ثم يأخذه منه عن دسه وهوأ فضل من غيره ولوامتنع المدنون من دفعه له مديده وأخه ذهمنه لكونه ظفر يحنس حقه فان مانعه رفعه الى القامى فدكافه فضا الدن أو يوكل المديون خادم الدائن بقيض الزكاة ثم مقضى دينه فيقيض الوكسل صارملك للوكل ونظرفهم مامكان عزله فيدافعه وبأنى ماتقدم ودفعه بان توكله وغسفلا يسلما لمال الى الوكم ل الافي عسته ومنهم من اختاران هول كلاعزلتك فاز وكملي ودفعمان في صحة التوكدل اختلافا فان كال المال شريك في الدين عناف ان شاركم في القيوض فالحلة ان متصدق الدائن الدس ومهالم دون ماقدضه للدائن فلاشاركه والحسام في المسكف نرما التصدق بهاعلى فقبرتم هو تكفن فكون الثواب لهما وكذافي تعمر المساحد اه (ثمقال) الرابع في الفيدية أرادالفدية عن صوم أسيه أوصلاته وهوفندر يعطى مذوين من الحنطة فقسرا ثم يستوهمه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد تَقلنها ه في كَتَابِ الصوم والصلَّاة ` (ثم عال) ` في الْهِ بِ السَّادس وهُو فِي الْفِروق كاسال كاقعه وزتعملهاءن نصب بعدملك نصاب وقدل الحول ولاعوز تعمل العشر بعدالزرع قبل النبات والفرق انفها تعملا ومدوجودالسد وفه

سله الوكمل مدفعها اله دفعها الى قراته ونفسه وبالسمرلا والفرق ان مني المدقة على المساعة والمعاوضة على المضارقة اه وقد نقلنا. في كاب الوكالة (نم قال) شك في ادائها بعدا كول أداها وفي الملاة بعد الوقت لاوالفرق ان جسم أأهر وفتهافهم كالصلاة إذاشك في ادائها في الوقت اه وقد منقلف في كاب الصلاة (ثمقال) اشترى زد فرانا المجمعله على كعل التحسارة لاز كانف واوكان سمسما وحمت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمطور اتحماب الطساخ واكحرض والصابون القصار والشب والقرظ للدماغ كالزعفران وألعصفر والزعفران الصباغ كالسمسم والفرق ظاهراه (وقال أخوالمؤاف في تكملته للفن السادس وَنِ الْفُرُوقِ مِن كُمَّاتِ الاضحية مانصه) تحب الاضعيمة وصدة ما الفطرق مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عسادة من كل وحسه كالصلاة وهرعن الصيم فويتة مخلاف الاضعمة وصدقة الفطرلائهما مؤونة مزوحه ونفقةمن وجه ولذاحازالا كل منها ووحبت صدقة الفطرعن عبده موسرا اه وقيد نقلنهاه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانسه) المسافر معطى صدقة فطرهعن أفسه حيثهوو يكتب الىأهله يعطون عن أنفسهم حيث هموان أعطى عنهم في وصعه حاز اه (وقال في كتاب الجيمانصه) أومي الميت بالحج فشرع الوارث أوالومي لمعز ولواحي الومي أوالوارث عساله ايرجيع صع وله الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الآجني ا ه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملاعنة لاينتني نسمه في جيم الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الغن النُّهُ أُولُكَابِ البِيوعِ في بحث الهُل مانمه) وكذا لا يتبه ما في حق الربوع في الهمسة ولافي-ق العقرآء في الزكاة في السائمة ((وقال في كتاب الوكالة مـ نصه) الوكدل اذا أمدكمال الموكل وتقدمن مال نفسه فالمع يكون متعدما الى ان قال الا في مسائل الى أن قال الخسامسة الوك ل ماعط الزكاة أذا أمسكه وتصدق علله ا ناوياالرجوعا بزاء كمافى الفنية اه (رقال في كتاب الامانات) الامين اذا حاط يعض أموال الساس سوص أوالامامة عاله فانه صامن والمودع اداخلطهاعاله يحيث لأنمير ضمنها الموانه ق بعضها فرده وخلطه بهاضمنها والعامل اذاسأل لفقراء شيئا وخلط الاموال تمدفعها ضمنها لاربابها ولاتحز يهيم عن الزكاة الاان بأمره الفقرا أولابالاخمذ اه الخفراجمه (وقال في كتاب الفرائض) الجدكالاب الافي

احدى عشرة مسئلة الحانقال وفي صدقة الفطر بحب صدقة فطرالولد على أبيه المفنى دون جدم اه (تمقال في ما أبل المنان قال المنان على المنان على المنان المان قال المان قال المان قال المناز وقد عدد من ماله أي مال الموسى صدقة الفطر يخلاف الاياه وقد نقلت في كاب الوصارة قال صاحب الاشباه

* (كتاب الصوم)*

تذرصوم الامدفأ كل المذر بغدى الأكل تذرصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان فقدم معذما نواه تعلوعا سنوب عن النذر الزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب مامحابهالاعن صوم وجب مامحاب الله سبعماته وثعاتى وتوقف المشايخ في منعها عرز قصا ورمضان إذا أفطرت بغبرعذو قال دمض أصحبا بنالا مأس بالاعتمادعلي فول المعجمين وعن مجددين مقسأتل الهكان سألهم ويعتمد قولهم مدان يتفق على ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسي ماتحد مث من صدق كاهنا أو منعما فقد كفر عبأ تزل على مجدنية الصوم في الصلاة صحيحة ولا مفسدها إذا أكل أوشرب مانتغذى بهأو شداوي مه فعلمه الكفارة والافدلاألاالدم اذاشريه فانعلسه الكفازة فامه طمام بعض الناس الصوم في السفر أفضل الااذاخاف على نفسه أوكان له رفقة اشتركوامعه في الزادوا ختاروا الفطر صوم يوم الشبك مكروه الااذانوى تطوعا أو واحما آخرعلى الصحيم والافضل فطره الااداوافق صوماكان سوومه أركان مفتسا لاصوم المدوالامة والمدبروأم الولد تعلوعا الأباذن المولى لاتصوم المرأه تطرعا الاماذن الروبج أوكان مسافرا لانصوم الاجبرتطوعا الاماذن المتأجراذا ضرربالموم لايلزم لنذرالااذا كانطاعة واس واحسوكان من حنسبه واحب على التعمن فيلا يصفوالنيذر بالمعاصي ولابالواجمات فاونذرهم الاسلام لم تلزمه الاهمة واحدة اله وقد نقلناه في كاب الحير (تم قال) ولوند رصلاة سنةوعين الفرائض لاشئ علمه وانعين مثلها لزمته ويكمل ألمغرث ولونذرعادة المريض متلزمه في المشهور ولونذر التسبيحات ديرالصلوات لمتلزمه الزوج اذا أذن لزوجته في الاعتكاف ليسله الرجوح ومولى الامنة يصم رجوعه ويكره اذادعاه واحمد من اخوانه وهوصائم لا بكره له الفطر الااذا كان صائماءن قضاه رمضان سافرفي ومضال غمرجم لاهمه كاجة نسهافا كل عند هم فعلمه القضاء

والمكفارة رأى صائما أكل ناسما بخبره الااذاكان يضعف عنسه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أفضهم حيث هم وان اعطى عنهم في.وضعه حاز اه وقدنقلناه في كاب الرَّكاة (ثمقالُ) قال الامام الاعظم اذاشهبد واحد بالخلال فصاموا ثلاثين ولمروا الهلال فمفطر واحتي رصوموالوماآخر روضان يقطع التتابيع في مق المقيم لأفرق بن المجنونة والعاقلة فى وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر بوجب الكفارة اتفاقاعلى الاصم الخنازفي تهاررمضان لامحوزله ان آهما عملانعمل بهالي الضعف فيعمل نصف النمارو يسترجع الساقى وقوله لا مكفني كذب وهو مأطل أقصرأ مام السنة ظن ماوع القمرفاكل فاذا هوطالع الاصم وحوب الكفارة والله سجانه وتعالى أعلم ا ه (يقولُ مامعه)وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة كيّاب الصوم (قال المؤلّف في القاعدة الأولى لا ثواب الابالنبة مانصة) وأما النبة في الصوم فشرط صحته الحكل يوم ولوعاقها المشيئة صحت لانهاأغساته طل الاقوال والنبة ليست منها الفرض والسنة والنفل في أصلها سواء اه (مُمقال) والقضاء في الكل كالادا من حمة أصل النية وأماالاعتكاف فهي شرط معته واحداكان أوسنة أونفلاوأماالكفارات فالنبة شرط صحتماعتقا أوصياما أواطعاما اه ذكره في القياعدة المذكورة (ثم قال) أفيآ نوهافي بحشا الروك ونغايره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائم تحمث لإيكون مسافراولامفطرا ولأمسلنا ولاسائمة ولاعلوفة بجيردالنمة ويكون مقما وصائمًا وكافراما أنبية لانهما ترك العمل كإذ كرة الزيامي أه (وقاً ل في الفاعدة الثانية الأمور بمقاصدها) وان كانوقتها اى العبادة معيارا ألها بعنى انه لايسع غيرها كالموم فى يوم رمضان فإن التعدن ايس بشرط انكان الصائم صحيحامقما فيصم عطاق النيسة وبنية النفل وواجب آحولان التعيس في المتعين لغو وان كان مريضا فقيه روايتان والأصع وقوعه عنره ضان سواء نوى واجمأ آخراونفلا وأما المسأفرفأن نوىءن واحبآ خروقع عما نواه لاعن رمضان وفي النفل روايتمان والسحيم وقوعه عررمضان اهر أثمقال هذافى الادا وأمافى القضا فلابدمن التعسن صيلاة اوصوما اوهما واماأن كثرت الفواثت فاختلفوا في استراط التعمين التمييزالفروض المقدة من جنس واحد والاصمانه انكان علمه قضامن رمضأن واسدقضاه بوه اناو ماعنيه وليكن لم معينا أنه عن يوم كذا فالد بحوز ولا محوز فى مسابط آختلاف أنجنس وعدمه مآنصه) التعيين الجييزالا جنساس فنعة التعيين فالجنس الواحد لغواهدم الفائدة والتصرف اذالم وسأدف محله كان لغواو وورف اختلاف انحنس ماختلاف السدب فالصاوات كلهآمن قسل المنتلف حتى الظهرين من يومين أوالعصر بن من يومين بضلاف أبام رمضيان فانه صمعها شهود الشهر ر عودل ذاك أنه لو كان علمة تضاويم سنه فصامه منه يوم آخراوكان علمه المسوم ومن أوأ كثرفسهام وماعن قنسا ومن حاز بخلاف مااذا فوىعن انن حَيثُ لاعوزلاختلاف السلب كالذَّا فرى ظهرين أوظهراعن عصر أونوى ظهريوم السنت وعليه ظهريوم الخنس وعلى هسذا أداءآل كمفارات لاحتاج لى التعين في حنس واحد ولوء سالني وفي الاحتياس لا مدمنيه كاحققناً و فى الظهار من شرح الكنز اله (نم قال) وفى فقرالقد مرمن الصوم ولووجب علمه قضا الومين من رمضان واحدالًا ولى أن ينوى أوّل بوم وجب على قضاؤه من هذا الرمضان وان لمرمعه منحاز وكذالو كانامن رمضيانين على المختارجير لونوي القضاء مرحاز ولوو حت علمه صحفارة فطرفصام احدى وستمن بوماعن القضاء والكفارةولم يعن تومالقضاماز اه (ثم قال في ضيايط التعيين لَفيتزا لاجنياس المختلفة مانصه) ويذيني ان تلمق الصامات المسنونة مالصلوات المسنونة فلاسترط لهاالتمسن ولمأرمن نبيه علمه اه (تمقال في ضابط فعما اذاءين وأحطأ مانصه) ومثله في الصوم لونوي قضاء وم الجنس فإذا علمه غسره لا بصور ولونوي قضاء ماعلمه من الصوم وهو نظنه يوم الجنس وهوغير محال اه الثم قال فيه يعد ذلك في الراسع في صفة المنوى من الفر يضة والنافلة مانسة) وأماني الصوم فقد علت إنه يصع بنية مباينة وبطلق النية فلايشمترط لصوم رمضان أدا فنيسة الفريضة حتى قالوآلونوى ليلة الشك صوم آخوشعبان مظهر بعد الصوم انه أول رمضان أخواه اه (مُقال) معد ذلك ولامدمن نسبة الفرض في أنكفارات ولذا قالواان صوم الكفارة وقضيأه رمضان يعتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت صاع لصوم النفل اه (عمقال) وذكر فى كشف الاسرارشر م أصول فخرالاسلام أن الادا يصح بنسة القضاء كنمة من نوى أدا عظه والموم بعسد خروج الوقت عدلي ظن ان الوقت ما في كنية الاسسيرالذي اشتبه عليه شهرر مضان فغرى شهرا وصامه بنية الادا فوقع

مومه بعدرمضان وعكسه كنمة من نوى قضا الفاهر على ظن ان الوقت قدنوج ولمحرج بعمد وكنية الاسيرالذي صام رمضان منسة القضاعي ظن اند قدمضي والعجة قنه ماعتمارا نه أتي مأصل النبة واسكن أحطأ في الظن والخطأ في مثيله معفو اه (ثَمْقَال) في الخامس في بدان الاخلاص مانصه ولم أرحكم ما أذا فوى الصوم والجسة وشملهامااذا أشرك سعادة وغيرهافهل تعير العدادة واذاحدت هل بشأب بقدره أولا قُواب له أصلًا أه (عُمَّال) في السَّادس في بيان الجمع بين عمادتن مانصه ولونوى في الموم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال مجد مكون تطوعا ولونوى كفارةااظهار وكفارةالجمنء لهعن أمهماشا وقال مجمد بكون تطوعا اه (ثمقال) وقد ظهر بهـ ذا أنه آذا نوى فرضـ بن فان أحدهماأقوى انصرف المه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان استويا فى القوة فان كان في الصوم فله المحمارككفارة الظهار وكفارة اليمن اله (تمقال) وأمااذانوي نافلتين كمااذانوي بركعتي المحمرالتحمة والسنة أجزأت عنهما وكمأرحكم ماذا نوى سنتين كماذا نوى في يوم الاثنين صومه عنسه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان في مسئله التحمة أنما كانت ضمنا للسنة تمحصول المقصود أه (نم قال) في السامع فى وقتها اى النيةمانصه وأماالصوم فلايخلو أماأن يكون فرضاً أونفلافان كأن فرضا فلاعظوأ ماأن مكون أداه رمضان اوغ مروفان كان أداه رمضان حازيلمة متقدمة من غروب الشمس وعقارنة وهوالاصر وعتأخرة عن الشروع اليماقل نصف النهار الشرعى تدسيراعلى الصاغبن وان كان غيرادا ومضان من قضاه أونذر اوكفارة فعوز شية متقدمة من غروب الثهبين الي طلوع الفعر ومحوز بنية مقارنة لطلوع الفحرلان الاصل القران كافي فناوى قاضي خان ولا موز عتا نوة عن طلوع الفحر وانكان نفلافكر مضال أداء اه (عمقال) فاندة هـ ل تصم نية عبادة وهوفى عدادة أخرى قال فى القنمة نوى فى صد لاة مكتوبة أونافلة الصوم تصير نيته له ولاتف دصلامه اه (تمقال في العاشر في شروط النية) الاول الأسلام اليان قال الرابع أن لا يأتي عنساف بن النية والمنوى الى ان قال ومن المسافي نية القصم فاننوى قطم الايمان صارم تدافى اتحال ولونوى قطع الصلاة لم تبطل وكذاستر العبادات الااذا كمرفي الصلان بنوى الدخول في أخرى فالته كممره والقاطع للأولى إ لامحرد النمة وأمااا صوما افرض أذاشرع فمه ه يعدا لفحرثم نوى قطعه والأنتذل

الى صوم نفسل فانه لاسطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة -نسان مختلفان لارهجان لاحده ماعلي الآخرفي التحريمة وهما في الصوم والزكاة جنس واحدكذا فى المحمط (ثم قال) ولو نوى الاكل أوالجساع في الصوم لم مضره وكذالو نوى ندل مناف في الصلاة لم تمطل ولو فوى الصوم من الآل ثم قطع النمه قبل القحر سقط حكمها يخلاف مااذارجه عندماأمسك معدالفحرفافه لاتبطل كالاكل بعدالنة من الليل يطلها اه (ثَمَّقَال) فصل ومن المنافئ التردُّ دوعدم الجزم في أصلها الحيأن قال وقالوالونوي بوم الشك أمدان كان من شعمان فلدس بصائم وان كان من رمضان كانصائمنالم تصمرنيتسه ولورددفي الوصف بأن نويان كان من شسعمان فنفل صحتنيته كإيينا في الصوم اه (ثمقال)فررع عقب النمة دمناانهان كان مما يتعلق بالنمات كالصوم والملاة لم يطلوان كان ايتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اه وقددنقلناه في كاب الصلاة (وقال في القساعدة الثالثة المة من لامزول ما اشك في الاصل مقام ما كان على ما كان مُانَصه) اكل في آخرا للما وشكَّ في ما لوح الفير صع صومه لان الاصل بقيا. الليل وكذافي الوقوف والافضل أنلامأ كل مع الشك وعن أبي خندفة الدمسي الاكل مع الشك اذا كان سصره عله أوكان الله له مقرة أومتغيمة أوكان في موضع لآبتس فممه الفحروان غامعلى ظنه طاوعه لايأ كل فان اكل فان لم يستمن له لاقضاء لمه في ظاهر الروامة ولوظهرانه اكا معده مقضى ولاكتحاره ولوشك فى الغرو سلما كل لان الاصل مقاه النمارفان لم سستمن له شي قضى وفي الكمارة لمن وتميَّامه في الشرح من الصوم اله (نمَّ قال في قاعـــدةما ثبت سقـــين لامر تفع الابيقين مثله ما نصه) وهذا فروع لم أرها الآن الى ان قال الثالث شــ ن فعما من الصيام الرابع شكت في اعلم امن العدة هل هي عدة طلاق أووفاة ينمغي أن يلزم الاكثر علم آوعلى الصائم أخذامن قولهم لوترائصلاة وشك انهاأمة لاة مارمه صدلاة يوم وليلة عملا بالاحتماط اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة التدريمانمه) واعلم انأساب التحفيف في العداد الدوغيرها سمعة الاول فروه ونوعان منه مايختص بالطويل وهو ثلاثة الماموليا ليهاوه والقصر والفطر (ثم قال) الشاني المرص ورخصه كثيرة الى ان قال والفطر في رمضان للشيخ الفانى معوجو بالفدية علمه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهآر

والفطرفيرمضيان واكخروج منالمتكف اله (ئمقال) السيادس العسر وعوم البلوى الحان قال وحوزأي أبوحنيفة تاخير النية في الصوم وعدم التعين المومرمضان اه (ثمقال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثمقال) وتقديم النية على الموم من الليل وتأخرها عن طلوع الفعر الى ما قبل نصف النه ارالشرعي دفعاللشقة عن حنس الصاغر لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير سِلغ كذلك اه (ثمَّقال في آخرالقاعدةالمذكورة مانصه)الثانية مشقة خففة كأدنى وجيع في أصبع وأدنى صداع في الرأس أوسوم واج حفيف فهذا لاأثراء ولاالتفات المالان تحصيل مصاع الممادات أولى من دفع هذه الفسدة التي لاأثراما ومن هناردُّ على من قال من مشاهناان المرو بن إذا فوي الصوم في رمضان عن واجب آخرفانه يقع مانوى اذاكان مرضا يغرمعه الصوم والافيقع عن رمضان بأن مألا ضراسي عرخص لا فطر في رمضان ف كلامنا في مرضورت ص إله الفطر (ثُمُ قَالَ) النَّالَقَة متو علة بن ها تن كمر بض في رمضان مخاف من الصومُزُ بادةُ المسرضُ أو يعلو السرِّ فعيوزُ أما أخطر الله (ثم قال) الخسامسُ تخفيف تأخير كامجمع عزدلف وتأخير رمضان الريض والمسافر اه (وقال في عِث دروالمه المدمقدم على جلب الممالح مانصه) ومن فروع ذلك المالغة في المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكر الممائم اهر (قال في الفاعدة السادسة العادة عكمة مانسه) وفي صوم يوم الشك فلا بكر ملن له عادة وكذا صوم يومين قيله والذهب عبدم كرا همة صومه بنية ألنفل مطلقا اه (وقال في القاعدة الثَّانية أذا اجتم عرائحلال وانحرام غلب الحرام الحلال مانسه تقمة يدخل في هذه القاعدة مااذا جعرس حلال وحرام في عقد أونه ومدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنهامات العمادات فارنوى صوم جميم التمر بطل فعماعيدا اليوم الاول اه (ثمقال) وأمايات الصوم فاذاصام مقيما فسافرقي اثنا النهارأ وعكسه حرم الفطراء (وقال في القاعدة السادسة تحدور تدرا بالشم اتمانصه والكفارات تثبت معمالي مم الشمرة أيضا الاكفارة الفطر في روضار فانها تسقطها ولذا لاتحب مع النسيان والخضاء وبأفساد صوم مختلف في صعتمه كاعلم في عدله فاما الفديد فهل يسقطها المالات اه وقد نقلناذاك في الحدود أيضاً (قال في القاعدة الشامنة اذا اجتمامران من حنس واحدولم يختلف مقدودهما دخل أحدهما في الاسترغاليا

مائصه) ولووطئ في نهار رمضان مرارالم يلزم بالثسانى وما بعده شئ ولوفي يومين فان كان من رمضانين تعددت والافان كفراللول تعددت والااقعدت أه أوقال فى القماعدة الخامسة عشرمن استعلى الثي قيل أواله عوقب بحرما بهمانسه وخوج عنهامسائل الحان قال الثامنة شرب شدنا المحرض قبل الفحر فاصبح مريضا حازلة الفطراه (وقال في القاعدة السابعة عشر لاعرة ما اظن السن خطأهما نصمه) ولوا كل على ظنه لدلاف ان اله و مدالطاوع قضى الاتسكافير ولوظن الغرو و فأكل ثم تمين بقاءالنهــارقضي اهـ (وقال في العَسالَتُ في أحكام الناسيمانصــه) أوثنقن خطاه في الاجتهاد في الماء أوالثوب أووقت الصلاة والصوم الونسي نبية السوم اه أى فانه يعد في جميع الذكورات وقد نقلنا بقية في الصلاة (ثم فال) وعماسقط حكمه فىالنسان لوآكل أوشرب أوحامع ناسافى الصوم لمبيطل اه (ثمقال) وقدجعل لداى للنسيان أصلافي التمر مرفقال آنه انكان مع مذكرولا داعىله كا كل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف لدمه في القعدة أولا معه معداع كا "كل الصائم سقط أولاولا فأولى كثرك الذابح الدَّ عملة اه وقد نقلنا ذلك في كاب السلاه أيضا (تم قال) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيم أوفي موضع الشمة وانه يصلح عذرا وشيمة كالمحتم اداطن انها فطرته اه (وقال في أحكام الصدان مانصه واتفقواعلى وجوب المشروا تخراج فيأرضه الى ان قال وعلى مطلان عاداته هدلما نفسدها من تحوكا لرمق الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه (وقال في أحكام السكران مانصه) وأماصومه في روضال فلااشد كال أندان سحى قُلنرو جوقت المية أنه يصممنه اذا نوى لانالانشترط التبيت فهاواذا نرج وقتها فبسل صهوه أتم ونضى ولايبعال الاعتمكاف بسكره آه (رقال في أحكام العبيدمانسه ولايكفرالابالصوم ولايصوم غييرفرص الاباذن السيد ولافرضا وجب عليه بالمحابه وكذا الاعتكاف اه (نم قال) و يصم عنقه من الكرمارات اه وقدنقلنا هافي الطلاق أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانسه) ولا يصع عنفه عن كفارة اه (وقال في أحكام النقدوما يتعين فيه ومالا يتعين ما فسه) ولا يتعين في النذر اه (وقال في بحث النائم كالمستيفظ في بعض المسائل مانصه) الأولى ادنام الصائم على القفاو فوه مفتوحة فقطر قطرة هن ما المطرفى فسه فسدصومه وصحدا لوأقطرأ حدد قطرة منالما في فيه وبلغ ذلك جوفه الثمانية اذا

عامعهاز وجهاوهي نائمة منفسدصومها اه (وقال في أحكام اكنثي مانصـــهُ) و بصم اعتماقه عن الكفارة اهِ (وقال في أحكام الانثي مانصه) وتعنك في في بيتها اه (وقال في أحكام الذي مانصه) ولا يصم نذره اه (وقال في أحكام غيبوبة اكمشفة يترتب عليها وجوب الغسل الحان قالروفسادالصوم ووجوب قَصَالُه اه (ثُمُقَالُ) وعُدم انعقاده اذاطلع الفيرمخ العالما وقطع التناوي المشروط فسه رُفي الاعتسكاف وفساد الاعتبكاف اه (تمقال) فوأند الي أنّ وال الشاللة الومائ في الدبركالوطئ في القبل الى ان قالُ و و أسدا الصوم الفاقا واحتلفوافي وجوب الكفارة والاصم وجوبهااه (ثمقال) و يفيد به الاعتكاف اه (تمقال)العاشرة اداحرم الوملي حرم دواعيه الأفي الحيض والنفساس والصوم لمن أمن فحرم في الاعتكاف والآحرام مطلقاً اه وقد نقلنا بقمته في كتاب السكاح (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه ومالا عنع مانصه) از ابع المكفارة واحتلف في منعه وجوبها والعيم انه عنعه اى الدين التكفير فالمال أه وقد نقلناه في الاعمان (وقال في عيث ما شبت في دمة المعسر ومالا شبت مانصه)وما يكون الصوم مشروطا بأءساره ككفارةالفطرفى ومضان وكفأرهالظهارؤكفارة القدلودم التمتسع والقران فيفرق فسه يبنهما أي الغني والعقب يرفالاعتبار لاعساره وقت التكفير بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيم الف اني فلاو حوب على الفقير فأذا أسراا يلزمه الاخراج اه وهدنقليا. في الطلاق والجنايات والمحج (وقال في بحث أحكام السفر مانصة) رخصته الفصر والفطراه وقدد كرنا بقيته في كاب الصلاة (وقال في بحثأ حكام المحدمانصه) ومنهاصحة الاعتكاف فيهاه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلا. (وقال في أحكام يوم الجمعة مانصه) و بكره افرا دمالصوم اه وقد نقلنما بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ماا فترق فيه الحيص والنفاس مانصه) واعميض لايقطع المتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس أه وقدنقلما وفي كَتَابِ الطهارة (وقال في فن الالغــازمانصه) الصوم أي رجل افطر بلاء ذرولا كفارةعليمه فقمل من رأى الملال وحده وردا لقاضي شهادته ولكان تقول من كان فى تتحمة صومه الحتلاف أى رجدل فوى صوم رمضان فى وقت النهمة ووقع نفلا فقلوم بالم بعدالطاوع أي صائم ابتاعر يق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلعريق حبيمه أى صالم افطر ولأفضا الميه فقيل من شرع فيه مظامرنا كمن

شرع منه القضاء فتسن ان لاقضاء علمه أى رحل فوى المطوع فى وقته ولم يصح فَقَلَالَـكَافُرَاذَا أَسْلِمَقَيْلَ الزوالُونُواهَاهُ ﴿وَقَالَ فِي فَنِ ٱلْحَيْلَمَانِصِهِ﴾ الشَّانى فى الصوم التزم صوم شهرى متنابعين وصام رجب وشعبان فاداشعبان نقص موما فانحمله ان مسافرمدة السفرفيةوي الموم الأول من شهر رمضان عماالتن ولوحلف لا نصوّم رمضان هذا يسافر و مفطر اه (مُقال) الراسع في الفديه أراد الفدية عن صوم أنيه وصلاته وهوفقير يعطي منوس من انحنطة فقيراثم يستوهيه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقائــاه في كتاب الصــلاة والزكاة ﴿ وقال فَي الفن السادس فن الفر وق مانصه) كاب الضوم تدرضوم يومين في يوعد لا يلزمه الاؤاحد ولونذرهتين في سنةلزمتاه والفرق امكان المحتين فها بنفسة وبالنائب مخلافه اه وقد نقلناه في انجج (ثم قال) ذاق في رمضلن من الملم قلبلاً كفر ولو كشرالا لائن قلبله نافع وكشره مضر وقفي وكفريا بتلاع سمسمة من خارج لاان مضغهالانها تتملاشي ما آضغ دون الابتماع اه (وقال أيضافي الفن السادس من محث المحيمانسه) ولوغلطوا في وقت الوقوف فلااعادة وفي الصوم والافعية أعادوا والفرق انتدارك انحجمتعذروفي غسيرهمتيسر اه وقدنقلناه في كاب المح (وقال أخوا الولف في تكملته العن السادس من كال الاستحسان مانصه) وعن أبي يوسف صوم السنة يعني بعدرمضان مكروه الااذا كأن متفرقالان النصارى زادواعلى صومهم وهذا تشبه بهموهذا أحسن ماسمعنا اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كاب از كاة مانصه) عن الناذرم مكمنا فلي اعطاء عره الااذالم رمين المنذور كالوقال لله على ان أطعم هذا المسكين ششاهانه بتعين فلوءس سكسنس فله الاقتصارعلى واحدد اه وقد نفلناه في كال الأعمان (وقال في كاب الحيم مانصه) أوصى الميت بالمجيوفة برع الوارث أوالوصى لم يحز ولوأج الوصى أو الوارث بماله ليرجع ضع وله الرجوع وكذا الزكاه والكفارة بخلاف الاحنى اه (وقال في كتاب القضام) مقبل قول العدل في احد عشر موضعا الي ان قال ومرؤ مة رمضًان عند الاعتلال اله (وقال فيه أيضا) القضاء العمني لا يشترط فيه الدعوى والخصومة الحان فال ونظره مافى الخلاصة في طريق الحكم شوت الرمضانية أن معلق رحل وكالة فلان مدخول رمضان و مدّعي محق على آخرو مذارعا في دخوله فَنَفُوم المنه على رؤماه فشنت رمضان ضمن ثموت التوكمل ه (وعال أبضا

فى كاب القضاء سيم الشهادة بدون الدعوى في المحدا تخالص الحان قال وفيها تحصل المسبحان وتعمل كرمضان اه (وقال) أيضافي كاب القضاء تقبل الشهادة حسبة بلاده وي في المرأة وعتق الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الاهلال الفطر والاضحى اه (ثمقال) فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة بلاده وي في شاف المنافقال وعلى هذا لا تسمع المدعوى من عبر من له المحق فلا جواب له افالدعوى حسبة لا تحوز والشهادة حسبة بلاده وي ما تروفي هذه المواضع فالعفظ اه (ثمقال) واعلم ان شاهدا تحسبة الادهوى ما تروفي هذه المواضع فالعفظ اه (ثمقال) واعلم ان شاهدا تحسبة الادهوى ما تروفي هذه المواضع فالعفظ اه (ثمقال) واعلم ان شاهدا تحسبة الادهوى ما تروفي هذه المواضع فالعفظ اه (ثمقال) واعلم المواضع فالعفظ الم (تمقال المهون المعدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في القنية المان ا

(حكتاب الجج)

ضمان الععل يتعدد بتعدد الفاعل وضمان الخولا فلوا شترك عرمان في قتل صدة هدد الجزا ولوحلان في قتل صدا كرم لا كفهان حقوق العاد اله وقد نقلناه في كاب الجنبا بات و في كاب الغدب (ثمقال) حامع مرا واقعله ليكل مرة دم الاان يكون في على واحد فعلمه دم واحد لا أكل من الحدايا الاثلاثة هدى المتعار بناه الروا والتطوع الحج تطوعاً فضل من الصدقة النافلة يكره الحج على المحار بناه الرواط بحث ينتفع به المسلون أفضل من المحالما أله وقد نقلناه في كاب الوقف (ثمقال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق فالحج فرض والالا جالفرض أولى من طاعة الوالدين بخيلاف النفل اذا لم يكن الاب مستغنيا لمحول الخروج وعن ابن المسهب كان اذا حل العشر لا يقل أظفاره ولا يأحد من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر و به أخذ الفقيم الهوقد ولا يأحد من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر و به أخذ الفقيم الهوقد ولا يتروج إذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان في حاله التروج اله وقد والمناف النبي وقت خروج أهل بلده فان كان في حاله المتحول المعمل المعمل فان أن خدا المناف المناف المعمل فان أن خدا المناف المعمل فان أن خدا المناف ال

رممن لايحوزله نسكاحها على التأسدالاالصي والفاسق والمحنون ائفق المأمور بجالكل فىالذهاب ورجع من ماله ضمن المال يبدأ ماتمج الفرض قمل زيارة لمالله تعسالى عليه وسسلم وعنهران كان تطوعاً حجالغني أفضل مزججالفقهر لةالتطوع اذا جمعوس الصلاتين بعرفة لايتنفل بعدهما كإفي المتعمة اه نقلماه في كمَا ــ الصلاة ﴿ رَمُقَالَ ﴾ المأور، محجله أن يؤخوه عن السنة الأولى ثم يحج ولا يضمن كافي التنارخانية ولوءن له هذه السنة لانذكرها للاستعمال لالتقيدكاني انخانية والصيرالوقوع وزالا مروالفاضل من النفقة الاسمرولوارثه انكأن مستاالاأن تقول وكآنك لتهم الفنسل من نفسك وتقبله لنفسك والوصى الاطلاق المحيم بنفسمه الااذاقال ادفع المال الرجيج عني أوكان الوصي وارث يتوقف عسلى **أحازتهـ م ال**أمور إلا نقساق من مال الآثم الااذا أقام سلسدة به عشريوماالااذاكانلا يقدرعلى الخروج فسل القافلة واقامته عكد سدامحج قامة معتادة كسفره وعزمه على الاقامة زيادة على المعتاده ببطل لنفقته الااذاعزم بعدوعلى الخروج فانها تعودالااذا اتخذ مكة دارا ونفقة غادما الممورعله الااذ كانعن لاعضدم نفسه والأمور خلط الدراهم مع الرفقة والايداع وانضاع المال عكة أو بقر بمنها فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بعد برقضاه الاذن دلالة المأموراذاأمسك مؤونة الكراموج ماشيا بضمن المسال ادعى المأمورا نه منعءن المحج وقد أنفق في الرجوع لا يقبل الآإدا كان أمر اظاهرا شهدعلي صـدقة وإذا ادعى اندج وكذب فالقول له الااذا كان مديون المن وقد أمر مالانفاق منه ولاتقمل منة الوارث اله كان يوم المخرمال كموفة الااذار هنواعلى افراره أمه لميحيراه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثمقال) ليس للأمور بالمحج الاعتمارة له أو يعده وكل دم وحب عدلي المأمور فهوفي ماله الادم الاحصيار في قول الامام أوصي المت مامجم فتكرع الوارث أوالوصي لمعز ولوأج الومي أوالوارث بماله للرجع صع وله الرجوع وكذا الزكاةوالكفارة بخلاف آلاجنبي اه وقد نقلنا ه في كأب الزكاة وفي كأب الصوم وكتاب الوصايا (ممقال) ليس للأموريا محج الامريا محج ولوارض الااذا قال له الا مراصنع ماشئت فله ذلك مطلقا يصيحا ستثم آرا كحاج عن الغير وله أحرمثله اه وقوله يصح صوابه لا يصم وقد نقلناه في كتأب الأجارة (ثمقال) والمأمّوراذا

سكالمهض وجهاله قية حازو يضمن ماخلف وادا أنفق من ماله ومال المت فاته يفهن الااذا كان آكثرها من مال المت وكان مال المت سكف للكرا وعامسة النفقة كذافي الخبانية والله سجانه ونعبالي أعيلم اه (يقول عامعه) وهذه هي المساثل المجوعة الممقة بكتاب الحج (قال المؤلف في القساعدة ألا ولي لا تواب الآ بالسيقمانصة) وأما محج فهي شرط سحته أيضا فرضا كان أونفلا والعرة كذلك ولأشكون الأسنة والمنذووكاافرض ولونذرجة الاسلام لايلزمه الاجة الاسلام كالونذرالاضعية والقضيا في الكل كالادا منجهة أصل النبة اه (وقال في القياعدة الأولى أيضام أنسه) قالواو المدايا كالمحسايا اله وقد تقلنا عيته فى كَابِالاخْمِيةُ فُراجِهِ، (ثَمُوال) بعددُلكُ وأماالفه أن فه ل يترتب في شَيْ بعتردالنية من غيرفهل فقالوافي الحرم اذالس تومائم نزعه ومن قصده أن بعودالي لسهلا يتعدد الجزا وان قصد أن لا يعود البه تعدد الجزاء بلسمه اهر (ممال في القاعدة الثانية الامور عقاصدها في بحث تعيين الموي وانكان وقتم أأى العبادة مشكلا كوقت الج شمه المعمار مائتمارانه لايصموف السنة الاحجة واحدة والطرف ماءتمار أن أفعاله لاتستغرق وقته فيصاب عطائق النية نظرا الى المعبارية وان فوي نْفلاوْقىم عسانوى نظرا الى الفلرفية أه (ثَمْقَال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا يد من التعمَّد صلاة أوصوما أوجمًا اله (ثَمَّة الرَّهُ عَلَى الرَّابِع في صفة المنوى من ا فريضة والناولة مانصه) وأما الحج فقدمنا مديضم عطاق النه ولكن علاوها يقتمني اله نوى في نفس الامرالفريضة قالوالانه لا يقدم المشاق الكشرة الالاعل الفرص فاستنه منه الهقق اس الهمام انه لوكان الواقع انه لمينو الفرض لمعزنه لان صرفه الى الفرض حلاله عامه ع لامالظا هروهو حس جدا ولامدف من سة الفرص لابه لوبرى النفل فمه وعلمه حجة الاسلام كان نفلااه وفي هذه العمارة تأمل والمن مراجعة شرحها (عمقال بعدداك في عديدة الادا والقضا عمانصة) واما الج فَ نَمْ غِي الله لا تَمْ تُرطفيه نَهِ الْهُ مِرْ مِن الإدا والقضاء (مُ قال في الخامس في سأنُ الانحلاص مانسه) كألحاج اذاا تتحرفي طريق الحج لاينقص أجره ذكره الزيلعي ظاهره ان الحاج اذا مرج ما حرافلا أحوله وصرحوا اله لوماف طالماغ عه لاعز ته ولووقف بعرفة طالم اغريمه أجزأ ورالفرق ظاهر اه (مُقال في السادس في بيان الجمع بينء ادتين مانصه) بقي مااذا كبرناو باللغير ، هو الركوع ومااذاطاف الفرض

والوداع اه (نمقال) وأماالنعددني المجيونة الفي فتع القدرم من ما سالا حراء لوأحر آنذراؤنفلاكان نفدلا أوفرضا ونطوعآكان تطوعآ عندهما في الاصيم ومن ماساضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أنضافي فتوالقدس فيماب اضافة آلاحوام الىالا حرام لواحرم بحجتس مساأوعلى التعاقب لزمتاه عندابي منيفة والي بوسف دعدف المسة تلزمه احداهما وفي التعاقب الاولى فقط واذالز مثاه عندهما احداهماما تفاقهماابكن اختلفا فيوقت الرفض فعندأ بي بوسفءهم مرورته محرما بلامهاة وعندأي حنيفة اذاشرع في الاهمال وقيل اذا توجه باثراونص في المسوط على انه ظاهراله وامة وغمرة المخلاف تفله, فهياا ذا حنير قبل الشروع فعلمه دمان العناية على الرامين ودم واحدعند أبي بولف ولو حامر قبل الشروع فعلسه دمان العماع ودم الثالرفض فاندبر فض احداهما وعفى في الاخرى و رقضي أي تؤدي الني مضي في اوجوه وعرة مكان الني رفضها ولوقتل مدافعلمه قعتان أوأحصر فدمان ومل هذا الخلاف اذا أهل معرتين معاأوعل التعاقب بلافصل اه (نمقال في السايع في وفته الى النية مانسه) وأما المج فالنه فسهما بقةعلى الاداه عندالا حرام وهوالنية مع التلبية أوما يقوم مقامهامن سوق المدى ولاعكن فيده القران والتأخر لافه لاتصم افعاله الااذا تقدم الاحرام . ركز فيه أوشرطعلي قولت اه (ثمقال في آلنامن في سان عدم اشتراطها في المقام مانصه) فاكما صل ان المذهب المعتمد أن العمادة ذات الافعال كمن في ة في أولما ولأمحتاج المهافي كل فعل اكتفامه نعصاج أعلم االااذ انوي سعض الغسرماوضمله قالوالوط فطالماللغر مرلا بحزيه ولووقف كذلك ره فات احزأه وقدمناه والفرق ان الطوافء هدقرية مستقلة يخلاف الوقوف وفرق الزبلعي مدتهما بفرق آخروه وان النبة عندالا حرام تضمنت جسيرما دفعل في الاحرام فلاعتابوالي تحديدالنية والطواف يقع يصدا لتحليل وفي الاحرآمين وجه فاشترط فسه أصلاانبية لاتمين انجهمة وقالوالوطاف بنية النطوع فيأيام المخروقع عن ا أفرض ولوطاً ف بعد ما حل النفر من مني و فوى التماوع اجزأه عن الصدر كاني فتّح القدير وهوم بني على ان نبية العبادة تلسعي على أركانها وأست مدمنسة أن نبة التطوع في مصالاركان لا تبطله اه (نمقال) في الاسمل الشابي من التابع وهوانه لايشترطمع نية القاب الملفظ فيجيع العبادات مانصه ونقلوافي كتاب الحبج

انطا التيسر لميتق الافي الحج بخلاف بقية العيادات وقدحققاه في شرح الكنز اهُ (مُقَالُ) وَأَمَاتُوقَفَ شُمْ وعَهُ فِي الصَّلاةُ وَالْآحِرَامِ عَلَى الْذَكُرُ وَلا تَعْكُفِي الدية فلاندمن الشرائط للشروع اه (نمقال) فىالماشرفىشروطالنيـة الاوْلُّ الاسلام الى أن قال السالت العلم المذوى فن جهل مرض قالصلا لم تصومنيه كإقدمناه عن القنية الافي الحج فانهم صحوا الاحرام الهم لان على أخرم عاأ حرميه النبئ مسلى الله تصالىءلميه وسلم وصحيعه فانءين هجنا أوعمرة صفران كان قرأ الشروع في الافعال وان شرع تعينت عرة اه (تم قال في آ حرالقاعدة الثانيكة الا ، وربِّ فاصدها في تكيل في النيامة في النية مانصة) وفي الجيمن الغير الاعتبار لنية المأمور ولدس هومن ماب النسامة قَيْم الا " قَ الْأَقْوعال أَيْ الصَّدَرِتِ مِنْ المأمو، فِالمعتَّمر تمته اهم (وقال في الفاعدة الثَّالثة ال قمن لامزول الشك في الاصل بقاء ما كأنَّ عَلَىما كَانَمَادُ - مَ ﴾ أَ كُلِ فِي آخِرَالِيـ لَ وَشُكُّ فِي طَلُوعِ الْفِعِرِ صِهِ صُومِـ لانَ الاصل بقاء اللهل وكذا في الوقوف أه (وعال في قاعدة مأثبت يبقين لا مرتفع الابيةين شله والمراديه غالب الظن مانصه) ولوشك في أركان الحجرذ كرامجساص أمه يقدى كأفي الصيلاة وقال عامة مشايخنا بؤدي ثانيا لار تبكرارآل كن والزيادة علمه لايفسد تمج وزيادة الركعة تفسدالصلاة فكان القعرى في ماب الصلاة أحوط كَدَافِي الهُمَا وَفِي الدَّاثُمَانِهِ فِي الْحِيمِ مِنْي عَلِي الْأَوْنِ فِي ظَاهُ رَازُواْمَةُ الْهِ (وَقَالَ فِي القاعدة الرابعة المشقة تحاب التدرير مانصه)واعلمان أساب التحفيف في العدادات وعبرها سيعة اليان قال الثابي المرض ورخصه كثيرة التم عندالخوف على نفسه اليه القال والاستنابة في المحج وفي رمي المجار واباحة محظورات الاحوام مع العديد اهارتم قال السارس العسروعوما ملوى الحانقال ولمجعل أي أبوحنه له الحير الأركس الوقوف وطواف الزيارة ولم شترط الطهارة لهولااله ترولم عول السعة كلهاار كأنا مل الا كثرولم بوحب لعمرة في العركل ولك التيسيرعلى المؤمنيين اه (ممقال) ولدا أسقط أبوحنيفة عن الاعمى الجعمة والججران وجد فالداد فعاللشعة عمه أه (غ قال) وكاراله وم في السه مشهرا والحبع في العمرمرة اه (ثم قال) والاحقالة علل من الحيم مالاحصار والهوات والاحمة اتى بوعف رعى حشيش انحرم للحاج في الموسم تدييرا أه أى ومن المسروعوم الموى الاسمال المحلل الخ (ممال قرار الفاعدة المذكوره وأما لمشقه التي تعفك عنها العمادات عاليا فعلى مراتب الاولى مشقة

عظيمة فأدحة كشقة الخوفء لي النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهب موجية التحفيف ولذا اذالم يحكن لليجطريق الامن البحروكان الغالب عمدم السلامة لمحب اه (تُمَوَّالُ) الثَّاللَّهُ مَتُوسَفَة بِيهَاتِينَ الى ان قال واعتروا في الجج الزاد والراحلة المناسين الشفص حتى قال في فتم القدر يعتسر في حق كل انسآن مايصيم معمدنه وقالوالا كمنفى بالعقمة في الرآحملة بل لايد من شق محل أوراس زاملة اه زغمقال الفائدة الثالثة المشقة وانحر جانفا يعتسران فعما لانص فيه وأمامم النص مخلافه فلا) ولذا قال أنوحنيه ومحد معرمه رغى حشيش الحرم وقطعه الآالاذمر وجوزأ ويوسف رعيه للمرج وردعايه يماذكرناه كإذكره الز بامي في جنا بات الاحرام اله (وقال في بعث اذا تمارض مفسد تان روعي أعظمهماضر رابارتكاب أخفهما مانصه ولوأضطرا لحرم ومنده مسة وصد أكلهادونه على المعقد وفي الرازية لوكان الصدمد دوحا فالصدأولي وفاقا ولواضطروءنده صدومال الغبرط اصدأولي وكدا الصدأولي من محمانسان وص مجد الصدأولي من الخنز براه (وعال في محددرا المفاسد أولى من حلب المصالح مانسه) ونخ مِل الشعرسنة في الطهارة و يكر وللمعرم أه (قال في القاعدة الثابة اذا اجتما كملال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنه الوكان يعض الشعيرة في انحل و دمنها في انحرم ومنها لوكان يعض الصدفي انحسل ويعضه في الحرم والمقول في الثانسة كانقله الاستهمائي أن الاعتمار لقوامم لاز أسه حقى لو كان قاعًا في الحلوراً سه في الحرم فلاشئ مقله ولا يشترط ان يكون جميع قواعًه في الحرم حتى لو كال و ضهاني الحرم والمعض في المحل وجب المجراء بقتله لتغليب اكمظرعلى الاماحة اه وقدنقلناهد.في كماب الصدأ ضا (ثم فال) وأما لمنقول فيالاولى ففي الاحناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها ان يكون أصلها في الحرم والاغمان في الحل فعلى عاطم اغصانه القيمة والمالى ان كالماني الحل واغصانها في الحرم فسلافهمان على القاطع في أصلها واعمانها والثالث بعض أصلهاني الحمل وبعضه في انحرم فعملي الفاسم الضمان سواء كان الغصن من مانا الحدل أومن جانب الحرم اله (مُ قَال) وتوجع هذه القاعدة مسائل الى الفال الخامسة ال يكون الحرام متها كافلوا كل الحرم شيئا قداستهلك فيه الطيب فلافدية وقمد أوضحناه في شرح الكنزمن جنايات

الاحرام اله (ثمقال)ولمس منه أيضاما ذا قوي حِتَمَن واحرم لهمامعانه نا نقول وأه فم مألكن أختلفوافي وقتر وفضه لاحده مما كإعلم من اب اضافة الاحرام الحالم اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في عث الثانية التاسع سقط بسقوط المتبوع مانصه ومنها من فاته محير وتعلل بافعال الممرة لا أَنْ الرمي والمدت لا نهما تابعان الوقوف وقدسقط آه (ثم قال) ومما غرج عنهاالأخرس بلزمه تحر بك السان في تكميرة الاحرام والتلمية على أ هول مد آهـ وقد فقلنا يقية هـ فده في كتاب الصلاة (مُعَالُ) ومنه الحرا الموسى أي في التعليل من الاحوام على وأس الاقرع فانه واجب على الهتار اه (وقال في القادة الثامنة اذا اجقع امران من جنس واحد ولم عناف مقصودهما دخل أحدهما في الاتنر غالباماتهه) ولوماشرافرم فيمادون الفرجوز متهساة عمامع فة تضاها الاكتفاه عوحب الجساع ولمأروالا كنصر يحالا معابنا ومنهالوقص المسرم اظفار مفى محلس واحدفانه صبعليه دم واحداته اقا واركان في محالس دوعلى قولهما محب لكل يددم ولكل رجلدم اذا وجدذاك في مجالس حتى يعيب دليه أربعة دمآه اذاوجدفي كل مجلس قسلم يدأورج ل فجملناها حناية واحدة معنى لاتحادا لمقصود وهوا لارتفاق فاذا اتحد المجلس متبرالم ني وادا اختأف يعتعرجنا باتلكونهااعما متباينة وعلى هذا الاختلاف لوجامعمرة وهدأنوى معامرا أواحدة أونسوة الاأن مشاعنها قالوافي الجاع ورالوقوف في المرةالاولى علمهمدفة وفي المرة السائمة علمه شأة كذافي المسوط وفي الخاسة مان امعهامرة أخرى في غسرة لك الجلس فسل الوقوف ورفة ولم يقصدوه رفض أمحية الفاسدة بلزمه دمآ خومامحهاع الثاني في قول أبي حديفة وأجي بوسف ولو نوى مامجاع الثاني رفض المجدة الغاسدة لا يترمه ما مجاع الثاني شي أه (تم قال) ولوطاف القادم عن فرض أونذرد خل فيه طواف القدوم بخلاف مالوط ف الذفاصة لا يدخل فيه طواف الوداع لانكلامتهما مقصودومة صودهما مختلف ولودخل المعجير اكحرام لى مم الم ياعة لا تنوب عن عيدة البيت لا خد الاف الجنس ولوصل فر اضة وطواف ينبغ ان لاتكافه عن ركعتي العلواف بخسلاف غيبة المسعيدلان ركعتي الطواف واجسة فلاتسقط بفعل غبرها يخلاف تعية السعيد اه وقد نقلناهذه في كتاب الصلاة أيضا (نمقال) ونوتعددالسهوفي الصلاة لم يتعددا مجابر

يخلاف الحسامر في الأمرام فانه شعد دستعد والجنابية إذا اختلف جنسها لان المقصود وحجود السهورغمأنف الشيطان وقدحصل بالسعيدتين آخوالصلاة والمقصودين الشابي حرهتك الحرمة فلكل حررفا حتلف المقصوداه وفد نقلناهذه أيضافي كأب الصلاة (ثمقال) ولوقتل المحرم صدافي انحرم فعلمه خراه واحدد للأحرام اكونه أفوى ولوأبس الحرم ثوبامطيبا فعلمه فديتان لاختلاف انجنس ولذاقال الزيلعي في قول المكنز أوخف رأسة صناه هيذا اذا كان ماثعيا واركان مليدا فعلسه دمان دم الطمب ودم لتغطية الرأس اه و يتعدد الجزا على القارن فيما على المفرديه دم ليكونه محرماما حرامين عندنا وقولهم الاان يقعا وزالمقات غيرمحرم تشنامه نقطع لانه حالة المجسأ وزة لمكر فأرناا هرافال في القاعدة الحسارية عثه السؤال معادقي أمجواب)قال المزازي في فتاوا ممر آخرالو كالة وعن الثبا في لوقال امرأة زيدطالق أوعسده حزوعكمه المشي الى بيت الله انحرام ان دخسل هسذه الدار فغال زيدنع كان حالفها بكله لان المجواب يتضمن اعادة مافي السؤال ولوقال اخت ذلكولم وقسل نع فهولم علف عسل شئ ولوقال احزث ذلك عسلى ان دخلت الدار أوالزمته نفسي اندخلت لزموان دخل قسل الاحازة لا مقمشي الخاه وقد نقلنا هذه العدارة في الطلاق أيضا (وقال في القاءرة السابعة عشر لاعمرة بالظن المن خطاه مانصه) وقالوالواستناب الريض في جالفرض ظاما اله لا يعيش تم صم أداً ه بنفسه ١٨ (وقال في القاعدة الثامنة عشرذ كر بعض مالا يتعزى كذكر كله مانصه) ومنهاالنك اذاقال أحرمت بنصف نسك كان محرماولم أرهالا تنصريحا اله (وقال في القاعددة لتاسعة عشرادا اجتمع المساشر والمتسب أضيف الحيكم إلى الماشرمانصه) وخرج عنهامسائل الحانقال الرامعة دل محرم حلالاعلى صد فقتله وحب الحزامعلى الدال شرطه في عله لازالة الأمن علاف الدال على صدر الحرم فانها لا توجب ششاليقاء أمنه مالمكان بعدها اه (وقال في الفر الثالث فيأحكاماانناسيمانصه) فمزنسي صلاةأوصوماأوجيماأوزكاةأوكفارة أونذرا وضاؤه الاخلاف وكذا لوزقف الفيرع رفة غلطاعب القضاء انفاقااه وقد نظناذلك في كأب الصلاة أيضا (غمقال) والناسي والعامد في المين سوا وكذافي الطلاق الىانقال وكذافي العتَّاق وكذَّا في محظورات الاحرام اله وقدنقلنا ذلك في كتاب الا عمان أيضا (وقال في أحكام الصديان مانصــه) وانفقواعلى

حورا لعشروالخراج في أرضه الحار قال وعلى بطلار عباداته فعل ما يصدها مَن نحوكلام في المدلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الج قدل الودوف لكن لادم علمه في فعل محضورا حرامه اه (وقال في أحكام السكران مانسه) ويصم وقوفه تعرفات كالمعمى علمه لعدم اشتراط النمة فسماه (وقال في أحكام العبيد مانصه الاجعة علمه الى ان قال ولا يج ولاعرة اه (عمقال) ولا أضحية ولاهدى عليه اه ونظله اله في كاب الاضعية (مُ قال) ولا يصوم غير فرض الاباذن السيد الى ان قال والحبير والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاه مؤونة الادم الاحصار عن ا ماذون فدة اه (وقال في أحكام الاعيمانسه) هوكاليصير الافي مسائل منهالاجهادعليه ولاجعة ولاجاعة ولاج وان وجدقائدا آه (وقال في بحث النسائم كالمسيد قظ في وعض المسائل مانصه) الشالفة لو كانت محرمية فحامعها زوحهاوه نائحة فعلما الكهارة الراسة الحرم اذانام وعادره لل وحلق رأسمه واكمزا معلمه الخامسة لمحرم إذانام فانقلت على صد فقتل وحب علمه الجزاء السادسة إذا نام اتحرم على معرود خل في عرفات فقد أدرك انج أه (وقال في أحكام المنه في مانصه) و وابس اباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الا منى مانهـ م) ولاتسافر الأبروج أوعرم ولاجب الحيع عليا الأباحد هما ولاتأبى جهرا ولاتنزع الخمط ولاتكشف رأسها ولاتسعي س المان الاخضر من ولاتحلق واغما تقصر ولاترمل والتباعد في طوافهاعن المدت افضل ولاتخطب مطلفها وتقف في طاشبةالمو قف لاعند العخرات وتبكور قاعدةوهوراكب وتلبس في إحرامها الخفين وتنزلة ماواف المدولعذرا كيض وتؤح طواف الزيارة لعذرا محيض اه (مُمقال) وتقدم على الرحال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفر من مزدلهة الى مني اه (نم فال) وتؤخر في جاعة الرحال والموقف اه (وقال في أحكام الحارم مانصه) وتعنص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة هدون اذن من كرهه من أنويه ان احتاج كدمته اه وقد نقلناه افي الحظر (وقال في أحكام غيبومةاكشفةمانصه) ويترتبءليها وجوبالغسل,قحريمالصلاة والسجود والخطُّمه والطواف أه وقد نقلنا تمَّامه في كَابِ الطهارة (ثمَّقَال) وفساد الاعتمكاف والمج فسل الوفوف والعمرة قسل طواف الاكثرو وجوب المضيفي فاسدهماوقضآؤهماووجوبالدم اه (نممقال) فوائد الىانقال الثالثة

الوط في الدمر كالوط في القدل الى أن قال و نفسيد المحجرية قبل الوقوف على قولهم واختلفت الروامة على قوله والاصم فسأده به كافي فتَّم القدير اه (ثم قال) العاشرة اذاحو الوطء حرم دواعسه الآفي الحيض والتفاس والصوم لمن أمن فعمرم فىالاعتىكاف والاحرام مطلقاً ﴿ هُ وَمَدَنَقُلْنَا مِقْدَلُهُ مِنْ كَالَّالَذِكَاحِ ﴿ وَقَالَ فيأحكام الاشارةمانصه) وانلم الحكن معتقل اللسان لم تعتراسارته مطلقا الافىأربع الىأن قال ويزأدأ بضاالا شارة من محرم الى صيد فقتله بحب الجزاء على المشمر آه وقدنقلنا بقتمه في مسائل شني (وقال في محث ما عنم الدن وجو به ومالاعمم مانصه) السادس الح منعه اتفاقا أه (وقال في عدما يثدت في دمة مرومالا يثدت مانصه) وصدقة الفطرلا تسقط بعدوجو بها جلاك المال وكذا الجج غلاف مااذا كان معسر اوقت الوحوب أي وحوب الفطرة ووحوب المحيثم أتسر يعده فانهما لابحمان ومايخبر فدمه دين الصوم وغيره فلافرق فمه دين الغيفي والفقير كخزاء المسدوفدية الحلق واللباس والطبب لعبذر وكفارة العن وماتكون الصوم مشروطاما عساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتلودم المقتع والقران فيفرق فيه بينهم اطالاعتبار لاعساره وقت التكفر مالصوم اه وقد نقلناه في كأب الصوم والجنامات والطلاق وكاب الاعمان (وقال في عدالقول في عن المثل مانصه) ومنهاباب المج فمن المثل للزاد والراحلة والماءالقدراللا ثق به كافي فتح القدير اه (مُقَال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أوالاحوام فني الكنزف آلثاني بنقوم عُدامن في مقتله أوا قرب موضع اليه ولم يذكرالزمان والظاهرة م...ما يوم قتله كمافي المتلفّ اه وقد نقلناه فى كأب الغصب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام السفر ومتعلى المرأة يغيرزوج أومحرم ولوكان واجبا ومنثم كان وجودأحدهما شرطالوجوب المجءعلها واختلفوا فىوجوب نفقته علىهااذا امتنع المحرم الابهارا لمعتمدالوجوب علمابنا على انه شرط وجوب الاداء ويستثني من حرمة خروجها الابأحدهما همرتها من دارا كرب الى دارالاسلام ومن أحكامه منع الوادمنه الايرضى أنويه الأفي المجيم أذا استغنماعنه اه وقدنقلما معضه في كاب أتحظر (ثمقال) ومختص ركوب آليحر بأحكام منها سقوط المحبراذاغلب الهلاك اهر وقد نقلناه في الحظر (مُعَالَ في بعث القول في أحكام الحرم مانصه) لايدخله أحد الامحرما وتكره الجاورة بهولا يقتل ولا يقطع من فعل موجهما خارجه والتجااليه اه وقد نقلناه ف كاب الجنامات (نمقال) وعرم التعرض اصده ويس الجزاء بقتله و صرم قطع محره ورعى حشيشه الاالاذ ترويسن الغسل لدخوله وتضاعف فبه الصلوات وحسناته كسيئاته ويؤاخ ذفيه بالمم ولايسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولاتمنع ولاقران لكي وتحتص الهداياته وسكره أبواج عبارته وترابه وهومساو لغسره عندنافي اللقطة والدية على القائل فمه خطأ آه وقد نقلناه في كاب الاقطة وفي كتاب الجنايات (نم قال) ولاحرم للدينة عندنا فلانتيت فيه هـ د والاحكام الااستنان الغمسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بعث ماافترق فيه التمتع والقرآن) يتعلل من المهرة معدالفراغ منها الكرسق الهدى يحلافه صرم بالمرة وحدها من الميقات ويأتى بأفعالم التم صرم بالمحج من الحرم يخلاف القارن فانه يحرم بهـ مامعـا من الميقات أه (وقال في آخرالفن المال في قاعدة إذا أتى مانوا جب وزاد عليه هل يقع الكل واجباً أم لامانسه) ولم أرجم مااذا وقف بعرفات أزيد من القدرالواحب أوزاد على حاله ما في نفقة الزوحة أوكشف عورته في الخلاء زائداعلى القدرالمحتاج البه هدل يأتمعلى انجسع أملا اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفى الحظر (وقال في آحرفن الفروق واتج عمانصه) فائدة اذا اجتمع الحقان قدم حق العدد لاحتياجه على حق الله تعالى لغناه ماذنه الافعا اذا أحرم وفىملكه صيدوحب ارساله حقىالله ثعمالى ومنهممن يقول انهمن بابامجمع بينهمالاالنرجيم ولهذا برسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الالغاز مانصه أتحج أى قارن لادم عليه فقل من الرم بهما قبل وقته ثم أنى بأ فعالمها في وقته أى فقير يازمه الاستقراض للعيم فقدل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلك أى آماق جاوزالمقات لاإحرام ولادم علمه فقل من ليقعـــددخول مكة أومن حاوزاول المواقب اه (وقال في فن الحيل مانصه) اتخامس في المج اذا أراد الاتفاق دخول مكة بغيرا كرام من المقات قصد مكانا آخود اخل المقات كيستان بى عامر اذا أراد أن يكون لينته محرم في السفر مروجهامن عمده بعلها فقط اه (رَقَالَ فَى الفَنَ السَّادُسَ فَنِ الفَرِ وَقَافَى بَعِثَ الصَّوْمِ مَا نَصْهُ) نَذُرْصُومُ يَعِينُ فِي يُوم لأيلزمه الاواحدد ولونذر حتين في سنة لزمتاه والفرق امكان الحبتين فيهما بنفه وبالنائب بخلافه آه وقد نقانا ، في كاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

ماقسه) كاب المحيلوري بالمعرجاز وبالمجواهر لالان في الاول استخدا فا بالشيطان وفي الشياف اعزازه لودل المحرم على قتل صداره ما مجزاه ولودل على قتل مسلا والفرق أن الاول محظور احرامه والشاقى عظور الحرام الوغلطوافي وقت الوقوف فلا عادة وفي الصوم والاضعة أعادوا والفرق أن تداركه في المحج متحدر وفي غير متسير اه وقد تقاناه في كاب الصوم وفي كاب الاضحية (ثمقال) أعتى العبد بعد حجه بعيد حجه الاسلام ولواست في الفقر كفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقر دون العبد والسي كالعبد والاعبى وازمن والمرأة بلاعرم كالفقر اه (وقال أحوالؤلف في تحكلته الفن السادس فن الفروق من كاب الاضحية دول وقفوا فشهدوا أنه العاشر لا تقبل والفرق أن التدارك بمحكن الاضحية دون المجاهر الفراق أنه العاشر لا تقبل والفرق أن التدارك بمحكن الاضحية دون المجاهر المنافق كاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن النافي في كاب الصوم من بعث الندم الاحبة واحدة اه (وقال في كاب الاحب) لا يصور التصرف في مال غيره بغيراذنه ولا ولاية الافي مسائل الى أن قال ومنها الموام وفي قد لا عال صاحب الاشاء)

* (كتاب النكاح أى والرضاع والنسب) *

المقبوض على سوم النكاح منهون حسكذا في جامع الفصولين احتاط اسحابنا في الفسر وج الافي مسئلة ما اذا كانت المجارية بين شريك نات هي كل الخوف علمها من شريكة وملك الوضع عند عدل لا يحب الحذقات والحمات الموضعة لكل كانت مجادة في كاب الشركة (ثم قال) ما تبت مجاءة فهو مينهم على سديل الاشتراك الافي مسائل الاولى ولاية قال) ما تبت مجاءة فهو مينهم على سديل الاشتراك الافي مسائل الاولى ولاية الانكاح الصغير والصغيرة المتحالا وليا على سديل المتالك لكل الثانية القصاص الموروث شبت لكل من الورثة على الكال حتى قال الامام الوارث الكمير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير علاف ما اذا كافوا بالفين فان الحاضر والعام عن طريق المسائل الموقد تقلنا هما في المجتابات (ثم قال) بشبت لكل من له حق المرور على الكل الهوقد تقلنا هما في المجتابات (ثم قال)

والمسابطان الحقران كان بمالا يعزى فانه شت ليكل على السكال فالاستغدام في الماوك مما يتعزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لناعبادة شرعت من عهد آدم عليه الصيلاة والسلام الى الآئنثم تستمر في الجنة الاالاعبان والنكاح المولى لايستوجب على عبده دينا فلامهر إن زوج عدده من أمته ولاضمان علمه ما تلاف مال سده أه وقد نقلناه في الغصب (عمال) ولوقتل العمدسسده ولدأ بنان فعفى أحدهما سقط القصاص ولمحت شئ لغبرا العافي عند الامام أه وقدنقلناه في المجنايات (ثمقال) الفرق ثلاثة عشرسمعة منها تحتاج للقضاء وستةلا فالاول الفرقة مانجب والعنة ويخيا والبلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهروباباءالزوج عن الاسلام وباللعان والشأني الفرقة بخسار المتقي ومالا ملاء و مالردة و تشامن الدارين و علا احد الزوحين صاحمه وفي النكاح الفاسد النبكاح يقبل الفسيخ قبل التمام لابعده فإنصيح فيه الاقالة ولاينفه مخ بالمجود الافي مسئلتين فيقيله بعده ردةأحدهما وملكأ حدهماالاتنر اه وقدنقانا هذا وماقسله من الفرق في كاب الطلاق (غمال) يكمل المهر بأربعة مالدخول وبالخلوة الصعحة وبوجوب المدةعلم امنه سابقها وعوت أحدهما للزوجأن بضرب زوجته على أردع وماءمناها على ترك الزينة بعدطام اوعلى عدم احابتها الىفراشه وهىطاهرةمن الحبض والنفاس وعلى وجهامن منزله بغيراذنه بغير حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينافي شرح الكنزة ولهم وماكان ععناها لهاأن تخرج اخدراذنه قدل إيفاء المعمل مطلقاو دوسد واذا كان فاحق أوعلها أوكانت قاملة أوغسالة أولز مارة أبو مهافى كل جمة مرة ولز مارة المسارم كل سنة وفعماعدا ذلك من فريارة الاحانب وعسادتهم والولعسة لاتخرج ولوباذنه ولوخوجت باذنه كانا عاصسن واختلفوافى نروجها الىاكهام والمعقدا كجواز شرطعدم التزن والتطيب ينعقد النكاح عاأهاد مالثالعس للحال الافي لفظ المتعة فانه بغد ملك العسن كافي همة الخيانية لوقال متعتل بهدا الثوب كان هسة معان النكاح لاسعقديه اله وقيد نقلناه في كتاب الهية (ثمقال) الوط فدارا لاسلام لا مخلوعن حداً ومهر الافي مسئلتين تزوج صي امرأة مكلفة يغراذن وليه مُدخل بهاماوعا فلاحدولامهركافي الخانسة ولووط الماثع الممعة فيل القيض فلأحد ولامهر ويدقط منااهن ماقابل المكارة والافسلا كإتى سوع

لولوائجية اه وقيدنقلناه في كتاب السوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لايحوزللرأة قطعشه رهاولوباذن الزوج ولابصل تساوصل شعرغيرها يشعرها آه وقد تقاناه في الحظر (مُمَقال) تروحها على انهما بكرفاذا هي ثيب فعلمه كال المهرلان رة قذهب ماشياء فليعسن الطن بها كذافي الملتقط ولوغلط وكملها مالنسكاح فياسمأ ساولمتكن حاضرة لاينعقدالنكاج تزوجامرأة وخاف التزوج أخرى لايعدل لاسعه ذلك وانعلمانه يعدل بينهمافي القسم والنفقة وجعل لكل واحدة مسكناوا حداحازله ان يفعل فان ليفعل فهومأجور لترك الغم علمها وفي زماننا ومكاننا منظراني معسل مهرمثلها من مثله وأمانصف المسمى فلأرمتذ يهلانه قدعه رخسين ألف دينار ولا يعمل الأأقل من ألف ثم ان شرط لما شيئاً معلوما من المهر معدلا فأوفاها ذلك لس لماان تتنع وكذاالشر وطعادة نعوا مخف والمكعب ودساج للفافة ودراهم السكرعلي مأهوعرف سمرقنسد وانشرطوا ان لايدفع ششأمن ذلك لاعدوان سكتوالاعب الاماصدق العرف من غبرتر دد في الاعطآء لمناهامن منسله وألعرف الضعدف لأيلحق المسكوت عنسه مالمشروط كذافي الماتقط الفقير لامكون كفؤاللغنية كسيرة كانت الغنية أوصغيرة الاان مكون عالما أوشر مفاكذا في الماتقط أدعت معد الزفاف انهاز وحت يغسر رضاها فالقول لما الأاذاطاوعت في الزفاف ولوزوج بنته وسلها الآب الى الزوج فهر بت ولا يدرى لايلزم الزوج طلبها كذافي الملتقط اه وقد نقلنا في كان الحنامات والغصب والكفالة (تمقال) لاينيغي للفاضي انبزو جصف مرة الااذا كانت مراهقة تطلب ذلك منه أنضأ محس من خدع بنت رحل أوام أته واخر جهامن بيته الى ان يأتى هــــاأ و يعلم موثهاً كذا فى الملتقط آه وقد نقلناً ، فى كَاْبِ الْمُحْــامات وفي الغصب (ثم قال) اختلفا في العدة والفساد فالقول لمدعى العد كذافي الخانمة الاقرار بالولدمن وأقرار بنكاحهالاالاقرار عهرها وقوله خدى هدام نفقة عدتك لايكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (عمقال) وقولهاأعطني مهرى اقرارمالنكاح كذافي اقراراليتيمة محوز خلق لذكاح عن الصداق والنكاح بأقدل من مهرالشل الافي صغيرة روجها غيرالاب والجد ومحمورة وموداة عينته السكاح لايقيل الفسخ بعدالم المكذأذ كرواوبنوا عليه ان جود الأيكون فعف افلت يقيله بعده في ردة أحدهما كاكتمنا ه في الشرح

وأماطر والرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايفسخه كإفي الشرجاه نقلنا في كاب الطلاق والله سبحانه ونعالى أعلم اه (يقول حامعه) وهذه هي المساثل الجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في ألقاعدة الاولى لاثواب الامالنية مانسه) وأماالنكاح فق آوا أنه أقرب العدادات حتى ان الاشتغال به أفضل من التفلى لهض العادات وهوعند الاعتدال سنة وكدة على الصير فيعتساج الى ة إصمل الثواب وهوان متصداعفاف نفسه وتحصينها وحصول ولد وفسرنا الاعتبدال فيالشرح الكمترشرح الكنزول تبكن فيه شرط معته حتى قالوايصح النكاجمع الهزل لمكن فألوا لوعقد الفظ لا بعرف معناه ففيه خلاف والفتوى على محتمة علم الشهود أولا كإفي البزازية وعلى هذا الرائقات لايدفهما مرزالسة معنى توقف حصول الثواب على قصدال قرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعلما وافتساء وتصنيفااه ووقال في القساء وذالثالثة اليقدين لامزول مالشعبك في يحت الأصل بقسامها كان على ما كان مانسه) ولوا ختلف الزوجان في التمكسين من الوماه فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولواختلفا في السكوت والردفالقول لمالان الاصل عدم الرضا اه وقد نقلناتمام هـ ذه العيارة في كماب الطلاق فراجعها (وقال فى قاعدة الاصل العــدم مانصه) ومنهــا لوأدخات المرأة حلمة ثديها فى فم أرضه ولاتدرى أدخل اللين في حلقه أم لالايحرم النكاح لان في الما نعشكا ذافي الولوانجية وسيأتى عمامه في قاءده أن الاصل في الأبضاع التعريم اه (وقال) في قاعدة الأصل في الابضاع المقريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح ولأفحرالاســلامالاصــل فىالنــكاحا/مخفروأبيحللضرورةاه فاداتقابلىق المرأة حل وحرمة غامت الحرمة ولهذا لايحوز القعرى فى الفروج وفى كافى الحاكم الشهددمن ابالقرى ولوانله رجلاله أربع جوارى أعتق واحدةمنهن بعينهانم مافلي بدرأيتهن اعتق لم يسعه ان يتحرى الوطة ولاالسم ولا يسم الحسا كمان بينة وبينهن حتى يدبن المعتقة من غيرها وكذلك أذاطاق أحدى تسأله نهائلا ناخم نسيها وكذلك ان منزكاهن الاواحدة لم يسعه ان يقربها حتى يعلم أنها غيرا اطلقة وكدرنا عنعه الفساضيء نهاحتي مخبر أنهاغ مرا اطلقه فان أخر بذلك استحلفه أليته انهماطلق هذوبه ينهائلا ثانم خلى بينهما فأركان حلف وهوجاهل بها فلاينيني له أن يقربها حنى ولم أنها غرا الطلقة وان ماع في السألة الاولى ثلاثا

الجواري فحيكم امحاكم مان أحاز سعهن وكان دلك من رأيه وجعسل الم لمتقة تمرجع الميه بعض من عرشراء أوهسة أومراث لاينمغي أن بطأهالان باضي فضي فهه مغبرعلم ولايذ يغيان بطأشيثامنهن بالملك الاان نتز وحها فحينذ ذ لانأس لانهماز وحسمه اوأمته ولامحوزالتحرى فيالفرو جلامه بحوز فيكل ماحاز ورةوالفروج لاتحدل بالضرورة اه وقدنقلنا بقية همذوالعمارة في كتأب إحمه (ثمال) ونرج عن هدا الاصل مسألة في فتاوي قاضيحان انّ صدمة أرضعها قوم كثرمن أهل القرية أقلهم أوأ كثرهم ولايدرى من أرضعها وأراد ودمر أهل تلك القرية ان يتزوجها قال أبوالقاسم الصفاراذا لم تظهرله علامة مدله مذلك بحو زنسكاحها وهبذامن ماب الرخصة كملا منسد ماب النسكاح لواختاطت الرضعة بنسامه صورنامأره الان ثمرأيت فى الحافى للساكم مبدما نفسيدا محل وافظه ولوأن قوما كان ليكل واحسدمنهم حارية فاعتق دهمجاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحدمتهمأن يطأحار يتهحى يعلمأنها قة بعينها وانكان أكررأى أحدهم أنه هوالذى اعتق فاحساله ان قرب حتى ستمقن ذلك ولوقرب لم تكن ذلك حراما اولواشتراهن رجل واحدقد الاواحده حلله وطئهن فان فعل ثماشترى الماقسة لمحسل له وطاشئ منهن ولا احتى بعــلم المعتقة منهن اه وقــدنعلناه في كتاب العتق (ثم قال)ثم اعلم أن هذه القياعيد ماغياهم فعياادا كان في المرأة سيد معقق للحرمة فلوكان في الحرمة شك لم ومتمرولدا فالوالوا دحلت المرأة حله ثدم أفي فمرضيعة ووقع الشك في وصول اللهنا لي حوفها لم تحرم لان في الما مع شبكا كما في الولوا مجسة وفي القنمة امرأة كانت ية الديها واشتهرذاك معادنهم تم تقول لمركن في الدى المن حسن ألقمتها ثدبي ولا يعلم ذلك الامن جهتها حازلا ينهاان يتز وج بهذه الصيبة اهوفي انخانية صف فبرة بينهما شبهة الرضاع ولايعلم ذلك حقيقة قالوالامأس مالنكاح بدنهما حذا اذالم بخسر مذلك أحدفان أخبرعدل ثقة أخذ بقوله ولامحوز النكاح بعنهما وان كان الخريعدالنكاح وهمما كمران فالاحوط ان يفارقهااه (تمقال) ولما كانالاولى الاحتياط في الفروج قال في المضورات اذاعقده على أمته متنزها عن

وطنها واماعلى سدل الاحتمال فهوحسن لاحتمال انتكون وةأومعتقة الغمرأوماوفاعلم ابعتقها وقدحنث اكحالف وكثيرامايقع لاسمااذا تداولتها الامدى أه فاوقع لعض الشافعية من أن وط السراري اللاتي علىن الوم من الروم والمند والترك حرام الاأن ينتمب في المعانم من جهة الامام من يحسن قسمتها فيقسمهامن غيرحيف ولاظلم أوتحصل فسمته من يحكم أوتز وج امد العتقى باذن القساخى والمعتق والاحتياط اجتنابهن مملوكات وحراثر اه تورع لاحكم لأزم فان الجار مة المجهولة الحال المرجوع فها اله صاحب البدان كانت صغرة والى اقرارها ان كانت كسيرة وان علم عالم افلاا شيكال اه (وقال) في قاعدة الاصل في الكلام الحقبقة مانصه) وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح الوطا وعلسه حل قوله تعالى ولاتنكمو إمانكم أماؤ كممن النساء فحرمت مزسة الاب كمليلته ولذالوقضي شافعي يعله المنف فلف ألفة الكتاب عدلف القضاء معلى مسوسته والفرق في ظهارشرحنا وحرمة المعقودعلم اللاوط والاحاع ولوقال لامتيه أومنكم حتيهان نكتك فعلى الوطع فلوعقد على الامة بعداعتاقها أوغلي الزوحة بعداما تنهالم عنث كافي كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكتاب العتق (وقال في القاء دة الرابعة المشقة تحلب الميسرمانسه) ومنه اباحة النظر للطمد والشاهد وعندا كطسة والسمد ومنه جواز السكاح من غراظرا فى اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كشرمن الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل خاطب فناسب التيسرف لم يكن فيه حيار رؤية بخلاف البيع بصم قبل ار و مه وله الخساراحدم المشقدة ومن تم قلنا ان الأمرا يحاب في النكاح يخلاف السعاه وفدنقلنا معضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب الحظر (ثم قال) ومن هناوسع فيه أبوحنيفة فجوزه بلاولي ومن غيرا شتراط عدالة الشهودولم يفسد بالشروط ألغسدة ولمخصه بلغظ النكاح والتزو يجبل قال ينعقد بمايفيد ملك العن للعال وصحعه يحضورابني العاقدين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد العمو ويسارة النساء وجوزشهادتهن فسه فأنعقد يحضرة رجل وامرأتن كلذلك دفعا لشقة الزنا ومانترتب علسه ومن هنافسل هجست محنفي كمف يزني ومنه اياحة أربعة نسوة فملم يقتصرعلي واحدة تيسراعملي الرجل وعملي النسا أيضا المكثرتهن ولميزدعلي أربيع المافيه من المشقة على الزوجين في القسم وغييره بله مُمَالُ في آخرالقاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وأن لم يضران كان مازوجهمانع من محمة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أبيم الضرورة يتقدر بقدرهامانصه) وفرعااشافعية عليهاأن المجنون لايحوزتزوهم أ من واحدة لاندفاء المحاحة ما أه ولمأره لشامخنا أه (قال في الثالثة الضرر لانزال بالضروماتصه) ولايحبرالسيدعلى تزويج أمته أوعيده وان تضررا اه وقال في فصل تعارض العرف مع الشرع ماقصة) السالة معلف لا يتسكم فلانة كاح الشبائع شرعالابالوط الإلفى كشف الاسرار يخلاف كَـٰزِو حنه فانه للوطُّ اله وقد نقلناً في كتاب الاعــان (ثمقال) وهنا حان لمأره ماالات دمر محالى أن قال الثاني حلف لا بطألا معنث بوطء ه وقد نقلناه في كاب الاعان (قال في المجعث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصمه ومما يقرع على ان المعروف كالشروط لوحهز الاسانة حهازا ودفعه لماثم ادعى انه عارمة ولاسنة ففيه اختلاف المشايخ والختار للفتوى اندان كان العرف مستمرا أن الاب مدف عرذاك المجهاز ملك الأعارية لم يقبل قوله تركافااقول للاستكذافي شرج منظومة ان وهسان وقال قاضي خان وعندى أن الاران كان من كرام الناس وأشرافهم لم مقبل قوله وان كانم أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكري الغ اصيان القول للزوج ومدموتها وعلى الاب المينة لان الظاهر شاهد للزوج كي دفع ثوما كل قول فالمنظور المه العرف فالقول المفني مه نظر الي عرف ملده ما وقاضي خان نظرالي حال الأسلام ف ومافي الكرى نظر الي مطلق العرف ان الاساغ الحهز ملكا اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتماع الال والحرام غلب الحرام الحلالمانصه) ومن ثمقال عشان رضي الله تعالى عنه لماستل عن الجمعوين الاختىن علك المهن أحلتهما آمة وحرمتهما آية فالتحريم أحب الينا اه (تمقال) ألواشتمه عرمه باجندات محصورات لمتحدل كإقدمناه في قاعدة الاصل فى الابضاع القريم أه (نمال) ومن صورها مالوأ المعلى أكثر من أربيع فانه يحرم عليه الوطء قيــل الأختيارعلى قول من خــــره وهومج دوالشـــافعي وأماً الشيخان فقالا ببطلان النكاح قال في المجمع في فصل مكاح المكافر ولوأسلم وتحته

نه أواحتمان أوأمّو منت مطل النكاح فان رتب فالآخر وخسره في اختيم أر بعاً مطلقاً أواحدى الاختين والبذت 🗚 (ثمقال) وخرج عن هذه القاعدة إثر الاولى من أحدأ بويه كتابي والآخ محوسي فانه صل نكاحه ودبعته و محعل يتاساوهم تقتضه أن معل محور ماويه قال الشافعي ولو كان المكذبي آلاب في الإظهر عنده تغليما كمياً نب التجريم لكن أميما سناتر كواذلك نظر الاصغيرفان المحوسي شرمن الكتابي فلاصعل الولدتا بعاله اه وقد نقانا صدر هذه العيارة فى كتاب الذبائي (ثمقال) السامعة لواختلط لمن المرأة عماء أو مدوا أو ملمن شماة الب وتثنت الخرمة اذااستو بالحتماطا كافي الغيابة واختلف فهما اختلط لبن امرأة بلبن أحى والصيع ثبوت الحرمة منهما من غيراعتبار الغلبة كإبينا. في الرضاع أه (ثم قال تمّــة) يدخـــل في هذه القاعدة ما اذا جـــع بين حلال وحرام في عقد أونمة و مدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوالوجيع بتن من تحل ومن لاتحل كحرمة ومحمسة ووثنة أوحليلة ومنكوحة أومعتدة ومحرمه صعر نسكاح الحلال اتفاقا واتمسا الخلاف من الامام وصاحسه في انقسام المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه مااذا جمع بن خس أوأ ختين في عقد فانه سطل فيالكل لان المحرم الجمع لااحداهن أوأحداهما فقط وكذالوتزوج أمة وحرة معافى عقدوطل فبهما ومنها المهرفاذاسمي مامحل ومالامحل كأستزو مهاعلى عشرة دراهم ودنّ من جركان لها العثيرة ويطل الخروه نها الخام في كالمهر فقيراغل الحلال على اتحرام لما ان اشتر اطه عنزلة الشرط الفاسد وهمالا سطلان مه وأمااذا زوج الولى الصغيريأ كثرون مهرالمشل فان كان أما أوحدًا صح عليه والإفسد كاحرقيل صمعهرالمل اه وقدنقلنا سضهذه السارة أعنى قوله ومنها منهاا تخلع فى كتاب الطلاق أيضا (وقال في القياء دة الرابعة التابع تابع ، ىغتفرقى التواسعمالا ىعتفرقى غىرھامانصە) ومنــ برضاها ثمالز وجوكله بعده مزوجه امرأة وقال نقضت النكاحل منتقص دلولم سقضه قولاولكن زوجه اياهامعدداك انتقض النكاح الاول آه وقدنقلناه افيكاب الوكالة أيضًا ﴿وَقَالَ فِي آخِرِ بِحِثْ تَصْرِفَ الْقَاضَى فَمِمَ الدَّفْعَهُ لِهُ فَي أَمُوالُ البِّمَامِي والتركات والاوقاف مقدما لصلحة فان لميكن مشاعلها لم يصعمانصه وفي الملتقط القياضي اذازوج الصغيرة من غير كفؤلم يحز اه فعلم أن فعله مقيد بالصلحة اه

(وقال في القاعدة السامعة الحرلامد خل تحت المدمانصه) ومن فروع القاعدة لوطاوءتسه حرةعلى الزنا فلامهرلها كإفي انحاسة ولوكان الواملئ صسافلا حدولامه وهذاهما يقال لناوط خلاعن العقر والعقر يخلاف مااذاطا وعته أمة لكون المهر حق السمد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحدوا محتلف مقصودهما دخل أحدهما في الا تنوغا ليامانصه ولوة كررالوطء بشهة واحدةفان كانشهة ملك لمحب الامهر واحدلان الثانى صادف ملكه وان كانت شهد اشتماه وجب الكل وطعمه رلان كل وطعصادف ملك الغبر فالاول كوط وحاربة النه أومكاتبه والمنكوحة فاسدا ومن الشاني وماءأحه دالشر مكمن انحسأر مة المشتركة ولووماء مكاتمة مشتركة مرادا اتحد فانصيمه فماوتعددفي نصيب شريكه والكل لماولا يتعددف انجارية السقيقة كذافي الظهمرية اه وفد تقلناذلك في كاب الحدود أيضا وفي كاب العتق أيضا (تمقال) ولوزني بكبيرة فافضاهافان كانت مطاوعة من غـ مردعوى شهة فعلهما أكدولاشئ فيالافضأ ورضاهاته ولامهراه الوحوب الحداكخ وقدنقلنا بقية ذلك في كتاب الحدود فراجعه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ا كت قول مانهــه) ولوسكت عن وط المته أى بشهة أوعقد فاسد كإفى شرحها لم يسقط المهرو كذاعن فطع عضوه أخمذا من سكوته عندا تلاف ماله اه وقدنة لمناهما في كتاب الجنبانات أنضا وكتاب الغصب (ثمقال) ولورأى قنسه يتزوج فسكت ولمربغ لانصسراذناله فيالنكاح ولوتزوجت ركفة وسكت الولى عن مطالسة التفر وفليس مرضا وان طال دلك وكذاسكوت امرأةا عندن لمسرضا ولوأفامت معهسنس وهي في عامع الفصولين اه وقد القلناهذ وفي كاب الطلاف (نم قال) وخوج عن هذه القاعدة مسائل كمرة يكون المكموت فهمارضا كالنطق الاولى سكوت اليكرعنداستثمار ولهماقيل لتزو يجوبعده أأشانية سكوتهاء ندقيض مهرها الثالثة سكوتها اذابلغت بكرا لرابعة حلفتان لاتتزوج فزوجها أبوها فسكتت حنثت اه ونقلناهذه فيكات الايمــان.أيضا (ثموال) الثالثه والعشرونسكوت.الكرء:دالاخبار بتزويم الولى على هذا انخلاف اله أي فهو رضا الكان الخبرء ولاءندا لامام وعندهما رضامطلقا ولوفاسقااه من الشرح (ثم قال) و زدت ولاثا النيز من القنية الاولى دفعت لقعهمزهالمة تهاانساه من امتعة الاروه وساكت فليس إه الاستردادالة ثمة أنفقت الأمنى حهازهما ماهومعتماد فسكت الاسالم تضمن الاماه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاء أ الخاصة أولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضى الاروج اليتم والتميمة الأعند عدم ولى لمماى النكاح ولود ارحم مصرم أوأما أومعتقااه (ثمقال صابط) الولى قديكون وليافى المال والسكاح وهوالاب وانجدد وقد بكور ولسافي النكاح فقط وهوسائرالمصات والاموذ وواالارحام وقديكون فىالمال فقطوه والوصى الاجنى فظاهركا لرمالشايخ انهامراتب الاولى ولاية الاب والجدوهي وصف ذافي لهما ونفل أين السبكي الاجماع على انهمالوعزلاأنفسهمالمينعزلاآه وقدنقلناذلك فيكتاب أمجر والاذنأ ضاوفيكاب الوصايا (وقال في العاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن المين خطأه ما نصم) وينسغي الدلوترو جامرأة وعنده انها غرعل فتسنانها عل أوعكسه ان مكون الاعتسار لما في نفس الامراه (وقال في الفرالشا ألْ في أحكام الناسي مانصده) والثالث انجهل في دارا محرب من مسلم لميها بروانه يكون عددًرا ويلحق به جهل الشفير وحهل الامة مالاعتاق وجهل المكر بنكاح الولى اه وقد نقلناه في كأب العتق وكاب الشفعة (تمقال)وقالوالولم تعلم الامة بإن لها عيارالعتق لا يبطل بسكوتها ولولم أعلم الصغيرة بخسارالملوغ بطلاه وقذ نقلناهاني العتق (تمقال)وقالوا أن انجهل معتبر فندنا لدفع المساد فلاضحان على الكمير الوجهات أن الارضاع مفسدكاني المداية اه (مُمَّقَال) ولوماع ملك أبيه ولم يعلم بوية مُعلم جازاه (مُمَقَالً) ومقتمى بسعالوارث انه لوزوج آما أبيه ثميان متنا أغَـذَاه وفَـدَ ثَقَلْنَاءُ لَم ذَلْكَ في كَابِ البوع (ثمَقَال) وفي وكالة المنبية أمرزج لابيبيع غلامه بما تُقدين لما وفياعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بماما عه فقال المأمور بعث الغلام فقسال أخرت حاذ السمع وكذا فى النكاح وان قال فداجزت ما أمرتك به إعزاه وقد نقلنا هافى كاب الوكالة أَيْضًا ﴿وَقَالَ فِي أَحَكُمُ الصِّيبَانِ مَانَصُهُ﴾ وَاتَّفَقُواعَـلَى وَجُوبِ العَشرُ وَاكْخُرَاجِ فِي أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعساله وقرابته كالىالغاه وقدنقلنا سفه فكاب امجهاد (تمقال)ولبسر هومنأهل الولايات فلايل الانكاح اه (تمقال) وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنهاز وجهامن التزو يجالى انقضاه آلمدة ولانفول يوجوبها علماعلى المعتمداه (شقال) وتثبت مرمة المصاهرة يوطقه انكان عن شتمي النسساء والافلا وتثنت أيضابوطه الصيبة الشتهاة وهي بذت تسع سنبن على المختساراه (نمقال)والصيبةالتي لاتشتهى يحوزالسفر بهابغىرمحرماه وفدد نقلناهافيا محظر (وقال في أحكام السكران مآنصه) وقدمنافي الفوائد أمدمن محرم كالساحى الافي ثلاث الى انقال وزدت على الثلاثة ترويج الصغير والمغسرة بأقل من مهرالمثل أوبأ كمثرفانه لاينفذاه (وقال في أحكام العميد مانصه)ولا عموز كونه شاهـدا الى ان قال ولا وليا في نـكاح اه (ثم قال) ولا يه نرد بترويم تفسه ومحبرعلمه وبحدل صداقا ه (ثم قال)و ينكم أثنتين ولاتسرى له مطلقاً اه (ثَمَقَالُ) وَلا تُنْسَكِّم على حرَّةَاه (ثَمَقَالُ) وقَسْمَهَا على النصف من قسم الحرة كغيرها (مُعَقَال) ولاخادم أما ولوجيلة ولا تحد الفقتها الامالتدوثة ولاتها أالارق دالاستمرا يحلاف الحرة ولاحصر لعدد السراري ومحو زجمهن في مسكن واحديدون الرضااه (نم قال) ولاحضانة لاقاريه بل لسيده اه (نم قال) ودواهمر يضاعلي مولاميخلاف انحرونو زوجمًا هـ ونقلناها في كماب العتُن أيضا(ثمقال)ولايتزوج الاباذن مولاه ومهره متعلق برقيته كالدس ويباع في نفقة زوجته ولاتعب علمه نفقة ولده ولانفقه لهاالابالتمو أماه (ثمقال) ولايصم تسادق المبدوالامة على النكاح لافي السسن قبل القيمة يخلاف الحر سكاني التشارخانية اه (ثمقال)والاذن في العزل الى مولاها وهوالمطال زوجها العنس والجبوب في التفريق اه (وقال في أحكام النقدوما بتعين فيه ومالا ينعين مانسة) ولايتعين فيالمهر ولويعدالطلاق قبلالدخول فترد مثل نصفه ولذا لزمهاز كاته لونمانا حولماعنه دنا أه وقدنقلناه في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بعث مايقدل الاسقاط من الحقوق مانسم) ومنهاحق القدم الزوجة سقط باسقاطها وانكاب االرجوع فيالمستقبلاه (وقال في يعث الساقط لا يعود مانصه) وأماءود ومتسقوطهما بالنشوز بالرجوع فهومن بابزوال المانع لأمن بابءود السامط اه (وقال في محث النسائم كالمسدّ فظ في معض المسائل مانسه) المحمادية عشررجل خلابام أتهوهم ةرجل مائم لاتصع انخلوة الثانية عشررجل نام فيبيته فأتام أنه ومكثفء ندوساعة صالخلوة الرادمة عشرام أة نامت فا رضيع فارتضع من وريها تثبت حرمة ارضاعاه (نم قال) الثالثة والعشرون ادا كان الرجل نام اومات امرأه وأدخات فرجه ي فرجها و المارجل بفعلها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذاحاءت امرأة الهافا تمرقبلته بشهوة واتفقاعلي أن ذلك كان شهوة تثبت حرمة الصاهرة اه (وقال في أحكام الحني مانصه) وادا قسله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعه وأن زوجه أوه رجلافوصل المه حاز والافلاعل لي يذلك أوامرأة فوصل الهاجازوالا أجل كالعنين اه (نم قال) ولوقال المشكل أناذكراً وأنثى لم يقيل قوله آه وقد نقاناها في كَاب الدعوى (ثم قال) ولوترو جمشكل مثله لم يحرحتي بتسن ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جمع الاحكام الافي مسائل الى ان فال ولا مزوج من رجل اه وقال في أحكام الآتي مانسمه)و بضعها مقابل ما الهردون الرحل وتحرالا . قعلى النكاح دون العددفي روامة والمعقد عدم الفرق بينهما في انجسر وتضر الامة اذا أعتقت بخدلاف العيدولوكان زوجها حوا ولبنها مرم في الرضاع دونه اهر وقال في أحكام الذي مانصه) ولا يتعرض لمملو تما كوافاسدا أوتبا بعوا كذلك ثم أسلوا اه وقدنقلنا وفي كتاب البيوع (ثمقال) ولاتعتبرا لكفاء تبين أهل الذمة الااذا كانت بنت الدخدعها حاثك أو تناس فمفرق لتسكين الفتنة كذافي البزازية اه (ثمقال تنسيه آخر) اشترك المهودوالنصاري في وضَّع الجزية وحرا المنَّاكمة والذباثم وفي الدية وشاركهم انجوس في انجزيه والدية دون الأحرين واستوى أهل الذمة فتماذ كراه وقد نقلنا بقيته في الجذا مات وغيرهام أبوابها (وفال في أحكام انجان مانصه)ومنها النسكاح قال في السراجية لاتحور المناككة بين بني آدم واكحن وانسان الماءلاختملاف انجنساه وتمعه في منيمة المفتى والفيض وفي القنمة سيل الحسن المصرى عن الترويج بعنية فقال محوز بلاشهود ثم رقم (حم) لا محوزتُم رقم (اخر) بصفع السائل محماقته وقال في المتَّمة سئل على اس أحدون التزويج بامراه مسلممن اتجن هل محوزاذا نصورذاك أم يحتص انجواز بالا دميين فقال رصفع هـ ذا السائل كمـاقنه وجهله قلت وهـ ذالا بدل على حاقة السائل وانكأن لأتصور الاترى ان أما الميث ذكرفي فتاواه أن الكفار لوتنرسوايني من الانبياء هـ ل مرمى فقـ ال يسأل ذلك الذي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله علىموسلم والكن أجاب على تقديرالتموركذاهذا وسثل عنها أبوحامد فقال لايجوز اه وقداستدل بعضهم على تعربم نكاح المجنبات بقوله بجانه وتسالى والله حدل لكمن أنفسكم أزواجاأى من جندكم ونوعكم وعالى

خلقكم كإقال تعالى لقدحا كمرسول من أنسكم أى من الادمين اه ويعضهم عبار وأوحوب البكرماني في مسائله عن أجيد وأسحاق قال حيد ثنيا مجيدان بحبي القطيعي حدثنها بشرن عمرين لهيمية عن يونس ابن يزيدعن الزهري قاڭنهىي ر-ولاللەصلىاللەتھالىعلىمەوسىلمەت ئىكاجامجن وهوۋانكان للافقد اعتضد بأفوال العلما فروى المنع عن الحسن المصرى وقتمادة والحاكم نقتيمة واسحاق نراهو مة وعقبة الآصم فاذا تقررالمنع من نكاح الانسى الجنمة فاننع من نسكاح الجني الانسمة أولى ومدل علمه قوله في السراجمة لاتحو زالنا كحقوهوشامل لمسا لكنروي الوعشان سعمدن عساس الرازى في كاللهام والوسوسة قال حدثنام قاتل عن سعد من دود الزسدى قال كتب قوم من أهيل المن الي مالك سألونه عن نكاح الحن وقالوا ان هنار حلامن الجن مخطب اليناحارية مزعمانه مريدا كحلال فقسآل ماأرى بذلك بأسأن الدين وليكن أكرهاذا وحبدت امرأة حامل قبل لميامن زوحك فالترمن امجن فيكثر الفسادق الاسلاميذلك اه (وقال في أحكام الهارم مانصه) الحرم عندنامن حرم نكاحيه على التأسد منسك أومصاهرة أورضاع ولو يوطء حوام فخرج الاول ولدالعمومة والخؤولة ومالثاني أخت الزوجة وعتها وخالتها وشمل أم الزفي بهاو ينتها وأماالزاني وابنه وأحكامه أي الحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد تقلنا بقيته في الحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأسد لامشاركه للحرم فهافان الملاعنة تحل اذاأ كذب نفسه أوخرج عن أهلمة الشهادة والمحوسة تعلى الاسلام أو بتهودهاأ وتنصرها والمللقة ثلاثآبد خول السافي وانقضا عدته ومنكوحة بريطلاقهاوانقضا عدتها ومعتدة الغبريا نقضائها اه وقدنقلناه في كأب الطلاق (مُقال) وتختص الاصول والفروع من بن سائر الحارم بأحكام الى أنقال ومنها أيحريم موملوأة كل منهماعلى الاتخرولو مزنا ومنها تحريم منكوحة كل،نهـماعلىالا خربجـردالهـقد اه (نمقال) وتختصالاصول بأحكام الى أن قال ومنهالوادعي الأصل ولدحارية ابنه شت اسمه والحدأ بالاب كالأب عندء دمه ولوحكاله دمالاهلية بخلاف الفرعاذا ادعى ولدحارمة أصله لم يصير الاستمديق الاصل اه وقد نقلناه اليالعتق وفي كمات الدءوي أضا وكمات الطلاق (ثمقال) واختص الاصول الذكور يوجوبالاعفــاف اله وقد

نفلناه في كاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الاب وانجد بأحكام الي أن قال ومنهاعدم حيارالبلوغ في تزويح الأبوالمجدفة طوأماولاية الانكار فلاغتص بهمافتثبت لكل وني سواء كان عصبة أومن ذوى الارحام اه (تم قال فائدة) يَرْتِ عَلَى النَّسَبَ اتْمَاعَتْمُرحَكَا لَى أَنْ قَالَ وَوَلَايَةَ الْمَرْ وَيْجَ اهْ (وَقَالَ فَي أحكام غيبوية الحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال ووجوب مهر المنال بالوط وبشبهة أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) وبيدع العبد في مهرها اذا تكرير باذن سده وتعريمال بيبة وتحريم أصل الموطوءة وفرعها علسه وتحريم أصله رعه علما اه (نمقال) وتحرم وط أختم الذا كانت أمية اه (نمقال) وأبطال خيارالعتيقة وابطأل خيارا آبلوغ اذاكانت بكرا وكال المهي ووجوب المشل للفوضة واستقاط حسم انفسم الاستنفاء مجمل مهرهما على قولهما اه (ثمقال) ومنعتز وبيها قبل الاستمراء على قول محسد المفتى مه اله (ثمقال) وثبوت النسب أه وقد نقلنا في الطلاق (ثم فال فوائد) الاولى لا فرق في الأبلاج سنان مكون عائل أولالكن بشرط ان تمدل الحرارة معه كدداد كرواني أتتعامل فعيري في سائر الانواب الثانسة ماثيت للعشفة من الاحكام تبت لقطوعها اذارقي منه مقدارها وان لمسق قدرها لمستعاق مهشئ من الاحكام ومحتاج الى نقسل لكونها كامة ولمأره الشالفه الواعى الدمركالوطاعي القبل فعصامه الغسل رمده مامحرم بالوط في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب المحدود وكتاب الطلاق (ممال) الأفي مسائل لا يُنت به ومقالصا هرة أه أي بالومَّة فى الديراه (نمقال) ولاتخرج بهاعن كونها بكراف كتفي سكوتها ولاحل على ال والوطة في القُدل حلال في الزوجة والامة عندعدم مانع أه (نم قال) وفي جامع الفصول من حامعها في درها سكاح فاسد لا عب المهر والعدة اه فعلى هذا الوطء فى الديرلا وجب كمال المهرفي الذيكاح الصيع ولاتحب العدد لوطالقها بعده من غدم خلوة الرابعة الوط بشكاح فاسدك لوط مشكاح صحيح الامسادل الاولى وجوب مهرالملل ولابرادعلى المدهى وفي الصيع صب المسمى السانية الحرمة اه أى فلامحوزا كاحأمة على وتعتروجة بذكاح صييرتخلاف الفياسد اه شرح (مُقَالَ) الْخَامَة أَى الفَ ثَدة الْخَامَة الوَمَاء بَالْكَ الْمِسْ أَحْكَامِ كَا- كَامِ الوَمَّة كاح فبوجب تحريهاعلى أصوله وفروعه وتحريم أصولها وفروعهاعايه

ووجوب الاستبراء وحرمة ضم أختها الها اه (ثمقال) السابعة لايخلو الوطء بغسرماك المنء مهرأوحد الافي مسائل الاولى الذمرة اذانكت بغسرمهر ثم أسلنا وكانوا بدسون مأن لامهر فلامهر الثمانية نمكم صي بالعة حرة بغسراذن وليه ووطئهاطا أعه فلاحدولامهر الثالثة زوج أمته من عده فالاصم أن لامهر الرائعة وط العندسيد ته بشبهة فلامهر أخددامن قولهم في الشالثة ان المولى لاستوجب على عسده دينا انخامسة لووط محرسة فلامهر ولمأره الآن اه أى ولاحداً يضا كهافي شرَّحها (نمقال) السادسة الوقوف عليه اذا وط الموقوفة ينبغي أن لامهرولم ره السابعة لمائم لووط الجسارية فيل التسليم الي المشترى وه في حفظ منقولة كذلك اله أى فسلاحد ولا مهركافي شرحها (ثمقال) الثامنة إذا أذن الراهر للرتين في الوطُّ فوط وظائا الحيل وينسغي أن لامهر ولمأرد اه أى ولاخدعا مأسفا كما أفاده الشارح وقد نقلناه ذا المحدثي كناب المحدودأيضا (ثمقال) التماسعةالذي بحرم على الرجل وط وروجته المنكوحة مع بقاء النكام الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحزاء والأدلاء والظهار قمل التكفير وعدة وطوا الشبهة وإذاصارت مفضاة اختلط قبلها ودبرها فانهلا بحسل لهاتها حاجي يتحقق وقوعه في قبلها واذا كانت لاتحتمله لصغرأومرض أوسم وعند رامتناعهالقيض معجل مهرها لمحل كرهما وني كتب الشافعية أنا محرم وطء من وجبء لمهاقصاص وليس بهاحسل ظاهر لتلاعصل حرينم من استمفاعما وحسعاما أه وقد نفلنا مص ذلك في كاب الطهارةوفى صحتاب الطلاق (تمقال) العباشرة اذاحرم الوطءوم دواعسه الافي الحيض والنفياس والصوملن أمن ومحرم في الاعتبكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثمقال) الفسائدة انحسادية عشراذا اختلف الزوحان في الوط و القول المافيه الافي مساقل اليأن قال الثالثة لوقالت طلقتي وعد الدخول ولي كالالمهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لمالوحو سالعيدة عليها وله في المهر والنفقة والسكني في العدد وفي حل بنته اوأربع سواها وأحتم اللعبال فلوحات بولدلزم محتمل ثبت نسمه وبرجم الى قولهافي تمكم والمهرفان لاعن بنفسه عدنا الى تمديقه هكذا فهمته من كالرمهم ولمأروالا تن صرعما اه وقد تقلنا ذلك في كتاب العلاق (ثمقال) الرابعية إذا ادَّعت المعالمة ثلاثًا إن الثانى دخل بها أى وأنكر الشانى الدخول فأاقول لها كالهاللطاق لالكال المهر اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود مانمه) هي أقسام لازم من امجانبين البيع الى أن قال والصداق اه (نم قال) والنكاح الخالي عن الخارين أى خيارالبلوغ والعتق والاولى أن يُقال ونكاح السالة العاقل الحرام أهَ كَذَلْك اه (ثمقال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العباد أت مترادفان وفي الدكاح كذلك اسكن فالوانكاح الممارم فاسدهندأى حندفه فلاحد وماطل عندهما فيعد وفى جامع الفصواتين شكاح المحسارم قيسل باطلوسقط اكحداشهمة الاشتباء وقيل فاسد وسقط الحداشم والعقد اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) خاتمة جودماعدا النكاح فسفرله اذاساء دوصاحه علم أه وقد نقلناه في كاب القضاء (وقال،فأحكام آلكابةمانصه) ومافى المبسوطين تصويره بقوله بدئى بكذافقال بعته يتم فليس مراده الاالفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلماه في البيوع (مُمَال) و يصم النَّكاجيما قال في فتم القدير وصورته أن مكتب المالحظهما فاذابلغها الكاب أحضرت الشهود وقرأته علمم وقالت زوجت نفسى منه أوتقول ان فلانا كتب الى ليخط في فاشهد وااني قدر وحت نفسي منه أما لولم تقل محضرتهم سوى زوجت نفسى من فلان لاينه قد لان سماع الشطر من شرط وبأسما مهمال كتاب أوالتعير عنه منها قد سمعوا الشطرين أي شطري العقد تخلاف ماأذا انتفا ومعنى الكتاب الخطمة أن مكتب زوجت في نفسك فاني رغبت فمك ونحو ولوحا الزوج الكاب الى الشهود مختوما فقال هذا كابي الى فلانة ماشهدوا على بذلك أبيجزني فول أبى حنيفة حنى يعلم الشهودمافيه وجوزه أبويوسف من غبر شرطاعلام الشهودهمافيه وأصله كأب القاضي الىالقاضي قال في المصغي هذا اذا كان بالفظ الترويج أما أذا كان بافظ الامركقوله زوجي نفسك مني لا يشترط اعلام الشه ودعافي آلكتاب لانها تتوفى طرفي العقد يحكم الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فعااد اجداز وج الكتابة بعدماأشهدهم عليهمن غرقرانه عليهم واعلامهم عافيه وقدقرأ الكتوب المه الكتاب عليهم وقبل المقد بحضرتهم فشهذوا ان هدذا كآبه ولم يشهدوا بمنافيسه لاتقبل الشهادة عنسدهما ولايقضى بالنكاح وعنده نقبل ويقضى به أماالكة بفصيم بلااشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهوأن تقبكن المرأة من إنسات الكتاب عند يحود الزوج البكياب اه (ثمال) وفي إحارة المزازية أمر الصمكاك مكتابة الاحارة وأشبهذا ولرحر العقد كالنعفذ يخلاف صك الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كما ب الاحارات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) قاءرة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأعجابنا بقولهن إدا اجتمعت الإشارة والتسهية فقال في المداية من ماب المهر الاصل ان المسمى إذا كان من حنس المشاراامه بتعلق العقدمالمشاراليه لانالمي موحود في المشارذا تا والوصف بتبعه وان كارمن خلاف جنسه يتعلق المعمى لان المسمى مثمل الشار المهوليس ساديع والتسهيسة أملغ فيالتعريف من حدث انها تعرف المساهبة والإشسارة تعرف المذات ألاثري أن من آشتري فصاعبل أنه ما فوت فإذا هو زيجا بولا سنعقد العقدلا ختلاف الحنس ولواند ترى على أنه ما فوت أجرفاذا هو أخضرا أمقد العقد لاتحاد الحنس اه قال الشارحون ان هذا الاصلام تفق علمه في السع والنكاح والاحارة وسائرالمقود لكن أبوحنيفة حصل اكنل وانخرجنسا وانحر والعمد حنساوا حدا فتعلق ملاشا راليه فوحب مهرالثل فهمااذا تزوجهاءلي هذا الدن من الخل وأشار الىخراوعلى همذا العمدوأشارالىح ولوسمي حراماوأشارالى حلال فلها محملال فى الاصم اه وقد نقلنا ، فى كاب السوع أيضا (ثم قال) وأمانى النكاح فتال فيالا أنمة رحل له منت واحدة اسمهاعا تشة فقال الاب وقت العقدز وحتمنك مثم فاطمة لاسم قدالنكاح ولوكانت المرأة حاضرة فضأل الاسزوحت مني هذه وأشارالي عائشة وعاطفي اسمها وقال الزوج قبلت حاز أنهاد قال زوحتك هذا الغلام وأشارالي ننته العجه تعو ملاعلي الاشارة وكذالوقال زوحتك هذه العرسة فاذاهى عجمية أوهنذه العموزف كانتشافة أوهذه المضاه فكانت سوداء أوعكسه وكذاالهنالفة فيجيم وجوهالنسب والصفات والعلو والنزول اه (وفال في بحث القول في الماك مانسه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعارضاتُ المالمة والامهار اه (تم قال) الشانية لايدخـ ل في ملك الانسان شئ مغدمرا ختداره الاالارث اتفاقا ألى أن فال ونصف الصداق ولطلاق قسل الدّخول الكن يستحقه الزوج ان كان قسل القيض مطلقا وان كان يعده لا على كما لا يقضا أورضا كافي فتح القدر اه (مُمال) العاشرة علا الصداق بالعقدوالزوائد لماقسل القص واغا الكلامق تنصف الزيادة مع الاصل

مالطلاق قسل الدخول وقدذ كرناته اصلها في شرح الكنز وقدمنا ان النصف تعودالي ملك الزوج بالطلاق قبيل الدخول وقبل القيض مطلقاه يعيده يقضياه أورصاوفائدته في الزوائد اه (عمال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك مستقرفي المسع الخسالي عن الخسار مالقيض و مستقرالصداق بالدخول أو الخلوة أوالموت أووجو بالعمدة علمامنه فمل السكاح كاأوضمناه في الشرح والاخسر من ريادتي أخد أمن كالرمهم والمرادمن الاستقرار في السيم الامن من انفساحه مالهلاك وفي الصداق الامزمن تشطره مالطلاق قسل الدخول وسقوطه مازدة وتنسل اس الزوج قمل الدخول ولا متوقف استقراره على القيض لانه لوهلات لم ينف ع النكام ولا فرق من الدين والعين اه و قد نقلنا بعضه في كاب السوع (تم قال) الثانية عشر الملك أمالله من والمنقعة معاوه والغالب أولاء من فقط أوللنفعة دقط كالعمد الموصى عنفعته أمدا ورقبت الوارث الى أن قال ولم أرح - كم كايت من المالك الى أن قال وحكوم المالك وينبغي أن يحل له لانه العمالك الرقية وقيده الشافعية بأن تبكون عن لاتحسل والافلا اه وقد نقلنا بقيته في الوسأيا (وقال في محدًا جمّاع الفضلة والنقيصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل معض خصال الكفاءة تقابل المعض فالسالم العبي كفؤلامر منة ولوشر مفة وعلم يقابل نسم اوكذاشرفها اه (وقال في عدالة ول في غن المثل مانصه) ومنها قبمة الصداق اذاتنهف بالطلاق قبل المسيس وكان ه المكاولم أروصر عماو بنهان وتسربوم القضاءية أوالتراضي القدمنا الهلايعود الى وللا الزوج النصف الابأحدهمااذا كاربعددالقيض اه (وقال) في معدالقول في مهرالمسل الاصل في اعتباره حــديث مروع بنت واشق وبينا في الشرح ما هووي نعتــس واغماالكلام منسافي المواضع التي يحب فهما فيعب في النسكام الصيم عند عدم التسمية أوتسمية مالابصل مهراكالخر والخزير والحروالقرآن وحدمة زوج ح وزكام أحرى وهوزكاح الشغار ومجهول انجنس والتسمية التيعيلي خطر وفوان ماشرطه لهام المنافع بشرط الدحول في الحكل أوالموت وأمااذا طلقها قمله فالمتعمة ولايتنصف وفي النكاح الفاسد بمدالدخول وفي الوطء مشمة اناريقدرا لملك سايقا كإفى أمة ابنه اذا أحملها فلامهر علمه اه وقد نقلنا ذلك في كأب العتق وفي كماب الحدود (ثم قال بيان مايت مدوفيه المهر بتعدد الوط ومالا يتعدد) أما في المدكاح الصحيح فحمله أبوحنيفة منقه عماعلى عدد الوماثات تقدر راولا تتعدد كالابتعدد وطئ الاب حاربة ابنه اذا لمقسل وكذا بوط السد مكاتبته وفيالنكاح الفاسد ويتعدد نوملئ الابنحارية أسهأواز وجحارية ام أنه وافتر والدالصدرالشهد مالتعدد في الحار مة المشتركة وتسامه في شرحنا على الكنزاه وقد نقلناه في كاب العتنى وفي كاب الحدود (مُع قال تنسمه عب مهران فبمبااذارني بامرأة ثمرتز وجهاوه ومخيالط لهيامهرا شبل بالأول والسمير مالعقد ومهران ونصف فهالوقال كلياتز وجتك فانت طالق فتز وجها في يوم واحد الاثر الولوزادمائن ودخسل مهافي كل مرة فعامه خسة مهور ونصف وسيابه فى فتاوى قاضعال اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في محث أحكام المحدمانصه) ويستحب عقدالنكام فسه اه وقد نُقلناه في كمّاب لاه (وقال في محثما افترق فيه المحيض والنفاس مانسه) ويكون به البلوغ والاستتراء دون النعاس له أىفان الملوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل لاالى النفاس وقدنقلناه في كاب الطهارة وفي الحظر (وقال في عث ماافترق فمه الزوحة والامة) لاقسم للائمة يخلفها ولاحصراء فددالاما بخ للف الزوحات ولاتقدر نفقته الخلاف الزوحة فانها محسب حالهما ولاسقطها النشوز مخلاف الزوجة ولاصداق لماعدلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في محت أما اعترق فيه النكاح وارجعة إلا يصح الانشه وديخ لافها لايد فيه من رضاها عنلافها لامهرفه المخلافه لاتصوالا لتدة يخلافه اه وقدنقا اهفىكات الطلاق (وقال في آخرالفن الثالث في الفرق والجمع مانصه) وكذا النه كاس مدخله الاحكام الخمس اه وقدنقلماه في كتاب الطلاق وفي انجنا مات بقته (نم قال) فاثدة اذابطل التربطل مافي ضهنه الى إن قال وقالوالوحة دالنكاح عنسكو حته عهر لميلزمه فقلت لان المسكاح الشاني لم يصم فلم يلزم مافي ضنه من المهر وقداستثني فى القنمة مستلتين ملزم فمهما لوجدده للزر بآدة لاللاحتماط ولوقال لها امرتمني فاني أمهرك مهراجدًىدافار أته فيدد لمامهرافه لرم انجديد في هذه الصورة اه (وقال فى فن الالغمازمانصه) النسكاح أي رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام فقل الاسالسكران اذازوجها بأقل من مهرمنلها أى امرأة أخذت ثلاثة مهور من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كال المهرثم

تروحت وطلقت قسل الدخول ثمتز وحت نصات أى رجل مان عز أربع نسوة واحدةمتهن تطلب المهر والمراث والثانية لامهرا فياولامبراث والثالثية لمسالمهر دون المراث والراهة لهساالمراث دون المهر فقل هوعدز وجهمولاه أمته ثم أعتقه مُ ترو جوة ونصرانية أى صغر يوفف النكاح على احازته فقل المكاتب الصغيراذاز وجهمولاه أى أبزوج بالمته فلمرض الولى فيطل فقل العبد أي جماع لا يوجب المصاهرة فقل جاع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثاد خسل بهما المانى ولمقل فقل اذا كان العقد فآسدا أي معتدة امتنعت رجعتها ولمقل لغره فقل اذا اغتسلت وبقيت لمعة الاغسل اه وقد نقانها وفكاب الطلاق (وقال فى فن الالغاز فى بحث الطلاق مانسه) أى رجل له امرأ نان أرض تا حداهما صبياحرمت الاخرى عليه وحدها ففل رجل زوج ابنه الصغمر أمة فاعتقت فاختارت نفسها فدوجت ماتنووله زوجة فارضعت المي الذي كان زوج ضرتها والمن هذا الرجل ومت ضربته اعلى زوجها لانه مسارا بممن الرضاع فصارمتزوحا حليلة ابنسه فلاَعوزاه وقدنقلنا. في كاب الطلاق (وقال في فن الالغاز في بحث المم أى رجل ماع أمادوص حلالاله فقل رجل أدن لعبده ان يتزوج مرة ففعل فولدت اساومات فورثها انهافطالب الانمالك أسيه عهرأمه فوكاه المولى فيسمأبيه واستنفاه المهرمن غنمه ففعل حازاه وقمد نقلناه في كاب البيوع وكأب العتق اى رجل اشترى أمة ولاتحلله فقل اذا كانت موطؤة أبيه أوابنه أومحوسة أوأخته من الرضاعة أومطلقته شنتاناه وقدنفاناه في كاب السوع (وقال في فن الحيل مانصه) السادس في النكاح اذا ادعت امرأة نسكاحا فانكر ولابينة ولايمين عليه عندالأمام لايمكنها التزوج ولآيؤس بتطليقها لانه يصسرمقرا مالنكاح فالحملة ان بأمر والقاضى ان يقول أن كنت امرأني وأنت طالق ثلاثا ولوادى أحكاحها وأنكرت فانحيلة في دفع المين عنها على عولهما ارتنز وج بأعر واختلف في حجمة أقرارها بشكاح غائب وأكبله في حجه همة الاب شيئا من مهر ينته لازوج انهاان كانت كسرة فانهيم اله كذا باذنها على إنهاان أنكر تالاذن فأناضا وتأفيضع وانكانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك الفيدرعلي الايان كان مليا فيصم ويترأ الزوج وان أرادان بروج عسده على ال يكون الأمراء روجه على أن أمرها بدالمول يعلقها المولى كل أراد واداخافت المرأة الاخراج

من بلدها تنز وجه على مهركذا على ان لايخرجها من بلدها فاذا أخرجها كان لحــ تمام مهر مثلها أوتقرلاس أوولدهامد سفاذ اأوادا خراحها منعها القراه فانخاف المقرله ان يحلفه الزوج ان له عليها كنذاماعها مذلك المال ثماما فأذا حلف لا مأثم والاولى ان تشتري شيئا من تذويه أو تكفل له ليكون على قول الكل فان عجداً بخالف في الافزار أرادان بتزوحها وخرفهن أولماثها توكايه ان مزوحهام ه ثم رة ول يحضرة الشهود تز وحت المرأة التي حعلت أمر هاالي مصدّاق كسذا كذاحوزه انخصاف انكان كفؤا وذكرا محلواني ان انخصاف رحدل كسرفي المسلم بصحالاقتدامه ولوادعت علمه مهرهاوكان قددفعه الىأساوغاف أسكارهمأ نكرأصل النكاح وحازله الحلف الهماتز وجهاعلى كذا قاصدا البوم والاعتبار مته حث كان مظلوما حلف لا يتر و جفاك لمة ان مر وحد فضول و محره الفدل وكذالاتنزوج ولوحلفلامز وجهنته فزوجها نضولى وأحازه الاساعنث اه نقلنا ومضه في كتاب الاعمان (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب النكاح بثبت بدون الدعوى كألطلاق والملك بالبيع ونعوه فلاوالغرق اث النكاحفه حقالله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعالى تخلاف اللك لانه حق العمداه وقدنقلنا وفي كتاب الطلاق وفي كتاب السوغ وفي كتاب الدعوى (ثم قال) الإب قسض صداقها قبل الدخول وهي بكر مالغة لاقبض ماوهمه الزبهما ولوقيض لما كان له الاسترداد والفرق انها تسقي من قيض صدافها في كان أذنا دلالة مخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهمة (نم قال) لومس امرأة مشهوة حرم أصوله اوفر وعها إن لم ينزل وان أنزل الان الاول داع للعدماع فأقم لمديخه لاف الناني مس الدير بوجب عرمة المصاهرة لاجهاء علان الاول داءالىالولدلاالشانى تزوجأمةعلىانكلولدتاسده وصحالنكاح والشرط ولوآشتراها كنذلك فسدلان الشاني فسده الشرط لاالاول آه وقد نقلنها في كتاب البيع وفي كتاب العتق (وقال أبضافي الفن السادس في عد الطلاف مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتدة من ماثل لاعرمها ولما النفقة وحال قدام السكاح يخلافه لعدم صادفته النكاح في الاول بخلافه في الشاني اه وقد أقلساه في كتاب الطلاق (مُقال في الفّن السادس في عث الطلاق مانصه) يقم الطلاق والعتاق والاراء والتدبير والنكاح وانلم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف السيع

والهمة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ ملارضا يخلاف الثائمة اه وقد تقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا أوَّاف في تدكماته الفن السادس في كتاب الوكالة ما نصه) الوكيل شراً في نعينه لواشتراه لنفسه لا يصورالا اذا خالف في الفر الى عبرا والى حند آخر غيرالذي سما . والوكيل سكام ام أوبعنها اذاروحهامن نفسه صير لانه فمه سفيرومعمر اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أحوالؤلف أنضافي المنكملة المنذكورة في كتاب الاحارة مانهـ م) أستأحردا بذلتركم اآلي وقت موته لاعو زولونسكية بمالي هذا الوقت نعي زوالفرق انالناً يبديه طل الاحارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كاب الأحارة (وقال أخوا الوَّافُ في السَكِلَة المذكورة من كَتاب المكات مأفسه) كاتب عده على قيمته فسدت ولوتزوج أمة عالى قيمتها حاز وألفرق ان الكنابة تفسد بالشرط والنكاح والخلع لااه وفدنقلناه في كتأب العتق (وقال أحوا لمؤلف في التكملة المـذُكُورة في كتاب الأكرام مانصـه) ولوأ كرهتُ عـلى الارضاع شـتـحـكم الارضاع اه وقدنقلناً في كتاب الاكرا ووال المؤنف في القن السابع فن الحكايات مانصه) لماجلس أبو يوسف للتدر يكر من غيراع الامام الأعظم فأرسل آليه أنوحنىفة رجيلافسأله عن مسائل خسية الىان قال اكنامسة أمولد لتزوحت بغيرأ ذن مولاها فمات الولى فهل تحب العدة من المولى فقل غَب فطأه فقال لاغب فطأه غمقال انكان الزوج دخل بهالاقب والأوحبت اه وقدنفاناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع أيضا مانصه) وكان الامام حارة لها غلام أصاب منهامادون الفرج فيلت فقرآل أهلها كيف تلدوهي برفقيال الامام هــل لهــاأ حــدتئن مه فالواعمتهـا فقــال تهــ الغلام منهانمتز وجهامنه فاذا أزال غدرتهاردت الغلام الهافسطل النيكأج اه وقدنقلنا في كتاب الطلاق (وقال أيضا في الفر الساب عمانصه) وكان أبو حنىفة فىولىمة فىالكوفة وفهساعك واشراف وقدز وبجصاحها النيمهمن اختمن فعلط النسا وزف كل منت الى غير زوجها ودخل بها فافتى سفيان فقضا علىكل واحدمنهما بالمهر وتعتد وترجيعكل الى زوجها فسيثل الامام فقالء لى بالغلامين فأنى بهما فقال ايحكل متكان يكون المساب تنده قال نعم فعال أكل منهماطاق التي تحت أحمك ففعل ثمأمر بتعديدا لنكاح فقام سفيان فقيل

بين عليه اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (ثمقال في وصدة الامام لا بي يوسف مَانِعهُ) ولاتكثر المكلام في بيتك مع الرأنك في الفراش الأوقت حاجتك الهما بقدرذلك ولاتكثرمهما ولمسهآ ولاتقربها الابذكرا للدتعانى ولاتنكام بأمرنسا مغنديها ولابأمرانجواري فانهاتند طالبك في كالرمك ولعلك إذا تكلمت عن غيرهما تسكامت عن الرحال الاحاب ولانتزوج امرأه كان لمساء لمأوأب أوأمأو منتان قدرت الاشرط أنلامد خلما ماماأ حدمن أفارج افان المرأة اذاكانتذاتمال يدعى أوهاانجم مالماله والهعارية في يدهما ولاتدحمل بيتأبهاماقدرت والمالاأن ترضىأر ترف فيبيت أبهافانهم يأخبذون أموالك ويطمعون فبهاغاية الطمع وأماك أن تتروج بذات المنين والسات فأنها تدخر جميع المال لمموتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعزعا يمامنك ولاتحمم سن امرأتين فداروا حدة ولاتتزوج الابعدأن تدلم انك تفدرعلى القيام بحمس حوائحها واطلب العلمأولاتما جمعالم الصاراتحلال ثمتزوج اه فراجعه وانظر بقبة ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحجمانصه) معه ألف درهم وهو اف العزوية فعلمه الجولاً نتزوج إذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله مازله التروج اه (وقال في كاب الطلاق مانصه) ولدا الاعنة لا ينتفي نسمه فيجسعالاحكاممن أشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة إه (وقال في كتأب العتاق مانصه) التأفيت الى مدّة لا بعيش الانسأن الهاغالياتاً بيد معنى في المدور على الختار فكرون مدمرًا مطالقا وفي الأحارة مفسد الي تحوماً نه سنة الآفي المكاح فتأقبت فيفسد اه وقد نقاناه في كما ب الاحارة (وقال أيضا) المتكام عالا يعلم معناه لزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتديير اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كماب العتق مانصة) المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده فلاتقل شمادته لولاه كإنى البزازية من العتق في المرض وحنا يته حناية المكاتب كإفيالكافي وفرءت علمه لامعوز نكاحه مادام سعي وعندهما ح مديون في المكل اه وقد نقلناه في كتاب انجنامات وكاب الشهادات (وقال فى آفن الشانى أول كاب البيوع في عث الحمل ما أصه) ولم أرحكم ما أذا حلتُ أمة كافرة ليكافرهن كافرفاسا هل يؤمرمالكها بيبعهالصير ورةانحل مسلماماسلام أبيه واكحال أن سيد مكافر اه (تم قال أيضاً في كتاب البيوع في بحث العبرة للعني

لاالالفاظ مانصه) ولوراج مهابلفظ النكاح صمت للدنى ولوسكها للفظالر حعة صماينا اه وُقدنقلناه في كاب الطلاق (ثمقال في البعث المذكورما نصه) وخعقدالنكاح عايدل على ملك العين العال كالبيع والشراء والمنة والفليك اله (وقال أولكا السوع أيضافي مِث الجل مانصة) و شيت نسم اله قال شارحه أى انجل من ذي الغراش أوالسيد اه وقد نقاناً . في كُتَّا الطلاق (ثمقال في كتاب البيوع أيضامانصه) كُل عقد أعيد وجــدد فان الشَّاني باطل فالصفر بعدالصلم باطل كاف جامع الفصوابن والنكاح بعدالنكاح كذلك كافي الغنية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلح (نم قال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتباض عنها الى أن قال ولوساع احددى ووحسه مال التوك وسهالم يازم ولاشي لها اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (تم قال أبضا في كتاب البيوع) المقد الفاسداذا تعلق بدحق عبدلزم وارتفع الفساد الافي مسائل آجوفا سدا فأجر المستأجر صيصافلا ولنقضها والمشترى من المكره لوماع صححافلا مكره نقضه والمسترى فأسدا اذاآ وفللمائع نفضه وكذا اذازوج آه وقدنقلناه في كتاب الامارة (ثمقال أنضافي المموعمانصه) المشترى أذاقيض المبيع في الفاسد ماذن ما أمه ملكه و شت له أحكام المك كله الافي مسائل لا عل له أكله ولالدسه ولاوطئهالوحار يةولووطئهاضمنءقرهاولاشفقة مجمارهلوكانعقار الخمأمسة لايحبوزان يتزوجهاالبائع من المشترى كاذكرنا وفي الشرح اه وقد نقلنا يعضه في الخطر وكتاب الشيفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لانوجب الرجوع مانصه) وكذالوأ خرورجل أنها وة فتزوجها تمظهرت مملوكة فلارحوع بغيمة الولدعلى الخبرالانى ثلاث الاولى اذاكان بالشرط كالوزوج مامرأة على أنهآ حرفتم استهقت فانه برحم على المخبر بماغرمه لأستحق الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب المدوع (وقال أسافي كتاب الكفالة مانسمه) لايلزم أحد احضارا حدالافي مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهراينته من الزوج فادعى الزوج أنه دخل بهاوطاب من الاب احضارها فان كانت تغرج في حواقعها أمر الاب آلفياضي باحضارهما وكذالوادعي الزوج عليها شيثاآ خروالاأرسل البهمأ أمينامنأمنائهذكروالولوانجي اه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق إذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا

قالوا ان المدنون لانضرب في انحس ولايقىدولا بغل قلت الافي ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريمه كماذكروه في النفقات واذا أيقسم بين نسائه ووحظ فلم مرجم كذافى السراج الوهماج من القسم واذا امتنع عن كفارة الطهارمع قدرته كإصرحوامه فيمآمه والعله انجامعه أن الحق مفوت بالتأخير فهما لان القسير لايقضى وكذانفقة القريب تسقط عضىالزمن وحقهانى الجماع نفوت التأخسر لاالى خلف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القما مانصه) القضاء يقتصرعلي المقضى عليه ولايتعدى الىغيره الافي خسة فغي أربعية بتعدي الى كافة الناس فلاتسهم دعوى أحدفيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والسكاح كافي الفتاوي الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب القضائمانيه) اختلاف الشاهدس مانعمن قىونما ولأمدمن التطامق لفظا ومعيني الافي مساثل اليأن قال الثانية في المهر اذا ختلفافي مقدار ويقضى مالاقسل كهافي المزازية انحقال الرابعة شهدأ حدهما مالنكاح والاتخر مالترويج اه (وقال أيضافى كتاب القضاء مانصه) كل موضع رى فويه الو كالة فان آلولي منتصب خصمياء والسيغير ومالافلا فأنتص عنيه في التفريق بسد الجب وخيار الماوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة عن الاسلام والعمان كذافي ألهمه اله وقد نقلنا ، في كما ب العلاق وقال فيه أيضا) القاصي اذا قضى في محتمد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى أن قال أوبهجة نبكاح مزنسة أسه أوابنه عندأي يوسف أوبهجة نبكاح أمرمزنيته أوينتها أوبنكاح المتعة أوبــقوط المهربالتقادم اه (وقال في كتاب الفضاء أيضًا مانصه) القضاء الضمني لا شــ ترط له الدعوى واتخصومه الى أن قال وعلى هــذا بهيذا ان فلانة زوجة فلأن وكلت زوجها فلانافي كذاعلي خصم منكر وقضي تُوكَملها كان قضا مالزوجسة يننهـ ماوهي حادثة الفتوى اه وقدنة لناه في كتاب الوكالة (مُمَال فيه أيضاء نصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن مزوج البقيمة التي لا وَلَيْ لهــامن نفســه ولا من ابنه ولا بمن لا تقبل شمــادَّ ته له ا هـ (ثمقال) الافىمسئلة الىأن قال وفيمااذا أذن انولى للقاضى فى تزويج الصـغرة أ فزوح فاالقاضي كان وكملافلا يكون فعله حكاحتي لورفع عقده آلي مخالف كانه نقضه كذافي القاسمية اه (وقال) أيضافي كتاب الفضاء تقبل

المهادة حسسة للادعوى في طلاق المرأة الى أن قال وجمة الما هرة الى أن قال والنكاح شت بدون الدعوى كالطلاق لانحل الفرج وحرمته حق الله تعالي ارشوته من غير دعوى كذافي فروق الكرابيسي من النكاح اله (نمقال ما بضا ، تقبل الشهادة حسمة بلاد موى في عمانية مواضع الى أن قال وحرمة ارة أه (ثمقال) وعلى هذالاتسمع الدعوى من غرمن لدا كحن فلاحواب لدعوى حسنةلاتحوز والشهادة حسمة بلادعوى طأثرة في هذه المواضع آه لأل) واعلمان شاهدا محسسة اذاأخرشها دنه بلاء ذريفسق ولاتقرل شهادته إعلمه فيالحدودوطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهرما في القنية الدفي اليكل وه في الظهرية واليتيمة وقد الفت فيهارسالة اه (وقال فيه أيضا) انجهالة فيالمنكوحة تمنع الصحروفي المهران كأنت فاحشمة فهرالشل والافالوسط كعمد اه (وقال في كتاب الاقرار مانسه) من الما الانشاء المانالاخيار كالوصى والولى اه أى الوله في النكاح فأنه لوأقر الولى النكاح على الصعر لمعز الأشهود أوتصديقه بعدالىلوغ عندالامام وقالا يصدق كذافي شرحها أروقال في كناب الاقراراً مَنامانصُهُ ﴾ اذا ثعب دالاقرآر ءوضيعين بلزمه الشيئان الافي الاقرار مالفتسل لوفال قتلت أن فلان ثمقال قتلت الن فلان وكان له ابنان وحكدا فىالعسد وكذافي انزويج وكذافي الاقرار مأنجرا حذفهبي ثلاث كإفي منية المفتي وقد نقلناه في كتاب آنجنايات (مُ قال فيه أيضا) اذا أقرما لدين بعد الامراء دالفقيه ومحعزز بادةان قبلت والاشبه خلافه لعسدم قصدها كافي مهر العزازمة وإذاأقر بأن لهافى ذمته كسوةماضهة فقى فتماوى الهــداية إنها تلزمه وأبكن بنسغي للقبأضيان بسبة فسرهااذا ادءت فآن ادعتها بلاقضأ ولارضيالم الآ يقوط والاسمعها ولاستفسرالمقراه يعنى فاذا أقريانها في ذمته حل على انها بقضاه أورضا فيلزمه اللهم الااذاصد قت المرأة أنها بغير قضا أورضا بعداقراره المالق فننبغي ان لا بلزمه اه وقد نقلنا ، في كاب الطلاق (وقال في كاسالصلح مانصه) إذا استعق المسالح علم مرجع الى الدعوى الااذا كان عما لابقيل القصفانه مرجع بقيمته كالقصاص والعتق والنكاح والخلعاه (وقال في كاب المداينات) القول للملك في جهة التمايات الى ان قال ولواد عي الزوج إن

لمدفوع من المهر وقالت هدرة فالقول له الافي المهمأ للأكل كذا في حامع الفصولتناه وقدنقلناه فى كتاب الدعوى (وقال)فيه أيضاوفى مداينات الفنية أحالت انساناعلى الزوج على ان يؤدي من المهرثم وهمت المهرمن الزوج لايصح قال أستاذنا وله ثلاث حسل احداها شراء ثبي ملفوف من زوحها بالمورقس المهة والثانية صطوانسان معهاعن المهر شعرملفوف قدل الهية والثالثية همية المرأة برلان صغير لهافيل الهسة اه وفي الاخبرة نظريذ كره في أحكام الدين من كحمروالفرق اه وقد نقلناه في كتاب الهمة وكتاب المحوالة (وقال فعه أسفا) اذا ربان دينسه لفلان صع وجلءلي أنه كان وكيلاءنه ولهذا كأن حق القيض ألمقر ويرأ المديون بالدفع الى أمهما كان كافي الخلاصة والمزازية الاف مسئلة هي ما أذاقالت أمرأة المهرالذي لي على زوجي لفلان أولوالدي فانه لا يصفح كماني شرح المنظومة والقنمة وهوظا هراهدم امكان عله على انها وكدلة في سدا المركمالا يخفى واتحلة فيأن المقرلا يصعرقنضه ولاابراؤه منسه بعدا قراره منذكور في فن كحمل منه اه وقد نقلناه في كَابُّ الاقرار (وقال في كتاب الهمة)تملمك الدين من غير لسه الدين ماطل الااذاسلطه على قبضه ومنه لو وهيث من انتهاماعلي أسه افالمعتد الصفة للتسليط اه (وقال في كاب الحروالمأذون مانسه) السفية اذا نفسهامن كفؤصع فانقصرت عنمهرمثلها كان للاولىا الاعتراض اه (وقال فيه أيضا) وقال آلز بلعي وغيره من ماب التحالف إذا اختلف الزوحان في قضى ان برهن فان برهنا فن شهد له مهرالمسل لم تقدل منته لانها الأثمات لماالظاهر لمتقبل اه وقدنقلنا وفي كآب الدعوى والشهادات (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح أكثر من مهرا الشاروب قدره وبطلت الزيادة ولارجوع على المكروشي اه (وقال في كاب الغصب) المباشر من وان ليتع د والمتسدب لاالااذ ا كان متعدا ألى ان قال ولوا رضعت اليكسرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الاستعدالا فسادمان تعمل النكاح ومكون الارضاع مفسداله وان يكون لغسرحاجة والجهل عندنا معتسر لدفع الفسادكاني رضاع لهدامة اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في كاب الحظر ميكره معاشرة من لأنصلي ولوكانت زوجته الااذا كان الزوج لايصلي لم يكر المرأة معاشرته كذأ فى نفقات انظهر مداه وقد نقلنا ، فى كاب الطلاق (وقال فى كاب الوصا بامانصه)

وصرح أيضافي الكافي قيدل القسامة بان المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحومد ون عنده ها الى ان قال وعلى هذاليس للديرة ترويج أفسها زمن سعايتها الان المكاتبة لا تترويج أفسها وعندهما في الديرة ترويج أفسها وعندهما في العبل وقد نقلنا بقية في كاب المجان بالمواقض المعتبي (وقالى) في كاب الفرائض الارث يجرى في الاعبان وأما المحقوق فيها ما الاجرى فيه كحق الشفعة الى ان قال والمسادسة في ولاية الانكاح لوكان الصغير أح وجد فعدلى قول أبي يوسف قال السادسة في ولاية الانكاح لوكان الصغير أح وجد فعدلى قول أبي يوسف في المحدالف السادم من دوى الارحام وليس كاب الاب فسلالي الانكاح مع العصبات ولا على التصرف في مالى السابعة لا يلى الانكاح بحدالف الاب وصي المدت كالاب الان مسائل الى ان قال السابعة لا يلى الانكاح بحدالف الاب وصي المدت كالاب الوصال (عم قال السابعة لا يلى الانكاح بحدالف الاب الموسان ولا على الله والمساحب الاشياء)

* (كَابِ الطلاق أي والرضاع والحضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالمساحى الانى الاقرار بالمحدود الخدالصة والردة والاشهادعلى شهدادته كذا في خلع الخدائية اه وقد نقلناه في كتاب المجهاد وكتاب المحدود وكتاب النهادات (ثمقال) الندا اللاعلام فلا شمت بعد كما لا في الطلاق سياطالق وفي العنق ياحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال) وفي المحدود بازانية وفي العمر برياسارق اه وقد نقلناه في كتاب المحدود (ثمقال) في فرع على الاول ما لوقال مجدارية مياسارقة بازاينة ما معنونة و باعها فطعن المشترى بقول البائع لا برده الانه الاعدام الالتحقيق اه وقد نقلناه في كتاب الدوع وكتاب الحدود (ثمقال) ولوقال نزوجته ما كافرة لم يقرق بينهما كذا في المحداث على اللاعدام والعتق على المائل في أبوابها (ثمقال) المجنون لا يقع ما لا في مائل الخاتم المائلة في المدائم الهنون لا يقع ما لاقه الافي مماثل اذا كان عبو بها الافي مماثل اذا كان عبو با فا وينه والمائلة المائلة والمحدود النام ط وفي الذا كان عبو با المائلة المائلة المائلة المائلة والمائلة المائلة المائ

أرق منهما مخصومة ولسه وفعااذا أسلت وهوكافر وأبي أنواء الاسلامفانه يفرق بينهماوهي طلاق الصي لايقع طلاقه الااذا أسلت فغرض علمه مميزافأبي وقع الطلاق على الصيم وفيم باأذا كان محموما ففرق بينهما فهوملاق على الصيم وتؤهل له لكونه هستحفاعلمه كعنق قرسه كفافيءنين المعراج اه وقمة نقلنا وفي كتاب العتق (ثمقال) المعلق بالشرط لاينعقد سيداله ال والضاف سعقدفي العالاق والعتاق والنذر فاذاقال أنت وغدالم، علاث سعه الموم وملك أَذَا قَالَ اذَا هَا مُعْدِدُ هُ وَقَدَ نَقَلْنا فَي كَتَابِ الْعَنْقُ (مُ قَالَ) ولوقال لله على أن مدق مدرهم غداملك التعمل مخلاف اذاحا عمداه وقد دنقلناه في رتاب ان (مُمَال) الامسئلتين فقدسو واستهما الاولى في الطال حيارا اشهرط قالوا لا يصح تعلى أنطاله مالشرط وقالوالوقال اذآحا عند فقد وأمطلت خساري أوقال للته غدافح اغد بطل خياره كذافي خيارااشرط من اكنانية اه وقدنقلنه كتاب السوع (مُقال) الشائدة قال الفقيه أبواللم والاسكاف لوقال آحرتك غداأ وأذاحا مغدفة مآحرتك صحتمع أن الاحارة لابضع تعلمقها وتصعراضافتها ١٨ وقد نقلنا وفي كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيمان مجمامع لوحاف لامحلف ثمقال لهما أذاحا غدفأنت مآسان حنث صدلاف ان دخلت[ه وقدنقانــا.فيكنابالايمــأن(ثمقال) وفياكخانية تصمراضافة فسيخ الاحارة المضافة ولا يصم تعليقه اه وقد نقلناه في الاحارة (ثمقال) طلب الرأة اكخلع حرام الااذاعلق مآلاقهااليائن يشرط فشهر والوجوده فلم يقض بهافعلماان بأطؤ طلب الفداء للفارقة القول له ان اختلفا في وحود الشرط فعما لا ومل من حهتها الافي مسائل لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول لمانىالمال والطلاق علىالصميمكانىاكخلاصة وفيمااذاطلقهالاسنة وادعى حماعهاني الحمض وانسكرت وفهمااذاادعي الولي قسر بأنهما يعمد المدة فعهما وانكرت وفعااذاعلق عتقه بطلاقها ثمخر برهاوادعي انها اختارت سد المجلس وهي فيه كماني المكاني اه وقدنقاناه في كتاب العتق (ثم قال) اذاعلقه بفعلهاالقلي تعلق ماحمارها ولوكاذرة الااذافال ان سررتك فأنت طالق فضربها فقال سررت لم يقم كافي الخانية من العلاق اذاعلقه عالا بعلم الامنها كحيضها فالقول لها فىحقها وأذا علق عتقهاء الابعلم الامنه فالقول لهملي الاصم كقوله

لايمدان احتلت فأنت برفقيال احتلت وقعرما خداره كإفي المحيط وفرق مدنه فى اتخانىة مامكان النظرالي خرو جالمنى مخلاف الدم اتخبار جرمن الرحماء وقد كتاب العتق (غمقال) كررالشرط ثلاثا والجزاء واحدفو جدالشر ة ولم تعدُّدُ الحزَّاءَ تُدَالِدُوهِ عَكَافِي الْخَاسَةِ وَلَمَالُهُمَا تُمَعَطُهُ عَالَمُعُ الْعَا اء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولوطلقه. اذا أدخل كلية أوفي الإيقاع على إمرأتين وأعقبه بشرط فإن التعيين شكه دااثه ما كلياد خلت فيكذا كله اعة طلقت ثلاثا كلياضر متك فضر ماسدمه طلقت تنتسن وان مكف واحدفواحدة كلماطالقتك فطلقها وقم ثنتان كلما وقع علسك طلاقى فطلقه اطلقت ثلاثا وسط الشرط من طلاقين تنحزان أساني وتعلق الاول ذكر منادي ومدشرط وحزاء ثمنادي أخرى تعلق طه لاق الاولى و سنوى في الاخرى ولو مدأما لندا الواحدة نمرذ كرالشرط وانحزاء ثمنادى أنرى فاذا وحدد الشرط طلقتها كلة كلفىالتعلمق عندعدم امكان الاحاطة بالافسر ادمنصرفة الى ثلاثة لقولهم من القبيم اذاعلقه يوصف قامرً بها كان على وحوده في المستقبل كقوله للمائض ضتأ وللريضة انمرضت الااذاقال لعدمة أن صحيت والضابط ان ماعته وامه حكالا بتدا والألا انعلى التراخي الابقرينة الفور ومنه طلب جياعها ان لمأطلقك علفه على زناء فشهداء لى اقرار مه وقع وان على المعاسة لا كمالوشهد أربعة فعذل منهما ثنمان قال للاوب عالمدخولات كل أمرأة لمأحامعها منكن اللملة فالاسو بان طوالق فجسامع واحدة ثم طلع الفحر طلقت التي حامعها ثلاثا وغيرها افه وعلقه فأن قدم المجزاء وأخرالشرط ووسط الوقت تعلق ولغت الاضافة ولوقدم الشرط تعلق المضافيه ولوذ كرشرطا أولا شم حزاء شمعطف عليه

بالواوثمذ كرحزا آخرتعلق الاولمان مالاؤل والثالث مالثاني ولوكان انجزا وواحمدا كان المعلق مالثاني خواء للا "ول فلا يقعلو و حدالثاني قيسل الاول ثم الاول وهـ ذ السائل في الصفحة مع الضاحها من الخياسة كل من علق على صفة لم تعدون وحودهاالااذاقال أنت طالق أمس فإنها ثطلق للعان ولمأرالا تن مااذاعلقه مرؤبتها الهلال فرآ مفيرها ويذفى الوقوع لان المرادد خول الشهر استثناءالكل من الكل اطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لوأقر بقيض عشرة دراهم لاالأأنها زيوف لم يصم الاستثناء لامه استثناء المكل من المكل كالوقال له على مائة درهم ودينار الامائة درهم وينارلا يصم اه وقد تقلناه في كاب ر (نمقال) وفي الانضاح قسل الاعمان اذاقال غلاّماي حان سالمومز دمغ غاصر الاستثناء لانه فصل على سدل التفسر فانصرف الاستثناءا وقدذ كرهماجه فصع الاستثناء بخلاف مالوقال سالم حروبز بمغ حرالا بزيغالانه أفرد كلامنه امالذ كرفكان هذاالاستثناء ليكل ماتيكلم وفلا يضح اه وقد نقلناه في كتاب العدَّق والله سبح اله وقد الى أعلم الله يقول حامعه و هذَّه هي المساثل المجوعة الملحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاءرة الاولى لاثواب الابالنيــة أنصه) وأما الهمة فلاتتوقف على النمة قالوالووهب مازحاصت كمافي العزازية كنالواقن آلمية ولم يعرفها لم تصفرًا لا عجل أن النية شرط لهـاانمـا هولفةــد طهاوه والرضاوكذالوا كره عليهالم تصحيخلاف الطلاق فانهما لايقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما لانّ الرضاليس شرطه ما وكذلوا كره علم ما نقوان اه وقيد لمه في كتاب العنق وفي الهدة (ثم قال) وأماا اطلاق فصر يح وكناية فالا وَل المحتاج في وقوعه علم االما فاوطاق عافلا أوساها أوعفط أوتع حتى قالواان الطلاق يقع مالالفاظ المصفة فضياء واحكن لابدّ أن يقصدها ماللفظ قالوالو كرر إلى الطلاق محضرتها ورقول في كل مرة أنت طالق لمرضع ولوكتدت امرأتي طالق وأنت طالق وقالت له اقرأعلي فقرأعله المربقة علما المدم قصدها باللفظ ولاينافيه قولهم ان الصريح لامحتاج الى النمة وقالوالوقال أنت طالق ناو ماا الطلاق من وثاف لمربقع الطلاق دمآنة ووقع قضاء وفيء بارة معضالكمة تب ان طلاق المخطئ واقع باءلادمانة فظهر بهددا ان الصريح لايحتساج الهاقضاء ويحتاج الهساديانة ولامردعليمه قولهمانه لوطلق هازلايقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

وقالوالاتصم نية الملاثف أنتطالق ولانية الدائن ولانية الثنت فالمه كانت الطلاق الأأن تكون أمة وتصونية الثلاث وأماكنا باته فلايقع به االامالنية واء كان معهامذا كرة الطلاق أولا والمذا كرة اغما تقوم مقام النمة في القضاء الافي لفظ الحرام فانه كنابة ولايحتاج الهاف ينصرف الي الطلاق اذا كان مدون ما محرام الطلاق وأماتفو بض الطلاق وانخام والادلاء محالا مشترطله النمة وماكان كانكامة اشترطت له وأما والتطب لاحل المتجمعام اوالافلا اله (مُمَالُ في آخرالسادس ان المجمع بن عمادة من مانصه) ﴿ فَائْدَةُ مِنْ مُوعِ عَلَى الْمُحَمِّعِ بِنَ شَيْشَنَ فِي النَّبِيَّةُ وان لم يكن من المهادات مالوقال لزوجة - انت عمل حرام ناو ما الطلاق والظهار أوقال لزوحتمه أنتمياعل حرامناه مافيا حداهماالطلاق وفي الانوى الظهار وقد كتمناه في ما الا سالا من شرح السكنزنة لاعن الحيط 📭 (وقال في التساسع ر محلها) محله القلب في كل موضع وهذا أصلان لاول لا يكمني التَّافظ باللسان دويه الى أن قال ومن فروع هـ ذاالآصـ ل إنه لواختلف اللهـ مان والقلب فالمتسرع ما فيالقل وخرج عن هذا الاصل المهن فلوسيق لسانه الي لفظوله من ملافصه تمالي وأماف الطلاق والمتاق فيقع قضا ولاديانة ومرفر وعملوقص باه الشير عي وانميا قصيد معني آج كافظ الطلاق إذا أراديه الطلاق عن وثاق لمنقبل قضاء وبدس وفيانخياسة أنتحروقال قصدت بممزعمل كذالم بصيدق قضأء وقدحكي فيالمسمطان دمض الوعاظ طلب من انحساضر من شدما فلم معطوم فقال متنخرا منهم طلقته كمثلاثا وكانت زوجته فهموه ولادما فأفتى آمام المحرمين بوقوع الطلاق فال الغرالي وفي القلب منهشي قلت يتخرج على مافي فتهاوي ن من العتني قال رحل قال عسد أهل بلز أحرار وقال عسد أهل بغداد يبده وهومرأهل بغدادا وقال كل عبدلاهل بلزأ وقال كل عبدأهل وأوقال كل عيد في الارض أوكل عيد في الدنه باقال أبو يوسف لا معتني عيده

وقال مجدمتق وعلى هذا اثخلاف الطلاق ويقول أي يوسف أخذعصام يريويف و بقول مجداً خذشه ا دوالفتوى على قول أبي بوسف وله قال كل عبد في هذه السكة مروعيده في السكة أوقال كل عبد دفي المحجد الجماع مرفهوع لي هدا الخلاف فيهذوالدارج وعدده فهارهتق عسده في قولهم ولوقال ولدآدم معتق عمده في قولهم اله فعتضاه ان الواعظ اذا كان في دارطلقت نفى الحمام أوالمكة فهوعلى الخلاف والاولى تخرعها على مسئلة المهن بالانكليز مدافسا عسلى حساعة دوفهم فأواحنث وان نواهم دونه دن دمانة اه فعندعدم سة الواعظ يقع الطّلاق علمه فان في مسئلة العن لافر ق اسمها ولم قصد الطلاق قالوالا بقع كالمر وهواسمه كافي انخساسة وفرق المحموفي في المنتقيم بين الطلاق فلا يقدع و بين العتق فمقع خلاف الشهور ولونجز الطلاق وفال أردت به التعليق على كذالم يقسل قضا وبدين ولوقال كل ام أه لى طالق وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي السكنز لوقالت تزوجت على فقال كل مرأة لهطالق طلقت المحلفة وفيشر جانجهامع لقاضحان وعندأبي وسفأنها لاتطلق وبمأخذمشا يخنا وفي المسوط وقول أبي بوسف أصبح عندى ولوقدل له ألك ام أمَّ عُرِهده المرأة فقال كل ام أملي طالق لا تطلق هذه والفرق منهاو سن مُّلةِ السَّكَنزمدُ كُورِفِي الولوائجيةِ ﴿ وَوَرِدنَقَلْنَا بِعَضَّهُ فِي كَابِ الْعَنْبُ وَكَابُ لاعسان (ثمقال) وفي الكنز ولوقال اوطوأته أنت طالق ثلاثا للسنة وقع عند كلطهرطلقة وادنوى ازيقعالثلاث الساعة أوعنسد كلشهروا حدةيصم آه حِه أنت طالق للسنة زنوي ثلاثا حلة أومة مرقاع لي الاحلة ارصف خلافا المدامة في نبة الجلة وفي الخيانية لوجيع بين منيكوحته ورحل فقيال اكإطالق لانقع الطلاق على امرأته في قول أتي حنيفة وعند أبي بوسف أمه وتبع مع سنام أته وأحندة وقال طلقت احدا كإطلقت امرأته ولوقال احداكم في ولم ينوشيثالا تعلق امرأ تدوعننده حماانها تطاق واوجيع بن امرأته وبين , بحملاللطلاق كالمهم بدوانحروقال احداكماطا لقطلقت أمرأته في قول أبي وأى وسفوقال مجدلا تطلق ولوجيع سنام أتداكح بةواليته وقال احداكما لمالق لا تطلق انحية اه ولايخفي أنه اذا فوى عدم عني اقلما بالوقوع أنه بدن

وفها لوقال لها مامطاقة ان لميكن لهاز وج قيله أوكان لهاز وج لسكن مات وقع المآلاق علمهاوان كان لهاز وجطلقها فسلهان لم سوالاخمار طلقت وان نوى به سارصد قدمانة وقضاءعلى الصعير ولونوى به الشتم دين فقط اه (تمقال في الاصل الثانى من الناسع وهوأنه لا يشترط معنية القلب التلفظ في حسع العيادات مانصه) وأما الطلاق والمتاق فلايقعان بالنية بل لابدمن التلفظ الافي مسئلة في قاضيمنيان رحل له ام أتان عمرة و زينب فقال مازينب فأحاسه عمرة فقال أنب إطالق ملاناوقه مالطلاقء لي التي أحات ان كانت امرأته وان لم تبكن امرأته بطل لانه أخرج الطلاق حوامال كالأم الستي أحاب وان قال نويت زينب طلقت زينب فقدوقع الطلاق على زىنب بجمردالنة اه وقد نقلنا يهضه في كاب العتق اثمقال في العاشر في شروط النه مانصه) فرع عقب النه ما الشدة فدّمنا أنه ان كان مما يتعلق مالنسأت كالصوم والمسلاة لم تسطل وان كأن مما يتعلق مالا قوال كالطلاق والعتاق بطلاه وقدنقلنا في كاب الصلاة وكتاب العتق (تمقال) فاعدة فيالاعسان تخومص العام النهة مقبول ديانة لاقضاء وعنيدا بخصأف تصم قضاء أيضا فلوقال كل امرأة أتزوج هافه بمي طالق تم قال نويت من ملدة كآرا لم صير في ظاهر المذهب خلافا للغصاف اه وقد نقلنا تمام هذه العدارة في الا مان فانظرها (نمقال) فروع لوكان المهاطالق أوحة فناداهاان قصدالطلاق أو العدق و قعا أو النداء فلا أو أطلق فالعمد عدمه ولوكر رامظ الطلاق فان قصد الاستثناف وقع السكل أوالة أكمد فواحمدة دمانة والسكل قضاء وكذاذاأطلق ولوقال أنتطا آف واحدة في اثنتهن فان نوى مع اثنين فثلاث دخل بها أولا والافان الاثان كان دخل ماوالافوا حدة كااذا نوى العارف أوأطاق وله فدى الضّرب والحساب فكمدلاث وكذافي الاقرار ولوقال أنت عمل مثل أمي امتكشف حكمه فانقال أردت الكرامة فهوكاقاللان لتكريمالنشيبه فاشفى الكلام وانقال أردت الظهارفه وظمارلانه تشمه بحمه عهاوان قال أردت الطلاق فهو ماش وان لم تمكن له نمة فلدس شئ عندهما وقال مجد هوظهار وان نوى به الثحر تم لاغىرفعندأ بوبوسف ايلاء وعندمج دظهار ولوقال أنتءلى حرام كامي وندى ظهاراأ وطلاقا فهوعلى مافوي وان لمنوف لي قول الى بوسف ايلاءوعلى قول مجدظهار اه (وفال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول

الشكفي مشالاصل بقاءماكان على ماكان مانصه) ادعت المرأة عدم وصول النفقة والسكسوة المفررتين فيمدّة مدمدة عالقول لمبالان الاصل بقاؤه ما في ذمته كالمديون اذاا نسكرأ وأدعى دفسع ألدين وانسكر المداثن ولواختلف الزوحان في القبكية من الوطوء فالقول لمذكر ولان الاصل عبدمه ولواختلعافي السكوت والرة فالقول فمالان الاصل عدم الرضا ولواختا فالعد العدة في الرحعة فهم فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قامَّه فالقول له لانه علك الانشاء قلك سار اه (ثمقال) ادعت المطلقة امتدادالطهر وعدمانقضاءالعدة بالنغقة لأنالاصل مقباؤه االاان ادعت انحيل فان أسالنفقة الى منفان وضدام تسنان لاحدل فلارجوع علما كافي فقوالقدس اه اثم فال في قاعمدة ما تنت سقين لا مرتفع الاسقين مشله والمرادية غالب الظن مانصة) ومنهاشك اندهل طلق أم لالم يقع شكَّ انه طلق واحدة أوا كثريني على الاقلَّ كإذ كروالاسبيحابي الاأن ستمقن الا كثرأو مكون أكثرطنه على خلافه وان قال الزوج عزمتء لي اله ثلات متركها وان أخمره عدول حضر وإذلك المجلس بأنها واحدة وصدقهم أخد بقولهمان كانواعد ولا وعن الامام الثاني حلف بطلاقهاولايدرى أثلاث أمأقل يتحرى فان استو باعل مأشد ذلك علمه كذا فالبزرية اه (عمقال) وهنا فروع لمأرها آلات الى انقال الثالثشك فهاعليه من الصيام الرابع شكت فهاعلهام العدة هل هج عدة طلاق و وفاة مذ في ان مازم الا كم شرعلم اوعل اصاحم أخذام وواهم لوترك صلاة وشك انهاأية صلاة يلزمه صلاة يوم ولسلة عملامالاحتماط اه (وقال) في قاعمدة الاصل العدم فهمافر وعمنها أخذا من القاعدة القول قول نافي الوطئ الانالاصل العدم لكر قالوافي المنهن لوادعي الوطء وأفكرت وقلن مكر خسرت وان قلت ند فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرفة علمه والاصل السلامة من العنة وفي القنبة افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالفول قولهالانهاتنكرسةوط نصف المهراه (تمقال) ولوادعت المرأة النفقة على الزوج معيد فرضها فادعي لوصول الهيا وأنبكرت فالقول لهيا كالداش اذا أنبكرا وصول الدن ولوادعت المرأة نفقة أولادها الصغار معدفرضها وادعى الاب الانفاق فالقول له م اليمن كافي الخاسة والشانية خرجت عن القياعدة فايتأمل

ا ه وقد تقلناه في كاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومنها دعت أن زوجها أبانها في المرض وصارفارا فترث وقاأت الورثة أمانها في الصحة فلاترث كان القول قولما مترث ه وقد نقلناه في كالدعوى (وقال في قاعدة الاصل في المكلام المحقيقة مانصمه) ولوقال لامته أومنكوحته ان نكتك فعلى الوطء فلوعقدهلي الامة معداعة فهاأوعلى الزوجة بمدامانتهالم صنث كافي كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كاب السكاح وكاب المتق (مُ قَال في عامة فم افوالد في تلك القاعدة أعنى المقن لا مزول مالشك الى ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملَّى ما أيقن وهوالذي تنسى عامه الاحمكام يعرف ذلك من تصفح كالرمهم في الايواب صرحوا في فواقض الوضوء بأن الغالب كالمتحقق وصرحوا في الطلاق باله اذا ظر الوقوع لم عمواذا غلب على ظنه ومع علمه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التسر مانمه) ومنهمشروعية الطلاق لمأني المقاءعلى الزوجية من المشقة عندا لتنافر وكذا مشروعهة الحلم والافتهداء والرجعة في العدة مَن الثلاث ولم تشرع دامُّها لمنافيه مرااشقة على الزوجية ومنهوقوع الطلاق على المولى بمضي أربعة أشهر دفعاللفررعتها اه (وقال فيجد السدب السابع النقص) فانه نوعمن المشفة فناسب التخفيف فن ذلك عدم تكايف الصي والمجنون ففوض أمر أموا لمماالي الهالولى وترينته وحضانته الى الساورجة غليه ولمعبرهن على الحضانة تدسرا علمهن اه (مُقال أيضافي البعث المذكور مانصه) وعدم تكالف الارقا مكتبرهاعلي الاحوارككونه على النصف من الحرفي امحذود والعدة والعدد اه وفال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الراد . قلوقال لها ان رايت الهلائل فأنت طالق فعلت به من غير رؤية ينمني ان يقع ليكون الشارع استعل الرؤية فيه يمه عنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموالرؤيته اه (ثم قال فىالمبحث الرأبع العرف الذى تحمل عليه الالفاط انماه والمقارن والسادق ذون لمتأخرمانصه) وانحلفته بطملاق كل امرأة يتزوجها عليما فلمقمل كل امرأة أتروجهاعلىڭ فهسى طالق وهو ينوى يذلك كل امرأة أتزوجهاعـلى رقبتك فهــى طالق فتعمل نته لانه نوى حقيقة كالرميه اه وقوله على رقيدك أي راكبة على رقيتك كماي سرحها وقد نقلنا بقية هـ ذه العيارة في العتى فراجعها (وفال في

الغاعدة الشانية اذا المحقع الحلال والحرام غلب الحرام المحلال مانصه) ومنهـ ته مغمرها فلدس له الوط ولامالقرى سواكن محصورات أولا كاذكره أصحابنا في الطلاق المهم فالوالوطاق أحدى زوجتمه ممه سماحرم الوطء أهالقاعرةما داجع سحلال وحرام فيعقدأونية ويدخل ذلكفي أواب الحانفال ومنهاالمهرفاذا عيماميسل ومالاصل كاثن تروجهاعلى عشرة دراهم ودن من خركان لهـــاالعشرة و بطل انخر ومنهاانخلع فــكالمهر اه وقد نقلنابقية هذه المدارة في كتاب النكاح (تمقال) ومنها المكمالة والامراء ورنيغي ان لا يتعدى الى المجاثر وقالوا لوقال لمساّضهنت لك نفقتمك كل شهر فاند يصع في شهر واحداه وفد فقلناه في كاب الكفالة (تم قال) ومنهاما ب الطلاق والعناق فلو مالمقرز وجتمه وغبرها أوأعتقء ده وعمدغمره أوطلقهاأر معانفذ فيمما يملكه اه وقد تقالماهذه في كتاب المتق أيضا ﴿ وَقَالَ فِي القَاعِدَةِ الرَّابِعَةِ النَّاسِعَ قَاسِع مانصه) ومن فروعها المحل الى ان قال ومنها لالعلن سفسه اه (مُمَال) فقول معضالاحكام لهقسله فالمرا دمعضها اه وقوله فقول صاحب تلاعناولم بنف الفاضي المحل كاأفاده في شرح الاشياء (ثم قال) ومنهالوادعى لزوج اتخلم وانكرت المرأة بانت ولم بثبت آلمال الذي هُوالاصل في الخام اه وفال في القاعدة النامية إذا احتم امر ان من حنس واحد ولم يختلف مقصودهما دهما في الاستوغالبا مانصه) والمقعدة اذا وطئت بشسهة وجمدًا حرى أخلتاوا امراى منهم مأسواءكان الواطئ صاحب العدة الاولى أوغره محصول ودهماو بقولنا غالىاوالله تعالى المرفق اه (قال في القاعدة التاسعة إعمال الكلام أولى من اهماله متى أمكن فان المعكن أهمل مانسم) وان تعذرت الحقيقة والحازأوكان الفظ مشركا بلامر جاهمال اسدم الامكان فالاول قوله لامرأته المعروفة لأبيها هذه بنتى لمتحرم بذلك أبدا اه (ممال) ومما فرعته على هذه القاعدة مافى أتخانية وجل لهام أنان فقال لاحد اهمأ أنت طالق أوبعا

فمالت الشلاث تمكفيني فقال الزوج أوقعث الزيادة على فلانة لايقع على الانوى شئ وكذالوقال الزوج الثلاث الثوال اقى اصاحبتك لأتطلق الأخرى أه لعدم انكان العمل فاهمر لان اشرع حكم ببطلان مازاد ولاعكن ايقاعه على اعد وفها حكامة الاستاذا الحجاوى حكاها في يتمة الدهرمن الطلاق ولوجع سمن يقع الطلاق علماو سنمن لايقم وقال أحمدا كإطالق ففي الخمانمة ولو جمع سمنكوحته ورحل وقال أحداكما ماان لايقع الطلاق على امرأته في قول أى حنيفة وعن أبي يوسف اله بقع ولوجيع س أم أته وأجندة وقال طلقت أحداك ماطلقت آمرأته ولوقال أحدا كإطألق ولمهنوشيثا لاتطلق امرأته ومن أبي يوسف ومجدانها تطافى ولوجع من امرأته و من مالدس بحل الطلاق كالمهجمة والحجر وقال أحدا كإطالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي بوسف وقال محدلا تطاق ولوجع بن امرأته الحسة والمة وقال أحدا كإطالق لا تطلق اكمية غقال فيها ولوج عبن امرأتين احداهما صححة النكاح والاخرى فاسدة النكام وقال أحدا كإطال لاتطلق صحيحة النكام كالوجع بن منكوحته وأجنمة وقال أحداكا طالقاه وحاصله انهاذا جع بن امرأته وغسرهاوقال أحدا كإطالف لم يقع على امرأته في جسع الصور الااذاجة عدمها وبين جدار أوبهمة لانامجدارك لميكن أهلاللطلاق على اللفظ في الرأته بخلاف ما اذاكان المضموم أدم افانه صالح في المجلة لاانه مشكل بالرجل فانه لأنوصف بالطلاق عليه ولذالو قال لها أنامنك ماالف لغاوقد بقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة بينهسما اه (نمقال) وايس منها مالواتي بالشرط وانجوا ب بلافاء فانا لانقول بالتعامة العدم أمكانه فمتنحز ولاسوى خلاطالمانقل عن أبي بوسف وكذا أنت ط القَ في مكة فستَنحز الاا ذا أراد في دخولك مكة ند س وأذا دخلت مكة تعليق اه (عُمِقال)تذيه يدخل في هذه القاعدة فولهم التأسيس خيرمن التأكيد فاذا دارالا ففط منهمة اتمن اعمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لوقال زوجته أنت طالق طالق طالق مللقت ثلاثافان قال أردق بدالتأكد صدق دمانة لاقضاء ذ كروالزياجى فى الكنامات اه (قال فى القاعدة الحادية عشر السؤال معادفى المجواب) قال البرازي في فتاوا من آخرالوكالة وعن الثاني لوقال امرأة زيد طالف روعده مروعامه المشي الى بيت الله الحرام ان دخل هذه الدارفق الزيد نعمكان

عالفا بكله لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال و**لوقا**ل أخِرَت ذلك ولم يقل نحم فهولم محلف على شئ ولوقال أجزت ذلك عملي ان دخلت الدار أوالزمتمه نفسي ان دخات لزم وان دخل قبل الاحازة لا يقعشى الى آخره اه وقد نقلنا هذه العبارة فى العتقوف كاب الاعمان (مُقال) وفهمامن كاب الطلاق قالت المأمالي فقال نع تطاق ولوقالت طلقني فقال الهم لاوآر نوى قيــل له ألست طلقت امرأتك قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالانسات ولوقال نع لالانه حواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ماطلقت اه (ثم قال) وقدد كرنا الفرق بين نعرو بلي وما فرع على ذلك في شرح المنار في فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام أذاخرج مخرج تجزاوالخ فنرام الاطلاع فليرجه بالمهثمة وفي يتمة الدهرفي فتاوى أهل العصر أنت طالق ثلاثا ولمرزده حل يتضمل انجواب اعادة مافي السؤال فيكون تعليقهاأم . كون تحيرًا فقال بل يكون تنجيرًا (هـ (وقال في القاعدة الثانب ة عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وكذ أسكون امرأة العنن لدس مرضا ولو أقامت معيه سنىن وهي في حامع الفصولين اله وقد نقلنا بقته في كَاب النكاح (ثم قال) ونرجءن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة سكوت المغوض المه أي الطلاق قبول للتفويض ولدرد. اه (تمقال) العشرون سكوت الزوجءنـــد ولادة المرأة وتهنئته اقراريه فلاعلك ننمه اهر وقال في القاعدة الخــامـــنعشر من استعجل مالشئ قمه ل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروعها لوملاقها ىلارضاھاقاصدا ــــ مانها من الارث فى مرض موقد فانها ترثمه اھ (تمقال) ونوج سائل الىأن قال الرابعة أمسك زوحته مسيئاء شرتها لاحل ارثهاأي عنسد موتهاورتها اه وقدنقلناها في الفرائض أيضا (ثمقال) الخامسة امسكها كذلك لاجل الخلع نفذ اه (وقال في القاعدة السأيعة عشر لاعبرة بالطن السن خطأ مانصه) ولوأقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاءا لفتي فتسن عدمه لم يقع كافىالقنية اه (نمقال) ولوخاطب امرأته بالطّلاق ظانا أنها أجند فمان أنهازوجته لهلقت وكذاني العتاق آه وقدنفلناذلك في كاب العتق أنضا (وقال) في الفاعدة الثامنة عشرذكر بعض مالا يتحزى كذكر كله فأذا طلق نصف تُطايَّةُ وَقَعْتُ وَاحْدَةً أَوْطَلَقَ نَصْفَا لَمْرَأَةُ طَلَقْتُ الْهُ (نَمْقَالُ) صَابِطُ لامْزُ يَد

المص على الكل الافي مسئلة واحدة وهي اذافال أنتعلى كظهر أى فانه صريح ولوقال كا في كانكامة اه (وقال في الفن الشال في أحكام الناسي مانصة) وقالوا اذا قبلت الخام ثم ادعت الشيلات قمله تسمع فاذا برهنت استردت الدرل اليهل في محله اه وقد نقلنا رقيمه في كاب الدعوى (مُ قال فيه أيضا) وقالوا فياب الاستعقاق ولايضرالتناقص فيانحرية والنسب والطلاق اه وقد دنقانيا بقيته في كاب الدعوى (نمقال) والنياسي والعامد في اليسن سواء وكذاني الطلاق لوقال زوحني طالق ناسيا أن له زوجة وكذافي العتاقي اه وقيدنقلنا بعص ذلك في كال الاعمان أيضا وفي كال العتق أيضا (ثمقال ز قلاءن ا قراراً المتعة مانصه) وقال قعله إذا أقر ما لطلاف الثلاث على ظن صُدق المفيتي بالوقوع تمتس خطأه بافتاء الاهل يعديانة ولايصدق فالحكم اه وقد نقلنا ها في كاب الاقرار (وقال في أحكام المسار مانصه) و محصل الوطئه التحليل للطلقة ثلاثا اذا كان مُراهقا تتحرك آلته و يشتهي النساءاه (ثم قَالَ) ولايقع طلاته وعتقه الاحكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد غي الطلاق أه وقد نقله اهذه المسئلة في الحتق (وقال في أحكام السكران مانصه) فانكان السكر من محرم فالسكران منه هوالمكلف وانكان من مباح فلا وهوكالمغمى علمه لايقع طلاقه واختلف التصييم فعما اذاسكر مكرها أرمضطرا فطاق اه (غمقال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحيا اذاسكر فطأق لمرتع أه (ثمقال) واختاصالتجيع فيما ذاكرمن الاشربة المتخذة من الحموب والعسل والهتوى للى الهاذا سكرمر محرم فيقع طلاقه وعتاته ولوزال عقاله بالبنج لم يقع وعن الامام اندان كان يعلم انه بنج - من شرب يقع والافلا اه وقد أهلماه في كمات العةق (وقال في أحكام المس مانصه) وطلاقها ندنان وعدتها حيضتان ونصف المقدر ُولا مان بقذفها أه (ثمقال) ويصم عتقه عِن الكفارات أه وقد نقلناه افى كَاب الصوم (ثمقالُ) وأيلاء الامــة المنكُّوحة شهران اه (ثم فال) ولاظهار ولاا يلاءمن أمته ولامطالمة لهاادا كان مولاها عندنا ولاحضأنة لافاريه بل اسيده اه (تمقال) ووطء احدى الامتين سان المتق المهم يخلاف وطءاحدى المرأتن لا يكون سأنافي الطلاق المهم أه وقد نقلناها في كتاب العتق (نمقال) وتخرج الامة في العدّة ومحل سفرها بغيرمحرم اهو قد نقلناها

في الحظر (وقال في أحكام الاعمى مانمه) ولمأركم ذبحه وصيده وحض ورؤ يتهلمأ اشتراه بالوصف ويندخي أن كره ذبحه وأماحضا نته فأن أمكنه حفظ المحضُّونكانأهلاوالافلا اهُ وقدنقلناه ضه في كتاب الذبائح (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانصه) الاقتصار كهاذا أنشأ الطلاق أوالعناق وله نظائر - ة نقلاب وهوانقلاب ماليس بعلة ءلة كالذاعلق الطلاق أوالعتاق دثيرما فعند وحودا لشرط منقلب مالىس بعلةعلة والاستناد وهوأن شدن في الحال ثم يستند الي إن قال وذلك كالمضمونات لك عنه بدادا والضميان مستندا إلى وقر اب فاله تحدال كاة عندتمام الحول مستندا لي وقت وحوده اه دنقلنادلك فى كتاب العتاق (ثمقال) والتدمن وهوأن ظهرفى انحال أن يم كان ثانيا من قسل مثل أن يقول في الموم ان كان زيد في الدار فأنت طالق منفى الغدوجوده فهايقع الطلاق في اليوم ويعتمر ابتداء العدّة منه وكما اداقال لاَمْ أَيْهِ إِذَا حَضَتَ فَأَنْتُ طَالَقَ فَرأَتِ الدِم لا مُقَفِّي بُوقِوعِ الطلاقِ مالم عمَّهِ مُلاثقة مامها دائم ثلاثة أمام حكمنا بوقوع الطلاق منحس حاصت والفرق سالتسن تنادان في التدين عكن أن يطلع علمه العيادو في الاستنادلا عكن وفي الحمص عكر الاطلاع علمه بشق البطن فيعلم انه من الرحم وكذا بشترط المحلمة في الاستناد بتناد ظهرأثره فيالقائم دون التبلاشي وأثرالتديين نظهر فههما فلوقال أنت طالق قمل موت فلان بشهرلم تطلق حثي عوت فلان معهدالهين يشهرفان مات لقمام الشهرطلقت مسبتند االيأول الشهر فتعتسر العدة مرزأوله ولووطئها فيالشهرصارم اجعالو كان الطلاق رحساوغرم العقرلو كان ما أماومر د انزو جريدل انخاج المهالوخا عهافي خلاله ثم مات فلان ولومات فلان بعدا لعد مياً ب كانت الوضع أولم تحب العدة المكونه قسل الدخول لايقع الطلاق لعدم المحل وبهذاتمن العفها بطررق الاستنادلابطر والتدين وهوا الصيم واوقال أنت طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصراعلي القدوم لامستمدا آه (وفال في بحث متمقظ في بعض السائل مانصمه) الحمادية والعشر ون رحل طلق م أته طلاقار حعما فحاء الرحل ومسهادشهوة وهي فائمة صارم احعا الثمانية والعشرون لوكان الزوج فالمافحاء تالمرأة فقملته شهوة صرم احعاعندأني وسفخلافالمحمد اه (وقال في أحكام المنتى مانصه) وان قال لا مرأته ان كان

أول ولدتلدنده غلامافانت طالق أوقال كذلك لامته فانتحة فولدت خنثى مشكلالم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناها في كتاب العتق (ثمقال) ولوقال الزوجان ملكت عددا فانت طالق فاشترى خثى لم تطلق وكدفر لك لوقال ان ملكتأمة ولوقالهـما معـاطلقت (نمقال) وعاصله اله كالانثي فيجدع الاحكام الافىمسائل الىمان قال ولايقع عتق وطلاق علقاءلى ولادتهاأنثى به آه وقدنقلناه في كتاب العثق أيضا اهـ (وقال في أحكام الانثي مانمه) وهي على سف من الرحيل في الارث والشهادة والدبة نفساو بعضاو تفقة القريب اه (ثَمَقَال) وتقدّم على الرحال في المحضانة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال فى أحكام المحسارم مانصه) وحومة النسكاح على التأسدلامشاركة للحرم فهُما فان الملاعنة تحلاذاأ كذب نفسه أوخرج عن أهلية الشهادة والمحوسية تحل بالاسلام أوبتهودها أوتنصرهاوا لمطلقية ثلاثآبد خول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحة يطلاقها وانتضاء عدتها ومعتسدة الغبرما نقضائها اه وقد نقلناه في أحكام ا لنَّـكاح (قال) وتختص الاصول ما حكام الى أن قال ومنها لوادَّعي الاصل ولدحار مهَّ ابنه يثت نسمه واتحدأ الاكالات اسدعدمه ولوحكم العدم الاهلية بخلاف الفرع أذاادعى ولدحار مة أصاد لم يصم الابتمديق الاصل اه وقد ثقلنا وفي كتاب النكاح (وقال أيضافي أحكام المحارم مانصه) ومنها وجوب نفقه الاقارب الفقراء العاربن على قرسه الغنى ولايدمن كونه رجما عرمامن جهدة القراية فاينالعم الاخمن الرضاع لأيعتق ولاتحب ففقته له وقدنقلنا يعضه في العنق (ثَمُقَالَ) وَآخَتُمَ الْآصُولَالذَكُورُنُوجُونَالاعْفَافِ اهُ وَقَـدَنْقَلْنَاهُ فى كتأب النكاح أيضا (تمقال) فائدة يترتب على النسب اثناء شرحكما الى أن قال وولاية الحضانة أه (وقال في أحكام غيدوية المشفة مانصه) ويترتب علمها وحوب الغسل الى أن قال وثبوت الرجعة اه (ممقال) وحلها للزوجالاولولسمدها الذي طلقها ثلاثا قسلماكها اه قوله ثلاثاصواله تُنتينَ كَافَى شرحها (ثمقال) وزوال العنة اله (ثمقال) ووقوع الطلاق المعلق به وتموت السنة والمدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المهم وثموت الفيء في الايلاء ووجوب كفارة اليميز لوكان مالله تعسالي ووجوب العدة اه (ثمقال) ووجوب النفقة والسكني للطلقة بعده اه أى بعد الوطء اه شارح

مُقال) وثدوت النساه وقدنقلناه في النكاح (مُمْقَال) فوائد الاولى لافرق فى الاسلاج من أن مكون بحائل أولالكن شرط أن تعدل الحرارة معد كذا ذكروافي في التعليل فيحرى في سائرالانواب الثانية مائدت العشفة من الاحكام بت القطوعها ان بق معهمقدارها وان لمين قدرها لم شعلق به شئ من الاحكام ويحتاج الىنقــللـكونها كالمةولمأره آه وقــدنقلنــاذلك في كتاب الطهارة (تَمَوَالَ) الثالثة الوطه في الديركالوط في القسل فيجب به الغسل و يحرم به ما يحرم الوطاء في القدل ا ه وقد نقلناه في كان الحسدود وكتاب الطهارة وكتاب النسكاح (ثم قَالَ) وتثبت به الرجعة على المفتى به كافي التدين اه أي بالوط عنى الدير (ثم قَالُ) ولا غنت ما الاحصان ولا الفلسل الروج الأول ولا في الولى ولا يخرج به عن العنة اه (تمقال) الرابعة الوط عبنكاح فأسدكالوط عبنكاح صحيح الافي ماثل الى انقالُ الثالثة عدم الحل للأول أه (تمقال) الخامسة للوط عملك اليمين أحكام كاحكام الوماء بذكاح اله أن قال وعذالف الوطء الذكاح في مساثل لايثبت به الاحصان ولاالتحليه (ثم فأل) السادسة كل حكم تعلق بالوطء لاستمرفه الانزال لكونه شعااه وقد نقلناه في كاب الحدود (مقال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء روجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحمض والنفاس الحان قال والادلاء والطهار قمسل التكفير وعدة وطءالشهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كماب النكاح فراجعه (تمقال) العاشرة اذاحرم الوطء حرم دواعه الافي الحيض والنفاس والصوم لن أمن ومحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقاً والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كماب النكاح (ثمقال)ا محادية عشير اذا اختلف الزومان في الوطه فالقول لنافسه الافي مسائل الاولى ادعى المنسن الاصابة وانكرت وقان تد فالقول له مع عشه لاان كانت مرا ولافرق في ذلك من ان يكون قد ل التأجيل أو بعده الثانة المولى اذا ادعى الوصول الما قبل مفى المدة قبل قوله بعينه لارود مضها الثالثة لوقالت طلقى بعد الدخول ولى كالاالمهروقال قسله وللتنصفه فالقول لماوجوب العددة علمها ولعفي المهر والنفقة والمكنى في العدة وفي حل ينتها وأربع سوا ها وأحم الله عال ف الوحاء ت ولدلزمن محتمل ثبت نسبه ومرجع الى قوالم أفي تكمل المهر فان لاعن سفمه مدناالى تصديقه هكذافهمتهمن كالرمهم ولمأره الاتن صريحااه وقدنالمن

ذاك في كاب النكاح (ممقال) الرابعة اذا ادعت الطلقة ثلاثاأن الثاني د خسل ما أى وأنكر الساني الدخول فالقول اساكه اللطان لالكال الهراه وقد تقلناه فى كأب النكاح أيضا (عمقال) الخامسة لوعلقه بعدم وطنه الموم فادعت عدمه وادعاء فالقوللة لانكاره وحودااشرط قال في الكنزوان اختلفا في وحود السرط فالقول له اه (قال في أحكام العبيد) ودواءه مريضاعلي مولاه بخلاف الحر ولو زوجة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكَّام العقود) هي أقسام لازم من الحانس السع الى ان قال والخام بعوض اه (عمقال) وقدمنا فرق النكاح فى فن الفوائد أه (وقال في أحكام السكتابة مانصه) وأماو قوع الطلاق والعتاق بالفقال في البزاز بُدَال كَمَامِة من الصحيح والانوس على ثلاثة أوجه ان كتب على وجه الرسالة مصدر امعنونا وثدت ذلك الاقرارا و مالمدنة فكالخطاب وان قال لمأنويه الخطاب لم يصدق قضاء ودمانة وفي المنتق المدس ولوكتب على شئ ستمنعامه عسده كذا أوامرأته كفاان وي صعوالا لاولوكتب على الماه أوالمواء لم يقع شئ موان نوى فان كتب امرأ ته ماالق فهي طالق بعث المها أولا وان كان المكتوب اذا وصل البك فأنت طالق في الم يصل لا تطلق وان ندم وعيمن الكتابذ كرالطلاق وكتب ماسواه وبعث الهافهي طالق اذاوصل ومحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق واغماية ع ا ذابقي ما يسمى كتابة و رسالة وان لم يسق هذا القدرلاقع واذامح الخطوط كلهاو بعث المهاالساض لاتطلق لانماوصل لس مكاب ولوجحدالزو جالكتاب واقامت المتنة فأسهانه كتمه بيده فرق ونهماني القضاء اه وذكرالز بلع من مسائل شي في الكتابة لاعلى الرسم ان الاشهاد علمه أوالاملاء على الغبر يقوم مقسام المدنمة وفي القنمة كتدت أنت طالق ثم فالتازوحها اقرأعلى فقرألا تطلق مالي قصدخطاجها اه وقدستات عن رحل كتسأء اناغم قال لا تنواقرأها على فقرأها هل تلزمه فأجسمانها لا تلزمهاذا كانت معلاق حدث لم مقصدوان كانت مالله تعالى فقالوا الناسي والخطئ والذاهل كالعامداه وقدنقاً أذلك في كاب الاعمان (مُمَّال) وإحتلفوا فيمالوأ مرازوج بكتب الصك بطلاقها فقيل يقع وهوا قراريه وقيل هوتو كيل ولايقع حتى يكتب ومدينتى وهوالصيم فيزماننا كذافى القنية وفيهما بعده وقيل لايقع وانكتب لاأذانوى الطملاق اه وقمدنقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الاشمارة

نصه /ولامد في اشارة الاخوس من ان تكون معهودة و الالم تعتمر وفي فتح القد أثل شتى تسعاللة ون (ثم قال) وان لمربكن معتقل اللسان لرثومة الهلاق ولمأرالا تنحكمأنت هكذا مشهرا بأصابعه ولم يقلطالق اهرة فدنقلناه ائلشتي أيضا (ثمقال) وهنــافروعلمأرها،لا ّزاليان قال\لثانيءلق الاخرس فأشار بالمشدشة ويذبني الوقو علوجودالشرط الثمالث وكان متربرعا وذكرالز ماهي انه مالضميان أسيتندمليكه ابي وقب التعدي شهنانه متبرع علكه فصاركا اذاقضي دن المودع بهااه وقد نقلنا بقسه في بوفيكة بِالامانات (ثمقال) الشانيةَعشرالملكأماللهنوالمنفعةمما المحمط اه وقدنقلنا في كتاب الوصايا (وقال في محشماء عم الدين وجوبه ومالاءنع مانصه) الرابع الكفارة واختلف في منعه وجو بهاوالصميم الهيمنعه

المال اه وقد نقلناه في الايمـان (ثمقال) السابـع نفقه القريبـوينبغيان منعهالان الفتوى على عدم وحوبها ألاءاك نصاب ومان الصدقة اه (وقال فى بحث ما يثبت فى دمة المسر ومالا يثدت مانصه) وما يكون السوم مشر وط ماعتباره كيكفارةالفطوفي رمضان وكفارةاالظهار وكفارةالقتيل ودم المقتع والقران فيفرق فيه منهماأي من الغني والفقير فالاعتبار لاعساره وقت التسكفير مالصوم اه وقيد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجينا مات وفي الجج (وقال في يحث القول فىمهرالتلمانصه) تنده بحب مهران فهااذارنى امرأة ثمتزوحها وهومخسالط المهراائل بالاول والمسم بالعقد ومهران ونصف فعمالوقال كلماتز وحتل فأنت طالق فتز وجهافي دوم واحد ثلاث مرات ولوزا دماثن ودخل بهافي كل مرة فعامه خسةمهور واصفوسانه في فتاوى قاضيحان اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضعون حلة يحصول مضمون أنرى وفسرا أشرط في التلويح بأنه تعلسق حصول مضمون جلة يحصول مضمون جلة اه وشرط صحة التعلمق كون الشرط معدوما على خطر الوحود فالتمامق مكائن تنعمز وبالمستعمل باطل ووجودرا بطحث كان انجزاء مؤخرا والاتنجز وعدم فاصل أحنبي س الشرط واتجزاء وركنه أداة شرط وفعله وحزاءصالح فلوا قتصره لي الاداة لابتعلق واختلفوافي تنصيره لوقيدم انجزاء والفتوىءتي بطلانه كإبيناه فيشرحال كمنزاه وقدنقلنا بقيته في كتاب السوع (ثم قال) فائد تان من ملك التنجيز ملك التعلمق الاالوكم ل مالعلاق علك التنجيز ولاعلك التعلمق ومزلاعلك التنجه مزلاعلك التعلمق الااذاعلقيه بالملك أوسيمه الثانية العدد والمكاتب لوقالا كإعملوك أملكه فهوج معدعتق صع مخلاف الصي وتميامه فيائجيامع للصدرسلميان من ماب المهن في ملك العبد وآلمي كاتب اه وقد نقلناه في العتق ونفلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في محث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) وتنقضي العدة به دون النفاس و يحصل به الفصل سنطلاق السنة والمدعة مخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة "وقولهدون النفاس أي ان طلقها معدالوضع كذا في شارحها ا ﴿ (وقال فيبحثماافترق فيه الزوجةوالامة لاقسم للامة يخلافها ولاحصر لعددألاماء مخلاف الزوحات ولاتقدرنففتها مخلاف الزوجة فانهامحسب حالهما ولاسقطها

انشوزبخلافالزوحة ولاصداق لهابخلافالزوجة اه وقدنقلناه فيكتاب النكاح (ثمقالماافترق فمه نفقة الزوجة والقريب) نفقتها مقدرة بحالهما ونفقته بالكفاية ونفقتها لانسقط عضى الزمان بعدا لتقدير أوالاصلا يخلاف نفقته وشرط نفقته اعساره وزمانته وسارا لمنفق مخلاف نفقتها اه (وقال في يحث ماافترق فمه العتق والطلاق) مقع الطلاق مالفاظ العتق دون عكسه وهو أنغض الماحات الى الله تعالى دون العتنى ومكون بدعا في بعض الاحوال دون الحتق أه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في بحث ماا فترق في عالنكاح جعة) لايعم الاشهود مخلافها لابدفه من رضاها مخلافها لامهرفها يخلافه لأتصم الألمقد ميخلافه اه وقد نقلناه في كال النكام (وقال في آخرالفن الثالث في قاعدة إذا أتى الواحب و زادعامه هل رقع الكل واحدا أم لامانسه) ولمأر حكم مااذا وقف بعرفات أزيدمن الفدرالواحب أو زادعين عالمما في نفقية الزوحة أوكشفءورته في الخلاء زائداعلي القدرالمحة اجاليه هل يأثم على المجمع ال وقد نقلناه في كاب الججوفي الحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدرالواجب في الوقوف بعرفة نفل وأمآ في النفقة فصرح في الدرا انتقى أنَّ المستحب أن يطعهما مماياً كله وأمافي كشف العورة من غبرضر ورة فلا محوز اه فلمراجع (نمقال) وكذاالنكاح يدخله الاحكامانخس وكذاالطلاق اه وقدنقلناه في النكاح رثمقال) قاعدة المضاف الى معرفة يفد دالهموم الى أن فال ومن فروع الوقال لام أته أن كان حلك ذكرا فأنت طالق واحدة وانكان أنثي فثنت بن فولدت ذكرا وأنثى قالوالا تطاق لان الجيل اسملاكل فيالم كن السكل غيلاما أوحارية لموحد الشرطاذ كردانز ملعي فيباب التعلمق وهوموا فق للقاعدة ففرعته علمه فلوقلنها بعدم العوم الزم وقوع الثلاث وخرج عن هدفه القاعدة لوقال زوجتي طالق أوعمد محى حرطلقت واحدة وعتق وأحدوالتعمين المه ومقتضا هاطلاق الكل وعَتَى الْحُسَعُ اللَّهِ وَقَدَنَقَلَنَّاهُ فِي ݣَاكَ الدَّقِّ (تَمْقَال) وفي البرازية من الأعان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتأن أوا كثر طلقت واحدة والسان المه اه فكالهانم انوج هذاالفرع عن الاصل الكونه من ماب المهن المنسة على العرف كَمَالَابِحْـفِي اهِ (ثَمُقَالَ فِي آحِالَفِنِ المَذَكُورِفِي فَأَثَّدَهُ فِي ٱلدَّعَاءُ سَرَفُعُ الطاعون مانصه) وقدد كرأى الم هرفيه أى فى كاب الطاعون أن المرج عندمتأنرى

الشافعية أن الطاعون اذاظهرفي ملدانه يمخوف الى أن يزول عنها فتعتسر تصرفاته نالثك كالمريض وعندالما ليكمة روايتان والمرجح منهما عندهم ان حكمه حكم لصييم وأمااكحنفية فلمينصواعلى خصوص المستملة ولكن فواعدهم تقتضي ان بكون الحكم كماهوا لمحير عند المالكية هكذا قال لى حاءة من علمائه قلَّتَاغَـا كَانَتْقُواعَـدْناأنه في حـكم الصيحِلانهم قالواْفي بابطلاق المريض لوطلق الزوج وهومعصورا وفيصف القتال لاتكون فيحكم المريض فلاميراث لزوحته لان الغالب السيلامة مخلاف من مار زرحه لاأوقدم لمقتل مقودأو رهم فانه في - كما لمر من لان الغالب المدلك أه وغاية الامر في الطاءون أن مكون من نزل سلدهم كالواقفين في صف الفقال فلذا قال حاءة من على تنالاس حران قواعدنا تقتضي أن يكون كالصيم يعني قسال نزوله بواحدأمااذاطعن وأحسد فهو مريض حقيقة فلدس السكلام فيه انميال كالرم في من لم بطعن من أهل الباد الذين نزل ممالطاعون اه وقد نقلنا بقدته في الخطر ومسائل منثورة فراحعه ونقانا «·ضه في كتاب الوصايا (ثمقال فائدة) اذا يطل الذي يطار ما في ضمنه وهومعني قولهماذا يطل المتضمن بالكرسريطل المتضمن بالفتح الى انقال وحوج عنهاماذ كروه في المه وع إلى إن قال وقالوالوقال العنين لا مرأته أوالخير للخيرة اختاري ترك الفسخ بألف فأختارت لميلزم المال وسقط سأرها فقد مطل التزام المال لامافي ضمنه آه وقال في الفرال الدع فن الالغازمانصه) الطلاق أي رجل مالق ولم يقع فقل اذاقال عنيت الاخيار كاذما أى رحل قال كل امرأه أنزو حهاحتي تقوم الساعه فهي طالق فتروج ولميقع فقل اذاقصد تلك الساعة التي هوفها وهذا اذاسكن ه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أمااذا حركها بحركة الإعراب فلایکونا کحکم کذلك اه (نمقال) أی رجلله امرأتان أرضعت احداهما صدياحرمت الاحرى علمه وحدها فقل رجل زوج ابنه الصغر أمه فاعتقت فاختارت نفسها فتزوجت ماتح وله زوجة فارضعت الصي الذي كان زوج ضرتها بامن هذاالرجل حرمت ضرتها على زوحهالانه صارا بنه من الرضاع فصاره تزوحا حليلة ابنـه فلامحوز اه وقدنفلناه في كماب النـكام (وقالُفيفنالالغـاز فى كتاب النكاح مانسه) أى مطلقه ثلاثا دخل بهاا لنَّانَّى وَلِمْصَل فَقَلَ اذَاكَانَ العقد فاسدا أى معتدة امتنعت رجعتم اولم تحل لغيره فقل اذا اغتسات وبقيت

لعة بلاغسل اه أى وكان انقطاع حيضها لاقل من عشرة أيام ولم عض علم وقت صبلاه وكانت اللعبة أقلءضو ولم تبكن كاسة فليراجيع شارحها وقد نقأناه فَى كَابِ النِّكَاحِ (ثُمَّ قَالَ فِي الْفَيَّ الْمُذَّكُورِمَانُصِيهُ) الْآيَمَانِ أَيُّ رَجِّلُ فاللام أزوان خرحت من هذاالماء فأنت طالق فقل تفرج ولا محنث لان الماء فيه زال ما كحريان رحل أتى الى ام أنه مكس فقال أن حلاته فأنت ن قصصتمه فأنت طالق وان لم تخرجي ما فسه فأنث طالق فأخر حتمافي لسكيس ولم يقع ﴿ فَقِلَ إِنَّ السَّكِيسِ كَانَ فِيهِ سِكُمْ أُومِكُمْ فُوصَعِيبُهِ فِي ا ان لم أطأك مع هـ ذه المقنعة فإنت طالق وإن وطأتك معها فأنت طالق ما الخلاص سواها وأراده فااكخلاص فقل ان سوى الوطاس حله فسدق دمانة له ثلاث نسوة وله نويان فقال ان لم تلدير كل واحدة منكر ، فويامنهما في هـندا الشهر عثيرين بوما أنتن طوالق كنف الخلاص فقل تلس اثنان منهما كابؤ ماتليس احداهن والاخرى بقية الشهر حلف أن بشيعها من انجياع اليوم دأشعها ازوطئت ص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اهُ ﴿ وَقَالَ فِي فِنِ الْحِمَلِ اسعفى الطلاق كتب اليام أته كارام أةلي غيرك وغير فلانة محييذ كرفلانة و معث ماله كمّاب لمسالم تطلق فلانة وهـ نده-للطلقة ثلاثا أن بقول المجلل قبل العقدان تزوحته لثوجامعتك فأنث طالق ثلاثا باعبرة فانخافت منامسا كديلاجباع بقول انتزو كتل فوق ثلاثة أمام ولمأحامع لخفما سنذلك والاحسنان تتزوحه على ان أمرها بددها في الطلاق شرط مدانتها مذلك ثم قسوله اما ذامدأ المحلل فقال تزو جنك على أن أمرك بيدك فقيلت لم يصربيدها الأاذاقال على أن أمرك بيدك أتزوجك فقهلت واذاخافت ظهو رأمرهافي التحامل تهب لمن تذق مهمالا يى يه مملو كامراهة امحامع مثله تم يزوجها منه فاذا دخل بها وهمه منها وتقيضه فسخ النكاح ثم تمعث به آلى بلديهاع ونظرفيه بأن العبدليس بكفءو يمكن

جله على رضا الولى أوانها لاولى لهـ الحلف لمطلقنها الموم فانحسلة ان مقول أنت طالق انشاءالله تعمالي أوعلي ألف فلم تقبل حلف لا يطلقها فحلمها أجنبي ودفع المهيدله لمصنث ولوقال كل امرأة أتزوجهافه بي طألق فتزوج فإذا حنكما شافعيا فمكم ببطلان اليمين صع ولوقال آن لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثملاثا فانحيالة أن وللماأنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعلمه الفتوى أنكر طلاقها ملةان تدخل متاغم بقال له ألك ام أة في هذا المت فيقول لالعدم عله في قال له في هذا المدت فهدي مائن فحنث مذاك فتطهر فدشهدون علمه ان لرتطيخ قدرا نصفها حلال ونصفها حرام فهمه بطالق فانحملة ان تحعل انخرفي القسد تطموالسض فيه حلف لايدخل دارفلان فانحسله جله لها اه وقد نقلناه في كَابِ الأعمان (ثمقال) في فيه لقمة خميز فقال ان أكلتما فهم إطالق وان طرحتما فهتبي طالق فانحمله أنءأ كل النصف ويطرح النصف أو مأخمذهما نسان من فده بغير أمره آه (ثم قال) الثامن في الخلع سُمُّل أبوح نه فه عن رجل قال لامرأته أنت طالق ثلاثاان سألتدني الخلع ولمأ خلعه ك وحلف هي بالعتق أن تسأله الخلع قسل اللسل فقسال أبوحنه فة لآرأة سلمه انخلع فسألته فقال أه قسل قد خلعت كعدلى ألف وقال لهاقولى لأأقس فقالت فقال لهاقوى واذهى معزوجاك مركل منكما وحيسلة أخرى انتبسع المرأة جسع بمالمكها بمن تثق مه قب ل مضي مُ تسترده اله (وقال في فن الحيل من بحث الاعمان مانصه) قال ن تزوحتها فهيبي طالق متز وجهاالاولي أن بطلقها لتحيل اغييره مقيين ه وفدنفانيا. في الايمان (نمقال) ولوقال كل امرأه أنز وجهيا علمك ناوياء لى رقتمك صحت عرض على غيره عمنها فقيال نع لا مكه في يصهرحالفاوهوالصيح كذافي التنارخانية وعهلي هذا فمايقع من التعاليق في لهما كمأن الشاهدية ولآلز وج تعليق فية ول ثع لا يصم عملي آلصيم اله وقد نقلنا هَنته في كاب الاعمان فراجعه (ثم قال في فن الحسل من يحث الاعمان أيضامانسه) طلبت آن بطلق ضريمافا كميلة ان يتزوج أخرى اسمهاعــ لي اسم الُضرة ثم يقوْل طلقت امرأتي فلانة ناو ماانجُديدة أو بكّتب اسم الضرة في كفه ليسرى ثم يقول طلقت فسلانة مشرا باليمني الى مافى كفه المسرى 🗚 وقد نقلناه في الاعمان (وقال في فن الحمل من الهمة مانصه)قال فالنام تهمد في صداقك

الموم فأنت طالق فانحيلة ان يشترى منه ثويا ملفو فابجه رهاثم ترده بعداليوم فيميقي الهرولاحنثاه وقد نقلناه في الهمة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه) كتاب المنكاح شدت بدون الدءوي كالطلاق والملك بالسع وتحوه فلا والفرق ان النكار فمه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعالى تخلاف المك لانه حق العبداه وقدنقلناه في كاب النكاح (وقال أيضافي الفن السادس مانصه) كاب الطلاق قال است امرأتى وقع إن نوى ولوزا دوالله لاوان نوى لاحمال الاول الانشاء وفي الثاني تمحض للآخسار يحل وطء المطلقة رجعيا لاالسفربها والفرق ان الوط ورجعة بخلاف المسافرة تقسل الن الزوج المعترة من ماثن لايحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول مخلافه في الثانى اه وقدنقلنا ه فى كَاْبِ النَّـكاح (ثم قال)أنت ما القرآن دخات الدارعشرا فدخلت لايتع شئحتي تدخل عشرا ولوقال أنشطالق ان دخلت الدار ثلاما فدخلت مرة وقمع الشلاث لان العدد في الاول لا يصلح الطلاق ويصلح المدخول يخلافه في الثاني للوكل عزل وكماه مالطلاق ولو وكلها بطلاقها لالانه تملك لها اه وقدنقلناه فىكاب الوكالة (نمقال) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتسديير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف آلبيع والهبة والاحارة والأفالة والفرق ان تلك يتما قة مالالفياظ ملارضا بخسلاف الثانسة اله وقد نقلنا ، في كاب العتنى وكاب المدايدات وكاب النكاح والسع وكاب المدة والاحارة (وقال أيضافي الفن ادس في كان العمد في ما نصه) ولوقال عمقال على واحب لا يعمل مخالف طلاقات على واجب لان الاول يوصف مدون الثاني اه وقد نقلناه في كاب العنق (تم قال ولوقال كلعسدأشتريه فهوحونا شتراه فاسدائم صحيحالا بعتق وفي النكاح تطلق لانحلال العَن في الأول الفاسد يخلاف الثاني أه وقد نقلنا ، في العتق (ثم قال) أءتنى احدعد ربهثم قال لمأعن هذا بعتق الاتنو وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فالهلا بتعين الاتخر لان السان واحب فيهما فكان تعيينا اقامة لهاه وقد نقلناه في كَالَ الْعَتَقِ (وقال أخوالمؤلف في تُكملته الفن السَّادس فن الفروقَ في يحث الحدودمانصه) قال رجلين أحدكم زان فقيل له أهذا فقال لالاعب الحد عظاف مالوقال احدى أمرأتي طالق فقدل له فلانة فقال لالزمه حكر العلاق في الاخرى والغرق ان الطلاق والعتاق يكمل مبعضه ويعن منكره أماحد القذف

فمنفي وبدرأ اه وقد فقلناه في كتاب امحدود (وقال في التكم لة المذكورة في كتاب اللقيط مانصـه) ولوطلقها أي اللقيطة وأحدة وأقرت بالرق صارطلاقها ننتن ولوكان طلقها تنتمن ثم أقرت مه ملك رجعتها والفرق انهاما لاقرار مه ومدالثنتين تربدانطال حق تأسله بخلاف مالوكان بعدد طاقة لان حق الرجعة لا يمطل بهذا الاقرار ولوكانت معتدة فاقرت بالق يعدمهي حيضتين كان له ان براجعهافي الثالثة ولوأقرت في الحمضة الأولى فتركها حيم مضت حمضتان لا يقكن من الرحعة والفرقان اقرارها غرمطل هاهناوقته ومطل في الفصل الاول اه وقد نقلنا بقمته في كتاب اللقيط فراجعه (وقال أيضافي التك المالذ كورة في كتاب الصلح مانصه صالحت المنسكوحة زوجها من النفقة على دراهم عاز ولوكانت مسانهلا والفرقانالكني-قاللة تعالى وفيحال فامالنكاح حقها فكذا النففة وكذالونشرت المنكوحة سقعات نفقتها يضلاف المتوتة حال العدة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخوالمؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الَاكراهمانصه) وَلُواْكُرُهُ عِلَى الطلاقِ والعَتَاقَ فَطَلَقَ وَقَعَ وَلُواْ كُرْءَ فِي الْاقْرَار بهمالًا يقع اه وقد نقلناه فى كتاب الاكراه (يقول جامعه) وألفرق ان انشاءهما الزم تحدث الات حددة وترفن جد وهرفن جد الطلاق والعتاق والعين والاصل عندناان كل مايصم مع المزل يصم مع الأكراه لأنمايصم مع المزل لا يحقد الفمن وكل مالا يحقل الفسخ لا وْتُرفد عَ الآكراء أه طعما وي على الدّر يخلاف الاقرار بمدما فانه خبر يحتمل الصدق والكذب وقمام السفعلي رأسهمر جالكذب اه شرنبلالية (وقال المؤلف في الفن السابع فن اتحكايات مانصه) آلماجلس أو وسف التدر يسمن غيراعلام الامام الاعظم فأرسل المه أوحنه فقر حلافساله عُرَّمُ الله خسة الى ان قال الخامسة أم ولدار جل تزوجت بغيرادن مولاها هات المولى فهل تحب العدة من المولى فقال تحب فحطأه فقال لا تحب فحطأه شمقال ان كان الروج دخل بالاقيد والاوجبت اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) وكان للامام جارة لهاغدام فأصاب منهامادون الفريح فحملت فقسال أهلها كيف تلد وهي بكر فقال الامام مل ما حد تثق به فقالوا عمم افقال تهب الغملام منهائم تزوجها منه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام الهما فعمطل النكاح اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) ركان أبو حنيفة في وايَّمة في الْكُوفة وفهما

علماء واشرافو قمدزو جصاحها السهمن اختمن فغلط النساء فزفت كل ننت الى غسرز وحهاود خدل مافافت سفدان فقضى عدلى كل واحدمنهما مالمهر وتعتد وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال على مالغلامين فأفي بهما فقال أيحبكل منكاآن مكون المصاب عنده قال نعرفقال لكارمنه ماطاق الذي تحت أخدك ففعل بتحدددالنكاح فقام سفان فقدل سعنمه اه وقدنقلناه في كتاب كاح (وقال في الفن الشاني في كتاب النكاح مانه م) الفرق ثلاثة عشر سمعة اتحتاج للقضاه وستةلا فالاول الفرقة ماتحب والعنة ويخيار الملوغ وبعدم كفاءة وبنقصان المهروماماء الزوجءن الاسلام وماللعمان والثماني آلفرقمة لرالعتق وبالايلاء وبالردة ويتمان الدارين وعلكأ حدالز وجين صاحسه وفى النكاح الفاسد المكاح يقبل الفسخ قبل التمام لابعده فإ تصم فيه الاقالة ولا ينفسنونا كحود الافي مسئلة من فيقدله وعده ردة احدهما وملك احدهما الاتنو ه (تُمِقَال) وقوله خدى هـ دامن نفقة عدتك لا مكون اقرارا بطلاقها اه (ثمقال) فيه أيضاالنكاح لايقدل الفسخ بعدالقمام هكذاذكروا وينواعلمه أن حوده لا بكون فسخل قات بقيله بعده في ردة احدهما كم كتبناه في الشرح واماطر والرضاع علمه والمصاهرة فعندنا يفسده ولايفسيخه كإفي الشرح اه (وقال في كتاب العتنى مانصه) المتكام عالايفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والمتاق والنكاحوالة بيرالافي مسائل المسعوا كالمع على الصيم فلا يلزمها المال اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب اليسع (وقال في كتاب الايسان مانصه) عن اللغولا، وَاخذة فهما الافي ثلاث الطلاق والعتاق و لنه ذراه وقد نقاناه في كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث مالتعلمق الا في مسائل ان يعلق ما فعل القلوب أو يعلق بجعى الشهر في ذوات الأشهر أو مالتطابق أو مقول ان ادتالى كذافأنت مروان تحزت فأنت رقدق أوان حضت حمضة أوعشرن حيضة أوطلوع الشمس كافى انجامع اه وقيدنقلنا بعضه فى كتاب العتق (ثمقال) المعلق يتأخروا لمضاف يقارن فلوقال لاجند فأنت طالق قسل أن أتزوجك يشهرأ وأطلق لاينعقد ولوقال اذاتزوجتك فأنت طالق قمل ذلك شهر فتروجها قبل شهرلا تطلق و بعده تطلق اه (وقال في كتاب السرواردة مانصه) حكمالردة وجو بالقتـــل ان لممر جـع الى أن قال و بينونة امرأته مطلقاً |

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمين الناظراذ اصرف لهمم امحاجه الى التعميره ليرجع عليم عادفعه لكونهم قبضوا مالا يستعقونه أولالمأرهصر عسالكن نقلوافي ابالنفقات أنمودع الغائب اذاأ نفق الوديعة على أبوى المودع بغيراذنه واذن القياضي فانه يضمن واذاضمن لاسرجيع علمما لانه الماضمن تبسن أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت انتقدى كما فى الهداية وغيرها اه وقد تقلناه في كتاب الامانات (عمقال) وكذالا يردمااذا أذن القاضي بألدفع الى زوجة الغائب فلماحضر جحدالذ كماح وحلف فأنه ذكر فىالعنايةان شآء ضمن المرأةوان شآء ضمن الدافع ومرجه عهوعلى المرأة اه لانه غيره تنعد وقت الدفع واغساظهرا كخطأنى الاذن واغسادهم بنساء على صحة اذن القياضي وكانلهار جوع علمهالانه وان ملك المدفوع ما أضمان فليس عتبرع اه وقد نقلناه في كتاب الآمانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب اليموع في جث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أى امحل من ذى الفراش أوالسيد اه وقد نقلنًا ، في كتاب العنق وفي كتاب النكاح (نم قال المؤلفُ فى البحث المذكور) وقعب نفقته لامه اه قال شارحه يعنى أذا طافى حاملا تحاءلمه نفقة الجل وتعطى لامه فالنفقة له لالامه خلافا للشافعي اه لكن أفاد الزباجي والكافي ان نفقة المعتدة الحامل عندنا للعددة لاللعمل وعند الشافعي الحمل أه (ثمةال المؤلف في البحث المذكورمانسه) و يصم الخلع على ما في بطن جار يتهاو يكون الولدله اذاولد ثلاقل من ستة أشهر أه (وقال في كتاب اليموع فى بحث الاعتبار للعني لاالالف اظمانصه) ولوراجعها بلفظ النكاح صحت للعني ولونكها بلفظ الرجعة صم أيضا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) ويقبع الطُّلاق بألف اظا لَعْتَقُ اه (ثمقال) والطلاق والعتاق برَّا هي فيهـما الالفاظ لاالمعنى فقط فالوقال لعد أدوان أدبت الى كذافي كسن أسض فاداه فكيسأ جرار يعتق ولووكله يطلأق زوجته منجزا فعلقه على كأثن لم تطلق اه وقد نُقلنًا ه في كَاْبِ العتقوق الوكالة (ثمقال) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال ولوصا لح المخبرة عمال لتحتُّ أره بطل ولا شي لهما 🖪 (ثم قال) وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح أى بأن خالعها وحق الرق فانه يحوز الاعتماض عنها كماذكرهالز يلعى في الشَّفعة أه وقد نقلناه في المجنَّا بأنَّات وفي العنَّق

وقالأيضافىالسيوع مانصه) ومنهاعمالاالغائب يطلبيعهالاالاب المحتساج للنفقة كـذافى نفقات العزازية اه (وقال فى كاب السَّكَفَالَة مانصه) لاتعمُّ المكفالة الابدين صيموه ومالا يسقط الابالاداء أوالامراء فسلاتص بغنره كمدل الكتابة فانه بسقط مالتعمز فأتالافي ستلة لمأرمن أوضعها فالواوكفل بالنفقة المقررةا لماضية محت مانها نسقط مدونه ماعوت أحدهما وكذالو كفل منفقة شهرمستقبل وقدقر رلمافي كل شهرك ذاأو سوم بأني وقدقررلما كل يوم كذا كماصر حواله فانها صحيحة اه (وقال أول كناب القضاء مانصه) من علمة حقاذا امتنع عن قضائه فأنه لايضرت ولذاقالوا أن المديون لايضرب في محميس ولابقيد ولآبغل قلتالافي ثلاثاذا امتنع عن الانفياق عسلي قريبه كما ذكروه في النفقات واذالم نقسم من نساته ووعظ فآمر حيم كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفأرة الظهار مع قيدرته كاصر حوامه في ما مه والعيلة المعة أناكئ وفوت التأخسر فعهالان القسم لايقضى وكذا ففقة الفريب تسقط عني الزمان وحقها في الجاع بفوت بالتأخير لا الى خلف ا ه وقد نقلناً ه في كتاب النه كاح (وقال أضافي كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى علمه ولا بتعدى الى غبره الأفي خسة ففي أر بعسة تتعدى الى كافة الناس فسلا تسمع دعوى دفيه يعده فيانحر بةالاصلية والنسب وولاءالعتاقة والنيكام كإفي الفتاوي لصغرى اه وقد تقلناه فى كتاب النكاح (ئمقال) اختلاف الشآهدين مانعمن قمولها ولامدمن التعادق لفظاومعني الافي مساثل الي انقال السادسة شهدأنه عتقه مالعرسة والآخرمالفيارسة تقبل مخلاف الطلاق والاصح القبول فههما دهي السائعة اه وقد نقلنا ، في كتاب العتني (ثم قال) كل موضّع تحرى فيه الوكالة فان الولى ننتصب خصماعن الصغير ومالافكا فانتصب عنه في التفريق سيب بجب وخيارال لوغ وعدم الكفاءة ولاينتم عنه في الفرقة بالاماء عن الاسلام واللعان كذافي المحسط اه وقدنقلنا في كتَّاب السَّكَاحِ (تُمَّوَالُ) القاضي اداقفي في متهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أصحابت في ماء لي عدم النفاذ فلوقضى ببطلاناتحق منىالمدة أوبالتفريق للجمزعن الانفياق غاثباءلى الصحيم لاحاضرا اه (ثمقال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلارضاها أوبعدهم وقوع الثلاث على الحملي أوبعدم وقوعها قبل الدخول أوبعدم الوقوع

على الحائض أوبعدم وقوعمازادعلى الواحدة أوبعدم وقوع الدلاث كامة أوبعدم وقوعه على الوطوءة عقمه أوسصف الجهازلن طلقها قبل انوط وبعدالهمر والتجهير اه (ثمقال) أومالتفر بق سالزوجين شهادة المرضعة اه (ثمقال) أو بحل المطلقة ثلاثا بعرد عقد الثاني أه أى فأنه لا ينفذ في السكل (وقال) أيضا في كتاب الفضاء تسمم الشههادة مدون الدعوى في المحسد الخسَّالُص الي أن قال وُفَى الطلاقُ والايلاء والطَّهار وتمامه في شرح ان وهيان اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسمة بلادعوى فيطلاق المرأة الى ان قال وج مة الصاهرة وانخلع والاسلاء والطهارالي انقال والنكاح شت مدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحومته حق الله ثعالى في از تسوته من غير دعوى اه (تمقال) تقدل الشهادة حسسة بلادعوى في عمانة مواضع مذكورة في منظومة النوهمان في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اله (ثم قال) والخلع اله (ثم قال) والايلاء والطهار وحرقة المصاهرة اه (تمقال) وعلى هــذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق في الاجواب لها فالدعوى حسمة الاتحوز والشهادة حسمة الدعوى حائزة في هـ ذه المواضع فليحفظ اه (ثمقال) واعلم أن شاهدا محسبة اذا أخرشهادته الاعذر مفسق ولاتقدلشهادته نصواعله فيالحدودوطلاق الزوحة وعتق الامة وظاهرماني القنبة اله في الكل وهي في الظهربة والمتمة وقدالفت فيمارسالة اه (وقالُ) فيسه أيضاً انجهالة في المنكرجه تمسع العجة الى ان قال وفي الطلاق وألعماق لا وعلمه الممان اه وقد نقلنا وفي كمات العتق (ثمقال) القول قول الاسانه أنفق على ولده الصغيرمع المين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الادراو كذته الام كافي نفقات الخانية تخلاف مالوادعي الانفاق على الزوحة وانكرت وعلى هـ ذاعكن ان يقال المدنون اذا ادعى الايفاء لا يقمل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كُمّاب المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لاتقتصر على المجلس خلاف التمليك فاذاقال رجدل طلقه الايغتصر وطلقى نفسك يقتصر الااذاقال انشث فمقتصر وكداطلقهاانشاءت كإفي انخاندة اه (تمقال) الوكيلاذا أمسك مال الموكل ونقد معن مال نفسه فانه مكون متعد ما الى ان قال الافي مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثمانية الوكيل بالانفاق

على بناءداره كمافى الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) المقرله اذا اكذب المفريطل افراره الافي الافراريا محرية (نمقال) والطلاق 🖪 (نمقال فيه أيضاً مانصه) اذا أقرشي ثما دعى الخطاء لم يقدل كافى الخانية الااذا أفر بالطلاق بناء على ماأ فتى مه المفتى ثم تدبن عدم الوقوع فالهلا رقع كافي حامع الفصولين والقنيـة أه (ثمقال) مُرمَلكُ الانشـاء ملكُ الاخمـار كالوصى والمولى والمراجع اه (ثمقال) المقراداصارمكدا شرعابطل أقرار والى ان قال وخوج عن همذا الاصمل مستثلثان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال الثمانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعدالمدة وقرص القاضي له النفقة ولها بدنة على القر ولارتعدّى الى غيره الى لأن قال الافي مسائل الى أن قال ولو أقرت محمولة لنسب بأنهااسة أماز وجها وصدفهاالاب انفسخ النكاح بدنهما يخلاف مااذا أقرت بالرق ولوطلقها تنتين بعسد الاقرار بالرق لمعلك الرجعة اه (وقال فيسه أمضاً) وكذالوطلق أوأعتق تمقال كنت صغيرا فالقول له وان أسندالي حال الحنون فان كان معهودا قبل والالا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال) اذا أقرّ بالدين بعد الابراءمنه لم ملزمه كافي التسارخانية الا ذا أقرز وحته تمهر بعد همتهاله المهرعلى ماهوالمختار عندالفقمه ومحعل زيادة انقلت والاشمه خلافه لعُدم قصدها كمافي مهر المزازية أي قصدالزيادة كمافي شرّحها (ثم قال) واذا أقر مان لهافي ذمته كسوة مأضمة ففي فتاوي آله دارة إنها تلزمه ولكن منهي للقياضي ان ستفسرها إذا ادعت فإن ادعتها للاقضاء ولارضا لم يسمعها السقوط والاسمعهادلا ستفسر المقراه سنى فاذاأقر مانهافي ذمته حل على إنها بقضاءأورضا فلزممه اللهم الااذاصدقت المرأة انها بغير قضاءأورضا بعداقراره المطلق فدندي ان لاملزمه والله سيحسأنه وتعسالي اعملها وقسدن المناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لايلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل اليان قال أجلت امرأة العنين زوحها بعدا كحول صحولها الرجوع (وقال يضافي كتاب الصلح مانصه) اذا أستحق المصالح عليه رجيع الى الدعوى الااذا كان ممالا يقسل النقض فانه سرجه ع بقعته كالفصاص والعنق والنكاح وانخلع اه (وقال في كتاب الهبية) لاجدر على الصلات الافي مسائل

نهانفقة ازوجة اهـ (وقال في كتاب المداينات)الابراء يعدقضاء الدين صحيح لانَّ اقط بالقضاء المطالبة لاأصل الدين فرجع المديون يماأداه اذا أمرأه براءة اسقاط واذا أبرأه راءة استمفا فلارجوع واختلفوا فبمااذا اطلقها كمذافى الذخبرةمن السوع وصرحيه ان وهيان فيشرح المنظومية وعلى هذالوعلق طلاقها بامراشهاعن المهر ثم دفعه لهالا يمطل التعلمق فاذا امرأته مرأة اسقاط وقع معلمها اه (ثمقال) وفي وكالة المنزازية الزوج علمها دين وطلت قة لآتقع المقاصة مدين النفقة الارضا الزوج بضلاف ساثر الديون لاندين لاف اتحنس فشامه مااذا كان أحدا تحقين حددا والا تنورد شألا يقع التفاص يلاتراض اهم أوقال في كاب الحروا لمأذون مانصه) ولولختامت أى السفيمة منزوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب الاكراه) أحرى الكفرعــلى لســانه يوعـدحــسـاوقيد كفر ومانت امرأته اه وقدنقلناه في كتاب انجهاد (ثمقال) أكرهء لي الطلاق وقع الااذا أكر. على التوكمل مه فوكل اه (وقال في كاب الغصب) لا يحوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولاولاية الافي مسائل في السراحسة الى أن قال الثانسة إذا أنفق المودع على أبوى الودع بغدراذنه وكان في مكان لاعكن استطلاع وأى القياضي لم يضمن ستحسانا اه وقسدنقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضاً) المباشرضامن وان لم تضمن نصف مهرا لصغيرة الابتعمدالافسادمان تعلم مالنكاح و بكون الارضاع مفسداله وان احكون افسرهاحة والجهل عندنا معتسراد فع الفساد كافي رضاع الهدامة اه وقدنقلناه في النكاح (وقال في كاب المحظر) ً يكره معاشرة من لانصلى ولوكانت زوجته الااذا كان الزوج لأنصلي لمركز وللرأة معاشرته كذا في نفقات الطهيرية اه وقيد نقلناه في كاب النكاح (وقال في كاب الفرائض) المجسد كالاب الافي أحدعشر مستئلة الى أن قال ثمراً يتُ أخرى في نفقات الخيانية لومات وترك أولادا صغارا ولامال لهم ولممأم وحداب الاب فالنفقة عليهما اثلاثا الثلث على الاموا أثلثمان على الحِـد اه ولوكان كالاب كانت النققة كلها عليه ولانشاركه الام في نفقتهم اه (ممقال) ومي الميت كالاب الافي مسائل الي انقال الثامنية لا عونه بخيلاف الاب أه وقد نقلناه في كاب الوصارا (عمال)

امحــاديةعــُــر لاحضــانــة له بخلافالاب اهـ وقــدنقلنــاه فىالوصايا قال صاحبالاشباه

(كتاب العتاق وتوابعه أي من الولا وغـيره)

بضباح البكرماني رحيل لهخس من الرقيق فقيال عشرة من عمالية لاواحبداعتق الخمس لان تقيديره تسبعة من عماليكي احرار وله خسبة ولوفال بمالكي العثيرة احوارالا وأحداءتق أربعية منهم لايهذكرالعشرة ل التفسير وذلك غلط منه فلغي فانصرف الي عباليكه إذا وحبت ق بالمقومون فأنه يقضي بالوسط الااذا كاتسه عيا ن حتى يؤدى الأعلى كافي الظهرية اله وقد المالية في الغصوف مهادات (مُمَقَال) أحدالشر مكمن في العداد اأعتق نصيبه بلااذن شر مكه وكان موسرا فأن لشر بكهان يضهنه حصته الأاذا أعتق في مرضه ولاضمان عليه عندالامام خلاها لما كذافي عنق الظهيرية دعوة الاستدلاد تسستند والتحرير مروالا وليأولى وبيانه في الجامع معتق المعض كالمكاتب الافي ثلات الا ولى عجزلا مردالي الرق الثانمة اذاجع بدنه وبمن قن في السع يتعدى المطلان الي لقر يخلاف المكاتب اذاجع اه وقد نقلناه في كاب السع (مُقال) المُالمُة اذا ل ولم يترك وفا المحب القصاص عفلاف المكاتب اذا قتل عد غمر وفا الان اص واحدد كروالز ملعي في الجنامات اه وقد نقلنا و في الجنامات (عمقال) والثانسة في السراج الوهماج والا ولى في المتون والتوأمان كالولدالواحد فالته أشهر والشاني لقيامهافا كمثرعتق الثاني تدماللا ولء للاف مااذا ولدت الاول امها هانه لايعتق واحدمنه سماالافي مسئلتين الآولي من جنايات الميسوطلو رب بطن ام أة فالقت حندنين فخرج احده ما قبل موتها والاتنو يعبدموتها وهما مندان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) الثانية نفاس التوأمن من الاول ومارأته عقب الثاني لااه وقد نقلناه في كاب الطهارة (ثم قال) من ملك ولده من الزنافانه معتق عليه ومن ملك أخته لا بيه من الزنالم تعتق علمه ولوكانت أخته لامهمن الزناعتقت والفرق في غاية اليان من ماب الاستيلاد

التدبير وصية فمعتق المدسرمن الثلث الافي ثلاث لايصيح الرجوع عنه ويصم عنها وتدبيرا الكره صحيح لاوصمته ولاسطله الجنون وسطل الوصة والثلاث في الظهرية اه موقد تقلماه في كاب الوصمة (مُمقال) الدَّ أَفيتُ الى مدَّة لا يعدش الانسان المها غالما تأسدمعني في المدسر على المختسار فمكون مدموا مطلقاً وفي الاحارة مفسد الى نحوما ثتي سنة الافي النكاح فتأقمت فمفسداه وقد دنقلنا ، في كاب النكاح وفي كتاب الاجارة (مم قال) المتكلم علا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبر الافي مسائل ألمع وانخلع على الصدير فسلايلزمها المال والاحارة والممة والابراء عن الدين كما في نسكاح الخيانية اه وفد نقلناهذه المساثل في أنوابها (ثمقال) المعتق لا يصم اقراره ما لرق قات الافي مسئلة لوكان المعتق محهول النسب وأقر مالرق لرجه لوصدقه المعتق فانه يبطل اعتماقه كافي اقرار المنطنس اه وقدنقلناه في كتاب الاقرار (عمقال) اولاء لا يحتمل الابطال قلت الافي مسئلة وهي المذكورة عانها وطل الولاء ماقر آره والثما أمة لوارتدت العتبقة وسدت فاعتقهاا لسابي كان انولا اله ويطن الولاءعن الاول كماني اقسرارالتلخمص ولواختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للولى الافي مسائل كل أمة لى حرة الاأمة خمازة الأأمة اشتريتها من زيد الاأمة المحتما المارحة أوالاأمة المسافق هذه الأربعة قاذا أنكز سذلك الوصف وادعاه فالقول لما يخسلاف مااذا والاانه والانوا والمناه والمناه والمناه والمنارحة أوالانواسانية والقولله وتميامه في الميان السكافي المديراذا خرج من الثلث فانه لاسعاية عامه الااذا كار السدد سفها وقن التبديير فانه تسعى في قهمة مبديرا كافي الخانية من المحروفه على اذاقَّتَل سُدُّهُ كَافَى شرحنااُهُ وَقَدْنُعَلْنَاهُ فِي الْجِيالَاتُ (ثَمُقَالُ) المدبر في زمن سعامته كألمه كاتب عنده فلاتقبل شهادته فولاه كإفي البزازية من العتق في المرض وحنابته حناية المكاتب كافي المكافي وفرعت علمه لا محوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حرّمديون في الكل اه وفدنقليا هـــ فدالمسائل في أبوا بها والله اسبهانه ون الى اعلم (يقول عاممه) وهذه هي المسائل المجوعة الملحقة بكتاب العماق ﴿ (قَالَ المَوَّلُفُ فِي القُـاعِدَةِ الْأُولِي لَا تُوابِ الْإِمَالُنِيةِ مَانِصَةٍ) وأما العتق فعندنا ليس بعمادة وضعامدليل صحته عن الكافرولاعمادة لهفان فوى وجه الله سبحامه وتعالى كانعسادة مشاماعليه والأاحتن بلانية معولا ثوابله اذا كالأصريحا وأما

المكنابة فلابدلهامن النية وانأعتق للصنمأ وللشيطان صموائم وانأعتق لاجل مخلوق صحوكان صاحالا ثواب لهولاائم وينغى ان يخصص الاعتاق الصرعااذا كان المعتقى كافرا وأما المسلم اذا أءتق له قاصدا تعظيمه كفركا نديني النكون الاعتلق لخلوق مكروهـ والتدبير والكنابة كالعنن اه (تمقال بعددلك بنحوصفحة) مخلاف الطلاق والعناق فانهما مقعان بالتلقين ممن لأرمر فهممالان الرضاليس شرطهما وكذالوا كرهعامهما يقعان اه وقد نقلنا في كاب الطلاق (وقال في القاعدة الثانية الامور عقاصدهافي الخامس في مان الاخلاص مُانصه) وقدمناانه اذَانوى الاعتاق لرجلكان مباحا اه (تَمَ قال في التـاسع فى محلها أى النية) محلها القلب في كل موضع وقدمنا حقيقتها وهُنا أصلان الاول الآسان والقلب فالمتبريم افي القلب وترجعن هذآ الاصل اليمن فلوسق لسانه الى لفظ المين بلاقصد انعقدت للكفارة أوقصد الحلف على شي فسين لسانه الى غبره هذاني أليمن بالله سبصانه وتعالى وأماني الطلاق والعتاق فيقع قضاء لاديانة اه (عمقال) وفي الخانية أنتو وقال قصدت به من عمل كذا لم تصدق قضاءاه ثم نقل عن الخالمة من العتق رجل قال سداهل الإاحرار أوقال عبيد أهل بغداد احرار ولم ينوعميده وهومن أهل بغداد أوقال كلعددلاه وربلخ أوقال كل عمد أهدل بغد أدحرًا وقال كل عدد في الارض أوكل عمد في الدنيا قال أبو يوسف لأبعتقء مده وقال محمد بعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق وبقول أبي بوسف أحه. ز عصامين يوسف وبقول مجدأ خذشذاد والفتوى على قول ابي وسف ولوقال كل مدنى هذه السكة حروعده في السكة أوقال كل عدد في المسعد الجامع حرفه وعلى هذا الخلاف ولوقال كل عمدفي هذه الدارح وعمده فيها يعتق عمده في قولهم ولوقال ولدآدم كلهمأ حارلايعتق عده في قولم اه (تُم قال) ويتفرع على هذا فروع لوقال لهما باطالق وهواسمها ولم يقصدا اطلاق قالوالا يقعكا حروهوا ممهكما فىالخآنية وفرق المحبوبي في التنقيم سن الطلاق فلانقع وبين العتق فيقع خلاف لمشهور اه وفرنقلنابهضهذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الاعمان (نم قال) وفي الكنزكل مملوك لي حرعتق عبده القن وأمهات الاولادومـ دبروه وفي شرحمه للزيلعي لوقال أردت به الرجال دون النساء دين وكذالونوي غسرالمدمر ولوقال نو سالدوددون المض أوعكسم لابدن لان الاول غصمص العمام والشانى تخصيص الوصف ولاعوم افعرا للفظ فلاسمل فيه نية التخصيص ولونوى النساء دون الرحال لم يدين اه (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهوا نه لا يشترط نمة القلب التلفظ في جدع العبادات مانسه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنبة والاندم والتلفظ الآفي مسئلة في قاضيه أن رجل له امرأتان عمرة و زينب الخ وقدنقانا بقيته في كتاب الطلاق فراجعُه (ثم قال في العاشر في شروط النهة انهه) فرع عقب النية مالمشمة قدمنا انه ان كان عما متعلق مالنات كالصوم لأة لم تمطل وان كان عما معلق ما لا قوال كالطلاق والعماق مطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاف (تم قال) قاعدة في الايمان تخصيص العام النية مقدول دمانة لاقضاء وعندا بخصاف تمع قضاء أيضا الى انقال ولوقال كل مماوك أماركمه فهوج وقال عندت مه الرحال دون النساء دين بخد لاف مالوقال نو سالسوده ونالبيض أو بالعكس لم يصدق دبانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرحال والفرق بيناه في الشرح من المهن في الطلاق والعتاق اله اثم قال) فروعلوكان اسمها طالق أوحرة فناداهاان قصدالطلاق أوالعتق وقعُما أوالنداء فلاأ وأطلق فالمعتمد عدمه اهر (وقال في قاعدة الاصل العدم ما نصه) وعلى هذا الفرعلوقال كل مملوك خدازلي فهوجر فادعاه عسدوأ نسكر المولى فالقول له واوقال كل مار مة مكرفهمي حرة فادعت مارمة انها مكر وأنكر المولى فالقول لها وتمام ثفر معه في شرحناعلي الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفها في وحود الشرط اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحماد ث الى أقرب أوقاته مانصه) ولدس من فروعها مااذاتر وجأمة ثما شتراها ثم ولدت ولدا يحتم- لمأن مكون حادثا بعد الشراء أوقيله فلاشك عندناني كونهاأم ولدلامن حهة انه حادث أضيف الى أقرب أوقاته لانه الوولدت قدل الشراء ثم ملكها تصرأم ولدعندنا اه (وقَالَ فَقَاءَدَةُ الاصلَ فِي الاَرْضَاعِ الْتَعْرِيمِ) وَلَدَاقَالَ فِي كَشُفَ الْاسرارشر ح ر. أصول فحرالاســــلام الاصل في النـــكاح الخظروأ بيج الضرورة اه فاذا تقـــا بل فىالمرأة حلوحرمـةغامتاكحرمةولهـذالانحوزالتحرىفىالفروج وفيكافي انحساكم الشهيد من باب التحرى ولوأن رجلاله أردع جوارى أعتق واحدة منهن بنهائم نسما فلميدرأ يتهنأ عتق لم يسعه ان يتحرى الوطء ولا المبدع ولا يسع الحاكم

أنيخلى بينه وبينهن حنى يسين المعتقة من غسرهما (ثمقال) فان ما عنى المس الأولى ثلاثامن امحواري فكالحساكم بأن أحاز معهن وكان ذلك من رأيه وحعل الماقية هى العتقة ثمر حيعالسه بعض من ماع شرا أوهسة أومراث لانسغي ان يطأهالان القاضي قضي فسه يغسره لم ولاينتني ان يطأشه يشامتهن بالملك الاان ها فيمنتذلا مأس لانهاز وحته به أوأمته ولاحوز التحري في الفروج لانه ثمنسها لمحزلاقاضي التحرى ولايقول لاورثة أعتةوا أيتمر شيئتم كمرظنك أنهاح ولكنه سألم فان زعوا أناامت أعتق همذه ها واستحلفهم على علهم في الما قمات فان لم يعرفوا من ذلك شيئا أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قعمة إحداهن وسعس فعمايق اه وقد نقلنا بقية همذه ارة في كتاب النكاح فراجعها (ثمقال) ولوأن قوما كان لكل واحدمنهم حارية فاءتق أحدهم حآريته ولم يعرفوا المتقة فالكل واحدمنهم ان يطأحاريته حييعلم أنهاالمعتقة يعمنها وانكان أكبرراي أحدهمانه هوالذي أعتق فأحب الى أن لا يقرب حتى ستمقن ذلك ولوقرب لم يكن ذلك عراما ولوا شراهن رجل مدقد علمذلك لمحل له أن يقرب واحدة منهن حتى بعرف المعتقة ولواشتراهن لقحلله وطنهن فانفعل تماشترى الساقمة لمصلله وطءشي منهن ولاسعها حتى معلم المعتقة منهن اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل فىالـكالرماكحقيقةمانصه) ولوقال لامته اومنكموحته ان نكحتك فعــلى الوطء فلوعقدع لى الأمة معداعتا قهاأوعلى الزوحة معداما نتمالم يحنث كإفى كشف الاسرار اه وقد دنقلناه في كتاب السكاح وكتاب الطلاق (نم قال) ونقض علىناالاصل المذكورالي أن قال وعن أضاف العتق الييوم قدوم زيد فقدم لسلا عتق اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحاب التيسير مانصه) ومنه مشر وعية المكتابة امتخلص العيدمن دوام الرق لمبافيه من العسر ولمسطلها مالشيروط الفاسدة توسعة اه (وقال في الفياع دة السيادسة العيادة تحكمة من العيث الراسع لعرف الذى تحمل عليه الالفاظ انماه والمقارن والسابق دون المتأخر) ولذاقالوا لاعبرة بالعرف الطارئ فلذااعت مرالعرف في المعاملات ولم يعتبر في التعلَّم فيه بقي على عمومه ولامخصصه العرف وفي آخرالمسوط اذاأرادالرجل أن بغب فحلفته

ام أنه فقال كل حارية أشر بهافهى حرة وهو يهنى كل سفينة جارية علت نيته ولا يقع علمه العتق قال الله تعالى وله انجواري المنشآت في البحركالاعلام والراد السفن فاذا أراد ذلك علت سمسه لانهاطللة فيهذاالا وتحلاف وسمة المظلوم فعما علف علمه معترة اه وقد نقانا بقمة هذوا لعمارة في الطلاق فراحها ونقلنا بمضهافي كالاعمان (وقال في القاعدة الثانسة اذا اجتم الحملال والحرام غلب اتحرام أكملاً لمانصه) ومنهاعدم جواز وطوامجارية المشتركة أهرنم قال) ومنها ماب الطلاق والمتاق فلوطلق زوجته وغيرها أوأعتني عسده ومد غيره أوطلقها أربعانفذ فعما علكه اه وقد نقلنا هذه في كاب الطلاق أضما (وقال في القاءدة الرابعة التامع تاريم مانسه) وخرج عنها مسائل منهما يصيم أعتاق اكحل دون أمه بشرط ان تلده لا قل من ستة أشهر آه (ثم قال) ومتها صحة تدبيره اه (نم قال) ومنها نبوت نسبه اه أى بالدعوة أى دءوته ما في بطن أمته كاأفاده في الشرح فراجعه (ثمقال) ومنهالوقال بعث عبدي منزيد فاعتقه فأنبكر زيدعتق العسدولم شت الممأل ومنهالوقال بعته من نفسه فانبكر العبدعة ق بلاعوض اه (ثمقال) الرابعة يغتفرني التوابـعمالا يغتفر في غيرها الىأن قال ومنه قر لمهاأعتفه أحددهما وهوم وسرفاوشرى المعتق نصدب الساكت لمحز ولايقكن الساحكت من نقىل ملكه الى أحد لكن لوأدي المعتق الضميآن للساكت ملك نصيمه هم (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع أمران من جنس واحدول عنتاف مقصوده مادخل أحدهما في الاستوغالك مانصه) ولوتكر رالوط استهدوا حددة فانكانت شهدملك فمعب الامهروا حد لان الثاني صادف ملكه وأن كانتشمة اشتداه وجب لكل وطء مهرلان كل وطعصادف ملك الغسر فالاول كوط واربة ابنه أومكاته والمنكوحة فاسدا ومنالثانى وطء أحدا أشريكين امجارية المشتركة ولووطئ مكاتسة مشتركة مرارا اتحدفي نصيبه لماو تعدد في نصيب شريكه والكل لما ولايتعدد في الجارية المسقعة كذافي الظهيرية اله وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (قال فى القاعدة التاسعة الهما للاعظم أولى من اهماله مانسه) ومما فرعته على القاعدة قول الامام الاعظم من قال اعبده الا كبر سنامته هذا ابنى فانه أعلم عتقا محساراءن هذاحروه ماأهملاه وقال فيالمنارمن يحث انحروف من أووقالااذا

قاللدائه وعدهدا وأوهداانه باطللانه اسملاحدهما غبرعن وذلك غرمحل للعتق وعنده هوكذلك لكن على احتمال التعسن حتى زمه التعسن كافي مسئلة العبدين والعمل مالهتمل أولي من الاهدار فعلّ ماوضع تحقيقته تحازا عماصتماه وان استحالت حقيقته وهيها شكران الاستعارة عندا سقعالة الحكراه قيدناه لانه لوقال لعدده ودابته أحدكا حرعتني بالإجباء كإفي المحيط ويبناالفرق في شرح المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج ما تضمان مانصه) قال السيوط ح جءن هذاالاصل مستلة مالوأعتقت المرأة عسدافان ولاء مكون لا مهاولوحني حته مرثمها هودون أخبهاالا أن جنابة المتقءل أخبها لانه من قوم أسها الحادية عشرالسۋال معساد في الجواب كالي البزازي في فتا واه من آحوالو كالة وء. الثاني نوقال امرأة زمد طالق أوعيده حروعلسه المثهى الي بيت الله انحرام ان دخل هبذهالدا رفقيال زيدنع كان حالفيا مكاه لان انجواب يتضمن اعادة مافي السؤال ولوقال أخرت ذلك ولم يقسل نحم فهولم محلف عسلي شئ ولوقال أجزت ذلك عسلي ان دخلت الدارأ وألزمتمه نفسي آن دخلت لزموان دخل قسل الاحازة لايقع شئالي آخره اه وقدنقلناهذهالعبارةفى الطلاق(وقال،فى القاعدة الثانية عشرلابنسه ر ون سكوت المولى عند ولادة أم ولده أقرار مه اه (وقال في القياعيدة ية عشرمن استعمل بالشئ قبل أوانه عوقب محرمانه مانصه) ومنها ماذكره ليسد ومله النظرالي سيدته لميحزله ذلك لانه منع واجياعليه ليبقي مامحرم علمه اذا أداه نقله عنمه السمكي فيثمر حالمهاج وقال أنه تخر يجحسن لايبعد من جهمة الفقه اه ولم نظهرلي كونها من فروعها واغماهي من فروع ضدها وهوان من اخرالنئ بعدد أواله فليتأمل في انحبكم فاله لم يذكر الاعدم المجواز فسلم يعاقب بحرمان شيئ اه (ثمقال) وخرج عنهامه اثل الاولى لوقتلت أم الولدسيدها عتقت ولمقرم أىمن العتق معانهما استعملت فمسل أوانه الثانية لوقت ل المدرسده

عتقورلكنه يسعىڤىجيىع^قيمتەلانەلاوصيةلقاتل اھ وقدنقلناد**ل**اۋىكاب الجنامات أيضًا (وقالَ في القاعدة السابعية عشر لاعبيرة مالظن المستنخطأه مأنصه) ولوخاطب أمرأته بالطلاق ظانا أنهاأ جندسة فيأن أبهاز وجسه طلقت وَكَذَافَى العَمَاقِ أَهُ وَمُقَلَّنَا ذَلِكَ أَنْصَافِي كَابُ الْطَلَاقُ ﴿ وَقَالَ فِي الْقَاعَـٰدَة الثامنة عشرذكر بعض مالا يتحزى كذكر كله مانصه)ونو بعن القاعدة المتق عندأى حدفة فاذا أعتق بعض عددم معتق كله ولمكن لمبدخل لانه مما يتحزى عنده والكادم فهمالا يتعزى اله وقوله ولكن استدراك على قوله وخرج عن القاعدة ،أن العتق لم مدخل فه العرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي من الفن الثالث مانصة) ولوقيل الكامة وإدى المدل ثما دّعي الاعتاق قبله تسمع و سترد اذابرهن اه وقد نقلنا هنته في كاب الدعوى (ثمقال) فيه أسَا وقالوا في ما والاستحقاق ولا مضرالتنا قض في الحرمة والنسب والطلاق اه وقد نقلنابقيتمه فى كتاب القضاء (ثمقال) والناسى والعام دنى الممنسوا وكذا في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق ` اه وقد نقانا ذلك في كتاب الطلاق أيضا إئم قال وأقسامه أى الجهل على ماذكره الاصوليون كمافي المنارأ ويعة جهـ ل باطل لأيصلم عدرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعمالي وأحكام الآخوة وحهل صاحب الهوى وحهل الماغي حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه وحهل من خالف ماحتم أده السكتاب والسنة والاجساع كسع أمهات الاولاد اه وقدنقلناهذه فيانجهاد (ثمقال) والنالث انجهل في داراتحرب من مسلم لميهاجر واله تكون عذراويلحق مهجهمل الشفهم وجعهمل الامة بالاعتاق اله وقد نقلنا دفي كاب الشفعة وكاب النكاح (ثم قال) وقالوالولم تعلم الامة بأن لهما خمارالعتق لايمطل بسكوتها ولولمة الصفيرة بخيارالبلوغ بطل أه وقد نقانا هذه في النكاح (وقال في أحكام الصيبان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقمه الا حكمافي مسائل ذكرنا هافي النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا هذهالمسئلة في كماك الطلاق أيضًا ﴿وَقَالَ فِي أَحْكَامُ السَّكُونَ مَالِحَهُ ۖ وَاخْتَلْفُ التصير فعما اذاسكرمن الاشرعة المخذة من الحموب والعسل والفتوى على اله اذاسكرهن محرم فيقع طلاقه وعناقه ولوزال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انهان كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والالا اه وقد نة لما هافي كتاب الطلاق (وقال

فىأحكامالعبيدمانصه) ولايلحق ولدهما مولاهاالابدعوته ولوأقر بوطئها اه (ثمقال) ودواؤهم تضاعلي مولا مخلاف الحرولوزوجية اه ونقلنياهيا في المنكاح أيضا وفي كتاب العلاق (نمقال) واعتباقه ماط ل ولومعلقاجها عِلْكُهُ بِعَدْعَتْقُهُ الْهُ (ثَمْقَالُ) ووماءاُحُدَى الامتين بيان لا -تق المهم بخلاف وطءاحدىالمرأتىن لايكون بيأنافى الطلاق الميم آه وقــدنقاناهافي كتاب الطلاق (ثمقال) وعنقه موقوف على احازة مولاه اه (وقال في بحث الاحكام الاربعة مانصه) الاقتصار كااذا أنشأ الطلاق أوالعتاق وأه نطائر حة والانقلاب وانقلاب ماليس بعلة علة كااذاعلق الطلاق أوالعتاق شيرط فعند وحود سَقَابِ مَالِيسِ رَحِيلَةُ عَلَمُ أَهُ وَقَدَ نَقَلْنَاذَ لِكُفِّي كَتَابِ الطَّلَاقِ (وَقَالَ فِي أحكامالخنثىمانصه) وانقاللامرأته انكان أولولدتلد سه غلامافأنت طالق أوقال كذلك لامته فأنت حرة فولدت خنفي مشكا الم تطلق ولا تعتني اله وقد نقلناهافى كتاب الطلاق (ثمقال) ولايدخل نحت قول المولى كلء لمدلى حر أوكل أمة لى حوة الا اذاقاله ما فيعنن اه (مُمقال) وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الافيمسائل الى ان فال ولا يقع عتق وطلاق علقاعلى ولادتها أنثي به ولامدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلماه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام المحارمهانصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منهاعتقه عدلى قرسه لوملكه ولايختص بالامدلوالفرع اه (تمقال) فابن المالاخ من الرضاع لا يعتق ولاتحب نفقته اه وقدنقلناه في الطلاق (نم قال) وتختص الاصول بأحكام الى انقال ومنها لوادعي الاصل ولدحار مة ابنه شدت نسبه والحيدة أب الاب كالاب عندعدمه ولوحكما لعدم الاهلية يخلاف الفرع اذا ادعى ولدحارية أصله لمريص الابتصديقالاصل اله وقدنقلناذلك في كتاب النكاح أيضاوفي كتاب الدعوى (ثمقالفائدة) يترتب على النسب اثناء شرحكم اتورث المأل والولاء اهُ (وقال في أحكام غيرونة الحشفة مانصه) ويترتب علم اوجوب الغمل الى ان قال ووقوع العنق المعلق به (وقال في أحكام العقودما نصه) وجائزمن أحدامجيانيين فقطالرهن الحان فال والسكتابة حائزة من حانب العسد لازمة من جانب السمد اه (تمقال تكميل) الباطل والعاسد عندنا في العادات مثرادفان الحان قال وأماا لحكتابة ففرقوا فهاس الفاسد والساطل

بعتق باداءالعدمن في فاسدها كالكتابة عملي خرأوخنزمر ولابعتني في باطلهما كالكتابة على منة أودم كاذكر الزيالي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأماوة وغالطلاق والعتاق بهافقال فيالبزازية السكتابة من الصيم والأخرس على الانه أوجه الى ان قال ولو كتب على شئ ستبين عليه عدد كذا أوام أنه كذا ان نوى صم والالا ولوكتب على الماءأ والمواء لم يقع شي به وان نوى اه وقدد كرنا هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعه (وقال في بعث القول في الملاث مانصه) الثانية عشرالملك امالاه بن والمنفونة معاوهوالغالب أوللم بن فقط أوللنفعية فقط كالعمد الموصير عنفعته أمداو رقمته الوارث الى ان فال ولوأ عتقه المالك نفذوضهن يشترى بهاخادم الى انقال ولمأرحكم كتابته من المالك وينبغي ان تسكون كاءتاقه لاتصيم الامالتراضي وحكماعتاقمه عن الكف ارةو بفيني أن لايحو زلامه عادم المنفعة للمالك أه وقد نقلنا بقسه في كتاب الوصايا (وقال في بحث الغول فى الدين ماذصه) فوائد الاولى ليس فى الشرعدين لا يكون الاحالا الارأس مال المانقال وأمايدل الكتأبة فيصم عندتنا حالا ومؤجلا اه وقد نقلنا بقسمفى كناب المدايسات (وقال في بحث ماء نع الدين وجو به وما لاعنع مانصه) الثَّامن ضمان سرامة الاعتاق لاعنعه لان الدُّسُّ لاعنه عدينها آخر آه (وفالْ في عدا القول في عُن المثل مانصة) ومنها ضمان عنق العيد المسترك إذا أعتقه هماركان موسراوا ختمار الساكت تضمنه فالمعتبر القمة بوم الاعتاق كااعترحاله من الساروالاعسارفيه كإذ كردازياهي اه (وقال في يحث ثمن المثل مانصه) ومنها فيمة حارية الان اذاأ حيلها الابوادعا موالظاهر من كالمهمان الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهمان الملك يثنت شرطا للاستملاد عندنا لاحكما اه نقلباه في كتاب المحدود (وقال في بحث القول في مهرا لمثل مانصه) وفي الوط بشهة ان لم وقد والملك سابقا كأفي أمة ابنه اذا أحملها فلامهر علمه اله وقد نقلناه فى كتاب النكاح وفى كتاب المحدود (ثم قال) بيسان ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطء ومالا يتعدد أماق النكاح الصييم فجعله أبوحنيفة منقدعا على عددالوطئات تقدم اولايته دد كالايتعدد دوطء الأب حارية ابنه أذالم تحمل وكذا وطء السدمد مكاتبته وفي النكاح الفاسدو يتعددوها الان حارية أسه أوالزوج حارية امراته وأفتى والدالصدرالشهيد بالتعدد في انجارية المشتركة اه وقد نقانا ه في كناب

لنكاح (وقالفي بحثالقول في الشرطوالتعليق مانصه) فائدتان من ملك نحيزملك التعليق الاالوكيل بالطلاق علك التنجيز ولاعلك التعلمق ومن لاعلك علك التعليق الااذاءلقه مالملك أوسسه الثانية العمدوا لمكاتب لوقالاكل فهوح ومدعتتي صمخلاف الصي وتمامه في انحمام الصدر غالعمدوالمكاتب اه وقدنقلنا لطلاق (ثمقالماافنرق فيسه العتق وانوقف) العتق يقسل التعليق بخلاف تمقالماا فترق فيه المدير وأم الوادثلاثة عشركماني فروق السكرابيسي) لا تضمن بالاعتاق والبيء الفاسد ولايجوزالقضاء ببيعها يخلافه وتعتقءن والثلثان فيأخرى وانجسع فيأخرى وعلىهاالعيدةا ذاأعتقت أومات السيبدلاعلي ولدهامالك كوت دون ولدالمدس ولاعلك انحرى يبعها ولهبيعه ولاتسمى لدن المولى بعدموته بخلافه ولايصم تدبيرها ويضم استيلاد المديرة لغصوركا أسالسوع وكتاب الفضاء روقال في بحثما افترق فيه البيع لفاسدوالصير) يصعم اعتاق الماثع بعدقهض المشترى بتكر مرافظ العتني بخلافه فى الصيم ولوآمره المشترى باعتماقه عنمه ففعل عتق على البائع بخسلافه في الصيم اطلاق الكل وعتق انجيع اه وقدنقلنــاه في كتــاب الطلاق (ثمقال) فائدة ادابطل الذي بطلماتى ضمنه وهومعنى قولهم ادابطل المتضمن بالتكسر بطسل المتضمن بالفتح الحان فالوجوج عنها ماذكروه فحالبيوع

الى ان قال وماذ كروه في المكتب لوأمرأه المولى عن مدل السكتامة فلم يقبل عتق وبق السدل معان الامراء متضم للعتق وقديطل المتفهن للردولم ببطل مافي ضهنه من العتق اه ﴿ وَقَالُ فِي فِنِ الْأَلْغَازِمَانُصُهِ ﴾ العتق أي عـــدعنق بلااعتاق وصار مولاه ملكاله فقلح في دخل دارناه عمده بلاامان والعمدمساعتق واستولى على سده ملكه وسئل وجه آخراً ي رحل صار ملو كالعدد وصارالعدم أى زوجـىن مملوكين تولدمنهــماولدح فقـــل الزوج عبدتزوج بالاذن أمة أسه ماذنه فالولدملك للاروه وحرلانه امزابسه أى رجل أمتق عبده وماعه وعازا فقلاذا ارتدالعمدىع دعتقه فسماه سده وياعه اه وقد نقلناه في كمات لسع (مُقال) أي مدعاق عتقه على سرط ووحدولم بعتق فقل اذاقال اذا متركمة فأنتبه فصلاها غم تبكله ولوصلي ركعتين عتق والركعة لامدمن ضم أخرى الهمالتكون مائزة وقد دنقلناه في كاب الصّلاة (ثم قال) أي رحل أقر بعثق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده الي حال صياء اه وقد نُقلناه في كتاب الاقرار نُمُ قَالَ فَى فَنَ الْآلِفَازَ أَيْضَامَانُصِهِ ﴾ الكتابة أيوالتدبير أي كابة سُقفها غر المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا فالغرماء نقضها أي مكاتب ومدير حاز يمعه فقلاذا كاتبه أودبره حربى في دارا كحرب ثم أخرجه الى دارالاسلام أو يلحقا مدارا تحرب مرتدين فدأسرهما المولى اه المأذون أى عدلا شت اذنه ما اسكون اذا رآه المولى سمع و يشترى فقل عبد القاضي اه (وقال ف فن الالغاز ف بحث المسم) أي رجل ماع أماه وصح حلالله فقل رجل أذن لعمد ان يتروج وقفعل فولدت ابناوماتت فورثها انتهافطالب الاسمالك اسمهمرأمه فوكله الولي في سع أسه واستمفاء المهرمن ثمنه ففعل حاز اه وقد نقلناه في كاب النكاح (ثم قَالَ فِي فَنِ الْحَمْلُ } العاشر في الاعتماق وتوابعه الحيلة الشريكين في تدسرالعبد لهما ان توكار من يفعل ذلك تكامة واحدة الحملة في عتق العمد في المرض ابةان بسعه من نفسه ويقيض السدل منه فان لم مكن العبد مال دفع المولى لىقىض منسه بمحضرة الشهود واختلفوا في صحة اقرارا اولى بالقيض أعتقه ولم مهدحتي مرض فاذا أقراعت مرمن الثلث والحملة ان يقر بالعبدار حل ثمالر حل يعتقه اذا أرادان يطأجارية ولايمتنع بيعهالوولدت يهما لابنيه الصغيرثم بتروجها فاذاولدت فالاولادا وارولاتكون أمولد اه (وقال في فن الحيل من إ ث الاعمان مانصه) حلفته ام أته مان كل حارية يشتريها فهي حرة فقال نعيزاويا احمت ندته ولو نوى مامحار بدالسفينة صمت ندته اه كَابِالاعِـان (ثَمَقال) ان فعلت كذا فعمده مر يسعه ثمّ بفعل ثم يسترده الحملة بان (ثم قال في فن الحمل في محث المسع والشراء) الحملة في سه المدوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في محث النسكاح مانصه) تزوج أمة على ان كل ولد تلد مح صم النكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان الساني والشرط لاالاول آه وقد نقلناه في كاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور كَابِ المتاق) لوأضافه الى فرجه عتق لاالى ذكر ولأن الأول بعبريه عن السكل علاف الماني ولوفال عتقك عيل واحبلا بعتق مخلاف طلافك على واحب لان الاول وصف مه دون الثاني اه وقد نقلنا . في كاب الطلاق (ثم قال) ولوقال كل داشترية فهود فاشتراه فاسدا تمصيحالاستق وفي النكأح تطلق لانحلال لمن في الاولى الفاسد علاف الثاني اه وقد نقانا وفي كاب الطلاق (مُقال) أءتن أحدعمدمه ثمفال لمأعن هذا بعتق الاتنو وكذافي الطلاق يخلافه في الإقرار فانه لانتعين الاستحولان السان واحب فيهما فكان تعسنا اقامة له اه وقد نقلناه في كَتَابِ الطِّلَاقِ وَفِي كَابِ الاقرارِ ﴿وَقَالَ فِي الْفِنِ الْمُذِّكُورُ فِي بِحِبْ الْعَالَاقِ مانسه ﴾ مقع الطملاق والعتماق والامراء والتمديير والنمكاح وان لم بعم المعنى بالتلقين يخ لف الممع والهمة والاحارة والاقالة والفرق أن تلك متعلقة ما لالفاظ ملا رضا مخلاف الثَّانية اه وقد نقلناه في كَاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أضا فى الفن السادس في بحث الايمان مانصـ ه) له عليه ما ثة فقال ان أخمذتها منك ومدره مادون درهم فعمدي حرفغر متااشهس وقد قمض حسن لامحنث ولوقال ان أخذت منها اليوم درهمادون درهم يحنث والفرق ان شرط اتحنث فيالاول قمض المائة في الموم متفرقة ولموحد لأن الهماء كانة عنها وفي الشاني بط قمض المعض وقدوجسد عمده حران بعته يتسمة فساعمه بعشرة لامحنث ولوحلف لايشتر يه بتسعة فاشتراء بعشرة حنث والفرقان البسع بتسعة لايثبت

ماشت السع بعشرة والشراء بعثمرة شت ماشت الشراء بتسعة ا وقد نقلناه في كتاب الاجان (وقال أخو المؤلف في الدّ كماة المذكورة مانصه) كتاب المكاتب الكتابة امحالة صحيمة بخلاف السلم والفرق إن السلم يعالمعدوم وانمامحو زمقر ونابالشرائط التي منها الاحل بالنص أمااله كمتابة فأعتآق مملق عَلَى الأَدَاءَ آهُ وَقَدَ نقلناً وَفَى كَتَابِ السِيعِ (ثَمُ قَالَ) كَاتَبِ عَبِدُ وَعَلَى قَيْمَه فسدتَ ولوتزو جأمة على قمتها ماز والعرق الآلكتامة تفسدما اشرط والنكاح واكخام الاه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثمقال) كاتبها واستثنى حلها فسدت مخلاف الوصية لانهياتيرء فلاتفضى الى المنيازعة ` اه وقد نقلنا ه في كتاب الوصية (ثم قال) المكاتب اذامات عن غبر وفاء ولاولد بطلت الكتابة بلاقضاء وقسل لأبد من القضاء بعز وولوعن وفا ولا تمطل و رمتى قسل الموت والفرق انها ذامات عن وفاءأمكن الاداء فيعو لكالاداء بخلاف مااذا لم يترك شيئالان البجز يبطلها اه (وقال أخوالمؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانسه) ولوأ كره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوأكره على الاقرار بهما لايقع اه وقدنفلناه في كتاب العلاق وذكرنا الفرق يدنهما ونفلناه أيضافى كتاب الاكراه (وفال المؤلف في كتاب الطلاق مانمه) الندا الزعلام فلايثدت مه حكم الافي الطلاق بياطالق وفىالعتق بإحراه (ثمقال) ولدالملاعنــة لأينتنى نســله في جيــع الاحكام من الشهادة والركاة والقماص والمنساكحة والعتق بملك القريب ﴿ هُمَّ قَالَ ﴾ الصي لا يقع ملاقه الااذا أسلت فعرض عليه الاسلام بمزافأ بي الى ان قال وبؤهل له كعتق قريبه اه (تمقال) المعلق بالشرط لاستعقد سديما للحال والضاف منعقد في الطلاق والعدّاق والندر فاذا قال أنت حرَّف دالمعلك معد الموم وملكه اذاقال اذا حامقد اه (ثم قال) القول له اذا اختلف افي وجود الشرط فيمالم الم منجهتها الافي مسائل اليمان قال وفيما اذاعلق عتقه اطلاقها ثم خسرها وادعى انهااختارت بعدالمجلس وهي فيه كمافي المكافي اه (ثمقال) اذاعلقه مالايعلم الامنها كمضهاوالفول لهافي حقها واذاعلق عتقه عمالا بعلمالامنه فالقول لهعلي الائصم كقوله للعمدان احتلف فأنت موفقيال أحتلت وقعما خداره كإفي الحيط وفرق بينهما في انحانية مامكان النظر الى نووج المني بخلاف الدم الخارج من الرحماه (مُمْ فَال وفي الأيضاح قبيل الاعلان مأذ صه) استثناء الكل من الكل

باطه ل الى ان قال وفي الابطاح قد ل الاعمان اذا قال غه الاماى حوان سالم ويزيغ الامز بغاص الاستثناء لانه فصل على سدمل التفسير فانصرف الاستثناءالي المف وقدذ كرهما حلة فصح الاستئناء عنلاف مالوقال سالم حومز بع حوالامز بغا لانه أفرد كالرمنهما بالذكرف كان هذا الاستثناء لكل ماتكلم بعفلا يصعراه (وقال في كتاب الايمان مانصه) يمن اللغولا. واخذة فيما الافي ثلاث الطلاق والعتاق والنذر اه وقد نقلنا ، في كمَّا الطلاق (ثم قال) حاف لا يحلف حنث بالتعليق الافي مسائل ان معلق مافعـــال القلوب أو معلق بجعـــــــــــــــــــالشهرفي ذواتُ الاشهر أومالتطامق أو مقول ان أدرت الى كذافأت مروان يخزت فأنت رقيق اه وقد مقته في كاب الطلاق (وقال في كتاب الحدودمانصه) على عتى عده على فادعى المدوحود الشرط حلف المولى فأن نكارعتق واختلفوافي كون مقاذها كافي قضاء الولوائحمة اله وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثماني من أول كتاب السوع في بعث أحكام الحل مانصه) هو تابيع لامه في أحكام العتق والتد مرا لمطلق لا المة مدكما في الظهـ مرية والاستملاد والـكتابة والحر مة الاصلسة والرق والملك سائر أسمامه وحق المالك العسدم سرى المه وحق الاسترداد في السم الفاسدوفي الدين فيماع مع أمه للدين اه (تمقال) وفي فتحالقدىر بعدماأعتق انجل لايحوز بدعالام وتحوزه بتهاولا تحوزه بتهابعد تدبير اتجل على الأصعر كذا في المسوط اه وقد نقلناه في كتاب الهمة (ثمقال)ولا يفرد كممادآم متصلاف لاساع ولانوهب الافي مسائل احدي عشرة بفردفها فىالاعتاق والتدبيرالخ اه (ثَمَقَالَ) ولافرق فى كون انجنين تعالامه بَنْ بَنْي آدم والحيوانات فالولدمنهالصاحب الانثى لالصاحب الذكر كذافي كراهمة البزازية اه وقد نقلنا وفي تما باللقطة (مُقال) و شبت نسمه اه قال الشارح أي الجل من ذي الفراش أوالسمد اله وقد نفلنا في كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب البيوع في بحث العمرة للدي لا الالفاط مانصمه) ولوقال أعتَى عمدن عنى بألف كان سعاللعني لمكن ضمني اقتضاء فسلاترامي شروطه وانما تراعي شروط المقتضي فلامدان مكون الآمرأ هلالاعتاق ولايفسيد بألف ورطل من خمر اه (ثمقال) ولوقال العمده ان أدبت الى ألف افأنت حركان اذناله في الصارة وتعلق عَتَقُه ما لأداء نظرا للعني لا كتابة فاسدة اه وقد نفلناه في الاذن والجحر (ثمقال)

وَلَوْقَالَ لِعَدِدُ مِعْتَ نَفْسِكُ مِنْكُ مَا لِفُكَانِ اعْتَاقًا عَلَى مَالَ نَظْرِ اللَّهِ فِي اله (تُمْقَالَ) وخرج عن هذا الاصل مماثل الى ان قال رلا يقم العتق بألفاظ الطلاق وأن نوى والطلاق والعتاق مراعى فهم االالفاظ لاالمعنى فقط فلوقال لعمده انأدت الى كذافى كيسأبيض فاداءني كيس أجرلم يعتق ولووكاه بطلاق زوجت مفجزا فعلقه على كَاشْ لم تطلق اه وقد نقلناً وفي كتاب الطلاق (ثم قال) تـكرارالايجاب سطل الأول الافي العتق على مال كذافي سع الذخيرة أه (ثمقال) الحقوق أنحسردة لامحوز الاعتساض عنهساالىان فآلوخرج عنهاحق القصاص وملك النكاح وتقالرق فاندمحوزالامتياض عنهاكماذكرمالز يلعي فيالشفعة اه وقدنقاناً وفي كتاب الطلاق وكتاب الجنايات (تمقال) للما تُع حق حيس المدع للمن الحال الافي مسائل في المزارية لواشترى ألعمد نفسه من مولاه اله (ثم قال) اذاقبض المشترى المبسع بلاذن السائس قيسل نقدا لمثن ثم تصرف نقض تصرفه الاف التمدير والاعتاق والاستملادوله ابطال الكتابة كأف المزازماه اثم قال) للستأمن بيسع مدبره ومكاتبه دون أمولده اهـــ (وقال في كتاب الكفألة مانصه) التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصأ عج المكاتب عن قتل العمد عما ل ثم تكفله انسان ثم يحزالم كاتب ناخرت مطالسة المسائح الى عتق الاصدل ولهمطالمذالكفدل الآن كذافي الخناسة اه وقد نقلناه في كتاب انجنا بات وفي كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عايه ولا بتعدى الى عـ مره الافي خدة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلاتسم دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنيكاح كافي الفتاوي الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (تمقال) وفي شرح المدرر والغرر لمنلاخسر وفي باب الاستعقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على المكافة حتى لاتسمع دعوى الملك من أحمد وكذا العنن وفروعه وأماانحكم فى المك المؤرخ فعملي الكافة من التماريخ لاقبساء بعسنى اذا قال زيد لمكرا نافى عدى ملكمتك منذ خسه أعوام فقال بكراني كنت عسدبشرملكني منذستة أعوام فاعتقني وبرهن علمه اندفعت دعوى زيد عمقال عرولكرانك عدى ملكتك منذسمة أعوام وانتملكي الاكن نبرهن علمه تقدل ويقمخ الحكيصريته ويحعل ملكالعمرو مدل علمه ان فاضيخان قال في أول المدوع من شرح الزيادات مساثل الباب على

قدعن أحدهماعتق في ملك مطاق وهو عنزلة ج مة الاصل والقضاء مه قضاء على كافة النماس والثماني القضاء العتق في الملك المؤرخ وهوقضاء على كافية الناس من وقت التاريخ ولا مكون قضا وقسله فلمكن هذا على ذكر منك فإن السكتب المشمورة خالمة عن هذه الفائدة اله وهادمنا فائدة أخرى هي انه لافرق في كونه عدلي المكافة من ان مكون بيندة أو بقوله أنا واذا لم سدق منه اقرار مارق كاصر مع مق المحمط البرهاني اه وقد نقلنا ، في كتاب البيوع (ممقال) واذا اختلف التدارة أن تحسالفا وتفاسحنا الافي مسئلة مااذا كان المسع عسندا فالفكل ومتقه عدلى صدق دعواه فلاتعالف ولافسخو يلزم البيع ولايمتن واليمن عدلي المشترى كإنى الواقعات اه (وقال في كتآب القضاء أيضامانهم) أخسلاف الشاهدين مانعمن قبولما ولايدمن التطابق لفظاومعنى الافي مسافل الى ان قال السادسة شهر لذانه أعتقه بالعربسة والاسنر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصوالة ول فهما اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثرقال) الشهادة اذابطات فى البعض بطلت في المكل كافي شم ادات الظهدرية الااذا كان عيد بن مسلم ونصراني فشهد نصرانيان علمها بالعتق فانها تقيل في حق النصراني فقط كإفي العتــاق.منهــا اه (نم قال) من سعى في نقض مائم من جهتــه فســعــه مردود علىه الافي موضعين ألى ان قال وهب حارية واستقولده الموهوب له ثمادى الواهب انه كان ديرها أواستولدهاوبرهن تقمل ويستردها والعقر كذافي بوع الخلاصة والمزازرة وفي فقوالقدم نقلاءن المشايخ الثناقض لايضرفي انحرية وفروعها اه وظاهرهان البائم أذا ادعى التدرير أوالاستدلاد أسعم فالهسة فى كلام الفتاوى مشال وفي دعوى البزازية سوتى بن دعوى السائم التدبير والاعتاق وذكرخلافافهما وزدت علمهمامسائل الاولى باعه ثمادهي آنه كان أحتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبد اثم دعى ان المائم كان أ متقه أه وقد نقانا . في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الهانقال أو بعقة بسع نصدب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو ببيع أم الولد على الاظهر وقبل ينفذ على الاصم إه وقد نقلناً في كتاب البيع (ثم قال) أوبالقرعة في معتق البعض اه (ثم قال) تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحدا لخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الآصلية اه (ثرقال) تقيل الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعتق الامة الى إن قال وفي تُدسر الاملة الى إن قال ولا تقسل في عتق العسد بدون دعواه عنده خلافالمماوا ختلفواعلي قوله في انحرية الاصلية والمعتدلا اه (ثرقال) تقبل الشهادة حسسة بلادعوى فى ثمانية مواضع مذكورة فى منظومــةُ اسوهمأن الدعوى منغمر مناكه الحق فلاجواب لها فالدعوى حسة لاتحوزوا لشهارة حسه للادعوى عائزة في هذوا لمواضع فليحفظ غمزدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشرموضعاوهي الشهادةعلى دعوى مولاه نسمه اه (ثمقال) واعلمان شاهد اكحسة اذاأخرشهادته للاعذر يفدق ولاتقدل شهادته نصواعلمه في الحدود وطلاق الزوحة وعتق الامة وظاهرما في القنسة اله في السكل وهي في الظهيرية والمتعبة وقدألفت فمها رسالة اهم (ثمقال في كتاب القضاء أيضا) ولايحال سنالمولى وعدده قبل تموت عتقه الافي تُلاث مذ كورة في منه المفتى اه (ثم قال) الشهادة محررة العسد مدون دعواه لاتفل عندالامام الافي مسئلتين الاولى أذاشهدا عجر سه الاصلمة وأمه حمة تقدل لابعده وشها الثانية شهدا بأبه أوصى له باعتاقه تقدل وانالمندع العمدوهما في آخرا الهادية والاولى مفرعة على الضعف فان العجيه عنده أشتراط دعواه في العارضة والاصلمة كاقدمناه ولاتعمدعوي الاعتآق من غيرالعبد الافي مسثلة من ماب العبالف من المحمط ماع عبد آثم ادّعي على المشترى الشراء أوالاعتاق وكان في مدالمائم تسمع فمهما وان كان في مدالمشترى تسعم في الشيراء فقط ولا نشستر ما ليجة دعوى اتحر بة الأصدامة ذكراسم أميه ولاآمم أن أمه تحواز أن مكون مر الاصل وأمه رقيقة صرحيه في آخر العمادية وحامر الفسولين وكذافي الشهادة محربة الاصل كافي دعوى القنمة القضاء سد دوره محمد الاسطل ماطال أحد الااذا أفرا لمقضى له سطلانه فأنه سطل الافي المقضى بحريته اهم (ثم قال فدمة أيضا) القضاء ما كحرية قضاء عـ لي السكافة الااذا قضى بعتق من ملكه مؤرخ فانه يكأون قضاء عه لي السكافة من ذلك التاريخ فلاتسهم فيه دعوى ملك بعده وتسهم قبله الماذكره منلا حسروفى الدرر والغرر آه (وقال فيمه أيضا) الجهالة في المكوحة يمنع العدمة الى ان قال وفي الطلاق وَالعَمَانِي لاوَعْلَمُ الدَّانِ الْهُ وَقَدَنْقَلْنَا فِي كَتَّالَ الطَّلَاقِ (وَقَالُ فِي كَتَّابُ

الاقرارمانصه) المقرله اذا كذب المقرىطل اقراره الافي الاقرار ماكر به والنسب وولاءالعتاقة كما فيشرحالمج عمعالا بأنهالاتحتمل النقض (ثمقال) والرق أه (ثمقال)الاستئهارا قرار يعدم الملك له على أحدالقولين الااذأ استأحرا لولى عده نفسه لمركن أقدارا معربته كافرالقنية اه وقدنقلناه في كتاب الاحارة أنضا) من ملك الانشاء ملك الاحسار كالوصى والمولى اه لفسه أيضا القراذاصارمكذباشرعا بطل اقراره الىأن قال وخرجون الاصل مسئلتان في قضاءا كخلاصة معمهماان القانبي اذاقف باستصحباب باللامكون تكذسياله الاولى انألمشة يري لوأ قرأن المائع أعتق العيدقيل م وكَذْمَهُ المالمُ فَقَضَى الْمُن على المسترى له مطل اقراره بالعتق حتى بعثق علَّمه اه وقد نقلناه في السوع (ثمقال) وعلى هذا لوأقر محربة عد ثم اشتراه عتق عليمه ولايرجع بالمن الخفراجعه (ممقال) وكذالوطلق أوأعتق نمقال كنت صغيرا فالقول إو وان أسند الي حال الحنون فان كان معهود اقبل والالا اه وقد نقلناه في كان العلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر مالرق لانسان فصدقه الفرله صعروصا رعمده ان كأن قدل أأسكد وبته مالقضاء أما بعد قضاء الفاضي علمه محدكامل أومالقصاص في الاطراف لا يصعرا قراره مالر ف معدد لكواذا مع اقرارومالرق فأحكامه معده في المجنا مات والمحدود أحكام العددوة امه في شرح المنظهمة وفيالقنية بصدق الافي خسة زوحته ومكاتبته ومديره وأمواده ومولى عتقه أقربالرق ثمادي الحربة لاتفسل الاسرهان كذافي البزازية وظاهر كالامهمان القاضي لوقضي مكونه بملو كاثم يرهن على اندحوفانه يقدل لان القضاء مالمك مقدل النقض لعدم تعدمه كإفى المزازية مخلاف مالوحك بالنسب فانه لاتسعم دعوى أحدفه لغير الحكومله ولابره أنه كإفي الهزازية أباقدمناأن القضآء بالنسب ممايتعدى الخ اه وقدنقا ابقيته فى كتاب الدعوى (وقال فى كتاب الصلح مانصه) اذاأستحق المماع عليه رجع الى الدعوى الااذا كان ممالا يقبل النقض فانهس جمع بقمته كالقصاص وآلمتني والنكاح والخلع اه (وقال في عناب الاكراه) يسع المكر و عنالف السيع الفاسد في أربع يحوز الأجازة مخلاف الفاسد ومنتقض تصرف المشترى منه وتعتبر القمة ووت الاعتاق دون القبض والمنوالمن امانة في مدالمكر مضمون في غيره كذا في المجتبي اله وقد

وتقلناه في كتاب المبيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره الااذاأ كره على شراهمن يعتق علمه بالعين أوبالقرامة اه (مُقال فيه أيضا) اذا تصرف المشترى من المسكر وفانه يفسخ تصرفه من كتابة وأحارة الاالتدبير والاستىلادوالاعتاق اھ وقـدنقانآەفى كتابالىيــع (وقال،ڧىڪـتاب الوصاماً) إذا أبراً الوصى من مال المتم ولمعب معقد مليصم والاصم وضمن الافي مسئله أوكاتب الوصى عدد الدتيم فأبرأه من الدلم يصح كمافى الخسانسة والمتولى على الوقف كالوصى كما في حامع الفصولين اله وقد نقلنا وفي كتاب الوقف (وقال فيه أيضا المعتن في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعامته فاواعتق عمد وفيه فقتل مولاه خطأفعليه قيمتان سعيفهما واحدة الاعتساق فيهلكونه وصمةولا وصمة القاتل والاخرى وهي الاقلمن قعته ومن دية المقتول معنايته كالكاتب اذاجني خطأ ولوشهد في زمن السعاية لم تقمل كما في شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولاه كالمعتق في زمان المرض فالوفتل في زمان سعا سه خطأ كان علمه الأقل وعندهما الديدعلى عاقلته وهيمن جنايات المجمع وصرح أيضافي الكافي قبسل القسامة بأن المدير في زمن سعايته كالمكاتب عند دو حرمد بون عندهما وكذالومات وترك مدمرا لأمال له غبره فقتل هلذا الدمر رجلا خطأ فعلمه ان بسعي في قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب وعندهما علمه الدية اه وعلى هذاليس للديرة تزويج نفسهازمن سعايتهالان المكاتسة لاتزوج نفسها وعندهمالها ذلك لانباح وقد أفتدت به اه وقد نقلناه في كتاب الحنايات ونقلنا بعضه في كتاب المسكاح اله (ممقال في كتاب الوصايا أيضا) الوصى اذا أبرأ عماوجب بعقده صع ويضم الاادا أبرأمن كاتسه عن بدل الكتابة وكذاالو كدل والاب اه وقد نقاناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانصـه) وذكرالزيلعي في آخوكتاب الولاءان بنت المعتق ترث المعتق في زمانها وكداما فضل بعدفرض أحمدالز وحمن مردعلمه وكذا الممال يكون المنت رضاعا وعزاه الى النهاية بنماء على انه ليس في زماننما بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال فيه أيضًا)واختلفوا في وقد الارث فقال مشايخ العراق في آخر خومن أجزا محياة المورث وقالمشايخ بلزعندالموت وفائدة الخلاف فعالوقال الوارث محاربة مورثه انمات مولاف فأنت وة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذافي اليتيمة اه (ممقال) المجد كالاب الافي احدى عشرة مسئلة الى ان قال ولوأ عتق الاب جرولا ابنه الى مواليه دون انجد اه قال صاحب الاشباء

* (كَابِ الأَيمِ ان أي والنذور)

المعرفة لاتدنعه ل تحت النيكرة الاالمعرفة في الحزاء كافي إعيان الظهيرية عمن اللغولامؤاخذة فمهاالافي ثلاث الطلاق والعتاق والنذر كذافي الخلاصة أأه وتدنقلناه في كان الطلاق وكتاب العتق (نمقال) لايجوز تعميم المشترك الافي المين حلف لايكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايم-مكا_محنث كافي المسوط و بطلت الوصية للوالي والحالة هذه اه وقد نقلناه في كمات الوصية (عمقال) ولووقف علهم كذلك فهم للفقراءاه وقدنقلنها وفيكاب الوقف (ثم فال) لا يكون المحم للواحدالافي مسائل وقف على أولاده وليس لهالاواحد غلاف سه وقف على أقاربه المقيمن في بلدكة افلريس منهما لاواحد كمافى العمدة اه وقد نقلنا وفي كتاب الوقف (مُمَال) حلف لا كلما خوة فلان ولدس له الاواحد حلف لا مأكل الاثة ارغفة من هدا الحسوليس فمه الاواحد كافي الواقعات حلف لا بكلم الفقراء أوالمساكين أوالرحال حنث واحد يخلاف رحالا حلف لايركب دواب فلان أولا يلبس ثبيا به أولا يكام عبيده ففعل شلائة حنث لايكام زوجات فيلان وأصدقاءه واخوته لامحنث الامالكل والاطعمة والنساء والشار بماعن فهه مفعل المعض كما في الواقعات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنث اكحالف بفعل معض المحلوف علسه الافي مسائل حلف لانأكل هـ أنا الطعام ولاتمكن أكام في محلس واحد حلف لا تكلم فلاناوف لاناناو ما احدهما كالرم هولاالقومأ وكلامأهم ليغداد عملي كرام فكلمواحدا الكل من الواقعات الصغيرة امرأه فعنت مهافي قوله اذاتر وحتام أة الافي مستلة لانشتري امرأة لمصنث مالصغبرة الاعمان ممنمة على الالفاظ لاعلى الاغراض فلوحلف لمغدسه الموم بألف فاشترى رغيفا بألف وغذاه بدير ولوحلف لمعتقن عملوكا الموم بألف فانسترى مملوكا بألف لأبساوم افاعتقه مر الافي مسائل حلف لابشدتريه بعشرة بنث أحدعشر ولوحلف السائع لمحنث بهلان مرادا لمشدتري مطلغة ومراد اسائع مفردة ولواشترى أوباع بتسعة لميحنث لان المشترى مستنقص والسائم

وانكان مستزيدالمكن لامحنث مالغرض بلامسمي وتسامه في انجسامع في ماب المساومة حلف لامحلف حنث بالتعليق الافي مسائل أن بعلق بأفعال القلوب أو معلق بحيئ الشهر في ذوات الاشهر أوما لتطليق أو مقول الأدت الي كذا فأنت حروان هخزت فأنت رقمق أوان حضت حمضة أوءثمر بن حيضة أوطلوع الشمس كَافَى الْحُـامُعُ اللهِ وَقَدْنَقَلْنَاهُ فِي كَابِ الطَّلَاقُ وَالْعَتَقُ (ثُمُّ قَالَ) الْحَالَفَ على عقد لاحنث الامآلاحاب والغمول الافي تسع فانه يحنث بالانحاب وحمده الهمة والوصمة والاقرار والابرا والاماحة والصدقة والاعارة والقرص والكفالة انتزوحت النساء أواشفتر تت العسد أوكلت الناس أو بني آدم أوا كلت الطعام أوطعاما أوشر بت الشراب أوشرا باعنث واحد الحنس ولوقال نساء أوعد افشلاته المعمع ولونوى الجنس في الكل صدق العقيقة المتعلق متأخر والمناف بقارن فلوقال لاحنسة أنت طالق قسل ان أتزوجك شهر أوأطاق لا ينعقد ولوقال اذا تز وحتك فأنت طالق قمل ذلك بشهر فتز وجها قسل شهر لا تطلق و بعده تطاق اه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)النية نما تعمل في المفوظ وهي مسئلة انأ كات ونوى طعماماً دون طعام الأاذاقال ان خرجت ونوى السغرالمتنوع اه وفمااذاحلف لايتزوج ونوى مشية أوعربية المعرف لابدخل تحت المنبكر قال اذادخلدارى هذه أحداوكلم غلامى هذا أوانى هذا أوأضاف الىغسره لاردخل المالك لتعريفه مخلاف النسمة ولولم بضف مدخل لتنكره الافي الاجواء كالسدوالرأس وانكيضف الاتصال الفعل يترقاعله مرة وتجاه أخرى فال انشتمته فيالمعجدأورمث المهفشرط حنثه مسكون الفاعل فمه وانضربته أوجرحته أوقتلته أورمسه كون المحلفه الشرط متي اعترض على الشرط يقدم المؤخر العاق بشرطين بنزل عند آخره ها وبأحده ماعندالا ولوالضاف مالعكس مقابلة انجمع بانجمع ينقسم وبالمفردلا وصف الشرط كالشرط انخبر للصدق وغبره الاان بصله ماأساء وكذا الكتابة والعلم والشارة على الصدق في الظرفسة وتحعل شرطاللتعذر صفة المالكمة تزول مزوال ملكه وكونه مشتربالا الأول اسم افردسابق والوسط فردبين عددن متساويين والا خوفرد لاحق أوفي النفي تعمروفي الاتمات تخص والوصف المعتماد معتمر في الغائب لافي المعنن اضافة ماعتدالى زمن لاستغراقه بخلاف غبره الوقت الموصوف معرف لأشرط والله

سبحانه وتعالى أعلماه (يقول حامعه) وهذههي المسائل المجموعة الملحقة بكماب الا عمان (قال المؤلف في القماعدة الاولى لا ثواب الامال مقانصه) ولا يصم اقتداءبامام الاينمة وتصع الامامة يدونها ولوحلف لايؤم أحدافا قتدى به انسان صحالاقتداء ولأعنث حلافا للكرجي وأي حفص المسركافي المناية الااذا صلى خافه نساء فأن اقتداءهن به بلانمة الرمامة غرصيم واستثنى بعضهم الجمعة والعسدين وصحيح قال في الخسائدة يعنَّت قضاء لاديانة آلااذا أشهد قبل الشروع فلاتحنث قضاء وكذالوأم الناس هذا اكحالف في الجِمعة صحت وحنث قضاء ولآ معنت أصلااذا أمهم في صلاة الجنسارة وسعيدة التلاوة ولوحلف ان لا دؤم فلانا فأمالناس ناوىاان لايؤمه ويؤمغىره فاقتسدى يهفسلان حنثوان لمعطيله اه وتقدم بقبته في كماب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلأنتوقف علها فتنمقدا ذاحلف عامدا أوساهم أأومخطانا أومكرها وكذااذا فعل الملوف به كذلك وأمادة تخصص العسام في المهن فقبولة دمانة إتفاقا وقضاء عندا مخصاف والفتوىء لى قوله ان كان الحالف مظلوما كـ ذلك اختلفواهل الاعتمارلنمة الحالف أولنمة المستحلف والفتوى على اعتمار نمة الحالف انكان مظلومالاان كان ظلما كمافي الولوائجية والخلاصية أه (ثم قال في القياعدة الثانية الامور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها الفلب في كل موضع وهناأصلان الاوللا يكفى التلفظ باللسان دونه الىان قال ومن فروع هذا الاصل أنه لواختلف اللسان والقاب فالمعتبر عافى القلب وخرج عن هذا الأصل المين فلوسيق لسامه الحالفظ الهمن بلاقصدا فمقدت للسكفارة أوقصدا كلف على شئ فسسق لسانه الى غميره هذا في اليمين مالله تعالى وأما في الطلاق والعتاق فدة م قضاءلادبانةاه وقدحكى في السيط أن يهض الوعاظ طلب من الحياضر بن شميًّا فلم يعطوه فقال متعضرامنهم طلقتكم الاناوكانت زوجته فيهم وهولا يعلم فأفتى امام انحرمسن يوقوع الطلاق الى ان قال والا ولى تخريحها عدلى مستَّلة العدين لوحلف لايكأمز يدافسلم على جماعة هوفهم قالوا حنثوان نواهم دونه ديز ديانة لاقضاء اه فمندعد منية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسئلة الع والأفرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا اه (ثمقال) وفي الكنزكل مملوك لي وعنق عسد القن وأمهات الاولادومدير و، وفي شرحه الزياجي ولوقال أردت به الرحال

دون النساودن وكذالونوى غبرالمدبر ولوقال نويت السوددون المنضأ وعكسه لامد من لان الأول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولاعوم لغسر اللفظ فلا يعل قده نسة القنصيص ولونوي النساء دون الرحال لمدين وفي المكتزان لدست أوأ كلت اوشر بت ونوى معمنالم بصدق أصلاولو زادتو باأوطعاما أوشرا بادين وفي المحمط لونوي جميع الاطعمة في لا يأكل طعاماً وجميع مماه العالم في لا يشرب شرابا بصدق قضاء آه وفي الكشف الكبير بصدق دبانة لاقضاء وقبل قضاء أيضاً اه وقدنقلنا بعض هذه السائل في كَابُ الطلاق وَكَابِ العَنِّي (ثَمْقَالُ في الاصل الثاني من التاسع وهوانه لايشة رطمع بيسة القلب التلفظ في جيم العبادانمانسه) ونوج عن الاصل مسائل منها النذرلا يكفى في الصامه النه بل لا مدمن المتلفظ له صرحواله في ماب الاعتمال اله (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانصه) وأتصع الكفارة من كافر فلاتنعقد عينه انهم لااعان لمم وقوله تعالى وان مَكَ ثُوا عَانَهُم أَى الصورية اله (تُمَال قَاعدة في الأعان) تخصيص العام بالنية مقبول دبانة لأقضا وعند الخصاف تصم قضاه أيضاف أوقال كل أمرأة أتزوجها فهدى طالق تم قال نويت من بلدة كذالم يصم في ظاهر المذهب خلافاللخصاف وكذامن غصب دراهما نسان فلماحافه الخصم عام انوى خاصا ومافاله الخصاف مخلص لنحلفه ظالم والفترى على ظاهرالمندهب فتي وقع في يد الغللة وأخذ مقول الخصاف فلاأس مه كذافي الولوائجمة ولوقال كل ملوك الملكمة فهوج وقال عندت به الرحال دون النساء دن بخد الأف مالوقال نو سالدودون المهض أومالعكس لمنصدق دمانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرحال والغرق بيناه في الشرح من المن في الطلاق والعتاق وأما تعمم الخاص بالنبة فل أروالي الآن (قاعدة فيها أيضاً) اليمين على نبية الحالف ان كان مظلوما وعلى نبية المستحلف انكان ظالما كما في الخلاصة (قاعدة فيهاأيضا) الايمان مسية على الألفاظ لاعلى الاغراض فلواغتاظ مرانسان فلف أمه لأيشترى له شيئا بفلس فاشترى له بمائة درهم ليحنث ولوحلف لايسعه بعشرة فياعه بأحد عشرأ ويتسعة لمحنث معان غرضه الزيادة لكن لاحنث بلالفظ ولوحلف لايشتريه بعشرة فاشتراه بأحدعشر حنث وتمامه في الخيص أنجامع وشرحه الفارسي أه (وقال في آخر القاعدة الثانية مانمه) خاتمة تحرى فاعدة الامور بمقاصدها في عُمِرالعربية أيضافا ول

مااعتسرواذلك فىالكلام فقال سدويهوانجهورباشتراط القصدفيه فلايسمي كالرمأمانطق به النائم والساهى وماتحكمه انحموانات المعلمة وخالف يعضهم فأر مشترط وسمى كل ذلك كلاماوا حتاره أتوحيان وفرع على ذلك من الفقه مااذا حلف لايكلمه فكلمه ناغما يحدث يحمع فاله محنث وفي معض روامات المسوط شرطان وقظه وعلمه مشامخنا لانه اذالم ستمه كان كااذاناداه من يسد وهو بحمث لا يسمع صوته كذافي الهداية فأمح اصل انه قداختلف التعصير فهما كإبيناه في الشرح ولم أرالاً ن حكم ما ذا كله مغمى عليه أومجنونا أوسكر آن آه (وقال في قاعـ دَّة ما ثدت سقين لابرتفع الاسقىن مثله مانصه) وهنا فروع لم أرها الآن الحمان قال مخمامس شك في المذورهل هوصلاة أوصام أوعتني أوصدقه ويذبني أن يازمه كفارة بمين أخذامن قولهم لوقال لله عالى فذرفعليه كفارة عسنالان الشك فىالمنذوركعدم تسميته السادسشك هلحلف الله تعالى أوبالطلاق أوالعتق ثمرأ بت المسئلة في المزارية قدمل الاعمان حلف وتسي المداللة تعالى أو مالطلاق أوبالعتماق فحلفه بأطل اهر وفي التثمة اذاكان بعرف انه حلف معلقه الشرط و تعرف الشرط وهود خول الدارو فعوه الاانه لايدرى انه كان بالله سيحانه وثمالي أمكانىالطلاق فلو وجدالشرطماذا بحساعليه فالمحمل على الممنىالله تعالى ان كان الحالف مسلا قمل له قال أعلم ان على المانا كشرة غراني لاأعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل على الاقل حُكما وأما الاحتياط فلانه ابدله اه (وقال في قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة مانسه) ومنها حلف لايدع أولا يسترى أولا ووراولا يستأج أولادصاع عنمال أولايقاسم أولاعفاصم أولايضر بواده المعنث الأبالما شيرة ولامعنث بآلة وكمل لانها الحقيقة وهومع ازالاأن بكون مثله لأساشرذلك بالفعل كالقاضي والامر فمنشد نحنث مهماوان كان ساشره م وتوكل فمه أخرى فانه بعتبرالاغلب قال في الكنز تعده وما يحذث بهده المنكاح والطلاق واثخلع والعتق والمكثأبة والصلح عن دما لعمدوا لهية والصدقة والقرص والاستقراض وضرب العسدوالذبح وآلمناء والخياطمة والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقدضه والمفقسة والحكسوة والحل آه والافعال والعقود فى الاعمان هل تختص بالعجيم أوتتنا ول الفاسد فقالوا الاذن فىالنكاح والبسع والتوكيل بالسع يتناول القاسد والتوكيل بالنكاح لايتناوله

والمهن على النكاح انكانت على الماضي تناولته وانكانت على المستقل لا وَالْهِينَ عَلَى الصَّلَاةَ كَالْهِينَ عَلَى النَّكَاحِ وَكَذَاعَلَى الْجُوالْصُومُ كَافَى الظَّهِيرُ يَهُ وكذاعلى المسع كافي المحمط ولوحلف لأصلى الموم لامتقمدنا الصير قماساو متقمد مداستحسانا ومثله لا يتزوج الموم كمافي المحمط اله (تمقال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بلهمها لانه الحقيقية دون لمنها ونتاحها مخلاف مااذا حلف لأبأ كلمن هذه النخلة محنث بتمرها وطلعها لاعاا تصل مصنعة عادثة كالديس وان لمكن لهاغر منت عا كله عااشتراه بفنها ومنها حلف لا يأكل من هذه المنطشة فأفهصنت بأكل عينها للامكان ولايحنث بأكل خمرها ومنهاحلف لايشرب من دجلة حنث بالكرع لانه الحقيقة ولاعنث بالشرب يده أومانا يخلاف من ماعد حلة اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض علينا الاصلاالذكورالمستأمن على أبنائه لدخول الحفدة ومن حلف لا نضع قدمه فىدار زيد معنث بالدنعول مطلقا وعن أضاف العتق الهابوم قدوم زيد فقدم لبلا عتق وعن لا يسكن دارز يدعت النسمة الملك وغره و بأن أما حسفة ومجداقاً لا فعن قال لله على صوم رجب ناو بالليمن اله نذرو عن وأجيب بأن الامان عمقن الدم الحتاط فيدفا نتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام أتحقيقه فيه ووضع القدم محساز عن الدخول فع واليوم ادا قرن بفعل لاعتدكان لطاق الوقت كقوله تعالى ومن ولمم ومئذد مره وللنهاراذا امتدلكونه معيارا والقدوم غرمتذ فاعتبر مطاق الوقت واضأفة للدارنسية السكني وهيءامة والذذرمستفادمن الصبغة والمهن من المودع فان احساب المأم بعمين كقرعه مالنص ومع الاختسلاف لاجمع كذافي المدائم ومن هدذا الاصل لوحلف لا مصلى صدادة فأنه لايحنث الامركعت من لانها الحقيقة يخلاف لا يصلي فالدلاصن حتى يقددها سعددة لائه يكون آتماعهم عالاركان وهل صنت وضع المجهمة أو مالر فع فولان هنامن غيرتر جيع ويذبني ترجيم النساني كارجوه في الصلاة ولوحلف لا بصلى الظهر لم عن الامالاربع ولوحلف لا يصليه حاءة لمحنث ادراك ركعة واختلف فيمااذا أدرك الاكثر اه (وقال فى القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسيرمانصه) ومن التخفيف حواز العقود الى انقال ومنمه مغروعمة الكمارة في الظهار والمن تدسراء على المكافين وكذا القسر في كفارة الهي لتكرره ايخلاف بقية الكفارات لندرة وقوعها ومشروعية

لتخمر فينذرمعلق بشرط لأمراد كونه بين كفارة الهين والوفاء بالمنذور على ماعله الفتوى والمه رجع الامام قبل موته تسمعة أمام اه (وقال ماأبيج الضرورة يتقدر بقدرها ولذاقال فأعان الظهر بةان المين الكادبة لاتباح الضرورة وانماساح التعريض اه تعنى لاندفاعهاأى الضرورة بالتغريض اهروقال فى القاعدة السادسة العادة عكمة مانصه) وكذالفظ الناذر والموصى وانحالف وكذا الاقاربرتدني علمه أى العرف الافتمانذكر وسأتى في مسائل الابمان اه *(ثمقال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارضا قدم عرف الاستعال خصوصافي الاعمان فاذاحلف لاتحلس على الغراش أوعلى الدساط أولاستضي بالسراج فمعنث محلوسه على الارض ولابالاستضاءة بالشمس وأغاسهاه الله سيعانه الى فراشا ويساطا والشعس سراحا ولوحاف لأمأ كل تجالم محنث مأكل تحيم ك واغماسمهاهاالله سعمانه و توحالي مجما في الفرآن ولوحلف لامرك دامة فركب كافرالم بحنث وان سمياه اللهءز وحسل دامة ولوحلف لابحلس تجيت يقف فحامر تحت السهاء لاحنث وانسها هاالله تعالى سقفا الافي مسأئل فيقدم الشرع على العرف الاولى لوحلف لا يصلى لمحنث بصلاة الجنازة كافي عاملة الكتب الثبانية لوحلف لايصوم إمحنث عطاني الامساك وانمياعنث يصوم ساعة وعدا العدر سمية من أهله المالسة حلف كلاينكم فلانة عنت بالعقد لانه النكاح الشاثع شرعالا بالوماء كإفي كشف الاسرار مخلاف لاينتكم زوجته فاله للوطه آه وَقَدنقلناه في كَابِ النَّكاحِ (نَمْقال) الرَّابِعَةَلُوقَالَ لَمَــالنَّانَ رأيت الهلال فأنت طالق فعلت مدمن غسر رؤبة مذنغيان مقم لسكون الشارع استعمل الرؤرة فيه يمنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموالرؤيته اه (نم قال) وهنافرعان يخرمان لمأرهماالا كرمرعا أحدهما حلف لأبأكل محالاعنث أً كا المتــة الثـاني-لفلاطألاعنث يوط الدمر اه وقد نقلناه في كاب النكاح (ثمقال) وأمالوحلف لاشربما فشرب ما مخلوطا بغره فالعسرة للغالبُ كَاصُرْحُواْنِهُ فِي الرضاعِ ﴿ وَصَلَّ فِي تَعَارِضَ الْعَرْفُ مِمَ اللَّغَةُ ﴾ ﴿ صَرْحٍ الزرابي وغبره بأن الائمان ميآية على العرف لاعلى الحقائق اللغوية وعلما فروح منهالوحاف لا أكل الخنزحنث عابعتاده أهل للده ففي القاهرة لا محنث الأعنز البر وفىطبرستان ينصرف الىخبرالارز وفى زبيدالى خبرالذرة والدخن ولوأكل أ

اكحالف خلاف ماعندهم من الخبزلم يحنث ولامحنث أكل القطائف الامالدة ومنهاالشواء والطبيغ على الليم فلاعتث بالسادفيان والجزوالمشوى ولايحنث مالزورة في الطبيخ ولامالار والمطبوخ بالسمن بخسلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلسة بأبسة ومنهاالرأس مايساع فيمصرف لاعنث الابرأس الغنم ومنها حلف لأيدخل بيتافدخل بيعة أوكنيسة أوبيت ناراوالكعبة أيحنث (تنبيم) خرج عن ساء الأعمان على العرف مسائل الاولى حلف لاما كل مجاحنت ما كل محم الخنزىر والآدمي علىمافي الكنز والكن الفتوى على خلافه وجواب الزيلعي بأمه عرف عملي فلايصلم مقد المخلاف العرف اللفظى فقدرده في فتح القدير بقولهم فى الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذليس العادة الاعرفاعلا اه الشانعة حلف لا مركب حدوانا حنث مال كوبء لي انسان لتناول اللفظ والعرف العهم لي وهوانه لاسرك عادة فلا بصلح مقداذ كروالز ملعي بخلاف لاسرك دامة كاقدمناه وقداستمرعلي مامهده وقدعمت رده اكن لمصاس الممام عن هداالفرع الثالثة لوحلف لامهدم يبتاحنث بهدم مدت العنكموت ففلاف لأيدخل بيتا وفرق الزيامي بننهما بامكان العمل بحقيقته في المدم يخلاف الدخول ولوصم هذا المسلك لم يصح بناء الأعمان على العرف الاعند تعذر العمل محقيقته اللغوية الرابعة حُلفُ لا ما كل تجما حنث ما كل الكمه دوالكرش على مافي الكنزمع العلا يسمى تحاءرفا ولذاقال في الحيط اله انماعيا عنث على عادة أهل الكوفة وأماني عرفنا فلا محنث لانه لابعد عمساه وهو حسن حدّا ومن هنا وأمثاله علمان المعهي بعتبير عرفه قطعاومن هناقال الزيامي في قول الكنز والواقف على السطيم داخل ان المختارأن لايحنث في العجـم لا مه لا يسمى داخلاعنـ دهم اه (ثم قال) في المجت الراسع العرف الذي تحمل علمه الالفاظ اغما هوالمقارن والسائق دون المتأخر ولذا قالوالاغبرة بالعرف الطارئ فأندا اعتسرالعرف في المعاملات وأم يعتسر في التعليق فبيقء لي عمومه ولا يخصصه العرف وفي آخرا لمسوط اذا أراد الرجل أن نغس فالفته امرأته فقال كل حارية أشتريها فهدى حرة وهويعني كل سفينة حارية عملت نيتيه ولايقه عاسه العنق قال الله سبحيانه ونعيالي وله الجوار المنشات في البحر كالاعلام والرادالسفن فاذاأرا دذلك عمات نمته لانها ظالمة في هدندا الاستحلاف ونية المظاوم فيما يحلف علمه معتمرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال)

وكذا قالوافي الاعبان لوحلفه والي ملدة ليعلمنه بكل داعردخل الملدة مطلت الهمين بعزل الوالى فلاعونث اذالم بعلم الواني الثاني ولمأرالا تن حكم ماأذا حلف متي رأي منكر ارفعه الى القاضي هل يتعين القاضي حالة اليمين أه وقال في القاعدة التاسعة اعمال المكلام أولى من اهماله متى أمكن فان لم عكن أهمل ولذا اتفق أحماينا في الاصول على إن الحقيقة اذا كانت متعدرة فإنه تصارا لي الجاز فلوحاف لابأ كل من هـ فموالمخـلة أومن هذاالدقيق حنث في الأول بأكل ما يخرج منها وبثمنهاانماع واشترى مهمأ كولا وفيالثاني بما يتحذمنه كاكخنز ولوأ كلءمن الشحرةأوالدقيق لميحنث على الصميم والمهجو رشرعاأو عرفا كالمتعذر آه (ثمَّ قال فى تنديمه يدخل فى همذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيد فاذاد ارا الفظ بينهما نعين الجلء لى التأسيس مانصه) ﴿ وَفِي ٱلحُلاصَةِ اذَا حَلْفَ عَلَى أَمِرُلا يَفْعَلُهُ ثُمَّ حلف في ذلك المجملس أوفي محاس آخر أن لا مفعمله أمدائم فعمله ان نوى بمنسأ أوالتشديد أولم بنوفعلمه كفارة عمنين وان فوى بالثاني الأول فعلمه كفارة وأحدة وفي التحر مد عن أبي حديقة رجمة الله تعمالي اذاحلف بأعمان فعلمه لسكار عن كعارة عمن والمجاس والجالس فمهسواء ولوقال عنيت بالثاني الاول لمستقمذلك فىاليمنىالله تعمالى ولوحلف بحجمة أوعمرة يستقيم وفىالاصل أيضا لوقال هو بمودى هونصرانى ان فعل كذا يمن واحدة ولوقال هو بمودى ان فعل كذا هو إنى ان فعل كذافهما عشان وفي النوازل رحل قال لا تح والله لاأ كله وما والله لا أكله شيهر اوالله لا أكله سنة ان كله معدساعة فعلمه كفارة الاثة أعان وانكله بعدالغدفعاله يمنان وانتكله بعدشهر فعلمه عين واحدة وانكله رمدسنة فلاشيء علمه اه مافي الخلاصة اه (قال في القاعدة الحادية عشر السؤال معادفي الجواب مانصه) قال البزازى في فتاواه من آخرالو كالةوعن الثاني لوقال امرأة زيدطالق رعدده وعلمه المني الى ستالله الحرام ان دخل هدنه الدارفقال زىدنعمكان حالفا بكاه لأن الجواب يتضمن اعادة مافى السؤال ولوقال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهولم يحلف على شئ ولوقال أحرت ذلك على ان دخلت الدار أوالزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاحازة لا يقعشي الخ اه وقد نقلما ذلك في كتاب الطلاق (نم قال) ومن كتاب الايمــان قال فعات كذا أمس فقال نسم فقال السائل والله لقُـد فعلتها فقال نسم فهو حالف اه (وقال في القاعدة

الثانية عشرلاينسب الىساكت قول مانصه) ونوج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الرابعــة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوهــافسكــت حنثت اه ونِقلناها فى كَأْبِ النَّكَاحَ أَيْضًا ﴿ثُمِّقًالَى ۖ السِّأْبِعَةُ عَشْرُلُوحَافِ المُولَى لا يَأْذَنُ لَهُ فسكت دنت في ظاهر الرواية الله وقوله فسكت أي حين رآه يسم و يشتري كافىشرحها وقدنقلناهانى كابالماذون أيضا (تمقال) التآسعة عشر لوحلف لاينزل فلانا في داره وهونازل في داره فسكت ُحنث الألوقال اخرج منها فأبي أن يخرج فسكت اه (ثمقال) الثلابون سكوت انحالف لايستخدم علوكه اذا حدمه بلاأمره ولمينهمه حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النـاسيمانـــه) والناسي والعـامد في الميــنُسوا وكحُذا في الطلاق اه وقىدنةَانما يقيه في ذلك في كَتَابِ الطلاق وفي كَتَابِ الْحِجَّابِضَا (ثَمُقَال) ومما فرقوا فيمه بين العلم وإمجه لوقال ان لأقتل فلاناف كذاوه وميت أن علمه حنث والالا تُكذا في الكنز اه (ثمقال في أحكام الصيمان مانصه) ولا تنعقد بمنسه اه (وقال في أحكام السكران مانسه) واختلف في حدا اسكران فقهل من لا يعرف الأرض من السهاء والرحل من المرأة ويدقال الامام الاعظم وقبه ل من في كالرمه اختسلاط وهذمان وهوقوله ما ويه أخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدر المسكر في حق انحرمة ماقالاه احتياطا في انحرمات والخسلاف في اكحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة به وفي عنه انه لا سكر كاسناه فيشرح المكنز اه وقد نقلنا د في كاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه) ويكونرهنــاونذرا اه (وقال فىأحكام النقد ومايتهـــىنفىــه ومالا يتعىن مانصه) ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعد ه فالعامة كذلك وقد نقلنما وفي كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) العشرون رجل حلفان لايكام فلانا فياءالحالف الى الحاوف عليه وهونائم وقال له قم فلم يستيقظ النائم قال بمضهم لايحنث والاصم انه يحنث اه (وقاً ل فَي أحكام الكَمَانُصُهُ) وفي القنية كتبت أنت طالق ثمقاً ت از وحهاً اقرأ على فقرأ لانطلق مالم يقسد خطابها آه وقد سشلت عن رجمل كتب ايماناتم قاللا خو اقرأهاعلى فقرأهاهل الزمه فأجبت انهالا تلزمه اذا كأنت بطلاق حيثلم بقصدوان كانت بالله تعالى فقالوا الذاسي والمخطئ والذاهل كالعامداه (وقد

فقلساذاك فى كالسالط الق (وقال في أحكام الاشارة في قاعدة اذا اجتمعت الاشارة والعمارة مانصه) وأمافي ما سالا عمان فقالوالوحلف لا يكلم هـ ذا المسي أوهدذا الشاب فكلمه بعدماشاخ حنث ولوحلف لايا كل محمهذا انجل فأكل بعدماصاركشا حنثلان الاول وصف الصماوانكان داعماللمين لكنهمنهي عنهشرها وفي الثاني وصف الصغرليس بداع الهافان المتنع عنه أكثرا متناعا عن محم الكنش ولوحلف لا تكلم عد فلان هذا أوام أته هذه أوصد بقه هذا فزالت الاضافة فكامه لمحنث في العبدوحنث في المرأة والصديق ولوحلف لا كلم صاحب هـ فذا الطلسان فساعه ثم كلسه حنث اه (وقال في يحث القول في الملك مانصه) الثانية عشرالملك الماللة من والمنفعة معاوهو الغالب أوللعين فقط أوللنفعة فقط كالعمدالموصى عنفعته أمدا ورقسه للوارث الحانقال ولمأرحكم كتابته مزالمالك الحان قال وحكما عتاقبه عن البكفارة وينسغي ان لامحوزا لانه عادم المنفعة للسالك اه وقد نقلنا بقيته في كاب الوصاما (وقال في بحث ماء نع الدين وجويه ومالاعنع مانصه) الرابع المكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيم المه عنعه بالمال كافي شرحنا على المنارمن عث الامراه وقد نقلناه في الصوم وفي كماب الطلاق (وقال في بحث ما يندت في دمة الدسر ومالا شدت ما نصه) وما مخرفه سنالصوم وغبره فلافرق فيه سنالغني والفقير كجزاء الصد الى أنقال وكفارة المين اه وقد نقلناه في كتاب الجج وغيره (وقال في الفن الشاك في بحث ا ماافترق فيهالو كيل والوصى مانصه) وفي الخانية لوقال الله على ان أتصدق على جنس فتصدق على غمره لوفعل ذلك ينفسه حاز ولوأمر غمره بالتصدق ففعل المأمور ذَلكُ ضَمِن المأمور اه وقد نقلنا يقته في كَاب الوكالة (ثَمُ قَالَ آخرالفن المذكور فى قاعدة اذا أقى الواجب و زادعامه هل يقع الكل واجبا أم لامانصه) ولم أرالا تن مااذا أحرج بعسراعن خسمن الابل هـ ل يقع فرضا أو حسه وما ذا تذرذ بحشاة فذبح مدنة ولعل فاثدته في النهة هل ينوى في آلكل الوجوب أولاوفي المواب هل شات على الكل تواب الواجب أوتواب النفل فيمازاد الى ان قال عمرا يتهم قالوا فىالاضعيمة كإذكره النوهمان معز باالى الخلامة الغنى اذاضحي بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقسل الاخرى محسم اه (وقال في أول فن الحمل مانصه) وقال أى صاحب الملتقط قال أوسليمان كذيوا عدلي محدليس له كتاب

محمل وانملاه والهرب من انحرام والتخلص منه وهوحسن قال تعالى وخذسدك صنغثافاضر**ب به ولاتحنث الى ان قال وهذا** كله اذالم بؤدّالي الضرر مأحداه وقد نقلتما بقيته في كأب البيوع (ثم قال في فن الحيل مأنصه) السادس في النكاح الى ان قال ولوادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الىأ بهاوخاف انسكار هما سنيكر أصل النكاح وحازله اتحلف انهماتز وجهاعلى كذاقاصدا الموم والاعتمارلنيته ثكان مظلوما حلف لانتزوج فاكحملة ان مزوحه فضولي و محمزه مالفعل وكذا لاتتزوج ولوحلف لابزوج بنته فزوجها فضولي وأحازه الاب لمعنث اه وقد نقلناه في كتاب النه كاح (وقال في الفن المذ كور في بحث ألطلاق) حاَّف لا يدخل دار فلان فالحملة حله لما أ وقد نقلناه في كاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع فىالأعمان لايتزو جمالكوفة معقد غارجها ولوفي سوادها اما ينفسه أويوكسله لابزو جهيده من أمته ثمأ واده فانحسلة فمه ان سعهما من ثقة فبزوجهماثم مستردهمما لانطلقها بينسارى يخرج منهما ثم بطاقهاأو نوكل فمطاقها خارجها حلف لا ، تزوحها معقدم تبن قال ان تزوحتها فهي طالق فتزوحها الاولي ان ىطلقها التحسل لغبره يبقين اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (عمقال) حلفته امرأته مان كل حارية يشتريها فهمى حرة فقال نعمناو ماقرية بعمنها صحت نيته ولونوى اريةالسفينة صحت نبته اهم وقد نقلناً ه في كتاب العتق (ثم قال) ولوقال كل م أه أتزوحها علمك ناو ماعلى رقستك صحت عرض على غسره عسافقال نع لايكني ولايصيرحالفا وهوالصميرك ذافىالتنارخانية وءلىهذا فسأبقعمن اأمق فيالحما كمان الشاهد يقول للزوج تعلمقا فيقول نعملا يصمء على الصحيم وقد نقلنا ه في كتاب العالاق (ثمقال) إن فعلت كذا فعيد مريبيعه ثم يفعل ثم يترده اكيمــلة في سِيع مدير بعتق عوت سيمده ان يقول اذامت وأنت في ملكم. أنتحر اه وقدنقلنا.في كتاب العتق(ثمقال)انتقض السعماقالة أوخسارتم ادعىمه فانحيلة ان يحلف المدعى علمه نأو بامكانا غدر مكانه أوزمانا غدر زمانه حلف لا تشتريه با انفي عشرورهما يشتريه بأحدعشر وشيئ آخر غيرالدرهم لايدمع الثوب من فملان بثن أيدافا محملة يدمع الثوب منمه ومن آخر أويدهمه بعرض أويدعه البعض ويهده المعض أوبوكل بسعه منسه أويسعه فضولي منسه ومحتز دح لاشتريه نشتر بهنا كخساروف فنظراو نشتريه مع آخراو نشتريه الاسهما

مشترىالسهم لابنه الصغير عسده جان أخذدينه متفرقا بأخيذه الادرهم بكف لمأخه ذن من فلان حقه أوليقضينه ثمأرا دان لا بأخذمنه بأخذمن وكدل المحلوف علمه أومن رفيله أومن حويله وقسل محنث ان أكلت من هذا الخيز تدقه وتلقمه فيعصمدة وتطعفه حتى يصمرهال كافتأ كله لانأكا طعامالفلان مسعله أومسديه فبأكله انصعدت فكذا وانتزات فكذا بحملها وبنزل لم لامنفق علمام مهامالا فتنفقه أو مستها فسطل البمن اذا انقضت عدتهـ و تستأج زوحها كأسنة بكذا على إن بتحركما فينئذ الكسب لما وإن كان اتستأده لمقسل العمل طلت ان طلق ضرتها فالحسلة ان نتزوج أخرى هاء لى اسم الضرة ثم يقول ملقت امرأتي فلانه ناو ما انجه ديدة أو تكتب اسم الضرة في كفه السرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا بالمني الى مافي كفه السرى اه وقدنقلنــاهفي كتابـالطلاق (ثمقال) حلفه السرّاق ان لايخىر بأسمــائهم معدعامه الاسماء فن لدس سارق يعول لاوالسارق سكتعن اسمه فعل الوالى راق ولايحنث انحسالف الايسكنها وشق عليسه نقسل الامتعة بسعسه ثمن بثق يخرج أنالمآخذمنك حقى وقالالآخوان أعطمتك فانحدلة لهم حِيراً الهُ (وقال في فن الحمل من بعث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دارفلان ه وقدنقلنــاه في كتاب الطلاق (وقال أخوالمؤلف في تـكملته ادسفن الفروق مانصه) * كتاب الاعمان * لوقال والله وسكن أورفع أونصبكانءسنا ولوحذف الواؤلا تكونء نسأالانا كخفض والفرق ان انخفض قائم مقسام حرف القسم الافرواية أولوقال ان دخات الداروا لله لا يكون عمنسا ولوقال لاأدخل الداروالله مكون عمنا والفرق دقيق كائن مسناه على العرف له علىه ماثة فقال ان أخذ تهامنك الموم درهمها دون درهم فعدى حرفغرت بن لاصنت ولوقال ان أخذت منها الموم درهما دون دره. يعنث والفرق انشرط الحنث في الاول قبض الماثة في الموم متفرقة ولم بوجد لان اء كنابة عنها وفي الشاني شرط قيض المعض وقدوم بتسعة فساعه بعشرة لايحنث ولوحلف لانششريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث والفرقان البيع بتسعة لايثبت مايثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت مايثيت الشراء بتسعة اه وقدنقلناه في كتاب العتق (تمقال) ولوحلف لاسم

مساعه فياعه ولم بقبل لاحنث وفي المبة وتحوه احنث والفرق ان البدع بدون القمول لأمكون سعاأما الهسة فترع بتم بالواهب وحده والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب ألز كام مأنصه) عن النادرمسكينا فله اعطاء غروالااذا أبعين المنذو ركالوقال المعلى ان أطعم هذا المسكن شيئا فأنه يتمين فلوعن مكسينان فله الافتصارعلى واحد اه وقد تفلناه في كتأب الصوم (وقال في كتاب الطلاق) المعلق الشرط لالنعقد سسالك الوالمضاف شعقد في الطلاق والعتاق والنذر الهان قال ولوقال تقد تعالى على أن أتصدق مدرهم عداملك التعمل يخلف اذا جاهداه (ثمقال فيه أيضا) ومن فروع أصل المثلة ما في أيمان الجاج لوحلف لامحلف ثمقال لهساأذا عاغد فأنت طسألق حنث مخلاف آن دخلت آه (وقال في كتاب الوقف) شرم الواقف عب اتساعه الى ان قال الاف مسائل الى أنقال الرامعة شعرط ان تتصدق مفاضل ألف له على من سأل في مسجد كــذا كل يوم أبراع شرطه فللقم التصدق علىسائل في غرد الاالسعد أوخارج المعد أوعً لي من لا يسأل أه قال شارحها وهذامني على عدم نعمن المكان في الوقف قياساعلى النذراه (وقال في كاب الحظر) الخلف في الوعد وام كذا في أضحمه الذخرة وفي القنة وعده ان مأتيه فلم بأته لأمأ ثمولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا الخ وقد تقلنا بغيته في كتاب المسع قال شراحها كان شفيت أج فشفي بلزمه أي لآنهنذر أه قال صاحب الاشأه

(حكتاب التعزير والحدود والسرقة)*

اذاصارالشافعي حنفهائم عادا لى مذهب و يعزر عندا المعض لا نتقاله الى المذهب الادون كذا في شعمة البرازية من آذى غيره بقول أوقعل بعز ركذا في التنارخانية ولو بغمز العين ولوقال الذي يا كافريائم ان شق علمه كذا في التنبية وضابط المتعزير كل معصمة لدس فيها حدمقد و فيها التعزير وظاهرا قتصارهم الله بعزر على مافيه الكفارة ولم أره مسلم دخل دارا محرب وارتكب ما يوجب المحدد والعقوبة ثم رجم المنالم يؤاخذ به الافي القتل فقيب الدية في ما له عدا أو حطا الموقعة غالم المحدد أو حطا الموقعة غالما و كذا وقد نقائاه في المجنبا يات (ثم قال) يعزر على الورع المارد كتعريف تمرة كذا في المتارخانية قال له ما فاسق ثم أراد أنسات فسقه بالدينة لم قيسل لانه لا يدخل في المتارخانية قال له با فاسق ثم أراد أنسات فسقه بالدينة لم قيسل لانه لا يدخل

ت امحـكمكذافىالقنمةاه وقدنقلناهفي كتابالشهادات (نمقال)التعزير لاسقط بالتوية كالحدكداني اليتمة منلهدعوى على رحل فلمحد وفامسك أهله بالظلة بغيركفالة فقيدوهم وحبسوهموضر بوهم وغرموهم عررك الفى المتمة رحل خدع امرأة انسان وأخرحهاوز وجهامن غسره أوصغيرة محد الحان يحدث توية أو عوت لانه ساع في الارض ما لفساد كذا في قضاءا ثولوا نجية اه وقدنقلناه في كتاب أتحنا مات وفي كتاب الغمب (نم قال) علق عتق عبده على زناه فادعىالعبدو جودالشرط حلف المولى فان نبكل عتق واختلفوا في كون العبد فأذفأ كماني قضا الولوائجية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (نمقال) وفي مناقب البكردري حرمة اللواطة عقلية فلاو حود لميافي انجنة وقدل سموية فلها وحودفها وقمل يخلق الله سعانه وتعالى طائفة مكون نصفها الاعلى على صفة الذكورونصفها الادونء ليصفة الاناث والصيره والاولاه وفي القنية ان الاب يعزرا ذاشتم ولده معكونه لايحدَّله اه وقوله آذا شتم ولده أي قدفه بصر يح الزناكمافىشرحها (ثمقال) واستثنىالشافعيمنازوم التعز مرذوىالهيأت فلا تعز سرعلههم واختلفوا في تفسره فقل صاحب الصغيرة فقط وقبل من اذا أذنت ذنباندم ولمأره لاحمانه اوالله سيمانه وتعمالي اعملها ه (يقول حامعه) وهــذه هي المسائل المجموعة المحقه مكتاب التعرير (قال المؤلف في القــاعـــد الاولى لاثواب الابالنية مانصه) وأماالاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكدا الامداع والاعارة وكمذا القـذف والسرقة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكلف الارقا بكثر بماعلي الاحرارككونه على النصف مناكحرفيامحــــدود اهـــ (وقال في القاءدة السادسة المحدود تدرأ بالشيهات) وهو حد . ثرواه الاسوطى معز باالى ان عدى من حديث ان عباس رضى الله ثعالى عنهما وأخرج اسماحهمن حديث أيهر برة رضى الله تعالى عنه ادفعوا اكحدودمااستطعتم وأخرج الترمذى واتحاكم من حديث عائشة رضى الله ثعالى عنهاادرؤا اكحدود عن المسلم ااستطعتم فأن وجدتم لالم مخرحا فحلواسدله فانالاماملا نخطئ فالعفو سرمن ان بخطئ فالعقوبة وأحرج الطيرانيءن ان مسعود رضى الله تعلى عنه موقوفا ادرؤا الحدود والقدل عن عسادالله مااستماعتم وفىفتح القسدىرأ جمعفقها الامصارعلي ان انحدودتدرأ بالشبهات

واتحد بثالمروى فيذلك متفق علمه وتلقته الامّة بالقمول والشمهة ما بشه الثات ولدس شابت وأصماينا قسموها الى شهة في الفعل وتسمى شهة الاشتماء والى شهة في الحل فالاولى تفقق في حق من اشتبه عليه الحل والحرمة وظن غير الدامل دلهلا فلايدمن الظن والافلاشعة أصلا كظنه حل وطء طارية زوحته أوأسه أوأمه أوحده أوحدته وانعلما ووط الطلقة ثلاما في العدة أو ما تساعلي مال أوالمختملعة وأمالولداذ اأعتقها وهي في العدّة ووطء العمد حاربة مولاه والمرثهن فى حق المرهونة في رواية ومستعبر الرهن كالمرتهن ففي هـ نده المواضع لاحداذاقال ظننت بأنهاتعل في ولوقال علت انها وامعلى وجدا لحدد ولوادعي أحدهما الغان والاستحم مدع لأحد علمهماحتي مقراجه عابعلهما ماكرمة والشهة في الحل فىستة مواضع مارية ابنه والمطلقة طلاقا باثنا بالسكايات والجسارية المسعدة اذا وطئهاالمائع قبل التسلم الحالمشترى والجعولة مهراا داوطنها الزوج قبل تسليها الى الزوجة والمشتركة سالواطئ وغيره والمرهونة اذا وطئها المرتبن في رواية كتاب الرهن وعلت أنها أدست مالختارة ففي هذه المواضع لا محب الحد وان قال علت أنهاعلى حرام لان المانع هوالشمه في نفس المحكم ويدخل في النوع الثانى وطعطارية عمده المأذون المديون ومكاتبه ووط المائع أتجسارية المبعة بعمد القيض في المبع الغاسد دوالتي فها الخيار للشيتري وحارية مهالتي هي أحمّه من الرضاع وحاربته قسل الاستبرآء وزوحته الحرمة بالردة أوالمطاوعة لابنيه أومحماعه لامها آه مافى الفقر وهناشمهة فالثة عندأبي حنيفة وهي شبهمة العقد فلاحدا ذاوط محرمه بعد آلعقدعلم اوان كان عالماما نحرمة ولاحد على من وطءامرأة تزوجها بلاشهودأو بغيراذن مولاهاأ ومولاه وقالا يحدف وطععرمه المعقود علىهااذاقال علمتأنها وام والفتوى على قولهما كإفى آنخلاصة ومن الشمهة وطء امرأه اختلف في صه نـكاحها ومنه اشرب انجر للتداوى وانكان المعتمدتحرعه اه وقدنقلناه ذه فياكخطرأيضا (نمقال) ومنهاانه لابحوز النوكيل باستمفاء المحدودواختلف في التوكيل بأثماثها أه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوكالة أيضا (ممقال) وممايني على انها تدرأ بها انها لا تثدت بشهادة النساء ولابكتاب القاضي الى القاضي ولايا تسهادة على الشهادة ولاتفبل الشهادة يحدمنقادم سوى حدالقذف الااذاكان أمدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران

ماكحدودا كخالصة الاانه يضمن المسال اه وقد نقلنا هذه أيضافي الافرار (ثمقال) ولا يستحلف فعهالانه لرحاء النكول وفيه شهة حتى اذا أنكرالقذف ترك من مرعين ولا تصح السكفالة بالحدود والقصاص اه وقد نقلناذاك في كاب السكفالة أيضـــاً (ثمقال) ولو مرهن القاذف مرجلين أو رجل وامرأ تس على اقرار المقذوف الزنافلا حدعله فلو ترهن شلائة على الزناحذ وحدوا ولاحد سرقة مال أصله وان علاوفرعه وان سفل وأحدال وحين وسدده وعدده ومن بدت مأذون في دخوله ولافهما كان أصله مياحا كإعلت تفار بعيه في كتاب السرقية وسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لمشت وهوالاص الظريف وكذااذاادى أن الموطوعة زوحته ولم بعل ذلك (تنسه) بقيل قول المترجم في المحدود كغيرهااه وقد زقلنا ذلك وماقيله من المسائل في كتأب الشهادات أيضا (عُوال) فان قيسل وجب ان لا يقبل لان عبارة المتر حسمندل عن عبارة التعمر وانحسدود لاتثعت بالامدال الاترى إنه لاشدت بالشهادة على الشهادة وكتاب الفاضي الي القياضي أحسبان كالرمالترجم لدس بدلءن كالرم العمي لكن القياضي لادهر فالسانه ولانقف علمه وهدا الرجل المترجم بعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعسارة ذلك الرحل لانظر بق السدل الريطر بق الاصالة لانه اصاراني الترجة عندالعيز عن معرفة كلام مكالشهادة بصارالها عند عدم الاقرار كذا في شريح الادب الصدرال مدمن الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتينا في الفوائد انالقصاص كالحدودالافه مسائل الاولى عوزالقضاء بعله في القصاص دون الحدود كافي الخلاصة الشانية الحدود لاتورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثمقال)الشالنة لا يصم العفوفي الحدود ولوكان حد القذف مخلاف القصاص الرامعة التفادم لاعنع من الشهادة بالقتل مخلاف المدودسوى حدالقذف المخامسة شت بالاشارة والكتابة من الاخرس عنلاف امحدودكما فياله دارة من مسائل شتى السأدسة لاتحوز الشفاعة في المحدود وتحوز في القصاص السابعة الحدود سوى حدالقذف لا تتوقف على الدعوى يخلاف القصاص فانه لايد فده من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنامات وكذاب الدعوى والشهادات أيضا (تمقال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولمذا فالواشدت عاشت مهاشال ويحرى فمه الحلف ويقضى فيه مالنكول أه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (مُحال) والكفارات تثبت معها أيضاالا كفارة الفطر بانفانها تسقطها ولذالاتحب معالنسمان وانخطاو بافسادصوم مختلف فى صمته كماعلم فى محله وأما الفدية فهل بسقطها فلم أرها الآن اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضا (تمقال) ومن الجهائب إن الشافعية شرطوا في الشبهة ان تكون قوية فالوافلوتل مساذميا فقتله ولى الذمى فانه يقتل مهوانكان موافقا لرأى أبى حندفة اه وقد تقلناذلك أيضافي المحنايات وقوله يقتل به صوايه لايقتل مِهُ كَانَىٰ شَارِحُهَا ﴿ثُمُولُ﴾ ومن شرب النديدُ بِعَدُولابِرَاعَى خُلافُ أَى حَنْيفَةً ۗ ا (قال في الفاعدة السابعة الحرالايد خل فحت البدمانصم) ومن فروع القماعدة لوطاوعته موةعلى الزنافلامهرلما كافى انحانسة ولوكان الوامائ صبيآ فلاحدولا مهر وهدنا ممانقال لناوطه خلاءن العقر والعقر بخلاف مااذاطاوعته امة لكونالمهرحق آلسمداه وقدنقلناه ذهفي كتاب الحنامات أمضاوفي كتاب النيكاح (وقال في القاعدة الثيامنة إذا اجتمع امران من جنس واحدولم عتلف مقمودهما دخل أحدهما في الا تنوغاله امانصه) ولوزفي أوشرب أوسرق مرارا كفي حدواحه دسواء كان الاول موجيالما أوجسه الثاني أولأفلوزني مكراثم تسأكفيالرجم ولوقذف مراراواحدا أوجماعة فيمجلس أومجالس كخفي وأحد مخلاف ماأذازني فحدثمزني فانه صدثانما ولوزني وشرب وقذف وسرق أقمرا كللاختلاف انجنساه (ثمقال) ولوسكررالوط بشبهة واحددةفان كأنت شهة ملك لمحب الامهر وأحدلان الثاني صادف ملكه وانكانت شبهة اشتماه وحب ليكل وطءمه ولانكل وطعصادف ملك الغبر فالاول كوط عارية امنه أومكاتمه أوالمنكوحة فاسداومن الثاني وطءأحيدالنسر بكين الحيارية المشتركة ولووملئ مكاتبة مشتركة مرارا اتحدني نصده لهماو تعدد في نصد شريكه والبكالهاولا تتعدد فيامجيار بةالمسقعقة كبذافي الظهييرية أه وقَدْنقلناذَلك فَى كَتَابَالنَّـكاحَ أيضًا (تَمْقال)ومن زنى بأمة فقتله أنزمه الحمد والقيمسة لاختلافهماولوزني بحرة فقتلها وجب أنحدمم الدية اه وقد نقلناذلك فى كتاب انجنا بات أيضا (ثم قال)ولوزنى بكبيرة فافضاً هافان كانت مطاوعة من غبردعوى شبهة فعلهم أانحد ولاشئ فيالافضاء رضاهايه ولامهرا فالوحوب المحدوان كانمع دعوى شمهة فلاحدولا شئ في الافضاء و وحب العقروان كانت

كرهة من غسردعوى شهة فعلمه اكددونها ولامهر لمالهان لم ستمس فعلمه الدية كاملة والاحذوضين ثاث الدية وانكان مع دعوى شهرة فلاحدّ علىمافانكان الدول يستمسك فعلمه ثلث الدبة وعسالهمر فيظاهرالر وابةوان كأدرلا سقسك فعلمدرة كاملة ولاعب المهر عندهما خلافالهمد وانكانت رةيجامع مثلهافهمي كالمكبرة الافيحق سقوط الارش وانكان لايحامع مثلهاهان كان يستحسك ولما فعلمه ثلث الدبة وكال المهر ولاحد علمه والافالدية فقطك ذافى شرحالز يأمى مناتح دود اه وقدنقلناه مضهفى كتاب النكاح وكتاب انجنامات (وهال في القماءدة السابعة عنمرلا عسرة مالظن السمن خطأه مانصه) وقالوافي الحدودلووطئ امرأة وجدهاعلى فراشه ظاما أنهاا مرأته فانه تعد وانكان أعي الااذاناداها فأحايته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مأنصه) والنانى انجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أوفي موضع الشبهة وانه يصلح عذراوشهة كالمحتم اذاخان انها فطرته وكمن زنى بجارية وآلده أوزوجته على ظن انها تحل له اه (وقال في أحكام الصدمان مانصه) فلا تكامف علمه في شئ من العبادات حتى الزكاة عندنا ولأشئ من المنهات فلاحد علمه لوفعل أسبابها اه (تمقال) ويقام التمز برعلمه تأديبااه (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائدانه من محرم صحالصاحي الافي ثلاث الردة والاقرار بانحـ دود الخالصة والاشهاد على شهادة نفسها ه (تمقال) واختلف في حدالسكر أن فقمل من لا معرف الارض من السما والرحل من المرآة ويه فال الامام الاعظم وقيل منفي كلامه اختلاط وهذبان وهو فولمهاو بهأخيذ كثيرمن الشايخ والمعتبر في القدرالمسكر في حق الحرمة ماقالاه احتماطاً في الحرمات والخملاف في الحمدة (وقال في أحكام العبيدمانمه) وحدّه النصف ولا احمان له اه (تمقال) ولايحدقاذفه وانمأ يعزراه (ثمقال)و يعزرهمولاءعلى الصيير ولايحده عنسدنا اه (وقال في أحكام العبيداً بضا) وكذا قراره بجناية موجبة الدفع أوالفداء غمر صيم بخلافه محداً وقوداه وقد نقلناه في كتاب الأذن والحر (وقال فيُحِثْ مَارِضِلِ الاسقاط منا محقوق مانصه) وأماحقوق الله تعالى فلاتقسل الاسقاطمن العبد قالوالوعفا المقدوف ثم عاد فطلب حدّا ي القاذف ليكن لأمقام يعدعفوه لففدالطلب اه (وقال في أحكام الخنثي مانصه) ولاحد على قاذفه

چېران د نوان کمی او د د ده هم کمیسی د د ده کمی عمیر کربار ولاعليه بقذفه بمنزلة المجبوب وتقطع يده السرقية ويقطع سارق مالهاه (ثم قال) وماصله أنه كالانثى في جيع الاحكام الافي مسائل الى أن قال ولاحد بقذَّفه أه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ويحفر لهاني الرجمان ثبت زناها بالبينية وتحلد كالسة والرجل فائمنا ولاتنفى سياسةو ينغى هوعاما بعدا تجلد سياسة لاحدا اه ﴿ وَقَالَ فِي أَحْكَامُ الذِّي مَانَصِهِ ﴾ ولا يحد بشرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غُصمت منه اه وقد نقلنا بقته في الغصب (غمقال) ولايرجم والماعجلد والحاصل اله تقام الحدود كلها عليه الاحد الشرباء (مُمْ قال تنّبه) الاسلام يجب ماقبله من حقوق الله تعمالي دون حقوق الادمين كالقصاص وضعان الأموال الأفي مسائل الحانقال ومتهالوزني نمأسلم وكان وناد ثابتا بيينمة مسلمن لم يسقط الحدد باسلامه والاسقطاه (وقال في أحكام الحارم مانصه) وتحتص الاصول والفروع من بين سائر الحارم بأحكام منها الدلا يقطع أحدهما يسرقه مال الا تعراه (ثم قال) وغتص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل بقذف فرعه ويحد الفرع بِهَدْف أصله اه (مُ قال) ومنهاليس له بطالبة أبيه يقذف أمد الحصنة اه (مُ قال) ومنها جوازتاديف الاصل فرعه والطاهر عدم الاختصاص بالاب فالأم والأجداد وانجدات كـذلك ولمأره الاكن اه وقدنقلنا. في المخطروفي كتاب الجنايات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب الناعشر مكم الى ان قال وطلب انحدام (وقال في أحكام غيرو بة اتحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل الحانةال والتعزير ووجوب الكفارةاه أى في وطوالدير أوالبعية (م قال) ووجوب المحدلوكات زني اولواط يةعلى قولهما وذيح البهجمية المفعول بهسأتم ليرقها ووجوب التعز برانكان في مية فأوامة مشتركة أوموصى عنفمتها أوعرم علوكة له أولواطة بزوجته و و والاحصان اه (م قال فوائد) الأولى لا فرق في الايلاج بينان يكون بعاثل أولالكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذاذ كروافي التعليل فصرى في سأثر الابواب السانسة ماثيت العشفة من الاحكام ثبت اقطوعه اأن بق معمه مقدارها وانالم سق قدرها لم سعاق مه شي من الاحكام وعساجالي نقل المكونها كلية ولمأره النسالة الوطاء في الدبركالوط في القبل فيحب به الغسل ويحرمه مايحرم بالوط ففي القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح وَكَتَابُ الطُّلَاقُ (مُقَالً) واختلفوافي وجوبُ الكُّفارة والاصمُ وجوبهـــا

 أى الوط عنى الديراه شرح (ثم قال) الانى مسائل الحان قال ولا يحب الحد مه عند الامام الااذا تسكر رفيقتل على المفتى مه ولا شدت به الاحسان اه (ثم قال) الرابعية الوط وبنكاح فاسدكالوط وبنكاح معيج الافي مسائل الحان فالأرابعية عدم الاحصان مداه (مُمَّال) الخامسة الوطع بالثالمين أحكام كاحكام الوطء بنكاح الىان فال وعضالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يُعدَى به الاحمان أه (ثمقال)السادسة كل حسكم ثعلق الوطء لا يعتبر فيه الانزال لسكونه تسمعاا ه وقد نَعْلْنَاهُ فَي كَتَابِ الطَّلَاقُ ۚ (ثُمُّ قَالَ) السَّابِعَـةُ لا يَخْلُو الوطُّءُ بِغَـرَمُلْكُ بِمِنْ مَن واوحد الافي مسائل الأولى الذمة اذا تكت نفرمهم برأسك وكانوا مدمنون مانلامهر فلامهر الثانية ألمجي مالغة حرة بغيراذن وليهو وطثها طاثعة فلاحد ولامهر الثالثة زوج أمته من عبده فالاصفران لامهر الرابية وطئ العبدسيدته مهة فلامهرأ خلدا من قولهم في الثالثة أن المولى لا يستوجب على عمده دينا الخامسة لووطئ حربية فلامهر ولمأره الآناه أى ولاحدأ يضااه شرح المتادسة الوقوف عليه اذاوطئ الموقوفة ينيني ان لامهرولم أره السايعة الماثع لووطئ انجار يةقبل التسليم الى المشترى وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي فلاحدولامهر اه شرح الثامنة أذن الراهن لارتين في الوطء فوطئ ظانا الحلوينسى الامهرولم أره اه أى ولاحدعلمه أيضا كاأفادالشارح وقد نقلنا هذا المعثف كتاب النكاح أيضا (وقال في أحكام الاشارة في بعث اشارة الاخرسمانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقمام العمارة في كل شئ من بيع واحارة وهية ورهن ونكاح وطلاق وعتاق والراء وقصاص الافي الحدود وأحد فذف وهذاعا خالف فسماعدودالقماص وفيرواية ان القصاص كالحدودهنافلاشت بالاشارة وعامه في المدارة وقد اقتصر في المدارة وغرها على استثناه المحدود اهم وقد نقلنا وقبته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب المجنآيات أمضا (وقال في بحثما يقدم عند الاجتماع من غيرالديون مانصه) وأما انحدود اذا اجفعت فغي المحيط اذا اجتمع حدان وقدرعلى دره أحدهما درئ وان كان من أجناس عتلفة بأن اجتمع مدالزنا والمرقمة والغرب والقدف والفق ويدئ مالفق تمجدالقذف فاذابرئ انشاء بدئ بالقطع وانشا مبدئ بحدالزنا وحد الشربآ وهالشوته بالاجتهادهن الصابة رضى الله تعالى عنهم وانكان محصنا

مدأما لفقءثم يحدالقذف ثميالرجم ويلغى غبرهاا هولواجتم التعزبروا محدودقدم التعز مرعا الحدود في الاستنفاء لتعيضه حقالهمد كذا في الظهرية ولمأوالآن مااذا أجهم قتل القصاص والردة والزنا وبنسغي تقديم القصاص قطعا محق العدد اه وقد نقلناه في كاب الجنايان (نمقال) وأمَّا الجمَّع قدل الزنا والرَّدَّة فسنغى تقديم الرجم لائه يه صحصل مقدودهما بخلاف مااذا قدم قتل الردة فانه بفوت الرجم وأذاقدم قتل القصاص وهوالقتل بالسمف حصل مقصودالقصاص والردة وانفات الرجيم اه (وقال في عشقن المشل مانسه) ومنها قمة حارية الأسراذا أحملها الأب وادعاه والفاهرمن كلامهم ان الاعتمار بقيم ما قيل العلوق لقولهم ان الملك يشدت شرطا للاستملاد عند ذالا حكما اه وقد نقلة اه في كتاب العتنق (وقالُ في بحث الكلام في أجرة الثل مانصم) بخلاف التقويم لواختلف المقومون فيمستهلك فشهدا ثنان ال قعته عشمرة وشهدا ثنان ان قعته أقل وجب الاخد ذمالا كثرذ كروالا قطع في باب السرقة اه وقد نفلناه في كتاب الاجارة وَفَى كَابِ الْغَصِبِ ﴿ وَقَالَ فَيَجَثُ الْفُولُ فِي مَهْرًا لِمُثَلِّمَانُكُمُ ۗ وَفَيَ الْوَطَّ بشمة ان لم يقدر الك سابقا كاف أمة اسهادا أحملها فلامهر عليه أه وقد تقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب العتق (ثمقال بيــان مايتعــددفــه المهريتعدد الوط ومالا يتعدد) أما في النكاح الصير فيعلم أبو حنيفة منقده اعلى عدد الوطئات تقدموا ولايتعدد كالابتعدديوطء الآب حاربة ابنه أذالم تعسل وكذا يوطء السمد مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعددوها الانحارية أيده أوالزوج حادية ام أنَّه وأفق والدالم حدرالشهد مالتعدد في الجار بة المشتركة وتمامه في شمر عنا على الكنز اه وقد نقلناً ه في كتاب النكاح (ثم قال تنبيه) يجب مهران فيما اذازني مامرأة ثمتز وجهاوه ومخالط لهمامهرا لمشك مالاول والمسيم مالعسقد ومهران ونصف فعمالوقال كلماتز وحتك فأنت طالق فتزوحها فيوم واحسدثلاث مراث ولوزادبائن ودخل بهافى كلمرة فعليه خسةمهور ونصف وبيانه في فتاوى قاضي خان اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام اكرم) ولايقتل ولايقطع من فعل موجبهما خارجه والعيااليه أه وقد تقلباه في كتاب الجنابات (مُقالَ في فن الالغازمانمه) * المحدود الى ترجل سرق مائة ن حرز ولا قطع فقل أذاسرقها في دفعات كل مرة أقل من عشرة أي رجل سرق

من مال أسمه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أي ّرحــ لـ قال ان شر . ف الخز افعدري وفشر جاطا ثعاما لمدنة عتق المدولم عد فقل لهاذا كانت رجلا وامرأة ن اه (وقالأخوالمؤلف في تكلّمته للفر السّادس فن الفروق مانصه) تحتاب امحدود حدالزنا والشرب والسرقة سطل بالتقادم وحدالقذف والفصاص لايوالفرق ان حيدالقذف والقصاص بتوقف على الدءوي فعيمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فع عاهدا السرقة فالمحمل على ضغينة جلته على الشهادة اعدم توقفهما علمها وحدالسرقة وان توقف علما لكرضمن الليال لانه متأسره الدعوى معد تغسره تارك للحسمة فتمكنت التهمة في الدعوى اله وقد دنقلباه في كتاب الجنسانات وكتاب الدعوى (مُقال) يشترطنىالاقرار بالزناأن يكرره اربع مراث وفى سائرا نحدود يكتني باقرار واحد والقرق ان الزنا أقيم من غيره فيتسكلف استردما لم مسكلف لغيره وهذا هو حكمة النص فيالسكل آلزاني اذآحة لاعدس مخلاف السارق والفرق ان الزناجنيامة على نفسه فلوحدس بحس لاحل نفسه والسرقة حناية عبل غسره قال ل حلى أحدكم زان فقدل له أهذا فقال لالاعب الحد مخلاف مالوقال احدى ام أقي " طالق فقل له أهذه فقال لالزمه حكم الطلاق في الانوى والفرق ان الطلاق والعتاق تكمل ممعضه ويعن منكره الماحد الفذف فدنفي ويدرأ اه وقدنقلناه فى كتاب الطلاق (مُمَالُ) أقرة خدالقاض أربع مرات الزنافأمر مرجه ففراوانكر بقسل اقراره وينفعه فراره مخلاف مالواقر سرقة أوفذف أوقصاص والفرق إن الأول محض حق الله تعمالي فحرى فسه الفضل ولا كذلك غيره اه وقدنقلناه في المجنايات (ثمقال) شهددوا انه زني مغاثمة تعد ولوشهدوا انه سرق من غائب لا يقطع والفرق إن الدعوى غير شرط في الأول وشرط في الثاني (ثم قال أخوالمؤلف في كتاب السرقة) لوقال سرقت مائه لابل عشرة يقطع ويضمن مائة ولوقال سرقت مائه لابل مائتان يقطع ولايضعن شيئا والفرق انه في الاول رجم عن بعض ماأ قريه في لم يصم في حق المال وفي الساني لم رجيع والما زادعاسة والقطع والضمان لايحقعان سرق ثوباقيمتسه دون العشرة وعلى طرف و دينار مشدود لايقطع ولوكان في خرقة قطع والفرق ان الدينار في الاول تسع النوب والثوب لاسأوى نصاما وفي الثاني مقصود وكذالوسرق الريق فضة أوذهب

فسه مثلث أوندمذأوخر أوكلما أوطبراني عنقه طوق فضة أوفي رجله لاصب القطع وكذالوسرق صداعلمه دنانس سارق دخدل المت وفسه دراهم ودنانس فأكاهاوخرج لايقطعو يضمن ولاياتظرخر وجهامن جوفه ولوحالهاعدلى داية فخرجت تمأ خذهاأ والقاها في ماء حارحتي خرجت محرمان المهاء تم أحذه الارقطع لان هندك انحرز والاخواج شرطله اه (ثمقال أخوا لمؤلف أنضافي التكماية المذكورةمن كتاب الاكراه مانصه) ولوأكره ليقر يحدّ أونسب أوقطع لايلزمه اه وقدنقلناه في كتاب الأكراه (ثم قال أيضافي التبكيلة المذكورة من كتاب الاشر بةمانصــه) المرقة اذاوقــمِ فَهُــاخرَ لايحــدشار بهامالم سكر ولووقعت فيماء ووجدد العلم أوالر يح يحدقه ل السكر والفرق ان ماوقم في المرقة بصمر في معنى المطموخ بخسلاف مآلو وقعت في الماء اه (وقال المؤلَّف في كتاب النكاح مانصه) الوط ه في دار الاسلام لا تضلوعن حدداً ومهر الافي مستثلثان تزوجصي امرأة مكافة يغيران ولمه ثمدخل بهاطوعا فلاحدولامهركمافي الخاسة ولو وطه الماثع المسعة قمل القمض فلاحد ولامهر ويسقط من الثمن ماقا مل المكارة والافلا كافي بيوع الولوانجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصاحى الأفي الاقرار مامحد ودائخالمة والردة والاشماد على شمادته كذا فيخلع الخسانية اه وقدنفلناه في كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار (ثمقال فيسه أيضا) النسداء للإعسلام فلاشت مع حكم الافى الطلاق مساطالق وفىالعتق ماحروفي امحسدود مازانسة وفى التعزير ماسمارق فمفرع عسلي الاول مالوقال ثجسار بتمه باسارقة بأزانية بامحنونة وبأعهافطعن المشتري يقول الباثم لابردهالانه للاعدَّلام لاللعقيق أه (وقال أول كتاب السوع في بعث الجدلُّ مانصه) وكذا لايتمه افي حق الرجوع في الم قد ولافي حق الفي قراء في الزكاه فى السَّامَّة ولا في وحوب القصاص على الاثم ولا في وجوب الحدعليما فلا تقتل ولاتحدالابعد وضعها أه (وقال في كتاب القضاءمانمه) لايحلف القامي على حق محهول الى ان قال الافي مسائل الى ان قال السادسة في دعوى السرقة اه (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهد سمائع من قبولها ولابد من التطابق لغظأ ومعنى الأفي مسائل الى انقال السادسة شهدانه أعتقه بالعرسة والاتخرىالفيارسية تقبل بخلاف العلاق والاصع القبول فسهما وهي السابعة

واجعوا أنهالاتقىل في القذف كذافي الصرفية اه (ثمقال فيه أيضا) الناس أحرار الاسان الافى الشهادة والقصاص واتحدودوالدية اه وقد نقلناه في كتاب الجنامات (وقال فيه أيضا) القاضي إذ اقضى في معتهد فيه نفذ قضاؤه الإفي مسائل الى انَّ قالَ أُو بِحِدَّالْقَـٰذُفُ مَا لَتَعْرِيضَ ۚ اه (وقال فَدَّـهُ أَنْضَامَا نُصِيْهُ) تُسْمَـع المشهادة بدون الدعوى في انحدائد الص اهُ (وقال أيضا) تقبـل الشهادة ة ملادعوى في طلاق المرأة الى ان قال والحدود الاحد القدف والسرقية اه (وقال فمه أيضاً) تقسل شهادة الذميء على مثله الافي مسائل اليمان قال وفعما اذاشه دأريعة نصماريء لي نصراني الدرني بمسلة الااذاقالوا استكرهها فعدالرحل وحدمكمافى انحسانية اه (ثمقال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلاده وي في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت خسسة من كالرَّمهم أيضا حدالزنا وحدالشرب آه (ثمقال) وعلى هــذالاتسم الدعوى منغــٰـرْمن له انحق المافالدعوى حسدة لاتحوز والشهادة حسمة الادعوى حائزة في هدده المواضع اه (ثمقال) واعدان شاهدا محسمة اذا أخرشهادته للاعذر نفسق ولاتقبل شهاد تدنصواعليه في أكحد ودوطلاق الزوحة وعتق الامة وظاهرمافي القنية انه في البكل وهي في الظهيرية واليقيمة وقد ألفت فهارسالة 🖪 (ثم قال فمهأيضا) انجهالةفيالمنكوحةتمنعالصحة الميأنقال وفيالدعوىتمنمالصحة لافي الغصب والسرقة وفي الشهاءة كذلك الافهما وفي الرهن وفي الاستعلاف تمنعه الافريت هذه التلاثة الخ اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله ـذه الثــلاثة أي دعوي الغصب والسرقية والشهادة فسهما (ثم قال) وفي الحــدود تمنــع —كهذا زان أوهــذا اه (وقال أيضــافي كتأب القضــاع) التصديق اقرار الافي الحــدود كمافي الشارح من دعوى الرجاين آه (وقال في كتأب الاقرارمانسه) اقرارالمكره باطل الااذا أقرالسارق مكرهافقداً أفتى بهضالمتأخرىن بصحته كذافى سرقة الظهيرية اه (وقال في كتاب الاقراراً يضاً) ولوقال المقذوف كنت ممطلا في دعواي سقط الحد كما في حدل التدارخانية اه (ثمقال بعــدذلك نقلاءن جنــا بإثـ البزازية مانصه) ثمقال ونظــيره مااذاقال المُقَــ دُوف لم،قــدُفني فلان ان لم يَكن قَدْفَ فلان معروفا سعع اقراره والالا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) لا يصم الصلم عن الحدولا يسقط به الاحدّ القذف

اذا كان قسل المرافعة كافى الخانية اله (وقال فى كتاب الجنايات مانسه) الواجب لا يتقدد وصف السلامة والماج يتقدده فلاضمان لوسرى قطع القاضى المواجب لا يتقدد وصف السلامة والمارة والمواجبة في الطريق مقيدها ومنسه ضرب الاب ابنه تأديبا أوالا م أوالوصى ومن الاول ضرب الاب ابند أوالوسى أوالمحلم باذن الاب تعليما في الاضمان فضرب التاديب مقيد لكونه مباط وضرب التعليم لالكونه واجب او محده المقتلد أما غيره فوجب الفعمان فى الكلام المرافعة في الفري كتاب الجنايات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفا القصاص كالحدود الجنايات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفا القصاص كالحدود ومذهب الفقها الفرق القماص كالحدود تدرأ بالشهات الهرق أما كافي مقال فيه أيضا) المحدود تدرأ بالشهات الهرائدة في المحدود تدرأ بالشهات الهرائدة في المحدود تعدراً بالشهات الهرائدة في المحدود تعدراً بالشهات الهرائدة في كتاب الفرائض) الارتبيرى معها الافي المرافعة في كتاب الموافق كتاب الفرائض) الارتبيرى في الاعمان وأما المحقوق في المالا يعرى في المحاب الاشاء في المالكة وقد في المالكة وقد في الاسلام والنكاح لا يورث الهرائدة والمحاب الاشباه)

(كتابالسير)

با الردة أى والمغاة تبعيل الكافركفر فلوسلم على الذي تبعيلا كفر ولوقال لجوسى ما أستاذ تبعيلا كفر ولوقال لجوسى ما أستاذ تبعيلا كفر كذا في الطهيرية في الصغردة السكر ان الاالردة سب النبي صلى كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصعردة السكر ان الاالردة سب النبي صلى مقبولة في الدنيا والا تتوقا لا جاءة السكافر بسب بني أو بسب الشعين أواحدهما أو السعر ولوام أة وبالزندقة اذا أحد قبل توبته كل مسلم ارتدفانه يقتل ان لم يتب الاالمرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا إسلم والمكرة على الاسلام الهوقد نقاله أو وقد وقد المنادة في تتباسلامه بشهادة رجل وام أتين وجوب القتل ان لم يرجع وحبوا الاعمال مطلقالكن اذا أسلم لا يقضيها الاالمجوب القتل ان لم يرجع وحبوا العبرة من المحديث ولا يحوز السام منه وجوب القتل ان لم يرجع وحبوا الاعمال مطلقالكن اذا أسلم لا يقضيها الاالمجوب كالدكافر الاشي الم الم و يعطل ما و والفيرة من المحديث ولا يحوز السامع منه

أنءر ويه عنه يعيدردته كإفي شهادات الولوا محسة ويبنونة امرأته مطلقا ويطلان وقفه مطلقا واذامات أوقتل على ردته لمدفن في مقامراً هل ملة والما يلق في حفرة كالكاب اه وقد نقله أذلك في كتاب المسلاة ونقلنا ما قد اه في كتاب الوقف وماقيــله في كتاب العلاق (ثمقال) والمرتدأ قبيح كفرا من الـكافر الاصــلي الاعمان تصدرق مجدصلي الله تعمالي علمه وسلمفي حسم ماما وبدمن الدين ضروره والكفرعدم نصديق مجد صلى الله تعيالي عليه وسلميا حاميه من الدين ضرورة ولابكف أحسدهن أهل القبلة الاسجعودماأدخله فمه وحاصل ماذكره أصحبابنا في الفيّاوي من ألفاظ التسكفير مر جه جرالي ذلك وفعه بعض اختلاف لسكن لا مفيّة عافيه اختلاف سب الشخش ولعنهما كفر وأن فضل علىاعلهما فيددع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردري مكفراذا أنكر خلافتهما أوأ بغضهمالحسة النهرصلي الله تعيالي علمه وسلم لهما واذا أحب علىاأ كثرمنه مالايؤا خذيه أه وفي التهيذ بب ثماغيا بصير مرتداما نيكارما وحب الإفراريه أوذكه الله سهيانه وتعلى أوكلامه أو واحدا من الانساء مالاستهزاء اه مقتل المرتدوان كان اسلامه بالفعل كالصلاة بالجماعة وشهودمناسك انجيمم التلمة انكاره الردة توبة فاذاتهم داعلي مسلم الردة وهومنكرلا متعرض له لالتكذيب الشهود والعدول بللان انكاره توبة ورجوع كذافي فتح القدمر فان قات قدقال قداه وتقلل الشهادة بالردة من عدلين فسافا أدته قلت تثدت ردته بالشهادة والمكاره توية فتثدت الاحكام التي لمرتد ولوناك من حمط الأعال و يطلان الوقف ويننونة الزوحية وقوله لالتعرض لهانما هوفي مرتد تقبل توبته في الدنه المامن لاتقدل ته بنه فانه بقتل كالردة بسبالني صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضى الله تمالى عنهما كإقدمناه واختلف في تكفير معتقد قطع المسافة المعددة في زمن سترللولى ولاتكفر بقوله لاأصالي الاحجودا لانشترطني محةالاعان يجممد صلى الله تعسالى عليه وسدلم معرفة اسم أبيه بل يكنى معرفسة اسمه وصف الله تعالى عضرة زوحتيه فقيالت كنت ملننت ان الله تعيالي في السهياء كفرت ولايكفر بقوله انافرعون انااملس الااذاقال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفرمن قال عندالاعتذار كنت كافرا فأسلت قدل لماأنت كافرة فغالتأنا كافرة كفرت استحل اللواطة مزوجته كفرعندا مجهور يكامر بوط

حله عسل المصحف مستخفا والالا الاستهزاء بالعسلم والعلماء كفر يكفر بانسكار أصل الوتر والاضعية وترك العيادة تها وفاومستخفا وأمااذاتر كها تتكاسلا فلاوهي فيالمجتسى وتتكفرمادعاء غيلمالغب وتكفر تقولمها لاأعرفالله تعيالي ستهزأ عالاذان كفرلامالمؤذن فأل التاحان الكفار ودارامحرب خسرمن دارالاسلام والمسلمن لايكفرالااذا أرادأن دينهم خبر ولايكفر يقول المسلم عليه نرددت السلام أرتكمت كمرة عظمة ولايكفر فوله لا تعب فتهلك فان وسي علىه الصلاة والسلام أعجب سفسه فهلات وستفسر فان فسرها عامكون كَفِي آكُفِ قِدا لِهِ قَا لِاللهِ اللهِ فقال لا أقول لا مكفر وقول لا تكفر أي لا حتمال نع مدلاا قول ذاك لامرك أولا أقول الآككافي شرحها ولا يكفران قال امرأتي والى مزرالله انأرادمحمة الشهوة وانأرادمحمة الطاعة كفر عبادة الصنم كفرولااعتمار بمانى فلمه وكذالوسخر بقوله علمه الصيلاة والسيلام وكذا فعنده عورته وكذالوصو رعسى علىه الصلاة والسلام ليسعدله وكذا نذالمستملذلك وكذا الاستخفاف القرآن والمحدد ونحوه مما يعظم ولو لك وكذالوتز نربزنا رالهود والنصاري دخل كنيستهمأوله يدخل ولوقال كنتأستهرئ بهمولاأعتقد دينهم صدق دمانة ويكفراذاشك فيصدق الني صلى الله تعالى عليه وسلأ وسمه أونقصه أوصغره وفى قوله مسيح دخلاف والاصم لا كتمنيه لنبي من الأنساء أن لا يكون الله تعلى معثدان لمتكنء مداوةله ولوظن الفياح نسافهو كافرلا كنبي ويكفر منسسة بداءالي الفواحش كعزمء لي الزناونيوه في يوسف لانه استخفاف بهموقه ل لا ولوقأل لمنعصوا حال النموة وعصوا قدلها كفرلانه ردلانصوص اذالم معرف ان اصلى الله تعيالي علمه وسيلم آخوالانساء فلمس عسلم لانه من الضرور بات والله بعانه وتَمالى أعلم أه (يقُول جامعة) وهذه هي المسائل المجوَّعة المُحقة مكاب السير (قال المؤلف في القياعدة الاولى لا فواب الامالنية ما نصمه) وأما فى العدادات كلهافه بي أي النبة شرط صمتها الاالاسلام فأنه يَصِيم بدوم المدلمل فولهمأن اسلام المكره صحيم ولأمكون مسلسا مجردنسة الاسسلام بخلاف المكفر كأسنسنه فيحث التروك وأماا ليكفرف شترطله النية لقولهمان كفرا لمكره غير صبح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (نمقال) وأماقوله مانه اذات كلم بكامة الكك فرهازلا يكفرانماهو ماعتباران عينه كفركاعرف فىالاصول من بحث الهزل

ه (ثمقال) وأما الجهادةن أعظم العيادات فلايدله من خلوص النية اه (ثمقال) في آخرها في بحث النروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث لامكون مسأفرا ولامفطرا ولامسل ولاساغة ولاعلوفة بعردالنة ومكون مقعا وصالمًا وكافراما لندة لانها ترك العمل كماذ كروازياجي اه (وقال في القاعدة الثانية الاموريمة اصدها مانصه) وحكذا قولم مكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كالذا احتمعوا فقرأ فيمعناهم جعسا وكالذاقسر أوكاسأ دها قاعند رؤ بةالكائس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع الى قصدالا ستخفاف مه وقال قاضيخان الفقاعي ا ذاقال عند فتم الفقاع للشترى صلى الله تعالى على مجد فألوا يكون آثما وكذا محارس اذاقال في الحراسة لااله الاالله منى جعلها لازعلام ستمقظ مخلاف العالم اذاقال في المعلس صلواعلي الني فانه يثاب على ذلك وكذاالغازى ادافال كبرواشا لان الحارس والفقاعي بأخذان بذلك أجرا رحل ماء الى يزاز ، شترى منه قويا فلا فتع المتاع قال سبعان الله أوقال اللهم صل على مجدان أراد مذلك اعلام المشترى جودة ثمامه ومتاعمه كرم اه وقد نقلنا وقمته في الحظر فراجعه (ثمقال بعدد لك) وقالوا الـ كافراد انترس عسلم و رماه مسلم فانقصد قتل المسلم حوم وان قصد قتسل السكافرلا (نم قال بعد ذلك في انخامس أ فى سان الاخلاص مانصه) وصر**حوا فى ك**اب السير بأن السوقى لاسهم له لا نه عند ياوزة لمدقصد الاالتعارة لااعزازالدين وارهاب العدووان قاتل استحقه لائه ظهر بالمقاتلة إن قصده القسال والتحسارة تسع فلا يضره كالحاج اذا اتحرفي طريق المجِلاً منقص أحره ذكره الزيلعي (هم قال في الْعَاشر في شروط الذية الأول الاسلام) اتيان قال الرامع ان لا مأتي ءنسافُ من النسة والمنوى الى ان قال وعه لي هـ ذَا تمطل العمادة مالكرتداد في اثنائها وتبطل صعمة النبي صلى الله تعمالي علمه وسلم بالردةا ذامات عليها فان أسلم يعدها فانكان في حياته عليه الصلاة والسلام فلامانح عودهاوالافقى عودهانظر كإذكره العراقي ومن المسافي نمة القطع فأن نوى قطع الاعمان صارم تدالله الماه (وقال في القاعدة الثمالية المقمن لامزول بالشُّكُ مَانصه) اذافتحنــاحصناوفهُمذميلا يُعرف لايحوزقتلهم لقيَّام المَّـانع مَّقَىنَ فَاوَقِتَــُ لَا الْمُعَضَّ أُواْخُرُ جَحَلَ قَتَلَ اللَّاقَمِنَ الشَّكُ فِي قَمَامُ الْمُحْرَمَاهِ (وقالَ في قاعدة الاصل في المكارم الحقيقة ما نصه) ونقض علمينا الاصــل المــذــكور

ألماستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اه (رقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكلف النساء مكثرهما وجب على الرحال كالمجمعة والجماعية وانجهادوا تجرية اه وقال في الشانية ما أبيح الضرورة يتقدر بقدرهاما اصله والطمام فىدارا محرب يؤخذعلى قدراكحاجة لانهاغ أأبيج الضرورة وقال فى الكنزو ينتفع فهها يعاف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلاقسمة وبعدا مخروج منهالا ومافضل رداله الغنيمة اه (ثم قال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) وهذامقيد لقولهم الضرر لأمزال عثله وعلمه فروع تشرة منها حوازالرمى الى كفارتترسوابصبيان المسلين اه وقال في المعت المالت العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانسة)وهنام مثلتان لمأره ماالات الاانه عكن تخر عهما على ان الممروف كالمشروط وفي المتزازية المعروف عرفا كالمشروط شرطامتها لوحت عادة المقترض بردأز يدعما اقترض هل يحرم اقراضه تنز يلالمادته منزلة الشرط ومنها لومارز كافرمسلما واطردت العبادة بالامان للمكافر هدل مكون عمنزلة اشتراط الأمانله فيحرم على المسلس اعانة المسلم علسه اه (وقال في القيأ عيدة الرابعة التادم تامع في عداله المالية التامع سيقط بسقوط المتبوع مانصه ومنهالومات الفارس سقط سهم الفرس لأعكسه اه ونوج عنها من لدحق فىدنوان انخراج كالمقماتلة والعلماء وطلمتهم والمفتدين والفقها يفرض لاولادهم تسه أولا سقط عوت الاصدل ترغسا وقدأوضعناه فيشرح الكنزاه (وقال فى القساعدة الخامسة تصرف الأمام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا لامحوزله أى الامام التفضيل أى تفضل ومض المستعقين من مدت المال على بعض ولكن قال في المحمط من كتاب الزكاة والرأى الى الأمام من تفضل وتسوية من غيران عيل في ذلك الى هوى ولا على لهم الامار كفهم و يكفي أعوانهم المعروف وان فَصَل شَيَّ من المال بعدا بصال الحقوق الى أربابها قعمه من المسلمن فان صرفى ذلائكان الله تعالى علمه حسيبا اه وذكرالز بالعيمن انخراج بعدان ذكران أمو لبست المال أردمة أفراع فالروءلي الامامان يمعل لكل فوعمن هذه الانواع يبتا يخصه ولايخاما بعضه ببعض لان لكل نوع حكما يحتص مدالي ال فالروتيجب على الاهام أن يتقي الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قــدرها جته مرغ مرز مادة فان قصرفي ذلك كان الله تعالمي عليه حسيباه وفي كاب الخراج

لابي يوسف ان أما مكر رضي الله تعالى عنسه قسم الميال من الماسور مالسوية فجياء ماس فقالوا ما خلَّمْفة رسول الله صلى الله تعالى علمه وســـلم انك قسمتْ هذَّا المــال فسويت من الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوات وقدم فلوفضات أهل السوارق والقدم والفضل لفضلهم فقال اماماذ كرتم من الفضل والقدم والسوارق أعرفنى مذلك وانماذلك شئ ثوامه على الله سيمانه وتعالى وهدامعات فالاسوة فمه خبرمن الاثرة فلماكان عمران الخطاب رضي اللد تعمالي عنه وحاء لفتوح فضل وقال لاأحعل من قاتل دعد رسول امته صلى الله تعسالي عليه وسايكن قاتل معه ففرض لاهلل السوائق والقدم من المهاحرين والانصاري من شهد أبدرا ولم شهد مدرا أربعة آلاف وفرض لن كان اسلامه كاسلام أهل مدر دون ذلك نزلهم عبلي قدرمنزلتهمهن السوابق اهروفي القنية من ماب مايحه لللدرس والمتعلم كانأبو مكر سوى سالناس فى العطاء من بدت المال وكان عمر بعطم معلى قدرائحاحة والنفقة والفضل والاخذعيا فعله عرفي زماننا أحسن فتعتبرالامو ر الثلاثة انتهي وفي البزاز بة السلطان اذاترك العشر لمن هوعلمه حازغنما كان أوفقيرليكن المتروك لهان كان فغيرا فلاضمان على السلطان وان كان غنياضين السلطان العثير للفقراء من منت مال الخراج لمدت مال الصدقة اه (تنسه) إذا كان فدل الامام منساعلى المصلحة فعما يتعلق بالامو رالعمامة لمهنفذ أمره شرعا الااذا وافقه فان غالفه لم ينفذ ولهـ ذاقال الامام أبو بوسف في كتاب الخراجم ماب احما الموات ولدس للرمام ان يخرج شيئامن بدأ حد الابحق نابت معروف اله وقد زقلنا هذه أيضا في الفضاء (تم قال) وقال فاضحان في فتاواه من كاب الوقف ولوان سلطانا أذن لقوم ان محملوا أرضاهن أراضي الملدة حوانت موقوفة على المعبد أوأمرهم ان من يدوافي مسجدهم قالوا انكانت البلدة فعت عنوة وذلك لايضر بالمارة والناس ينفذ أمرال اطان فها وانكات الدادة فعت صلحا تبقى على ملك ملاكها فلاينفذ أمرالسلطان فهما اه وقد نقلنا ذلك في كأب الوقف أيضا (ثمقال) وفي صلح البزاز يذرحل له عطاء في الديوان مات عن ابنهن فاصطلهاعلى أن يكتب في الديوان أسم أحده ما وبأحد العطاء والاخر لاشئ أله من العطاء ويدلله من كان العطاء له ما لامعد اوما والصلح ماطل وسرد مدل الصلح والعطاء للذى حدل الامام العطاء لهلان الاستحقاق للعطاء باثمات الامام لادخل

فيه لرصاا الغيروج عبله غييرأن السلطان ان منع حق المستحق فقيد ظلم مرتس في قضمة بيرمان المسقوق وإثبات غيرالمستحق مقياميه اهر وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلم أيضا (وقال في القاعدة الثيانية عشر لا منسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هد أده القياعيدة مسائل الحان قال الشائسة عشر سكوت الميالك القديم حين قسيرماله دمن الغبائمين رضااه (وقال في القاعدة الرابعة عشرما جرم أخـذه حرماعطا وممانصه) *تنسه * يقرب من هذاقاعه قماح م فعله حرم طلمه الافي مسئلتين الى ان قال ألثانية الحزية صحو زطامها من الذمي مع انه يحرم علمه اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر مالاسلام فاعطأؤه اياهاا غمأه ولاستمراره على الكفر وهو حرام والا ولى منقولة ولم أرالثانية اه (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتم الماشر والمتسد أضيف الحكم الى الماشيرمانصه) ولاسهمان دل على حصن في دارا كرب اه (وقال في الفن الشالث في أحكام الناسي مانمه) واقسامه أى المجهل على مأذكره الأصوليون كافي المسارأ ربعة جهل ما طل لا يصلي عـذرا في الأسخرة تجهل المكافر بصفات الله تعملي وأحكام الأخرة وحهسل صاحب الهوى وجهل الساغى حتم يضمن مال العادل اذا أتلفه وجهل من خالف ماحتهباده الكئاب والسنة والاجساع كمدع أمهاث الاولاداه وقيدنقل باهافي أَلَّهُ تَقُّ (ثُمُّ قَالَ) وَفِي الخَلَاصَةَ اذَا تَكُلُّمُ بَكُلُّمَةُ الْكُفَرِ حَاهَلَاقًا لِ مُفتهم لا نكفر وعامتهم على انه تكفر ولا بعذراه وفي آخوالتمة ظن معهله انمافه له من الحظور حــــلالله فان كان بمـــا ىعــــلم من دىن النبي صـــلى الله تعالى علمه وسلم ضرورة كفر والالااه (وقال في أحكام الصدمان مانُّصه) وأما الاعبان الله تماني ففي القرير واستثنى فخرأ لاسلام من العمادات الاعمان فاثبت أصل وجويه في الصي العاقل به وهو حدوث العهالم لاالادا فأذا أسارعا قلاوقع فرضا فلأبحب تحديده ماالغا كتجيل الزكاة بعدا السدبونف اهشمس الائمة لعدم حكمه ولوأداه وقع فرضا لان عدم الوحو بكان لعدم حكمه فاذا وجدوجد والاول أوجه اه (تمقال) واتفقواعلى وجوب العشروا كخراج فى أرضهاه وقدنقلنا بقمته في كتاب النكاح (نمقال) ويصم أمانه (م قال) ويصم اسلامه وردنه ولا يقتل لوارتد بعد اسلامه صغيرا أوتبعااه (مُمقال) ولابر ية علمه اه (مُمقال) ولا يؤخذ صمان أهلالذمة بالتميزعن صدمان المسلمن ولاثي على صدبان بني تغلب ولابقتل الولد

محربى اذالم بقاتل ولوقتله محساهد يعدقول الامام من قتل قتيلافله سلمه لم يستحق السلب الااذاقاتل ويدخسل الصبيرقحت قوله من قتبل فتبه ألافله سليه فأذا قتسل الصبي استعنى سلب مقتوله لقول الزياجي ويدخيل فيه كأيمن يستعق من الغنيمة سهمأأو رضينا اه وفىالكنزان الصسى ممن رضيخ لداذاقاتلاه (وقال فى أحكام السكران مانصه) وقدم: الى الفوائدانه من محرم كالصاحي الأفي ثلاث الردة والاقرار بانحد ودائخالصة والاشهادعلي شهادة نفسه اه (وقال في أحكام ل) ولاسهم له من الغنيمة واغمارضم لهان قائل اه (ثم قال) وعلكه لَكُفَارُ بِالاستملاء اه (مُمَال) ولاخرية عليه اه (مُمَال) ولاحق له في بيت المال ولا يؤخذ بالقيز عنالوكان عددى اه (وقال في أحكام الاعمر مانمه) وكالمصيرالا فيمسائل منها لاجها دعليه ولاجعية ولاجياعة ولاحج وان وحيد فأثدا اه (وقال في يحث ما يقبل الاسقاط ما نصه) لوقال الوارث تركت حقى لم بمطل حقه اذا لماكلا بمطل مالترك والحق مطل به حتى ان أحد الغاغين لوقال قسل القسمة تركت حقى طلاحقه الحان فالوذك الامام المعروف بخواهرزاده ان حق الموصم له وحق الوارث قبل القسمة غيرمتا كدمحتمل السقوط بالاسقاط فقدعا انحق الغانم قسل القعمة وحق الحمس ألرهن وحق المسل المجرد وحق المومى له مالسكني وحق الموسى له مالثلث قهه القسمة وحق الوارث قهل القسمة عبلى قول خواهر زاده بسقط بالاسقاط آه وقد نقلناتمهام ذلك في ماب ي فراجعه (وقال في أحكام الخنثي مانسه) ولاسهم لهمع المقاتلة وانما فخله ولايقتل لوأسرا أومرتدا يمدالاسلام ولآخراج على رأسه لوكان ذميا اه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ولا سهم لهـ اواغـا مرضع وان قاتلت ولا تغتـ ل دة والمشركة اه (وقال في أحكام الذي مانصة) حكمه حكم المسلمان الا له لا يؤمر بالعبادات ولا تصم منه اه (عمال) ولا يأثم على تركه العبادات على قول و بأثم على ترك اعتقادها اجماعاً ولا يمنع من دخول المعجد جنبا بخسلاف لمسلم ولايتوقف جوازدخوله عسلى اذن مستلم عندنا ولوكان المعجبد انحرام وقد نقلناه في كان الطهارة وكاب الصلاة (ثمقال) ولاسهم لهمن الغنيمة و مرضح له ان قاتل أو دل على الطريق 🗚 (ثُمَقَال) ﴿ وِيؤَخَـدُ الذَّى مزء أقى المركب والملبس فمرحكمون بالسرج كألا كفولا بالمسون

الطمالسة والاردية ولاثماب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علاممة ولاتحددون سعية أوكنسة فيمصر واختلفت الروامة فيسكاهم سالمسلين فىالمصر والمعقم دانحوازقى محلة خاصة واختلف المشايخ هدل يلزم تمزهم بمجمسه العلامات أوتكفى واحدة والمعتمدانهم لامركبون مطاقفا ولا يلبسون العمائم وان الجارفي ضرورة نزل في المجامع و نضَّق علمه في المرور اه (ثمقال تندم) الاسلام بحسما قدله من حقوق الله ثعالى دون حقوق الأتدمين كالقصاص وضمان الاموال الافي مسائل (ثم فال تذبيه آخر) لاتوارث بين السلم والمكافر الى ان قال وخوج المرتد فانه مرث كسب اسلامه ورثته المسلون مع عدم الاقحياد اه أى اتحاد الدار وقد تقلناه في الفرائض (ثمقال تنده آخر) اشترك المهود والنصاري فيوضما كجزية وحللا المخة والذما محوفي الدية وشارهم المجوس في المجزية والدية دون الآخوين واستوى أهل الذمة فعاذكر اه وقد نقلناها في أبوا بهامن الحنامات وغيرها (وقال في أحكام الحارم مانصه) وتختص الاصول أحكام منها لانحوزله قتل أصله الحربي الادفعياء ينفسه وأن خاف رحوءيه مق علمه وأكمأ ولمقتله غيره وله قتل فرعه الحربي كصدره ١٨ (ممقال) ومنها لابحو زائجهادالاباذنهم يحلاف الاصوللايتوقف جهادهم على اذن الفروع اه (ثم قال) ومنها تسعمة الفرع للرصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقودما نصه) وحائزمن أحد اكحبانه من وقط الرهن الي ان قال وعقد الامان حائزمن قبل الحربي لازم منحاثب المسلم اه (وقال في أحسكام الاشبارة مانصه) الاشبارة من لاحرس معتسرة وقاتمية مقيام العسارة في كل شئ من بسع الحان قال الا في محدود الى أن قال فظاهراقتصار المشايخ على استثناء اتحدود فقط صحمة اسلامه بالاشارة ولمأرفها نقلاصر بعااه وقد نقلنا بقيته في مسائل شني (غم قال) وان لم كن معتقل اللسان لم تعتمراشارته مطاقماً الافيأر يع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كذافي تنقيم المحموى ومزاد أخذا من مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية امحدث وأمان الكافر آخ ذامن النسب لانه محتاط فيه كحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كماقد مناهاه وقد نقلناه أيضافي مسائل شتى (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى ان قال والغنيمة اله (ثم قال) ويقرب منه والمثالمرتد

فانه مزول عنه زوالا مراجي فانأسلم تسنانه لممزل وان مات أوقتل مان انه زال من وفتها اه (ثم قال)وأما المارة المقطع ماأقطعة الامام فافتى الامام العلامة قاسم بن قطاو مغابعتها فال ولاأثر مجوازا تراج الامام لهفي اثناءالمدة كمالا أثر بجوازه وت المؤجرفي اثنائها ولالكونه ملك المنفعة لافي مقادلة مال فهونظ سر المستأولانه ملك منفعة الاقطاع عقاملة استعداده المأعدله لانظمر المستعمر لما قلناواذا مات المؤحر أوأخر ج الامام الارض عن المقطم تنفسخ الاحارة لانتقال الملك إلى غـرالمؤ حركالوانتقل الملك في النظـائرالني نو بجعام آامارة الا قطاع وهي احارة المستأجر واحارة العمدالذي صونج على خدمته مدةمعلومة واحارة الموقوف علسه الغلة واحارة العدد المأذون مامحوز علمه عقد الاحارة من مال التحارة واحارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الافطاعات وأخرى سميتها المفية المرضية في الاراضى المصربة وفعما أفتى به العسلامة فاسم التصر يح أن للامام ان عرب الاقطاعءن المقطعرمتي شاءوهومجول على مااذا أفطعه أرضا عام ةمن مدت الميال أمااذا أقطعه ووآتا فاحداه ليس لهاخواجه عنه لانهصار ماليكاللرقية كإذكروا أبو بوسف في كتاب انخراج اهم وقيد نقلنها بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال،فأحكام السفرمانصه) ويستومان أىالير والبحرفي بقيسة الاحكام منهااذاغزافي المحرومعه فرسفانه يستحق سهمالفارس كهافي الخانمة اه (وقال في الفن الثيالث في محث ما فترق فيه المرتد والدِّ كافر الأصل) لا مقر لمرتدولو يحزرة ولايصيم نكاحه ولاتحال ذبيحته ومحلدممه وتوقف ملكه وتصرفاته ولاىسى ولايقادى ولاءنءلمه ولابرث ولابورث ولابدفن فيمقاس أهلملة ولايتمعه ولده فهااه (وقال في أخرالفن المذكور فن الفرق وانجمع مانصه) * فأنَّدة * نقل الامام السكي الاجاع على ان الكنيسة إذا هدمت ولو بغير وجهلاتحوزاعادتها كإذكره الاسبوط في حسن المحاضرة في أخمار مصروالقاهرة عندذكرالامراء قلت ستندط من تلك انهالوقفات لاتفتح ولو بغير وجمه كماوقع ذلك فيء مرنافي القاهرة في كندسة بحسارة زويلة فقفلها الشيخ محسدس الساس قاضى القضاة فلم تفتح الى الاكن حنى وردالا مرالسلطاني بفتحها فسلم يتحياسرهاكم على فقعها ولاننافي مانقله السمكي من الإجهاع قول أصحابنا وبعأد المنهدم لان الكلام فيميا هدميه الامام لا فيميا نهيدم فاليتأمل اه (ثمقال في فن الالغياز

بانصه)أي رجل أمّن ألف افقىل ولم يقتلوا وقتل هوفقل حرمى طلب الامان لالف فعدها ولم يعدنفسه أي مرتدلا يقتل فقل من كان اسلامه تبعا أوفيه شهة أئ من لا يعيور وقد ل أهله ولا أمان لهم فقل اذا كان فهدم ذمى لا يعرف فسلونوج المعض حل قتل الماقى أي رضيع بحكم اسلامه بلاتمعية فقيل لقيط فيدار الاسلام اه وقدنقلنــاه في كاب اللقيط (وقال أخوالمؤلف في تبكيانـــه للفن ادسفن الغروق ما تصه) ﴿ كَابِ السَّمِرِ ﴿ مُسَلَّمَ قَطَّعَتْ مِدْهُ عَمَّدَا ثُمَّ ارْتَدْتُمُ مَاتَ على ردته أو تحق مدارا عمر ب ثم حاء مسلسا فياث من ذلك فعلى القساماء نصف الدية لورثته فان لم يلحق ثمأسله ثممات فعلمه دبة كاملة وقال مجدوز فرنصف الدية فى جمعهالان اعتراض الردة أوجب اهد أراعجنا بة فاذا أسلالا بعودالضمان والفرق لهسماان الجناية وقعت في معسل معسوم ولا كمذلك اذا له بعد اه وقد نقلناه في كاس الجنامات (وقال أحوا الوَّاف في الدّيكيلة المذكورة في كاب الاحارة ما أصه) قال الامران قتلت هدا الفارس فلك كذا فقتله فلاشئ له ولوقال من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ماسعي والفرق ان القنل جهاد والاستنجار علسه لاحوز يخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الإجارات (وقال أخوالمؤلَّف في النَّكُملة المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولوأكره على الاسلام صم اه وقد نقلناه في كاللاكراه (وقال أخوا لمؤلف في التسكملة المذكورة من كاب الجنالات مانصه) قطع يدمسلم فارتدومات من القطع أوتحق مدارا كحرب شمعاد وأسلم ومات من ذاك فعلى القاماء أسف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات تعب دية كاملة والفرق انه بالقضاء باللماق انقطعت السرابة الى المدفوحت نصف الدبة بالاسلام واذا لم يلحق لم ينقطع فصاركانه لم مزل مسلماحتي مات اه وقد نقلناه في كاب الحنامات (وقال المؤلف في الغن الساسع فن الحكامات مانصه) وسمَّل الامام عن قال لأأر حواكحنة ولاأخاف النارولاأخاف الله تعالى وآكل المتة وأصلي الاركوع ولاستبودوأشه دعالمأره وابغض اكحق وأحب الفتنية فقال أصحامه أمرهمذا سلمشكل فقال الامام همذار جمل مرجوالله تعمالي لاالجنة وعناف الله تعسالي لاالنسار ولايحاف الظلم من الله تعالى في عذامه وياً كل السمك وأنجراد وبعلى على الجنازة وشهدمالتوحسدو سغض الوت وهوحق وصعالمال والولدوهما فتنةفقهامالرجل وقدل وأسهوقال أشهدا نك للعلروعا اه وفىآخر

المفتاوي الظهير بةسسئل الامامأبو بكرهجدس الفضل عمن يقول انالاأخاف النار ولاأرجوا مجنسة واغباأخاف الله تعبالي وأرجوه فقبال قوله انالاأخاف النبار ولاأرجوا مجنسة غلط فإن الله تعاتى خوف عباده بالنار بقوله سيمانه وتعبالي واتقوا النارالتي أعدت الكافرين ومن قدل لهخف مماخوفك الله تعالى فقال لأأخاف ردّالذلك كفر اه وقد نفلناً مقى مسائل منثورة (وقال في كتاب الطلاق السكران كالصاحى) الاني الاقرار ما محدود البخالصة والردة والاشهاد علىشهادته كذافى خلع اكخاندةاه وقد نقلناه في كتاب انحدودوفي كتاب الشهادات (وقال في كتاب الوقف مآنصه) وقد سئل عن ذلك المعقق الن الهمام أي سئل عن الاراضي المشتراة من بيت المال هــل يصم وقفها كافي شرحهما فأحاب مان المرمام البيع اذاكان بالمسلمن حاجة والعماذ بالله تعمالي و يدنت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صغ وان لم يكن محاجة كسم عقار المتم على قول المتأخوين المفقى مه فأن قلت همد افي أوقاف الامراء أما أوقاف السدلامان فدلا قلت لافرق ينتهما فان السلطان الشراءمن وكمل بيت المال وهي حواب الواقعة القيأحاب عنهاالحقق انالحمام ففقم القدس فأنه ستلعن الاشرف برساى اذا اشترى ىن وكيل بيت المسأل أرضائم وقفها فأحاب بمباذ كرنا الخفر أجعه (وقال في كتاب وع من الفن الثــاني مانصه) الرياح ام الافي مسائل بين مسلم وحُر بي ثمة و بين المن اسلامة ولم يضرحا المنا اه (وقال في كاب القضاء) القياضي اذا قضي في محته دفيه نفذ قضأؤه ألافى مسائل ألى ان قال أو يعدم ملك الكافر مال المسلم مأحرازومدارهم اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مفهونة عوت عن صهدل الافي تلاث الى ال قال والسلطان اذا أودع مص العنبية عمان ولم سن عندمن أودعها (وقال في كتاب الاكراه) أُجرى الكفر على أسانه وعد حسرأ وقد كفرومانت امرأته اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصاما) الاشارة من الناماق ماطلة في وصمة وغيرها الأفي الافتاء والأقرار مالنسب والاسلام والكفركذاف التلقيع اه وقد الفلناه في كتاب القضاء وكتاب الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصة)العطاء لايورث كذا في صلح البزاز ية أه وقدنقلناً، في كتاب الوقف (نم قال فيه أيضا) كلّ انسان مرث و تورث الاثلاثة الىانقالوالمرتد لايرثو يرثه ورثته المسلوناه (وقال فيه أيضاً) الجدكالاب الافی احدی عشرة مسئلة الی ان قال و بصیرالصغیر مسلما با سلام أسه دون جده اه (وقال فیه أیضاً) لومات المستأمن فی دارنا عن مال و و رشته فی دارا محرب وقف ماله حتی یقد موافاذا قدم وافلا بدمن بدنه ولواهل ذمه ولا بدان یقولوا ولا نصله وارثاغیرهم و یؤخذه نهم کفیل ولایقبل کتاب ملکهم ولوثیت انه کتابه کندافی مستأمن فتح القدیراه و قد نقاناه فی کتاب الدعوی (قال صاحب الاشباه)

(كتاب اللقيط واللقطة والا بق والمفقود)

محدا كجعل إلدّالا تق الااذارده من في عمال السداورده أحد الابوين مطلقا أوالان الى أحمده هاأ وأحمد الزوجين للأنخرأ وومي المتهم أومن بعوله أومن استعان به مالكه في ردّه المه أو ردّه السلطان أوالشحينة أوالخفير فالمستثني عشرة من اطلاق المتون ولوأواد الملتقط الانتفاع ما يعد التعريف وكان غنا المحلله فان كان فقدرافكذلك الاماذن القياضي كإفي الخياسة الصبي في الألتقياط كالمالغ والعمد كالحر وانردالعمدالا تفاكعلمولاء وان أشهدرادالا تفاله أخنده لبرده على مالكه انتفى الضمان عنه واستحق الحعل والافلافه ماوالله سجانه وتعالى أعلم (يقول حامعه) وهده هي السائل المجوعة المحقة بكتاب اللقيط (قال المؤلف في القاعدة الثانية الامور عقاصدها مانصه) وقالوا في مان اللقطة أن أخذها منية ردها حل رفعها وان أحدها منية نفسه كأن غاصما آثما اه (وقال في قاء ـ دة هل الاصل في الاشداء الاماحة حتى مدل الدامل وهو مذهب الشافعي أوالقدرم حستي مدل الدلمل على الاماحة ونسمه الشاعع ة الى أبي حندفة مانصه) ويتخرج علماماأشكل عالهمنها الحموان المشكل أمره والنبات المجهول سمته ومنهااذا آبعرف حال النهرهل هومياح أومملوك ومنهالودخل برجه حمام وثك هل هومماح أومملوك ومنهامسئلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحلف آلكل اه (وقال في خاتمة فم افوائد في تلك الفاعدة أعني المقن لابزول مالسك الى ان قال في الفائدة الثالثة في الاستعماب مانصه) ومنها المفقود لابرث عندنا ولايورثاه (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة ما أصه) ومنه تناول الثمار السافطة اهُ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال وانحرام غلب الحرام الحدلال) الى ان قال وخرج عن هـ نده القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط حامه المملوك بغير المملوك فظاهر كالرمهم انه لامحرم وانما يكره قال فى العزازية من اللقطة اتخذير ج حيام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها ولانتر كها الاعلف كملانتضر رالناس فان اختلط بهاحها مغرصاحها لاينمغي لهأن بأخذها ولوأخذه اطاب صاحم ارده كالضالة الى آخرمافها أه (وقال في الفن الثالث في أحكام الصدمان مانصه وعلان المال الاستملاء على الماح كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العميدمانصه) ولمأرحكم التفاطه واستبلائه عسلى الميأح وينبغي فيالثاني أنءلمكه مولاه أخذا من قولهم لوردّ آرةا فانجعل لمولاء اه (وقال في محث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسماب التملك المعاوضات المالمة الى أن قال وتملك اللقطة شرطه اه (وقال في محث القول في تمن المل مانصه) ومنها قعة اللقطة اذا تصدّ في مهاأ وانتفع عا بعد التعريف ولم عز مالك ها فالمعتبر قعم الوم التصدق لقولهمان سنب الضمان تصرفه في مال غيره بغيراذنه ولم أره صريحيا 🗚 (وقال في بحث أحكام اكحرم مانصه) وهومسا وأغبره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد نفلنا بقيته في كتاب الجج (عمقال في في الالغازمانصه) الفقود الى رحل مدمستا وهوحى ينع فقل المفقود أه (وقال في فن الالغاز أنضا في بحث السرمانصة) أي معجكم بالسلام بلاتمعمة فقل لقمط فى دارالاسلام اه وقدنقلباه فى كتاب مجهار (وقال أحوا الولف في تبكلته للفن السادس فن الفروق مانسه) بيكتاب للقمط يوكان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرحل وصدقها كانت أمة له غيرا بعلامقيل قولها في حق الزوج - تي لا يبطل ذكاحه ولوأقرت انها الله أب الزوج وصدقها الاب ثدت النسب ويطل النكاح والفرق ان الابنمة تنافى النكاح ابتداءو يقاء والرق لابنافيه ولوطلقها واحدة وأقرت بالرق صارطلاقها ثنتين ولوكان طلقها ثنتين ثمأ قرت به هلك رجعتها والفرق انهامالا قرار به بعدا لثنتين تريدا بطال حق ثابت له مخلاف مالوكان معد طلقة لان حق الرجعة لأسطل م ذا الاقرار ولوكانت معتدة فأقرت مالى فالمدمضي حسمتين كانله أن مراجعها في الثالثة ولوأقرت في الحدضة الاوني فتركها حتى مضت حمضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارهاغىرميطل هياهناوقته ومبطل فيالفصيل الاول وامته تسالي الموفق اه وقــدنفلناه في كتابالاقرار وكماب|الحلاق (ثمقال كتاب|اللقطة)ترك|الانههــاد

انه أخذها لبردها ضمن وانخاف أخذا لظالم الماسها دولا يضمن والفرق ان الاشهاد لصمأنة المال والاشهادههناسب لغوته سنب دابته فأصلحها رحل كان للالكأن أحدها الااذاقال جعلتهائن بأخذها والغرق انهاذاقال ذلك فقد ملكهاله وقدد أنفق علمها فكانت دفرالنفقة عوضا فنع الاسترداد نثرالسكر فوقع في حررجل وأخده غره لا يكره اذالم كن أعد حرم أذلك كالووضع الشكة لالاصد فتعلق باصد كان لن أخذه ولونصم الاجل الصدكان لم آحما اه وقدنقلماذلك فى كتأب الصميد (ثمقال) ويكره امساك انجمام يخلاف غبرهما لانمن عادتهاانها تمضي الي موضع آخر فقنتلط فلاتعرف مغلاف الطمورالانو فانأفرخت فهولصاحب الامان عرف والاتصدق مدعلي فقيرثم يشتري كإحكى السرخسىءن أستاذه انحلوانى افه كان مولعا بأكل انجسام فسكان يهب السكل من الفقرغم شترى منه بفرزخص أتانان ربطتا في موضع واحداء الفواد تاذكرا وأنثى أو أحداهما مفلاوالا ننري حشافا ذهي كل واحده نهما المغل أوالذكر فهو منهما والشاني لمت الماللانه لقطة والا ضحمة على هذاوالله سعمانه وتمياً لى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضعية وفي كتاب الدءوى (وقال فى الفن السادع فن اتحكايات مانصه) وفى مناقب الكردرى قال الامام الأعظم خدعتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أماالاولى كنت محتازا فأشارت الى امرأةالى شئ مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشي لهما فلما رفعتمه الماقالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ممقال في الفن السابع أيضامانصه) وقى مناقب البكر درى قدم قتبادة البكروفة فأجتم علميه الناس فقال سلوني عن الفية ه فقيال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقيال قول عرتتريص أربع سنهن ثم ثعتدء حدة الوفاة ونتزوج بمنشاءت قال فانحاءزوجها الاول وقال تزوحت وأناحى وقال الثانى تزوجت والازوج أبهما يلاعن فغضب قتادة وقال لاأجييكم يشيُّ اه (وقال في الفن الثاني في كنَّاب البيوع في بحث الحمل مانسه) ولا فرقُ ف كون الجند و تبعد الامه بين بني آدم والحيوانات فالولد منه الصاحب الانفى لالصاحب الذكركذا في كرَّاهة البرَّازية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب السوع أيضامانه) لا تصم الاحازة بعده لاك العن الافي الاقطة اه وقال في كتاب الصيد) ولا عل القلش ما يحده بلا ثعر يف ولوارس انسان

ملكه وقال من أخذه فهوله لا على الاستدلاء فلما حمه أخذه بعده حتى قشور الرمان الماقاة لكن المختارانه على قشور الرمان الماقاة لكن المختارانه على قشور الرمان الماقاة الكن المختارانه على أخذه فلود بغهرته لهمازاد الدما عان كان عماله قي حكمة فان كانت صحيحة حلاو الالالا أنها مستقدرة وان وجدفها حدوة ملكها حلالا وان وجدخا تحاله الالالا أنها لاوهولقطة له أن يصرفها على نفسه بعد التعرف ان كان عناجا وكذا ان كان غنيا تصدق به منسدنا اه وقوله وكذا ان كان غنيا المسرحها (م قال فيه أيضا) النثر على الامرلا يحوز وكذا التقاطه وفي العرس حائز اه (وقال في كتاب الرهن ما نصبه) الوارث اذا عرف الرهن الاال اهن المركز ون لقطة بل يحفظه الى ظهورا لمالك اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الشركة)*

الفة وى على حوارها بالفلوس الراقحة التبرلا يصلح الافي موضع مجرى مجرى النقود الفاوض العقد مع من لا تقبل شهادته له المخور فرائم القراء والوعاظ والدلالين والشعاذين والمحقت بهم الشهود في الحاكم وان شرطا الرمح المعامل من المعلم من المعامل المعامل مضاربة وان شرطا الرمح المدافع أكثر من رأس ماله لم يصبح و يكون مالى الدافع عند دالعامل مضاربة وان شرطا وليكل منه سمار محماله كافي السراجية اذا عمل أحدالشريكين دون الا تحر بعد رأو بغيره فالرمح بينهما مخلاف ما اذا عمل المعامل من أنواع المحمالة المعاملة علامن عبرة من أنواع المحمالة والمعاملة والمعارب من أنواع المحمالة والمالة والمسلمة عالم والمعاملة على المعاملة على المعاملة على المعاملة والمعاملة والمعا

اعلم (بقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المعقة مكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الأصل العدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب اله لمر محلان الاصدل عدمة وكذالوقال لمأر بحالا كذالان الاصل عدم الزائد اه وقد نقلنا بقمة هذه العارة في كتاب المضاربة فراحعها (وقال فى فاعدة الاصل فى الانضاع التحريم مانصه ، تنسه ، فمعراج الدراية من كتاب المخطروالاناحةان أصحابناا حتاطوافى أمرالفروج الإفىمسئلة لوكانت جارية ين شريكن ادعى كل منهم الدمخاف علمهامن شريكه وطلب ان توضع على مدعدل لأصاب الىذلك واغماتكون عنسد كل واحد يوما حشمة لللك اه وسيأتى نقل هذه المسئلة من كاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لامزال بالضرر مانصه) من فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها انفق واحدس العين الى استدفأء قحمة المناء أوماا تفقته فالأول أن كان بغيراذن القاضي والشانى انكان ماذبة وهو المعقمد وكتدنا في شرح الكنز في مسائل شي من كال القضاء ان الشر مل صرعلم افي تلاث مسائل أه وقد نقلنا هذه العمارة فىالقضا أيضا (وقالف قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وفدر محوا المانع على المقتضى في مسئلة السفل لرجل والعساولا خرفان كالرمنهما ممنوع عن التصرف في ملكه تحق الاستخرفلكه مطلق له وتعلق حق الا تنرمه مانم آه وقدنفلناه في كاب القضاء (وقال في القاعدة الشانية عشر لاينسب الى ساكت قول مازمه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحدشر مكى العنان قال الا تنواني اشترى هــذه انجـار مة لنفسى خاصة فسكن الشر مل لاتكون لهدما اه (وقال في الفر الشال في أحكام الماسي وامجماهل مانصه) كالمتعاوضين اذا أذنكل واحدمنهما لصاحمه بأداء الزصكاة فأدى أحدهماءن نفسه وعن صاحبه ثمأدى الثاني عن نفسه وعن صاحسه فانه يضعن مطلقا اه وقد نقلنا هافي كأب الوكالة أيضاوفي كتاب الزكاة (وقال،فأحكام النقدومايتعينفيه ومالايتعينمانصه) ويتعين في الاماناتُ وَالْهُمْةُ وَالصَّدْقَةُ وَالشَّرَكَةُ ۚ اهُ ﴿ وَقَالَ فَأَحَكَّامُ الْعَقُودُمَانُصَّهُ ﴾ هي أقسام لازم من انجانبن السيع الى ان قال والتشريك اله أى بأن يقول لأخر فى شى اشتراء أشركتك فيه مُثَلًا كما في الجوى (ثم فال) وجائزه من انجانبين الشركة الماطل والفاحدعندنافي العبادات مترادفان الى انقال وأما الشركة فظأ مركلامهمالفرق يبنهمافالشركة فيالماح باطلة وفي غبره اذاؤة لم شرط فاسدة اه (ثمقال في فن المحمل مانصه) الشَّانيُّ عشر في الشرَّكة الحمَّلة فىجوازهـا فىالعروض ان بيسعكل نصف متساعمه بنصف متساعالا تنوثم يعقداها وهيمعروفة اه (وقالأخوالمؤلف في تكملته لافن السادس في الفروق في محث الوكالة مانصه) قال له اشترعِ مزيد بيني و يدنث فقال نع ثم قال له آ عركذلك فقال نعم فاشتراه كان سن الآمرين دون المشترى فلولم سترحتي لقيه ماك فقال كذاك فأحامه أضافه وللآمرين الاولين ولوكانا حاضرين وعلما مذلك كان بنالمشتري والثالث لان وكالتهما أربدت أعلما كالوقال لاسخر اشترلي عسدولان موكله آخر شرائه فان قسل الوكالة لاعضرة الاول فهوالا ولروان محضرته فهوالشاني والفرق ماقلنا اله وقد نقلنا مقسمه في كماب الوكالة (وقال المؤلف في الفن الثابي في كتاب النكاح مانصه) احتاط أحجابنا في الفروج الا فى مسئلة ما إذا كانت الحارية بن شريكان فادعى كل الخوف علمها من شريكه وطاسالوضع عندعدل لاعاب ألىذاك واغاتكمون عندكل بوماحممة لللك كذا في كراة بـ فالمعراج اه وقد تفـدم نقل هذه المسئلة من قاعـدة الاصـل فى الابضاع التحريم (مُ قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان ممالا يتحزأ فانه يتنت لكلءلى الكمال فالاستخدام فى المملوك بمما يتجزأ اه (وقال في كتاب البيوع مانصه) الرباحرام الافي مسائل اليمان قال و من المتعاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا عداف القاضي على حق محهول فلوادعي على شريكه خدانة مسمة لمصلفه اه (وقال فعدا بضا مانصه) افي أحد الشر مكن العمارة مع شريكه فلاجرعلم الافي درار يتمن لهما باز ويخاف سقوطه وعلم انفي تركه ضررافان الاسي من الوصين يحتركما في نية ويامني ان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة عوت عن تحد مل الافي ثلاث إلى ان قال وذكرها لولوا كحي وذكر من الثلاثة أحدالمة فاوضين اذامات مجهلا ولم يستحال المال الذي في يد. اهروفال فيه أيضا) إذا تعمدي الامسين ثم أزاله لامر ول الضمان كالمستمر والمستأخر الا فى الوكمل السع الى ان قال والشر بك عناما أومفا وضة اهر وقال ايضافي كتاب

الامانات المأذون له في شئ كا ذنه امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع و ترجعته مسئلتان الحان قال الشائمة حمام مشترك بن اثنين آجركل واحدمنهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره العمارة فعمر فلارجوع الستأجرع لحل الشريك الساكت ولوجم أحدالشريك ينا محملة كذا في اجارة الوالمجمية هو وقد نقلنا ه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الاجارة (وقال في كتاب العمارة المائمة المحمد والابني ثم آجره لرجع في أحدهما بغيرا ذن الا تنوفطل أحدهما رفع سائه وسمان وقي في أحدهما بغيرا ذن الا تنوفطل أحدهما رفع سائه قسم فان وقع في في أحدهما بغيرا ذن الا تنوفطل أحدهما رفع سائه المعمد في كتاب العمل وقال صاحب الاشباه)

(كَتَابِالْوَقْفَ)

لووقف على المصالح فهسي الامام والخطيب والقيم وشرا الدهن وانحصير والمراوح كذافي منظومة آتن وهمان كل من بني في أرض غسره بأمر و فالمناء لمالكها ولو منى لنفسه ملاأمره فهولم وفعه الاان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية وفي كتاب الغصب (تمقال) وأماالمناء في أرض الوقف فان كان الماني التولى عليه فان كان عال الوقف فهو وقف وأن شاه من ماله الوقف أوأطلق فهووقف وانزلنفسه فهوله وانلم بكن متولسا فانباذن التولى ليرجيع فهووقفوالافان بنيالوقف فوقفوان لنفسه أوأطلق لهرفعسه لولم بضروان أضرفه والمضيع الحاله فيتربص الىخلاصمه وفي يعض الكتب للناظر تملكه بأفسل القسمتين للوقف منزوعاوغيرمنزوع بمال الوقف الناظراذا أحرثهمات فأن الاحارة لا تنفسخ الااذا كان هوالموقوف علمه وكان جمع الر معله فأنها ننفسخ وته كاحرروان وهمان معزياالي عدة كتب ولكن اطلاق المتون بخالفه اه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (ثمقال) الاستدانة على الوقف لاتحوزالااذا احتييالها لمصلحة الوقف كتعمر وشراء مذوفقو واشرمان الاول اذن القاضي الشانى أن لايتسراحارة العين والصرف من أجتما كاح روان وهمان ولدس من الفرورة الصرفء لي المحقق من كافي القنمة والاستدانة القرض أوالشراء بالنسشة وهل محوز للتولى ان سترى مناعاً مأ كثر من قمته و مدعه و سرفه على العمارة ويكون الرجم على الوقف انجواب نعم كما حرره ابن وهيان لايشترط الصداله قفعه أشه وحودذ الثالثي وقته فلووقف على أولادزيد ولاولدله صعر وتصرف الغلة الىالفقراء الى ان يوحدله ولد واختلفوا فعيااذا وقف على مدرسة أوممجدوهيأمكانالينائه قبسلان يبنيه فالصيرانجوازأ حذامن السابقة كمانى فقوالقدس اقالة النباظ عقد الاحارة مائزة الافي مسئلتين الاولى إذا كان العاقدنا ظراقيه لدكمافهم من تعلملهم الشائمة اذاكان الناظر تعجه الاحرة كمافى القنمة ومشى علمه النوهمان أه وقد نقلنا مفى كتاب الاحارة (تمقال) استمدال الوقف المام لامحوز الافي مسائل الاولى لوشرطه الواقف المانسة اذاغصمه غاصب وأحرى المساءعليه حتى صاريح رالا يصلح لازراعية فيضعنه القم القعية وشترى بهياأ رضامدلا الثبالثةان مجعده الغاصب ولاسنقله وهي فيانخيانية الرابعية انسرغب انسان فيه سدل أكثر غلة وأحسن صقعا فعور عيل قول أي بوسف وعلمة الفتوى كافي فتارى قارئ المداية احارة الوقف بأقل من أحرة المثل لانحو زالا أذا كان أحد لارف في احارتها الامأف لوفه عادا كان النقصان يرا اه وقد القلناه في كتاب الأحارة (ثمقال) شرط الواقف عب اتباعه لفولهم شرطالوا قف كنص الشارع أى فى وحوب العمل مه وفي المفهوم والدلالة كما منساه في الشرح الافي مسائل الأولى شرطان القاضي لا معزل الناظر فله عزل غرالا ثهل انهة شرط انلاية حوقفه أكثرمن سنة والناس لايرغدون في استفجاره سنة أوكان في الزيادة نفع للفقراء فللقائص المخالفة دون الدّاظراء وقد فقلناه في الإحارة (مُقَال) النَّالَيْة لوشرط أن مَراعلي قروفالتعس اطل الرابعة شرط أن يتصدق بغاضل الغلة على من مسأل في معصد كذا كل يوم لم راع شرطه فلاقيم التصدق على ائل في غيرذلك المحمد أوخارج المعجمد أوعلى من لايسال اله قال شارحها وهــذاميني عـــلى عــدم تعـن آلــكان في الوقف قــاساعلى النذر اهـ وقدنقلنا. فى كال الاءان (ممقال) الخامسة لوشرط السقعة بن حمزا أومح امعمنا كل يوم فالقيم ان يدفع القيمة من النقدوق موضع آخرهم طلب المين وأخذا لقعة السادسة تحوز بادةمن القياضي في معلوم الأمام اذا كان لا يكفه وكان عالماتقها السائعة شرط الواقف عدم الاستيدال فللقاضي الاستبدال أذا كان أصلح لايحوز للقاضي عزل الناظرالشر وط بلاحسانة ولوعزله لايصمرمعزولا ولاآلساني متولياكما

في فصول العمادي ويصم عزل الناظر بلاخيانة انكان منصوب القاضي اذاعزل القاضى الناظرغ عزل القاضي فتقذم الخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله بلاسيب لايعيده وليكن بأمره أن مثمت عنسده أنه أهسل للولاية فاذا أثبت أعاده ليس القياضي عزل الناظر عجر دشكارة المستحقين عنده حتى شتواعله خالفة وكذا الوصياه وقدنقلناه في كتاب الوصاما (ثم قال) الواقف اذاعزل الناظر فانشرطاله العزل حال الوقف صهرا تفاقا والالاعند معدو يصم عندا في وسف ومشايخ بلخ اختار واقول الشاتى والصدراختارة ولعجد وعلى هذا الأختلاف لومات الواقف فلاولامة للناظراك ونه وكسلاءنه فعملت عزله للاشرط وتبطل ولاسته عوته وعنسد مجدلنس وكمل فلاعلث هزله ولاتمطل ولاسته عوته والخلاف فعسا ذالم شترط له الولامة في حماته و بعد عماته أمالوشرط ذلك لم تعطل عوته اتفاقا فاحاصل مافي الخلاصة والمزازية والفتوى على قول أبي يوسف كافي الولوا محمة وفي العتابية لواجعمل الواقف لدقيما فنصب القاضي قيما وقضي يقوامته لمعلك قف اخراجه اه ولمأر حكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاهـ حاولا ن الانحــا في الناظر التعليله مع العـــة عزله الناظر عندالشاني بكونه وكيلاعنه سالوظيفة وكسلاعن الواقف ولاعكن منعه عن المزل مطاقالعدم الاشتراط فيأصل الايقساف اكتكونهم حسكواله نصب الامام والمؤذن للاشرط كإفي البرازية البابي أوني بنصب الامام والمؤذن وولدالساني وعشيرته أوليمن غبرهم بني مسيمدا في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العمارة فالماني أولى مطلقا وانتنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل الحلة ان كان ماا ختاره أهـل الحلة أولى من الذي اختاره الماني فاختاره أهل الحلة أولى ما اختاره الماني وان كانا سواء فنصوب الماني أولى اعسارانه قد كثرفي زمانك احارة الارض مقللاوم احا قاصدين مذلك لزومالاحروان لمتروع عاالنيل ولأشك في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغبرها وهمامنفعتان مقصودتان كإفي احارة المداية الارض تسستأح للز راعة وغيرها قال في المنابة اي لغيرالز راعة نحوالمناء وغرس الاشعدار ونصم الفسطاط وتحوهما وفيالمعراج وفتجرالق دمرمن السمالف اسدولاتحوزلجارة الراعى أى الكلاءوا كملة في ذلك أن سستأ والارض ليضرب فمها فسطاطه أوليجعلها حظيرة الغنمه تم يستبيح المرعى وذكراز يلعى انحيله أن يستأجرها لايقاف

الدوارأومنفعة أخرىاه وقدنقلناه في كتاب الاهارة (ثمقال) والحم انالمقىلمكانالقىلولة وهىالنوم نصفالنهار قالالزارى فيتفسسرالفرقان مل زمان القهاولة أومكانها وهوالغردوس فيالا تهة وهي أصحاب الجنة يومثه نه بتقرا وأحسن مقدلا وفي القياموس القيائلة نصف النهيار قال مقمل قدلا وقملولة وقائلة ومقالا ومقبلا اه وأماالمراح ففي القاموس أروح الارل ردهاالي المراح يضم المم أي المأوي في المساء وفي الصماح أراج اسله أي ردّه ما المهالم الراح وفى آلمساح الرواح رواح العشى وهومن الزوالي آلى الآبل والمراح بضم الميم حمث مأوى المساشية بالليسل والمناخ والمأوى مثسله وفتح المهربه سندا المعنى خطأ لأنه آسم مكان واسرالزمان والمكان والمصدرمن أفعل مآلالف مفعل بضم المم على صمغة اسم المفعول وأماالمراح بالفقح فاسم الموضع من راحت من غسر ألف وأسم المكان من الثلاثي بالفتم والمراح أيضا الموضع آلذي يروح القوم منه أوبر جعون المه فرحم معنى المقبل في الاحارة الي مكان القيلولة ويدل عبلي صحتماله قولهم لواستأح هالنصب الفسطاط حازلانه للقبلولة ورجع معنى المراح الىمكان مأوى الابل وبدل على صحتها له قولم ملواستأجرها لايقاف الدواب أوليحملها حظيرة لغنمه حاز وتخلمةالمعمدماطلة فلواستأجرقرية وهوبالمصرلم يصم تخايتها عسلي الاصم كأني الخبائية والفله يريه في البيع والإجارة بينع وهي كتسيرة الوقوع في احارة الاوقاف فرنمغي لاتولى أن مذهب اتي القرية من المستأحر فيخلى مدنه ومدنها أو مرسل المدوع (مُمقال) أقرالموقوف علمه ان فلانا يستحق معمه كذاوانه يستحقى يعدونه وصدقه فلانصم فيحق المقردون غدره من أولاده وذريته ولوكان مكتوب الوقف مخالفاله حلاعلى ان الواقف وجع عما شرطه وشرطما أقر مه المقر ذكره الخصاف في ما مستقل وأطال في تقريره ماشرطه الواقف لا تنسن ليس االانفرادالااذاشرطالواقف الاستمدال لنفسمه ولاستحرفان للواقف الانفرادلالفلان كمافى فتاوى فاضيخان ومقتضاه لوشرط لهمما الادخال والاخواج لسس لاحدهما ذلك ولو معد موت الا تخرفيه طل ذلك الشرط عوت أحدهما وعلى هذالوشرط النظر لهما هات أحدهما أفام القاضي غبره ولدس للحي الانفراد الااذا أقامه القاضي كماني الاسعاف الناظر وكيل الواذف عندأبي بوسف ووكمل

الفقراء عنسد هجسد فينعزلءوث الواقف عندأبي بوسف ولمحزله وسطل ماشرطه الهموته خلافالمجد فيالكل الدوروانحوانت المسملة في بدالمستأخر عسكها مغمن فاحش نصف أحرة المتسل أوتعوه لا بعدراً هل الحالة بالسكوت عنه إذا أمكنهم رفعه وعساعلي الحساكمان مأمره بالاستثعار بأسوالمنسل ويحب عليه تسليم زود السنين الماضة ولوكان القيمسا كامع قدرته على الرفع الى القاضي لأغرامة علمه واغبآه على المستأج واذا ظفر عبال الساكن فله أخمذا لنقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء ودمانة كذافي القنسة اله وقد نقلناه في الاحارة (مُمقال) عزل القاضى فادعى القيم انه قدأ حرى لم كذامشاهرة أومسانهة وصد قه المعز ول فله لابقسل الاستنفتمان كانماعينه أحرمشل عله أودونه بعطمه الشاني والابحط الزيادة و يعطيه الباقي اهم يصعر تعليق التقرير في الوطائف أخذا من حواز تعليق القضاء والامارة عسامع الولامة فلومات المعلق مطل التقر مرفاذ اقال القساضي ان مات فلان أوشغرت وظيفة كذافقدة تررتك فيهاصع وقدد كره في أنفع الوساثل تفقهاوه وفقه حسن آه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) وفي فوائد صاحب المحبط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتىما تاسيقط لانه في معنى الصلة وكذا القياض وقبل لاسقطلانه كالأجرة اه ذكره في الدرروالغرر وحزم في المغمة تلفيص الفنية بأنه بورث قال مغلاف رزق القياضي اه وقدنقلذا في كتابِالقضاءوكتابِالْفرائضُ (ثمقال) وفي البنيوع للاسيوطي فرع نذكر ماذ كرأمها سأالفقهاء في الوظائف المتعلقة مالا وقاف أوقاف الأمراء والسلاطين كلهاان 🚤 ان لماأصل من مت المال أوتر حيم الميه فعيو زلمن كان بصيفة الاسقيقياق من عالم للعسلوم النبرء. قوط السعيلم كذلك وصوفى عيلى طريقية الصوفية من أهل السنة أن ما كل بمباوقفوه غيرمتقيد بمباشر ملوه ومجوز في هذه انحالة الاستنامة لعذر واغبره ويتناول المعلوم وان لمسأشر ولااستناب واشتراك ائنىن فا كثر في الوظيفة الواحسدة وللواحسد عشرة وظائف ومن لمركن دمسفة الاستحقاق من بيت المال لمحل له الاكل من هذا الوقف ولوقوره الناظر وماشر الوظيفة لان هذامن بيت المال لا يقول عن حكه الشرعي معل احدوما متوهمة كثير من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي علم مهم وتوهم فاسد ولا يقبل في اطن الامرأماأوةاف ماكوها واوقفوها فلها حكمآ تووهي قابلة بالنسبة الى تلك واذاعجز لوقفءن الصرف اليجمع المستحة بين فان كان أصله من مت المال روعي فيه عمة من منت أبال فان كأن في أهل الوظائف من هو يصفة الاستعقاق من بيت المال وليس غيره كذاك قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم وآلرسول الله صلى الله تعالى علمه وسلروان كافوا كالهم بصفة الاستحقاق منه قدّم الا حوج فالا حوج فان استورا في الأحاجة قدّم الا حكم فالا كبرفية قدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخف دمن بيت المال اتدع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحدال يقدم فيه أحد بل يقسم على كل منهم جميع الوقف السوية أهل الشعائر وغيرهم اه يلفظه وقداغتر بذلك كثمرمن فقهآء زماننا فاستماحوا تناول معاليرالوطا قف بغسرهما شرة أومع مخالفة الشروط والحال انمانقله السوطى عن علمائهم اغماهو فعما بق لمدت المال ولمشدثاه ناقل أماالاراضي التي ماعها السلطان وحكم بصنة بيمها ثم وقفهما المشترى فانه لاندمن مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذه منالذلك أصل قلت نعم كاسنته في الرسالة المرضمة في الاراضي المعربة وقدست عن ذلك المحقق اس الهدمام فأجاب بأن للامام البسع اذاكان بالمسلمين حاجمة والعيسا ذيالله تعساني وسنت في الرسالة أنه إذا كان فيسه مصلة ضم وان إيكن عماجة كسم عقمار اليتم على قول المتأخر من المفتى مه أه وقد نقلناه في كتاب الوصمة (ثم قال) فإن مدا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق مدر مافان المان الشراءمن وكمل مت الميال وهي حواب الواقعة التي أبياب عنهيا المحقق ابن الممام في فقع القدر فانه سقل عن الاشرف مرساى اذا اشترى من وكدل مدت الأرضائم وقفها فأحاب عاذ كرنااه وقدنقلناه فى كتاب الجهاد (ثمقال) وأمااذا وقف السلطان من مت المال أرضا للصلحة العامة فذكر قافي خان فى فتساواه جوازه ولامراعى مأشرطه دائما وأمااستواءا لمستحقين عند الضسق فصف الف لذهمنا لما في الحاوى القدسي الذي يمدأمه من روع الوقف العمارة شرطه الواقف أملاثم ماهوأقرب للعمارة وأعم للصلحة كالامام للسعيد والمدرس للدرسة بصرف اليم قدركفا يتمم السراج والساط كذلك اه وظاهره ان القدم فى الصرف الامام والدرس والوقاد والفراش وما كان معناهم لتعمره مالكاف لهماكان بممناهم الناظر ويتبغى انحساق الشبادرمن الغسارة والكاتب بهمما

لافى كإيزمان وبنسغيا تحساق الجسابي المباشر للعساية بهم والسواق يلحق بهم أيضاوا تخطب يلعق بالإمام بل هوأقوى لانه امام الجعبية وليكن قبيدالمدرس عدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الحامع ولاحفظ ما مدنهما من الغرق فإن مدرس المدرسة اذاغات ومطلت المدرسة فهوأقر بالى العمارة كدرسي الروم وأمامدارس امجسامع كاكثرالمدرسيين عصرفلا ولايكون مدربير المدرسةمن الشعائرا لااذالازم التسدويس هلى حتكم الشرط أمامدرسوا زماننه أفلا كالاعنق وظاهرما فيالحياوي تقددم الامام والمذرس على بقية الشيعائر لتعمره بثر واذآ علت هـ ذاظهراك إن الشيأه دوالماشر والشاد في غيير زمن العيارة والمزملاتي والشعنة وكاتب الغدة وغازن الكتب ويقبة أرباب الوظائف ليسوامنهم وينبغي المحساق المؤدنين بالأمام وكذا المقاتي لكثرة الاحتماج المه للمسعد فظأهر مانى امحاوى تقدم ماذكرناه ولوشرط الواقف الاستواء عندالض ق لانه جعلهم كالعمارة ولوشرط استواء العمارة بالمستحقير لم يعتمر شرطه وانما تقدم علمهم فيكذاهم انحيامكية فيالاوقاف فماشيه الاحرة وشيه الصلة وشيه الصدقة فدمطي كا شههما سالسه فاعتبر ناشيه الاحرة في اعتبار زمن الماشرة وما بقادله من المعلوم واتحل للاغتباء أه وقد نقلناه في الاحارة (ثم قال) وشبه الصلة باعتبارانه اذاقدص المستحق العماوم عمات أوعزل فالعلا تستردمنه حصة مايق من السنة وشمه الصدقة لتحمير أمل الوقف فانه لا يصم على الاغنما المداء فاذامات المدرس في اثناء السنة مثلا قمل محي الغله وقبل ظهورها وقدما شرمدة عممات أوعزل بندغي أن سقل وقت قسمة الغلة الحامدة مما شرته والي مماشرة من حاء بعده ويقسط المعلوم على المدرسن و منظركم مكون منه للدرس المنفصل والمتصل فيعطي بحسباب مدّته ولا متمر في حقمه اعتمار زمن محيئ الغلة وادراك ها كلاعتمر في حق الاولاد فى الوقف بل يفترق الحكم ينهم و ين المدرس والفقيه وصاحب وظفة مّا وهدا هوالاشمه بالفقه والاعدل كذاحرره الطرسوسي فيأنغم الوسائل ثماعلمان اعتدار زمن محيئ الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجوة على الا قساط الثلاثة كل أربعة النهر قسط فحب اعتمارا دراك القسط فيكل من كان مخلوقا قبل تميام الشهرالرابيع حيتي ثموه ومخلوق استحق القسط ومن لافلا كذافي فتح أافيدمر لا تنفسخ الاحارة عوسا لمؤجر الوقف الافي مسملتين مااذا أجرها الواقف تمارتد

تممات لمطلان الوقف مردته فانتقلت الى ورثته وفها اذاآح أرضه تموقهاعلى مُعنن ثم مات تَمْفَسِمُ ذِكُرُهُ النَّ وهمان في آخرشرحه ۖ الذَّاظِرَادِ السَّارَامُ هُرْبُ ومآلاأوقفعلميه لم يضمن كما في التتارخانية اه وقد نقلناه في الأحارة (ثَمْغَالُ) بخلاف مااذا فرطفى خشب الوقف حستى ضاع فانه يضمنه أقر بأرض في مُدغمره انهاوقف وكذمه ثماشتراهاأوورثهاصارت وقفامؤا خذة لهنزعه وقد كتدا نظائرها في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامر فلان تم من بعده على أولاده ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقمهم من الذكورخاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذافهل قوله من الذكورة به اللاماء والابناء حدثي لا نسقيق أنثى ولا ولد أنثى أم هوقسد فى الانساء دول الاماء حتى يستحق الذكر ولومن أولاد المذت أوهوقد في الاماء دون الاساء حتى يستحق ولدالذ كرولو كان أنثى فأحت هوقد في الاسادون الاماء لان الاصدل كون الوصف بعدمتعا طفين مكون للإخركما صرحوا مدفي ماب المحرمات في قوله سجمانه وتعماله من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات نسأئكم وربائبكم ولان الظاهرمن مقصوده ومان أولاد المنات لكونهم منسون الى أبيُّهم ذُكُورًا كانوا اوانا مُاوتخصيص أولادالابنيا ولوكانوا امَا مُا أَكُونُهم ينسبون المه وبقرينمة قوله بعمده فاذا انقرض أولادالذ كور ولمهقسل أنسآه آلذ كورولاا بناءالأولادوالله سبحانه وتعمالي أعلم تم باغني ان بعض الشافعية جعسله قسدا فيالاماءوالابساءووافقسه بعض انحنفية ورأيت الاسنوي نقسل فى التمهيد أن الوصف بعد الجول يرجع الى الجمع عند الشافعية والى الاخبرعندا كحنفية وانحل كلام الشافعية فيمااذا كان العطف بالوار وأمايثم فمعود الى الاخدرا تفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة لاتحو زالاباذن القاضي وانكان المتولى سعدمنيه يستدين بنفسه كيذا في خزانة المفتسن الناظراذافوض النظرالى غبره فانكان لها تفو يضالشرط صحيمطلقا والافان فوض في صعته لم يصع وان فوض في مرض موته صع كذا في القنية والمتمة وخوانة المفتدن وغبرها واذاصح التفويض بالشرط لاعلك عزفة الااذا كأن الواقف جعل لهالتفويض والعزل كمآخرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولميذكم مااذا فوض فى مرض موته بلاشرط وقلنها ما المحمة ويذبني ان لم العزل والتفويض الى غميره

كالانصاء وستلتءن ناظرمعسن بالشرط تم بعدوفاته كحا فوص النظرالي غسروثهمات منتقل الهوالحاكم أولا فاجبت بأنه ادا فوض في معته منتقل الىائحيا كمقوته لعدم محة التفويض وان في مرض موته لا منتقل له ما دام المفهض لهما قبالقبأمه مقامه وعن واقف شرطم تبالرحل معين ثممن بعد وللقراء ففرغ منه لغيره ثمماث فهل ينتقل الى القراء فأحبت بالانتقال لدس للقاضي من وقف الفقراء مائت درهم لانه صدقة فأشمه الزكاة الااذا وقف عل فقرآء وفلانكره كالوصمة كذافي الاختدار ومزهنا يعلرحكم المرتب الكثيرمن وقف الفقراء لنعض العلساء الفقراء فلعنفط اذاوقف على فقراء قرابة علم ستصق مدعماالا مدنة على الغرابة والفقر ولايدمن سيان جهة القرابة ولايدمن سأن أنه فقرمعدم ومن له نفقة على غرره ولامال له فقيران كانت لا تحب الامالقضاء كذي الرحم المحرم وانكانت قعب نغير قضاء فليس مفقير كالولد الصغير كذافي الاختيار اذاحصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه هاقطع لا يمقى لهم دينا عـلى الوقف ذلاحق لهم في آلغلة زمن التعمير بل زمن الاحتماج آلمه ع. أولا وفيالدخيرة مايفدران النساظراذ اصرف لمسمع انحاجية الي آلتعميرفانه بنة لايعطهم الفأضلء وضاعميا قطعى وقيدا ستفتيت شئ سدب التعمير فهل بعطي الفاضل في الثانية لم أوللعنقاء فأحيت للعنقاء لمباذكرنا واذاقلنا بتضمن الناظراذاصرف لهمع انحاجة الىالتعميرهل يرجيع عليم عادفعه اسكونهم قسضوامان يستعقونه أولالمأره صريحا لكن نقه الوا فياب النفقات انمودع الغائب اذا أنفق الودىعة على أبوى المودع بغسراذته واذنالقاض فانه يضعن واذاضهن لابرجع علمهما لانهلاضمن ثبين آن المدفوع ملكه لاستنادملكه الى وقت التعدى كمافي الهداية وغيرها أه وقدنقانآه فى كَابِ الطَّلَاقُ وفَى كَابِ الامانات (نمَّ قال)وقالوا في كَابِ الغَصْبِ ان المُضمَّوناتُ إ

علكهاالضامن مستندا الى وقت التعدى حتى لوغب الغاص العين المغصوية وضينه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصف فسنف فسعه السابق ولواعتق المدالغصوب بعدالتضمين نفذولو كان ذارحم محرم عتق علمه كإبيناه في النوع الثالث من عدا اللك أه وقد نقلنا ، في كاب الغصب (ثم قال) ولا عنالفه مافي القنية من ماب الشروط في الوقف لوشرط الواقف قضاء دينه ثم بصرف الفاضل الى الفقراء فل نظهر دس في تلك السنة فصرف الفاضل الم المصرف المذكوريم ظهردى على الواقف ستردذك من المدفوع الهم اه لان الناظرلس عتعد هذه الصورة لعدم ظهورالدين وقت الدفع فلمقلكه القيابض فكأن للناظر ترداده بخلاف مسئلة فالانه متعدلكونه صرف الهرمع عله ماكاحدة الى التعممر وكذالابردمااذا أذن القياضي بالدفع الياز وسية الغياثب فلمباحضر جحدالنكاح وحلف فانهذكر في العناسية ان شآء ضمن المرأة وان شاه ضمن الدافع ومرجع هوعلى المرأة اه لانه غبرمتعد وقت الدفع وانماظهرا كخطاء في الاذن وأنمادنع ساءعلى صمةاذن القاضي وكان له آلرجوع علمالانه وانملك فوع بالضمان فليس عترع اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكاب الامانات (مُقَالَ) وفي النوازل سئل أو بكرعن رجل وقف داراعلى معجد على ان مافضل مر عمارته فهوالفقرا فاحتمت الغدلة والمصدلاعتاج الى الفلة لا ممارة هل مرف الفقراء قال لا يصرف الحالفقراء وان اجتمع علة كثيرة لانه عوز ان عدث المسجد حدث والدار بحاللا ثغل قال الفقية سيئل أبوجعفر عن هذه السألة فأحاب هكذا ولكن الاختيار عندى انه اذاعا انه قداجتمع من الغلة مقدار مالوا احتاج المسعدوالدارالي العمارة أمكن العمارة منها مرف الزيادة على الفقراء على مأشرطه الواقف اه ملفظه فقداستفدنا من هذا ان الواقف اذاشرط تقديم العمارة نمالفاضل عنها للمستحقين كماهوالواقع فيأوقاف الفاهرة فانديجب على الناظرامساك قدرما يحتاج المه العمارة في المستقبل وانكان الاتن لا يحتاج الموقوف الىالعمارة على القول المختسار للفقمه وعملي همذا فمقرق سناشتراط تقديم العمارة فيكل سنة والسكوت عنه فانهمع السكوت تقدم العمارة عند الحساجة اليها ولايد تولها عندهدم الحاجة المهاومع الاشتراط تقدم عندا كاجة ويدخرنها عندعدمها تميغرق الهاقى لان الواقف انتساحهل الفاضل عنها للفقراء

نعماذا اشترط الواقف تقديمها عندا كماحة الهالايد نرلها عند الاستغناء وعلى هذافيدخرا لنساظرفي كايسنة قدرالله مارة ولايقال انه لاحاحة اليه لانانقول قد علله في النوازل بحوازان محدث المسحد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله حواز خراب المسحدار مهض ألوقوف والموقوف لاغدلة له فيؤدى المرف الى الفقراء من غيرا دغارشي للتعميرالي خراب العن المشروط تعميرها أولا وصي الواقف ناظ على أوقافه كاهومتصرف في أمواله ولوجعل رجيلا وصما بعد جعيل الاول كان الثباني وصالاناظرا كإفي العتابسة من الوقف ولم يظهرتي وجهسه فان مقتضم ماقالوه في الوصا ما ان يكونا وصمن حمث لم بعزل الاول فيكونان ناظر سنفلمأمل ولمراجع غسره اه وقدنقلناه فىكاب الوصبة والله سبصانه وتعالى أعلم اهم (يقول حامعه)وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الوقف إقال الوَّافْ في القّاعدة الأولى لا يُواب الاما انعة مانصه) وأما الوقف فليس بعيادة وضعابدليل حجته من المكافر فان نوى الفرية فله الشواب والافلا أه (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدهامانسه) وان غرس في المسجد فان قصد الظالانكره وانقصدمنفعة اخرىكره اه وقيدنقلنا بقيتيه فيكتاب انحظر (وقال في القياعدة الثيانية الامور عقياصدها من الاصيل الثياني من التياسع وهوانه لاشترط معنمة القلب التلفظ فيجمع العبادات مانصه) وخرجءن الاصيل مسأثل الى ان قال ومنها الوقف ولومسعد الاندمن انتافظ الدال علمه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنه الو وقف على ولدوأ وأومى لولدزود لاردخول ولدولدوانكان له ولدلصلمه والااستحقه ولد الاس واختلف في ولدالمنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحواد اولد الواقف ولدرجع من ولدالا بن المه لان اسم الولدحقيقة في ولد الصلب وهـ ذا في المفرد في الوقف عبلي أولاده دخه ل النسول كله كذكر الطبقات الثبلاث ملفظ الولد كإفي فتم القديروكا أنه للعرف فسه والاهالولدمفردا وجماحقيقة في الصلبي اه (وقال فى القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسيرمانصه) ووقفنا عزل الوكيل على عله دفعىاللمرج عنه وكذا القياضي رصاحب وظلفة الخ وقدنقلنا يقشه في كَتَابِ القَضَاءَ (ثُمُ قَالَ) ووسم أبو بوسف في القَضَاء وفي الوقف والفدُّوي على فيما يتعلق بهماالى ان قال وصحتح الوفف على النفس وعلى جهة تنقطع ووقف

لمشاع ولم شترط التسليم الى المتولى ولاحكم القاضي وجوز استبداله عند الحساجة المه والشرط وجوزه مع الشرط ترء مافي الوقف وتدسراعلي المسلن اه (وقال في القاعدة السادسة العادة عكمة مانصه) ومنه الفاط الواقفين تبني على عُرفهم لاعلى قواعدالاصول كافى وقف فقوالقدر (ه (ثم قال) ومنها مافى وقف القنية يعث شععافي شدر رمضان الى مسحد فاحترق ويومنه ماشه أوريعه أودونه لَدِسِ لِلامام ولاللوَّذْنِ إِن مَّا عَدُّ مَعْبِرا ذِنِ الدافع - ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن بأخد أدمن غيرصر يح الآذن في ذلك فدلك أه ومنها المطالة في المدارس كامام الاعداد و يوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لمأرهاصر محةفي كالرمهم والمسئلةعملي وحهن فانكانت مشروطة لمرسقط من المعلوم شئ والافسنمغ ان يلحق مطالة القاضي وقدد اختلف في أخذ القاضي مارت لهمن مدت المال في موم بطالته فقال في المحمط اله مأخذ وم المطالة لاله يستر يحالموم الثمانى وقمل لا بأخذه اه وفى الممة القاضي يستعقى المكفامة من بيت المال في يوم المطالة على الاصم واختاره في منظومة النوهسان وقال انه الاظهر اله وقدنقلناه في كتاب القضاء (عمقال) فيندغي ان يكون كذلك في المدارس لان يوم المطالة للاستراحة وفي الحقيقة بكون للطالعة والقور مرعند ذبي الممة وأبكن تعارف الفقها في زماننا بطالة طو ولة أدت الى ان صار آلغال المطالة وأيام التدريس قلملة وبعض المدرسين يتفدم في أحذا لمعلوم على غيره محقحا بأن المدرس من الشعائر مستدلاء على الحاوى القدسي مع ان مافي الحاوى اغما هو في المدرس للدرسة لا في كل مدرس فحر جمدرس المسحد كاهوفي مصر والفرق بينهماان الدرسة تتعطل اذاغاب المدرس عبث تقفل أصلايخلاف المحدفانه لايتعمل بغيبة المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسحد مسامح في كل شهر أسدوعا للاستمزاحة أولز مارةأهله وعدارته في ماب الامامة امام ترك الامامة لزمارة أقربائه فىالرساتيق أسبوعا أونحوه أولصيبة أولاستراحة لايأس بهومثله عفو فىالعادة والشرع اه ومنهاالمدارس الموقوفة على درس امحديث ولا علم مراد الواقف هل يدرس فهاعلم الحديث الذي هومعرفة المصطلم كمفتصران الملاح أو يقرأمن اتحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويتسكلم على مافى امحديث من فقه أوغر يبولغة ومشكل واختلاف كماهوعرف الساس الآن قال المحلال

مهمل وهوشرط الدرسة الشعفونية كل أبته فيشرط واقفيا قال وقيدسأل يخالاسلام أبوالفضل منحجرشيخه اتحسافط أماالفضل العراق عنذلك فأحاب بأن اظاهراتماع شروط الواقفين فانهم مختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد فانأهل الشأم كانوا ملقون دروس اتحدث كالمهماع ويتبكلم المدرس في بعض الاوقات علاف الصربين فان العادة عندهم وت في هدده الأعصار بالجمع بين الام ين عسب ما يقرأ فيها من الحديث ١ه ﴿ قَالَ فِي فِصِلُ تَعَارِضِ الْعَرْفُ مِعَ اللَّهُ قَالِمُ من المجت الرادع العرف الذي تحمل علمه الالفاظ الماهوا القارن والسابق دون المتأخرمانصة) ويمكن أن يخرج عليها مسئلتان احداهما مسئلة البطالة في المدارس فإذا استمر عرف بها في أشهر عنصوصة جدل علم الماوقف بعد هالاما وقف قملها الثانية اذاشرط الواقف النظر للعسا كموكان اتحا كماذذاك شسافعما ارالا تنحنف الاقاضي غيره الاسامة هل مكون النظراله لاندا كحاكم أولالانه خوفلا بحمل المتقدّم علمه فقتضى القاعدة الثاني اه (عُقال) ومن هـ ذا وع لو وقف ملداء في اتحرم الثعريف وشرط المفارالي القَاضي هل منصرف إلى قاضي أكرم أوقاضي الملدالموقوف أوقاضي بلدالواقف بنبغي أن يستخرج من مسئلة مالوكان البتيم في بلدوماله في بلدآ خرفه - ل النظر عليه لقــاضي الدآليتم أولقاضي للدماله صرحوابالاول فدنبغي أن يكون التطرلق أضي امحرم وعكن أن مقال الارجح كون النغار لقساضي الملد الموقوفة لانه أعرف عصا كحها فالظاهران الواقف قصده ومه تحصل المنفعة وقداختلفوا فعااذا كان العسقارلافي ولامة القاضي وتشازعافيه عند فاض آخرفنهم وزلم يصحيح قضاءه ومنهم من نظرالي التداعى والترافع واختلف التصيم في هـ ذه المسئلة اه وقد نقلنا هذه المسئلة والتي قبلها في كتآب القضاء (مُم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف الخياص ولمكن أفثى كثيرمن المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينسغي أن يفثي بأنما يقمفي بعض أسواق القاهرة من خلوا تحواندت لازم و مصرا تخلو في الحانوث حقاله فلاعلك صاحب الحانوت اخراحه منها ولااحارته الغدمر وولوكانت وقفا وقدوةع فيحوانيت اتجلون مااغورية ان السلطان الغو وي لمياسا هاأسكنما للتحاو ماتخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذه منهم وكتب ذلك عصصتوب الوقف وكذا أقول على اعتبارا لعرف انخماص وقد تعمار ف الفقها وبالقماه وة النزول عن

لوظائف عمال عملي لصاحمها وتعمارة واذلك فدنمغي انجواز فانه لونزل له وقمض منه الملغ تمأرادالر حوع علسه لاعال ذلك ولاحول ولاقوة الاما لله العلى العظم اه (وقال في القياعدة الاولى الاجتهياد لا منقض بالاجتهيا د في التذبيره الثيالث لافرق بن الحكم بالعجة وبن الحكم بالموجب مانصه) فاذا أقر بوقف عقار وعند لقاض وشرط فمه شروطا وثنت ملكه لماوقفه وسله الى ناظرتم تنازعا لى قاض وحكم بعدة الوقف ولزومه وموحمه لامكون حكايا لشروط فلو وقع التنازع عند مخالف كان له أن محكم عقتضي مذهبه ولا عنمه حكم مفي السابق اذلم بحكمة عراني الثهر وطانميا حكر مأصل الوقف وما تضمنه من صحب روط فلدس للشافعي الحيكم بانطاله ماءتمارشم طالغلةله أوالنظر أوالاستبدال ه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب الفضاء أيضا فراجعها (مم قال) السادس القضاء بخيلاف شرط الواقف كالقضاء مخلاف النص لاسفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرحه في شرحى المجم للصنف واسملك اه وقوله للمنف هوان الساعاتي كافي شرحها (ثمقال) وصرح السمكي في فتاواه بأن ماخالف شرط الواقف فهو بحالف النص فهو حكم لادلد لرعله سواء كان نصمه فىالوقف نصاأوظاهرا اه وبدلءلمه وول أضحابنا كافي الهيداية إن الحبكم اذا كان لادلمل علمه لامنف فه وعمارته أو مكون قولالا دلمل علمه وفي معض نسم لقدورى بان الى آخره ويدل علمه أيضاما في الذخ ـ برة والولواكم ان القاضي اذا قه رفراشالله يحد مغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحدل للفراء المملوم اهرر بهذاعلم حومةا حداث الوظائف واحداث المرتمات بالاوتي وان فعل القاض إن وافق الشرع زفد والاردعله والله سيمانه وتعالى أعلم اه وقد نقانا هذه العمارة في كتاب القضاء أرضا (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع الحلال واكحرام غلب الحرام انحلال مانصه) ومنهالوشرطالوا قف أن لا يؤجروقفه أكثر ن سنة فزادالناظرعلها وظاهركالرمهم الفسادفي جميع المدّة لافهمازادعلي شروط لانها كالمسع لادقيل تفريق الصفقة وصرح به في فتاوى فاريّ الهداية (نمقال) والعقد اذا فسد في معضه فسد في جمعه اه وقد نقلنا هذه العمارة نى كتاب الاجارة أيضا (وقال في القياعدة الخيامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضي خان في فقاواه من كتاب الوقف لوان السلطان

أذن لقوم أن محملوا أرضامن أراضي مدت المال حواندت موقوف فعلى المسجور أوامر هم أن مزيد وافي معهدهم الواان كانت الملدة فتحث عنوة وذلك لا يضه مالمارة والناس منفذأم السلطان فهاوان كانت البلدة فقدت صلحاته على ملك ملاكها فلا منفذًا مرالساطان فها آه وقد نقلنا ذلك في كاب انجها دأ نشأ (وقال فيتنمه تصرف القاضي فهماله فعله فيأموال المتاي والتركات والاوقاف مقمد بالمنكة فان لمبكن منتياعكم المرصح مانصه وصرح في الذخيرة والولوا نجيسة وغبره مامأن القاض إذا قرر فراشا للمه بعد بغسرشرما الواقف لمصل للقاضي ذلك ولمصل لافراش تناول المعلوم اه ويدعلم حرمة أحداث الوظائف بألاوقاف بطريق الاولى لان المستعدم على المدالي الفراش لم يحز تفرير و لامكان أستنجب ارفراش ملاتقر سرفتقر سرغ سره من الوظائف لامح ل اللاولى ومده لم أيضا حرمة احداث المرتسأت بالاوقاف بالاولى وقدسيثلت من تقريرا القسامي المرتهات بالاوقاف فأحدت بأنه ان كان من وقف مشروط للفي قراء فالتقرير صحيح ليكنه لدس ولذرم وللناظ المرف الى غيره وقطع الاول الااذاحكم القاضي يعدم تقرير غيره فحنثند الزموهي فيأوقاف الخصاف وغدره وانليكر من وقف الفقراء لم تصمولها وكذا اذا كان من وقف الفيقراء وقر رمان علك نصاما شمستلت لوقر ومن فأتمض وقف يصححت الواقف من مصرف فائضة فهل يصغ فأجبت بأنه لا يصمأ يضا لماني التتارخانية إن فاثض الوقف لايصرف الى الفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا ومرح فيالبزازية وتبعه فيالدرر والغرر بأنه لانصرف فائض وقف لدقف آخراته دواقفهما أواختلف اه وكتدنا فيشرح الكنزمن كاب القضاءان مزالقضاء الماطل القضاء مغلاف شرطالواقف لان مخالفة كمخالفة النصاه (قال في القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولي من اهما له مانسه) ومنه الووقف على أولاره والمس له الاأولادأ ولادحل علمهم سونا للفظ عن الاهمال عملا الجسار وكذالو وقف على موالمه ولمس له موالى واغاله موالى موالى استحقوا كإلى التحرير اه (ثمقال) وقد جمل الامام الاسيوطي من فروعها ماوقع في فتاوي السبكي فنذكر كالأمهدما بالقمام ثمنذ كرما تسره الله سيعانه وتعمالي بمما يناسب اصولنا قال السبكي لوان رجلاوقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكرا أوأنثى للذكرمنــل-خلاالانثيىنءــلى انمن توفى منهمءن ولدأ ونســلءادماكان

مار باعليه من ذلك على ولده ثم هلى ولدولده ثم على تسله على الفريضة وعلى ان من توفى منهم من غسر نسل عادما كان حار ماعليه من ذلك على من في در حسه من أهل الوقف المذكور مقدم الاقرب الله فالاقرب وستوى الاخ الشقيق والاخمن الاب ومن مات من أهيل الوقف قيل استحياقه النين من منافع الوقف وترك ولدا أوأسفل منه واستحق ما كان وستحقه المتوفي ان لويق حيالي أن بصيرا لمه شيؤمن منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام التروفي فان انقرضوا فعهلي الفقرآء فتوفى الموقوف علمه وانتقل الوقف الى ولديه أجدوعه دالقيادر ثم توفي دالقادر وترك ثلاثة أولادوهمعلى وعمر ولطمفة وولدى النه مجسدالتوفي ساة والده وهماء سدالرجن وملكة ثم توقي عرعن غيرنسل ثم توفيت لطيفة وتركت نتاتسي فاطمة تمتوفىء في وترك نتا تسهى زينب ثم تونيت فاطممة المناطعة عنفسرنسل فالهامن المقدل لصدي فاطمه المذكورة وأحاب الذي نظهرتي الآن ان نصب غسد القادر جمعه يقسم هــذا الوقت على بتمن خزأ لعمدالرجن منهااثنان وعثمرون ولمالكة أحيدعثم ولزينب سيمة وعشرون ولايستمرهذا الحمكم في أعقابهم بلكل وقت يحسمه قال وسأن ذلك انعدالقا راا توف انتقل نصيمه الى أولاده الثلاثة وهمعلى وعرواطمفة فاذكرمثل خط الانتسين اعلى خساه ولعمر خساه وللطمفة خسه وهذاهوالظاهر عنسدناومحتملان يقال يشاركهم عبدالرجن وملكة ولدامجدالمتوفي فيحمياة أسمونزلامنزلة أمهما فبكون لمماالسمان ولعملى السيمان ولعمر السمان والطيفة السبع وهمذاوانكان محتملافهوم جوج عندنالان الممكن في مأحذه ثلاثةأمور أحدهاانمقصودالواقفانلاصرمآحدامنذريته وهذاضعف لانالمقاصسداذالمبدل علها اللغظ لاتعتبر الشانى ادخاله مقائحكم وجعل الترتيب بن كل أصّل وفرعه لا بن الطبقة بن جيعاوه بذا محتمّل ليكنه خلاف الفلاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعمه في كل ترتيب الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قمل استحقاقه لشئ افامولده مقاممه وهذاقوي لكنه اغمايتم لوصدقء ليي المتوفي فيحياة والدهانه منأهماللوقف وهذه مسئلة كانوقع مثلها فىالشام قبل التسعين وستمائه وطلبوافهما نقلاف لم يحدوه فارسلوا اله الدبار الصرية سألون عنها ولاأدرى

إأبادهم لكني رأت بعدذاك في كارم الاعجاب فعيا اذاوقف على أولاده على ان من مات منهم انتقل نصيمه الى أولاده ومن مات ولاولدله انتقل نصيمه الى الماقين من أهيل الوقف فيأت واحدعن ولدا نتقل نصدمه الميه فإذامات آخوعين غبر ولدانتقل نصديه إلى أخيه وابن أخيه لانه صارمن أهل الوقف فهذا التعليل بقتضي إنداغها صارمن أهل الوفف بعدموت والدوفيقتضي إن اسعيد القهادر المته في في حياة والده لدس من أهل الوقف وانه اغيا بصدق عليه أسم أهل الوقف اذا آل السه الاستحقاق بعدموت والدم قال ومما يتنبه له ان سأهل الوقف والموقوف عليه عجوماوخصوصا من وحه فإذا وقف مثلاعلي زيد ثم عروثم أولاده مرومو قوف علمه في حداة زيد لانه معين قصد والواقف مخصوصه وسماه وعسه لمس من أهل الوقف حتى بوجد شمرط استحقاقه وهوموث زيدواولاده اذاآل المهم الاستحقاق كل واحدمنهم من أهل الوقف ولايقال في كل واحدانه موقوف علمه مخصوصه لاندلم بعنه الواقف وانما الموقوف عامه جهة الا ولادكالفقراء قال فتمين مذلك إن إس عب ندالقادر والدعيدالرجن لمبكن من أهل الوقف أصيلا ولاموقوفاعلمه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال ان المتوفى في حماة سه يستحق متقديرانه لومات أبوه حيء عليه الوقف فينتقل هذا الاستعقاق آلي أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أمحثه ثم رحعت عنه فان قلت قدقال الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استعقبا قه الذي فقد سمياه من أهل الوقف مع دم استحقاقه فدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم بصل المه الوقف ـل مجدوالدعسـدالرجن وملـكة في ذلك فيستحقان وغين إنمـانر حبع في وقاف الهمادل علمه لفظ واقفم إسواء وافن ذلك عرف الفقها وأم لا قلت لآنسلم لفة ذلك لما ذاناه أما أولا فلا "نه لم قل قمل استحقاقه واغياقال قبل استحقاقه اشئ فعمو زان مكون قداستحق شدئا صاريه من أهل الوقف ويترقب استحقاقا آخرفهوت قدله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشي الذي لم يصل المه ولوسلناانه قال قبل استحقاقه فعتمل ان مقال ان الموقوف علمه أوالمطن الذي يعده وان وصيل المه الاستعقاق أعني انه صار من أهيل الوقف قيد بتأخر استحقاقه امالانه مشروط عددة كقوله فى كل سنة كذا فعوت في اثنائها اوما سُه وذلك فيصح إن يقمال إن هذا من أهل الوقف والى الا تن ما استحق من الغلة

شيئاا مالعدمها اولعدم شرط الاستحقاق عضى زمان أوغيره هذا حكوالوقف بعد موت عمدالقادر فلماتوفي عرعن غمرنسل انتقل نصمه الى اخوته عمد لاشرط الواقفان في درجته فيصير نصيب عبدالقادركله بنتهما اثلاثالعيلي "الثلثان والطيفة الثان و ستمرح مان عدالا جن وملكة فلا مات اطبقة انتقل نصدما الحائتها ولم منتقل لعدالرجن وملكة شئ لوحودا ولادعد القادروهم حمونهم لانهم أولاده وقدقدمهم على أولادالاولادالذين همامنهم ولماتوفي على بن عبدالفيا در وخلف منته زرنساحتمل ان مقال آن نصيبه كله وهوثاثيا ب مدالقادر لماعلا بقول الواقف من مات منهم عن ولدانمقل نصدمه لولده وتبتي هيرو بنتعتها مستوعسن نميب حدهماز بنب ثلثاه ولفاطمة ثلثه واحتملان بقال ان نصم عدالقادر كله يقسم الاستنعلى أولاده عملا قول الواقف ثم عيل أولاده نعل أولاد أولاده فقد أثدت كمسع أولاد الاولاد استعقافا بعدالاولاد واناهمناعدال جن وملكة وهسمامن أولادالاولاد بالاولادفاذا أنقرض الاولادزال أتحب فيستحقان ورقسم نصيب عبدالقادر من جسع أولاد أولاده فلاتحصل لزرنب جمع نصب أسهاو سقص ماكان سدفاطمة منت لطمفة وهذا أمرا تتضاه النزول الحادث مانفراض طبقة الاولاد المستفادمن شبرط الواقف ان أولاد الاولاد بعدهم ولاشك ان فده مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنسسه لولده فانظاهره مقتضى ان نصد على لنتهز شواستم ارنصب لطفة لنتما فاطهة فخالفذاه مهذا العمل فهماجمعا ولولم تخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقع ان معدالاولاد يكرون لاولادالاولاد فظاهره يشمل انجسع فهذان الظاهران تعارضاوه وتعارض قوى صعب الس في هذا الوقف محر اصعب منه ولدس الترجيح فسمالهن ومعول نظرالفقمه وخطرلي فسمطرق متهان الشرط المقتضى لاستحقاق أولادالا ولادجيعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى لاخواجهم بقوله من مات انتقل نصسه لولده متأحرفالعمل مالتقدم أولى لان هذا يس من أب الديخ حتى يقال العمل بالمناخراولي ومنها ان ترتيب الطبقات صدل وذكر انتفال نصيب الوالدالى ولده فرع وتفصيل لذلك الاصدل فكان لقسك بالاصل أولى ومنها ان من صبغة عامة بقوله من مات وله ولدصالح ليكل فردمنهم ولمجموعهم واذاأريدمجوعهم كانانتقال نصيب مجموعهم الى يجموع

لاولادمن مقتضات هذا الشرط فيكان اعبالالهمن وحيهم يعراعيال الاول وان لمعمل مذلككان الغساء للرول من كل وحه وهوم حوج ومنها إذا تعارض الامر سناعطاء معض الذرية وحمائهم تعارضا لاترجيم فمه فالاعطاء أولى لانه لاشلئانه أفرسالي غرص الواقفين ومنهساان اسقيقاق زينسلاف الامرين وهوالذى مخصها اذاشرك منهاو سنقسة أولادالاولاد محقة وزينب وقاطمة وهل بقسم للذكر مثل حظ الانثيين فمكون الرجن خساه والمكل من الاناث خسه نظرًا الهسمدون أصوله مأو يتطرالي أصوله يم فمنزلون منزاتهم لوكانوا موحودين فكرون أفاطمة خسمه ولز دنب خ وقسير نصدمها منتهم لعمادالرجن نصفه ولماسكة ريعيه ولزينب ريعه ولانقول هناسطراني أصولهملان الانتقال مرمسا وسهمومن هوفي درجتهم فكان اعتماره ستهما بالفريضة فلعبدالرجن خسرونه اخس ورسعخس فاجتمعاز منسائخسان عوت والدها مزالفقهاء بقلدني بل ينظر لنفسه اه كالرم السمكي قلت قائله الاسسوطي الذي ظهراختمار وأولاد خول عمدالرجن وملكة بعدموت عددالقادرع لانقوله ومنمات من أهدل الوقف الخ وماذكره السكي من انه لا يطلق علمه انه من أهل الوقف ممنوع وماذكره فى تأو يل قوله قبــل استحقــا قه خــلاف الظاهرمن اللفظ وخلاف المتبادرالي الافهام بل صريح كلام الواقف آنه أراد بأهدل الوقف

لذى مات قيدل المحققة قدالذي لم يدخل في الاستحقاق ما الكلية وليكنه وصدر ان مصراليه ۗ وقوله لشيءُ من منافع الوقف دليل قوى لذلك فانها نكرة في سياق الشرط وفىستماق كلاممعنساه آلنفي فتعمرلان العنى ولم يستحق شدثا من منافع الوقف وهـذاصر يحفىردالتَّاو مل الذي قاله و يؤيده الشاقوله استَّحَقَّ اكان يستحقه المتوفى لو بقي حمااتي ان يصرله شئ من منافع الوقف فهذه الالفاظ كالهاصر محسة في المه مات قسل الاستحقاق وأرضالو كان المسراد ماقاله السكى فانه دغني عنه ولاينا في هذاا شترامله الترتدب في الطيقات بثرلان ذلك عام خصصه ذا كإخصصه أيضاقوله على ان من ماتءن ولدائخ وأيضا فانااذا عملنا بعموم بتراط الترتدب لزممنيه الغاعهذاالكلام بالكلية وان لا بعمل في صورة لانه على همذاالتقد مراغما استحق عمد الرجن ومايكمة لمأاستو مافي الدرجة أخذامن قوله عادعلى من في درجته في قوله ومن مات قبل استحقاقه الحمهملا لا نظهرله أثر في صورة تخللاف مااذا أع لناه وخمصنا مه عوم الترتد فأن فعه اعمالا للكلامين وجعا منتهما وهذاأم منمغي إن قطع مه حمنشذ فنقول المامات عمد لدرقسم نصيمه من أولاده الثبلا ته وولدي ولده اسساعا لعبد الرجن وملكه امات عرعن غرنسل انتقل نصدمه الى أخويه وولدى أخده عمدالقادركله ينتهم لعلى خسان وللطمفة خسر ولعبدالرجن وملكة أبانوفدت لطمفة انتقل نصدمها بكاله لمنتها فاطمة والمامات عملي انتقل نصدمه مكاله لمنتهز منب ولما توفيت فاطمة بنت لطمفة والماقون في درحتها بنب وعبدالرجن ومليكة قسم نصيبها بينهمالذ كرمثل حظ الانثبين اعتماراتهم لانأصولهم كاذكرالسكي لعبدازجن نصف ولكل بنت ربيع فاحتمع لعبد الرجن عوت عرخس وثلث وءوت فاطمة نصف خسر وللكة عوت عمرثلثها خسرو بموت فاطمة ربع خس فيقسم نصدب عبدالف درستين خألز بنب سيعة وعشرون وهي خسان وربع خسولعد الرجن اثنيان وعشرون وهوخس ونصف وثلث ولملكة احمدعتمروهي ثلثاخس وربعخس فصيرماقاله السكي بكن الغرق تقدّم استحقاق عمدالرجن وماسكة وانحزم حمنتُذ بصحة هذه القسمة والسبكي تردد فيها وجعلها من ماب قعمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا تردد في

ذلك وسيئل السكيمأ بضاءن رحيل وقف وقفياعلى جزةثم أولاده ثمأ ولادهم وشرط ان من مات من أولاده انتقل نصيب للساقين من اخوته ومن مات قد ستحقاقه لشئ من منافع الوقف وله ولداستحق ولده مآكان بستحقه المته في لوكان والدهوهو نجيم الديزين مؤيد الدن ينجزة فأخيذ الولدان نصيمهما وولدالهلد أو يشاركه ولدأخسه تحيمالدين فأحاب تعارض فمسه اللفظان فيحتمل المشاركة وليكن الارجح اختصاص الاخ وترجعه ان التنصمص على الاخوة وعلى المافين بنهيركا كخياص وقوله ومن مات فبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخيياص على العأم هـ ذا آخ ماأورده السموطي في هـ ذه المسئلة وأنا أذكر عاصل السؤال وحاصل حواب السيمكي وحاصل مأخالف فميه السموطي ثمأذ كريعده ماعذيبي في ذلك واغما أطها فيالكثرة وقوعها وقد أفتنت فيهام ارا أماحاصل السؤال ان الواقف وقف على ذريته مرتديا س البطون بير للذكر مثيل حفا الانشين وشمط ل نصيب التوفيء، ولداليه وءنءُ رولدا لي من هوفي در حته وأن من ماث ل استحياته وله ولد قام ولد دمقامه لويق حيا فيات الواقف عن ولدين عممات أحدهماعن ثلاثة وولدي اسالم يستحق غمات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات واحد عن غرنسل ثمأ حدالولدين عن غرنسل وحاصل حواب السمكيان ص المتوفي وهوالنصف مقسوم سناولا دوالثلاثة ولاشئ ولدى ولده المتوفي ته ومن مات من الثلاثة من غـ برنسل ردّنصيبه الى أخويه فيكون النصف ومن مات عن ولد فنصد مداه ما دام أهيل طبقة أسه تم فن مات بعدهم بقسم مع أولادالاولاد مالسوية فمدخل ولدالمتوفي في حياة أسه فتنقض انة ومزول انجبء ولدى المتوفي في حساة أسه عملا بقوله ثمءيل أولاد أولاد موانه أغيا يعمل يقوله من مات عن ولدا نتقل نصدمه الي ولده هادا مالهطن الاول فن مات من أههل المطن الاول انتقسل نصيبه الي ولده ويقسم الربيع على هذافاذا لمربيق أحدمن المطن الاول تنقض القسمة ويهكون بينهم بالسوية فن مات من أهدل الثابي عن ولدا نتقل نصده المه الى أن سقرض أهل تلك الطبقة فتنقض القسمية ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن

وحاصمل مخسألفةالسوطي له في شئ واحمدوه وإن أولاد المتوفي في حماة أ لامحرمون مع بقاءالطبقة الاولى وانهدم يستحقون معهم ووافقه عدلي انتقاض القسمة قلت أمامخالفتيه في أولاد المتوفى في حماة أسه فواحمة لماذكره الاسموطي وأماقه له تنتقض القسمية بعيدانفراض كإربطن فقيدأفتي به يعض علياءالعصر وء: وإذلك إلى الخصاف ولمرية بهوالمياصية روائخصاف وماصوره السبكي وأنا أذ كوحاصل ماذ كره الخصاف بالاختصار وابين مابينهيها من الفرق فيذكر الخصاف صورا الاولى وقف عالى ذريته بلاثر تبيب بين البطون استحق امجب مالسو بةالاعيلي والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قلتهم وصحثرتهم الثبيانية وقفعلهم شارطا تقديماليطن الاعلىثم وثم ولمرزدف لاشئ لاهبل المطن الثاني مادام واحدمن الاعلى ومن مات عن ولد فلاشي لولده ويستحق من مات أبورقيل الاستحقاق مع أهل البطن الشاني لامع الاول الكونه منهم الثالثية وقف على أولاد وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولدمن كان أبومات قسل الوقف لكونه خصص الولاد الولد الموقوف علم فرج المتوفى قسله الرابعة وقف على أولاده وأولادأ ولاده وذربته على ان سدأماليطن الاعلى ثموثم وقلنالاشئ للبطن الشاني مادام واحدمن الاعلى فلومات واحدمن البطن الشاني وترك ولدامع وجودالاعلى ثمانقرضالاعلى فلامشار كةلهمع البطن الثباني لانهمن الثبالث فإذا انقرض الشاني شبارك الشالث الخيامسية وقف عبلي أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولمرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصده له وحكمه قسمة الغلة من الولدوولدالولد مالسو مة فسأأصاب المتوفى كان لولده فكون لهمذا الولد سهدمان سممه الجعول لدمعهم بالسوية وماانتقل السهمن والده السادسة وقفعيلى ولده لصلسه ذكرا وانثى وعلى أولا دالذكو رمن ولده وأولا دأولادهم ونسلهم وحكميه قسمية الغلة بين ولده ذكرا وأنثى وأولا دالذكورذ كراوأنثي فاذا انقرضوا صار أولادالذ كورذ كراوأنثىءالسو بة فمدخمل أولادينمات المنتن فلوقال بعده يقدم الاعلى ثم وثم اختص ولد ولصلمه ذكراوأ نثى فاداا نقرضوا صارلاولاد المند دون أولاد المنات ثملا ولاده ؤلاء أمدا السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولأ دأولادهن وحكمه ان الغلة لمناته ونسلهن فلوقال بقدم المطن الاعلى تبعفان شرط بعد انقراضهن ونسالهن لولده الذكورونسالهم

ع فانمات بعض ولده الذكورعن أولادو بق المعض ولهمأ ولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان الغلة لمسمسواء فان رتب فالغلة الساقين من ولده وان انقرضوا كانت لولد المتوفى الشامنية وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتساشارطا ان من مان عن ولد فنصيبه له وعن غر ولد فنصيبه راجع الوقف و حكمه إن الغلة على منهم مُ وَثُم فان قَمْمت سنين مُ مات بعضيد معن نسل قال تقسم على عدد أولادالهاقف الموحودين يومالوقف وعلى أولاده الحادثين له يعده فسأأمساب مذوه وماأصاب المت كان لولده واغماحه فللمرزمات حصة أسه معروحود المطن الاعلى معركون الواقف شرط تقسد بمالاعلى ليكونه قال بعده أن من مات عن ولد فنصيبه له وكذالومات الاعلى الأواحدا فععل سهم المت لابنه وانكان من البطن الثالث مع وحودالاعلى ولو كان عددالبطن الاعلى غشرة فارا أنان الاولدونسل عمات أخان عن ولدلكل عمات أخان عن غرولد وحكمه ان تقسيرا الخلة على ستة على هؤلا الاربعة وعلى المتن اللذي تركا أولادا فاأصاب الارسة فهولهم وماأصاب المتسكان لاولادهم اولومات واحدمن العشرة عن ولدتم مات ثمانية عن غيرنسل تقسم على سهمه ين سهم للعبي وسهيم للمت تكون لاولاده فلوقسمنا هاسنت سنالاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولدغمات واحدون أريعة أولادووا حدعن أولادهمات من الاربعية واحد وترك ولعاومات آخرعن غسرولد تفسيرالغيلة عسلي تمسأنية فسأأصاب الاحساء أحدثوه وماأصاب المونى كان لاولاد هماكل سهم أبيمه ثم يتطراني ماأصاب الاربعة يقسم أرباعا فسردسهم من مات عن غير ولدالى أصل الوقف فتعاد القسمة على ثما زمة فياأصاب والدهم قسم بين الاثنين الماقس وبين أخم مم المت الذي ماتء ولدائلانا فأصاب الأسن كان لهما وماأصاب المت كان لولده فعلولم عت أحد من المطن الاعلى ومات واحد من الشاني عن ولدأ ومات يعض الاعلى تممات من الشاني رحل أو رحلان عن ولدوحكمه الهلاشي الولد من مات قسل أسه ولالاولادمن مات من الثاني لعدم اسقعةا في الاب ثم أعاد الخصاف الصورة من غيبرز ماده ولازة ص وفتر عءلمها ان البطن الاعلى لو كانواء شيرة وكان لهابسان ماناقسل الوقف وترك كل ولدالا حق لهمامادام واحدمن الاعلى لانهما من البطن الشاني ولاحق لهماحتي ينقرض فلوءات العشرة وترك كل ولدا أخذكل

مدية أسه ولاشي لهادمن مات قسل الوقف وإن استو وإفي الطبقة فإن بقرمتهم واحدقسقت عدلى عشرة فاأصاب الحم أخذه وماأصاب الموتى كان لاولادهم فأنامات العياشرعن ولدانتقضت القيعمة لانقراص البطن الاعيلي ورجعت الي المطن الشاني فمنظرالي أولاد العشرة وأولادالمت قسل الوقف فمقسم مالسومة مدنهم ولاسرد نصدب من مات الى ولده الاقسل انقراض المطن الاعلى فمقسم على أُعداد البطن الأعل في أصاب المت كان لولده فاذا انقرض البطن الاهل. نقضنا القسمة وحعلناهاء ليعددالمطن الشاني ولم تعمل باشتراط انتقال نصيب المت الى ولده هنــالْـكـون الواقف قال على ولده وولد ولده فلرم دخول أولادمن مآت قبل الوقف فلزم نقض القسمة فلولم مكن له ولد الاالعشرة فباتوا واحدا بعيد واحدد وكلمامات واحدترك أولادا - قي مات العشرة فنهم من ترك خدة أولاد ومنهم منترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك سنة أولادومنهم منترك واحدا ألس قلت فيزمات كان نصديه لولده فليامات العشرة كيف تقسيراً لغلة قال أنفض القسمة الاولى واردداك الىء عدد المطن الشاني فانطرجهاءتهم واقسمهاء ليءد دهم ويبطل قوله من مات عن ولدا نتقل نصيسه الى ولد ملان الام يؤل إلى قوله وولد ولدلى وكسذالومات جميع ولدولدااصاب فلمسق منهسم أحسد فنظرنا الى المطان الشالث فوحدناه مبمأنية أنفس وكذلك كل بطن بصيرفهم فانهما تقسم على عددهمو سطل ماكان قبل ذلك اه فأخذ يعض العصر يسمن الصورة الثامنة وبيان حكمهاان انخصاف فائل بنقض القعمة في مدّ ل مسئلة السكى ولم شأمل الفرق بن الصورتين فان في مسدّلة السكي وقف على أولاده ثم أولادهم مكامة ثم س العلمة تن وفي مستلة الحصاف وقف على ولده وولدولده مالواولا بم فعد در مسئلة الخصاف اقتفى اشتراك البطن الاعلى معالسفلي وصدرمسئلة السكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القممة وعدمه مني على هذا والدلدل علمه ان الخصاف معدما فرريه نقض القسمة كإذكرنا وقال قلت فلم كان هذا القول عندلة المعمول مهوتركت قوله كلاحدث على أحدمنهم الموت كان نصيمه مردودا العولده وولدولده ونسله أمداماتنا سلواقال من قبل أنا وحدنا دهضهم يدخل فى الغدلة ويحبب حقه فهما ينفسه لاما يسه فعملنا بذلك وقسمنها الغلة على عددهم اه فقدأفادانسي نقضها دخول ولدالولدمم الولد يصدرالكالرمفاذا

كأن صدره لايتناول ولدالولدمع الولديل عفر جاله كيف يقال بنقص القسمة فان قلت صدقت ان الخصاف صورها الواو والكن ذكر دمده ما دفيدم مني ثم وهو تقديم المطن الاعلى فاستويا فلت نع اكن هوا نراج بعد الدخول في الاول بضلاف التعبير مم من أول الكلام فان المطن الثاني لميدخل مع المطن الاول فكمف يعيران استدل بكالم الخصافء لى مسئلة السكى مع أن السمكي بني القول ينقض القمعة عمل إن الواقف اذاشرط شرطين متعارض يعمل بأولهما قال وليس هــذامنياب النسخ حتى بعمل بالتأخرفان كان هـذارأى الســكي في ا الشرطين فلاكلام فيعدم التعو ملءلمه وانكان مندهب الشافعي فهومشكل على قولم-مان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضى العمل مالمأخر وحث كان منى كلام السبكي على ذلك إسم القول بدعلى مذهمنا فان مذهبنا العمل المتأخر منهما أيقال انخصاف وأنه لوكت فيأول المكتوب بده الوقف لاساعولا بوهب وكتبق آخوه ان لفلان يدع ذلك والاستبدال بقنه كان له الاستبدال قال من قبل ان الا تنوناسم الدول ولوكان على عكسه امتناع سعه اه فانحاصل ان الواقف اذاوقف على أولاد وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته ونسله طبقة بعد طبقة ويطناهه بطن تحييب العلما السفلي على ان من مات عن ولد انتقل نصيسه الى ولده ومن مات عن غير ولدا تتقل نصيمه الى من هوفي درجت وذوى طمقتمه وعلى ان من مات قدل دخوله في هدا الوقف واستعقاقه الثيهمن مسافعه وترك ولدا أوولدولد أوأسفل من ذلك استحق ماكان يستحقه أبوه لوكان حساهد والصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم بعبرعها بتربين الطبقات و معضهم الواوفان كان الواو بقسم الوقف سالطيقة العلساو بين اولاد المتوفى أة الواقف قسل دخولهم فلهم ماخص أناهم لوكان حمامع أخوته هنمات من أولاد الواقف وله ولدكان نصيبه لولده ومن مان عن غير ولدكا ل نصيبه لاحوته فيستمرا كحال كذاك الهانقراض المطن الاعلى وهي مسئلة الخصاف التي قال فها بنقض القسمة حيثذكر بالواو وقيدعلته وانذكر بتمفن ماتءن ولدمن أهل المطن الاول انتقل نصدمه الى ولدهو يستمرله لاستقض أصلا أمدا وحده ولو انفرض أهل المطن الاول فاذامات أحدولدى الواقف عن ولدوالا توعن عشرة كان النصف لولدمن مات ولعولد والنصف الا خرللعشرة فاذامات ان الواقف

ستح النعف للواحد والنصف للعشرة وإن استو وافي الطبقة فقوله على إن من مات وله ولد يخصوص من ترتب المطون فسلام اعي الترتيب فيه ثم من كان لهشه منتقل الى ولده وهكذا الى آخرالمطون حتى لوقية رأن الواقف مأتء، ولدواحد ثم أنالمت عن ولدواحد خلف ولدا واحداوهكذا الى المطن العاشر ومن ماتعن عثيرة وخلف كلأ ولاداحتي وصلوااله المسأنة في المطن العاشر بعطه للواحد نصف الوقف والنصف الاستحر سنالماثة واناستووا في الدرجة يثم اعلم يان المراد من قولهم تحيي المايقة العاما الطبقة السغلى ان لم يشترطا تتقال نصدب من مات لولده ان كل امنا بحجي فرعه وفر ع غيره فلاحق لاحدمن أهل البطن الثاني مادام واحيد من البعلن الأول موحو داوانشرط الانتقال اليالولد فألمرادأن الاصل يجعب فرع سه لا فرع غيره لكن مقرفي بعض كتب الاوقاف انهم بقولون بطنا بعد ن ثم مقولون تعبقب الطبقة العلما السفلي ولاشك أند من ماب التأكمد وأن حب الماالسفلي مستفاد من قوله طدقة بعيد طدفة ويطنأ بعيد بطن ونسلا بعد نسل ولاشك انه اذاجع بين ثم و بين ماذكر فا مكان ما بعد ثم تأكيد الأن ترتيب الطبقات بتفادم غم كمآ أفاده الطرسوسي في أتفع الوسائل عماعيم ان العلامة عبدالبرين الشحنة نفرل فيشرح المنظومة عن فتآوى السكي واقعتىن غيرمانقله الاسوطي وذكران بمضهم نسب السمكي الى التناقض وحكى عنمه أنه كتب خطه تحت حِوابِ اس القسماح شيئم تسمن لم خطاؤه فرجع عنمه واطال في تقريره ونظم للواقعية أسياتا فمزرامز بادةالاطلاع فلمراجيع ثمية ولمتزل العلياء فيس ارمخنافين في فهمشروط الوا قفت الامن رجمه الله سيحانه وتعمالي وهو الموفق المسيرائكا عسير اه (وقال في الفاعدة الثانية عشر لا ينسب الي ساكت قولمانصه ونوج عن هــده القاعدة مسائل الحان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتدبرده وقيــللا اه (وقال فى القــاعـدة السادسة عنم الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة فأطرالوقف واختلف الشيفان فجوزالشاني للوأقفء زله بلااشتراط ومنعه الثالث وإختلف التصيير والمعتمدفي الاوقاف والقضاء قول الثاني وأمااذا عزل نفسه فان أخرحه القاضي خرج كافي القنمة وفي القنمة لاءلك القاضي التصرف في مال المتم مع وجود وصمه ولوكان منصوبه وعلى هــذالأعلا القاضي التصرف في الوقف مع وجودنا ظره ولو

من قبله اه وقد تقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الناك في أحكام الناسي مانصه) وفالوا يعذرالوارث والوصى والمتولى بالتناقص للحهـل اه وقـدنقلنـا بقيتسه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصلم وصياونا ظراو يقيما لقاضي محكانة بالفسالي بلوغه كمافي منظومة ان وهدان من الوصايا اله وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أسكام العبيد) ولا يصحوقه اله (تمقال) ولا يصح الوقف على عسد نفسه أوأمته عندمجدالاالمدمروأم الولداه (وقال في أحكام الاعيمانصه) ويصلم غاظرا ووصيا والثبانية في منظومة النوهمان والاولى في وقف هـ لال كماني الاسعاف اه وقد نقاناها في كاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط المحقوق مانصه) وأمااكحي في الوقف فقسال قَاضي خان في فتاواه من الشهسادات في الشهادة وقف المدرسة ان من كان فقسرامن أحصاب المدرسة مكون مستحقا للوقف استحقاقالا مطل بالابطال فانه لوقال أبطات حقى كان له أن بطالب وبأخذ بعدذك اه وقد كتيناني شرح الكنزمن النهادات مافهمه الطرسوسي من عبارة فتاوى قاضى خان ومارد معليه اين وهيان وماحر رناه فيها اه (مُمَالُ) وقدوفع الاشتباه فيمسائل وكثرالسؤال عنها ولمأجسد فمهآ نقلاصر تحامعيد التفتيش منها ان يعض الذرية المشروط لهم الريادا أسقط حقه لغسره من استمقاقه بأن فرغ كمعنه ومتها المشروطان النظراذا أسقطه لغسره بأن فرغ له الاان في اليتيمة وغيرها ان المشروط له النظراذا فوضه لغيره فانكان التفويض لمعلى وجه العوم صع تفويضه والافان كان في صعته لم يعز وان كان عندموته جازبناء علىان للوصي أن يوصى الى غيره اه وفي القنية أذا عزل الناظر المشروط لدالمنظرنفسه لميتعزل الاأن يخرجه القاخي أوالواقف اه ومنهاان الواقف اذا شرط لنفسه شرطاني أصل الوقف كشرط الادحال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقطحة ممزهذا الشرط وينبغي أنيقال بالسقوط في البكل لانه الاصل فهن أسقط حقمه من شئ كها علم سابقا من كالام جامع الفصوا بن الااذا أسقط المشروط لدالر دع حقد لالأحد فلاسقط كافهمه الطرسوسي بخلاف مااذا أسقط حقه لغمره وفيما اذاأ سقط الواقف عقه مماشرط لنفسه أولغمره فانقلت إذا أقرالمشروط لدالر دع أوبعضه العلاحق لدفيه والديستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعمولوكان مكتوب الوقف يخلافه لماذكره انخصاف رجه الله تعمالي فىماب مستقلاه (ثمرقال)وقدوقعتحادثة سئلت عنه اشرطالواقف له شروطا من ادخال وانواج وغُـنرهما وحكم بالوقف متضمنا لاشر وطحاكم حنفي ثمرجح الواقف عماشر طه لنفسه من الشروط فأجت معدم صحة رحوعه لأن الوقف دائح كالازم كاصرحوا مه دسدا كحكروهوشامل للشروط فلزمت كلزومه رجربة الطرسوسي رجمه الله تعسالي فهن أسقط حقسه فهما شرط له من الربسع وحدفانه قال بعده السقوط وعلته أن الاشتراط لهصار لازما كلزوم الوقف فكان الشروطة لاعلا اسقاط ماشرطه له فكذا الشارط ومدل علمه أنضا مانقلناه اي قريدا قبل قولي هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من إسقاط رب السل حقه مما شرطاله من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن لازم فانه مازم ولا يقبل الاسقاط اه (وقال في أحكام العقود اي اللازمة وغسرا للازمة مانصه) وأماالولاية على مال المتيم بالوصاية فان كان وصى المت فهي لازمة وسدموت الموصى فلاعاك القياضي عزله الاعضافة أوعجز ظاهر ومن حانب الومى فلاعلك الوصي عزل نفسه الافي مسئلتين ذكنا هما في وصايا الفواثدوان كان وصيالقاضي فلالان للقياضيء إله كمافي القنبة وله عزل نفسه محضرة القاضي وقدذ كرناالتولمة على الاوقاف في وقف الفوال اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوصاما أيضا ﴿ وقال في بحث القول في الملك مانصه ﴾ وقد مسائل الأولى أسماب التملك المعاوضات المسالمة الى أن قال والوقف اه (ثم قال) الثانمة لامدخل في ملك الانسان شير مغراختماره الاالارث اتفاقا الى أن قال وغلة الوقف علكهاالموقوف عليه وان لم يقبل اله (ثمقال) الثامنة في رقبة الوقف الصيم مند ناان الملك مزول عن المالك لا الي مالكُ وانه لا مدخه ل في ملك الموقوف علمه وانكان معمناا ه (عمقال) الثانية عشرالملك الماللعين والمنفعة معاوهوا لغالب أولاءمن فقط أولانفعة فقط كالعدالموصى عنفعته الداور قسته الوارث الى انقال مخلاف مااذا فتسل خطأ وأخذت قعته رشتري ساعده وينتقل حقه فسهمن غير تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل ألوقف الى مداوذ كره قاضي خان من الوقف أم وقدنقلنا . في كتاب الوصايا (نم قال تنبيه) قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لايؤحرو بنسغى اناه الأعارة وأماأ لمستأحر فيؤحر ويعسر مالا يختلف بخلاف

المستعل والموقوف علمه السكني لانؤحرو بصر والشافع فمجعلوالذلك أصلاوهو انمن ملك المنفعة ملك الاحارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لاالاحارة ويحملون المستعمر والموصى لهما لمنفعة مالكاللانتفاع فقط وهذا يتخرج عني قول الكرخي من إن العبار بةاماحة المنافع لاتملكها والمذهب عنه دناانها تمليك المنافع مفسرعوض فهبى كالاحارة تماسآك المنسافع وانمسالا عملك المستعمر الأحارة لانه ملك المنفعية يغسرعوض فبلاعلك أن عليكها يعوض ولانه لوملك الاحارة المك أكثرتم املك فانه ملك المنفعة يغيرعون فهلكما نظير ماملك ولانه لوماتكما لاء أحدالامرين الغسرا محسائزين لزوم العبارية أوعدم لزوم الاحارة وهمذان التعلملان بشملان الموقوف علمه والمستعير وهماسواء على الراج فعملك الموقوف علمه السكني المنفعة كالمستعبر وقبل اغسأ أبيراه الانتفاع وهوضعف المن الاعارة وعمامه في فتح القدر من الوقف اله وقد نقلنا ه في كاب الامانات (ثمقال) وأمااحارة المقطع ماأقطعه الامام فأفئى العلامة قاسيرن قطاو بغابعتها ائي ان قال وإذامات المؤحر أوأخرج الامام الارض عن المقطِّه متنفسخ الإحارة لانتقال اللك الى غسرالمو وكالوانتقل الملك في النظما والتي خوج علما احارة الاقطاع وهي احارة المستأمر واحارة العد الذي صوع على خدمته مدّة معلومة والمارة الوقوف علمه الغلة والمارة العدالمأذون ماصورعامه عقد الاطارة من مال المعارة واحارة أم الولداه وقد نقلنا قسة ذلك في كاب الجهاد (وقال في بعث القول فى الدين مانصه) قال الاسبوطى معزيا اله السبكي في تكلة شرح المهذب * فرع * حدث في الاعصار القرسة وقف كتب اشترط الواقف ان لا تعار آلامر هن أولا تخرج منءكان تحسسها الانرهن أولاتخرج أصلا والذى أقول في هذا ان الرهن لا يصم بهالانهاغ يرمضونة في مدالموقوفة عليه ولايقال انهاعارية أيضابل الاتخذاميا ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده علمها مدأمانة فشيرط أخهذا لهن علما فاسدوان أعطاه كان رهنا فاسداو يكون في يدخازن الكتب أمانة لان فاسد المقودق الضمان كصحيعها والرهن أمانة هيذا إذا أربد الرهن الشرعي وان أربد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصع الشرط لانه غرض صحيح واذالي علم مرادالواقف فعتملأن يقال بالمطلان في الشرط المذكور جلاعلي المعنى الشرعي ويحقل أن يقالءا اهجة جلاعلى اللغوى وهوالاقرب تصعحالك كالام ماأمكن وحينتذ لايحوز

خواجها بدونه وان قلنا ببطلانه لمصرا خراجها بهالتعذره ولابدونه امالانه خلاف ط الواقف أولفسادالاستثناء فكائنه فاللاغرج مطانقا ولوقال ذلك صمر لانه طفمه غرص صحيح لان إخواجها مظنة ضماعها مل محتءلي ناظر الوقف أن يمكن يقصدالا نتقاع يتلك المكتب في مكانها وفي تعض الاوقاف يقول لا عذرير كرة وهد ذالا تأس به فلاو حده ليطلانه وهوكا جلنا علمه قوله الأمرهن لول اللغوى فيصم ومكون القصودان تحويزالوا وط أن يضع في خزانة الواقف ما تدكر هو به اعارة الم قوف و ازن به مطالبته فينمغي أن يصيح هذا ومتى أخذه على غسره ذا الوجه الذي بله الوا قف يمتنع ولا نَقُولُ مأن تلك التذكرة تسقى رهنا مل أمأن يأخه فا فاذا أخذها طالمه الخسازن مرد الكتاب ومحسء لمه أن مرده أيضا مغيرطاب ولاسعد ان عمل قول الوافف الامرهن على هدا المعنى حتى يصم أذاذ كره ملفظ الرهن تنز بلاللفظء لم الصحة ماأمكن وحنئنذ محوزا نواحه مالشرط المذكوروعتنع مغسره ليكن لاشدت لدأحكام الرهن ولانستحق بمعه ولابدل الكتاب الموقوف اداتلف بغيرتفر بط ولوتلف يتفريط ضهنمه ولمكن لانتعين ذلك المرهون لوفائه ولاعة عرعاني صاحمه التصرف فمه اه وقول أصحابنا لأيصح الرهن بالامانات (للكتب الموقوفية وازهن بالإمانات ماطيل فأذا هلك لمجب شيئ مخلاف الرهن الماسدنانه مضمون كالصحير وأماوحوب اتساع شرطيه وجله على المعني اللغوى فغير بعمد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في يحث المكلام في أجرة انثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذالم يشترط كه الواقف فله أحرمثل عمله حتى لوكان الوقف طاحونة استغلها الوقوف علمه فلاأحرله فهما كإفي الخانية وهدنا اذاعين القياضي له أحرافان لم يعين له وسعى فيه سنة فلاشي له كذافي القنمة ثمذ كربعده انه يستحق وانام بشترط له القياضي ولامحتمع له أجرالفطر والعمالة لوعمل معالحملة اه (وقال في أحكام المسجد مانصه)ولاهل الحلة جعل المسحد الواحد مسجدين والأولى ان مكون الكل طا ثفة مؤذن ولهم حعل المعدن واحدا اه وقد نقلناه في كاب الصلاة (وقال في بحث ماافتر في فيها لعتق والوَّقف)العتق بقيل التعليق مخلاف الوقف ولا مرَّد بالرد مخلاف الوقف عـلىمعىن اه وقدنقلناه في العتق ﴿ وقال في الفن الثَّالَثُ فن الفرق والمجمع أيضا

مانصه) وقاعدة والضاف الى معرفة مفيدا لعوم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامرالو حوب في قوله تعالى فليحذر الذين بخالفون عن أمره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعيه الفقهمة لوأومي لولدزيد أو وقفء لي ولد، وكان له أولا دذ كور وانائكان للبكل ذكره في فتح القدسر من الوقف وقد فرعته على الفساعدة اه وقد نقلناه في كتآب الوصية ﴿ ثُمُ قَالَ ما نصه ﴾ فأثدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة وألأمامة والولاية فيمال الولد والتولمة على الاوقاف ولاتحل تولمته كماكتدناه في الشرح واذا فسق لاينوزل واغما يستحقه عمني اله محبء زله أومحسن عزله الاالاب السفيه فانه لاولارة لهء بلي مال ولده كإفي وصابا الخاندة وقست علىه النظر في لانظراه في الوقف وانكان اس الواقف المشروط لهلان تصرفه لنفسه لامذفذ فكمف تنصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله وله ذا لا مدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كاذكروه في محله فكر. ف وتمن على مال الوقف وفي فتح القدر الصالح الولاية على الوقف من لم سأل الولاية للوقف وليس فديه فستق وحرف غمقال وصرحانه عمايخر جالناظر مهعن النظرمااذا ظهريه فسق كشرب انخرونحوه اه والظاهران بخرجمني لمالم يسم فاعله فيخرجه القاضي لاانه ينزل بها اعرف في القاضي اله وقد نقاناً ومن ذلك في كتاب الشهادات وكتاب المجروكاب الوصايا وكتاب الزكاة إثم قال فاتدة) اذاولى السلطان مدرساليس بأهل لم تصم توليته أ قدمنا ومن ان فعله مقدمالمصلحة ولامصلحة في تولمة غيرالا هل خصوصا انا نعلم من سلطان زماننا اله اغاوني المدرس على اعتقاد الأهامة فكانها كالمشروماة وقدقالوا في كارالقضاء لووتى السلطان قاضماعه دلاففيق انعزل لانه الماعقد عدالتيه صارت كانها مشروطة وقتالتولمة قال اس الكالوعلمه الفتوى اه وقد نقلناه في كاب القضاء (ثمقال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهامته فاذالم تكن موجودة لمربصع تقربره خصوصااذاكان المقررعوضاعن مدرس أهلفان الاهل لمينعزل ومر البزازى في الصلم ان السلطان إذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتن مرة بمنع المستمنق ومرة ماعطاء غيرالمستحق وقدمناعن رسالة أبي يوسف الي هارون ارشدان الامام لنس لهان تخرج سنشامن مدأحد الابحق ثانت معروف وعن فتاوى قاضيحان أنأمر السلطان انما ينفذاذا وافق الشرع والافسلا ينفذ اه

وقدنقلناه فى كتاب القضاء (ثمقال) وفي مفيدا لنج وميدالنقم المدرس اذالم بكن صاكحالاتدر يس لمحل له تناول المعاوم ولايستحق الفقهاء المزلون معاومالان مدرستهم أغرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظرعن شرط الواقف في المدارس أمااذاعلم شرطه ولم بكن المقر رمتصفايه لميصيم تقريره وانكان أهلا للتبدر يس لوحوب اتساع شرماه والاهلية للتدريس لانحفي على من له يصيرة أالمرفية عنطوق الكلام ومفهومه وعمرفة المفاهيم وان مكمون لهسارقية اشتغالء لي المشايخ بصبث بعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ المسائل من المكتب وان يكون لم قدرة على ان سأل و يحمب اذاستل و يتوقف ذلك عمل سادقة اشتغال في الشور والصرف بحث صار بعرف الفاحل من المفعول مغير ذاك وإذا قر ألا يلين وإذا كين قارئ محضرته ردعليه الد (ثم قال) بحادثة به ستلتءن مدرسة بهاصفة لارملي مهاأحدولا بدرس والعاضي حالس فها للمكرفهل لهوض خزانة بها كحفظ المحاضر والسعيلات للنفع العام أملأ فأحمت مانجوازأ خذامن قولهملوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهمان يوسعوا يقءن الممجدومن قوله ملووضعا ثاث يبتهوه تساعمه فى المسحد للخوف فى حازولو كان الحموب ومن قولهممان القضاءفي الجامع أولى وقالوا باظران يؤجر فناءه التحارليتير وافسه لصلحه فالمسجدوله وضع آلسر ربالاحارة ولاشك أنهك ذهالصفة من الفناء وحفظ السحلات من النفع العام فهم جوزوا جعل مص المعجد طر مقادفعا الضرر العام وجوزوا اشغاله ما محموب والأثاث والمتباع دفعاللضر راتخاص وحوز واوضع النعل على رفه وصرحوا بأن القضاء في الحمامع أولى من القضاء في مديه وصرحوا مأن القاضي بضم قطره عن عمنه اذا حاسر فهيه للقضاءوهومافسه الهيجلات والمحاضر والوثائق فحوز وااشغال بعضها كثرت وتعذر جلها كل يوم من بدت الفاضي الى الجامع دعت الضرورة وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) إذا الشي يطيل مافي ضمنه وهومعني قوله ماذا بطل المتضمن بالكبير بطل المتضمن بالفتح الىان قال وقالوا كمافي الخزانة لوأحرا اوقوف عليه دلم يكن ناظرا حتي لم يصعر وأذن للسمتأجرفي العمارة فأنفق لمرجمع عملي أحمد فسكان متطوعا فقلت لان الاحارة لمالم نصح لم يصحما في ضمنها اله وقد نقلناه في كما ب الاحارة (نم قال)

وقعت حادثة اشترى حامعاهم أوقافه ووقفه وضعه الى وقف آخر وشرط له سروطا فأفتمت ببطلان شروطه ليطلان المتضمن وهوشرا المجامع ووقفه فيطلماني ضمنه اه وقدنقلنا ه في البيوع (نمقال) نم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع وظيفته فىالوقف لم يصمح ولم يسقط حُقَّ ، منها تخر يحاعلى هذه اه وقد نقاناً ه في السوع (ثم قال في فن الالغاز مانصه) * الوقف * أي شيًّا ذافع له سنفسه لا يحوز وإذاوكل به ماز فقدل الوقف اذا فمضه الواقف لاعوز واذا قمضه وكمله عاز أى وقفأحره انسان ثممات وأنفسفت فقمل الواقف اذا أحره ثمارتد ثممات فامه يسمرم أحكالورثتــه وينفسخ بموته اه وقدنقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال فى فن الحيل مائصه) الحادي عشر في الوقف والعدقة أراد الوقف في مرض موته وخافءهم احازة الورثة يقرزأنها وقف رجل وانام يسهه واله متولها وهيفيده أرادوقف داره وقفاصح القافا محملها صدقة موقوفة على المساكين ويسلهاالي المتولى ثم يتنسازعان فبحكم القاضى مائازوم أو يقول ان قاضيا حكم بسحت فيازم أوان أبطله قاص كان صدقة اه (وقال أخوا لمؤلف في تـكماته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوقف « لا تدخل الاشمحيار في وقف الارض وتدخل فى معها والفرق أن التجرمنةول ووقف ه غميرصحيم مقصودا فجاران لايدخل يخلاف البيع أه وقد نقلنا. في كتاب البيوع (نمقال) التسليم الى المتولى فى المحددلا يكون تسلما يخد الف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد الصلاة فكان التسلم بهاوفي المتغل الاستغلال وهومهمأ في التسلم المه ولوأمر جماعة بالصلاة في سأحة له أيدالم تصرمبرا ثاعنه ولوقال الى شهرا والى سنة صارت مرا اعنه لان التأسد لازم في الوقف وهو موجود في الاول دون الثاني لوقال هذ. الشعرة وقفء لى المعدلا يصم لانه منقول ولوأعطى دراهم في عارة المسمد جازوبتم بالقبض وان كأن منقولا والفرق الضرورة والعرف ويحو زصرفهاالي المنارة لأألى الترين والله سبحانه وتمالى أعلم اه (وقال أخوا لمؤلّف في التكملة الذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجرع لي المسجد لا يصم لا به منقول ولوأعطى دراهم فيعمارة المعيد دحاروان كان منقولا والفرق الضرورة والعرف وحارصرفها الى المنسارة ولا يحوزالى التزيين اه (وقال المؤلف في الفن النانى من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات وام على بني ها شمز كاة أوعالة

فهما أوعشرا وكغارة أومنه ذورة الاالتطوع والوقفاه (وقال في كتاب الجج مأنصه) بناء الرياط بحدث ينتفع به المسلون أفضل من الحجة الثانية اه (وقال في كتأب الايمان مانصه) لا يحوز تعميم المشترك الافى اليمين حلف لا يكلم مولا. وله اعلون واسفلون فأيم مكامم حنث كافى المسوط وبطأت الوصدة للوالى والحالة هـ ذه ولو وقف علمهم كذلك فه على الفقراء لايكون المجمع الواحد الافي مسائل وقف على أولاده ولدس له الاواحد يخلف منه وقف على أفاريه المقعن في ملد كذافلم يمق منهم الاواحد كمافي العمدة (وقال في كتاب السيروالردة مانصه) وحكمالردة وجوب القتل انلم يرجع الى ان قال و بطلان وقفه مطلقااه (وقال في كتاب السوع في عث الحمل مانصه) و ينسغي أن يصيح الوقف عليه كالوصية بل أولى له وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في محت الاعتمار للعني لاالألفاظ مانصه) ولووقف على مابحمي كبني تميم صفح نظر اللمني وهو بيان المجهة كالفقراء لاللفظ ليكون تمليكا لمجهول اه (تمقال) الشراءاذا وجد نفاداعلى المياشر نفد علمه فلارتوقب شراء الفضولي ولأشراءالو كمل الخسالف ولاا حارة المنولي أحرا الوقف بدرهم ودانق بل منفذعلهم والوصى كالمتولى وقمل تقع الاحارة للمتم وتمطل الزيادة كافي الفنية الافي مسئلة الامرأ والقياضي آذا استأجرا جراءا كثرمن أجرة المدل فان الزيادة ما علة ولا تقم الاحارة له كاني سير الخياسة أه وقد نقانا. في كتاب الوصمة وكتاب الأحارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجودة في الاموال الربوية هدر الافي أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال المتم وفي الوقف اه وقد قلنا بقيته في كتاب از هن (وقال أيضافي كاب السوع) مع الراكت التي يكتم الديوان على العمال لا يصع فأورد بأن أمَّة بضاري حوروا يسع حظوظ الائمة ففرق بينه وابأن مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذافى القندة آه (غم قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أواشترى أو أجرم لك الافالة الافي مسائل ألى انقال والمتولى على الوقف لوأح الوقف عُماقال ولامصلحة لم تعز على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (نم فال) الحقوق المجردة لا يحوز الاعتماض عنها إلى انقال وعلى هذالا محوز الاعتباض عن الوظائف الاوقاف اه (وقال أول كماب القضاءمانصه) وفي سوع القندة اشترى حانونا فوجد بعدد القيض على مانه مكنوباوقفء لى معجد كذالابرد ولانهاعلاه فلاتدى الاحكام علمها وللى هذا

لااعتمار بكنامة وقف عــ لم كناب أومعيف اه (وقال في كتاب القضاءمانصه) لايحلف القاضى على حق مجهول الى ان قال الاقى مسائل الاولى اذا اتهم القاضي وصى البتيم الشانية اذا المهممتولي الوقف فانه يحلفه ممانظرا الستيم والوقف كافي دهوى انخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أهنا في كتاب القضاء مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولايتعدى الى المكافة فقسم الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كما في الخسانية وحامع الفصولين اه (وقال أيضافي كماب القضاءمانصه) اختلاف الشباهدين مانع من قبولهما ولأيدمن التطابق لفضا ومعنى الافي مسأثل الاولى في الوقف بقضي بأقلهما كافي شهادات فتم القدير معزيا الهاكخساف اه (وقال في كاب القضاء مانمه) كل من قسل قوله فعلمه اليهنّ الافي مسائل عثيرة في القنية إلى إن قال وفعيا مدعيه المتولى من الصرف اه (وقال فى كاب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجع والحاوى القدسي ١ه (وقال فيه أيضامانصه) الرأى الى الفاضي في مسائل الى أن قال وفيماً اذاتصرف الناظر عبالاحوز كسع الوقف أورهنه فالرأى اله القياضي إن شباء عزله وان شياء ضم المه ثقة بخلاف المباخ فانه بضم المه ثقة مسحما في القنية اه (ثمقال فيه أيضا) من سعى في نفض ما ثم من جهته فسعمه مرد ودعلمه الافي مستمتن نقال وزدت علم مامسائل الحانقال الثانية اشترى أرضائم ادعى ان ما تعها كانحعلها مقبرة أومسجدا الهانقال الراسة باعأرضا ثمادي انهاوقف وهى فيسوع الخانسة وقضائه اوفصل ففالقدر مفه فيآحرماب الاستحقاق فلنظرمنه غموفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخرور هه فظاهرمافي العمادية انَّ المعتمد القدولُ مطلقاً الخاميَّة ما عالا ب مال ولد ، ثمادِّعي انه وقع بغين فاحشَّ السادسة الوصى اذاماع ثمادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث قى دعوى القندة الم وقد نقلناه في السوع والوصام (ثم قال أسف افي كاب القضاء) القاضى اداقضى في محتردفد منف فد قضاؤه الافي مسائل الى ال قال أو بزيادة اهل المحله في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه أيضًا) أمر القاضي كم كقوله سلم المحدود الى المذهبي والامربد فع الدين والام محدسة الافي مسئلة في العبادية والمزازية وقف على الفقرا فاحتاج بعص قراية الواقف فأم القياضي أن بصرف شئ من الوقف السه كان عينزلة الفتوى حيتي لوأراد أن

يصرفه الى فقيرآ خرصحاه (غمقال فيه أيضامانصه) فعل القاضي حكممنه الى ان قال واويا عالقاضي ماوقفه المريض في مرض موته بعدموته لغرمائه غظهرمال آخرالت آسطل المدعو سترى الغفر أرضا توقف مخلاف الوارث اداما عالثلثين دعدم الاحازة فانه سترى بقمة الثشن أرضا توقف لان فعل القاضى حكم يخلاف غيره كأفي اظهيرية من الوقف اله وقد نقلناه في كتاب السوع (ثمقال) الافي مسئلة مااذا أعطى فقبرا من وقف الفقراء فانه لدس بحكم حتى كان له أن يعطي غيره كافي حامع الفسواين اه (وقال أرضافي كاب القضاء) تسعم الشهادة مدون الدعوى في الحدا الخالص والوقف (وقال أيضافي كتاب الفضاء) تقيل الشهادة مة للادعوى في طلاق المرأة وعتق الامــة والوقف اه (وقال في كتاب القضاء أنضامانسه) تصرف القاضي على الاوقاف منى على المصلحة في اخرج عنهامنيه ماطل وقدذ كرنامن ذلك شيئاني القواعد وممأيدل علمه انه لوعزل اس الواقف عن النظرالمشروطله وولى غميره بلاحسانة إيصم كمافي فصول العمادي من الوقف وحامع الفصولين من القضاء ولوعس الناظرمعلوما وعزل نظراله لمنيأن كان ماعينه له يقدرا ومدلة أودونه أحواه الثاني عليه والاجعل له أجرالدل وحطالزادة كأفى القنية وغيرها ومنها ومأحداث تقرير فراش للسجد يغسرشرط الواقف كإفى الذخرة وغيرها وودذ كزنافي الفاءدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدرة ونقلنها هذاك فرعامن فتها وي الولوانجي ولايعارضه مافى القندة طالب القيما هل الحلة أن يقوض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضى بدفأ قرضه ثم مأت الامام عفلسالا يضعن القيما ه لاندلا يضعن مالأقراض باذن القاضى لان للقاضي الاقراض من مال المعجداه (وقال أيضا فى كما ب القضا ممانصه) تفدل الشهادة حسبة بلادعوى في ثما سقمواضع مذكورة في منطومة ابن وهدان في الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأسله وأمابر بعه فلاوعلى هذالانسم الدعوي منغيرمن لداكحق فلاحواب لها فالدعوي ية لاتحوز والشهادة حسمة بلادعوى مائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهدا محسمة إذا أخوشها دته بلاعدر بفسق ولا تقدل شم ا دته نصواعليه فيانحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهرها في القنية أبه في المكل وهى في الظهرية والبتمة وقد الفت في ارسالة ولناشاهد حسبة وليس لنامدع

حسسة الآفي دعوى الموقوف علمه أصل الوقف فانها آسهم عند المعض والفتوى على انه لا تسمع الدعوى الامن المتولى كما في البزار به من الوقف فاذا كان الموقوف علمه لاتسمع دعواه فالاجنى بالاولى وظاهركالامهما نهالاتسمع منغ مراف ووف عليه انماقا آهر وقال أيضافي كماب الفضاعمانصه) يحارثه وادعى انه عرس أثلاف ارض معدود الحانقال غراأت في غص القنمة لوغرس المسلم في أرض مسلة كانتاى الاشحار الغروسة سملااه فقتضاه اله تكون الاثا وقفااذا كانت الارص وقفاعلى أبناء السدل وظآهر مافى الاسعاف انه لوغرس في الوقف ولم بغرس له كانت ملكاله لاوقفا وذكر في خزانة المقيمين من الوقف حكيما اذاغصب أرضا وني قياً وغرس اه وقد نقلناه في كال الغصب (ممقال فيه أيضا) دعوى القضاء والشهادة علمه من غمرتسم فالقاضي لا تصم الافي مسئلتين الاولى في الشهادة ما لوقف اي بأن قاضة أمن قضاة المسلن قضى بصحته صحت أه (ثم قال مانمه) دعوى الفعل من غيربيان الفاعل لاتسمع الافي أربعة الى انقال اتخاصة نسبة فعل الى منولى وقف من غيريدان من نصمه على التعدين اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع المحدة ألى أن قال وفي الاستحلاف تمنعه الافي ست هـ ذه الثلاثة ودعوى خيانة مبره معلى المودع وتحايف الوصى عنداتها م الغاضي له وكذا المتولىاه وفدنقلماه فى كتاب الوصابآ وقوله هـ ذه الثلاثة اى دعوى الغصب والسرقة والشهادة فهما كذافي شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الثيء المفوض الحاثنين لاعلكه أحدهما كالوكمان والرصمين والناظرين والقاضيين وانحكمين والمودعين والمشروط لهماا لاستمدال أوالادخال والاخواج الافي مسئلة فهااذاشرطالواقف النظرله والاستمدال معفلان فان للواقف الانفراد دون فلان كافي الخانية من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقراه اذاك ذرالمقربط لاقراره الافي الاقرار ماكرية والنسب وولاء العماقة كافى شرح المحمم معلايانها لاتحته لالمقض ويزاد الموقف فان الفراء اذارده مُصدقه صَم كَافَى الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرارأيضا) المقراه اذارد الاقرارثم عادالى التصديق فلاشئ له الافي الوقف كمافي الاسعاف من ما الاقرار والوقف أه (نم قال في كتماب الاقرار أيضا) المفراذاصار مكذبا شرعا بطل اقراره الهان قال ونربج عن هذا الاصل مسئلة ان الى ان قال وعلى هذا لوأ قر بحرية عدد غماشة اه والمرحم مالمن أو يوقفة دار ثماشة راها كالاعنفي ومسئلة الوقف مذكه رة في الأسعاف قال لوأة ربارض في مدغيره انها وقف ثم اشتراها أوورثهاصارت وقفامؤاخذة لهمزعه اه وقدنقلناه في الموع (وقال في كتاب الاقرارأيضا) علك الاقرارمن لاعلك الانشباء الى ان قال وفُسرعُت عليمه لوأقر المشروط لهالر دعانه يستعقه فلان دونه صعولوجه له لغيره لم يصعوكذا المشروط له النظره لي هـ ندا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضاما نصه) الفعل في المرض أحط رتية من الفيعل في العجمة الا في مسئلة استأد الناظر النظر لغيره ولاشيرط فانه رض الموت صحيح لا في الصمة كما في المتيمة وغيرها اه (وقال في كتاب الهبة) لأحبرعلى الصلات الافي مسائل الى ان قال الرادمة مال الوقف عد عدني الناظر تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقا اله عل والافقمة شائلتها اه (وقال في كتاب الاحارة) الزيادة في الاحرة من المستأحر من غيران مزيدعليه أحدفان بعدمفي المدةلم يصيح وانحطوا لزيادة في المدة حائز وان زيدعلي ألستأح فانفي الملك لم تقدل مطلقا كالورخصت وهوشامل الالتم بعومه وان كانت العين وقف افان كانت الاحارة فاسدة أحرها الناظر بلا عرض على الاول اذلاحق لدالخ فراجعه (ثمقال فمه أيضا) النقصان عن أحرالثل في الوقف اذا كان يسيرا هَائز اه (ثَمْقَال فيه) ادعى نازل اكخـان وداخل انحمام وسأكن المعدللات تغلال الغصب لم يصدق والاحرواجب اه وقد نقلنهاه في كتاب الغصب (وقال في كتأب الأمانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموتءن تحه للالفي ثلاث الناظراذامات محهلاغلات الوقف اه (ثمقال) وقمدوا بتحهمل الغلة لان الماظراذ امات محه لالمال الدول فانه يضمنه كافي الخيانية اهرم قال فه أسا) وأماالومي فعملا الانداع والاحارة دون الاعارة كافي وصايا الخـ الاصة وكذا المتُّولى على الوقف اه وقَّدَنقلنا وفي كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضًا) العامل لغسره امانة لاأحرة له الاالوصي والناظر فيستعقان بقدرأ وقالمثل اذاعلا الااذاشرط الواقف للناظر شدثا ولايستحقان الامالعمل فلو كان الوقف طاحونة والوقوف علمه ستغلها فلاأحرللناطركم فيالخسانسة ومنهنسا ملمانه لاأحر الناظر في السقف اذا أحمل علمه المستعقون اه وقد نقلنا معضه في الوصاما وقال أيضافي كتاب الامانات مانمه) كل أمين ادعى ايصال الامانة الى مستحقها

قسل قوله كالمودعاذا ادعى الردوالو كمل والناظراذا ادعى الصرف الي الموقوق علمهم وسواءكان فيحداة مستحقهاأ والمدموته الىأن قال القول الرمين مع المدين الآاذا كذبه الظاهر فلا بقيل قول الوصي في نفيقة زائدة غالفت الظاهر وكذا المتولى اله وقد نقلناه في كما بالوصايا وكتاب الوكالة وكاب الدعوى (عمقال) الامن إذا خلط بعض أموال الناس سعض أوالامانية بمياله فأنه صامن إلى أن قال والمتولى اذاخلط أممال أوقاف مختلفة بضمن الااذا كأن ماذن القاضي الى أن قال الافي مسائل لايضمن الامن ما كخلط القاضي إذا خلط ما له عمال غيره أومال رجل عمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف عمال نفسه وقيسل يضعن ولوأتلف المتولى مال الوقف ثم وضع منه له لم يرأ وحدلة تراءته انفافه في التعمر أوأن يرفع الامرالي القياضي فسنمس القاضي من مأخد دممته فسرأتم برد وعلمه الخ فراجعه (وقال في كتاب الحروالمأذون مانسه) ووقف المحمور علمه بالسيقه باطل واختلفوا فهمااذاوتف باذن القاضي فصحه البلخي وأبطله أبوالقاسم اه (وقال في كتاب القسمة) محوز ساءالمسح فرالطر مق العمام ان كان واسمالا بضرالح فراجعه وقد نقلنا بقينه في كناب المجنايات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مختر من تضمن الغاصب وغاصب الغاصب الافي الوقف المغصوب اذاغصب وقمته أكثر وكان الثاني أملائمن الاول فإن المتولى انما يضمن الثاني كذافي وقف الخاسة اه (تم قال فيه) من هدم حائط غيره فانه بضمن قفصانها ولا ومر بعمارتها الاف عائم المسعد كافى كراهمة الخاسة اه (ممقال فيه أيضا) منافع الغصب لاتضم الافى ثلاث في مال المتم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المدر للاستغلال مفعونة الااذاسكن نثأو مل ملاثأ وعقد كدت سكنه أحيداا شريكين فى الملك أما الوقف اذا سكنه أحددهم الغيراذن الا تنوسوا وكان موقوفا السكني أوالاستغلال فانه بحب الاحر ويستثنى من مال المتم مسئلة كنت معزوجها فى داره بالأحرليس لهماذلك ولأأج علم ما كذا في وصا باالقنية لا تصرالدار معدة له ما حارتها اغما تصرمعد والابناها لذلك أواشتراها له وماعداد الماثع لاتصبرمعدة فيحق الشتري الغاصب إذا أحرمامنا فعه مضهونة من مال وقف أو يتيمأوممدللاسـتغلال فعـلى المستأحرا لمسمى لاأحوالمثل ولايازم الغــاصـــاجر المثل أغمار دماقيضه من السكني بتأويل عقد سكني المرتهن لواستأجرهاسنة

بأحرمه باوم فسكنها سنتهن ودفع أح تهماليس لهالاسترداد والقفويج على الاصول بقتضي ان له ذلك اذالم تكن معدة له الكونه دفع مالس بواجب فيسترد والااذا دفع على وحيه الهمة فأستهلكه المؤج أحرالفضولي داراموقوفية وقيض الاح خرجالمستأحرعن العهدةان كانذلك أحرالمثل ومردهالى الوقف أحرها الغاصب ورتأج تمالك الكرطب لهلان أخذالا جواحارواه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفرقمرا فدفن فيه آ مرمية افهوعلى الأنة أوجه فأن كان في أرض عملوكة للحافر فللمالك النبش علمه وانواجه وله التسوية والزرع فوقها وان كان في أرض مماحة ضمن انحسافر قمة حفره من دفن نمه وان كان في أرض مو قوفية لا مكر وان كان في الارض سبعة لان المسافير لا مدري ، أي " أرضءوتذكر هدنده الفروع الثلاثه في الواقعات الحسامية من الوقف وينسغي أن يكون الوقف من قبيل المسآح فيضمن قهمة الحفر ومحمل سكوته عن الغمان فيصورة الوقف علمه فهي صورتان فيأرض مملوكة فللمالك الخمار وفي مماحة فله تضمن قمة المحمر اله وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الأحارة (وقال في كتاب الوصاما) و رقدل قول الوصى فهما مدهمه من الانفاق ملامنة الافي ثلاث في واحدة تفاقاً وهي ما أذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم الحرم على المتم فادّعي الوصى الدفع كافي شرح المجمع معللا مأن هذا لدس من حوائج المتهم وأنسأ بقسل قوله فهاآذا كان من حوائحه اه فمنه في أن لا تيكون نفقه وحته كذلك لانها من حواقحه ولا نشكل عليه قدول قول النياظ فيما بدعسه من الصرف على الوصى من مال اليتيم ولم يحب بعقده لم يصم والاصم وضمن الافي مستثلة لوكاتب الوصى عبداليتيم ثمأ برأه من المدل لم يصم كافي انحانه والمتولى على الوقف كالوصى كمافي حامع العصولين اله وقد نقلناه في كتاب العتق (قالصاحب الاشداه)

* (كتاب السوع)*

(أحكام امحل) ذكرناه اهنالمناسبة انه لا يحوز بهعه هوتابع لامه في أحكام العتق والتربير المطاق لا المقيد كافي الظهيرية والاستبلاد والمكابة وانحرية الاصلية

والرق والملك مسائرأ سدامه وحق المالك القدم سرى المه وحق الاسترداد في المسع الفاسدوفي الدين فسأع معرأمه للدين اه وقد نقلناه في كتاب الاذن وانحجر اثم قال) وحق الأضعمة والرهن فهي اثنتساء شرة مسئلة ومازاد على مافى المتون من حامع الفصولين ويتمعها في الرهن فأذا والدت المرهونة كان رهنامها بخلاف المستأحوة والمكف ليتوالموصي مخدمتها فانه لايتسها كافي الرهن من الزملعي ولمأر الاتنحكم مااذاما عمارية وحلها أومع جلها أوداية كذلك فان علنا فولهم بفساد المدعرفهمالو باعمارية الاجلها بكونه مجهولااستشاهمن معلوم فصارالكل محهولانفول هذا نفساد المع لكونه جع بن معاوم ومجهول لكن لم أروصر بحسا وفى فتم القَدَّمر بعدماأعتق انحـل لايجوزية عالام وتجوزه بتما ولاتجوزه بتما بعد تدبيراتجمل على الاصع كذافي المبسوط ولمأرحكم مااذا حلت أمسة كافرة لكافر من كافرة أسلم هل يؤمر مالسكها بدمها الصرورة أنحل مسلما ماسلام أسه وانحسال انسده كافراه وقد نقلناه في كتاب النكاح (م قال) ولايتسع أمه في الجنايات فلامد فعرمعها الى ولم اوكذ لا يتمعها في حق الرجوع في الهمة ولا في حق الفقراء فىالزكاة فى السائمة ولافى وجو بالقصاص على الام ولافى وجوب الحد علمها فلاتقنل ولاتعدالا وسدوضعها ولانتذكى انجنن بذكاة أمه فلاستعهافيست مسائل ولايتمعهافي الكفالة والاحارة والايصاء بخدمتها فهيي تسع ولايفرد بحكم مادام متصلافلاسا عولا يوهب الافي مسأثل احدى عشرة مفردفها فى الاعتاق التدبير والوصية والآقرار ولمأرالا تنحكم الاحارة لهوينسغي فيه الصحة لانها تحوز للعدوم فامحمد أولى وينمغي أن بصح الوقف علمه كالوصمة بل أولى ولافرق فى كون الجنب تعالامه بن بني آدم والحموانات فالولد منها اصاحب الانثى لالصاحب الذكركذا في كرا هـ النزازية اه وقد نقلنا ه في كتاب اللقطة (ثم قال) ويثدت نسبه وتحب نعقته لامه وترث ويورث فان مايحب فسه من الغُرة يكون موروثا بن ورثمه ويصم الخلع على مافي بطن حاريتها ويكون الولدله اذاولدت لاقر منستة أشهر ولايتم أمه في شئم مرالاحكام بعدالوضع الافي مسئلة وهي مااذا استحقت الام بمدنة فاله يتبعها ولدها ومالاقرارلا كافي المكنز ويمكرأن يقال نانية ولدالبهجة يتسع أمه في البيعان كان معها وقته على الْمُولْ بِهِ اهْ وَقَدْ نَقَلْنَا أَحْكَامُ الْحُلُّهُ لَهُ لَهُ أَنْهِ أَبُواْ بِهَا (ثُمَّقَالَ) ردالمبيع

ويقضاء فسنخ فى حقى الكل الافي مسئلتين احداهما لوأحال البائع بالثمن ثمرد مرىعيب بقضا الم تبطل الحوالة اه وقد نقلنا ه في كتاب الحوالة (ثم قال) أنهة لو ماعود دارد دهدب بقضاء من غسر المشترى وكان منقولا لمحز ولوكان فسمخا كحياز فآل الفقعه أبه حعفر كذا نظن ان سعه حائز قبل قبضه من المشترى ومن غيروليكونه فسنخيا في حق البكل قياساء لي المسع دمدالا فالة حتى رأينا نص مجرد على عدم حوازه قدل القدض مطلقا كذاني سوع الذحرة الاعتمار للعني لا للالفاظ صرحوامه فيءواضع منهاا لكفالة فهيي بشرط براءة الاصمل حوالة وهي مشرط عدم راءته كفالة آه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثمقال) ولوفال بعتك انشئت أوشاءا فيأوز بدان ذكر ثلاثه أيام أوأقل كان سعا يخسأر للمغنى والابطل للتعلمق وهولا يحقله ولووهب الدس لمن علمه كان الراء للعنى فلايتوقف علىالقبول على الصحييراه وقدنقلنا وفى كتاب الهبة وكتاب المداينات (مُمَال) ولوقال اعتق عدداء عنى ألف كان سعالله في لكن ضهني اقتضاء فلا تراعى شروطه والماتراعي شروط المقنضي فلامدأن مكون الآمر أهلا الاعتماق ولايفسد ألف ورطل من خراه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لوراجعها بلفظ النكاح صحت للمدنى ولونكها بلفظ الرجعة صمرأ بضااه وقد نقلناه في كتاب النكاح والطلاق (نمقال) ولوقال لعدده ان أديت الى ألعا فأنت وكان اذناله فى التحارة و تعلق عتقه ما لادا فنظر اللعني لا كنابه هاسدة اه وقد نقلناه في كناب العتن وفي كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ونووقف على ما محصى كدني تم صح نظرا للعني وهو سان الحهة كالفقراء لاللفظ المكرون تملم كالمحهول اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (تمقال) ومنعقد المدع بقوله خدهد الكذافقال أخذت وينعقد بلفظ المية مع ذكراً لمدل اه وقد نقلناً ه في كتاب الهية (ثم قال) و بلفظ الاعطا والاشتراك والادخال والرد والاقالة على قول وقدييناه مفصلامغز وأفي شريرالكنز وتنعقد بارة بلغظ المية والتمامك كمافي الخانهة ويلفظ الصلحءن المنافع ويلفظ العارية اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (ثم قال) وينعقد الذكاح، الدل على ملك العبن للحال كالمسع والشراء والهمة والمملك اه وقدة قلناه في كتاب المكاح (ممقال) وينعقد لم بافظ السم كعسكسه ولوقال لعمده بعث نفسك مندك بالف كان اعتماقا عــلىمال:نظراللَّمَنى اھ وقــدنقلنــا. فىكابـالعتق (ثمقال) ولوشرط رب ا

المال الما رب كاراله مكان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاعة اه وقدنقلناه في كتاب الضآربة (ثم فال) و بقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولوصائحه عن ألف على نصفه قالواانه اسقاط الماقى فقتضا وعدم اشتراط القنول كالابراء وكونه عقدصلم يقتضي القموللان الصلح كند الاصاب والقبول أه وقد نقلناه في كاب الصلح وكتاب الداسات (مُمَوَّال) ولو وهب المشترى المبيع من المائع قبل قبضه فقدل كانت اقالة وخرج عُن هــذا الاصل مسائل منهـالا تنعقد الهمة بالمسع بلاعن اه وقد نقلنا . في كتاب المسة (مُقال) ولاالعبارية بالأجارة بالأجرة اه وقد نقلساه في كتاب الامانات (مُمَال) ولا السع للفظ النسكاح والترو يجولا يقع العتق بألفاظ الطلاق وأدنوي والطلاق والعتاق براعي فهما الالفاظ لاالمعني فقط فلوقال لعمده ان أدرت الى كذافي كيس أسض فأداه في كيس أجرار بعثق ولو وكله وطلاق زوجته منجزافعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثمقال) وفي الهمة يشرط العوص نظروا الى حانب اللفظ امتداء والهرحانب المعنى فكانت سعيا انتهاء فتثدت أحكامهمن الخيارات ووجوب الشفعة أه وقدنقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهـة (ثم قَالَ) بِسِعَ الأَنْ قُلْ يُعُوزُ الْأَلْمُن بَرْعُمَ انْهُ عَنْدُهُ وَلُولُدُهُ الصَّغْبُرُ كَا فِي الخَانِيةِ ٱلشَّرَاء اذاوجدنفآذا على المأشر نفذعله فلانتوقف شراء الفضولي ولاشراءالوكمل الخالف ولااحارة المتولى أجمر اللوقف يدرهم ودانق بل يتفذعا يهمم والوصى كالمتولى وقبل تقع الاحارة للمتم وتبطل الزيادة كإفي القنمة الافي مسئلة الامبر والقياضي آذا استأجرا أجسرا بأك يثرمن أحوة المثل فان الزيادة ماط لة ولا تقع الاحارة له كا في سرا كانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاحارة والوكالة (ثمقالُ) الذرعوصف للذروع الافىالدعوى والشهادة كـذَّافي دُعُوى البزازُيَّة أَهُ وقد نقلنا ه في كتاب الدعوى (ثمقال) القبوض على سوم الشراء مضمون لاالمقبوض على سوم النظركافي الذخيرة تكرار الايحاب يمطل الاول الافى العتق على مال كذافي بسع الذخررة آه وقد نقلناه في كَمَا بِ العَمَق (ثَمَ قَال) المقود تعمّد صحتم الف دُدة في الايف منها لايصم فلايصم بيع درهم بدرهم استويا وزناوصفة كافي الدخم رةولا تصم احارة

مالاعتاج اله كسكني دار سكني دار اه وقد نقاناه في الاحارة (عُمقال) اذا قبض المشترى المسعفا سداملكه الافي وسائل الاولى لايملكه في يسع الهازل كأفى الاصول الثانية لواشتراه الاب من ماله لابنه الصغيرأ وباعه له كذلك فاسدا لا علمه مالقيض حتى يستحمله كافي المحيط السالة الوكأن مقدوضا في مدالمشترى امآنة فانه لا بملكه به المسترى اذاقه في المسم في الفاسد ماذن ما قعه مملكه وتثنت أحكام الملك كلهاالافي مسائل لاعدله أكاه ولالسه ولاوطؤه الوحارية ولووطئهاضمن عقرها ولاشفعة محماره لوكان عقارا اه وقمدنقلنساه في كتاب الشفعة (ثمقال) الخامسة لامحوزان يتزوجها البائح من المسترى كإذكرناه في الشرحُاهُ وقدنقلناه في كتأب النكاح والشفعة والحظر (تمقال)اذا اختلف المتماسيان في العجة والمطلان فالقول لدعى المطلان كافي البرازية وفي العمة والفسادالقول الدعى العجة كذافي الخانية والطهيرية الافي مسئلة في اقالة فتحالق درلوادى المشترى انهماع المسعمن السائع بأقسل من المهن قبل النقد وادعى المأشع الافالة فالقول للشترى مع أنه يدعى فسأد العقد ولوكان على القلب نحالفا أه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (تمقال) واذاسمي شيئا وأشارالي خدلاف جنسه كااذاسمى ماقوتا وأشارانى زحاج فالسع ماطل لكونهسع المعدوم واختلفوا فمااذا ممي هرو باوأشارالي مروى قبل بأطل فلاعلك بالقبض وقدل فأسدكذافي الخانمة كل عقدا عبدوجد دفان الثاني ماطل فالصلح بعدا أصلح باطل كما في حامع الفصولين اله وقد نقلنا وفي كتاب الصلم (نم قال) والنكاح بعدالنكاح كذلك كذا في القنمة اله وقد نقانماه في تتأب النكاح (ثمقال) واكموالة بعدا كموالة ماطلة كافى التلقيم اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال) الاقىمسائل الا ولى الشراء بعد التمراء صحيم أطلقه في حامع الفصول فقده فى الْقَنْمَة مَّأَن مَكُونَ السَّانِي أَكْمَرُ ثَمْنَا مِنْ الأَوْلَ أُواْقَدَلُ أُوجِيْسَ آخِرُ والافلا الثمانية الكفالة بعدالكفالة صحيمة لزيادة التونق يخلاف انحوالة فإنهانقل فملا يحتمعانكافي التلقيم اه وقدنفلنا أفي الكفالة والحوالة (ثمقال) وأما الاجارة بعدالاجارة من المستأجر الاول فالشانية فسمخ للاولى كمافى المزازية أه وقد نقلنَاهُ في كَتَابِ الْاجَارة (ثُمُقَال) التخلينة تسايّم الانّي مسائل الأولى قبض المشترى المبيع قبل النقد بلااذن المائع تم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الشانية فىالبيع الفاسدعلى ماصحهه العمادى وصحع قاضيحان انها تسليم الثالثة فياله ةالفياسدة اتفيافا الرادمة في الهمة انجيائزة في روامة اه وقيد نقلناه في كتأب الهبة (ثمقال) خسار الشرط يشت في شمانية الدسع والاحارة والقسمة والصلح عن مالُ والكتابة والرهن للراهن والخلع لميا والاعتباق عيل مال للقن لاللسيد والزوج هكذا في فصول العيادي معز بآالج الاستروشني نقلاعن بعضهم وتمعهما فيحامع الفصولين وزدتعلهما فيالشرحسعة أخرى فصارت خسة عشرالكفالة وأتحوالة كأفي البزازية والابراء عن الدين كافي أصول فرالاسلام من يحث الهزل وتسلم الشفعة بعدالطلمين كماذ كره أيضامنه والوقف على قول أبي نوسف والمزارعة والمعاملة الحاقالهما بالاحارة ولابدخل الخمار في سمعة النكاح والطلاق الااتخلع لهاوالهين والنذر والأقرار الاالاقرار يعقد يقيله والصرف والسل يشترط التقايض قبل الأفتراق في الصرف فان تفيار قاقيله بطيل المقدالا فهيأ أذااستهلك رحل مدل الصرف قمل القيض واختار الشترى اتماع المحاني وتفرق المياقدان قبل قيض القهة من الةلف فإن الصرف لا مفسد عنده مأخلا فالمجدكم فى المجمع السم لا يبطل مالشرط في إ ثنان وثلاثين موضعا شيرط رهن و كفيل واحالة معلومتن واشها دوخار ونقد ثنن الى ثلاثة أمام وتأحسل المن الى معاوم ومراءة من العبوب وقطع الثمار المسعة وتركها على الغّب ل بعيدا درا كهاعلى المفتريه ووصف مرغوب فيمه وعدم تسليم المسع حتى يتسلم الثمن و رده بعمب وحدوكون الطريق لغبرا لمشترى وعدم نووج المسعءن ملكه في غيرالادمي واطعام المشتري المسع الااذاعين مايطع الادى وحل اتحارية وكونها مغنية وكونها حلوما وكون الفرمس هملاحا وكون انجار بةماولدت وإيفاءا اثمن في مليد آخو وانحمل الي منزل المشترى فعسأله حل بالفيارسية وخرزالنعل وخرزا يخف وجعل رقعة على الثوب وخماطتها وكون الثوب سداسها وصحون السويق ملنوتاءن سمن وكون الصابون متحذامن كذاح ةمن الزبت وبسعالعسدالااذا قال من فسلان وحعلها معة والمسترى ذه يخلاف اشتراط ان عملها المسلم مسعداو مرضى المحسران اذا عينهم في سع الدارالكل من الخانسة الجودة في الاموال الربو بة هدرالافي أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال المتم وفي الوقف وفي القلب الرهن أذا انكسرونغمت قعته فالراهن تضمن المرتهن قعته ذهما وتكون رهنا

كإذكره الزياعي في الرهن اه وقد نقلنا هذه الاربعة في أبوا بهامات الوصمة وما لوقف و ماب الرهن (نم قال) ما حازا برادا لعقدعامه با نفراد. صحاب تثنا ؤ. الاالوصية باكخدمة يصيموافرادهادون استثنائها اه وقد نقلناه في كمآب الوصيمة (ثمقال) "مناشتري من لمره وقت العقدو قبله ووقت القبض فله الخيارا ذارآه الااذا مدله البائع الى بيت المسترى فلابرده وارآه الااذا أعاده الى البائع بسع الغضولي موقوف الافي ثلاث فساطل اذاشرط انخسار فمسه للسالك وهي في التلقية وفعمااذاما علنفسه وهي في المداثع وفعمااذاما عءرضامن غاصب عرض آخر للىالك وهي في فتح القـ دمر أه وقد نقلناه في كَابِ الغصب (ثم قال) بسع المرا آتالتي تكتمها الديوان على العمال لاتصرفأ وردان أثمة صناري حوزوا بينع خطوط الأتمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولاكذلك هنا كذافي القنية هُ وقد نظامًا ه في كتاب الوقف (ثم قال) بيه ع المعمد وم ما طل الأفي ايستجرُّه الانسان من المقال اذا حاسمه على أثمانها بعد استملاكها فأنه حائزا سقسانا كذا فى الفنمة من ماع أواشتري أوأحرمك الاقالة الافي مسائل اشترى الوصيمن مديون الميت دارا عشرين وقيمتها خسون لم تصم الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (عُمقال) اشترى المأذون غلاما بألف وقعته ثلاثة آلاف لم تصعولا على كان ديسب وعلمكانه بخيارشرط أورؤية اه وقدنفلناه في كاب الوصية وفي كاب الاذن (ثمقال) والمتولى على الوقف لوأ والوقف ثم أقال ولامُصلحــة لمِقْرَءــلى الوقف أه وقد دنقلنا ه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل مااشراءلاتهم اقالته بخلافه بالسيع تصمو يضمن والوكيل بالسم على خلافه اه وقد نقلناه في كتاب الوكالمة (تمقال) تصماقالة الوارث والوصى دون الموصى لم والوارث الردنالعيب دون المومى له أه وقد نقلبا ه في كاب الوصية (تمقال) لاتصم الاحارة بعدهلاك العن الافي المقطة وفي احارة الغرماء سع المأذون المديون بعدهلاك الثمن اله وور نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (شمقال) الموقوف سطل عوت الموقوف على احازته ولا يقوم الوارث مقامه الافي القسمة كمافي قسمية الولوانجية اه وقدئقلناه في كتاب القسمة (ثمقال) لايجوزتفر بق الصفقة على البائع الافي الشفعة ولهما صورتان في شسفعة الولوانجية أه وقد نقلناه في كتاب المشقعة (ثمةان) الموقوف عليه العقداذا أحازه تقذولار جوع الافي مسئلة

فى قسمة الولوانجيسة اذا أجازالغرم قسمسة الوارث فانله الرجوع اه وقسدنقلناه فى القسمة (ثمقال) الحقوق المجردة لايحوز الاعتماض عنها كحق الشفعة فلوصائح عنسه بمال بطات ورجمع مهاه وقسد نقلنا دفى كتاب الشفعة (ثمقال) ولوصالح الهـ مرة عمال التختاره وطل ولاشئ لممااه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (نم قال) ولوصائح احدى زوجتمه بمال لتنرك نوبتها لم لزم ولاشئ لمهاهكذا ذكر اشتفعة اه وقدنقلناه فى كتاب النكاح (ثمقال) وعلى هـ ذالايحوز الاعتماض عز الوظائف الاوقاف اه وقمد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وخرجء شماحق القصاص وملك المذكاح وحق الرق فانه يحوز الاعتماض عنهما كاذكروالز واجى في الشفعة اه وقد تقلنا هذه المدلاة في أبواع المقال والكفيل بالنفس اذاصالح المكفول له بمال لم يصح ولم يحب وفي بعالانهاروايتان اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثمقال) وفي سعحق المرور في الطريق روايتان وكذابيه ع الشرب والمعتمد لاألا تسعاأه وقد نقلناه في كاب الشرب (ثم قال) العقد الفاسداذا تعلق مدحق عدارم وارتفع الفساد الافي مسائل أحرفاسدا فأحرا استأجر صحيحا فللاول نقضه اوالمشترى من ألكره لوباع صحيحا فللمكره نقضه والمشترىفاسدا اذا أجزنلميائع نفضه وكذا اذازقجاه وقددنقلناهفي كتاب الاجارة وفي كتاب النكاح وتي كتاب الاكراء (نمقال) الغشحرام الافي ستثلتن احداهما في الولوانجية اشترى الاسترالمسلمين دارا محرب ودفع الثمن دراهمز بوفا أوعروضا مغشوشة حازان كان-واوان كان ألاسيرعمدالم تحز آلثائمة يحوزاه هاءالزموف والناقص في أنجها مائه وقد نقلناه في انحظر (ثمقال) للمائع بيس المسع للفن انحسال الافي مسائل في المزازية لواشـ ترى العدد نفس ، اه وقدنقلنا. فى المنق (ثمثال) ولوأمررحل عبدا بأن يشترى نفسه من مولاه فاشترى للاكمر ولوماءه دأرآه وسأكنها اذاقبض المشترى المسع بلااذن البائع قبل نقدالهن تم تصرف فللماثم نقض تصرف الافي المدر والاعتاق والاستيلاد وله الطال الكتامة كإفى المرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) شراالام لابنها الصغير مالاحتاج اليه غيرنا فذعله الااذا اشترت من أبيه أومنه ومن أجنبي كافي الولوا كمية أقالة الأقالة صحيحة الافي السلم لوكان المسلم فيه دينيا سقط والساقط لا معود كماذ كره الزياجي في اب العالف للسستامن وسعمد مره

ومكاتبه دونأم ولده! ه وقدنقلنا في العتق (ثمقال) ومزماع مال الغبائب بطل سعهالاالاب المحتاج للنفقة كذافي نفقات البزازية اهه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) المقموض على سوم الشراء مفهون عنديمان الثمن وعلى وحه النظرليس بمضمون مطلقا كإمداه في شرح الكنز انحلة في عدم رحوع المشترى عبلى ماثعه مالثمن عنداسقحقاق المسعرأن مقرالمشترى انه ماعه من الباثير قبل ذلك فلورج علمه لرحه علمه كذافي التزازية خمارا لشرط في المسعد الحل على الحكم لاعلى السع فلاسطله الافي سع الفضولي اذا اشترما للسالات فانه سطله كافي فروق كراملسي فيدءوي البزازية المرافق عنسد الامام الثماني المنافع والمسمل والحقوق والطريق وفي ظاهرالر والةالمرافق هي الحقوق أه السعلاسطل عوت المائم الافي الاستصناع فسطل عوت الصائع اذا اختلفا في أصل التأحمل فالقول لذافيه الافى السلم وأن اختلفا في مقداره فلاتصالف الأفي السلم رأس المسال بعدالاقالة كهوقيلهافلابحوزالتصرف فيه بعدها كقيلهاإلافي مسئلتين لاتحالف اذااختلفافسه بعدها بخلاف ماقدلها ولادشترط قبضه بعدها قدل الافتراق بخلافه تمليا بدل الصرف كرأس المال فلايد من القيض قدل الافتراق فهما ولاحوز لتصرف فهما قدل القدض الافي مسئلة لابدمن قمضه قدل الافتراق بعدالاقالة كقبلها يخلاف رأس المال والكل في الشرح سترط قمام المسع عند الاختلاف القضالف الااذا استهلكه في مدالما تعضم المشترى كإفي الهدامة اه وقد نقلناه ل كتاب الدعوى (تمقال) الرياحرام الافي مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين مسلمن أسلما تمة ولميخر حاالمذاه وقدنقاناه في كتاب انجهاد (ثمقال) ومن الولى وعسده اه وقد تقلنا وفى كتاب المأذون (ثمقال) وبين المتفاوض بن وشريكي ألعنسان كماني الضاح الكرماني اه وقيد نقلناه في كتاب الشركة والله سبحاً نه وتعالى أعلم أهر (بقول حامعه) وهذه هي السائل المجوعة الملحقة بكتاب السوع (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا النه مانصه) وأما لمعاملات فأنوآع فالسيم لايتوقف علها وكذا الاقالة والاحارة ليكن قالوا ان عقيد ارعليه دريسوف والسن توقف على الدة فان نوى مه الاحداد العال كان بيعاوالالا بخلاف صيغة الماضي فان السع لا يتوقف على الندة وأما المضارع لتجعض الاستقبال فهوكالا مرلايصع البيع به ولابالنية وقدأ وضعناه في شرح

الكنز وقالوالايصح معالمزل لعدم الرضايحكمه معه اه وقد نقلنا يعضه فيكتاب الاحارة (وقال في القياعدة الشيالية المقين لامزول مالشك في بعث الاصل بقاء ما كان على ماكان مانهه) اختلف المتبأيسان في الطوع فالقول فن يدعمه لانه الاصل وان رهنا فسنة مذعى الاكراء أولى وعليه الفتوى كافي المزازية ولوادعى المشترى ان اللحم محم منة أوذبعة المحوسي وأنكر الدائع لمأر مالا أن ومقتضى قولهم القول لمدهى المطلان لكويه منكرا أصل المسع أن تقدل قول المشترى وماعتداران الشاة فيحال حياتها محرمة فالمشترى متمسك بأصل انتحريم الى أن يتحقى زواله اله وقد نقلنا . في كتاب الدعوى أيضا (وقال في فاعدة الاصل العدم مانصه) ومنهالواختلفافي قبض المسم والعس المؤجرة فالقول الكره وهي في احارة التهذيب اه وقدنقلنا ه في كتاب الآجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها لواختافا في قدم العبب وأنبكره الماثع فألقول له واختلف في تعلمله قبه للأن الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم المقد ومنهالوا ختلفافي اشتراط الخمار فقدل القول لمن نفاه عملا بأن الاصل عدمه وقدل إن ادّعا ولانه يذكر لزوم المقد وقد حصينا القولين فى الشرح والمعقد الاول\ه وقدنقلنا ، في كاب المدعوى (نرقال) ومنه الواحتلفا فى رؤية المدع فالقول للشترى لان الاصل عدمها ولواختُلْفا في تُغرا لم يمع بعد رؤيته فللمائع لان الاصل عدم التغير (تنبيمه) ليس الاصل العدم مطلقا واغماهوفي الصفات العارضة وأماقى السفأت الاصلية فالاصدل الوجودو يفرع على ذلك لواشتراه على الدخداز أوكات فانكر وجود ذلك الوصف مه فالقولية لان الاصل عدمهما لكونهمامن الصفات العارضة ولواشتراهاعلى انها كر وأنبكر قهبام البكارة وادعاه الباثيع فالقول للباثبيع لان الاصل وجوده البكونها صفةأصلية كبذا في فقم القديرمن حيارا لشرط آه وقيدنقانا بعضه في كناب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته ما أصه) وعما فترع عليه لواشترى عبدائم ظهرانه كانءر يضاومان عند المشترى فأبه لأمرجع بالقمز لآن المرض متزايد فيحصل الموت مالزاقد فلايضاف الحالسا بق ليكن ترجيع بنقصا نالعبب كإذكره الزيامي اه (وقال في القاعـ مقالرا بعــة المشقة تحل التيسيرمانصه)وبيع الموصوف في الذمة كالسلم حوّرعلي خلاف القياس دفعا كحاجة المفاليس والاكتفاء برؤية ظاهرالصرة والاغوذج ومشروعية حيسار

الشرط للنروى دفعاللندم وخمارتقدالثمن دفعاللماطلة ومن هذا القسل بيح الامانة المسمى بنييع الوفاء جوزه مشايغ بلزو بخساري توسعة ويسانه في شرح الكنزمن مات خيارااشرط ومن ذلك أفتي المتأخرون مالرد يخمار الغين الفاحش امامطاقا أواذاكان فمهغر ررجة على المشترى ومنمالر ديخيا رااميب والتعالف والاقالة واكحوالة والرهن والمضمان والابراه والقرض آه (ثمقال) ومنسه حواز السكاح من غد برنظرالي ان قال فليكر فيه حدار رؤية بخلاف السدم يصم قبل الرؤية ولها كخيار لعدم المشقة ومن ثم ومذاان الامراعياب في الذي كالبر صلاف القلمة في كتاب الذكاح (وقال في القماعدة الرابعة ن اتخامسة الحاجمة تنزل منزلة الضرورة)الى ان قال ومن ذلك جوازا لسلم عملي خلاف القماس الكونه بيمع المعدوم دفعالخاجة المفاليس ومنها جواز الاستصناع للحاجة ودخول انجمام معرجهالة مكثه فهوبا ومايستعمله من ماثها وشير مذالسقاء ه وقدنقلناذاك في الآجارة أيضا (تمقال) ومنها الافتاء بصعة بسع الوفاء حين كثرالدين على أهل يخارى وهكذاء صروق دسموه سع الامانة والشافعية يعمونه أرهن المساد وكذاء عماميه في الملتقط وقدد كرناه في شرح الكنزمن حسارالشرط وفي القنية والمغية بحوز للحتماج الاستقراض بالرجماه وقد نقلناه في كأب المداينات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه نص فسه من الاموال الريوية عتىرفسه العرف في كونه كما أو و زنباوأما وصعلى كمله أووزنه فلااعتبار بالعرف فيه عندأي حنيفة ومجرنخلافا فوقواه فىفتح القدىرمن بابالر باولاخصوصية للربا وانميا العرفء في المنصوص علمه اهـ (ثم قال المبحث الثاني) انميا تعتبر العيادة إذا اطردت أوغلت ولذا قالوالوماع مدراهم أويدنا نسروكانا في المداختلف فسه النقودمع لاف في المالية والرواج انصرف المسع الى الاغلب قال في الهدا مة لأنه هوالمتعارف فينصرف المطاق البه ومنهالوباع التاجرفي السوق شيئا بغن ولم يصرحا بحسلول ولاتأجيل وكان المنعارف فعساستهمان الساشع بأخذكل جعة قسدرا معلوما انصرف المه ملامسان قالوا لان المعروف كالمشروط وليكن إذاماء المشترى تولية ولميسن التفسيط للشترى هل يكون للشترى انخسار فتهممن أثبته والجهورعلى أفه ببيعه مراجعة بلاتدين لكونه طالا بالعقدذ كره الزيلغي في التولمة (وقال في المحث الشالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهذا يثلتنان لمأرهما الاكنالااله بمكن تخرصهما على ان المعروف كالمشروط وفي لنزاز بة المشروط عسرفا كالمشروط شرطا منهالوحت عادة المقسرض مردأزمد اقترض هل محرم اقراضه تنز واللعادته منزلة الشرط اه وقد نقلناه في كتاب المداسنات (ممقال) وفعه أنضاأي في الملتقط ان دخول البردعة والاكاف عالدعوى مالمشنن وكذالوأقر بعشرة دنانسرجر وفىالملدنقود يحتلفه جر يجبلابيان يخلاف السعفانه ينصرف الى الاروج وقدأوسعنا الكالم على ذلك في شرح الكنزمن أول السعاه وقد نقلنا تميام هـ ذ مالعبارة في الاقرار فراجعه وقال في المجعث الرابع العرف الذي تحمل علمه الالفاظ اغما هوالقمارن والسابق دون المتأخرمانصه) يتونسه به هل المعتبر في سناء الاحكام العرف العسام أومطلق العرف ولوكان خاصا المتذهب الاول الى انقال ويتفرع على ذلك لو رحن ألفاواستأح الفرص كفظم آ فأوملعقة كاشهر مشرة وقهته الاتزيد على الاحرففها ثلاثة أقوال صعة الاحارة الاكراهة اعتمار العرف خواص مخارى والعمة معالكراهة للاختبلاف والفسادلان صمةالاحارة بالتعارف العب وفهاأى فيالبزار بةمن الممع العاسدقي المكلام على يدم الوفافي القول السادس صحيح قالوا كحماجه والتماس له فرارامن الرياف لجزأ عتمادوا الدس والاحارة ه لا نُصِّمُ في الكرم و بخياري اعتادوا الأحارة الطُّو ملة ولانتكن في الأشجار اوفاء وماضاق على النباس أمرالاا تسع حكمه فثم القدىرمن دخول السلم في البدت المسع بالفيا هرة دون غييره بالان بيوته. طَبِقَاتُ لاَ يِنتَفَعُ بِهَا الآمِهُ ﴿ أَوْ قَالَ فِي الْقَاعَدَةُ النَّا أَيْهَ اذَا اجْتُمَ أَكُمُ لأل والحرام وحرام فيءقد أونية ومدخل ذلك فيأبواب اليان قال ومنها السبع فاذاجع فبه بين حلال وحوام صفقة واحدة فانكان انحرام ليسبعب الكانجمع سنالذكيد

والمنة وانحروا لعسدفانه يسرى المطلان الحالحلال لقوة اطلان انحرام وكذااذا بنخل وخرفانكان انحرام ضعفاكا ويكون مالافى امجملة كااذا جمع بن دبر والقرزأ ومنالقن والمكاتب أوأم الولدأ وعمد غيره فانه لاسيري الفر لك لان الوقف مال نعماذا كأن معجدا عامرا فهوكاتحر يخسلاف الغمامر أى انخراب فكالمدير ومن هدا القيل مااذاشرط انخمار فيده أكثرمن أمامفانه يصحوفي الثلاثة ويمطل فيميازاد بل يمطل في السكل لكن إذا أسقط ل دخوله انقلب محجما ومنهامااذاجيع بن معلوم ومحهول في السيع فان كان الجهول لا تفضي جهالته الي المازعة لا تضروالا فسد في السكل كإعبار فىالسوع ومنهــاالاحارةوهىكالسعلاشترا كهــمافىانهــما يبطلان بالشرط لفـاسدانخ وقدنقلنا يقيته في كتابّ الاحارة (ثمقال) ومنهالوشرط الوانف نلابؤ حروقف أكثرمن سنة فزاد الناظرعام أوظاهركالرمهم الفسادفي جي أزاد على المشروط لانها كالسم لايقبل تفريق الصفقة الخوقد ثقاتك حارة (وقال في القياء دة الرابعة التيابيع تابيع مانصه) ومن فروعها التواتع مالا مغتفر في غرهامانصه) وما في كتاب الغصب أيضــا (ثمقال) ومنــهشراء كربرعينا وأمرا اشــترى البائع ترى ليصم ولودفع اله غرارة وأمره أن مكمله فهما صحاذ الماثع لانصكر المشترى في القيض قصدا و بصلي ضمنا وحكالا حل الغرارة ومنه ش فوكل وكسلا بقيضه فقال الوكمل قدأسقطت انخدار أعني خسارال ويهة طخمارا اوكل واوقيضه الوكلوهويراه سقطخماررؤ مةموكاه عنداني فة خلافًا لهما اله (تمقال القاعدة العاشرة الخراج بالضمان) هوحديث عبدافأقام عندهماشاءالله أن يقيم غروب وحديد يناف اصمه الى الني صالى الله

تعالى عليه وسلم فرده عليه فقال الرجل مارسول الله قداستعمل غلامي فقال انخراج بالضمان قال أبوعبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتر يه الرجل فيستعمله زماناثم بعثرمنه على عبب داسه السائيع فيرده ويأخذ جسع الثمن و معوز بغلة جمعها لانه كان في ضمانه ولوهلك هلك من ماله اه وفي القيائق كلماخرج من فئ فهوخواجه فخراج الشحر غره وخواج الحيوان دره ونسله اهوذكر فحرالاسلام في أصوله ان هذا الحديث من حوامع الكلم لا يحوز فقله ما لمعنى وقال لصماينا في مات حيارالعب إن الزيادة المنفصلة غيرالمتولدة من الاصيل لا تمنع الرد بالعب كالكسب والغلة وتسلم للشترى ولايضر حصولهاله محانالانها لمتسكن جزأمن المسع فالمعلكها بالثمن واغاملكها بالفهان ومثله بطسال بح للحدث وهناسؤالان لمأرهمالاحها بنااحدهمالوكان الخراج في مقابلة الضمان لسكانت الزواثد قبل الغيض للباثع تمالعقدأ وانفسيز ليكونه من ضمانه ولاقاثل مه وأجيب مان أنخراج بعلل همل القيض بالملك و بعده مه ومالضمان معما واقتصر في الحديث على التعليل والضمان لانها أظهر عند الماثعر وأقطع لطلمه واستمعادهان الخراج للشترى الشانى لوكانت العلة الضمان لزمآن تكون الزوائد الغاصب لان ضَّمـانه أشـدّ من ضمان غـيره وبهذا احتجرلا بي حنه في قوله إن الغـاصب لابضمن منافع الغصب وأجب بأله صالي آلله تعالىءا موسلم قضي بذاك في ضمان الملك حدل خراحه ان هومالكه اذاتلف تلف على ملكه وهواأشترى والغماص لاعلك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلهالن علمه الضمان ولاخلاف ان الغاصب لاءلك المفصوب الناذا أتلفه أفاكخلاف في ضمانها عليه فلايتناول مواضع انخلاف ذكره الاستوطى اه وقد نقلنا ذلك في كأب الغصب أيضا (مُمَال) وقال أبو يورف ومجد فيما اذا دفع الاصل الدن الى الكفيل قدل الاداعنه فرمح السكعمل فمه وكان عماشعين أن الربح بطمع المدل لمما فى فتم القدر بالحديث وقال الامام رده على الاصيل في رواية وبتصدق به فيروانة وقالوا في المسع فاسدا اذا فسخوانه بطب للما تعمار بح لاللشتري اه وقد نقلنا رقسة ذلك في الغصب فراجعه ونقلنا معضه في الكفالة أرضا (وقال) فى القاعدة الثانسة عشر لأنسب الى ساكت قول فلورأى أحندما مدعماله فسكت ولم نتمه لم يكن وكيلا بسكوته اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضا (تم قال)

ولورأى المسألك رجلا يبيع متساعه وهوحاضرسا كتلايكون رضساعند ناخلافا لابرأ بي الماه (تم قال) وترج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحمادية عشرسكوت أحداكمتما معن في مع التلحثة حين قال له صاحمه قدمدالي أن أحعله يبعاصحيحا اه أى نمكون سكوته رضا (ثمقال) الثالثة عشرسكوت المشترى الذىله حق حس المسعدة رأى الشترى قمض المسع اذن بقمضه صحيحا كان الممع أوفاسدا ١ه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل المسع عند الاخبار (تممال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة ما عمارية وعلما حلى وقرطان ولم يشترط ذلك المشترى لمكن تسلم المشترى انجارية وذهب بها والمائع سأكت كان سكوته عنزلة التسلم فكان الحلى لها كذافي الفاهرية اهم (وقال في الفن المالف في أحكام الناسي مانصه) * وقالوا اذاما ع الاب اوالومي ثم ادَّعي أنه وقع نفين فاحش وقال لمأعلم يقسل وفالوانى باب الاستحقاق ولايضرالتناقض في انحرية والنسب والطلاق اله وقدنةلمنا بقيته في كتاب القضاء (نمقال) وقالوا في ماب حيارال ؤية لواشترىما كان رآ.ولم يتغيرفلاخسارلهالااذا كانلا به لمانه مرشه لعدم الرضا كذافى المدايد اه (م قال) ولو ماعماك أبيه ولم يعلم بورد مع علم ازوكذ الوماع المجد مال ابنه ولم علم عوته نفذ على الصفراه (ثم قال) ولوياعه على اله آبق فيان راجه النمغي أن تنفذ اه وقد نقانا بعض ذلك في كتأب النكاح (تمقال في أحكام يمان مانصه) ولوكان وأذونا فماع فوجد المشترى مه عيمالا محلفه حتى يدرك كَافَي الْعَدَةُ اهُ وَقَدِ نَقَلْنَاهَا فِي كُلَّ الدِّذِنُ وَالْحُرُوفِي كَتَاكَ الْدَعُوي (وقال فى أحكام الاعمى مانصه) ولمأرحكم ذبحه وصيده وحضانته ورؤيته لمااشتراه وقد نقانا رقيته في كتاب الدرائح (وقال في احكام النقد ومايتعين ومالا بتعين مانصه) لانتعين في المعاوضات وفي تعينها في العقد الفاسدر وابتان ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسدمن أصله تتعمن فسه لافيسا انتقض بعد محته والصيم تعينه في الصرف بعد فساده وبعد هلاك المسعاه وقد نقلنا بعضه فى كاب الدايسات (ثمقال) وكتينافي بيوع الشرح بومان الدراهـ معرى

الدنانير في عنسة وفي وكالمالينانة اعلم ان عدم تعين الدراهم والدنانير في حق الاستعقاق لاغدم فانهدما بتعمنان حندا وقدرا ووصفا بالاتفاق اهروقال في عث ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) كرجدل أومي لرجدل سكني داره فسأت الموصى وماعالوارث الدار ورضى مه الموصى له حاز المسع و يعلسل سكاه اه (وقال فيعث ما نقسل الاسقاط من الحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خسار الشرط قالوا تسقطنه ومنها خمارال في مة قالوالوأ دطله قدل الرؤ ية بالقول لمسطل وبالفعل سطل و دعدها سطل بها ومنها خسار العب سطل بهاه (ثمقال) وفي بضاح المكره انى من السلم لوقال رب السلم أسقطت حتى في التسليم اى تسليم المسلم فهه في ذلك المكان أو المادلم يسقط إه (وقال في يحث الساقط لأ يعود مانسه) ومنه عدم صحة الافالة للاقالة في السلم لانه دين سيقط فلا يعوداه (نم قال) وعلى بذا اختلف الشايح في معضم ما تُل في الخيسارات من البيوع هنهم من قال يعود الخمارنظراالى أمهمآنع زال فعمل المقمضي ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه فىالشرحاء (نمقال) وبيانان الدراهمالزيوف كانجادفي مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع أه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهـم لوتنا كحوافاسدا أوتسامعوا كذلك تمأسلوا اه وقدد نقلناه في كاب النكاح (وقال في أحكام الحــارم مانصه) ومن الابحوز التفريق بين صغير ومحرم بيسع أوهمة الافيء شرمسائل ذكرناها في شرح المكَّنزفان فرق صح البيم اه (ثم قال) واختص الاب وانجد بأحكام الىأن قال ومنه اتولى طرفى المقد ملوباع الابماله من ابنه أواشترى وليس فيه غين فاحش انعقد بكالم واحداه (وقال في أحكام غيبوية اكشفةمانصه) ويترتب علىهاوجوب الغسل الىأن قال ويطلان خيار الشرطلن له وسقوط الرديعي اذا فعله المشترى بعيد الاطلاع علمه مطلقا وقسله اذا كانت بكرا أوافتضهااه (ثمقال) فوائدا لى أن قال الشَّالْلة الوماء في الدير كالوطء في القبل الى أن قال و ينسغي أن سقط مه خمارا اشرط والعم القولم م يسقوطه بالتقسل والمس مشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضااه (وقال في أحكام العقودمانصه هيأقسام لازم من انجانبين السيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضيعة اه (ثم قال تقسيم في العقود) ٱلبيدع نا فذوموقوف ولازم وغبرلازم وفاسدوماطل وضبط الموقوف فيالخلاصة في جسة عشر وزدت علمها تمسانمة أه (ثم قال تسكممل) الماطل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الى أنقال وأمافي المسع فتمامة ان فماطله مالا مكون مثمر وعاما صله و وصفه وفاسده ما كان مشهر وعاماً صله دون وصفه وحكوالاول انه لاعلك مالقيض وحكوالثاني أنه على يهاه (وقال في أحكام الفسوخ بأنصه) وحقيقته حل ارتباط العقداذا المقد البيدع ليتطرق اليه الفسح الاباحد أشداء خيارالشرط وخيار عدم النقد الى ثلاثة أمام وتحمارالرؤية وخمآرالعمب وخمارالاستحقاق وخمارالغمين وخسار الكمية وخيار كشف الحيال وخسار فوت الوصف المرغوب فييه وخساره لاك معض المسعقيل القيض وبالإفالة والثعالف وهلاك المسم قبل القيض وخسار التغريرالفعل كالتصرية على احدى الروايتين وخمار الخمانة في المراعجية والتولية وظهو رالمسعمستأحرا أومرهونا فهذه ثمانية عشرشيثا وكلها سأشرها الساقد الاالتحالف فآنه لاينفسيزيه وأغما يفسعنه القاضي وكلها تحتاجالي آلفسيز ولاينفسخ فهابنفسه اه وقد نقلنا يعضه في كتاب الاحارة وكتاب الرهن (ثمقال) خاتمة حودماء مدا النكاح فسيخله اذاساعده صاحبه عليه اه وقد نقلاه في القضاء (مُهَال) القسيم هـ ل مرفع العقد من أصله أوفيما يستقيل قال شيخ الاسلام اله معمل العقد كان لم يكن في المستقبل لاقعمامضي وفائد تمدمذ كورة في شرح المداية وذكرهـاالزيلعي فيخيارالعبيباه (وقال في أحكام السكاية مانصــه) يصم البييع مهافال فيالواية والبكتامة كالحطاب وكذا الارسال متي اعتبريحانس ملوغ الكتاب وأدامالرسالةاه وفي فتج القيدتروصورة البكناب أن يكتب أما بعيد فنديت عيدى منك بكذا فلمآبلغه وفهمماف وفال قبلت في المجلس ومافي المسوط من تصومره بقوله بعني تكذافقها ل معتسه بتر فليس مراده الالفرق بسبن السمروالسكاح فيشرط الشهوداه وقد تقلناذلك في النكاح (ثمقال) وقيل بل فرق بن اتمحاضروالغائب فيه في من المحياضراستيام ومن الغائب ايحياب أهم (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاشرس معتبرة وفائمــة مقام العبارة في كل شئ من بيع واحارة اه (تم قال) مقاءرة فيما اذا اجمعت الاشارة والعدارة بوأمها سالقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسهمة فقال في الهداية من ماب المهرالاصل أن المسمى إذا كان من جنس المشاراليه يتعلق العقدما لمشاراليه لأنّ المسمى موجودفي المشارذ تا والوصف يتمعه وان كان من خلاف جنسمه يتعلق بالمه ميلان المسمى مشدل المشار المهوليس بتسايه مله والتسمية أبلغ في التعريف من حست انها تعرف الماهمة والاشارة تعرف الذات ألاترى أن من اشترى فصاعلى انة باقوت فاذا هور حاج لا سنعقد العقد لاختلاف الحنس ولواشترى على أنه ماقوت أجرفاذا هو أخضرا تعقد العقد لاتحادا كنسراه قال الشارحون ان هذا الاصل متفق علمه في المع والنكاح والاحارة وسائرالعقود لكن الوحنمفة رجه الله سجعانه وتعالى وعلى الخل والخر حنسا والحر والعمد جنسا واحدافتعاق بالمشار المه فوحب مهرالشل فهما إذا ترزوحها على هذا الدن من الخل وأشارالي خرأوعلى هـ ذا العبد وأشارالي وولوسمي واما وأشارالي حلال فلها الالكال فالاصبر اه وقدنقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثمقال) ولوسمى في البيع شيئا واسآرالي خلافه فأن كان من خلاف جنسه بعلل البيع كااذا عمى باقوتا وأشارالى زجاج لكونه مع المعدوم ولوسمي ثوبا هرو ما وأشاراتي مروى اختلفوا في بطلانه أوفساده هكذا في الخيانية في السيم الماطل ذ كرالاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذكر والانثي من مني آدم جنسان مخلافه مامن الحموان جنس واحد فآله الخمارادا كان الحنس مقداوالعائب الوصف اه (وقال في عد القول في الملك) قال في فتح القدم الملك قدرة يشتها الشارع ابتداء على التصرف فحر جنحو الوكمل اه ويندني أن يقال الالمانع كالمحمور علمه واله مالك ولاقدر وله على التصرف والمه ع المنقول عملوك الشترى ولاقدرة له على بيعه قبل فيضه اه (ثم قال) وفيه مَسَأَتُلُ الأولى أساب التمالث المعاوضات المبالمة اه (ثم قال) الثانية لأيدخل في ملك الانسان شيخ مغير اختماره الاالارث ا تفياقا الى أن قال والمعمب إذار دعل المائم به لكن إن كأن قبل القيض انفسخ السيع مطلقا وان كان بعده ولابدمن الفضاء أو الرضا اه (ثم فال) كالبسع اداهاك في يدالبائع فأن الفي يدخس ف ملك المشترى اه أى جراعليه (تمقال) الثالثة المديم عليكه المسترى بالاعساب والقبول الااذا كأن فه خمأر الشرطفان كان الماتم لمعلكه المشترى أتفأقاوان كان الشترى فكذلك عندالامام خداافالمما وفي التعقيق الام موقوف فانتم كانالشتري فتكون الزوائدله منحيشه وان فسخفهو للبسائع والزوائدله اه (نمال) الخامسة لايملكا المؤجرالاجرة ينفس العقد واغما عاكمها مالاستيفاء انى ان قال وعلى هذالاعلك المستأح المنافع مالعقدلانهما

تحدث ششافششار بهذافارقت المدع فان المدع عن موجودة الخاه وقدنقلنا يقمته في كتاب الاحارة (ثم قال) السادسة آختلفوا في القرض همل علم كه المستقرض بالقرض أوبالتصرف وفائدته مافي الهزازية باع المقرض من المستقرض الكرالمستقرض الذي في مدالمستقرض قدل الاستهلاك لاعوز لانه صارملكا للستقرض وعندالثاني محوزلانه لاعدكمه المستقرض قسرآ الاستهلاك وسع المستقرض محوزا جاعا وقيه دليل على إنه علك بنفس القيض وان كان ممالا يتعين كالنقدين يحوز بسعمافي الذمة وانكان فائمافي يدالمستقرض وبحو زالمقرض التصرف في الكر المستقرض بعدالقيض قبل الكرل مخلاف المدعاه فلمتأمل في مناسسة التعامل للحكم اه وقد فقلناه في كتاب المداينات (مُمقال) مُماعلم أن ماك الوارث بطريق الخلافة عن المت فهوقائم مقاميه كالدحى فيرد المبيع بعيب وردعلمه ويصرمغرورا بالجار بة التي اشتراها المت أى بغين فاحش اه شارح (ثمقال) و يصمحا ثمات دين علمه اه وقد نقلناه في كاب الدعوى (ثم قال) ويُتَصرفُ وصيَّ المُت بالبِّيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لأنَّ الوصى خلفة المتأيضاً كالوارث أه من الشرح وقد نقلناه أسافى كاب الوصية وكتاب الفرائض (ثمقال) وأماماك الموصى له فلمس خــ لأفة عنه بل يعقد تملك ابترا فأنعكست الاحكام ابذكورة في حقه كذاذكي والصدرالشهيد فيشرحأدب القضاء للخصاف وذكرفي التلخيص ماذكناه وزادعلمه انديصم شراؤه ماماع المت بأقار مماماع قمل نقدالم مضلاف الوارث اه وقد نشلناه أبضافي كتاب الوصية (تمقال) الحادية عشرفي استقرار الملك يستقر في السيم الخالى عن الخياريا لهمض أه (نم قال) والمرادمن الاستقرار في السم الأمن من انفساخه بالمـ لاك اه (ثمقال) وجيع الديون بعداز ومها مستقرة الادن السلم لقموله الفحم بالانقطاع بخدلاف ثمن المسم فانه لايقمله بالانقطاع مجواز الاعتباض، أه (ثمقال) الشانية عشرا للث اماله بين والمفعة معاوهو الغالب أوللعمن فقط أوللمفعة فقط كالعمدا الوصي عنفعته أمدا ورقبتمه الوارث ألى ان قال وحاريب م الوارث الرقيمة من الموسى له الى ان قال وأماسعه من غسر المومى له فلا يعوو الابرضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الحالق الامالتراضي الخ) وقد تقانسا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) و فوائد ،

الاولىلدس فىالشرعدىنلا مكونالاحالا الارأس،مال\اسـلم وبدل|لصرف والقرض والقن بعمد الاقالةودس المتوما أخذيه الشفيع العقاركا كتدناه فيشر سالكنزعند قوله وصم تأحيل كل دن الاالقرص وليس فعه دن لا مكون الامؤج لاالاالدية والمسلم فيهاه وقدنقلناه في كتاب المداينات وفي الجنايات وفي الشفعة (ثمقال) وبسع الدين لا يحوزولوباعه من المديون أو وهـ مـّ حاز اه وقد نقلماه في المداينات (وقال في محد القول في عن المثل مانصه) ومنها على قول مجمداذا اختلف التماءان تحمالفاوةف استغا ولوكان المممع هالكافان الممع ينفسخ على قهةالميالك وهل نعتبر قهمته يوم التلف أوالقيض أوأذلهما فاله في فتم آتر ومنهااذا وجب الرجوع بنقسان المب عنسد تعذر رده كمف برجعية قال قاضيخهان وطر مق معرفة النقصان ان يقوم صحيحا لاعب بدو يقوم وبه العسافان كان ذلك العب ينقص عشرا لقمة كان حصة النقصان عشرالمن اه ولم بذكراعتمارها بومالسع أوبوم القمض وكمذالم يذكره الزيلعي وان الهمام وينبغي اعتسارها تومالسيع ومنهاالمقدوض على سوم الشراء مضمون بتسهية الثمن اذا كأن قعد الاعتبار لقمته يوم القبض أويوم التلف اه (ثمقال) ومنها المقموض بمقدها سدتعتبر قمته بوم القمض لان به دخل في ضميانه وعند مجد ثعتبر قمته يوم التلف لان به يتقر رعلمه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اله (ثم قال) نهاتوأ خبذهن المقال الارز والعدس وماأشيه ذلك وقد كان دفع المه دينارا الله فق علمه ثما ختصها مدذاك في قعة المأخوذ هل تعتبر قعمة بوم الاخذ أويوم الخصومة فال في المتهمة تعتبريوم الاخذ قبل لهلولم مكن دفعًا لمه شيئًا مل كان بأخدذمنه على ان بدفع المه غن ما محتمع عنده قال تعتبر بوم الآخذ لانه سوم حين ذ كرالمُن اه (مُمَوَّالُ القول في الشرط والمعلمق) التعلمق ربط حصول مضمون جلة محصول مضوون أخرى وفسرالشرط في التلويج مأنه تعلنق حصول مضعون حالة تعصول مخمون جملة اه وشرط صهة التعلق كون الشرط معدوماعلى خطرالو حودفالتعلمق مكائن تنعمرو بالمستعسل ماملى ووحودرا بط حث كان الجزاءمؤحا والاتفيز وعدم فاصل أجني سنالسرط والجراء وركنه أداةشرط وفعله وخزامصا كحفلوا قتصرعلي الاداة لاشعلق واختلفوا في تنحيزه لوقدم المجزاء والعتوى على بطلانه كماريناه في شرح المكبر اهم وقد نقلناه في كتاب العالاق

عُمِقَالَ مَا يَقِيلَ النَعْلِقِ وَمَالَا يَقْمِلُهُ) تَعْلِيقِ الْمُلْكَاتِ وَالتَّقْسِدَاتِ مَالْشرط مَاطَل كالمسع والشراء والاحارة والاستثجار والهسة والصدقة والنكاح والاقسرار والابراء وعزل الوكسل وهمرا لمأذون والرجعة والقحكم والكتابة والكفالة بغير الملائم والوقف في روأية والهمة بغسرالمتمارف وماحاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتق وحوالة وكفالة و مطل الشرط ولاسطل الرهن والاقالة بالشرط الفساسد وتعامق الهدع كامة أن ماطل الااذاقال بعت ان رضىأبي ووفته كغه ارالثرط وبكلمة على صحيحان كان بميا يقتضه العقد أوبميا يلائمه أوجى العرف به أوورد الشرع به أوكان لامنفعة فيه لاحدهما وقدذ كرنا فى مداينات الفوائد مانوج عن قولم ملاي مع تعليق الابرا مالشرط وفي السوع الانون مسئلة بحوز تعليقه فهما وجلة مالا يصم تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده ثلاثة عشرالسع والقعمة والإحارة والرجعة والصلح عن مال والابرا والحجر وعزل الوكميل في رواية واعمالا عتبكاف والزارعة والمساملة والأقرار والوقف في روابة ومالاسطل بالشرط الفساسد الطسلاق وانحلم والرهن والقرص والمسة والصدقة والوصارة والوصة والشركة والمفارية والقضاء والامارة والكفالة وانحوالة والافالة والغصب وأمان القن ودعوة الولدوالصلم عن القصــاص وجناية غصب وعقدذمة ووديعة وعارية اذاضعنها رجل وشرط فهاكفالة أوحوالة وتعليق الردمالعب أوبخ ارشرط وعزل فاص والتحكم عند مجدد وعامه في جامع الفصواين والبزازية (وقال في عدماا فترق فيه الأحارة والسع) النأقيت يفسده ويصحمها وعملك العوض فبه بالعقد وفه الاالابوا حدمن أربعة وتفسخ بالاعذار يخلافه وتفسخ اسسادت بخلافه وتنفسخ عوت أحدهمااذا عقدهالنفسه يخلافه واذاهلك ألقن قبل قبضه لاسطل السيع واذاها كت الاجرة المستقمله انفسخت اهوقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في بحث ماافترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشركافي فروق الكراييسي لايضمن بالغصب وبالاعتماق والبيع الفاسدولا يحوز القضاء بيمها بخلافه انخ (مقال ولا علك الحربي بيعها وله يسعه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العنق فراجعه (وقال في محث ماافترق فمه البيع الفاسد والصيم مانسه) يصم اعتاق الباتع بعد قبض المسترى بتكرير لفظ العتق بخلافه فى الصحيم ولوأمر والمشترى باعتاقه عنه وفعل عتى على الباثم مخلافه

في الصحيح اه وقد نقلنــا.في العتق (ثمقال) ولوأمره بطحن الحنطة ففعل كان السائع فخدالافه في الصيح ولوأمره بذيح ألشاة ففعل كانت السائع عدلافه في الصحيح ولوأبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المسع فعلمه القيمة وفي الصحير لاثمن علمه ولاشفعة فمه بخسلاف الصحيير اه وقد نقاناً، في كتاب الشفعة (ثمقال ما اوترق بس الرهن والمبيع) لوكان المبيع غائبالا بلزم المشترى تسائم الهن مطلق والرهن إذا كان غاثباءن المصر ويلحق المرثين مؤنة في احضاره لم ملزم احضاره قبل أخذالدن والمرتهن اذا أعارالهن من ازاهن لم سطل حقه في الحدس وله رده تخلاف السائم اذا أعار المدم أوأودعه من المشترى سقطحته فلاعلك رده وهما فى وعالسراج الوهاج والبائم اذاقه ضالفن وسلم المسع للشترى مم وجد مه ريوفا أو بنهرجة وردهاليس له استرداد المسيع وفي الرهن يسترد ولوقيضه المشترى باذن البسائع بعدنقدالثن وتصرف فيه بدسع أوهمة ثم وجدالبائع الثمن ز بوفالدس له ابطال تصرف المشترى بخلاف الرهن ذكره الاستحابي في السوع وقَاضَهُ إِن فِي الرهن وقد د نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخرالفن الثالث فن الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الثيَّ بطل مافي ضمنه وهومعني قولهم اذا مطل المتضعن بآلكسر بطل المتضمن بالفتوالي أن قال وقالوا التعساملي ضمن عقد فاسداو ماطل لاستعقديه اليميع كافي الخلاصية اله (يُرقال) وقعت حادثة اشترى حامعامع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطافا فتدت ببطلان روطه لبطلان المتضمن وهوشراءا نجسامه ووقف فسطل مافى ضمنسه اه وقد نفلناه فى كتاب الوقف (مقال) مقات يمكن ان يفرع عليه لوباع وظيفته لوقف لم يصير ولم سقط حقه منها تخر بما على هــذه اه وقد نقلنها ه في الوقف قال) وترجءنها ماذكروه في السوعلو باعدا الهار وأحره الاشعبار طاب له تركهامع بطللان الاحارة فقتضي القساعدة انلايطيب لثبوت الاذن ضمن الاجارة آهَ وَقَدَنْهُذَاهُ فَي كَتَابِ الاجارة (يُمْقَال) وَقَالُوالُو بَاعَ شَفْعَتُـهُ بِمِـالُمْ يصم وسقطت فقيديطل المتضمن ولم يبطل المتضمن أه وقيد نقلنهاه في الشفعة (وقالف فن الالف زفي عث العتق مانصه)أي رجل أعتق عده و باعه وحازا لراذا ارتدالعبد بعمدعتقه فسماه سيذه وباعمه اه وقد نقلناء في العتق تمقال في فن الالغازمانصه) * البيع، أي بيع اذاعقده المالك لا يحوزواذا

عقده المساك لامحوز واذاعقده من قام مقامه حاز فقل سع المربض بمعاماة مسرة لاصوزومن وصيه حائز وقد زولذاه في كتاب الوصاما (تمقال) أي رجل ماع أمآه وصير حلالاله فقل رحل أذن لعمده أن متزوج حرة ففعل فولدت ابناوماتت فورثها آينها فطالب الاس مالك أسه عهرأمه فوكله المولى في سيع أسيه واستيفاء المهرمن غنه ففعل حاز أي رحل اشترى أمة ولاتحل له فقل اذا كانت موطوعة أسهأواسه أومحوسية أوأختهم الرضاعة أومطلقة شنتس وقدنقلناهيذه لثلة والتي قبلهافى كتاب النكاح أى خبزلا يحوز سعه آلامن الشافعمة فقل ماعي عاء غس قامل إمخز معهمن المودوالنصاري لايهاذا اعلهملا تشترونه ز بغراعلامهم يخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيحوزمنهم بلااعلام اه وقدنقاناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الالغازمن محث القضاء مانصه) أيُّ ببع يجبرالفاضي علمه فقل يسع العمد المسلم الكافر والمصحف المملوك لمكافر اه وقدنقلنا . في كتاب القضاء ﴿ وَقَالَ فِي فَنِ الْالْعَـازُ فِي بِعِثُ الْهَـةُ ﴾ أي موهو ب وحب دفع ثمنه الىالواهب فقل المسلم فمه إذاوهمه رب السلم من المسلم اليه وجب علمه ردراً سر المال ا ه وقد نقلناه في كاب الهمة (وقال أول فن الحدل مانصه) وقال قال أوسلمان كذراعلى مجدلس له كاراكمل واغماهوالمر سمن الحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذ سدك ضغثا عاضر ب مه ولا تحنث وذك في الخبر أن رجلا اشترى صاعامن قر رصاعين فقال علمه الصلاة والسلام أرست هلارمت تمرك بالسلعة ثما يتعت تمرا وهدندا كاله اذالم تؤدالي الضرر بأحدام وقد نقلنا بعضه فى الاعــان (تم قال فى فن الحيل مانصه) ﴿ الراسِع عشر في السِي والشراء وأراديع داره على أن أمكنه سلها والاردالثمن فالحملة أن بقرا لمشترى ان الماثم ماعهاوهي في مدظ الم يقريالغصب ولم يكن في مدالما ثم ولولاذ لك لكان للشترى حنس الماثع على تسلمها هكذاذ كرائخصاف وعابواعليه تعلم الكذب وكذلك عنبءني الآمام الاعظمة قوله اذاماع حسلي وخاف المشتري من الماثع أن يدهى حبالها وينقض المبع فال هاكحسله أن يأمرالسا أم أن يقر وأن الحمل من عدده أومن فلان حتى لوادعي لم نسمع وأحسب عنهما بأبدليس أمراما لكذب واغا المعنى اندلوفعل كذالكان حكمه حكذا أراد شرا اشي وخاف أن مكون الماثم قدماعه وأرادا اشترى أنه ان استمقى رجع على الماثع بضعف الثمن و يكون

حلالله فانحملة أن مسعله ثوبا تضعف الفن عمائة دينار ملائم اشترى الدار عمائة دمنار فمدفع النوب له والمسائة دمنارفاذا استحقت رجمع الماثنين ولواراد المدم بشرط البرآءة من كل عسوخاف من شافعي ماع من رجه لغريب تم الغريب سمع من المشترى الحملة في سعمارية بعققها المشترى أن مقول ان اشتر بتهافهسي حوفاذا اشتراهاعتقت والأرادالشترى أل تخدمه زاد بعدموني فَتَكُونَ مَدَرَةً آهُ وقد نقلناه في كتاب المتق (نم قال) أرادشراءاناءذهب بألف ولدس معه الاالنصف ينقده مامعه ثم يستقرضه منه مم ينقده فلايفسد مَا لَتَهُرِ يَتَّى بِعَدَدُ لِكَ لَمْ رَعْبِ فَي القرض الأبرِ بْعِفا مُحَيِّلَة أَن سَتْرَكَ منه شدًّا قالملا بقدرمراده من الربح ثم ستغرض اه وقد تقلّناه في كتاب المداسات (ثمقال) أذا أراداله بائع أن لايخساصه المشترى يعمب يأمره المائع ليقول انخاصمتمك فيعب فهوصدقة وانأرادالمائع أنالابر جمع عليه الشترى اذا استحق فالحيلة أن يقرالمسترى بأنه ماعه من الماتع اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح انصم يثبت يدون الدعوى كالطلاق والملك ما المدع ينحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمة حقه تعالى علاف الملك لانه حق العمد آه وقد نقلناه في كتاب الذكاح (ثم قال أضا في الفن السادس في بحث النكاح مانصه) تروج أمة على ان كل ولُدتا لد مرصم النكاح والشرط ولواشتراها كذلك فسدلان الثاني يفسده الشرط لاالاول اه وقد نقلناه فالنكاح (وقال في الفن السادس في جث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والمتاق والابرا والتدبيروالنكاح وانالم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيبع والهبة والامارة والاقالة والعرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاء مخلاف انتاسة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخوا اؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق) ﴿ كَتَابِ البِينَعِ ﴿ الشربُ وَالطُّرِّ بِقَ لَا يَدْخَلَانَ الْآيِدْ كُرَا مُحْقَوقَ فِي البِيع والاقرار والوصية وآلصلح ويدخيلان فيالاجارة والقسمية والرهن والوقف والفرقان المقصود من السع ونحوه الملك وهوموجود وفى الاجارة ونحوهما المنفعة ولاوحود لهمامع عدم الطريق فانعدم المعقود علمه هذا لايحوز اسلام انحنطة فيانخبرأ والدقيق عندالامام وفي العكس يحوزا حاعا والفرق أن الجمهالة في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الداني فالملة هذا الدو ساك مشرة فقال المشترى

هاته حتى أنظرالمه أوأر به غسري فأخذه فضاع فلاشئ علسه ولوقال هاته فان رضدته أخسذته فضاع لزمءالثمن والفرق انأمره لينظرا ليه أومريه غسره ليس بديع وأمره ليرضاه أويأخذه بسعبدون الامرفعه أولى اشتريت منك هذا بكذا فتصدقونه أوفأعتقه اوفأقطعه قدماان فعلدلك في المحلس كان بمعاوالافلا والفرق الله في المحلس أمكن أن يحدل هـ فراشطر المسح يخلاف ما وحد ولان الشطر الاول بطلىالقيام المقيوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عنديسان الثمن والا فهوأمانة والفرق انهاذا بين غناء الهلم رص تسليمه بدوالاعقابل وعندعدم ذكره هوقيض مأذون فيم فيكون أمانة ماع فصاعلى أنه ماقوت فاذا هوز حاج مطل المدع ولوعلى انه أجرفادا هوأخضر حازالمسع والفرق ان الزحاج خلاف الجنس فكان المسمى معدوما والاخضرمن انجنس فكان موجودا لكنه مخسر لفوات الوصف باع أشجه اراعلي أنهامتمرة فاذاوا حدة غرمتمرة فسدالسع الااذا بنغن كل وأحدة والفرق انفى الاول يمقى السيع بأمحصة وهي محهولة وفىالثانى بماعين باع نصف الزرعمن ربالارض يحوز ولوباع ربالارض من الاكارلا عوز والفرق ان لون من الارض حق الاستنقاء يخلف الاكار اه (وقال أحوا لمؤلف في تكله الفن السادس من كمّاب الوقف مانصه) لاتدخل الاشعار فيوقفالارض وتدخل في سعها والفرقان الشعبرمنقول ووقفه غسير صحيم مقصودا فحيازأن لامدخل بخلاف البييع اه وقد نقلماه في كتاب الوقف (وقال أخوا المؤلف أيضافي التركيلية المذكورة من كتاب الصلحمانصه) قضاه زُ بوهاء : حِمادة اللهُ الفقها هان لم ترج ردها فلم ترج له أن مرده عا ولو و جد بالمبيع افقالله بعمافان إشتررده فعرضه عملي السعم لمكن لهرده والفرق أن المقبوص في الأول ليسر عس حقه الارضاه فان لمرض كان متصرفا في ملك الدافع برضا المالم فعسن حقه وقد تصرف فمه فسطل حقه في الرداه وقد نقلناه في كناب الصلح (وقال أخوا الولف في التيكم ألذ كورة من كتاب المكاتب مأنصه الكتابة انحالة صحيحة بحلاف السلم والفرق ال السلم يسع المعدوم وانما يحوزمقرونا بالشرائطالتي منهاالاجل بالنصأما المكتابة فاعتلق معلق على الاداء آه وقد نقلماه في كتاب العتنى (وقال أخوا الوَّاف في الدّ كَلَورة من كتاب الاكراه مانعه) أكره على يدم أوشراء لكنه سلمطا أما حازاله م

وفيالهمة والمسدقة لاتحوز والفرق انهء قدلازم والرجوع بعدالنفوذلا يصم والهمةغىرلازمة فلمأأمكن الرجوع بعدالعقد فلاثن لاينفذعندعدم الرضاأوتى اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الآكراه فراجعه (وقال المؤلف في الفن السابع فن الحكامات مانصه) وقال في آخرا كحماوي المحصري مسئلة حلملة في ان المسع علك مع المسع أو بعده قال أبوسفهان الصفار حرى الكلام بين سفيان ويشر فى العقود متى علك الما لك بهامعها أو معدها ما كل الامر الى أن قال سفيان أرأيت لوان زحاجة سقطت فانكسرت أكان الكسر معملاقاتها الارض أوقيلها أورمىدها أوأن الله تعمالى خلق نارافي قطنة فاحترقت أمعرا كخلق احترقت أوقىله أوبعده وقدقال غبرسفيان وهوا الصيم عندأ كثرأ صآبناان الملك في المسمية معه لا يعده وفيقع البيع والملك جمعامن غير تقدم ولا تأخولان المسع عقدممادلة أومعاوضة فيمسأن مقع الملاث في الطرفين معساو كذا الكلام في سائرالعقود من النكاح والخلع وغرهمامن عقود المسادلات اه (وقال أيضافي الفن السيامع مانصه) احتاج الأمام رضى الله تعمالي عنه الى المما في طريق المج فساوم اعراسا قرمة ما وفل سعه الا بخمسة دراهم فاشتراه بهائم قال له كدف لك ما السو وق قال أريد. فوضعه سننديه فأكل ماأراد فعطش فطلب الماء فلي بعطه حتى اشترى منه شرية بخمسة دراهماه وقدنقلناه فى كتاب انحظر (وقال فى الفن الشانى فى كتاب النكاح مانصه) الوط في دارالاسلام لا علوعن حداً ومهر الافي مسئلتين الى أنقال ولووطئ المائع الممعة قمل القمض فلاحد ولامهرو يسقط من الثمن ماقابل البكارة والافلا كافي سوع الولوائجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء للأعلام فلانشت محكم الآفى الطلاق الى أنقال فيفرع على الاول مالوقال تجاريته ماسارقة مازانية بأمحنونة وياعها فطعن المشترى يقول الماثع لامردهالانه للإعلام لاللقحقيقُ اه (وقال في كتاب الطلاق مانصـه) المعلق بالشرط لاين عقد سديا للعسال والمضاف سنعقد الهاأر قال الافي مسئلتين فقدسو واستهما الاولى في ايطال خمارا اشرط فالوالا يصعر تعلمق امطاله مالشرط وقالوالوقال اذاحا عد فقدأ بطلت خدارى أوقال أبطلته عدافحاء غديطل خداره كذافى حدارالشرط من الحانمة اه (وقال في كاب العنق مانصه) معتق البعض كالمكاتب الافي ثلاث الى أن قال الثانية

اداجمع سنهو بينةن في السع يتعدى المطلان الى القن يخلاف المكاتب اذاجع أه (وقال أيضائ كاب العتق مانصه) المتكام عالا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعنَّاق والنُّكاح والمَّد برألا في مسائل المسع اله وقد تقلناه في كاب الطلاق (وقال في كاب الوقف مانصه) وتخلية البعيد باطاية فلو استأحرقه بةوهو بالصرل يصمي تخليتهاء يلى الاصمر كافي الخيانسة والظهيرية في البيع والاحارة بيعوهي كثمرة الوقوع فياحارة الاوقاف فمنمغي للتولىان يذهب الىالقريةمع المستأحر فيحلى منسه ويدنها أويرسل وكمله أورسوله احساء لمال الوقف الهُ وقدنقلناه في الاحارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لابوحب الرجوع المان فال وكذا وأخبره رحل انهاحرة فتزوجها غمظهرت مملوكة فلارحوع بقهم الولدعلى الخسر الافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كالو زوّجه امرأة على انهام وتماستعقت فالهرجع على الخدر عاغرمه للسفيق من قمة الولد الثانسة ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المسترى على الماثم بقعةالولداذااستحقت بعدالأستدلادو مرحه مبقعة المناعلويني المشتري ثم استحقت الدار بعدان سلم المناءله الخ وقد تقلناه في كاب الدعوى وفي كاب النكاح (وقال أسافي كان الكفالة في عث الغرور مانسه) وقدد كرفي القنية مسائل مهمة من همذا النوع منهالوجعل المالك نعسه دلالافاشة تراميناء على قوله ثم ظهرابه أزيدمن قيمتسه وقدأتاف المشبترى بعضسه عانه يردمثل ماأتلف ويرجيع مالثن ومنهااذاغرالدائع المشترى وقال قعة متاعى كذا هاشتراه ساء على قوله تم طهرغين فاحش فامه مرده ويه بفتي وكسذا اذاغرالمشتري المائم ومرده المشتري بغرورالدلال وعبا قررناه ظهرأن قول لزيلبي فيهاب ثبوت النسب إن الغرور بأحدام سنااشرط أوبالمعاوضةقاصر وتفرعملي الشرطالشاني مسئلتان في المتفرقات بيوع الكنزاشتر ني فأناعد ارتهني فأماعد اه وقوله متفرقات سوع الكترالخ الهاذ كرذاك في السكنزفي ابالاستعقاق لافي متعرفات البيوع (وقال أول كاب القضاء مانصه) وفي بيوع القنية اشترى حانوتا فوجد بعدالقيضء ليامه مكة وباوقف على معدد كذالا مرده لانهاعلامة لاتلمني الاحكام علمها وعلى هذا لااعتبار نكتابة وقف على كتاب أومصف اه (وقال أيضافى كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصرعلى المقضى عليه ولايتعدى الى غيره

الافي خسة ففي أر بعمة يتعدى الى كافة الناس فلاتع عدعوى أحمد فيمه بعده فيانحر مة الاصلمة والنسب وولاء العتاقة والنكآح كافي الفتاوي الصغرى والقضاء بالوقف يقتصرولا نتعدى الى الكافة فتسمم الدعوى بالملك في الوقف المحكوم بدكافي الخانية وحامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلفي المقضى علىه الملك منه فلواستحق المسم من المشترى بالمدمة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك سنمه فلو مرهن الماثم بعده على الملك لم يقسل ولواستحق عن من يد وارث بقضا وسنسةذ كرت اله ورثها كان قضاء عسلى سائر الورثة والمت فلاسمع بينمة وارثآخر كافي الميزازية وفيشرح الدرووا لغرر رلنه لاخسر وفياب الاستحقاق والحكم مالحرية الاصلمة حكمء على المكافية حتى لاتسعع دعوى الملائمن أحدوكذا العتقوفروعه وأماانحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة من التمار يخ لاقمله يعنى اذاقال زيد لمكرا التعمدي ملكتك منذخسة أعوام فقيال بكراني كنت عسد شرمليكني منذستة أعوام فاعتقني ومرهن عليه اندفع دءوي زُيد ثمقال ع, وليكرانك عبيدي ملكتك منذسيعة أعوام وأنت ملكي الآن فمرهن علسه تقبل ويفسخ انحكم بحريته ومحعل ماكالعمرويدل عليه انقاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الماب على قسمين أحدهماعتن فيملك مطاق وهو عنزلة حرية ألاصل والقضاءيه قضاء على كافة الناس والشاني القضاء العتق في الملك المؤرخ وهوقضاء على كافة الناس من وقت التماريخ ولا وحكون قضاء قمله فلمكن هذاعلى ذكرمنك فأن الكتب المشهورة خالمة عن هذه الفيائدة اله وههذا فائدة أجي هي الهلافرق في كونه على السكافة من ان يكون بيدنة أو بقوله أناح اذا لم يستى منه اقرار بالرق كاصرح مه في الحمط البرهاني اه وقد زهاماه في كاب المتنق (وقال في كاب القضاء مانصه) كل من قسل قوله فعلمه الهمم الافي مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفي سيع القياضي مال المتم وادعى اشتراط المرأة من كل عيب اه (وقال فيمأيضا) يقبل قول العدل في أحد عشر موضعا الى إن قال وفي جودة المل فيه ورداء ته (تم قال) وفي أنبات العبب اه (وقال فيه أيضا) ولا تسمع البيئة على مقرالا في وأرث مقر بدين على المت فتقام المينة للتعدى الى ان قال تم رأ بت رابعا كتبته في الشارح من الدعوى وهوالاستحقاق تفيل المينة مهمع اقرار المستحق علمه ليقمكن من الرجوع

على ما أمه اه (وقال في كاب القضاء والدعوى أيضاما نصه) اذا تعارض بينة الطوع معيينة الاكراه فيبنة الاكراه أولى في السع والاحارة والصلح والاقرار وعند عدمالسان فالقول لمدعى الطوع كانذا اختلفا في صحة بسع وفساده فالقول لمدعى الصحية واذا اختلف المتماره عان تحالف وتفاسحنا الافي مسئلة مااذا كان المسع عمدا فحلف كل يعتقه على صدق دعواه في لاتحالف ولا فسيخو ملزم السع ولايعتق والممن على المشترى كإفي الواقعات اله وقد نقلنا بعضه في كاب الاحارة وكاب الصلح وكاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفها آداماع الابأ والوصى عقار الصغرفالرأى الى القاضى في نقضه كافي بيوع الخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في نفض ماتم من جهة به فسعه مرد ودعلمه الافي موضعين اشبتري عبدا وقيضه ثمر ادعىان السائع ماعه قسله من فسلان الغائب ومرهن فانه مقسل وهسمارية واستولدها الموهوب له ثمادعي الواهب انه كأن دسرهاأ واستولدها ويرهن تقبل ويستردها والمقرك ذافي سوع الخلاصة والبزازية وفي فتح القد مرنق الاعن المشايخ التناقض لانضرفي اتحر بةوفروعها اهم وظياهره إن السائعاذا ادعى لتدسر أوالاستملاد تسعم فالهمة في كالرم الفتاوى مثال وفي دعوى المزازية سوى بن دعوى المائم التدر والاعتماق وذكر خلافافهمما وزدن علمها مسائل الاولى باعدتم ادعى انهكان أعتقه الثانية اشترى أرضائم ادعى ان بائعها كان حعلهامقدة أومسحدا الشالفة اشترى عدائم ادعى ان المائع كان أعتقه ارابعة باع أرضاثما دعي نها وقف وهي في سوع الخانسة وقضأتها وفصل في فتموا لقدىرفسه في آخرماب الاستحقاق فلمنظرمنه ثم وفصل في الظهيرية فد. تقصملاآ نوورجحه فظاهرماني العمادية ان المعتمد القدول مطلقا الخامسة ماع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغسين فاحش السادسة الوصى اذاماع ثم ادعى كذبك السابعة المتولى على الوقف كذلك الشلاث في دعوى القنسة تم قال وكزا كل من ماع ثمادى الفساد وشرط العمادي التوفيق بأله لم كن عالماله وذكر فمه اختلاقا ومن فروع أصل المسئلة لوادعى المائع اله فضولي لم يقبل في ومنها لوضمن الدرك تم ادعى المسعلم تقبل أه وقد نقاناً بعضه في كتاب الهمــ قوفي كتاب العتنى وفي كماب الوقف وكماب الوصاما وكتاب الكفالة (م قال في كتاب الفضاء أيضا) القاضي اذا قضى في عتهد فعه نفذ قضاؤه الافي مسائل الى ان قال أو بعجة لم نصيب الساكت من قن حرره أحدهـما اه وقد نقلنــاه في كتاب العتق (ثَمِقَالَ) أُوبِيدِ ع متروك السّمية عدا اه وقد نقلناه في كتاب الذمائح (ثمّ وَأَلَى الرَّهِ بِهِ عَلَمَ الْمُؤْلِدُ عَلَى الْاطْهُرُّ وَقِيلَ بِنَفَدُ عَلَى الْاصْحِ اللهِ وَقَدْ نَقَلْنا هَ فِي كِتَابُ العَتْقُ (نَمْقَالُ) أو بـعدرهم بدرهمين بداييد اهـ (نمْقَالُ في كتاب القضاء أيضامانصه) فعل القياضي حكم منه الى انقال وأمااذا اشترى القياضي مال البتيم لنفسه من نفسه أومن ومي اقامه فد كور في حامع الفصولين من فصل تصرف الوصى والقاضي في مال اليتيم فقال لمجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأمااذا اشتراءمن وصمه أوباعهمن يتيم وقبله وصيهفانه يجوز ولووصيا من حهة القياضي اه وقد نقلناه في كتاب الوصاما (مُ قال) ولوما عالقاضي ماوقفه المر وض في مر ض مورته معدموته لغرماته ثم ظهرمال آخر الميت لم يسطل المديع و شترى الثمن أرضا توقف مخلاف الوارث اذا ما عالثلثين عند عدم الاحازة والد لا نشتري بقمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القياضي - كم مخلاف غيره كافي الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيمه أيضاً في بعث الابراءالعمام مانصه) وقدد كرنا بعدهمذا ان الابراء عن الربالا يصم فقيمع الدعوى مه وتفيل المينة اه (يُحقال بعدداك في كتاب القضاء أيضا مأنسه) وقال أي صاحب القنية في كتأب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زمانياً انرجلاكان يشترى الذهب الردى وزمانا الدينار بخمسة درانف يتشبه فاستحل منهم فابرأوه عما بني لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكتنت أناوغرى انه سرأ وكتب ركن الدين الزانجاني الابراء لابعه مل في الربالان رده محق الشرع وقال مه أحاب نحمالدين اتحلمي معللام لذا التعلمل وقال هكه فداسمعته عرظه مرالدين المرغيذاني قال رضى الله تعالى عنده فقرب من ظنى ان الجواب كدالك معتردد فكنت أطلب الفتوى به لامحوجوابي عنه فعرضت هذه المسئلة على علا الدين الحناطي فأحاب انه يعرأ انكان الابراء بعداله للائ وغضب من حواب غيره انه لايىرأفازدادظني بصحة جوابى ولمأمحه وبدل على صحةماذ كره المزدوي في غنا الفقهاءمن جلةصو والبيع الفاسد جله العقود الربوية علك العوض فيها بالقمض فأذا استهلكه على ملكه ضعن مثله فلولم يصم الابراء أردمثله فسكون ذاك ردضمان مااستهلك لاردع من مااستهلك ومردضهان مااستهلك لامر تفع العقد السابق بل يتقرره فمد الللك في فضل الريافل يكن في رده فالده نقض عقد الريا مذلك حقالاشرعوا نماالذى مسحقا لاشرع ردعن الرماان كان قائم الارد ضمانه اه (ثم قال فيه أيضا) ولاتحالف اذا اختلفا في الاحل الافي أحل السلم اه (تمقال فسه أرضا) القول لمنكر الابعل الافي السلم فلدعيه اه (وقال فيه أيضاً) المجهَّالة في المنكوحة تمنع العجَّة اليأن قال وفي السيَّع في المبيَّع والثمن غنعالعجة الاادا ادعى حقماني دار وادعى الآنو حقاعلميه في دارانوي فتدامعا اتحقينالمجهوا بنفانه حائزاه (نم قال فيسه أيضا) لايعوزللذعى عليه الأنكار اذا كان عالما الحق الأفي دعوى العسفان الماثم انكاره ليقيم المسترى المدنة عليه ليتمكن من الردعلي ما ثعه وفي الوصى اذا علم الدين ذكرهما في بيوع النوازل ابنه كالاب الافي مسئلة من سوع الولوا لحمة اذاماع وكدل الاب لابنه لم صر مخلاف الاساذاما عمن ابنه وفعيا أذاما عمال أحدالا بنتنمن الاسنو بحوز يخلاف وكملهاه (وقال في كاب الافرارمانصه) الاقرارلا بحمامع المينة لانهالاتقمام الأعلى منكر الافيار بع في الوكالة وفي الوصاية وفي اسمات الدين على المت وفي استُمة ا في المسترى كما في وكالة الخيانية اله (وقال في كتاب الاقرار أنضاما نصمه) آلاقرار الجمهول باطل الافي مسئلة ما اذارد الشترى الميدع بعدب فهرهن الماثع غل إقراره المهاعه من رجل ولم بعينه قبل وسقط حق الردكافي سوع الذخيرة أهم (وقال في كال الاقرارأيضا) من ملك الانشاء ملك الاخياركالوصي الىأنقال ومن له انخساراه (وقال فيسه أيضا) المقرادا صارمكذبا شرعا بطلّ ا قراره الى أن قال وكذًّا إذا أقرأ لمشترى بأن المديم للما أع ثم استحق من بدالمشترى بالمدنة بالقضاءله الرحوع بالثمن على بالتعمه وان أقراله لامائع كذافي قضاء الخلاصة اه (ثمقال) وتوجعن هـ ذا الاصل مسئلتان الى أن قال الاولى ان المشترى لوأ قرأن السائم أعتق العددقيل البيع وكذبه الباثع فقضى بالثن عملي المشترى لمسطل قرار وتآلعتق حستي يعتق علمه آه وقسد فقلناه في كتاب العتق (نمقال) وزدت مسائل الاولى أقرا السترى بالماك المائع صريحا تم استعق سينة ورجمع الثمن لم يعطل اقراره فلوعاد المه ومامن الدهر فانه تؤمر بالتسايم المه اه

(مُ قال) وعلى هذا لوأفر بحرية عسدتم اشتراه عنى عليه ولاير جع الثمن أويوقفية دارنم اشتراها كمالا يخقى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لوأقر رض في مدغيره انها وقف ثم آشتراها أوور تهاصارت وقفامؤا خذة له مزعمه اه نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاما نصمه) الاقرار هيمة رةعلى المقرولا يتعدى الي غيره الى أن قال الافي مسائل الى أن قال باع المبيع اه (وقال في كَاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار بدع الافي مسئلتين في المستصفى الاولى مااذاصاع من آلدن على عدر وقعضه لدس آم أن يدمه مرابعة بلايسان الثانية لوتصادقا على أن لادين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لأاه ويرادماني المجمع لوصائحه عن شاة على صوفها محزه محمزه أو يوسف ومنعه محدو المنعرواية وعلى صوف غبرهالابحو زاتفاقا كإفى الشرحمعان بسع الصوف على ظهرالغنم لابيجوز (مُقَالَ فِـ مُأْيضًا) صلح الوارث مع الموصى له بالنفعة صحيح لا يبعد وصلم الوارث مع الوصي له بحنن الإمنة صحيح وان كان لا يحوز بيعة وبياله في حيل رَخَاسَهُ أَهُ (وَقَالَ فَي كَاسِالهُمُ مَانِصَهُ) وَالْهُمْ قَبْلُ ٱلْقَيْضَ تَكُونُ عَبِـازًا عن الاقالة في السيع والاحارة اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب الداسات) الأمراء لا يتوقف على القدول الافي الامراء في مدل الصرف والسلم كافي المداثع اه (وقال في كتاب المداينات أيضام انصه) الامراء عن الدين فيه معنى القلدك ومعنى الاستقاط الى أن قال ولوأمرأ الوارث مديون مورثه غبرعالم عوته ثم بان متنا فعالى ظرا لى أمه استقاط يصمح وكذا بالنظر الى كونه تمليكا لان الوارث لوباع عيناقد لرالع لمبموت المورث نم ظهره وته صم كماصر حوامه فهناأولي اه (وقال أيضافي كتاب المداينات) القول للالث في جهة القلمات الى أن قال ولوادعى أاشترى انالمدفو عمر الثمن وقال الدلال من الاجة فالقول للشسترى اه وقد تقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضا) الدين المؤجل إذا قضاه قبل حلول الاحدل محرا أطااب الحان فال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيج اله لاحبرالا الضرورة بأن يقيم المديون بتلك المادة الخاه فراجعه (وقال فى كتاب الشفعة مانصــه) هي بيع في جميع الاحكام الآفي ضمــان الغر و رالجر فلواستحق لمسع بعدالهناء فلارجوع للشترى على الشفيع كالموهوب له والمسالك

القدم واستملادالا بخلاف المائع فرؤية المشترى ورضاء بالعمد لايظه رفيحق الشفيع كالاحل ومردهاعلى المائع لاته للشترى ودلت المسئلة على الفسخ دون التعول قالالا بيعابي والتعو بزأصم والالبطات بداه وقد نقلنا بعضه في كتاب الكفالة (وقال فده أسا) لو باعمافي احارة الغير وهوشفيعها فان أجاز البدع أخذها الشفعة والانطلت الاحارةان ردها كذافي الولوانجية اه وقد نقلناه في كتاب الإحارة (وقال أنه افي كتاب الشفعة) الفتوى على جوازيسع دورمكة ووجوب الشفعة فهااه (وقال فيه أيضا) همة بعض الثمن تظهر في حق الشفيح الااذا كانت معد الفيض حطالو كمل بالسم لايلتحق فلاظهرفي حق الشفعة اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كناب الهمة والنسانمة في كتأب الوكالة (وقال في كتاب الاكراه) يسع المكره يخالف السيع الفاسد في أربع بحوز بالأحازة يخلاف الغاسد وننتقض تصرف المشرى منه وتمترا لقمة وقت الاءتر قدون القبض والثن والمثن أمانة في مدالم كره مضمون في غيره كذا في المجتبي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (تمقال فمه أيضا) اذا تصرف المشترى من ألمكره عالمه يفسخ تصرفه من كتابة وأحأرة الاالتدبير والاستملاد والاعتاق اه وقسد نفلناه في كَتَابِ الاحْتَاقِ (وَقَالَ فِي كَتَابِ الغُصِبِ) لأَنْحُوزُ التَّصْرِفِ فِي مَالْ غَيْرُهُ بِغَير اذبه ولاولامه الافيمسائل في السراجية محور الولدوا لوالدالشرا من مال المريض ماعتاج المه بغيراذنه الي أن فال لثالثة مات بعض الرفقة في السفر فياعوا قباشه وء _ رته و حهز وه بثنه و ردوا البقية الى الورثة أوأغي عليه فانفقوا عليه من ماله لم يضمنوا آستحسانا!ه وقدنقلناً ه في كتاب الوصاما (وقال فيه أيضا) والعقار لَا يَضْهِنِ الأَفِي مِسائَلِ اذَا حِجْهُ وَالْمُودِعِ وَإِذَا مَا عِهِ الْغَاصِبُ وَسَلَّمَا الْخِ (وَقَالُ في كَتَاب الصدد) أسماب الملك ثلاثة مثدت للملك من أصله وهو الاستملاء على المماح وناقل مالمدع والهمة ونحوهما وخلافة كلك الوارث الى أن قال وأماالثاني فشرطه وجود الملك فالمحل فلايحوز بمعضر بذالقانص والغائص لعدم الملك اه زنمقال فيه أيضا) اشترى سمكة مشدودة مالشمكة في الماء وقدضها كذلك فحمأ ت معكمة فأسلعتها فالمتلعة للمائع والشدودة للشترى فانكانت الميتلعة هي الشدودة فهما للشترى قبضهااولا آه (وقال في كتاب الحظر) الغش حرام فلابحوزا عطاء الزيوف لداش ولايمه ع المعروض المغشوشة بلابيان الأفي شراء الاسير من دارا محرب

الثانمة في اعطاء الجعل بحوزله اعطاء الزبوف والستوقة اه وقد نقاناه في كتاب المداينات (ثمقال فيه أيضا) خلف الوء دحرام كذافي اضعمة الذخرة وفي الَّقنية وعُمدُواْن مَّاتمَه فلم يأته لا مأثم ولا يلزم الوعد الااذا كان معلقا كمَّا في كفالة البزازية وفيسع الوفاء كإذ كره الزيلعي اه وقد نقلنا يعضه في كتاب الاعمان (وقال في كتاب الرهن) ماقب ل المدع قسل الرهن الافي أربعة بدع المشاع حائزلارهنسه بمع المشغول حائزلارهنه يسع المتصل بغره حائزلارهنه يسع المانى عتقه شرط قسل وجوده في غيرا لمدير حائزتارهنه كذا في شرح الاقطع آه (مُقَالُ فَيهُ أَيْشًا) باع الرهن من زيدتم باعه من المرتهن انفسخ الأول اه (مُ فال فه أيضاً) لا يسمع القاضي الرهن بغيمة الراهن اه (وقال في كتاب الوصامًا) لامورالوص بدع عقبا والمتم عندا لمتقدمين ومنعه المتأخرون أضا الافي ثلاث كأذكره الزيلعي ذاريع بضعف القيمة وفيمااذا احتاج المتبراني النفقة ولامال لهسواه وفعااذا كانعلى المتدين لاوفائله الامنه وزدت أربعة فصار المستثني سمعة ثلاثة في اظهرية فها ذا كان في التركة وصبة مرسلة لانفاذ لها الامنه وفها إذا كأنت غلاته لاتزيد على مؤنته وفعالذا كان حاوتا أودار المخشى علمه النقصان اه والرابعة من سوع الخانسة فيمااذا كان العقار في يدمتغلب وخاف الوصى عليه فله يمعه أه (مُ قَالَ فيه أيضاً) وفيه أي المحمد وبسع الوصي من اليتم أوشراؤه لنفسه وفيه نفع للصيحائزاه واختلفواني تفسيرالنفع فقيل نقصان النصف في المدير وفي الشراء مزيادة نصف القمة وقدل درهمان في العشرة نقصاور بادة وعمامه في وصا ما الخانية (وقال أيضافي كاب الوصا مامانسه) وفي بيوع القنية ولوباع القاضي من وصي المت شيئامن التركة بثن لا منفذ لا نه مجعوريه والوصي لاعلك الثهرا النفسيه ولواشتراه القساطي لنفسه من الوصي الذي نصمه عن المت حازًا ه (يتم قال فعه أيضا) ومي القاضي كومي المت الافي مسائل الاولى الومي الميت ان بسممن نفسه ونشترى لنفسه اذاكان فمهنفع ظاهر بشرط الخرية عندالامام خلافاله-ماوأماوصي القاضي فلدس له ذلك اتفافا لانه كالوكدل وهولا دعقد لنفسه كذا فيشرح الجمعم الوصايا الثاة ةاذاخصه القاضي تخصص يخلاف ومى الميت الشالفة اذاماع من لاتقبل شهادته لدلم يصير بخلاف وصى الميت وهدما فىأكخلاصة وذكرفى تلخمص الجامع استواءهما ني روآية فى الاولى اه (وقال فيه أيضاً) لا علك الوصى يسع شي أقل من غن المثل الافي مسئلة ما اذا أوصى يديع عمده من فلان فلم رض الموصى له بغن المثل فله المحط اه (وقال في كتاب الفرائس) الارت يحرى في الاعمان وأما المحقوق فنها ما لا يحرى في هد كتى الشفعة وخدار الشمرط وحد القذف والذكاح لا يورث وحدس المسع والرهن يورث والوكالات والموارى والودا ثع لا تورث واختلفوا في خدار التعيين فاتفقوا انه بمت الوارث ومنهم من أثبته للوارث ابتداء الى ان قال والمائل الوائل وصى المدت كالاب الافي مسائل الى ان قال الشائية يشترى و يديع لنفسه بشرط الخسر به الديم واللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اهوقد دنقانا ه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته مقيام عبارتين فاذا باع أواسترى لنفسه بالشرط في لابدمن قوله قيات ومدالا يجاب بخلاف الاب

* (كتاب الكفالة والحوالة) *

براة الاصل موجعة لبراة الكفيل الااذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل حمان الكفيل الااذا ضمان المكفيل كلف فلان على انه قضاها قبل حمان الكفيل الااذا صلى المكاتب عن قبل العمد عمال على كالمحال المكاتب عن قبل العمد عمال على كفله انسان عمير الكفيل الااذا صلى المحال والمحال المحال المحال

استعقت فانهمر جععلى الخبر عاغرمه لاستحق من قعة الولد الثانية ان مكون فيضمن عقدمعا وضنفر جع المشترى على الماثع بقيمية الولداذ الستحقت بعمد الاستبلادو مرجع بقيمة المناءلو بني المشترى ثم استحقت الدار بعد أن بسلم المناء له اله وقدنقلناه في كتاب السيع وفي كتاب الدعوى تما للتون والشروح وفي كتاب النكاح (برقال) وإذا قال لاهـ ل السوق ما معوا ابني فقـ د أذنت له في التصارة فظهرانه أن غير درجعوا علمه للغرور وكذا اذا قال ما بعوا عمدي فقد أذنت له فسأ بعوه ومحقه دمن تم ظهرانه عبدالغير رجعواعله اذا كان الاسحرا والافمعدالعتني وكمذا اداظهرحرا أوممديرا أومكاتب ولابد فيالرجوعمن اضافته المه والامر عماسته كذافي مأذون السراج الوهاج اه وقد نقلناه في كتاب الاذن وانجر (تمقال) الثالثة ان يكون في عقد مرجم نفعهالي الدافع كالود معه والاحارة حتى لوهلك الود معية أوالعين المستأحرة تم استحقت وضمن المودع والمستاج فانهما سرحمان على الدافع عماضمناه وكذامنكان بمعناهما وقى العارية والهية لأرجوع لان القبض كان انفسه وتمامه في الخانمة في فصل الغرورمن السوع اه وقد نقآناه في كتاب الامانات وفي كتاب الممة وفى كتاب الاجارة (ثمقال) وقدذ كرفى القذة مسائل مهمة من هذا النوع منها لوحد المالك نفسه دلالافاشتراه بناء على قوله مظهرانه أزيدمن قيمته وقمدأ تلف المشترى بعضه فانهبرد مثمل ماأتلف ويرجمع بالثمن ومنها اذاغر المائم المشترى وقال قهمة متاعى كذافاشتره فاشتراه سأءعل قوله يخظهرفمه غبن فاحش فانه برده ويه يفتي وكذا اذاغرا لمشترى المسأشع وبرده المشترى بغرور الدلال وعاقررنا مظهران قول الزباعي فرمات موت النسب أن الغرور بأحدام بن بالشرطأو بالمعاوضة قاصر ونفرع على الشرط الشانى مسئلتان في باب متفرقات يبوع الكنز اشترنى فأفاعه دأوارتهنئ فأناعبد اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع ونقلنا مستثلة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بمو ع الـكنزا ءَاذ كُرداك آفی المکنز فی باب الاستمقاق لافی متفرقات السوع (نم قال) لا بلزم أحدا احضار أحدفلا بلزم الزوج احضار زوجته الی مجلس القاضی احماع دعوی علم اولایمنعها منه اه وقدنفلناه في كتاب الدعوى (بثمقال) الافي مسائل الكفيل بالنفس عندا لقدره وفالاساذا أمرأ حنسابضك اناسه فطلمه الضامن منه فعني الاب

حضاره الكونه في تدسره كما في حامع الفصولين السالشة سحمان القماضي خلي رحلامن المسحونين حدسه القياضي بدن علسه فلرب الديزان بطاب المحيان الحضاره كإفيالقنية الراءعة ادعى الاسمهر منسه من الزوج فأدعى الزوجاله دخن بهاوطلب من الاراحضارها فانكانت تخرج في حوائحها أمرالار القاضي مضارهاوك فدالوا دعى الزوج علىها شدثا آخر والاأرسل الهماأممنا من أمنمائه ذكره الولواكحيه في القضاء آهم وقد نقلنهاه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخبرة فى كار النكاح أنضا (غرقال) من قام عن غدره بواجب بأمره فانه مرجع عليه عمادفع وان لم دشترطيه كالام والانفاق علسه ويقضاء دينيه الاقي مساثل أمره بتعو اص عن هدة و بالاطعام عن كفارته أو باداء زكاة ماله أو بأن به فد لانا وأصله فى وكالة البزازية في كل موضع علا المدفوع الممه الممال المدفوع السه مقسا بلاعلك ماله فان المأمور مرجم الاشرطه والأفلاوذ كرله أصلا في السراج الوهاج فلمراجع الكفيل بالتفس مطالب بتسليم الاصل الى العالب مع قدرنه الااذا كفل بنفس فلان الى شهرعلى أن سرأ بعده لم اصر كفه لاأصلافي ظاهرالروايةوهي انحملة في كفالةلاتلزم كمافي حامع الفصوامن امراءالاصل بوجب ابراء الكفيل الاكفيل النفس كإفي حامع الفصولين كفل بنفسه فأقر طالسه أنه لاحق له على المطلوب فله أخد كفيله بنفسه اله هكذا في البزازية الااداقاللاحق لي قيله ولالموكلي ولالمتم أناوصمه ولالوقف أنامتوليه في نتذ يعرأ الكفيل وهوظهاهر وفيآخو وكالة السداثعرضمان الغرور فيالحقيقةهوا ضمان الكفالة اه الكفيل منع الاصرام السفراذا كانت الكفالة عالة لعظمه منها امار لاداء أوالابراء وفي الكاميل بالنفس بردة السه كافي الصغرى وينسغي ان يقىدعـــااذا كانتــالـكمالة بأمرة لاتصيرالـكمالةالابدن صحيموه مالا سقط الامالاداء أو الامراء فسلا يصيرونغيره كدية آل المكتابة فأنه وسقط مآلتهميز قلت الافي مسئلة لمأرمن أوضحها فالوآلو كمفل بالنفقة المقررة المساحسية صمت مع انهاتسقط بدونها عوت أحدهما وكذالو كفل سفقة دنيهر مستقيل وقدور رلميا فى كل شهركذا أو سوم بأتى وقدقر رنمانى كل يوم كذافانها صحيحة كماصرحوا يه والله سبحانه وتمالى أعلم اه وقد نقلناه في كماب الطلاق (ثم قال) القاضي بأخذ كفدلا من المدعى علمه منفسه ادارهن المدعى ولمترك شهوده أواقام واحدا

أوادعي وفالشهودي حضور و مأخدا كغملاما حضارالمدعىمه ولامحمرعدلي اعطاء كفيل ملك و ستشفى من طل كفيل بنفسه مااذا كان المدعى عليه وصما أو وكملاول بثبت المدعى الوصامة والوكالة وهيماني أدب القضاء للغصاف ومااذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أود شاغيرها ومااذا ادعى العمد المأذون الغير المدون على مولاه دمنا تخلاف مااذا ادعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المدون فاله يكامل كـ ذافي كأفي الحما كموالله سمانه وتعالى أعلى الصواب اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (قول جامعه) وهذه هي السائل المجموعة الملحقة بكتاب الكفالة والحوالة (قال المؤلف في القياعدة الرابعة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الفرورة) إلى أن قال ومنها ضمان الدرك جوزعلى خلاف القماس اه (وقال في القاعدة الثانمة اذا احتمع الحد لال والحرام غلب الحرام الحلالمانصه) * تقمة يدخل في هذه القاعدة ماآذاجم بين حلال وحرام في عقد أونسة ومدخل ذلك فيأتواب الى انقال ومنها الكفالة والابراء ومذمغيان لانتقدى الى الحائز وقالوالوقال لهاضمنت الثانفقتك كل شهرفانه يصع في شهر واحداه وقدنقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التادم تاريح مانصه) ومماخر جلوأسقط حقه فىحمس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي في الفصول ومنها الكفيل أوأبرأه الطالب صحمع ان الرهن والتكفيل تابعان للدن وهوما ف ووافقنا الشافعية فى الرهن والكفيل على الاصماه وقدذ كرنابقية هذه العبارة في كماب الرهن فراجمه (نم قال تنسه) يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع اذا سقط الاصل ومن فروء وقولهماذا مرئ الاصمل مرئ المكفيل مخلاف العكس وقد يثبت الفرع وان لم يشدت الاصل ومن فروعه لوقال لزيدعلي عروألف وأناضامن مه وأنكر عمرون البكفيل إذا ادعاها زيد دون الاصل كإني الخانية اله (وقال فى القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهاتمانصه) ولا تصم الكفالة ما محدود والقصاص اه وقدنقلنا ذلك في كتاب الحدوداً بضا (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمان هوحديث صحيح مانصه) وقال أبويوسف ومحد فيما ادادفع الاصيل الدين الى المكفيل قب ل الادا عنه فر بح المكفيل فيه وكان عما معن أن الربح يطيب له واستدل لمماني فتح القدير ما تحديث وقال الامام مرده على الاصبل في رواية ويتصدق مه فى رواية اله وقد نقلنا مقية ذلك في كتاب السوع وفي كتاب الغصب

أىضا (وقال فىالقاءدة التاسعةءشراذا اجتمعالماشر والتسدب أضيف اكحكمالى الماشرمانصه) ولاضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمةاه (نمقال) وخرجءنم امسائل الى أن قال الثانمة لوقال ولى امرأة تزوحها فانهاحة أاثسا لثة قال وكملهاذاك فولدت ثم ظهرانهاأمة الغسر رجيع المغرور بقهة الولداه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الشالث في أحكام الصديان مانصه)وكفالته باطلة ولوعن أبيه وصحت له وعنه مطلقااه وقد نقلناها في كَتَابِالاذنوالْحُرِأْيضًا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصم كفالته حالة الاماذن سده اه ونقلناهافي كتاب الاذن وانحر (وقال في احكام العقودمانصه) هيأقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال و أنحوالة الافي مسئلتين ذكرناهما فىالفوائدمنهاأىمن كتاباكحوالة اه (يثقال) وجائزمنأحداكجانبينفقط الرهن الى ان قال والكفالة حائزة من الطالب لازمة من حانب الكفيل اه (م قال) * تَكْمِيلُ * الداطلُ والفاسد عندنا في العيادات مترادفان الي ان قال وأما في أ الكفالة فقال في عامع الفصول ناذا أدى عكم كفالة فاسدة رحم عا أدى والكفالة بالامانات بآطلة اه ولم يتضم الفرق بين الفاسد والبساط آل في الرهن والكفالة بماذكر فأبراحه في الكتب المطولة أه (وقال في أحكام الكتابة المانصه) وأماا محوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات انحسامية في فصل السفتجة وفصل فيها تفصيلا حسنا فليراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختصالدن بأحكام منهاجوازالكقالة يهاذا كان ديناصحيحاوهومالا يسقط الامالادا أوالاتراء ولأتحوز بسدل السكتامة لانه سقط مدونهما مالتجمز ومنها حوازالرهن مه فلاتحو زاليكفالة والرهن بالإعبان الامانة والمضونة نغيرها كالمبيع وأما المضمونة بنفسها كالمغصوب وبدل أتخلع والرهن ومدل الصلمءن دمالعهمد والمسع فاسداوا لمقبوض على سوم الشراء فتصم الكفالة والرهن بها لانهاملحقة بالدنون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كما للداينات (ثمقال) وخرجءن تماسك الدين لغهرمن هوعليه الحوالة فانهما كذلك مع صحتها كماأشمار اليه الزيلعي منها اهُ وقَدنقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في تمن المثل مانصه) ومنهاقيمة ولدالمغرو راكحرفني الخآلاصة تُعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر علمه وحكاه في النها يهم حكى عن الاستهاى انها تعتبر يوم القضاء والظاهرانه

لاخهلاف فياعتسار يومانخصومة ومن اعتبر يومالقضياء فاغمااءتبره بنساءعلي ان القضاء لا متراخي عنها وله في أذ كران ملعي أوّلا اعتمار يوم الخصومية وثانما عتسار يوم القضاء ولمأرمن اعتسر يوم وضعه اه وقد نقلنا وفي كاسالدعوى (وقال في يُعن ماا فترق فيه الوكيل بالسع والوكيل بقبض الدين ما نصم وصمومنهما أخذا كفيل وصمرضمان آلوكيل بالقيض المديون فمه ولايصم ضمان الوكدل في المدع للشتري في الثمن اله وقد نقلنا وفي كتاب الوكالة (وقال في آخرون الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الشيُّ بطل ما في ضمنه وهو معني قولهم اذابطل المتضعن ماآيكسر فطل المتضعن مالفئم المحان فال ونويرعنها ماذكروه في السوع الى ان قال و ماذكروه في الشفعة لوصيا لح الشفيع عيال لم يصولكن كان اسقاطاللشفعة معران المتضعن للاسقاط صلحيه وقدرطل ولمسطل ماقى ضمنه وقالوالو باع شفعته عباللم يصح وسقطت فقسد يطل المتضمن ولم يبطل هن الحان قال وقالوا البكره الة ماليفسر عنزلة الشفعة عيلى الصبير فسلاعب الممال وتسقط اه وقدنقلنا في كتاب الشفعة (نمقال في فن الالغمازمانصه) * البكافالة * أي كفيل ما لامراذاا دي لم يرجع فقل عُمد كفل عن سهده مأمر و فأدي سدَّ تقه ا ٨ ﴿ وَقَالَ أَحُوا لِمُؤَافِ فِي تَدْكُمُ لِهِ لَفِي الْحَمْلِ مِن مِعْثُ السَّمَانُ اللَّهُ ما نصه أرادالطالمان يأخذىعضالمالمنالكفيلو يبرثهو مرجع بجميعماضمن فانحاله ان معلى عن الدراهم المضمونة دنا نسرا وعكسه زيادة عن قيتها كفلا بنفس رحل فدفعه أحدهما لامرأالا تنوواتحدلة ان دثيهدا أنتكل واحدقد كفل صاحبه فعا كفل هوفيه خاف البكفيل مالنفس من توارى المكفول فانحالة إن مأخذمنه كفيلا سنفسيه الرهن في كفالة النفس لا يحوزوا يحملة ان يضمن المال على انه الرهن (ثمقال في يحث الحوالة) المحملة في عدم الرحوع إذا افاس المحمال علمه أومأت مفلساان مكتمان الحوالة على فلان محهول والحملة في عدم مراءة الممل ان يضمن المال عن الحال على خاف الحال علمه ان المطلوب اذا أحاله مدسنيه شوىء على المحتال عالمحمداة ان يوكل الطالب بقيض الدين من غريمه فلان ويقرالغر ممالوكالة ولوخاف ان تقمضالوكمل ويقول قمضته من ثمن متماعلي

الحيلة ان مكفل غريم المطلوب عندالطالب على ان مكون كل واحد منهما ميم المال كذاني الحيط اه (وقال أخوا الواف في تكملته الفن السادس فُن الْفَروق) ﴿كَاكُ الكُّفَالَةِ ﴿ أَن هَبِتَ الرَّبِحُ فَأَنَا كَفِيلَ بِنَفْسِ فِلان لا يَصْر , قان في الأول تعلمق السكفالة وفي الثانية تعلمق الخروج عنها ردالاصمل لامراء صحيم في حقمه دون الكفيل والفرق ان الاصمل رضي سقما الدين لكفيل لا يعرأ بالتسمليم الى القساضي الاندا أضاف القياضي الى الطالب فسيرأ التسايم المه أوالي أمينه والفرق إن القياضي عامل للطالب من وحيه ولنفسه الاضافةاليه يحمل العمل له وعندعدمها بحعلنا ثباعن الشرع كارم أقر تكفالة أوحق لامحس أول مرة مخسلاف مالوندت بالمدنسة والفرق لاف الاقرار أه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع الىصى مجمعور عشرة فضمنها انسان لايصم ولوقال ادفعها اليه على أنى ضأمن لك صم والفرق انه في الاول ضمن ماليس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا للدائن أمراله بالدفع الى الصمروالله الموفق (ثم قال أحوالمؤلف في الفن س فن الفروق) * كَابِ الحوالة * أحاله بغصبُ فأستحق طلت وان هلك تمحقاق محمله كالكريكن وبالهلاك ينتقل الىضمانه اهوقد اه في كتاب الغصب (ثم فال) أحاله إبصداقها ثم غاب مرهن المال علم ادالنكاح ليقسل ولوعلى ابرائها قبل والفرق انمدعي الفساد متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف فى الفن الثانى أولكا ب السوع في بحث الحمل مانصـه) و يتمعها في الرهن فاذا ولدت الممرهونة كان رهناه مها بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (ثم قال)ولايتبعها فىالكفالة اه (وقال فى الفن الشَّانى فَى كَابِ النَّكَاحِ ما نصَّهُ ﴾ ولوزوج بنته وسلمها الاب الى الزوج ولاتدرىلايلزمالزوج طلمهااه وقدنفلسا يقيته فى كتأب الغصا المات (وقال في كتاب السوع مانصه) ردّالمسع بعب بقضاء فسخ في حق الكل الأفي مسَشَّتين احداهما لوأحال السائع بالثمن تُمردًّا لمبع بعيب بقض لمتبطل الحوالة اهم (ثمقال أيضافي كتاب السوع مانصه) الاعتبار للعني

لاالالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط برا و الاصمل حوالة وهي شرط عدم براءته كفالة آه (عمقال أيضافي كتاب السوعمانصة) كل عقد أعدوحة دفان الثابي ماطل الحان فالواكوالة معدا كوالة ماطلة كافي التلقيراه (تَمَقَالَ) الافي مسائل الحان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة محيمة لزيادة التوثق تُعلاف أكوالة فانها نقل فلا يحتمعان كافي الملقيم اهر ثم قال في كاب السوع أيضا) انحقوق المجردة لامحوز الاعتب أضءنها الماان قال والكفيل مالنفس اذاصالم المَكَفُولُ له عِمَالُ لَمْ يَصْمُولُمْ يُحِبُ وَفَى بِطَلانَهَا رُوايِنَانَ اهِ (وَقَالُ فَي كَابِ القَضَّاء والشهادات مانصه) النهادة مانحهول غير صححة الافي ثلاث اذاشهدوا انه كفل منفس فلان ولانعرفه اه (وقال فيه أيضامانصه) لا تسمع الدعوى بعدالا براء العام نعولاحق لي قسله الأضمال الدرك فانه لا مذخل مخلاف الشفعة فانها تسقط مه اه وقد نقلنا. في كتاب الشفعة (وقال أيضافي كتاب القضاء والدعوى في عث ألار (١٠ العلم مانصه) والكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه مألف لرحيل مدعمه فهرهن الكفهل على اقرارا لمكفول أهوهو مجعد انها قسار أوثمن خرلاتقب ولوأقربهاالطالب عندالقياضي مرثاواغيالا تقبل المدنةعلي الا قرارلانها تسمم عند صحة الدعوى وقد دبطلت هناللتنا فص لان كفالته أقرار بصحتها اه (ثَمَقَالُ فيــه أيضًا) منسعي في نقضماتممنجهته فسعيه مردود عليه الافي موضَّعَين الى ان قال ومن فروع أم ل المستثلة لوادعي المائع انه فضول لم بقمل ومنهالوف من الدرك ثم ادعى المسم لم يقسل اه وقد نقلناه في كتاب لْمَوْعِ (وَقَالَ فَمِهُ أَيْضًا) القَاضَى أَذَا قَضَى فَيْ عَيْهَ دَفِّيهِ نَفْذَ قَضَاؤُهُ الْأَفّي مسائل الىانقال أو بعدة ضمان الخلاص اه (ثمقال فيه أيضا) القضاء العمني اب المتون من إنه لوادعي كفالة على رحل عمال ماذمه فأقربها وأنكر الدىن فمسرهن على الكفيل مالدين وقضى عليه بهاكان قضاء عليه قصداوعلى الأصل الغائب ضمنيا (هـ (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور مالشراءاذاخالف في المجنس تفذّعه المافي مستلة في سوع الولوا مجمّة الاسب المسلم في دارا محرب اذا أمر انسانا أن ستريه بألف درهم فع الف في الجنس فانه جمع علمه بالالف الوكيل اذاسمي له الموكل الفن فاشترى بأ كثرمنه نفذعلي

لو كمل الاالو كههل بشيرا الاسسرفامه إذا إشتراه بأكثر لزم الاثمر المسمى كافي الواقعات اه (وقال في كاب الأقرار) المقراد اصارمكذ ما شرعا يطل اقراره الى أن قال ومنه ما في الجــامع ادّعي عليه كفاله معينة فأنكر فيرهن المدّعي وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المدمون اذا كان بأمره اه وقد نقا الدعوى (وقال في كال المداسات) اذاقال العالب اطلومه لا تعلق لي علمك الثانية إذا قال المدبون الرثني فأمرأه فرده لمرتد كأفي البزازية الثبالثة أمرأ الطالب الكفيل فرده لمرتد كإذكروه في الكفالة وقيل مرتد الراسة اذا قسله تمرده المرتد كإذ كره الزالعي من مسائل شتى من مسائل القضاء الهراثم قال فيه أيضا) وحكى في المجمع خلافا في صحة ابراء المحتال المحمل معدا كحوالة فأنطله أبو وسف ساءء لل أنها نقل آلدين وصحيمه مجديناء على أنها نقل المطالبة فقط اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالابراء منه الافى مسائل منهالو وهب المحتال الدس مەرچىغىدەلى المحمل ولوأىرا دلمىرجىع ومنها الكفالة كذلك أ دفع شمئا فالتعمن للدافع الأاذا كان من حنسين لم يصيح تعمينه الأنكانأحــدهماحالاأولەرهنأولەكفىــلوالا نزلاصح والالا اه وقدنقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضاً) وفي مداينات القنية آحال انسانا على الزوج على أن يؤدّى من المهرثم وهمت المهرمن الزوج لا يصم قال أستاذنا ولدئلات حمل احداها شراءشئ ملفوف من زوحها بالمهرقمل الهمة والثانمة صلح انمعهاعن المهر بشئملفوف قسل الهمة والثالثة همة المرأة المهرلاس صغير قبل الهمة اه وفي الاخبرة نظرنذ كره في أحكام الدس من انجـع والفرق آه وقد نقلناه في كتاب النـكاح وكتاب الهبة ﴿ وَقَالَ فِي كُنَّابُ الْأَمَانَاتُ مَانُصُهُ ﴾ وفىالىزازيةلوجعلالكفيل أجرالم يصحاه (وقال فى كتاب الشفعة مانصه) هي ع في جميع الاحكام الافي ضمان الفرو رالحد برفاوا سقى المسع بعد المناء فلا

رجوع للشترى على الشفيع كالموهوب له والمبالك القديم واستبلاد الاب مخلاف المائيم الموقعة المائية المائي

* (كتاب القضاء والشهادات والدعوى) *

لا تعتدعل الخطولا بعيل به فلا يعمل عكتوب الوقف الذي علمه خطوط القضاة اضن لان القاضي لا يقضي الإما كحة وهي البينة أوالا فرارأواليكول كإفي وقف أصلالمال كإني قضاءا كخبانية وفيسوع القنية اشترى يانوتافه حد وعلى هـ ذالااعتمار مكامة وقف على كتاب أومعصف اله وقد نقلناه في كتاب المسعوكتاب الوقف (تمقال) قلت الافي مسئلتين الاولى كتاب أهل ر ب بطلب الامان الى الامام فأنه بعل مهو شدت الامان محامله كافي سيراتخانمة ويمكن أنحسأق البراآت السلطانسية مالوظائف في زمانسان كانت العلة أمه لامزوّر وان كانت العلة الاحتماط في الامان عجمة بالدم فلا الثبانية بعل مدفتر السمس والصراف والساع كافي قضاء الخيانية وتعقبه الطرسوسي بأن مشايخنار دواعيا. الامام مالك في عمله ما كخط لكون الخط مشسه الخط فسكه غياوامه هذا ورده ابن وأردفتر والإماله وعلمه وقر وفي اقرار البزازية ادعى مالافقال المذعى عليه كل مايو حد في تذكرة المدعى يخطه لتزمته لاسكون اقراراو كذالوقالما كانفى ومدمك فعل الااذا كان في الحريدة شيخ معلوم أوذ كرالمدعى ششامعلوما فقال المدعى علسه ماذكرنا كان تصديقالان التصد بقلايلحق بالمجهول وكذا اذا أشارالي الجريدة وقال مافها فهوعلى كذلك يصم ولولم يكن مشارا المهلا يصم للعهالة اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (مُمقال) من عليه حق اذا المتنع عن قضائه فاله لا مضر ولذا قالوا أن يدبون لايضرب في الحمس ولايقه مدولاً بغيل فلت الافي ثلاث اذا امتنع عن

الانفياق على قريمه كإذ كروه في النفقات واذالم بقسم بين نسائه ووعظ فلم مرجع كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كَفَارة الظهار مع قُـدرتُه كإصرحوا مه في ما مه والعله الحامعة أن الحق يفوت ما لتأحمر فهما لآن القسم لامقضى وكذانفقة القريب تسقط عضي الزمن وحقها في الحماع مفوت مالتأحير لا ألى خلف ﴿ وَوَدِنْقَلْنَا هِ فِي كَتَالَ النَّكَاحِ وَكَتَالَ الْطَلَاقَ (ثُمَّ قَالَ) لا يُحلُّفُ القياضي على حق محهول فلوادعي على شر مكه خيانة مهمة لم يحلفه الأفي مسائل الاولىاذا اتهما لقاضي ومي اليتبي الشانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحافه حا نظرا للمتم والوقف كافي دعوى اتخانمة الشالثة اذا ادعى المودع على المودع خمانة مطلقة فالديحلفه كإفي القنمة الرابعة الرهن المحهول انخامسة في دعوى لغصب السادسة في دءوي السرقة وهي الثلاث التي تسمم فها الدعوي بجعهول فصارت ستة اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على المقضى علمه ولابتعدى الى غيره الافي خسة ففي أريعة بتعدى الى كافة النياس فلاتسمع دعوى أحرفه بعده فيالحربة الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كافي آلفتاري الصغري اه وقد نقلنا. في كتاب العدِّق وكتاب النكاح (ثم قال) والقضاء بالوقف يقتصر ولايتعمدي الى الكافة فتسمع الدعوى بالمكفى الوقف المحكوميه كإفىالخبانية وجامع الفصوليناه وقدنقآناه فى كتاب الوقف (ثم قال) وفي واحدة متعدى الي من تلق المقضى عليه الملك منه فلواستحق المسعمن المشترى بالددنة والقضاء كان قضاء علمه وعلى من ذلق الملائمنه فلو برهن الماثع بعده على الملك لم يقدل ولواستحقت عن من يدوارث بقضاء سننة ذكرت انه ورثها كان قضاءعلى سائر ورثة الميت فلاتسمع بينة من وارث آخر كمافى المزاز مة وفي شرح الدرروالغررلنلاخسروفي باب الاستعقاق والحكم بالمحربة الاصلمة حكوعلى المكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من أحدو كذا العتن وفروعه وأما الحكرفي ألملك المؤرخ فعيلى المكافة من التاريخ لاقرله بعني إذ اقال زيدليكر انكُ عبيدي مليكة كمنتُ خسمة أعوام فقال كرآني كنت عدد شرملكني منذستة أعوام فأعتقني وبرهن علمه اندفع دعوى زيدتم اذاقال عرولكرائك عددى ملكتك مننسدة أعوام وأنت ملكىالاتن فبرهن عليمه تفيل ويفسخ انحكم بحريته ويحعسل ملكالعرو يدلءاييهان قاضيخان فالكفأول السوعفي شرحالز بادات مسائل البابءلى

قسمين أحدهماعتق فىملك مطلق وهوبمنزلة حربةالاصل والقضاءيه قضاءعلى كافة الناس والثاني القضاء العتق في المك المؤرخ وهوقضاء على كافه الناس من وقت التياريخ ولا بهمون قضاء قبيله فليكن هذاعلى ذكرمنك فإن البكتب الشمورة خالمة عزهد الفائدةاه وهاهناهائدة انوى هي أنهلافرق في كونه على الكافة س أن يكون سنة أو يقوله أناح اذالم يسق منه اقرار بالرق كماصرح مه في المحمط المرهاني أه وقد نقلناه في كتاب السوع وفي كتاب العتق (ثم قال) أختلاف الشاهد سنمانع من قدولها ولامدمن التطآبق لفظاومعني الافي مساثل الاولى في الوقف مقضى بأقله .. ١٠ كافي شهادات فتح القدم معز ما الم الخصياف الثانية فيالمهراذا اختلفا في مقداره يقفى بالاقل كافي البزازية الثالثة شهد أحدهما بالهنة والانع بالعطبة تقبل الرابعة شهدأ حدهما بالنكاح والاخر ماأتز ويج وهمافي شرح الزباهي انخيامسة شهدان لهءليه ألفأ والاتنجر أنهأقر له مألف تقمل كإفي العمدة السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية تقسل مخلاف الطلاق والاصوالقمول فهما وهي السامة واجعوا أنهالا تقسل فى القذف كذافي الصرفية وقد نقلناهذه المسائل في أنواجه (محقال) وذكرت في الشرح ستة عشرأ خر فالمستثنى تلاث وعشرون ثمرأت في الخصاف في ماب الشهادة بالوكالة مسائل تزادعام افلتراجع وقسدذ كرت في الشرحان المستثني اثنان وأربعون مسئله وسنمدنها مفصلة يوم آلموت لايدخل تحت القضآء ويوم القتل مدخسل كذافي البزازية والولوانجسة والفصول وعلمهمافروع الافي مسشلة في الولوائجية فان يوم القتل لا مدخل فها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولدفانه تقمل بمنتها بتماريخ مناقص الماقضي مه من يوم القتمل وفي القنمة من ما سالدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فهأان يوم الموت مدخل تحت القضاء فارج تع المهاان شثت وذكرمساثل فيالخزانة فيالدعوى في ترجة الموت فلتراحيع وقله بعناالكلام علهه مافي الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بغيرع فرلاتقيل لفسقه كإفى القنية أى أحدالشر بكين العمارةمع ربكه فلاحبرعليه الإفي حداريتيمن لهماوضيان وبخياف سقوماه وعلمان فى تركه ضررافان الآى من الوص من عسر كافي الخسانسة و منهان مكون فى الوقف كذلك اه وقد نقلنا . في كتأب الشركة (مُمَّال) الشهادة المجهول

برصححة الافي تلاشاذا شهدوا انه كفل ينفس فلان ولانعرفه واذاشهدوام نع قونه أو بغصب شيء عهول كافي قضاء الخياسة الشهادة برهن محهول صححة اذالم بعرفوا قدرمارهن علىه من الدىن كافي ألقنية اه وقــدنقلناه المسائل في أبوابها (مُقال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياما فان أبي الخصم لاجركا اذاطاب منه الخصم الواجد فتراكسا ب أمره ما فواحه ولا يحمره كذا فى الخانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف عائز لافي موضع الخلاف ومحل الاول فهااذا كان فه ماختلاف السلف والساني ماليس فيه والماهومادث كذافى التتارخانية ومنهم من فرق بينه ما يأن للأول دليلا دون الثاني كلمن قبل قوله فعله المس الافي مسائل عشرة في القنية الوصى في دعوى الانفاق على اليتيم أورقيقه وفي بسم القاضي مال البتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب واذا أدعى على القياضي الحارة مال الوفف أوالمتم وفها اذا أدعى الموهوب له هلاك العين أواختلفا في أشتراط العوص وفي قول العسد للسائع أنامأذون والدب في مقدد الرائفيز إذا اشترى لا بنه الصغير واختلف مع الشفسع وفهما إذا أنكرالات شراءه لنفسه وادعاء ملاسه وقما مدعمه المتولى من الصرف اه وقد نقلناه فده المسائل فيأبوابها (تمقال) المقضى عليمه في حادثة لاتسمع دعواه ولاسنته الااذا ادعى تلق اللك من المدعى أوانتاج أو مرهن على اعطال القضاء كإذكره العمادي والدنع بعدالقضاء بواحدهمآذ كرصيع وينتقض القضاءيه فكايسهم الدفع قدله يسمع بعدده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعظ القضأء مالنكول كإفي الخانمة التناقض غيرمقمول الافعسا كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصى والناظر والوارث كإفي الخسأنية أه وقد نقلناه في كتاب الوصية (تمقال) الشهادة اذابطلت في المعض بطلت في الكل كلفي شهادات الظهيرية الاأذا كان عدد بين مسلم و نصراني فشهد نصراندان علم ما مالعنق فانها تقسل في حق النصراني فقط كافي العتاق منهااه وقد نقلناه في كتاب العتق (نمقال) بينة المفي غيرا مقبولة الافيعشر فعااذاعاق طلاقهاعلى عدمشي فشهدا بالعدم وفيااذا شهداانه أسم ولم يستثن وفيما اذاشهدا انه قال المسيم إن الله ولم يقل قول النصارى وفيمااذاشهدا ينتأج الدامة عنده ولمتزل على ملمكه وفيما اذاشهدا يخلع أوطلاق وقمستثن وفهمااذا أمن الامام أهدل مدسة فشهدا ان هؤلاء

لمتكونوا فهاوقت الامان وفعما ذاشهدا ان الاحل لمرذكر في عقدالما وُفِي الارتُ اذا قالوالا وارث له غير. وفيما اذا شهـ دا انها أرضعت الصغير ملمن شاةً لابلين نفسها كافي حامع الفصولين وتقمل بينة النه في المتواتر كافي الظهر به والبزازية وفياعان المدايةلافرق سأن صمطيه علم الشاهدأ ولافي عدم الغمول تدسيراذكره في قوله عبيدة وان المحج العيام فشهدا انحره في البكوفة لم بعتق بهاء على أنه نفي معنى بمعنى اله لم يحيم القضام محول على الصحة ما أمكن ولا سقض الشك كذافى شهادة الظههرية المتوى على عدم العل يعلم القاضي في زماننا كافي حامع الفصولين المتوى على قول أبي يوسف فعا يتعلق بالقضاء كماني القندة والمزازية لا محوز الاحتجاج بالمفهوم في كالرم الناس في ظاهر المذهب كالادلة ومأذكره مجذفي السيرالجمعك ميرمن حوازالاحقماجيه فهوخلاف ظاهرالمذهب كإفي الدعوى من الظهيرية وأمامفهوم الرواية فحية كافي غايه المهان من الج الحق لاسقط بتقادم الزمان قسذفاأ وقصاصا أوأمانا أوحقالعمد كذافي لعان الجوهرة اذاستل المفتى عن شئ فانه يفتى على العمة جلاعلى الكمال وهو وجود الشرائط كذا فى صلح المزازية المفتى المانقى عايقم عنده من المصلحة كذافي مهر المزازية ويتعتن الافتاء في الوقف ما لانفع له كما في شهر ح المجمع والحماوي القدسي اه وقيد نقلناً ه في كتاب الوقف (ثمقال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا كمافى منظومة ابن وهبسان في تقويم المتلف وفي انجرح والتعديل والمترجم وفى جودة المسلم فيه ورداءته وفي الاخباريا لفلس بعد مضى المدة وفي رسول القاضي الى المزكى وفي أثمات العب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي احمار الشاهد مالموت وفي تقدم أرش المتلف اه وقد نقلنا ممض هذه المسائل في الوابها (ثم قال) وُرْدِ تِأْخِي بِقِيلَ قُولِ آمِنِ القِياضِي إذا أُخِيرِه بشهادة شهودعيلي عِينُ تُعِيذُر حضورها كأفي دعوى القنسة مخلاف مااذا بعثه لتعليف المخدرة فقأل حلمتها لم يقدل الانشاهد س معه كافي الصفرى الناس أح أر بلاسان الافي الشهادة والقصاص والحدود والدبة اه وقدنقلناه في كتاب الحنايات وفي كتاب الحدود (ثمقال) اذا أخطأ الداهري كان حطاؤ على القضى له وان تعد كان علمه كذا فى سبرا كانية وتمامه في قضاء الخلاصة لاتهم الدعوى بعد الايراء العام نحو لاحقى لى قيله الاصمان الدرك فانه لا مدخل علاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقدة فلناه في كتاب البكرة اله وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصى أمرا عامامأن أقرأمه قمض تركة والدهولم سق له حق فهما الااسترفاه ثم ادّعي في مد الوصى شدمًامن تركة أبيه و مرهن تقبل وكدًا إذا أقرالوارث إنه قبض حميه ماعلى الناس منتركة أسه ثمادّعي على رجل دمنا تسهم كذافي انخيانية ويحث فمه الطرسوسي محثارة وان وهدان الرابعة صائح أحدالو رثة وأمرأعاما تمظهرشي من الثركة لم يكن وقت الصلح الا صحيح واز دعواه في حصيته كذا في صلح الهزازية اه وقدنقلناه في كتاب الأقرار وفي كتاب الصلح (ثمقال) الخــامــــة آلابرا. العام في ضمن عقد فاسد لا منم الدعوى كافي دعوى المزازية وقد ذكرنا مدهدًا أن الابراء عن الرما لا يصيح فتسمم الدعوى مه وتقمل المدنة (هـ وقد نقلناه في كتاب سوع (نمقال) وفي البتمية لوقاللاحق لى في هذه الضمعة ثمادّ عي ان المذّر له تسمع (ثمقال) لوقال لاحق لى في هــذه الضمعة ثمادّ عي انها وقف عليه وعلى ولاده ففيه اختسلاف المتأخون وفي اليتبعة مات أرضاءن ورثه فاقتسموا التركة بينهم وأبرأ كل واحدمنهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان واحدامن الورثة ادعى دساعلى المت وعلى تركة المت تستعماه وفي قعمة القنية قسماأرضا مشنركة وأقركل واحبدمنه بماانه لادعوي آله على صباحيه وزرع نصيبه ثمأراد هـماالفسخ بالغين فله ذلك إن كان الغين فاحشاعند بعض المشايخ اه وقد تَفَلَمْاهُ فِي كَابِ الْقَسْمَةُ ﴿ مُمَالًى ﴿ وَفِي الْحَارِ الْسَالُونِ وَالْسَالُونِ الْعَلْمُ الْمَاعَمُ ف اذالم يقريان العسن للذعي فان أقريعه دأن العش للدعى سلهاله ولاعتعه الأترآء وفي دعوى القثمة أن الامراء العمام لاعنع من دعوى الوكالة وفي الراسع عشرمن دعوى البزازية أمرأه عن الدعاوي ثماتيُّعي علمه يوكالة أووصيابة صفراه وقد فقلناه في كتساب الوكالة وكتاب الوصية (تمقال) أقرأنه له تم آدعى شراءه بلاتار يخ يقدل بخلاف مالوقال لاحق لى قدله مُ ادّعى لا تسمع حتى يمرهن أنه حادث بعدالابراء والفرق في حامع الفصولين شماعلمان قولهملا تسمع الدعوى بعدالابراء المام الابحق حادث بعده مقمد حواب حادثة أقرأن في ذمته لقلان كذا وأبرأه عاما ثماديعي بعدهماأنه أقريعد مماأن لاشئله في ذمته فانه تسمع دعوا وتقبل سنته ولايمنعها الابراء العمام لانعانه مادعي بماسطل معده لاقبسله وقول قاضي خان فى الصلح اله لوسرهن معده على اقراره قدله مأنه لاحق له لم تقدل ولوسرهن معده على

أقراره دمده أنهلاحق له وانه ميطل فهاادعى تقبل اه مدل على ماذ كرناه من أن اقراره تعدالامراء المام معلل ولكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه مألف لرحيل مدعمه فيرهن الكفيل على اقرارا لمكفول له وهو مجعد بأنها قيار أوثن خرلاتقمل ولوأقر ماالطالب عندالفاضي مرئا وانمالا تقدل المينة على الافرار لانهاتسهم عند معة الدعوى وقد بطلت هناللتناقض لان كفالته أقرار بععتمااه وقدنقلناه فى كتاب الكفالة (ثمقال) وانظرما كتبناه فى المداينات فى مسئلة دءوى الرمامعد الامراء وآخرمافي أمجامع مدلءلي ان التناقض من الاصل معفوة عنه حيث قال و بقال له اطلب خصول في اصهه اله تسمم الشهادة مدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعنق الامة وم شها الاصلية وفها تعيض اله سعانه وثعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتمامه فيشرح الن وهمان اه وقدنقلناهــذه المسائل في أيوابها (ثمقال) دفع الدعوى صحيم وكذادفع الدفع ومازادعامه يصح هوالمختار وكمايصم الدفع قبل اقامة المينة يصم بعدها وكما يصم قبل الحكم يصع ومده الافي المستراة المخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصع عند الحاكم الاول بصم عندغيره وكما بصم عند الاستمهال بصم بعده هوالمختار الافي الأث الاولى اذاقال لى دفع ولم يمن وجهه لايلتفت اليه الثانية لو يينه ليكن قال بينتي به غائمة عن الملالم يقمل الثالثة لو بن دفعا فاسد الم يقمل ولوكان الدفع صحيحًا وقال سنتى حاضرة في أأصر عهله الى المجلس الثاني كذا في حامع الفصولين والامهال هو المفقي مه كذافي المزارية وعلى هذالوأقر بالدين وادهى الفائه أوالابراءفان قال بينتي بالمصرلا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه الدفع بعد الحكم صحيح الافي المسئلة المخمسة كإذكرته في الشرح أقر بالدين بمد الدعوى ثم ادعى الفائه لمقل للةنياقض الااذاادعيا مفيآته بعيدالا قراريه والتفرق فيالمجلس كيذا في حامع الفصولين الدفع من غيرا لمدعى علمه لايصم الااذا كان أحد الورثة لانتنصب أحد خصماعن أحدقصدا بغبر وكالة ونماية وولاية الافي مسئلتين الاولى أحد الورثة منتص تحصماءن المأقين الثانية أحدا اوقوف علم مينتصب خصما عن الساقي كنذا حررها من وهمان عن القنمة الابحوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الافى ثلاث الاولى ارحاء الصفرين الأقارب التسانية أذا استمهل المدعى الثالثة اذا كانت عنده رية المقاء أسهل من الابتداء الافي مسئلتين

أذافسق القباضي فانه ينعزل واذاولى فاسقايصم وهوقول البعض وجوابه فى النهاية والمعراج الثانية الاذن للاكن صحيم واذآأبق المأذون صارمجه وراعله ذكره الزرامي رجه الله سجمانه وتعالى في القضاء (ه وقد نقلناه في كما الاذن والحجر (ممقال) من على اقراره قيلت بينته ومن لافلا الااذا ادعى ارثا أونفقة أوحضانه فلوادعي انه أخوه أوجده أوان ابنيه لايقيل يخلاف الابوة والمنوة والزوجية والولاء بنوعه وكمذامعتق أسهوه ومن مواليه وتمامه في ماب دعوى النسب من انج امع أه وقد نقلناه في كاب الاقرار (مرقال) لا تقدل شهادة كافرعلى مسلاالا تمعاا وضرورة فالاول اثمات توكمل كافر كافرا بكافرين بكل حق لهمالكوفة علىخصم كافرفيتعدى الىخصم مسلمآ مروكذاشها دتهما على عبد كافر بدين ومولا مسلم وكذاشهادتهماعلى وكدلكافر موكله مسلم وهذا يخسلاف العكس في المستلمة بن المونها شهادة على المسلم قصد او فيماسيق ضمنااه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) والشاني في مسئلتين في الارصا شهد كافران على كافرانه أوصى الى كأفرفا خضر مسلما عليه حق للت اه وقد نقلنماه في كتاب الوصية (م قال) وفي النسب شهددا أن النصراني ان المت فادعى على مسلم بحق وتمامه في شهادات الجامع لايقضى القاضي لنفسه ولالمن لايقبل شهادته له الافي الوصية لوكان القاضي غريمميت فاثبت أن فلانا وصيه صم وبرئ بالدفع السه بخلاف مااذا دفع له قبل القضاء متنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فأنه لا محوز القضاء ما اذا كان القاضي مدنون الغائب سواء كان قمل الدفع أوبعده وتمامه في قضاه انجمامع اه وقد تقلناه في كتاب الوكالة رفى كتآب الوصاية (نم قال) أمين القياضي كالقاضي لاعهدة عليه بخلاف الوصى فاله تلحقه العهدة ولوكان وصي القاضي فبمن وصي القاضي وأمنيه فرق من هـذه ومن أخرى هي ان القـاضي محيمور عن التصرف في مال المتم مع وجود وصي له ولو كان منصوب القاضي بخد لافه مع أمينه وهومن وقول له القاضي جعلتك أمينا في بيدع هـ فـ االعمد واختلفوا فهـ ااذاقال بـ ع هـ فـ االعمد ولم يزد والاصعالة أمينه فلأتلحقه عهدة وفدأوضحناه فيشرح البكنزوصح الهزازي من الوكَّالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصا بأوكتاب الحجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضي وصيافي مواضع اداكان على المتدن

أوله أولتنفيذ وصة وفعمااذا كانالمت ولدصغير وفعمااذا اشترى مرمورثه شيتا وأرادرده بعب يعدموته وفعااذا كان أبوا أصغيرمهم فأميذرا فينصمه لليفظ وذكر في قسمة الولوائحية موضعا آخر منصمه فسه فالبراجيع وماريق فصسمهان شهدواعند القاضي ان فلانامات ولم سنصب وصما فلونم سمه ثم ظهر للمت وصي فالوص وصيالمت ولامل النصب الأقاضي القضاة المأمور مذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (عمقال) لايقبل القياضي الهيدية الامن قريب محرم أوجن حتعادته مه قبل القضاء بشرطان لامزيد ولاخصومة لمما وزدت موضعين مين تبذيب القلانسي من السلطان ووالى البلدو وجهيه ظاهرفان منعها انمياهو للغوف من مراعاته لاحلها وهوان راعي الملك ونائسه لمراعي لاحلها اذاثنت افلاس المحموس معمدا لمدة والسؤال فانه بطلق بلا كفيسل الافي مال المتمركاني المزازية وألحقت به مال الوقف وفعياأذا كان رب الدين غاثبا الاهور رقضاء القاضي لمز لاتقبل شهيادته له الااذاو ردعليه كتاب قاضي لمن لا تفسل شهادته له فانه معوزله القضاءيه ذكره في السراج الوهاج للقاضي النفرق من الشهود الافي شُهادة النسام قال في الملتقط حكى أن أم شمرشهدت عند الحساكم فقال فرقوالدنه مافقالت للسر لكذلك قال الله سحانه وثعالى ان تضل احداهما فتذكر احداهما الاخرى فسكت الحاكم شاهدان وراذاتاب تقبل توبته الااذاكان عدلاعن دالناس لم تقمل كذافي الملتقط قضا والامر مر حائزمع وجود قاضى الملد الاان يكمون القاضي مولى من الخليفة كذانى الملتقط المحكم كالقاضي الافي أربعة عشرمسة لةذكرناها فيشرح المكنز وفسه انحكمه لايتعدى الافي مسئلة وذكرا مخصاف في ماب الشهارة مالو كالة مسئلة في اختلاف الشاهدين خالف الحكوفهما القاضي كل موضع تحرى فمه الوكالة فان الولى منتصب خصما عن الصغيرفيه ومالاف لافانتصب عنه في التفر بني سيب انجب وخسار الملوغ وعدم المكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الأسلام واللمان كذافي المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (برقال) ولاتقام المدنة على مقرالا في وارث مقر مدس على المت فتقام المدنة للتعذي وفي مدعى عليه أقربالوصابة فيرهن الوصى وفي مدعىء لمه أقربالوكالة فشدتها الوكدل دفعا الضمر رقال في حامم الفصوا من فه فايدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

وضع شوقع الضررمن غبرالمقرلولاها فمكرون همذا أصلا اهم ثمرأ ترابع كتدته في الشير حمن الدعوى وهوالاستحقاق تقبل المدنة مهمع الأقرار المستمق علمه ليتمكن من الرجوع على مائعه ولا تسمع على ساكت الافي مسئلة ذكرناها فى دعوى الشرح برأيت خامسا في القنسة معز بالى عامع البرعزي لوخوه م الاب بعق عب لي العلبي فأ قرلا صوب جءن الخصومة وليكن تقيام البينية علمه مه اقرأره بخلاف الوضي وأمن القاضي اذا أقرخرج عن الخصومة اه ثمرأيت ادسافي القنمة لوأقرالوارث للوصى له فانها تسمع آليدنة علىه مع اقراره تجمرأت هافي احارة مندة الفئي آجردامة بعينها من رجه ليثرمن آحر فاقام الاول الدينسة فإن كان الاتنه حاضرا تقبل عليه المينة وان كان مقرأه بالدعيه هذا المدعى وان كان غائسالا تقدل اه وقد نقلناه فده المسائل في أبواجا ونقلناها كلهافي كتاب الاقرارأنضا انتمقال كتمان الشهادة كسرة ويحرم التأخسر بعد الطلب الافي مسائل ان مكون عاخ اعن الذهاب وفيما اذاقام الحق مغه مروالاان بكون أسرع قبولا وان يكون الحاكم حائرا وان يغيره عدلان عاسقط الشهادة ن . كون معتقد القاضي خلاف معتقد الشاهد وان رمل ان الفاضي لا رقيله الفياسق اذاتا ب تقدل شهادته الاالمحدود في القذف والمورو في ماليكذب وشاهد الزوراذا كان عدلا على مافي المنظومة وفي الخيانية القدول لاتقيل شهادة الفرع لاصله والاصل لفرعه الااداشهد الجدلان اسه على ابنه شهادة الفرع على أصله حاثرة الااذاشهد على أسه لامه أوشهدعلي أسه يطلاق ضرة امه والام في فكاحه اذا تعارضت بدنة الطوعمع منة الاكراه مدنة الاكراه أولى في السعو الاحارة والصلج والاقرأر وعندع مرالسنات فالقول ارعى الطوع كالذااخة أفالي صهة بهدع وفساده فالقول لمسدعى الصحبة واذا اختلف المتسآ بعان تحالف اوتفاسخه ا الآتى مسئلة مااذا كان المسيع عسدا فحلف كل بعتقه على صدق دعواه فلاتحالف ولافسخو يلزم الممع ولايعتن والعمن على المشترى كمافى الوقعات اه وقد لمه في كتاب السوع ونفلنا مضه في كتاب الاحارة وكتاب الصلم وكتاب الاقراروكتاب المتنق (ثمقال) القضا ميحوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كأفى الخلاصة وعلى مذالوأمر السلطان بعدم سماع الدءوى بعدخسة عشرسنة لاتسمع ولامحب عليه سعماعها الرأى الى العماضي

في مسا تُل في السؤال عن سيب الدين المدعى وليكن لا حيره لي بدانه وفي ملك المحاسبة سنالمدعىوالمدعىعليه فانامتنع لاجعروهما فىالخانية وفىالتفريق سنالشهود وفيالسؤال عن الزمان والمكآن وفي تحليف الشاهدان رآمماز كمافي المرفية وفهااذارا عالاب أوالومي عقبارالمغير فالرأى اليالقياضي في نفضه كافي سوع اتحانية أه وقد نقلناه في كتأب السوع وفي كتاب الوصايا اعمال) وفي مدة حدس المدنون وفي تقييد المحسوس اذا - مف فراره وفي حدس مون في حدس القاضي واللصوص اذا خلف فراره كما في حامع الفصولين وفي سؤل الشأهبدعن الاعباناذا اتهمه وفهبااذا تصرف النباظر عبالاتحوز كسع الوقف أورهنه فالرأى للقامي انشاء عزله وانشاء ضم المه ثقة يخلاف العابز فانه رضيم المه ثقة كمافي القنمة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال)من سعيفي نقض ماتم من حهته فسعمه مردودعلمه الافي وضعين اشترى عبداوقيضه ثمادعي أن المائم ماعه قبلهمن فلان الغائب مكذا ويرهن فانه بقسل وهب حارية واستولدهاالموهوب له تمادعي الواهب انه كان ديرها أواستولدها وبرهن تقللو ستردها والعقركذافي يبوع الخلاصة والمزازية وفي فتم القدر نقلاعن الشايخ التناقض لا ضرفي الحرية وفروعها اه وظاهروان المائع اذا ادعى التد دسرا والاستملاد تسمع فالهسة في كالرم الفتاوي مثال وفي دعوى البزازية سوي من من دعوى الماثم التدسر والاعتاق وذكر خلافا فهما وزدت علمها مساثل الاولى ماعه تمادعي المه كان أعتقه الثانمة اشترى أرضاتم ادعى أن ما تعها كان جعلهامقبرة أومسحدا الثالثة اشترى عددائم ادعى أن المائع كان أعتقه الرابعة ماع أرضائم ادّعي انها وقف وهي في سوع انحيانية وقضائها وفصيل في فتح القدير ف- ه في آخر ما بالاستحقاق فالدخر عه وفصل في الظهير مة فيه تفصيلا آخرور جمه فظاهرمافي ألعمادية انالعتم دالقبول مطلقا انخسآمسة باع الابمال ولده ثما دعى انه وقع بغن فاحش السادسة الوصى اذاماع ثمادعي كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع ثمادعي الفسادوشم طالعمادي التوفيق بانه لمرتكن عاكما به وذكر فيه اختلافا ومن فروعأصل السئلة لوادعى المائع انه فضولى لم يقبل ومنم الوضمن الدرك ثم ادّعى عمليقيلاه وقدنقلناذلكفي كتابالمبوعونقلنابعض هذه المسائل أيضا

فىأبوابها (ثمقال) لايشترما في صحة المدموي بيــان السبب الافي دعوي السن كافى دعوى النزازية لأتثبت السدفي العقارالآبالمينة أوعي القاضي ولاتكفي ادق لعجة الدعوي الأفي دعوي الغصب كافي القنية أوالشرا منه هادةان وافقت الدعوى قبلت والألا الافي مسائل ادعى دينا يسب فشهدا بالطلق لوكان المشهوديه أقل ادعى انه تزوحها فشهدا أنها منتكوحته اذعى ملكامطلفا ملاتار يخفشه دامه متسار يخءلي المختار اذعى انشاء فعل كغصب ل فشهدا بالاقرارية ادعى ألفا كفالة عن فلان فشهدا يه كفالة عرآخو ادعى ملك من مالنمرا من رحل لم بعينه فشهدا بالمطلق ادعى ما كامطلقا فشهدا وقال المدعى هولي بذلك الساب ادعى الأيفاء فشهدا بالابراء أوالتعليل ادعى ة فشهدامالمبدقة كمافي التلخيص وما قبلهامن انخلاصة وفتح القيدمر وقيد ذكرنافي الشرح ثلاثة وعشرين مسئلة فالبراجع الامام يقضى بعلم الافي حدّالقذف اص والتعز مركذا في الولوا محمة وفي التهديب بقض القاضي بعلم لافى الحدود والقصاص القاضى اذاقضى في محتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل نص أمحاسًا فهما على عـ دم النفاذ فلوقضي سطلان الحق عضي المدة أو مالتفريق للعجزءن الانفياق غاثبا على الصحيمولا حاضرا أوبصه ذبكا سومزنية أربه أواينه عند أفى يوسف رجمه الله سحانه وثعالى أو بعده زيحاح أم مزنسه أو ينتها أو بنكاح المتمية أو يسقوطا الهريا لتقادم أوبعدم تأجيل العنين أوبعدم صحة الرجعية للارضاهاأو بعدم وقوع الثلاث على الحملى أو يعدم وقوعها قبل الدخول أو يعدم الوقوع على الحسائض أوبعسدم وقوع مازا دعلي الواحدة أوبعدم وقوع الشيلاث بكلمة أو بعلم وقوعه على الموطوعة عقيه أو ينصف الحهاز لن طلقها قبل الوطء اهر والقعه مزأو بشهادة بخط أمه أويشاهدو عين أوفي امحدود والقصاص هدعلي صائلامذ كرمافيه الاأنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شيد مختومةمن غيرأن تقرأعليه ويقضاءالمرأة في جدّأو يقودأوني قسامة بفتل أومالتغر تق من الزوحين شهادة المرضعة أوقض لولده أورفع المدحكوسي أوعد أوكاذرا وأكحبكم محجر سفيه مفسد يستحق أي انحرأ وبصة مدع نصدب الساكن من قن حرره أحسدهما أو بسع متروك التسمية عسدا أو بسيم أم الولد على الاظهر وقبل ينفذع لى الاصم أو ببطلان عفوالمرأة عن القود أو يصد ضمان الخلاص

أو مزيادة أهـلالمحلة في معلوم الامام من أوقاف المستجدأ ويحل المطلقة ثملاثا بج عَقَدُ الثَّاني أو بعدم ملك الـكافرمال المسلما وازه بدارهم أو بيع درهم بدر مدابدأو بعقه صلاة المحدث أو بقسامة على أهل الحلة تناف مآل أو محدالقذو بألتمر بض أومالقرعة فيمعتق المعض أويعيدم تصرف المرأة في مالهيه في الخلاصة وسواء شهدعند من ردّه أدغيره وسواء كان به دسنين أولا كإفي القنية شهداعلى خصم يحق وذكروا احمه واسمأسه وحده وقضي بذلك الحق كان قضاء مه ضمناوان لربكن في حادثة النسب وقد ذكرالها دي في فصوله فرءين مختلفين كرأن أحدهما بقاس على الاتنج وفرق بينهما في حامع الفصولة فالمنظر اثل القضاء وعلى هذالوشهدا أن فلانة زوح هافلانافي كذاعلي خصيرمنيكر وقضي بتوكيلها كان قضاءمالز وجية مدنهه الفتوى ﴿ وَقَدْنَقَلْنَاهُ فِي كُتَابِ النَّبِكَامِ وَكَابِ الْوَكَالَةِ ۚ (ثُمُّ قَالَ) مافي انخلاصة فيطريق الحبكم شوت الرمضانية أن يعلق وجل وكالة فلان ن ضي ثبوت التوكيل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (عمقال) لضمني ماذكر وأمهاب المتون من أنه لوادّعي كفالة على رحل بمه ه فأقربها وأنيكر الدين فيرهن على البكفيل مالدين وقضي عليه مها كان قضام وله فروع وتفاصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوي اذامات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحدمن الولاة انعزل خلفاؤه ولومات اكخلمفة لاسنعزل ولمته وقضاته اه وفىاكخلاصة وفى هداية الناماني لومات القاضى انمزل خلفاؤه وكذا موتأمرا الناحبة تتخلاف موت الخليفة السلطان اذاعزل القاضي انعزل النائب

يخلاف موت القاضى وفي المحيط اذاءزل السلطان القياضي انهزل ناثمه بخلاف مااذ امات القاضي حيث لابنعزل ناشه هكذاقيل وينسغي أن لابنعزل الناثب بعزل القياضي لانه نائب السيلطان أونا ثب العيامة الاثرى أنه لا تنغزل عوت القاضي وعلمه كشرمن المشايخ اه وفي الهزازية مات الخليفة وله أمراء وعما ألفا لسكاء على ولآرته وفي المحمط مآت القياضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراه الناحمة مخلاف موت كَذَلَفة وإذاء: لَ القياضي سنعز ل ناتبه وإذامات لا والفتوي على إنه لاسعزل بعزل لقاضي لانه نائب السلطان أوالعامة ويعزل السلطان نائب القياضي لاسعزل القاضي اه وفي العمادي و حامع الفصولين كافي الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان وإذامات الخليفة لابنعزل قضاتيه وعساله وكذالو كان القاض مأدونا بالاستخلاف يتخلف غيره فيات القاضي لاسنعزل خليفته اه فقعر دمن ذلك اختلاف المشايخ في انعزال النَّاتْب معزل القاضي ومويَّه وقول البزاري الفيُّوي على إنه لا منعزل معزلَ القياضي مدل على إن الفتوى على إنه لا منه زل عوته ما لا ولى ليكن علله مأنه نائب السلطان فسدل على إن النواب الآن سعزلون تعزل القياضي وموته لأنهم نواب القاضى منكل وجه فهوكالو كمل مع الموكل ولايفهم أحدالا تنانه ناثب السلطان ولهذاقال العلامة منالغرس وناثب القاضي في زمانها منعزل معزله وعوته فانه ناثيه من كل وجسه اه فهوكالو كمل مع الموكل ليكن حعسل في المعراج كونه كو كمل فاضى القضاة مذهب الشافعي وأحمد وعندنا انماه ونائب السلطان وفي التتارخانية ان القياضي اغياه ورسول عن السيلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنمة لومات القياضي أوعزل ويقيما نصمه على حاله ثم رقم ريق قميا اه وفي التهد أدب وفي زماننا لما ثعذرت التزكمة بغلمة الفسق اختمارا لقضأة استحلاف الشهود كااختارهان أبي لدلي محصول غلمة الظن اه وفي مناقب الكردري في ما سأبي بوسف اعلمان تحلمف المدعى والشأهدأم منسوخ ماطل وألعمل بالنسوخ حرام وقد ذكرفي فتأوى القساعدي وخزانة المفتسن ان السلطان اذا أمر قضيآمه بقعلمف الشهود بحب على العلماء أن ينجحوا السلطان ويقولواله لاتكاف قضانك أمراان أطاعوك يلزم منسمخط الخبالق وانعصوك يلزم منسمخطك الىآخرمافهها لايصحر حوع القاضيءن قضائه فلوقال رحعتءن قضائي أو وقعت في تلتس الشهودأوأ بطآت حكمي لم يصهروالقضاء ماض كإفي انخسانية وقديده في الخلاصة

عااذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز عااذا كان معدد عوى صحيحة وشهادة ستقمة اه آلافي مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كماذكره ان وهمان مستنبطا من تقسد الخلاصة بالسنة الشائمة اذاطه رله خطاؤه وحب علمه نقضه مخلاف مااذاته دلرأى المحتهد الشالثة اذاقضي في محتهد فسمخالفا لمذهبه فله نقضه دون غسره كافى شرح المنظومة أمرالقماضي حكر كقوله سلم المحدودالي المدعى والامر مدفع المدين والآمر محدسه الافي مسئلة في العادية والهزازمة وقفءلى الفيقراء فاحتباج بعض قرابة الواقف فأم القيامي أن بصرف شيءمن الوقف المهكان منزلة الفتوى حتى لوأرادأن صرفه الى فقيرآ خرصواه وقدنقلناه في كتاب الوقف (مُمِقَال) فعل القاضي حكم منه فليس له أن سرُّوج المتعمَّة التي لاولى لميامن نفسه ولااينه ولاعن لاتقبل شهيادته له وأمااذا اشترى القاضي مال المتم لنفسه من نفسه أومن وصى أفامه فذكور في حامع الفصولين من فصل تمكرف الوصي والقياضي في مال الهتم فقال لم يحزيد م القيآضي ماله من يتم وكذا عكسه وأماماا شتراهمن وصمه أوباعه من يتيم وقبله وصيه فانه يحوز ولووصيامن حهة القاضي اه ولوما ع القاضي ما وقفه المر دن في مرض موته معدموته لغرمانه تمظهرمال آخراليت لم يبطل المسع ويشترى بالنمن أرضا توقف مخلاف الوارث اذاما عالثلثين عندعدم الاحازة مآمه مشترى يقعمة الثلثين أرضا توقف لان فعل الفيانسي حكم يخلاف غيبره كمافي الظهيرية من الوقف الأفي مسئلة مااذا أعطى فقهرا من وقف الفيةراء فالعليس بحكم حتى كان له أن يعطى غيره كافي حامترالفصول سن وفيمااذا أذنالولىالفاضي فياتزو يجالصنغيرة فزوجهما القياضي كان وكملافلامكون فعله حكاحتي لورقع عقده الي مخالف كان له نقضه كذافي القاسمة فالمستثنى مسئلتان أه وقدد كرناهذه المسائل فى أبوابها ﴿ رَمُقَالَ ﴾ فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انمساهى شرط العكالقولي دون الفعلى فلمتنسه له وقدد كرناه في الشرح اذاقال المقر اسامع اقراره لاتشهد على وسعه ان شهد علمه كافى الخلاصة الااداقال له القرله لا تشهد علمه عما أقرف نشذ لا سعه كافي حدل التنارخانسة من حمل المداينات (بمقال) واختلفوا فيما ادارجه المقرله وقال اغمانهمست لعذر وطلب منه الشهاأذة قيل يشهدوقيل لايشهد يحلف القاضىغر يمالميت بان الدين واجب

كءلى المنت وماأبرأته منه ولوكان ثابتا باقرارالمر يض في مرض موته كإفي التتارغانية من كآب امحل اغمامحوزاقامة المدنة على المسخراذ المعلم القاضي أندمسخروان علم به فدالا اثمات التوكدل عند دالقاضي والاخصم ماثران كان القياضي عرف المُوكِل ما معمونسه اله وقد نقلناه في كاب الوكالة (شمقال) لامنعز لالقاضي بالردة والفسق ولاينعزل والى انجمعة بالعسلم بالعزل حتى يقسدم الثماني اه وقَدنقلناه في كتاب الصلاة (ثم مال) واختلف المشايح في القاضي الاان مكون في المنشوراذا أمّاك كمّا في فقد عزلتك فلاستعزل الالله طلب من لقاضي كتابة حية الابراء في غسية خصمه لمركت له عندا أي بوسف خلافا لهمد حوواعيلى انه بكتب له حجة الاستمغام ولماهجة الطلاق فال القاضي قضدت علمك سنسة أواقرار بقمل مرسل القسامي اليالخدرة للدعوى والعسن لاعهن على الصبي في الدعاوي ولو كان مجمد والاعضره القاضي ليعماء هاو معلف هدولومجمورا ويقضى بذكموله ويؤاخ ذيه معدالعتق اه وفدنقلناه في كتاب الاذن والحجر (غمال) الاصواله لاعداف عدلي الدن المؤحل قبل حلول الاجـُـل اه وقد نقلُنــًا. في كتاب المدانَّنات (ثم قال) لا يقســل قول أمين القياضي انه حاف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا ولامقاضياء كمان كذالامكون قاضياني غييره وفي الملتقط وقضاءالقياضي فيغير مكان ولايته غيرصحيم واختلفوا فعااذا كأن العقارلافي ولايته واحتارفي المكنز عدم صحية قضائه وصححفي الخلاصة الصحة واقتصرقاضي خان علمه والخلاف انما هوفي العقار لافي العين والدين كإفي البزازية وفي القنمة قضي في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصفح الاشهاد اله ولاتقبل شهادة من قال لأأدرى أمؤم أنا أولالكشك في الاعمان وكدا امامته كذا في شهادات الولوا تحمة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (عمال) تفيل الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة وعتق المسرأة والوقف وهلال رمضان وغسره الاهسلال الفطر والاضعى والحدودالاحدالقذف والسرقة واختلفوا فيقموله ابلادعوى في النسبكافي الظهيرية من النسب وخم بالقبول النوهيان وفي تدبيرا لامة وحمة الصاهرة وانخلع والايلاء والظهار ولاتقبل فيعتق العمديدون دعواه عنمده خملاها لهمما إختلفواعلى قوله فياكر بةالاصلمة والمعقد لاوالنكاح بثدت مدون المدعوى

كالطلاق لانحل الفرج وحرمته حق الله سبحانه وتعالى فياز تموته من غبر دعوى كذافي فروق التكراسسي من النكاح اه وقدنقانه أهذه المساثل فىأبواجها (نمقال) المشهودعلسه شئانكانحاضراكف الاشارة السهوان كأن غائما فلامدمن تعريفه ماسعه وأسه وحده ولاتكفي النسمة الى الففذولا إلى محرفية ولايكفي الاقتصارع لىالاسم الاان يكون مشهو راوتكم النسمة الى از و جلان المقصود الاعلام ولامدمن مسان حلمتها و مكفى في العمد اسميه واسم مولاء وأب مولاه ولايدمن النظر المهوجهها في التعريف والفتوى عيل قولمهيأ انهلايشترط فىالمخبرللشاهديا مهاونسهاأ كثرمن عدلين لانهأ سروالقاضي هوالذي سطر الى وجه المرأة ويكنب حلاها لاالشاه والكل في السزازية لااعتمار بالشاهد الواحد الااذا اقاميه وأداد أن يكتب القياض الي آخفانه بكتب كإفي المزازية وذكرفي القنسة في ماب ماسطل دعوى المسدعي قال سمعت شيخالاسلام القاضيء لدءالدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه عبال في صل و شهد علمه ثم يدعى ان يعض هذا المبال قرص و بعضه رياوض نفتى ان أقام عسلى ذلك بينية تفيل وان كان متنا فضالانا نعسلم الدمضطر الْي هَــدُ الا قراراه وقد تقلف أه في كتاب الا قرار (نمقال) وقال في كتاب امنات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رحلاكان مشترى الذهب الردئ زمانا الدسار يخمسة دوانق يرتنسه فاستحل منهمفاس ؤوه عمايق لهم علسه حال كونذاك مستهلكا فكتدث أنا وغرى انه سرأو كتب وكن الدن الزانجابي الابراء لاسمل في الرمالان رده محق الشرع وقال مه أحاب تحمم الدين الحلمي معلام ذا التعلسل وقال هكذا سععته عن ظهيرالدن المرغيناني قال رضي الله تعالى عنه فقرت من ظبني إن الحواب كذلك معتر دد في كمنت أطلب الفتوى به لامحو جوابي يه فعرضت هدده المسئلة على عبلاء الاغمة الحناملي فأحاب انه سرأ ان كأن الامراء يعدالهلاك وغضب من حواب غسرهانه لايبرأ فازداد ظني يصحة حوابي ولم أمحهو مدلء بلي معتبه ماذكره السزدوي فيغنياءالفقهاءمن جبلة صور المسعالفاسد جلة العقود الريو بة علاق العوض فيهاما لقمض قال رضي الله تعالى عنمة فاذا كان فضل الرماعملوكالمقآبض القمض فأذا استهلكه عدلي ملكه ضمن مثله فلولم يصم الامراء لردمثله فمكون داك ردضهان مااستهلك لاردعين مااستهلك

وبردضمان مااستهلك لايرتفع العقدالسسابق بل يتقرومه يدالللك في فضل الرياء فليمكن في رد دفائدة نقص عقد الريافك يف يعب ذلك حقيا الشرع وانساالذي وحقالاشرع ردءين الرياان كان فائمالارد ضمانه اه وقد نقلناه في كتاب بيوع (نُمَقَالَ) وقد أفتدت أخذامن الاولى بان الشهود اذاشهـ دوا ان المعض لأحقيقةله والهافعدل مواطأة وحيالة تقبل لايجوزا مالدق المحبوس الأبرضاخصيمه الاادائدت اعساره أوأحضرالدين القامي فيغيبه خصيمه تصرف القاضى على الاوقاف منئ على المصلحة فساخ جعنمامنه باطل وقيدذ كرنامن ذلك أشباءني القواعد وبمسايدل مليه انه لوعزل آس الواقف عن النظو المشروط له وولهاغيره الاخبالة ليصيم كافي فصول العمادي من الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولوعين للناظر شيئا معلوما وعزل نظرالثاني انكان ماعينه آمه بقدرا عومثله أودونه أحرا الناني علىه والاجعل له أحرالنا وحنظ الزيادة كافي القنية وغيرها ومنها حرمة احداث تقرير فراش للمعد يغرشره الواقف كإفي الدخيرة وغيرها وقدذ كرمافي القاعدة الخامسة أن من اعقدعلي أمرالقاضي الذي ليس شرعي المغرجين العهدة ونقلنا هناك فرعاً من فناوى الولوانجي ولايعــارضــهـماني القنية طالب القيم أهل الحلة ان يقرض من مال المعجد للامام فأبي فأمره القاضي به فأقرضه تممات الامام مفلسالا يضمن القيم اهد لانه لا يضمن بالاقراض باذن ألقاضىلان للقاضى الاقراض من مال المحمد اه وقد نقلنها وفي كتاب الوقف (مُقَالُ) وفي الكافي من الشهادات الاصم ان القاضي اذا علم ان الهضرم عفرا لانتحوزاقامية البينة علميه ولايجو زائسات الوكالة والوصاية بلاخهم حاضر اه وقد نقلناه في كتاب الوكا**لة و**كتاب الوصية (ثمقال)لاتقبل شهادة الغفل و يقبل اقراره كمافى الولوانجية اه وقدنقلناه في كتأب الاقرار (ثمقال) شهداعلي أبد مات وهي امرأته وآخوان انه طلقها فالاولى أولى تنازعا فى ولا درج ل بعدموته فبرهن كل انداعتقه وهو علكه فالمراث بينهسما كالو برهنساعسلي نسب ولدكان بينهما وأى بينة سيقت وقضى بهالم تقبل الانوى سئل الشهود بالبدع من الثمن فقالوالانعم لاتقيل وبالنكاحءن المهرفقالوالانه لم تقيل كإفي الصيرفية الاصو الهلايفتي بحوازتهم لي النهمارة على المتنقسة واجعواء ليي العلايقهما هامن ورآء جداركذا في الجتي وفي البزازية شهدا بطلاق أوعتاق وقالالاندري أكان في صعة اوم ص فهوعلى المرض ولوقال الوارث كان مذى يصدق حتى شهدا انهكان صحيم المقال وفي الخزانة قالاهوزوج الكبرى لكن لاندرى الكبرى يكافه فامة المينية ان الكبرى هذه شهدرا أنهاز وحت نفسهامنه وقالا بعدماشهدا مالتزو يجلانعلم هل هي في الحسال امرأته أملاأوشهدا أنه ماع منه هذا العين ولا ندري هل هو في ملكه في الحال أولا يقضي مالنه كماح واللك في الحال بالاستمحار والشاهد في المقد شاهيد في الحيال وفي البزاز بة معز باالي الحامع الشاهدعان داية تتميع داية وترقضع منهاله ان شهد الملك والنتاج اه لاصلف الدعي اذاحلف لمدعى عليبه الافي مسيثلة ذكرناها في الدعوى من الثير سرعن الحيط وفال فسه انهامن خواص هذا الكتاب وغراثه فنحب حفظها اللعب بالشطر نجلا سقط العدالة الابواحدمن خسرااقه مارعليه وكبثرة الحلف علميه وانواج الصلاة عن وقتها سيمه واللعب مه على الطريق وذكرشي من ألفسق علمه كإينساه فيشرح البكنز الدعوي على غيرذي المبدلا تسعيم الافي دعوي الغصب في المنقول وأما في الدوروالعقار فلا فرق كما في أمتهية شهادة الزوج على وحتهمقمولة الابزناها وقدقذفها كإفى حدالقذف وفعياا ذاشهدع لي اقرارها بأنها أمة لرجل مدعها فلاتقدل الااذا كان الزوج اعطاها المهروالدعي بقول أذنت لهمافي النكاح كإفي شهادات اتخانسة تفسل شهادة الذمي عملي مثله الافي مسائل فمااذا شهدن صرائسان على نصرال انه قد أسدار حساكان أوممتا فلانصلى علسه مخلاف مااذا كانت نصرانية كإفي انخلاصية ألااذاكان يتاوكان له ولى مسلم يدعيه فانها تقدل للارث و يصلى عليه يقول ولسه كماني تخانية وفهااذاشهدواعلي نصراني مت بدين وهومديون مسلم وفيمااذاشهدا علمه بعين اشتراها من مسلم وفعا أذا شهدأر بعة نص سلة الاإذاقالوا استكرهه أفحدالرحل وحده كإفي الخبانية اهروقد نقلناه في كماب انحدود (ثمقال) وفيمــااذا ادّعىمسلمعبدافىيدكافرفشهدكافران انهعبده قضى مه فلأن القاضى المسلم له كمافي البدائم لانقبل شهادة الانسان لنفسه الافي سئلة القاتل اذاشهد بعفو ولى المقتول وصورته في شهادات الخانمة ثلاثة قتلوا رجلاعدا تمشهدوا بعدالتوبةان الولى عفى عناقال اكسن لا تقيل شهادتهما لاأن يقول النان منهم عنى عناوعن هذا الواحد ففي هدذا الوحه قال أبو بوسف تقمل

فيحق الواحبد وقال انحسن تقبل في حق السكل آه وقد نقلناه في كتاب انجنا مات (ثمقال) وكتبينا في قاعدة البقين لايزول مالشيك أن من أتلف محيمانسان وادَّعي فرعت لورأ واشخصا لنسءلمه آثار مرض أقرر بشئ لهمأن يشهدوا أنه أقروه وصحيم وكذاعكسه لورأوه في فراش أويهم ض ظاهر فلهمأن بشهدوا انه كان مريضاً عملاما كمحال لتكن لوقال لهمأنا صحيج هسل لهمأن بشهد وأبصحته أومحكوا قوله فان ظهر لهممايدل على صحته شهدوا بهآوا لاحكموا قوله ويندغي أن يسألهم القساضي هل ظهرعلىه مايدل علىمرضه فان أخبر وهيه لم يعل باخداره أنه صحيح والاعجل به وهي حادثة الفتوى وفيجنامات المزازية شهدواعلى رجل اندحرحه ولمرزل صاحب فراشحتي مات محكميه وان لم يشهدوا انهمات من حواحته لانهم لاعلم لمهيه وكذا السيب الظاهرلازم لاالي سدب يتوهما لاترى أنه لاقغب القسامة في ميت بحلة على سة ماتوية اه وقد نقلناه في كاب الجنايات (عُقال) تقيل شهادة العسق لعتقها لافي مسثلة مااذا شهداما لثن عنداختلافهما كأفي اكنلاصة وتقبل عليه الا سثلة ذكرناها فيالشرح قأل في بسطالا نوارللشافعية من كتاب القضاء مالفظه وذكر جماعة منأحداب آتشا فعي وأبي حنيفة إذالم بكن للقاضي شئ من بدت المال فله أخذعشرما بتولى من أموال المتأمى والاوقاف ثم بالغي الانكاراه ولمأرهذا لاصما ينالكن فياكخانه ذكرالعشرللةولي فيمسئلة الطاحونة لاتعليف مع البرهمان الافى ثلاثذ كرناهما في الشرح دءوى دن عملي الميت وفي استعقاق المسع ودءوى الأكن لاتحلف الاطال المدعى الأفى أرسع على قول أبي وسف ك روفي الخلاصية تقسل الشهادة حسيبة بلارعوي في ثمانية مواضع كورة في منظومة النوهمان في الوقف وطلاق الزوجة وتعلمق طلاقها وحرية الامة وتدبيرها واكخلع وهلال رمضان والنسب وزدت حسةمن كلامهمأ يضا حدالزنا وحمدالشرب والابلاء والظهار وحومة المصاهرة والمرادبالوقف الشهادة مأصله وأمامر معه فلاوعلى هيذالا تسعيرالدعوى من غيرمن له الحق فلاج وإب لميا فالدعوى حسنة لانحوز والشهادة حسة الادعوى حائزة في هذه المواضع فلعفظ مرزدتسادسة من القنمة فصارت أر بعسة عشرموضعا وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسمه ولمأرصر محاجرج الشاهد حسة من غبرسؤال القاضي واعلمان شاهد اكسمة اذا أخرشهادته الاعبذر مفسق ولاتقيل شهادته نصواعله في الحدود وطلاق الزوحية وعتق الأمية وظاهرماني الفنية الهفى اليكاروهي في الظهيرية واليتمة وقد ألفت فهارسالة ولناشاهد حسمة ولدس لنامدع حسبة الافي دعوي الموقوف عاسمه أصل الوقف فانها تمج عندد المعض والفتوى على انه لاتسمع الدعوى الامزالمتولى كإفي المزازية من الوقف فأذا كان الموقوف عليما تسمم دعواه فالاجنى بالاولى وظاهركالا مهمانهالا تسمع من غيرالموقوف علمه اتفاقا آه وقدنقلناهذه المسائل فيأبوابها (ثمقال) وهمل يقبل تجريح الشاهد حسبة الظاهرتع لكونه حقالله سيحانه وتعالى لايحال بن المولى وعبده قبل ثموت عتقه الافى ثلاث مذكورة في منية المفتى اه وقد نقلناً ه في كاب العتق (ثم قال) ولاعمال سالمنقول وسالدعى علمه الافي موضعين منهاأ بضا لايلزم المدعى يسأن السد وتصعيدونه الافي الثامات ودعوى الرأة الدن على تركه زوجها والثانية في ماه م الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العمد مدون دعواه لاتقسل منسد الامام الافي مسئلتين الاولى اذاشهد ابحريته ألاصلية وأمه حمية تقسل لا بعدموتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لميدع العدوهماني آخرالعمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصيرعنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلَّمة كاقدَّمناه ولاتسمع دعوى الاعتاق من غيرالعمد الافي مسئلة من ما سالقع الف من الهيط ما ع عبدا ثم ادعى على المشترى الشراء والاعتاق وكان في بدالبائع تسمع فيهما وان كآن في بدالمشترى تعمع في الشراء فقط ولا يشترط لععة دعوى الحريد الاصلية ذكراسم أمه ولااسم أبيه ولااسم أبي أمه مجواز أن يكون حوالاصل وأمه رقيقة صرحيه في آخرالهادية وعامع الفصولين وكذافي الشهادة محرية الاصل كافي دعوى القنية اه وقد نقلناه في كاب العنق (مقال) القضاء بعدصدوره صحيحا لاسطل باطال أحدالااذا أقرالمقضى له سطلانه فانه سطلالافي المقضى بحريته اهرقد نقلناه في كتاب العتق (نمقال) وفيما اداظهر الشهود عيمدا أوتحمدودن في قدنف بالمدنة فانه يمطل القضاء لكونه غير صحيح محلف المنكر الافي احدى وثلاثهن مسئلة بدناه افي شرح الكنز اذا ادعى رحلان كل منهماعلى ذى المداستحقاق مافى مده فأقر لاحدهما وأنكر الاتنول يستعلف

للنكرمنهما الافي ثلاثة دءوى الغصب والابداع والاعارة فأنه يستحلف لانك وعداقراره لاحدهما كمافىاكخ اسةمفصلااه وقدنقلناه فى كاب الغصب وكماب الامانات (ثمقال) فىاكخلاصة كلموضعلوأ قربه يلزمه فاذا أنكره يسقَعلف الافى ثلاث وذكرها والصواب الافيأرسع وثلاثين وقيدذ كرتها في الشرح محوزةضا الامسرالذي ولى القضاة وكذلك كابته الى القامي الاأن بحكون ألفاضى من حهة الخلمفة فقضا الامرالاصور كذافي الملتقط وقد أفتدت بأن تولمة ماشامصرقاضه البحيكرق قضمة بمصرمع وجود فاضهاا لموله من السلطان ماطلة لانه لم يفوض المه ذلك ذكر الصدر الشهمد في شرح أدب القاضي ان الولى لا يكون قاضيا قسل وصوله الي محلته فقتضاء حواز قبول المدية قبل الوصول مطلقا وعدم حوازاستنابته بارسال ناثب له في عيل قضائه وعيل القضاة الأن على ارسيال نائب حسن التوامة في ملد السلطان والظاهرانه ماذن السلطان وحمنتُذلا كلام فيه حادثة ادعى انه غرس أثلافي أرض محدودة تكذا من مدة عما ندة عشم سينة على إن الارض ان ظهر لها ما الك دفع أحرثها وان ألدعي علمه متعرض فسرحق وطالمه مذاك فأحا سالمدعى علمه وأن الاثل المذكور غرسه مستأح الوقف له حضرالمدعى شأهدين شدد امأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما مأمه واضع مده علمه فحكما القاضي ماللك للذعى ولمربطاب المبنة من المدعى علمه فستأت عن الحكر وأجمت بأنه غمر صحيح لان المدعى ليمن فها انه خارج أوذو مدوعل كإلامطاهة سنالدعوى والشهادة والحاصل أنالقاضي تستأنف الدعوى فانذكرالمدعى ان المدعى علمه واضع المدوافه خارج وصدقه المدعى علمه على وضع السد أويرهن عليه ثميرهن على آلغرب وشهدا على مليق الدعوي ملاب من الناظرالبرهان فان مرهنء لي ماادّ هي قدم برهان انخيار جلان الغرس بميامتكرير واس كالنتاج وانذكرا لدعى انه واضع اليدوان الناظر الدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن الماظر على غراس المستأج وقدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لمدنة الناظر لكونها تثدت الغرس محق والاولى تثدته غصاقات لاترجيج مذلك تمسئلت لوأرغا فى الغرس فأجبت يتقدم بينة انخسار جالاا داسبق تاريخ ذى البدفية دم لان الغرس عمايتكرر وقال الزياجي أنه عنزلة الملك المطلق وهذا حَكَمَهُ ثُمْ رأيتُ فَي غَصِبِ القَنية لوغرس المسلم في أرض مسبلة كانت سبيلا (١

فقتضاه اندمتكون الاتل وقفااذا كانت الارض وقفاعيل أبناه السدل وظياهر مافىالاسعاف انه لوغرس فى الوقف ولم بغرس له كانت ملكالا وقفاً وذكر فىخزانة المفتين من الوقف حكم مااذا غصب أرضاو بني فهما أوغرس اه وقـ د نتثناه فى كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثمقال) ولاتحالف اذا اختلفانى الاجــل الافى أحل السلماه وقد نقلناه في كتاب السوع (نم قال) دعوى دفع التعرض مسهوعة عملي المفتي مدكما في دعوى المزاز مة ودعوى قطع النزاع لا كماني فتماوى قارئ الهداية اختلاف الشاهدن مأنع الافي احدى وتلاثن مسئلة ذكرناهما فى الشرح اذا أخسر القاضي شيء عال قضائه قمل منه الااذا أحسر ما قرار رحل يحذ وتمامه في شرح أدب القضاء الصدر الشهد لاتسمم الدعوى بدن على المت الاعلى وارثأ وصيأ وموصى له فلاتسمع على غريم له كما في حامع الفسولين الااذا وهبجميع ماله لاجنسي وسلمله فانها آسم عليه الكونه ذايد كافي خزانة المقتمن المدعى علمه اذادفع دعوى المدعى الملك من فلان مأن فلانا أودعه الاهاندفعت الدعوى بلايدنة آلافي مسئلتين الاولى اذاادعي الارث منه فلاتندفع مخلاف دغوى الشراء منه التانية أذا إدعى الشراء منيه وقال أمرني بالقيض منك لمتندفع والفرق فيفروق الكرابيسي دعوى القضاء والشبهادة علمه من غيرتسمية القياضي لاتصم الافي مسئلتين الاولى في الشهادة ، الوقف أي رأن قاضما من قضاة المسلمن قضي بعدم حدث اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الشانيـة الشهـادة بالارث أى بأن قاضـيامن القضاة قفني بان الارثك محت وهيماني الخيزانة ودعوى الفيعل من غسير سان الفاعل لا تسمع الافي أردعة مستلئ الفضاء والثالثة الشهادة مانه اشتراه زوصه في صغره صحيحــة وان لم يعموه الرابعــة الشهادة مان وكيله باعه من غبرسيآنه والسكل منخزانة المفتس الخامسة نسمة فعل اليمتولي وقف منغر أن من نصمه على التعمن اله وقد نقلنا وفي كتاب الوقف (ثم قال) السادسة مفعدل الى وصي ستم كذلك و مكن رجوع الاخرس الى الاولى اه وقد نقلنا هـنه المسائل في أنواج الما الوكالة والوقف والوصال (ثمقال) القضاء ما محرية قضاء على الكافة الااذا قضى بعتق عن ملك مؤرخ فأنه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلانسم فيه دعوى ملك بعد. وتسمع قبله كماذكره منلا

خسروفي الدرروالغرر اه وقدنفلنـاه في كتاب العـّق (ثمُقال) القول لمنسكر الاحل الافي السلم فلدعمه اه وقدنقلناه في كتاب السوع (ثمقال) طلب الشراء عنع دعوى الملك وكذا الاستبداع الالضرورة كماأذا خاف من الغاصب تلف العين فأشتراهاأوأخذهاوديعة ذكره العمادي فيالفصول وفي عامع الفصولين لكن نة سُنغي اه وقدنقلماه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة وفيالمهران كانت فاحشة لههر المثل والافالوسط كحمد وفي السمع فيآلمسع أوالثن تمنع الصحة الااذا ادعى حقافي داروادعي الاسنو حقباعلسه في دآر أخرى فتياده بالمحقب المحهولين فانه حائز وفي الاحارة تمنع الصية في العين أوفي الاج وَ كَهذا أرهذاً وفي الدعوى تمنع السحة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الافهما وفهالهن وفي الاستحلاف تمنعه الافي ستهذه الثلاثة ورعوي انةمهمة على المودع وتعلمف الوصى عنداتها مالقاضي له وكذا المتولى وفي الاقرارلا تمنعه الافي مستلةذكرنا هافي مايه وفي الوصية لا تمنعها والسان اليه الموصى أو وارثه و في المنته في لوقال اعطواف لأنا شيئاً أو حَأْمِن مالها أعطوه ماشاه واوفي الوكالة فان في الموكل فيه وثفاحشت منعت والافلا وفي الوكيل تمنع كهذا أوهذا وقدر لاو في الطلاق والعناق لاوعلمه السان وفي الحدود تمنع كهذازان أوهذا اه وقد نقلنا هذه المسائل في أوابها (تُمقال) لا يحوز لا متى عليه الانكاراذا كان عالما يا كون الدينة عليه ليتمكن من الردعلي ما ثعه وفي الوصى إذا علم مالدين ذكرهم أفي ووع النوازل اه وقد نقلناه في كتاب السوع وفي كتاب لوصالًا (تم قال) إذا أفام الخيارج سنة على النتاج فيملكه وذوالمدكذاك قدمت سنةذى المدهكذا أطاق أصاب المتون قلت الآفي مسئلتين ذكرهما في خانة الاكل من دعوى النسب الاولى لوكان النزاع في عدد فقيّال اثخار جانه ولدفي مليكي وأعتقته ومرهن وقال ذوالمدولد فى ملكى فقط قدم على ذى المد بخلاف مااذاقال الخار جدرته أوكاتمته فانه لابقدم الثانية لوقال انخار جولدفي ملكي وهوابني من أمتي هذه قدم على ذي الله أذارهن اتخارج ودوا اليدعلي نسب صغير قدم دوا اليد الافي مسئلتين فى الخزانة الاولمالو برهن الخبارج على انه ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام فوالمديينة اندابنه ولمينسه الىأمه فهوللفارج الثانية لوكان فوا البدذميا

واكخارج مسلما فسيرهدن الذمي بشم ودمن الكفار وبرهدن الخمارج قمدم الخارج سواءيرهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلمطلقا لايقدم السلم على الكافرولا الكتابي على المحوسي في الدعاوي الادءوى النسب كافى خزانة ألاكل اذاشهدواله مانه وارث فلان من غيريان سدمه لاتقمل الااذاشر مدوابان فلانا القاضي قضي بانه وارثه فانه دقمل كافي خانة الأكل آخوالدعاوى اذاشهدواله بقرابة بانه أخودأوعه أوانعسه لابدان مستوااله لاسه وأمه أولاسه أوأمه الافي الاس والمنتوان الان والاب والامكا فيالخزانة المحجة مدنية عادلة أوافرار أونتكول عن عن أو عين أوقسامة أوعلم القاض بعدتولية أوقر منة قاطعة وقيدا وضحناه في الشرحمن الدعوى الاان الفتوى على قول مجد المرجوع المه انه لااعتدار بعلم الفاضي وفي حامع الفصوات وعلمه الفتوي وعلمه مشاعنها كإفي المزازية من المساثل المخمسة من الدعاوي القول قول الابانه أنفق على ولده الصغرمع الهن ولوكانت النفقة مفروضة مالقضاءأو بفرض الابولو كذبته الام كأفي نفقيات الخيانية بخيلاف مالوادعي الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا عكران مقال المدون اذا ادمى الامفاء لا قدل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كاب الطلاق وكاب المداسات (مُهْ قَالَ) اذا تناز عرجلان في عن ذكرالعادي أنهاعلى ست وثلاثمن وجها وقلت فيالشرح آنهاءلي حسمآنةواثنيءشر التصديق اقرارالافي أمحمدود كما في الشرح من دعوى الرجاين اه وقد نقلناه في كتأب الأفسرار وفي كتأب مدود (ثمقال) لايقضى القرياة الافي مسائل ذكرتها في الشرح من مات الفسألف القاضي اذاحكم في ثني وكتب في السجيل عمل كل ذي حبة على حبته إذا كانت له وخسر من السحلات لا معل القاضي كل ذي هية على حتبه النسب وانحكم شهادة القبايلة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ السع بالاباق وتفسمق الشاهد كذافي الخلاصة من كتاب الهاخر والسعلات اه (بقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف فالقاعدة الاولى لاثواب الابالذية مانصه) وأماالقضاء فقالوا أند من العمادات فالثواب علمه متوفف علمأ وكدا اقامة الحددودوالتعاذ مروكل مايتعاطاه اتحكام والولاة وكذا تحمل الشهاد نوادأوها اه (وقال في القاعدة السانيسة

الامور بمقاصدها في ضابط فع أاذاعين وأحمأ مانصه) وعلى هذا الشاهداذا ذكرمالا يحتاج اليه فاخطأ فيه لأيضره فالى في المزاز ية لوسألف مالف اضي عن لون الدابة فذكروالونا نمشهدوا عندالدعوى وذكروالوناأخ بقدل والتناقض فما لا يحتاج المه لا يضراه (وقال في القاعدة الماللة المقت لا مرول الشك من محث الأصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروع ذلك مالو كان لزيد على عروألف مثلافيرهن عروء لى الادا أوالأبراء فيرهن زيد على ان له عليه ألف لمتقل حتى سنوا انها مادئة بعد الادام أوالاسراء اه (عمقال) ادعت المرأة عدموصول النفقة والمكسوة المقررتن في مدة مدردة مالقول لمالان الاصل مقاؤه مافي ذمته كالمدبون اذا أنبكرأوا دعى دفع الدين وانبكرالدائن الخروف تغلنا نفسة هدده العمارة في كتاب الطلاق وفي كتاب المدع للناسمة فراجعها (وقال في بحث الاصل بقاءما كان على ما كان مانسه) أنَّ ختلف المباعدان في الطوع فالقول لن يدعمه لانه الاصل وان برهنا فسنة مدعى الاكراء أولى وعلمه الفتوى كافى المزازية ولوادعى المسترى ان اللعم تحمميمة أوذبعة الجوسي وأنكر المائع لمأره الأتن ومقتضى قولهما لقول لمدعى المطلان لكونه منكرا أصل البيعآن يقيدل قول المشترى وباعتماران الشاة في حال حياتها محرمة فالمشترى متمسك بأصل التمريم الحان يتحقق زواله اه وقدنقلناه فى كتاب السوع أيضا (ثم قال) يقاعدة الاصل براءة الذمة ولذالم بقيل في شغله اشاهدوا حدولدا كان القول قول المدعى علمه لموافقته الاصل والسنة على المدعى لدعواه ماخالف الاصل فاذااختلفاني قيمة المذلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عمازاد اه وقدنقلناه في كتاب الغصب (نمقال في قاعدة ماثبت بيقسين لارتفع الايدقين مثله والمراديه غالب الطن مأنصه) وهنا فروع لم أرها الآن الاول لوكان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (محقال) وفي العزازية من القضاء اذاشك فيما يدعى عامه ينسغى أن رضى خصمه ولاعلف احترازاءن الوقوع في الحرام وان أي خصمه الأحلفه أنأ كررأيه أن المدعى محق لايحلف وان أمه مسطل ساغ له الحلف اه (وقال في قاعدة الاصل العدم ما نصه) ولوادّعت المرأة النفقة على الزوج بعد فرضها فادعى الوصول المهاوأ نكرت فالقول لهاكالداش اذا أنكر وصول الدين

ولوادعث المرأة نفقة أولادها الصغار سد فرضها مادعى الاسالانفاق فالقول له مع اليمين كافي الخيانية والثانية خرجت عن الفياعدة ولمتأمل اه وقد نقلناه فَى كَتَابُ الطَّلَاقُ (ثُمُّ قَالَ)و ْمُمَّالُوا نُحْتَافَانِي قَبْضِ المبيِّعُ وَالْعَيْنِ المُّؤْجِرَّةَ فالقول لمنكره وهي في احارة التهديب اه وقد نقلنا ، في كتاب السوع (نم قال) ومنها لوثنت عليه دس با قراره أو بسنة فادعى الاداء أوالابراه فالقول للدائل لان الاصل العدم أه (ثُمُقال) ومنهالواختلفافي قدم العنب وأنكره المائم فالقول له واختلف في تعلَّمه قد للان الاصل عدمه وقبل لأن الاصل لزوم العقد ومنها لواختلفافي اشتراط اتخمار فقمل القول ان نفاه عسلامأن الاصل عدمه وقمل ان ادعاه لانه منكرلزوم العقدوقد حكمنا القولين في الشرح والمعتمد الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لوا عتلفا في رؤية المسم فالقول الشترى لان الاصل عدمها ولواختلفا في تغيير المسع بعدرة بته فالمائع الخوقد نفلنا بقيته في كتاب البيوع فراجمه (وفال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصمه) ومنها ادعت أن زوجها أمانها في المرض وصارفارا فترث وقالت الورثة أمأنها فالصة فلاترثكان القول قولما فترثاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونوج عن هذا الاصل مسئلة الكنزمن مسائل شتي من القضاء وانمات ذي فقالت زوجته أسلت بعدموته وفالت الورثة أسلت فسلموته فالقول لهمعان الاصلالذكور يقتضيان يكور القول لماويه فالزفروانما خرحواعن هذه القاعدة فها الاجل تحكم الحال وهوان سبب الحرمان ثابت فى الحال فيثبت فيمامضي أه (عُمَال) وتما فرعته على الاصل في التمة وغيرها لوأقرلوارث ثممات فقبال المقرله أقرفي المحه وقالت الورثه في مرضه فالقول قول الورثة والسنة بينة المقرله وانام نقم بينة وأرادا ستعلافهم فلهذلك اه ومما فرعته على هذا الاصل قولم لومات مسلم وتحته نصرانة فياءت مسلة بعد موته فقالت أسلت قدل موتد وقالت الورثة بعدم وتدفالقول لهمذ كروالزيلعي في مساثل شيمن القضاء ومماخرج عن هذا الاصل لوقال القامي بعد عراه رجل أخذت منك ألف ودفعتها الى زيد قضدت جاعلك فقال الرحل أخذته اظل بعد العزل فالصحيح انالقول القاضي معان الفعل حادث فكان يندخي ان يضاف الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل ومهقال المعض واختساره السرخسي ليكن المعقد الاول

لان العاضي أسنده الى حالة منافسة للضمان وكذلك اذاز عمالاً خوذ منه انه فعله قبل التقليد القضاء اه (تمفال) وخرج منه أيضاما لوقال الميد لغيره بعد المتق قطعت مدك وأناعب وقال المقرله مل قطعتها وأنت حكان القول للعمد وكمذا لوقال المولى المدقد أعتقه قد أخذت منك غالة كل شهر خسة دراهم وأنت عدد فقال المتق أخدتها مدالعتق كان القول قول المولى (ثم عال) وكذا الوكدل مالسم ادافال بعت وسات قبل العزل وقال الموكل بعدالمزل كان القول الوكسل أنكان المدعم مستهلكاوالكان فالما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتأب الوكالة (ثَمْقَالُ فِي الفَـاثَدة الثالثة في الاستحماب مانصه) وفي ا قرارالبزاز به صب دهنالانسان عندالشهود فادعى مالكه الضميان وقالكانت نحسة لوقوع فأرة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود شهيدون على الصب لاعلى عدم النصاسة وكذلك أتلف محم طواف فطولت بالضمان فقال كان ممتة فاتلفتها لايصدق وللشهودأن يشهدواا يدمحه مذكى بحبكم انحسال قال القسأض لايضعن فاعترض عليه بمسثلة كتباب الاستحسان وهوان رحلالوقتل رحلاوقال كان ارتد أو قتسل أبي فقتلته قصاصاً أولارد ولا يعهم فأحاب وقال لانه لوفسه للادي الي فتم ماب المدوان فانه يقتل ويقول كان القدر لذلك وأمرالدم عظيم فلايهمل بخلاف ألمال فانه بالنسمة الى الدمأ هون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم عدس حتى يقرأ ومحلف واكتفى بيمن واحدة في المبال ويخمسين عمنا في الدم اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تعلب التسيرمانصه) ووقعنا عزل الوكيل على عله دفعاللعرج عنه وكذا القياض وصاحب وظيفة ومنه وماحية النظر للطيدب والشاهد وعندالخطمة والسيد اه وقد تقلنا بعضه في كتاب النيكام وكتاب الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه اسقاط الانم عن الجمَّة دين في الخطاء والتدسير علمهمالا كتفاءالظن ولوكلفوا الاخد دبالمقين لشق وعسر الوصول المه ووسع أبوحنه فةفى باب القضاءوالشهادات تيسيرا فصحير تولية الفياسق وقال ان فسقه لا بعزله وانما يستعقه ولم وحب تزكمة الشهودج الانحال المسابن على الصلاح ولم يقدل انجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والغتوي على قوله فهما بمعافي بهما فوزلاقهاضي تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضى في غيرسفرولم شترط فيه شيئا بم أشرطه الامام اه (وقال) في الثانية

ماأبيج للضرورة يتقدر بقدرهاو ينسغي ان مخرج على هذه القياعدة الشهيادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصع بعد الاشهاد أومسا فرافقدم ان سطل الاشهاد على القول مأنها لا تحوز الالوت الاصل أومرضه أوسفره اله (ثم قال فى الثالثة الضرولا مزال مالضرومانصه) ومن فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك واغما بقمال لمريدها أنفق واحيس العين الحاستيفاء قهة المنما أوما أنفقته فالاولان كان مغسراذن القاضى والشاني ان كان ماذنه وهوالمعتمد وكتمنا فى شرح الكنز في مساقل شتى من كتاب القضاء ان الشر من عسر عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب الشركة أسنا (قال في تنسه يعمل الضررائخماص لدفع ضررعام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المدون المحموس عندهما لقضاء دينه دفعالاضررعن الغرماء وهوالمعتمد آه وقدنقلنا هذه العسارة في المحرأيضا (نم قال) ومنها منع اتخاذ حافوت العليم بين البزازين وكذاكل ضررعام كذافى الكافى وغسره وتمامه فى شرح منظومة ان وهمان من الدعوى أه وقد نقلناه في الخطر (ثم قال) ومنها حس الأب اذا امتنع عن الانفاق على ولد مجلاف الدون اله أي فان الاب لا عسى في دس ولده أه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضى عمن له عادة بالاهداءله قدل تولمته بشرط أن لامز بدع لى العسادة فان زاد علىهارد الزائد اه (وقال في المحت الثاني من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنها المطالة في المدارس الهان قال وقدا ختلف في أخذا لقاضي مارتب لدمن سنت المال يوم بطالته فقال في المعط انه يأخذ يوم البطالة لانه ستريح للموم الثَّماني وقدل لأناخ له وفي المنه القاضي يسمُّع في الكفائة من مت المال في وم المطَّالة على الاصم واختاره في منظومة ابن وهيان وقال انه الاظهر اه وقد نَفَاننا بقمته في كمّاب آلوقف فراجعه (ثمقال) الثالث لم أربعاذا تثدت العادة بالاهداء القاضي المقتضمة القيول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المحث الرامع العرف الذي تحمل علمه الالفاظ اغماه والمقمارن والسابق دون المتأخرمانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على المادة لان الدعوى والافرارا خسار عما تقدم فلايقسده العرف المتأخر بخلاف العقدفانه ماشره للعمال فقمده العرف قال في المزازية من الدعوى معز ما لى الملامشي اذا كانت النقود في الملد يحتملفة

حدها أروجلا تصحالدعوى مالم سنراه وقدنقلناتمهام هذه العمارة في الأقرار فراجعه (يُرقال في المبحث الرابع مانه م) لوكان اليتيم في بالدوماله في بلدآ خرفهل النظرعليه لقاضي بلداليتيم أولقاضي بادماله صرحوا بالاول اهوق دنقلناه فى كتاب الوصايا وفى كتاب الوقف (نم قال) وقدا ختلفوا فيما اذا كان العقار لافى ولأيدالقساتى وتنازعا فيه عندقاض آخرة نهم من لم يصحيح قضاءه ومنهم من نظر الى التداعى وانترافع واختلف التصيرفي هذه السئلة أه وقد نقلناهذه المسئلة ائلمنثورةأ يضااه وقدنقلنا فى كتاب الوقف أيضا (نم قال فى القاعدة الاولى الاجتهاد لاينقض بالاجتهاد مانصه) ومنهالوحكم القاضي رد شهادة الفاسق ثم تاب فأعاد هالم تقبل وعلاه البعضهم بأن قبول نهمادته بعدالتو ية يقضمن نقض الاحتماد بالاجتماد وأصله كإفي الخلاصة من ردت شهادته لعلة غمز التثم أعادهافى تلك أتحادثة لم تفسل الافي أردمة الصي والعبد والكافروالأعمى الأ (يقول حامعه) وقوله فادعاها أى عندالقاضي الأول أمالوكان عندقاص آخرفانه يُقبِل كِمَا أَفَادُهُ أَنْ مِن هِ (مُرقال) وعلى هذا مسلمة في الشهاد الشهدت ما أَفَة رقبله بوم النحر عكة وطائفة عوته بالبكروفة لغتسافان قضى بأحدهما قمل حضورالانوي تسبرالثانية لاتصال القضاءيها اه (ثمقال) ومنهالوحكم انحيا كمبشئ تغيراجتهاده لاينقض الاول ويحكم فى المستقيل عسارآه نانيا ومنها حكم الفاضي في المسائل الاجتمادية لا ينقض وهومعني قول أصحابنا في كتاب القضا واذارفع المه حكمهما كم امضاه ان لمخالف المكاب والسنة والاجماع وقيد مدنياتهم وط القضاءومعنى الأمضاء في شرح المكنز وكنينا المسائل المستثناة في النوع الثاني أه (مُ قَالَ) مُماء لم ان بعضهم استشفى من هذه القاعدة أعنى الاجتماد لاينقض بالاحتياد مسئلتن احداهمانقض القسمة اذاظهرفهاغدين فاحش الى انقال وكالوظهر خطأ القاضى بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذار أى الامام ششائم مات أوعزل فللثاني تغسره حسث كان من أمورا لعامة والجواب ان هذا حكم يدورعلى المصلحة فان رأها الثانى وجب اتباعها (تنسيمات) الاول كثرفى زماننا له ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع و فسكاح واحارة ووفف واقرار وحمكم عوجمه فهل عنع النقض لورفع الىفاص آنو فأجبت مرارا بأنه انكان فىحادثه خاصة بهودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والافلا

مكون حكاصيحا تسكاعاذ كره العمادي في فصوله وتدمه في عامع الفصوا بن والتكردري في فتساواه المزازية والعسلامة قاسم في فتساواه من أن شرط نفسأنه القضاء في الجمهدات مان يكون في حادثة ودعوى فان فات هـ فدا الشرط كان فتوى لاحكماو زاد العلامة فاسمأن الاجاع عليه فقال ولوقضي شافعي عوجب بمعالعقار لأيكون قضاه بانه لاشفعة للمارولوكان القاضي حنفه الابكون قضاءمان الشفعية للعيارالي آخوماذ كره من الفروع ومشي علمية أن الغرس وأوضحه بامثمالة الشأنى لوقال الموثق وحكم بموجسه حكاصح يحاشرعيا مستوفما شرائطه الشرعمة فهل يكتفي مه فأجمت مرارا أمه لايكتفي مه ولا مدمن سان تلك انحبادثة والدعوى وكيفيةانحكم لمسا فيالملتقط منكاب الشهبأ داتولو كتب في المعل من عندى ما تشت مه الحوادث الحكمة اله كذالا الصح مالم دس الامرعلى التفصيل غمقال وحسكي الهلااستقضى فامنى عندسة بعارى كان كتب الامام الحلواني في محماضرهم لافأ وردوا علمه أحوسه في سجم لات كتدت تلك المسيخة ومدنها بنع فقال انكرلا تفسرون الشهادة وقدلك القاضيءلي السفدي وفعله شحناأ بوعلى النسفي وكانالا يخفي علمهما وأماأنت وأمنالك لأتفق بالوقوف على حقيقة ذلك فلابدمن التفسير وعن السيد الامام أبي شجاع قال كنا نتساهل فيذلك كشامحنا حتى طالمتهم بتفسير الشهادة فلم أقوأبه اصحيحة فتحقق عندى أن الصواب هوالاستفساراه وفي الخلاصة من كاب المحاضر والمعلات الاصه في الحه أضر والسجيلات أن تسالغ في الذكر والميان مالصريح ولا يكتسفي بالاجمال حتى قبللابكتني فيالمحضرأن يكذب حضرفلان وأحضره مقفلانا فادعى ـ ذا الذي حضرعليه وليكن مكنب هـ ذا الذي حضرعلي هذا الذي أحضروالي أن فال وكذالا يكنفي بذكرقوله فشهدكل واحدمنهم بعدا لاستشها دمالم يذكر مدهوى المدعى همذا الى أن قال ويكتب في السيمال حركم القياضي وافظة الشهادة بقامهاولا بكتفي ما حكت ندت عندى على الوحه الذي تثنت مه انحوادث انحكمية الخ وحكى فهاواقعة الحلواني معقاضي عندية الى أنقال والمختار في هذا الباب أن يكتفي به في السعولات دون المحا مرلان السعول لا مردمن مصرآ نوفلابكون فىالتدارك حرجاه الثالثانه لافرق سنامحكم الصةو س كحكوالدوجب ماعتمار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بن الخصمين

فى الصحة كان الحكم بهاصحيحا وان لم قع مدنه ماتناز ع فها فلاوكذا الحركم الموحب انوقع التنازع في موجب خاص من مواجب ذلك الشئ الثمارت عند القياض ووقعت الدعوى شروطها كان حكامذاك الموحب فقط دون غسره والافلا فاذا أقر بوقفء قاره عندالقاض وشرط فسه شروطا وثدت ملكه لمأوقفه وسلمالي ناظر تم تنهازعاالي قاص حنفي وحكم بصحة الوقف ولز ومه وموحسه لانكون حكا بالشروط فلو وقع التنازع فيشرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحك غقتضي مذهسه ولاءنعه حسكرا كحنفي السيابق اذلم يحسكم بمعاني الشروط انميأ حكم بأصبل الوقف وماتضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي انحيج بإبطاله ماءتميار م طالغلة له أو النظر أو الاستبدال (ه وقد نقله اهذه العمارة أيضافي كأب الوقف (ثمقال) الرابع بدنافي الشرح حكم مااذا حكم يقول ضدف في مذهبه أو برواية غرجوع عنها وماآذا خالف مذهبه عامدا أوناسا انخامس ممالا ينفذالقضاءيه مااذا قفى شئ مخالف للزجاع وهوظا هروماخالف الائمة الاردمة يخالف للزجاء وان كان فسه خلاف لغرهم فقد مرتح في التحرير ان الاجماع انعقد على عدم الهل عدهب مخالف للارنعة لانضاط مذاهم موانتشارها وكثرة اتساعهم السادس القضاء علاف شرط الواقف كالقضاع غلاف النص لاسفذا قول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرّح به في شرجي المجـ ع للصنف وان ملك اه وقوله للصنف أى مصنف المجمّع وهوائن الساعاتي (تُمَّقَال) وصرّح السمكي في فتاواه مأن ماخالف شرط الوآقف فهومخ الف النص فهو حكم لا دلىل علمه سواء كان نصمه في الوقف نصاأ وظاهرا اه وبدل علمه قول أصحابنا كافي الهداية ان الحيجاذا كانلاد لمل علمه لا منفذوعمارته أو مكون قولالادلمل علمه وفي بعض نسخ القدوري مان الى آخره وبدل علمه أيضاما في الذخيرة والولوا تجمة وغيرهما من أن القياضي إذا قرر وواشاللمعه تغير ثبرط الواقف لم يحسل له ولا يعسل للفراش تنباول المعلوم آه وبهذاع لمحرمة أحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالأولى وان فعل القاضي اذاوا فق الشرع نف ذوالاردعليه والله سبحاله وتعمالي أعلم اه وقدنقلناه فدالعيارة في كتاب لوقف أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا أجمم الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) * تقدة بدخل في هذه القاءدة مااذا جمع بن حلال وحرام في عقد اونية و مدخل ذلك في أنواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوالو أهدى الى القاضي من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضي الزاثد الالكل كافي فتح القدم فلم بتعدالي انجائز وظاه وكلامه اله زادق القدروأ مااذا زاد في العيني كان كان عادته الهداء تود كتان والهدى يوما ومرالم أره الآن لاحداينا وبدغى وجوب ودالكل لاقدرمازادفى قعته لعدم تعزهامن الحائز اه (نَمْوَالُ) ومنهاماب الشهادة فاذاجم فيها من مَوزشهادته ومن لاتحوز ففي الطهرية منهار حلمات وأوصى لفقراء حيرانه اشئ وأنكر الورثة وصيته فشهد على الوصية رحلان من حرانه لهما أولاد معاو يج قال مجدلا تقبل شهادتهما لانهما شددالا ولادهما فمائخص أولادهما فيطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلالان الشهادة واحدة كالوشيداعيل وحل انه قذف أمهما وفلانة لاتقيل شهادته ماوذكر مجدفي وقف الاصل اذا وقف على فقراء حسرانه هديذاك فقسران من حمرائه حازت شهادته ماقال الفقمه أحوالله ثاماذك. في المفف قول أبي بوسف أماعل قمام قول مجد فدنغ أن لا تقمل في الوقف أيضا لان عندا في بوسف بحوز أن تمعل الشهادة في البعض وتبق في البعض وعلى قول مجدلاتقيل أصلاو يحقيل أن مكون ماذكر في الوقف مجولا على مااذا كانواقلملا يحصون اه وفىالقنيسة أخوأختادهاأرضا فشبهدروجهاورحسلآ جترد شهادتهما فيحق الاخت والآخ لان الشهادة متى رديعفها ردكلها وفي روضة الفقهاء اذاشهد بن لاتحوزله الشهادة ولغسره لاتحوز بمن لاتحوزله الشيهادة بالاتفاق واختلف فيحق الآخوفقمل تعطل وقسل لاتبطل اه وكتدنا فيشرح الكنزان شهادة العدولا تقبل إذا كانت لاجل الدنيا سواء كانت على عدوه أوعلى غيره ساء على انهافسق وهولا يتحزى ومزهذا القيدل اختلاف الشاهد بن مانعون قهولما لان أحده هما طادق الدءوي والآخر خالهها وكتدنا في الفوائد الستتني من ذلك ومنهاالقضاءفاذا امتنع القضاء للمعض امتنع للماقس كمافى شهسادات البرازية اه وقوله فاذاامتنع القضاء المعض الخأى بأن قضى لابنه وأجنبي اثم قال في قاعده اذاتعارض المآنع والمقتضى فاله يقدم المانع مانصه) وقذر محوا المانع على المقتضي فيمسئلة السفل رجسل والعلولا خرفان كالرمنهما ممنوع من التصرف في ملكه تحق الا خرفلكه مطلق له وتعلق حق الا خريه مانع اهم وقد نقلناه في كماب الشركة ﴿وقال في القباعدة الرابعية السَّابِعِ تَأْبِعَ فَي بِعِثْ مِنْ لاَتَّحُورُ

أجازته ابتداء وتجوزا ننهاءمانصه) ومنهالقاضيادا أستخلف معان الامام لموله الاستخلاف لمهجزومع هذالوحكم خايفته وهويصلح أن يكون قاضيا وأجازالفاضي أحكامه بحوزاه (تمقال) ومنه القامي لوقضي في كل أسبو عبومن بأن كان له ولاية القضاء في يوه ين من كل أسموع لاغمر فقضي في الايام التي أيكن له ولاية القصاه فاذاحاءت فو بنسه وأحازماتفي حازت احازته اه (تحمقال فائدة) ظفرت عسملتين يغتفر في الايتداء مالا ينتفرني الانتهاء عكس القاعدة الشيه ورة الاولى يصير تفلدالف أسق القضاء ابتداء ولوكان عدلاا بتداء ففسق انعزل عند دمض المشايخ وذكرابن الكمال أن الفتوى علسه اه (وقال في القياعدة الخيامسة تصرف الامام على ألرعدة منوط بالمصلحة ما قصه) * تنديه * اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العمامة لم سفذا مره شرعاا لا اداوا فقه فان خالف لمينفذولم ذاقال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من باب احساء الموات ولدس للأمام أنخرج شيئا من بدأحدالامحق ثابت معروف أه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب ألجهاد (وقال في تنسه تصرف القاضي فعماله فعله من أموال المتامي والنركات والاوفاف مقدما اصلحة فان المكن مساعلها إيصم مانصه) وفي قضاء الولوالجمة رحل أوصى الى رجل وأمر • أن يتصدّق من ماله على فقرا • ملدة كذا بمسأئة دينار وكان الوصي يعيدا من تلك الملدة وله يتلك الملدة غريم له علمه دراهم ولمحد الوصي الى تلك السلدة سلملافأ مرالق اضي الغريم أن يصرف ماعلمه من الدراهسمالفقراء فالدين عليسه باق وهومنطوع فيذلك ووصية المستفائمة اه وجهذاع لمان أمرالف أخي لاسفذ الااذاوافق الشرع اه وقد ونلماهذ والعمارة فى الوصية (وقال فى القاعدة السادسة امحدودتدراً بآلسم ات مانصه) وبمما بني على انها تدرأ بها انهالا تنت بشهادة النساه ولا تكاب القياضي الى القياضي ولا مالنهادة على الشهادة ولاتقبل الشهادة بحدمتقادم سوى حدالة دف الااذا كان لمعدهم عن الامام ولا يصم اقرار السكر ان ما محدود الخالصة الأأمه يضمن المال ولايستعلف فهالانه لرحا النكول وفيه شهة حتى اذا أنكرالقذف ترك منغسر عمن ولانصم الكفالة بالمحدود والقصاص ولومرهن القيادف مرجلين أورجمل وأمرأتين على اقرارا لمقذوف الزنافلا حدعليه اه فلو يرهن ثثلاثه على الزناحيد وحدوا اه (نماقال) ويسقط القطع بدعواء كون المسروق ملكه وان لم شدت

وهوالاص الظر مفوكذا اذاادى ان الموطوة ذروجته ولم يعلم ذاك بتنسه يقبل قول المترجم فحاكحه ودكفيرهافان قيل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم يدل عن عسارة العجبي والحيد ودلاتشت مالامدال الاترى أنه لايشت مالشها دةعلى الشهادة وكتأب القاضي الى القسامي أحس بأن كالرم الترجم ليس سدل عن كلام العميي لمكن القساضي لا معرف لسانه ولا يقف علمه وهذا الرحل المترحم معرفه ورقف علسه فكانت عسارته كعمارة ذلك الرجدل لابطريق المدل بل بطريق الاصالة لانه بصارالي الترجة عندا المحزعن معرفة كلامه كالشهادة بسار المهاعندعدم الاقرار اه (ثمقال) وكتينافي الفوائدان القصاص كامحدود الآفي مسائل الاولى موزالقضاء بعله في القصاص دون المحدود كافي الخلاصة الثانية المحدود لاتورث والقصاص موروث الثالثة لا يصم العفوق الحدود ولوكان حدالقذف يخلاف القصاص الرامة التقادم لاعنعمن الشمادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حدالقذف الخامسة مثبت بالاشارة والبكتابة من الاخوس مخلاف الحدود كإفيالمدارية من مسائل شتي السادسة لاتحو زالشفاعة في الحسدود وتحوز فىالقصاص السابعة الحدودسوى حدالقذف لأتتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لامد فيه من الدعوى * تنبيه * التعز مريثيت مع الشبهة ولهـــ داقالوا شت عما شت بدالمال ومحرى فسه الحلف و يقضى فده بالنكول والكفارات تُدِتُ مَعَهَا الْخُفْراجِعِه وقد نقلنا بقيته في كتباب الحدود (وقال في القياء رة السابعة الحركايدخل تحت المدمانصه) ونوج عن هـ ذمالقاعدة قول أحمابنا اذاتنماز عرجلان فيام أة وكانت في بنت احدهما أودخل ما احدهما فهو الأولى لكونه دلملاعلى سمق عقده والأولى ان يقال ان الزوجة في مدالزوج لما قدمناه ولقولهم في باب التحيالف ان القول قوله فيميا يصطر له ما معالمن مأنهيا فى مدالز و ج فهي ومافي مدهافي مده فيقيال في أصل القاعدة الحرلامد خيل تحت مدأ حدالاالزوجة فانها تدخل في يدزوجها والله سبحانه وتعالى أعلم شمرأت في حامع الفصولين من التاسع عشرمانصه امرأة في دار رجل مدعى انها مرأته وخارج يدعماوهي تصدقه فالقولل بالدارفقدصر حبأن الدتئت على الحرة معفظ الداركم في المتاع اه (وقال في الفياعدة الشانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هـ فد القاعدة مسائل الى أن قال الراء يه والعشرون

سكوته عند سعز وحته أوقر سهعقارا اقرار بأنه لدس لهعلي ماأفني بهمشه سمرقنمد خلافآ نشايخ بخارى فينظرا لفتي انخسامسة والعشرون رآه بنسع عرضا أودارا فتصرف فسه الشترى زمانا وهوساكت تسقط دعواه اه وقد تقلناه في مسائل شني أيضا (تمقال) وزدت أخرى عدلي خلاف فمهما سكوت المذعى علمه ولاعذر مه أنكار وقدل لاو عسر وه في قصاء الخلاصة اه (ثم قال) ثم رأيت أخرى كنبتها في الشرح من الشهادات سكوت الزكى عند سؤاله عن الشاهد تعديل اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم اعطاؤه الافي مسائل الرشوة كوف على ماله أونفسه أولدسوى أمره عندسلطان أوأمر الاللقاض فانه محرم الاخه ذوالاعطاء كإمدناه في شرح الكنزمن القضاء اهم وقد نقلناذلك في الحظرأنضا (ثمقال) بتنسه بيقرب من هذا قاءدة ماح مفعله حرمطلمه الافي مسمَّاتن الأولى ادَّعي دعوى صادقة وأنكر الغرم فله تعالمه اه (وقال في القياعدة السيادسية عشر الولاية الخياصة أولى من الولاية العيامة مانصيه) وفي القنة لاعلك القاضي التصرف في مال المتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذالا علك الفاضي التصرف في الوقف مع وجودنا طره ولومن قبله اه وقد نقاناذك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسد أضعف الحكوالي الماشرمانصه ولاضمان على من قال تروجهافانها حرة فظهر بعد الولادة انهاأمة اه (ممقال) وخرج عنهامسائل الىأن قال الثمانية لوقال ولى "ام أة تزوحها فانهاحرة (الثالثة قال وكيلهاذلك فولدت ثمظهرانهاأمة الغسير رجمع المغرور بقمة الولداه وقدنقاما ذلكُ في كناب الكفالة (وقال في الغن الشالت في أحكام النّاسي مانصه) وقالوا لواستلى حاربة متنقبة أوثو بامافو فافظهر أنه ملكه بعدا أكشف قسل بعذراذا ادعاه للحهل في موضع الحفاء وقدل لاوالمعتمد الاول قالوا بعد رالوارث والوصي والمتولى بالتناقض للحهدل وقالوا اذاقعلت الخلع ثمادّعت الثدلاث قداه تسمع فاذا برهنت استردت السدل للعهل في محله ولوقد لاالكتابة وأدى السدل عمادتي الاعتاق قيله تسمع ويسترداذا يرهن وقالوا اذابا عالاب أوالوصي ثمادعي انه وقع بغمين فاحش وقال لمأعم تقبل وقالوافي ماب الاستحقاق ولايضر التناقض فى أنحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في العمر من ما التفرقات (ه وقد نقلناه

في كَابِالاقرارونقلناهذهالمسائل في أنوابها ﴿ وَقَالَ فِي أَحِكَامُ الصِّمِيانُ مَانِمُهُ ﴾ ولدس هومن أهمل الولايات فلايلي الانمكاح ولاالقضاء ولاالشهادة مطلقا اه (مُهَال) وتصعر سلطنة عظاهرا قال في المزازية مات السلطان وا ثفقت رعيته على سلطنة ان صغيراه ينبغي أن يفوض أمور التقليد الي والى و بعدهذا الوالى نفسه تممالان السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هوالان وفي الحقيقة هوالوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجعة بمر لاولاية له أه وقد نقلناها في كاب الصلاة أضا ولا تصرخصومة الصي الاأن يكون مأذرنا مأنخصومة اهم (ثمقال) وفي الملتقط ولاتصم الخصومة من المي الأأن يكون مأذونا اه وقد نقلناه في كاب الاذن وانحر (وقال فيه أيضا) ولوكان مأدونا فياع فوحدا لمشترى به عبدالا محلفه حتى مدرك كأفي العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحر (عمقال) ولوقال السلطان لصى اذا أدركت فصل الناس الجعة عاز وفي المزارية السلطان أوالوالى اذا كان غير بالغ فبلغ محتاج الى تقليد حيديداً ه وقد نقلباذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولوادعى على صي محجور ولايدنة له لا محضره الى باب القاضي لا نه لو حلفُ فنكر لايقضى علمه كذافى العدةاه وقد نقلناهافي كالدن والحرأ بضا (وقال فىأحكام الصبيان أيضامانصه) لوكان مأذونا فباغ فوجد المسترى بهعيبا لامحلفه حتى يذرك كمافي العدةاه وقدنقلناه فى كاب السوع (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنافي الفوائد الهمن محرم كالصماحي الافي ثلاث الردة والاقرار ماكدود الخالصة والاشهادعلى شهادة نفسه اه (وقال في أحكام العبيدمانصه)ولايجوز كونهشاهداولامزكياءلانيةاه (ثمقال)ولاكاتبحكم ولاأمناكحاكم ولأأماماأعظم ولاقاضيااه (ثمقال) ولايلي أمرا عاماالانيابة عن الامام الاعظم فله نصب القياضي نساية عن السلطان ولوحكم بنفسه لم يصح ولو أذن لعدد ما لقضاء فقضي تعسد عتقه حاز بلانحد بداذن 🗚 (ثم قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة علمه الابحضور سمده ولابحدس فيدين اه وقد نقلاها في كاب الاذن وانحر (وقال في أحكام الاعمى مانصم) ولايصلح الشبهادة مطلقاعلى المعمَّندوالقَصَاءوالامامة العَظمي اه (وقال في أحكام النقدومايتعين فيــه ومالايتعين مانصه) والصحيح تعينه في الصرفُ الى أن قال وفيما أذا تبرين بطلان

القضا فلوادعى عملي آخرمالاوقيضه ثمأقرا لعلمكن لهعلي خصمه حق فعملي المدعى ردعين ماقمض مادام قائماه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأماحق المطالبة برفع جذوع الغيرا الوضوعة على طأنطه ثعد بافلا سقط بالامراء ولابالصلح ولابالعفو ولابالسمع ولأبالاحارة كإذ كروالبزازي من فصسل الاستحلاف اه وقد نقلناذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الساقط لا بعودمانصه) وقدوقعت حادثة الفتوى أمرأه عاماتم أقر بعده مالمال المراعنه فهل بعود بعد سقوطه فأحبت بأنه لا بعود لمافي حامع الفصولين مرهن أنه أمرأني من هذه الدعوى عمادتي المدعى ثانسانه أقرلي بالمال بعدا برائي فلوقال المدعى علمه الرأني وقملت الابراء أوقال صدقت فمه لا يصح هدرا الدفع بعدي دءوي الاقرار ولولم بقسله بصم الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتدمال دفسق المال علسه وفي التمارخانمة من كاب الاقرار لوفال لاحق لى علمك فأشهدني علمك بألف درهم فقال نع لاحق الث على ثم أشهدان له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كاه فهذا باطل ولايلزمه شئولا بسم الشهودأن بشهدوا علمه اه وقد نقلتها في كتاب الاقرارأيضا (نم قال) وفرعت على قوله مان الساقط لا معودة ولهـماذا حكم القاضي بردشها دةالشاهدمغ وحودالاهلمة لفسق أولتهمة فانهلا مقسل بعسد ذلك في تلك أنحادثة اه (وقال في أحكام اتحنثي مانصه) ولوقال المشكل أنا د كرأوأ شي لم قدل قوله اه وقد ذكرناها في كتاب النكاح (تمقال) ولوشهد شهود أنهذكم وشهودأنه أنثى فانكان بطلب مراثا قضدت شهادة من شهدأنه غلام وأبطلت الاخرى وانكان رجل مدعى اله أمرأته قضيت يشهادة أنه أنقي وأنطلت الاخرى وان كان امرأة تدعى أنهز وجها أوقفت الامرالى أن يستمن وان لم بطلب الخنثي ششاولا بطلب منه شي لا أقبل واحدة منهما حتى ستسن أه (وقال في أحكام الانثي مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والنَّصاص اه (نُمْقَال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اه (ثمقال) ولاينمغي ان تولى القضاء وان صمر منها في غير الحدود والقداص اه (ثم قَال) `ولا تـكاف كحضور للدعوى اذاكانت مخدرة ولاللهن يل محضرالها القاضي أويمعث الهما معلفها بعضرة شاهدىن ويقمل توكملها والرضادا لخصم انكانت مخدرة اتفاقا اهُ وَقَـدَنقَلْنَاهُ فِي كَتَابُ الوكالةُ ﴿ وَقَالَ فِي أَحِكَامُ الْحَـارُمُ مَانْعِسُهُ ۗ وَتَحْتَص

الاصول والفروع من بين سائرا لمحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا شهد أحدهماللا خرآه (تمقال) وتختصالاصول أحكامالى أن قال ومنه الوادعى الاصل ولدحارية ابنه شدت نسه والحداب الات كالات عندعدمه ولوحكالعدم الاهلمة بخلاف الفرع اذا التعى ولدحارية أصله لم يصم الانتصديق الاصل اه وقد تقلناها في كمات النكاح و في العتق أيضا (ثم قال) ومنهـ الايحدس بدين الفرع والاحداد والمحدات كذلك اه (وقال في أحكام غيدو بة الحشفة مانسه) وبترتب علماوجوب الغسل الحأن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولامة والوصاية وردالشهادة لوكان زنااه (وقال في أحكام العقودمانصه) وجائزمُن الحاندين الشركة الى أن قال والقضاء وسائرالولامات الاالامامة العظمي اه (ثم فال) « تذمه » من الجسائز من الجسانيولية القضاء فللسلطان عزله ولو الأجنَّحة كما في الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلاجنحة أه (وقال في أحكام الفسوخ مأنصه) جحود ماعددا النكاح فسخ له اذاساعده صاحمه علمه واحتلفواني جعودالموصي الوصيمة اله وقد نقلناه في كتاب السوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا (وقال في أحكام الكمما بعمانصه) وأماالا قرار بها ففي اقرار المزازية كتب كابا فمهاقرار من مدى الشهود فهذاعلى أقسام الاول ان تكتب ولا بقول شيئا واله لأمكون اقرأرا فلانحل الثهادة مانه اقرارقال القاضي النسفي ان كتب مصدراً مرسوما وعلم الشاهد حلله الشهادة على اقراره كالوأقركذلك وأن لميقل اشهد على ماكز وقدنقلنا بقيته فيكتاب الاقرارفراجعه (ثمقال) وذكرالقــاضي ادعى عليه مآلا وأخرج خطافقال انه خط المدعى علمه بهدا المال فانكرأن وكون خطه فاستكتب فمكان سنالخطين مشام يةظاهرة دالةعلى انهماخط كاتب واحد لايحكم علىه بالمال في الصحيم لانه لايزيد على ان يقول هذا خطى وأناحر رته لكن لدس على هذا المال وغمة لا توحب كذاهنا الافي ما دكار العامة والصراف والسمسار اله وقوله العامة صوامه الماعة كافي شرحها (ثمقال) وكتننا في القضاءمن الفوائدانه بعمل بدفترالماعوا اسمسار والصراف فالخط فمه حية وفي كمات الكفار مالاستئمان حتى لووحد عن في دارما فقال انارسول الملك لم نصدق الا اذا كان معه كتابه كافي سراكخاندة فمعمل ما وأمااعم ادار اوي على مافي كاله والشاهدع لي خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكر فغمر حائز عند

لامام وحوزه أيوبوسف للراوي والفاضي دون الشاهد وجوزه مجــدفي المكل ان تبقن بهوان لميتذكرتوسعة على الناس وفى انخلاصة قال شمس الائمة المحلواني ونسغيان نفتي بقول مجمدوهكذا في الاحناس اه (ثمقال) وفي المتغي بالمجمد من رأى خطه وعرفه وسعه ان شهداذا كان في حوزه و مه نأخه اه و محوز الاعتماده لركتب الفقه المصحة فال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي فى زمانناءن المجتهدين أحدأ مرين اماان يكرون له سندفيه الممأويأ خذه من كماب معروف تداولته الاردى نحوكتب محمد بن الحسر، وتحوها من التصائيف لمشهورة اله ونقــل الاسـوط. عر أبي استعاق الاسفرائدي الاجــاعـــلي حواز النقارمن الكتب المعقدة ولايشترط أتصال السندالي مصنفها اه وصورا الاعتماد على خط المفتى أخذامن قوله محوز الاعتماد على اشارته فالكما بة أولى وأما لدعوى من البكرةاب والشهيادة من نسخية في مده فقال في انخاذية ولوادعي من الكتاب تعمع دعواه لانه عسى لا قدر على الدعوى الكن لا مدمن الاشارة في موضعها وفي البديمة سشل عن وكمل عن جاعة بالدعوى لاشماء عن نسخة بقرأها معض الموكاين هدل يسمعها القداضي قال اذا تلقنها الوكمل من لسمان الموكل صم دعواه والالا ١٨ وفي شهادات البراز بةشهدا حدهمام السحة وقرأه السانه وقرأالشاهدالشاني منها وقرأ غبرالشاهدأ بضامعه مقارنا لقراءته لابصيرلانه لايتمين القارئ من الشاهدوذ كالقاضي أدعى المدعى من الكتاب يسمع اذا أشارآني موضعها اه وفي الصبرفية شهدا بالكمتابة فطلب القاضي ان يشهدوا بالاسان عب وهذا اصطلاح القضاة وفي البنعة سئل على من أحد عن الشاهدادا كأن بصف حدود المدعى حمن منظر في الصك وان لم منظر فعه لا يقدرهل تقسل شهادته فقال اذا كان ينظره معقله ومحفظه عن النظر فلا يقمل وأمااذا كان يستعين مه نوع استعانة كقارئ القرآن من المصف فلاماس مهاه (وقال) وأما الوصمة بالكتابة فقمال في شهادات المحتى كتب صكابخط بده اقراراء ال أووصة ثم فاللا تنواشهدعل من غيران بقرأه وسعه ان شهد اه وفي الخائمة من الشهادات رجهل كتب صك وصية وقال لاشهوداشهد واعبافيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علىاؤنا لأيحوزالشهودان يشهدوا بمافيه وقال بعضهم وسعهم ان يشهدوا والصيير انهلا يسعهم واغما يحل لهمم ان يشهدوا باحدى معمان ثلاثة اماان يقرأ المكتاب

على جأوكتب الكتاب غبره وقرئ علمه بين يدى الشهودوهم يعلون بمافسه و بقول لمماشهدواعلى عافسه أو يكتب هو بين بدى الشاهدوالشاهد سارعا فدة و قول اشهدواء لي عمافه وعمامه فها اه وقد نقاناه في كتاب الوصية (وقال في أحكام الاشارة مانصه) وأمايينه في الدعاوي ففي ايممان تؤانة الفتاوي وتحليف الانوس ان بقال له علىك عهدالله ومشاقده ان كان كدا فيشر مه نع وُلِمُحْلَفُ اللَّهُ كَانْتَ اشَارِيَّه اقرارا بالله تعالى اه ﴿ وَقَالَ قَسِلَ ذَلْكُمَا نَصُهُ ﴾ و مزاد علماالشهادة فلاتقىل شهادته كإفى التهذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل شُــتَّى تَمَعالَلتُمون (وقال في بحث القول في الملكمانصه) والدس المستغرق لاتركة عتمر ملك الوارث فأل في حامع الفصولين من الفصل انشامن والعشرين لواستغرقها الدن لاعلكها بارث الااذا أبرأ المتغر عه أوأداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداءأمالوأداه من مال نفسه مطلقها بلاشرط التسيرع أوار حوع بحب له عملي المتدين فتصيره مشغولة بديه فلاعلكها فلوترك اساوقناودينا مستغرقا فأداه وأرثه ثمأذن للقن في التعارة أوكاته لم بصح اذلم علمكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين واغما ببيعه القماضي أهم (مُم قال) والوارث استخلاص التركة لقضاءالدنن ولومستغرقا آه وقدد كرنا بقيته في الفرائض (ثم قال) ثم اعلمان ملك الوارث بطريق اكخلافة عن المت فهوقائم مقامه كانهجى فرد المدع بعسال انقال و يصم اثمات دين المتعلم اه وقد نقلناه في الفرائض أيصاً وفي كماب الوسية وفي كَابِّ البيوع (وقال في بحث الفول في الدين مانصه) ومنها صحة الابراء عنه فلاصع الأبراءعن الاعمان والابراءعن دعوا هاصير فلوقال ابرأتكءن دعوى هذا آلمين صح الامراء فلاتعم دعواه بهاسده ولوقال مرثت من هذه الدار أومن دعوى هذه لم سمع دعواه ولا بدنته ولوقال أمرأتك عنها أوعن حدومي فها فهو بأطل ولدان يخاص واغماأ برأه عن ضمانه كذافى النهاية من الصلح وفي كافي الحما كممن الافرار لاحق في قسله يعرأ من العمن والدس والكفالة والاحارة وانحدوالقصاص اه وبهعاله سرأمن الاعيان في الابراء العام اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلخ فراجعه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) وخامَّة و لآيقدم أحدق التراحم على الحقوق الاعرج ومنه السمق كالاردحام على الدعوى والافتها والدرس فان استووافي الجئ أقرع ينهم اه

(وقال فى بحث القول فى ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولدالمغرورا كحرف في اكخلاصة تعتسر قهمته بوم الخصومة واقتصر علمه وحكاه في النها بهثم حكى عن الاسليحابي إيه ـ بر يوم القضاء والظاهرانه لاخــلاف في اعتبار يوم الخصومـ قد ومن اعتبار يوم أوفأغما اعتبره ساوعلي ان القضاولا متراخي عنها ولهذاذ كرالز رابي أولااعتما وم الخصومة وثانبااعتبار وم القضاء ولمأرمن اعتسر يوم وضعه اه وقد : ثلنا. في كتاب الكمفالة (وقال في بحث القول في أحرة المثل مانصه) ومنهــا يستحق القاضى على كتابة المحاضروالسعلات أحرمناهاه (نمقال) الرابع اذا وجب أحرا الملوكان متفاوتامنه ممن يستقصي ومنهممن يتساهل في الاحر تحب الوسط حتى لوكان أحرالمثل اثنيءشمر عند بعضهم وعند المعض عشرة وعند المعض أحد وحسأحدعشر مخلاف التقو حلواختلف المقومون في مستهلك فشهدا ثنان عشرة وشهدا ثنانان قمته أقل وجب الاخد ذالا كثرذكره الاقطع فيها السرقة اه وقد نقلنا بقسه في كثاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال فى بحث أحكام المعجد مانصه)و يستحب عقد النكاح فيه وجاوس القياضي اه وقدنقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدير وأم الولد ثلاثة عشركمافي فروق الكرايسي لاتضمن بالغصب وبالاعتاق والسع الفاسد ولامحوزالقضاء بسعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجعه (وقال في يحثُّمَاافتر قَ فسه الامامة العظمي والقضاء مانصه) يشترط في الامام أن يكون قرشابخلاف القاضى ولابحوزته لده في عصروا حد وحاز تعددالقاضي ولوفي مصرواحد ولاستعزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول ماافترق فده القضاء والحمسة والقاضي سماع الدعوى هوما وللحتسب فهما متعلق بعفس أو تطفيف أوغش ولا يسمع السنة ولا محلف *ماا فترق فيه الشهادة والرواية يشترط المددفها دون الرواية لآنشترط الذكورة في الرواية مطاقا وتشترط في الذمهادة الحدود والقصاص تشترط انحر مةفهادون الروامة لاتقسل الشهادة لاصله وفرعه ورقيقه يخلاف الرواية العالمالي كإعليه في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقا يخلاف القضاء بعله ففيه اختلاف والاصم قبول الجرح المهم من العالمه يخلافه في الشهادة لاتفيل الشهادة على الشهادة الاعند تعمد دالاصل مخملان الرواية اذاروى شيئاتم رجع عنه لايعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

امحكم لاتقىل شهادة المحدود فى قذف مدالتو بة وتقيل روايتمه اه (وقال فيجت ماافترق فسمالو كيل بالبيع والوكيل بالقيض مانصه) وتقبل شهادة الوكمل بالقبض بالدن لاالوكمل بآلبسع بهاه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال فى بحث ماا فترق فيه الوكيل والوصى مانسه) وفي ان الوصى ادا باع شيئامن التركة فادعى المشترى انه معس ولابدنة فانه صلف على المتات مخلاف الوكدل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية أه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (تمقالً) ولاعلك الوارث بدع التركة لقضاء أدين وتنغمذ الوصية ولوفي غسة الوصي الإيأمر القان وهي في الخيانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصياما (وقال في آخرون الفرق وانجمع مانصه) ﴿ فَاتَّدَةُ * الفسق لاعنـم أهلـــة الشُّهادة والقضَّاءُ والامرة والسلطنة والأمامة والولاية في مال الولد والتوليدة على الاوقاف اه وقد دنقانا بقشه في كتاب الوقف وكتاب الحير (نمقال) ولمأرحكم شهادة السغمه ولاشك انهان كان مضمعا لماله في الشرفه وفاسق لاتقسل شمادته وانكان في الخـ مرتقيل وان كان مغفلالا تقيل شميادته لكرزهل المراد مالمغفل في الشهاد ة المغفل في المحرفال في المخانمة ومن الشندت غفلته لا تقبل شهادته أه وفى الخرب رجل مغفل على اسم الفعول من التغفيل وهوالذي لا فطنة له اه وفي المصاح الغفلة غيبة الشيءن بأل الانسان وعدم تذكره لداه والطاهر انالمغفل في المحرَّغيره في الشهادة وهوأنه في المحرمن لا يمتدى الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لايتذكر مارآه أوسمعه ولاقسدرة له على ضمط المشهوديه اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب المحرفراجعه (تمقال) مفائدة بدذ كرالا في من القضاء فيشرح مسلم الفرق سعلم القضاء وفقه القضأ غفرق ماسن الاخص والاعمر ففقه القضاقاعم لأنه العملم بالاحكام الكلمة وعملم القضاء الفقه بالاحكام الكلمة مع العلم بكمفهة تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ماذكره ابن الرفيق أمير افريقية أستفتى أسدين الفرات في دخوله انجام مع جواريه دون ساتر أه ولمن فأفتأه الجوازلانهن مأكه وأجاب أبومحرز يمنع ذلك وقال ان حازله النظراليهن ولمن النظراليه لم يحزلهن نظر بعضهن ليعض فأهمل أسداع ال النظر في هدده الصورة المجزئية فأيعتبرهالهن فيمسابينهن واعتبرها أبوهمرز والفرق المذكور هوأ بضا الغرق بنء ـ لم الفتما وفقه الفتما ففقه الفتما هو العلم بالاحكام الكامة

وعلهاه والعملم بذلك الاحسكام معترته بهاءلي النوازل ولماولي الفقيه الم وقضاء القدر وان ومحل تحصله في الفقه واصوله شهر فل والخصوم المه وفصل ينتهم دخل منزله مقموضا ففالت لهزو حمته مأشأنك فقال لماعسرعلى عياالقضاء فقالت لهرأ رتا لفتها علمك سولة احعل انخصمين ألاك قال فاعتبرت ذلك فسهل على إها تم قال / * فائدة * ذكرا لا تمدي برا بأمر الحرب وتدسرا تحدوش وان مكون له قوة محمث لا تبوله اقامة الحدود رب الرفاب وانصاف ألمظلوم من الظالم وان مكون عدلا ورعاما لغاذكم إجرانا فذ علىمن نرج عن طاعته وأماالمختلف فعما فكونه قرشما وهاشما ومعصوما وأفضل أهل زمانه اه (ثمقال) *فائدة * إذا ولى السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصير توليته الي أن قال وقد قالوا في كتاب القضاءلو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق انعزل لانها اعتمدعد الته صاوت كانهامشر وطة وقت التولية قال ابنالكال وعلسه الفتوى اليمأن قال وقسدمناءن رسالة أبي بوسف المهارون الرشيدان الامام لدس له أن يخرج شيئامن بدأ حد الايحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضي خان أمر السلطان انمها منفذاذا وافق الشرع والافلا منفذاه وقمد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجعه (ثم قال) «حادثة «سَتَّاتُ عن مدرسة بها صفة لانصلي فهاأحد ولايدرس والقاضي حالس فهالله يكوفهل له وضع خزانة بهالحفظ اضر والسعلات النفع العام أملا فأحدت ما تجوازا خذامن قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسحد واسع فلهمأن يوسعوا الطريق من المسحيد ومن قولهم لو وضع أثاث مبته ومتاعه في المسجيد للغوف في الفتنة العامة حاز ولو كان الحسوب ومن قولهم بأن القضاء في الجمامع أولى وقالواللناظر أن مؤحوفناه المعارا يتحروا لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالآحارة ولاشك ان هـ ذه الصيفة من الفناء وحفظ السعب الات من النفع العام فهم جوز واحعل مص المسحد ملر مقاد فعا الضرر العام وجوزواا شغاله مآميوب والاثاث والمتماع دفعا المضررا لخماص وجوز واوضع النعل على رفعه وصرحوا بأن القضاء في الجمامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن عينه إذا حلس فسه للقضاء وهوما فسه السحدلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بهافاذا كثرث وتعذر حلها كل يوم من

مت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها مداه وقد نقلنا ، في كتاب الوقف وفي كتاب الصلاة (تم قال) *فائدة * معنى قولهم الاشمه انه أشمه ما لمنم وصرواية والراج دراية فتمكون الفتوى علمه كذافي قضاء المزازية اه (ممال) *فائدة * اذابطل الذئ يطلمافي ضمنه وهومهني قولهم اذابطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفترقالوالوأمرأه أوأقرله ضمنء قدفا سدفه سدالامراء كإفي الهزازية اه د: قلنًا وفي كَابِ الصلح (عُمِقَال) وقالوالواشة ترى يمينه عال لم يُزف كان له أن ستحلفه اه قلت لآن النَّمرا على الطل بطل ما في ضمنيه من استقاط عمله اه (مُ قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولم المنى على الفاسد فاسدو يستثني منه علة الدفع الصير للدءوي الفاسدة صحيح على المختار وقب لالان المناء على اسد فأسدد كروالنزازي في الدعوى اه (ثم قال في فن الالف ازمانسه) * القضاء ، أي سع يحمرالقاضي علمه فقل سع العبدُ المسلم للكافر والمحتف المملوك الحافراه وقدنقلناه في كاب البيوع (عُقال) أى قوم وجبت عليم المين فلماحلف واحد منهم سقطت عن الساقين فقل رحل اشترى داراما جافي سكة نافذة وقد كان قدعافي سكة غدرنا فذة فأرادأن يفتح ماماالي تلك السكة فجعد الجيران ولابينة حلفوافان نكلواقضي له بفتح الباب وأن حلف واحد فلاعمن على الباقى لان فاتدته النكول وقدامتنع امحكم به بحلف المعض ذكره العمادي عن فتاوى أفي الليث اه (مُ قال في فن الالغاز مانصه) * الشهادة * أي شهودشهدوا على شريكين فقدات على أحددهما دون الاسنج فقل شهود نصارى شهدواعلى نصراني ومسلم بعتق عمد مشترك أي شهود تقمل شهادتهم ولا يعرفون المشهود علمه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازله المحمّان فقل اذا كان الحق يقوم بغسره أوكان القاضى فاسقا أوكان يعلم انه لا يقبل شهادته أى مسلين لمتقيل شهادتهما شئ وشهدنصراندان بضده فقيلت فقل نصراني مات ولهاسان سلمان شهددا سماه انهمات تصرانها والنصرانيان شهددا انهمات مسلما قسل النصرانياناه (وقال فى فن الالف أرفى عث الوديعة مانصه) أى رجل ادعى وديعة فصدقه المدُّعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسلُّم المه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك ودبعة وعلى الميتدين لم صماقراره وأوصدقه الغرماء فيقضى القاضى دين المت ويرجع الدعى على الغرماء تتصديقهم وكذافي الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اه وقدنقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحمل في يحث المداسات بعد كلام طو يلمانصه) ونظرف م بأن الشاهدأن يشهدوان قال له القرلا تشهد وجوامه انعطه فيمأا ذالم يقسل لهالمقرله لاتشهد على المقرأ مااذا قال لهدلا سعه الشهادة اه وقد نقلناه في كال المداينات فراجعه (وقال أيضا في في أنحل مانصه) *الثامن عشر في منع الدعوى *اذا ادعى شيئا بأطلافا تحد له لمنع العن أن بقريه لابنه الصغيرا ولاجنى وفي الشاني اختلاف أو يعبره لغيره خفية فيعرضه المستعمرالبيدم فنساومه الدعى فيبطل دعواه ولوادعى عدم العملية ولوصدخ الثوب فساومه بطات ولوقال لمأءلم أو مدع المدعى علسه ممن يثق مه ثم مهمه للدعى ثم يستحقه المشترى بالبينة اه ونفلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الذَّ كاح مانصه) يثدت بدون الدَّوي كالطلاق والملك مالسمونعوه فلا والفرق أن النكام فسهمة الله سيمانه وتعملي لان انحل والحرمة فسه حقه تعمالي مخلاف الملك لأنه حق العمداه وقسد نقلناه في كتاب النكاح وقوله شت مدون الدعوى أى مالشهادة حسمة (وقال أخوا اؤلف في تبكيآ ، لافن السادس فن الفروق مانصه) ﴾ كتاب امحدود ﴿ حدالزنا والشرب والسرقة يمطل بالتقادم وحدالقذف والقماص لا والفرق أنحدالقدف والقصاص يتوقف على الدعوى فعمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى يخلاف التأخر فها عدا المرقة فانه يحمل على ضغينة جلته على الشهارة لعدم توقفهماعلها وحدالسرقة وانتوقف علهالكن ضمنالاال لانه بتأخيره الدعوى معد تحديره تارك للعسة فقمكنت التهمة فى الدعوى الخوقد نقلنا مقيمه فى كتاب أتحدود فراجعه (ثمقال أخوا لمؤلف في تدكماته الفن السادس في كتاب اللقطة مانصه) أتانان رملتا في موضع واحداللا فولدتاذ كراوأنثي أواحداهما بغلا والاخرى حشافادعي كلواحدمنهماالمغل أوالذكرفهو بينهماوالثاني لمت الماللانه لقطة والانحمة على هذا اه وقدنقلناه في كتاب اللقطة (وقال اخو المؤلف في تسكيلته الفن السادس فن الفروق) * كاب الفضا * القاضي لاعلك الاستخلاف الاىالاذن بخلاف المأمور باقامة الجعمة والفرق تحقق الضرورة في الثاني تجوازأن يسمقه حدث قمل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (مُقَالُ) وكذاومي الميت علاف الايصاء بلاأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذرالاذن من المت يخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كاب الوصية وكتاب الوكالة (مُمَال أخوا لمؤلف في تكلمت الفن السادس فن الفروق في كتاب الوديعة مانصه) أحذت منك ألفي درهم ألفا ودرسة وألفاغصا وهلكت الوديعة ويقت المغصوبة وفال رسالمال مل المالك المغصوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغصنتك ألف فهلكت الود معة وهذه المغصوبة فالقول لاقر والفرق انهفي الاول أقرسد الضمان وهوالا خذثم ادعى نووجه عنه وفي الثاني لم يقربا لضمان وانماأقر بفعل الغمروهوالايداعاه وقمدنقلنامف كتاب الامانات (ثمقال أخوالمؤلف فىالفن السمادس فن الفروق) ﴿ كَتَابِ الشَّهَادَة ﴿ شَهِ ـ دُواعُلِيهُ انْ زبدا أقرضه ألفا وقضي بهافهرهن على الدفع قبل القضاء لايضون الشاهد ولوعلى الأمراء قبسل القضاءضمن والفرق اله في الاول لم ظهر كذبهم مجوازانه أقرضه ثمأبرأه وفيالشاني ظهرلانهم شهدواعليه مالالف فياكحال وقدتيين كذبهم ارثيناء يناوقيضاها فشهدا للدعي بهاتقيل ولوأنكر الرهر فشهد الراهنان لاتقبل والفرق اندفى الاول إحترا لانفسهما مغنما ولادفعا عنهما مغرما ولاأبطلا حقاأ وحماه للغبر وفيالثاني سعبافي الطال ماتم من جهتهما وهوملك المدوانحيس والله سبحاله وتعالى الموفق ا ه (ثم قال أخوا لمؤلف في الفن السادس فن الفروق) « كتاب الدعوى * المدعى ماذا كان دين الا يصم الابعديي ان القدر والمجنس والصفة بخلاف العن لان التعريف فهاحاصل مالآشارة وفي الدين بالبيان ادعى ألها فقال ما كان لك على شيئة قط فلما ترهن مرهن المدعى عليه على القضاء والايراء تقمل ولوزاد ولاأعرفك لاتقىل فيروانة الجامع وقال القدورى تقيل أبضا والغرق على مافى المحامع وهوالاظهران التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي علمك ألف فقال ان حلفت أدّ سرا فلف فأدّ اها ان دفعها على الشرط كان له أن يستردوالالا والفرق ان الاداء الشرطالا مكون اقرارا ومدونه يكون اقرارا أوهمة فلايستردا ختلعافي ألاعسار فالاضح إن القول رب الدن فيما اذا كان المدعى مويدل مالكالقرض وانلم يكن كالدية فالقول للدنون والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا بخدلف الثانى اذلايدل له ادعى عبداني يدعد أودسا أوشرافا لعمد الخصم ألاان فرالمدعى انه مجحور والفرق انهاذا كان مجدورا فلابدله وانكان مأذوناله يد أه وقد نقلناً في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ادعى بملوكا فقال المملوك أنا

علوك فلانفان طءالمملوك سينة اندفعت خصومته فان طء المقرله فلاسدمل له على العبد الاسدنة يقمهالان الغائب ماصارمقضاعليه اه (وقال أخوا اؤلف أيضافي التبكم لذ أكورة في كتاب الكفالة مانصه) كلِّ من أقسر مكفالة أوحقلامحمس أول مرة بخللاف مالوثدت بالمدنة والفرق أن تمنته ظهر مخللاف الاقرار آه وقدنقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السايع فن الحكامات مانصه) وخرج الامام الي بستان فلما رجيع مع أحداده اداه وماس أي لسلى راكب على بغلته فتسامرا فراعلى نسوة مغند من فسكتن فقال الامام أحسنتن فنظران أبي لسل الى قطره فوحدقضية فهاشهادته فدعاه ليشهدفي تلك الفضية فلماشم مداسقط شهادته وفال قات للغنمات أحسنتن فقال متى قلت ذلك حمن سكن أم حمن كن مغنين قال حين سكتن قال اردت مذلك أحسنتن بالسكوت فامضي شمادته اله (وقال المؤلف في الفن الشاني في كتاب الزكاة مانصه) الفقيه لأمكون غنما مكتبه المحتاج المهاالا في دين العماد فتماع لقضاء الدين كذا في منظومة ان وهميان اه وقد نقلناه في كتأب الحجر والأزن وفي كتاب المداينات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولدمن الزنالا يثبت نسمه من الزانى في شئ الافي الشهاده لا تقدل شهادته الزاني وفي الزكاه اه (وقال في كتاب الجِمانصه) ولاتقبل منة الوارث انه كان يوم النحر بالكوف الااذا يرهنواعلى اقرارهانه أبيج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصَّاحي الافي الاقرارىاكحدودانخ ألصة والردة والاشهاد على شهادته كذافى خلع الخاشة اه وقدنقلنًا ، في كناب انحدودوفي كتاب انجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضــا مانصه) ولدالملاعنة لاينتني نسمه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال) في كترأب العتق اذاوحيت قمة عيل إنسان واختلف المقومون فايه يقضي بالوسط الااذا كاتمه على قمة نفسه فإنه لا بعتق حتى بؤدى الأعلى كإفي الظهر بهاه (م قال فسه أيضا) المديرفي زمن سعايته كالمكآتب عنده فلاتقيل شهادته الولاه كمافي الرازية من العنق في المرض وجنات محناية المكاتب كمافي الكافي وفرعت علىهلا يحوزن كاحه مادام يسعى وعندهما حرمديون في الكل اه وقد نقلناه في كَابُ النَّكاح وكَابِ الْمُخارات (وقال في كَابُ الحدود مانسه) قال له مافاسق ثُمُ أَرَاداً ثَمِا رَفْسَقِهِ مَالْمِينَةُ لِمُقْسِلُ لأَنْهُ لا يَدخل فِحْتُ الْحَسَمُ كَذَا فِي القَيْمَةُ ا

نمقال في كتاب الحدود مانصه) علق عتق عبده على زناه فادعى العبدوجود الشرط كلف المولى فان نسكل عتق واختلفوا في كون العسدة إذفا كافي قضا الولوالجيسة وقد نقلناه في كتاب العنق (وقال في كتاب الوقف مانصه) يصمح تعلىق التقرير في الوظائف أخهذا من حواز تعليق القضاء والامارة بحامع الولاية فلومات المملق بطل التقر برفاذاقال القاضي انمات فلان أوشغرت وظمفة كدافقد قررنك فها صحوقدذ كره في أنفع الوسائل تفقها وهوفقه حسن وفي فواثد والمحيط آلامام والؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتاسقط لانه في معنى الصلة وكذا القياضي وقسل لاسقطلانه كالاحة أه ذكره في الدرروالغر روخم في المغمة تلخيص القنمة مانه بورث قال مخسلاف رزق القياضي اله (وفال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب السوع في بعث الحمل مانصه) ولا يتسع أمه في شي من الاحكام بعدالوضع الافي مسألة وهي مااذا استحقت الام سدنية فأنه بقدمها ولدها وبالاقرارلاكافي الكنز اه (تمقال) المذرع وصف للمذروع الافي الدعوى والشهادة كـ نافي دعوى المزازية أه (تمقال أضافي السوع) اذا اختلف التما عان في الصحة والمطلان فالقول لمدعى البطلان كما في المزاز به وفي الصحة والفسلدالقول لمدعى السحة كذافي الخانمة والظهير بة الافي مسمثلة في اقالة فتم القدمر لوادعى المشترى انه ماع المسعمن السائم فأقل من الثن قسل النقدوادي المائم الافالة فالقول للشترى معامة يدعى فسأد العقدولو كان على القلب تحالفا اه (مُمَال) يشترط قسام المسع عند الاختلاف التحالف الااذا استه الكه في مد ــاتَّعغىرالْشــترىكَأْفيالهٰدَايَّةَ اله (وقال)في كتابِ الكفالة في بحث الغرور جب الرجوعمانصه) وكذالوأخره رحل انساحة فتزوجها عظهرت عملوكة فلارجوع بقيمة الولدعلى الخسرالافي ثلاث الاولى اذا كان مااشرط كالوزوحه الروم استحقت فالدمر جمع على الخبر بماغرمه للسقيق من قمة الشانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فرجع المشترى على المائع بقيمة الولداذا استحق بعدالاستيلادو مرجمع بقيمة البناءلو بني المشترى ثما ستحقت الدار بعدان سلم المناء له الخ وقد نقلناه في كتاب المسوع وفي كتاب النكاح (وقال فى كتاب الكفالة أيضامانهم) لايلزم أحدا احضاراً حدف لد يلزم الزوج احضارالزوجة الى محاس القياضي لسماع الدءوي علها ولايمنعها منه الافي

مسائل الهان قال الثالثة مصان القاضي خلار حلامن المعونين حدسه القاضي يدين عليه فارب الدين ان يطلب السحبان ماحضاره كما في القنسة الرامة ادعى الاب منته من الزوج فادعى الزوج الددخل والطلب من الاب احضاره الهان يتخرج فيحواقحها أمرالاب الفاضي ماحضارها وكذالوادعي الزوج علهما النكاح (وقال في كتاب الكمالةمانصه) القياضي مأخذ كفيلامن فسه أذارهن المدعى ولمترك شهوده أواقام واحدا أوادعى وقال يضور و بأخذ المدعى كفيلام المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يحمر ووكملاولم شت المدعى الوصامة والوكالة وهمافي أدب الفضاء الخصاف وما اذا ادعى دل السكتانة على مكاتبه أودينا غسرها ومااذا ادعى العبد المأذرن الغسر المدون على مولاه دشا عظاف مااذا ادعى المكاتب على مولاه أوالمأذون المدون فانه يَكُمْ فِل كَــذَافِيكَافِي الحـاكماه (وقال في كتاب الوكالة مانصـه) الشيُّ المفوض الى اثنين لاعلىكم احدهما كالوكماين والوصمين والناظرين والقاضين والحكمين الإ أه (وقال في كتاب الاقرار مأنصه) الأقرار لاعمام والمنفلانها لاتقام الاعلى منكر الافيأر بعفى الوكالة وفي الوصامة وفي المات ألدين على المت وفي استحقاق العين من المشترى كإفي وكالة الخانمة اه (وفال في كتاب الاورار) القراذا صارمكت شرعاط ل اقراره الى انقال ومنه مافي الحامع ادعى عليه هن المدعى وقضىء لى الكفيل كان أوال حوع على وقدنقلناوفي كتاب الكفالة (عمقال) وخرج عن هذا دوحاف وقضى لدمالدن لمرصرا لغر حمك ذباحتي لووجد بينة تقدل أه (نم قال) وكذا في خوانة الاكل مسئلة في الوصية من كمّاب الدعوى وهي رجل مأتعن ثلاثة أعسدوله ان فقط فادعى رجيل ان المت أوصى له معديقال له لما فانكرالان وأقر بأنه أومي له يعيديقال لهيز يخ فيرهن المدعى قفي له بسالمولا بيطل اقرارا لوارث بيزيغ فلواشترا والوارث بيز يتغصم وغرم قيمته الوصى له ثمذ كر بعد هذامسئلة تخالفها فلمراجع اه وقد نقلنا في كتا الوصايا

'وقال أيضاني كتاب الاقرارمانصه) الافرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى كماغه مالم انقال الأفي مسائل الى انقال واذا ادعى ولد امته المسعة وله أخ ندت مدي إلى حمان الاخرمن المراث ليكونه للاين وكذا الميكاتب إذا إدعى وة في حداة أخده صحت ومترا ته لولده دون أخده كافي الحامع اه (وقال أيضا) أقر مالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الاسرهان كذا في البرازية وظاهر كلامهمان القاضي لوقضي مكونه مملو كاثم مرهن على انه حفانه مقبل لان القضاء مالملك بقيل النقض لعدم تعديه كإفي البزاز بة مخيلاف مالوحكم بالنسب لافه لاتسمر دموى أحدفه لغسرالح كوم له ولابرهانه كافي المزازية القدمناان القضاعالنسب عما تتعدى فعلى هذالوأ قرعمد لجهول ائدابته فصدقه ومثله يواد لمشله وحكممه بطريقه لمقصم دعواه بعدذاك انهان لغيرا العمدالمقروهي تصلم حدلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهدد من تصدد بق المولى وفي الستعمة من الدعوى سيئل على سأجدعن رحل مات وترك مالا فاقتسعه الوارثون ثم ها درحل وادعى إن هـذا المتكان أبي وأثنت النسب عندالقاضي بالشهود أن أماه أقرأنه النه وقفي القياضي له شوت النسب ويقول له الوارثون سأن هـ ندا الرحل الذي مات نكح أمك هل مكون هـ ذا دفعا فقال ان قضي القاضي شوت النسب ثدت نسيه و سوته ولاحاجة الحالز بادة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق إذا أجله صاحبه فانه لا ملزم وله الرحوع في ثلاث مسائل الحان قال استمهل المدعى علمه فأمهله المسدعي صحروله الرحوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضامانصه) الصلح عقـ د مرفع النزاع الى ان قال و يصم الف المدعى عليه دفعها للنزاع ماقامة السنة ولو ترهن المدعى معد وعلى أصل الدعوى لم يقبل الافي صلح الوصى عن مال المتبرع لي انكارا ذاص الحول مصمة ثم وجددالبينة فانهسا تقيل ولو باغ الصبي وأقامها تقيل ولوطلب يمنسه لاعلف كإفي القنمة الشائسة ادعى دمنا فأقربه وادعى الايف أوالابراء فأنكر فسائحه برهن علمه تقدل لان الصفر هنيا لنس لافتداءاليمن كيذا في العمادية من العياشر ولو مرهن المدعى عليه على أقرار المدعى أنه مبطل في الدعوى فان كانء لي أقراره قبل الصلح لم يقيل وان بعده يقيل ولو يرهن على صلح قيله بطل الشاني اذا اصلح بعـدالصَّلح باطـلكافىالعمادية اه (وقال) في كتاب المـداينــاتاذاقال

الطالب لمطاويه لاتعلق لي علمه ل كان امراء عاما كقوله لاحق لي قسله ا ه (وقال فه أيضا) همة الدين كالابراء منه الافي مسائل الى أن قال ومنها اوشهد أحدهما بالهبية والاتنم بالابراء ففهما قولان قيال لايقهل وبيانه في العشر بن من حامع الفُصولين اه وقد نقلناه في كَاب الهمة (وقال أيضا في كاب المدامنات) القول للملك في حهة التمليك الى أن قال ولوادِّعي ألمشه ترى إن المدُّفو عمن الغُمْن وقال الدلال من الاحرة فالقول للشترى اله وقد نقلناه في كتاب السوع (ثم قال) ولوادَّعي از و ج ان المدفو عمن المهر وقالت هدية فالقول له الافي المه أللا كلُّ كذافي حامع الفصولين الم وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال أيضافي كاب المداينات آلابرا العام عنع الدعوى محق قضاء لاد ما نة اذا كان محيث لوعاء عله من الحق لم بيرأ كذا في شهفة الولوانجية ليكن في خوَّانة الفتاوي الفتوي على إنه يرأقضاء ودبانة وان لم بعلميه اه (ثمقال فيه أيضا) اذا ثعارضت بدنسة الدين وبينة البراءة ولم بعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة المسع وبينة البراءة قدمت سنة السم كذاني المحمط من مات دعوى الرحلين اه (وقال في كات الاجارة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدد اره فالقول لصاحبه ويأخدن الأجر بحسابه الاأن مكون الاحرمسل اله اختلفاني كونها مشغولة أوفارغة يحكم اكحال اذا اختلفاني صحتها وفسادها هالقول لمذعى الصحة قال الفضلي الااذا ادعى المؤجرانها كانت مشغولة لهدازرع وادعى المستأجرأنها كانت فارغمة فالقول للؤجِكافي آخرا مارة العزازية أهم (تُم قال فيه) اختلفا في الخشب والآحر والغلق والمسراب فالقول اساحب الدارالافي اللمن الموصوع والساب والاسر والجص والجَدْع الموضوع فانه للستأحراه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة عوتءن تحهد لالافي ثلاث الي أن قال والقياضي اذأمات محهلا أموال المتامي عندمن أورعها اه وقد نقلناه في كاب الوصاما (وقال فعه أيضا) كل أمن ادَّعي اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادَّعي الردّوالوكيل والناظ راذا ادعى الصرف الى الموقوف علم موسواء كان في حياة مستحقها أأو يعدمونه الافي الوكمل بقمض الدين إذا ادعى يعدموت الموكل إنه قمضه ودفعه له في حماته لم يقسل الاسمنة بخلاف الوكيل بقيض العسن والفرق في الولوا بجمة القول للامهن مع البحسن الااذاكذمه الظاهر فلايقسل قول الوصي في نفقة زائدة

خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كاب الوقف وكاب الوكالة وكاب الوصايا (وقال فمه أيضا) الامن اذاخلط بعض أموال الناس سعض أوالامانة عياله فأنه ضامن الهوأن قال الافي مساثل لانضمن الامين ماكخلط القياض إذا خلط ماله عالى غــــره أومال رجل عـــال آخرا هالخ فراجعه (وقال فيه أيضا) تحليف الامن عندد عوى الرداو الهلاك قبل لنفي التهمة وقبل لأنكاره الضمان ولاشت الردبِّيمنه حــثيُّ لوادَّعي الردء_لي الوصي وحلف لم يضَّم الوصي 🛮 اه وقــد نقلناه في كتَّاب الوصاما وكتاب الوكالة (وقال أيضافي كتاب الامانات) ادَّعي المودع دفعهاالي مأذون مالكها وكذماه فالقول لهفي مراءته لافي وجوب الضمان علمه المأذوناه بالدف عاذاادعاء وكذماه فإن كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدس لا كإفي فتاوى فارئ الهدامة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب وكتاب المداينات (وقال فيمه أيضا) القول للودع في دعوى الردوالملاك الااذاقال أمرتني بدفعها ألى فلان فدفعتم أالمه وكذبه رجافي الامر فالقول إبها والمودع ضامن عنه ماصحابنا خلافالاس أي لهلي كذافي آخرالود معة من الاصل لمجد اه وقد نقلنا ه في كتاب الوكالة (وقال فمه أيضا) المودع اذا قال لأأدرى أبكااستودعني وادعاها رحلان وأبي أن محلف لهـ ما ولابنة يعطما لممانصفين ويضمن مثلها بينهما لانه أتلف مااستودع بجهلهاه (وقال في كتاب المحروالمأذون) ولايصم اقرارالسفيه ولاالاشهادعليه اه وقدنُقلناه في كتاب الأقرار (وقال فيمه أيضا) * وقعت حادثة * عجر القاضي على سفيه نما دهي الرشد وادعى مخصمه بقآء وعلى السفه ويرهنا فلم أرفيه نقلاصر محاوينه غي تقرئب بدنة الهقاء على السفه لمافي المحمط من الحرالظاهر زوال السفه لان عقله عنعه عنه و كره فى دليل أبي نوسف على ان السفيه لا ينجير الا يجدرالقاضي وقال الزيابي وغيره في التعالف اذا اختلف الزوجان في المهرق عنى النبرهن فان برهناف شهداه مهرالشل لمتقيل بينته لانها للاثيات فكل بينة شهد فاالظاهر لم تفيل وهنابينة زوال السفه شهد له الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النسكاح (وقال ف كتاب الشفعة) الابراء العامن الشفيع بيطالها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم اله (مُمقال فيه أيضاً) أنكر المشترى طلب الشفعة حمن علم فالقول لهمع يمنه على نفى العلم ادَّعى الشفيع على المشترى انه احتال لابطاله العجلف فان

نكا فله الشفعة وفي منظومة النوهمان خلافه اشترى الا بالابنه الصيغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدد ارالنص فالقول للأب بلاعين اه (ثم قال فيه أسأ) لهدعوى فيرقمة الدار وشفعة فمها ، قول هذه الدارداري وأنا أدعما فان وصلت الى والافأناءلي شفعتي فهااه (وقال في كتاب الغصب) اذا تصرف في ملك غرره تمادي الدكان ماذنه فالقول للالذا الصرف في مال ام أنه في ات وادعى انه كان ماذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذافي القنية اه (ثم قال فيه أيضا) والعقارلا يضمن الافي مسائل الى أن قال وآذار جمع الشاهدية بعدالقضاء أه (وقال في كتاب الحظر) الفتوى في حق الجـاهل عمرلة الاجتهاد في حق المحتمــد كذافي قضاء الخاسة اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) القول المكر مم اليمن وفى تعسن الرهن ومقد دارمارهن والمرتهن اختلف الراهن والمرتهن فعمآما عمه العدل الرهن فالقول للرتهن وان صدّق العدل الراهن كااذا اختلفا في قعة الرهن معقدهلاكه ولومات في مدالعدل فالقول للراهر ولوكان رهناء ثل الدن فماعه العدل وادعى المرتهن انهماهه بأقل من قمته وكذبه الراهن فالقول المراهن مالنسبة الى المرتهن لاالعدل اه (وقال في كتاب المجنايات) اذاقال الجروح فتلنى فلان عمات لم يقول قوله في حق فلان ولا بينة الوارث أن فلانا أخر قتله بخلاف مااذاقال وحنى فلان ثممات فرهن ابنسه ان فلانا آخو حوصه يقبل كافي شرح المنظومةاه (تمقال فيه أيضا) الحدود تدرأ بالشهرات فلاتندت معها الافي الترجة فانهاتدخل في امحدودمع ان فهاشهة كافي شرح أدب القاضي اه وقد نقلنا. في كتاب المحدود (وقال في كتاب الوصاما) الاشارة من الناماق باطله في وصية وغيرهما الافي الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفركاني التلقيماه وقد نقلناه في كتاب المجهاد وكتاب الأقرار (وقال أرضافي كتاب الوصاما) المعتق في مر ص الموت كالمكاتب في زمن سعايته الى أن قال ولوشهد في زمن السعامة لم تقبل كافى شهادات الصغرى الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنامات فراجعه (وقال فه أيضا) الوصى اطلاق غرى الميت من الحدس ان كان معسر الاان كان موسرا لاعلاث القاضي التصرف في مال البتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي بيوع القنية اه وقد نقلناذ لك في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغرائض) والدية تورث انفاقا واختلفواني القصاص فذكرفي الاصل انه بورث ومنهم من جعله

للورثة ابتداء و محوزان يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذا من مسئلة لو برهن أحد الورثة عبل القصاص والباقي عب فلا يدمن اعاد تعاذا حضر واعتده خلافا لهما الورثة عبل القصاص والباقي عب فلا يدمن المحدال ال

* (كتاب الوكالة) *

الاصل ان الموكل اذا قد رعلى وكله فان كان مفددا اعتبره طلقا والالاوان كان نافعامن وجهضارامن وجه فانأ كده مالنفي اعتبر والألا وعلمه فروع منها رهمه مخدار فساعه بفسره فرمنف ذلانه مفسد بعمه من فلان فساعه من غسره مسكذاك وهمافي المحتط ومن همذا النوع بعمه مكفعل بعه برهر يعمه بنقد بخلاف بعه نستئة له سعه نقدا أولا تسع الابنسسة له سعه نقدا بعه في سوق كذا فهاعه في غبره نفذ لاتمعه الافي سوق كذالا ونظيره بعدشه ودلاتهه الانشهود ولامخسالفة معالنهم الافي قوله لاتسع الابالنسنية وفي قوله لاتسلم حتى تقمض المن كافي الصغرى فله الخيالفية فلاف لا تسع حتى تقيض لان التسايم من الحقوق وهي راجعة الى الوكدل فلاعلك النهي الوكم لماك الموقوف كالنافذولا ينهم وتمامه في ذكاح اتجامع وقوله ينهيما بضم أوله من أنهي منهى نهامة أى لاينهى العقدا الوقوف الوكالة فسلاعضرج مه عن الوكالة (نم فال) والوكيل مصدق في برا ته دون رجوء مفلود فع اليه أ فيها وأمره ان شتري بهاعمداو يزيدمن عندهالي جسمانه فاشترى وأدعى الزيادة وكذبه الا مرتحالفا وبقسم القن اثلاثالة عدر بخلاف شراه المعنة حال قدامها بها وتحامه في الجمامع لا يصم عزل الو كممال نفسه الابعلم الموكل الاالو كسل شيراء شي بغير عينه أو بيمع ماله ذكره في وصاما الهداية قلت وكذاالو كدل مالنكاح والطلاق والعتاق فانحصر فىالوكيدل بشراء معين والخصومة الابحديرالوكمل اذا امتنع

عنفه لماوكل فمه لمكونه متبرط الافي مسائل اذاوكله في دفع عن وغاب لمك لاعب علمه الحمل السه والمغصوب والامانة سوا وفهمااذا وكله مدمع الرهن سوآء كأنت مشروطة فسفأ ويعده وفعااذا كان وكسلا بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى علسه ومن فروع الاصل لاحبر على الوكمل بالاعتاق والندمير والتكتابة والهسة من فلان والسعمنية وطلاق فلانة وقضاء دين فيلان اذاعات الموكل ولاعسرالو كمل بغير أحرءني تقاضي الثمن واغمامحمل الموكل ولاعمس الوكمل مدين موكليه ولو كانت وكالته عامة الاان ضعن لايوكل الوكيدل الاماذن أوتعم تفويض الاالوكيل بقيض الدن لهان يوكل من في عباله يدونهـ ما فسرأ المديون عالمدفع المه والوكدل مدفع الزكاة اذا وكل غيره ثموثم فدفع الاستوحاز ولابتوقف كافى أضحية الحائمة الوكمل مالشراء اذا دفع القن من ماله فانه مرجع على موكله مه الا فيما أذا ادعى الدفع وصد قه الموكل وكذره السائع فلارجوع كافي كفالة اتخانمة وكمدل الانفى مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من بيوع الولوانجية اذا ماع وكمل الال لابته لم محز مخلاف الال اذا ماع من ابنه و في الذآماع مال أحد الابنهن من الآخر محور مخلف وكمله اه وقد نقلناه في كتاب آيم, والاذن وفي كتاب السوع وفي كتاب الوصا ما وقوله اذاماع وكسل الاسلامية أي وكان ب غائبًا (ثمقال) المأموربالشراءاداخالفُفاكجنس،فدُعلمهالافي مسئلة فى بيوع الولوالجيمة الاسرالسلفي دارا تحرب اذا أمرانسانامان دشمتر مه وألف درهم فحالف في المجنس فاندر جنع عليه بالالف الوكمل اداسمي لدالموكا الثمن فاشترى رأكثر منه زفذ على الوكدل الاالوكدل وشيرا والاسير فالمه اذااشتراه رأكثر لزم الأحمر المسمى كما في الواقعات اله وقد نقلناه في كاب السكفالة (تم قال) الوكالة لاتقتصر على المحاس بخلاف الملك فاذاقال رحل طلقهالا بقتصر وطأق نفسك رالاً اذا قال أن شدَّت فعقت مروِّك ذا طلقها أن شأت كافي الخانية آه وقد نقلناه في كذاب الطلاق (ثمقال) الوكيه ل عامل لغيره فتي كان عاملا لنفسه بطلت ولذاقال فيالكنزو بطل وكمله الكفيل عبال الافي مسئلة مااذا وكل المديون بابراء نفسه فانه صحيم ولذالا بتقيد بالجاس ويصم عزله وان كان عاملا لنفسه يخُــلافٌ ما اذا وكله بقيضَ الدين من نفسه أومن عبده لم يصمح كما في العزازية الوكدل اذا أمسك مال الموكل ونقد ممن مال نفسه فانه يكون متعدما فلوأمسك دنسارالموكل وماع دينساره لم يصمح كإفي الخلاصة الافي مساثل الاولى الوكمل بالانغاق على أهله وهي مسئلة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بنا داره كافي الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشالثة الوكيل بالشراء اذا أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضا الدين كدلك وهما في اتخلاصة أيضا وقد الثالثة فهما عااذًا كان المال قائمًا ولم يضف الشراء الى نفسه الخامسة الوكر باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق عاله نأو باالرجوع أخرأه كافي الفنية اه وقد نقلنا في كتاب الزكاة (ثمقال) السادسة الرآء الوكيل بالبيع الشترىءن الثمن قبل قبضه وهبته صحيم عند أبي حنيفة وأماحط الكا عنمه فغرصي عندهما خلافالحمد كذافي حمل التتارخانية ومماخرج عن قولهم بحوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل لنفسه الوصى فان له أن يشترى مال المتم لنفسه والنفع ظامر ولايحوزان يكون وكيدالفي شرائه الغدركمافي بيوع الهزازيةاه وقدنقلناه في كتاب الوصايا وقوله يمقده الموكل الخ بفتح المكاف على صيغة اسم المفعول (ممقال) الآمراذا قيدالفعل بزمان كمع هذاغدا أواعتقه غدا ففعلها لمأمور يعدغد عازكدا في جاكانية من ملك التصرف في شيئ ملكه في صه فلو وكله بندع عدد و فياع تصفه صع عند دالامام وتوقف عندهما أوفى شراء عيدن معيندن ولميسم غنا فاشترى أحدهم اصم أوفى قبض ديسه ملك قبض بعضة الااذانص على أن لا يقيض الاالكل معما كافي البزازية واذا وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف مألم بشترالساقي كإفي الكنز الوكيل اذا وكل بغيراذن وتعميم وأجازمافعله وكميله نعذالا الطلاق والعتاق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن نوكل فلانافي شراء كذاففهل واشترى الوكمل رجم بالثمن عدلي المأموروهوعلي آمره ولامرجه عالو كمل على الاسمرابتداء كذافي فروق المكرابيسي اه الوكمل اذا كانت وكالته عامة مطلعة ملك كل شئ الاطلاق الزوجة وعتق العبدووقف الميت وقدكتنت فهمار سالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه فكذمه فلان فالقول له في مراءة نفسه الااذا كان غاصما أومد يونا كما في منظومة ان وهبان اه (يقول حامعه) قال انحوى لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة ابن وهيان واغما هي مطلقة أه وقال همة الله هذا الاستثماء الدي ذكر المصنف ليس فى الوهبانية واتماهوفى شرحها أى للبيرى اه (ثم قال) صاحب الاشباه ا

بعث المدون المال على مدرسول فهلك فأن كان رسول الدائن هلك علمه وانكان رسول المدون هلك علمه وقول الدائن است بهامع فلان لسس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المدون مخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فا داهلك هلك على الدائن وبمانه في شرح المنظومة اه وقد نفلناه في كما المداسات و كمات الامانات (بقول عامعه) وقوله يخلاف قوله ادفعها الى فلان الخعمارة المزاز به تخلاف قوله ادفه الدين الى غملامى أوغلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة النسفي كمافي أى السعودوذ كروأيضا فيالبزازية من الوكالةأول فضل فيالمأمو ريدفع المأل (ثمقال) لا يعمونو كدل محهول الالاسقاط عدم الرضاء التوكمل كالمناه في مسائل شيمن كتاب آلقضاه من شرح المكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من هاءك بعلامة كذا أومن أخذ اصدمك أوقال لك كذا وكذا فادفع مالي علمك المهلي صعولانه توكدل عهول فلاسرأ بالدفع المه كافي القنمة الوكدل بقدل قوله بمنه فعما مدعمه الاالوكيل رقيض الدين اذا ادعى ومدموت الموكل اله كان قبضه في حماته ود فعه المه فانه لا بقيل قوله الاسنة كافي فتيا وي الولواكي من الوكالة وقدذ كرناه في الأمانات أهم وقد نقله اه في كتاب المداسات (تم قال) والافعما إذا ادعى بعدمون الموكل المهاشترى انفسه وكان الثم منقودا وفهما اذاقال بعد عزله بعتبه أمس وكذبه الموكل وفهما إذاقال الوكدل يعدموت الموكل يعتبه من فلان بألف درهم وقيضتها وهاكت وكذبه الورثة في المديم فاله لا بصدق ان كان المسعقاء على العمنه مخلاف مااذا كان مستهلكا الكارس الولواكمة من الفصل الرآسع في اختلاف الوكمل مع الموكل وفي حامع الفصولين كماذ كرنا في الا ولي قال فلوقال كنت قدضت في حساة الموكل و دفعت المعلم بصيدق إذ أخبر عمالا علك انشاء وفدكان متهما وقد يعد بأبه يندغي أن يكون الوكدل بقدض الود بعة كذلك ولم يتنمه لما فرق مه الولوائجي بننهما بأن الوكمل بقمض الدس مريدا محاب الضمان على المت اذالديون تفضى بأمثاله المخلاف الوكدل بقيض العدين لانه مريدنفي الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في ما التوكيل ما مخصومة والقيض مسئلة لا يقدل فها قول الوكدل ما لقد ص انه قدض وفي الواقعات الحسامية الوكدل بقمض القرض اذاقال قمضة وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول لاوكل اه وقد نقلناه في كاب المداينات (ثم قال) اذامات الوكل بطاف الوكالة الافي الدّوكمل

فى المسع وفاء كافي موع المزازية اذا قدض الموكل الثمن من المشترى صح استحسانا الافي الصرف كافي منسة المفتى الوكمل اذا أحاز فعل الفضولي أو وكل بلااذن وتعميم وحضره فانه ينفذع لى الموكل لأن المقصود حصول رأيه الافي الوكيل بالطلاق والعتاق لان المقصود عبارته والخلع والكتابة كالسم كافي منية المفتى الشئ المفوض المحاثن سن لاعلمكم أحده مآكالوكمان والوصين والناظرين والقاضمين والحكمين والمودعين والشروط لهما الاستمدال أوالادغال والاخراج الافى مستُلة فمسأاذا شرط الواقف النظرله والاستمدال مع فلان فان لاواقف الانفراددون فلان كإفى الحانية من الوقف اه وقد نقلنه آهذه المسائل في أبواحا (يقول عامعه) وقوله والمودعين يصم على صيغة اسم الفاعل والمفعول والأولى على صيغة اسم المفدول تأمل مع صعة الحمكم في الاثنين (تمقال) الوكمل لا يكون وكيلا قبل العلمالو كالة الافي مسئلة مااذاعلم المشترى بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع مالوكالة كافي المزأز ية وفي مسمئلة مااذا أمرا لمودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم اللم بكونه وكملاوهي في الخانية بخلاف ما أذاوكل رجلا بقيضها ولم الله المودع والوكمل معامالو كالة فدفعهاله فأن المالك مخسر في تضمن المماشاء أذاهلكت وهى في الخانية أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سجمانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة اللحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف فى القياعدة الأولى لاثواب الامالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان مدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اصافة الحادث الى أقرب أوقاله في عث ماخر جعنه مانصه) وكذا الوكيل بالسيع اذاقال بعث وسلت قبل العزل وقال الموكل بعددالعزل كان القول للوكيدل انكان الممدع مستهلكا وان كان قاتما فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الانضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وانكان الاصل فيه الحظر يقبل في حله خمرالوآ حدقالواله شراءأمة لزيدقال بكر وكاني زيد بسعها وعدل له وطؤها وكذا لوماءت أمة قالت ارجل ان مولاى بدئني اليك هدية وظن صدقها حلله وطؤها ولمأرحكم مااذاوكل شخصافي شراءجارية ووصفها فاشترى الوكمل حارية بالصفة ومات قيرل ان يسلها الى الموكل فقتضى القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه اشتراهالنفسه لان الوكيل بشراء غيرا لمعين لهان مشتر مدلنفسه وان كان شراء

الوكيل الحيارية بالصيفة المعينة ظاهرا في الحل لكن الاصيل التحريم ويندغي الرجوعالى قول الوارث لانه خامفته وله نظائر في الفقه اه وقد نقلنا هذه العبارة في الحظراً يضا (وقال في الفاعدة الرابعة المشقة علب التيسمرمانصه) ووقفنا عزل الوكيل على عله دفعاللير جعنه وكذا القياضي وصاحب وظيفة اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القياعدة الرابعية الماسع تاسع في بحث مغتفر فى التادع مالا يغتفر فى غيره مانصه)ومنه فضولى زوجه امرأة برضا ها ثم الزوج وكله اعدد ومز وحدام أة وقال نقضت النكاحل ينتقض ولولم ينقضه قولا ولسكن حمه الماها بعد ذلك انتقض الذكاح الاول اه وقد نقلناها في كاب النكاح أيضا (ثمقال في بحث من لا تحوز إحازته ابتداء وتحوز انتها ممانصه) ومنه الوكمل بالبسع لأعلك التوكمل مه وعلك احازة بسعيا ثعبه فضولي والمعني فسه اله اذا أحاز تعسط علمه بماأتي مه خليفته ووكيل الوكيل كذلك فتتكمون احازته في الانتها وعن بصرة مخلاف الأحازة في الاشداء اه (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشهائمانصه ومنهااله لايحوزالتوكمل باستمفاء انحدودوا ختلف فى التوك للاساتهااه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاءرة الشانمة عشر لاينسب الهساكت قول فلو رأى أجندا مسعماله فسكت ولمنه المركز وكدلاسكوته اه وقد نقلناها أنضافي السوع فراجعه (عمقال) وُخرج عن هـ فه هالفاعدة مسائل إلى أن قال السادمة سكوت الوكدل قدولُ ومرتدُ مرده اه (تمقال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكمل دشراء معمن انى أريد شراء دلنفسى فشراه كان له اه (وقال في الفياعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلي وهي ولاية الوكيل وهى غير لازمة وللوكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه سلم موكله اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) والثالث المجهل في دارا محرب من مسلم لم بهاحر وانه يكون عذراو يلحق به جهل الشغدع وجهدل الامه بالاعتماق وجهل البكر بنكاح الولى وجهـ لم الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثمقال) ولوماع الوكيل قدل العلم بالوكالة لم يجز البدع اه (ثمقال) ومما فرقوا به بين العلم وانجهل مافى وكالة انخاسة الوكيل بقضاء الدس اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهمة ضمن والالا ولود فع الى الطالب بعد

ردّته فالوا انء لم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعدر دته لا يحوز ضمن مادفعه والالاولودفع بعدمادفع الموكل فعن أبي يوسف الفرق سنالعلم واكحهل والمذهب الضمان مطلقا كالمتفاوضين اذا أذنكر واحدمنهما أصاحمه مه فانه نضمي مطلقااه وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور بقضاءالدين اذا أدى الامر سنفسسه تم قضي المأمو رفانه لايضمن اذالم بعسلم بقضساء الموكل قالوا هذا على قوله ما أما على قوله فيضمن على كل حال ا ﴿ ثُمُّ قَالَ ﴾ وفي وكالة المنية أمر رجلايسع غلامه عبائة دسار فياعه بألف درهم ولم بعلم الموكل عياماعه فقال المأمور معت الغلام فقال أخرته حازالسع وكذافي النكائح وأن قال قدأجزت ماأمرتك ملمحزاه وقدنقلناهافي كتاب النكاح أيضا (تمقال) وفي هامع الفصولين وكله بقيض دسه فقيضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن ولاضمان على الموكل اله (وقال في أحكام الصد أن مانصـ في) ويصم توكيله اذا كان معقل العقد ويقصده ولومجعو راولا ترجيع المحقوق البه في نحو يسعبل الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاءتسار لنية الموكم اه وقد نقله اهافي كماب لزكاة (وقال فىأحكام السكران مانصه) ۖ الثالثة الوكيل بالبيب غوسكر فبماع لمِنفذعــلىموكله (وقال في أحكام العميد مانصــه) ولاترجـع الحقوق اليه لْوَوكيلامحيمورا اه (وقال في أحكام النقدومايتعين فيه ومالايتعين مانصه) ولايتعين في النذروالوكالة قبل التسايم وأما بعده فالعامة كذلك اه وقد نقلناه فى كتاب الايمان والنذور (وقال في بعث ما يقدل الاسقاط من الحقوق مانصه) الانثىمانصه) ويقمل توكملها بلارضاء الخصران كانت مخدرة تفافا اه وقد نقلنا ه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقودمانصـــه) و حائز من المجـــانه بن لشركة والوكالة اه (وقال في محثالةول في الدين مانصه) ولوأعطى الوكيل بالبيع للاتمرا لثمن من مأله قضاء عن المشترى على أن يكونُ الثمن له كان القضاء عَلَى هُـذافاسداور جيع المائع ميلي الآخري اأعطاه وكان الثمن على المشترى على طلهاه وقدنفلناه فىالدابنات (عمقال) وفرع الامام الاعظم على عدم صحة تمليكه منغ يرمن هوعليه الدلو وكاله شراءعه دعآءايه ولمبعين المسعوالياتع

بصع التوكيل وصحان عين أحدهما واجمعواعلى العلووكل مديونه بأن بتمه اعلمه فانه يصهر مطلقااه وقد نقلناه في الزكاه وفي كتاب المداينات (ثم قال) لووكل المستأجر بأن يعمرا لعين من الاجرة يصبح وقدأوضحناه فى وكالة البحر آه . نقاناه في المداينات وكتاب الإجارة ﴿ (وقالَ في محت القول في الشرط والتعليق) * فاثد تان * من ملك النغير ملك إلَّة علي في الاالو كه ل مالطلاق علك التعيير ولاعلك التعلىقالخ وقدنقلنا يقيته في كاب العنق وكتاب الطلاق فراجعه (وقال في الفرز التبالث أرضا في محت ما افسترق فسه الوكمل ما لمسع والوكسل ض الدين) صمايرا الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصم من الثاني اله وقد ه في كتاب المداينات (ثم قال) صمح من الا**ول** قبول آنجوالة لامن الشانى وصيم من الاول أخذ الرهن لأمن الثانى اهم وقد نقلنا ه في كتاب الرهن (ثم قال) حرمنهما أخذالكفيل وصحرضمان الوكيل بالقيض المدبون فيه ولايضم ضمان الوكمل في المدع للشقري في الثمن إه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) لشهادة الوكدل بالقيض بالدين لاالوكدل بالسيم بهاه وقد نقلناه في كتار ات (مُمَّقَالَ)ولِلشَّتَرىمطآلية الوكيل، ادفعه له اداسله للوكل بعد فسيم م بضار بُخلاف ألو كيل بالقيض للثمن ولا يصم نهسي الموكل المشترىءن المدفع الوكمال المسع بخلاف الوكمل القمض آهم (وقال في يحث ما افترق فسة كدل والوصى) علك الوكدل عزل نفسه لا الوصى معد القدول لا مشترط الفمول في الوكالة و شـــترط في الوصامة و يتقدد الوكيل عاقده الموكل ولا يتقدد الوصي ولايستمق الوكمل أحرة على عمله بخلاف الوصى وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم فال) ولا تصم الوكالة بعدا الوت والوصامة تصم وتصم الوصاية وان لم يعلم به الوصى مخلاف آلوكالة وشترط في الوصى الاسلام والحرية والسلوغ والعلقل ولا شترط في الوكيل الاالعقل واذامات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غبره مخلاف موث الوكمل لامنصب غبره الاعن مفقود للحفظ وفي إن القياضي لروصي الممت يخيانة أوتهمة بخلاف الوكيل وفى ان الوصى اذاماع شيئامن فالديحاف على نفي الملم وهي في القنية اه وقد نقلنا ه في كتاب الدعوى (ثم قال) لوأوصى افقراءأهل لمزفالا فضل الوصى أن لايحا وزأهل بلخ فان أعطى في كورة

اخري مازعلى الاصم ولوأوص بالتصدق على فقرا الحاج محوزان بتصدق على غسرهم من الفقراء ولوخص فقال لفقراءهـ ذه السكة لمعز كذافي وصايا خانة الفتين وفي الخيانية لوقال لله على إن أنصدق على حنس فتصدق على غبره لوفعه لأذلك بنفسه حآز ولوأمرغيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضعن المأمور اهُ وَقَدَنَقَلْنَاهُ فِي كَتَابُ الْأَمَانَاتُ (ثَمَقَالُ) وهذا بمـاخالف فيمالوصي الوكيل ولواستأح الموصى الوصي لتنفدنا الوصية كانت وصدة له شرط العل وهي في الخانية ولواستأحرا لموكل الوكمل فان كانعلى عمل معلوم صحت والافلااه وقدنقلناه في كتاب الاجارة (ثمقال) وبيجمعان في ان كالرُّ منهـ مأمين مقبول القول مع بن ويصم الراؤه ما عما وجب مقدهما ويضمنان وكذا يصمحطه مأ وتأجيلهما ولا يصيح ذلك منهما فعماله عديما اه وقد نقلناه في كتاب الوصاباونقلنا بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحمل مانصه) السامع عشر في الإحارات اشتراط المرمة على المستأح مفسدها والحملة أن ينظر إلى قدر ماعتاج اليمه فيضم الى الاجرة نم يؤمر المؤجر بصرفه الهافكون المستأحر وكملا بالأنفاق واذا ادعى الستأج الانفاق لميقمل منه الاجحمة ولوأشهدله المؤجرأن قوله مقمول بلاحة ليقمل الاجها والحملة أن يعمل المستأخرله قدر المرمة ويدفعه الى المؤحرثم المؤحريد فعمالي المستأحر ويأمره والانفاق في المرمة فيقبل ملاسان أو مععل مقدارهافي يدعدل الخوقد نقلنا بقيته في كتاب الاحارة فراجمه (عمقال) التأسع عشرفي الوكالة انحملة في جوازشراء الوكمل المعمن لنفسمه أن شمتريه بخلاف حنس ماأمر مه أونأ كمثر مماأمره أويصرح بالشراء انفسه بحضرة الموكل او يوكل في شمرائه الحسلة في حجهة امراء الوكمل عن الثمن اتفاقا الداماان مد فعله الوكيل قدرا لثمن ثم يدفع المشترى الثمن له اه وقد نقلنا . في كتاب المداينات (ثم قال) الدالوكيلانه اذا أرسل المتساع للوكل لا يضمن فاعميلة ان يأذن له في وعثه وكذأ لوأرادالابداع يستأذنه أومرسله الوكيل مع أجمرله لان أجر الوحد من عياله مرفع الوكدل الامرالي القياضي فدأذنه في آرسالهما اه وقيد نقلنهاه في كاب الأمَانَاتُ ﴿وَقَالَ فِي الْفِنِ السَّادِسُّ فِنِ الْفِرُوقَ فِي عِثْ الزِّكَاةِ مَانِسَهِ ﴾ الوكمل بدفعهاله دفعهاالى قرابته ونفسه وبالسع لابحوز والفرق ان مسي الصدقة على المسامحة والمعا وضة على المضايقة اله وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا

فى فن الفروق في محث الطلاق مانصه) للوكل عزل وكدله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لالانه تملسك لهااه وقدنقلناه في كأسالطلاق (وقال أحوا اؤلف في تُكالسه للفن السادس فن الفروق مانصه) * كَاب الوكالة * الوّ كمل بشرا مشيَّ بعنه لواشتراه لنفسه لايصم الااذاخالف في الثمن الى خسر أوالى جنس آخرغ مرالذي سماه والوكمل بنكاح امرأة بعمنهااذاز وجهامن نفسيهصيم لانه فيهسفير ومعبر اه وقدنقلنا ه في كَتَاب النكاح (ثمقال) قال له اشترعبد زيد بيني و بينك فقيال نعم ثم قال له آخر كذاك فقال نع فاشتراه كان بن الاسم بن دون المشترى فلولم دشتر حتم لقمه نااث فقال كذلك فأحامه أيضافه وللآسمرين الاولين ولوكانا حاضرين علما مذلك كان سن المشترى والثالث لان وكالتهما ارتدت الماعلا كالوقال لآند اشترلى عدد فلان ثم وكله آخر مشرائه فان قدل الوكالة لا بحضرة الاول فهو للاول وان بعضرته فهوالماني والغرق ماقلنا اه وقد نقلناه في كاب الشركة (ثمقال) التوكيل بغير رضاء الخصم لامحوز عندالامام الاان يكون الموكل مسافرا أومريضا أومخدرة أكن اغمالا يصحرا ذالم يكن الموكل حاضرا بنفسه فانكان حاضرافأ بي الخصم التوكمه لايسهم منة والفرق انهاذا كان غائبا تتحقق ثهمتهمن التلهيس بخلاف مااذا كانحاضرا والله الموفق اه (وقال أخوا لمؤلف في التكلة المذكورة منكأب القضاء مانصه) وكذاوصي الميت علك الايصاء بلاأم بخلاف الوكمل والفرق تعـ ذرالاذن من المت مخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والوصمة (وقال الوَّاف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق مدراه منفسه اجزأاذا كان على نية الرجوع وكأنت دراهم المأمور قاعمة اه (وقال في كتاب الشركة مانصه) اختلف رب المال مع المضارب في التقييد والأطلاق فالقول المضارب وفي الوكالة القول الموكل اه وقد دنقلناه في كتاب المضاربة (وقال فى كتاب البيوعمانصه) من باع أواشترى أوآ جرملك الاقالة الافى مسائل الحان قال والوكدل مالشراء لانصح افالتسه يخسلا فه ماليسع تصمو يضمن والوكيل بالساع على خلافه اه (وقال أيضافي كتاب البيوع)ولووكله بطلاق زوجته مُعْزِرْافْمَلْقُهُ عَلَى كَائْنُ لِمُعْلَقُ اهْ وَقَدَنْقَلْنَاهُ فَى كَتَابِ الطَّـٰلَاقُ (وَقَالَ أَيضَافَى كتاب السوع مانصه) الشراه اذاوجد نفاذاعلى الماشر نفذ علمه فلا يتوقف شراءالفضولي ولاشراء الوكيل المخالف ولااحارة المتولى أجبرا يدرهم ودانق بل

ينفذعلمهم اه وقد نفلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب القضاء والمدعوى في محث الابراء العام مانصه) وفي دعوى القنية أن الابراء العام لايمنع من دعوى الوكالة وفى الرابع عشر من دعوى البزازية البرأه عن الدعاوى ثم ادعىءالمه بوكالة أووصابة صمراه وقدنقلناه فى كتاب الوصية (وقال فيه أيضا مانصه) لا تقبل شهادة كافرهلى مسلم الاتبعا أوضر ورة فالأول أثبات توكيل كافركافرا كافرين بكلحق لهنال كموفة عملي خصم له كافر فيتعذى الىخصم مسلمآخر وكذاشهادتهماعلى عدكافر بدن ومولأ ممسلم وكذاشها دتهماعلي وكدلكا فرموكاهمسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين المكونه اشهادة على المسلم قَصَدَاوَفُهِمَاسَمِينَ ضَمَنَا آهِ (ثَمُ قَالَ فِيهِ مَانِمِهِ) لاَيْقَضَى القَاضَى لنفسه ولا لمن لاتفسل شهادته لهالاف الوصية أوكان القاضي غريم ميت فاثبت ان فلاناوصيه صوبرئ بالدنع اليمه بخلاف مااذا دفع له قب ل القضاء امتنع القضاء و بخلاف الوكالة عن غائب فانه لا عوزالقضاء بها ذا كان القاضي مدرون الغائب سواء كان قبل الدفع أوبعده وتمامه في قضاء الجمامع اه وقد نقلناه في كاب الوصاية (وقال في كاب القضا أيضا) ولا تسم المينة على مقر الافي وارت مقر بدن على المت فتقام المسنة للتعرى الحان قال وفى مدعى عليه أقرمالو كالة فيثمتها الوكيل دفعا الضرر أه (وقال فيه أيضا) القضاء الفهني لايشترط له الدعوى والخصومة الى انقال وعلى هـ ذالوشهدا ان فلانة زوجة فلأن وكلت زوجها فلانافي كذاعلى حصممنكر وقضى بتوكملها كان قضاءالزوجسة بنتهما وهي عادثة الفتوى اه وقدنقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضاً) اثبات التوكيل عند القاضى بلاخهم حائزان كان القاضي عرف الموكل ماسمه ونسمه آه (ثم قال أيضا) ولا يحوز اثبات الوكالة والوصاية بلاخصم طاضراه وقد نقلناه فى كتاب الوصابا (وقال في كتاب القضاه أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بسان الفاعل لأتسمع الافى أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله ماعه من غربيانه اه (وقال فيه أيضاً) الجهالة في المنكروحة تمنع العجة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه وتفاحشت منعت والافلاوفي الوكيل تمنع كهـذا أوهذا وقيـللااه (وقال في كتاب الاقراد مانصه) الاقرار لا عمام البينة لانها لا تفام الاعلى منكر الأفي أدبع فى الوكالة و قى الوصاية الخ اه (وقال فى كتاب الاقـرارأيضا) م ملك الانشآء

للثالاخماركالوصىوالمولى والمراجع والوكيل بالسيعاه (وقال في كتاب الهمة مانصه علمك الدن من غبرمن علمه الدس ماطل الآاذ اسلطه على قبضه ومنه لو تمن النها ماعلى أبيه لها فالمعقد الصهة للتسليط ويتفرع على هذا الاصل ى دين غـيره عـلى ان يكون له الدين لميحز ولو كان وكيـ الآالسيع كافي حامع (وقال في كتاب المداينات) ويفرع على ان الديون تقضى بأمثالما لل الحانقال ومنها الوكدل مقيض الدين اذا ادعى معدموت الموكا الهكان مضه في حماته ودفعه له فانه لا بقيل قوله الأسدنة لانه مريد اعجاب الضمان على ت يخدلاف الوكدل بقمض العبن كمافي وكالة الولوا تحمة اه (وقال فيه أرضا مانصه) الابراء عن الدين فيه معنى التمليك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو وكل وبون مامواء نفسه فالواصم التوكمل نظرا الى حانب الاسقاط ولونظرالي حانب ألم يصم كالووكله بان يبيع من نفسه والتشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة والوكمل من يعمل لغيره وأحسناعنه فيشرح المكنز في ماتفو مض الطلاق (وقال أيضافي كتاب المدامنات) الوكدل بالامراء أذا أمرأولم بضف الى موكله أدافي الخزانة اه (وقال في كتاب الأمانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله ولاالضمان كالمستعبر والمستأبه الافه الوكمل بالنسعاو مانحفظ أو بالإحارة بالاستثحاراه وقدنقلناه فعيكتابالاحارة (نممقال فسهأنضا) والوكيل ص الدين بعده مودع فلاعلك الثلاثة كما في حامع الفصولين اله أي الابداع والاجارة والاعارة (ثمُّقَالَ فيه) ولاأجِرالوكيلِ الآبالشرط وفي حامع الفصُّولينُّ لوكمل مقمض الودكعة اذاسمي لها أحرالماني بها حاز بخلاف الوكدل بقمض الدس لا يصم استثماره الآاذا وقت له وقتااه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمنن ا دعى أ يصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادّعى الردوالو كيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف علم موسواء كان في حماة مس الافيالو كمل يقمض الدين اذا ادعى يعدموت الموكل انه قيضه ودفعيه له في حمانه لمتقبل الاسننة مخلاف الوكدل بقيض العبن والفرق في الولوا تجية القول للامين معالعهن الااذا كذمه الظاهر فلأرقيل قول الوصي في نفيقة زائدة خالفت الظاهر وكذالة ولياه وقدنقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصياما اثمقال) الامن اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أوالامانة عاله فانه ضامن

الجان قال والسمسياراذا خلط أموال النياس وأثميان ماماعه ضمن الافي موضع جِ تَ الْعَادَةُ بِالاَذِنِ بِالْخَلِطُ الْخِفْرِاجِعِهِ ﴿ وَقَالَ فِيهِ أَنْضًا ﴾ المَّأَذُونِ لِهِ فَي شَيُّ كَاذِيهِ المانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع ونوج عنه مسئلتان المودعاذا أذن انسانافي دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحقب سنة بعدا الهلاك فلاضمان عـني المودع وللسقيق تضمين الدافع كإفي حامع الفصولس اه وقد نقانياه في كتاب الغمب (تُمْقالُ فسه) تحلُّمُ قَالُومَن عَنْدُدُ وَوَى الرِّدَّا وَالْهَلَاكُ قَمْلُ لَنَوْ الْتَهُمُّة وقسل لانه كاروالفعيان ولاشت الرديمينه حتى لوادعي الردعيلي الوصى وحاف لم يضمن الوصى كذافي ودسمة المسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصا بأوكتاب الدعوى (وقال في كتأب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكها وكذباه فالقول له في مراءته لا في وحوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادّعام وكذباه فان كانت امانة فالقولله وان كان مضمونا كالغصب والدن لاكما فى فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلياه في كناب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب لمداينات (وقال أيضافي كتاب الامانات ما نصه) وفي وكالة البزارية المستمض لاءلك الابضياع ولاالامداع والا يضاع المطلفة كالوكالة القرونة بالمشيمة حتى اذادفعله ثوباوقالله اشتر تىمه توياصم كااذاقال اشترلىمه أئ توب شأت وكذلك لودفع آليه بضاعة وأمره ان بشترى له ثوماصم والمضاعة كالمضار بةالاان المضيارب علاثا المدع والمستمضع لاالااذا كأن في قصده ما يعلم إنه قصد الاسترياح أونص على ذلك اهم وقد نقلنا على كتاب المضارية (وقال فيه أيضا) القول المودعى وعوى الردواله لاك الااداقال أمرتني مدفعها الى فلان فدفعتما المهوكذبه ر بهافى الامر فالقول ربها والمودع ضامن عندأ صحابنا خلافا لاس أي المي كذا في آخرالود بعدة من الاصل لهم مد أه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الشفعة) يصم الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدارالي موكله فان لملم يصمو بطأت وهوالمختبار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقااه (وقال فيه أيضاً) حط الوكيل بالمدع لايلتحق فلانظهرفي حق الشَّفعة اه وقدنُقلناه في كتَّابِ البيوع (وقال في كتاب الوصاما) وفي المُلتقط أنفق الوصي على الموصى في حياته وهومعتقل اللسان يضمن ولوأنفق الوكدل لا يضمن اه (مقول حامته) وقوله بضمنأى يضمن الموصى ماأنفقه الوصى وقوله لايضمن أي لا يضمن الموكل

ماأنفقه الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصى اذا أبرأهما وجب بعقده صع و يضمن الااذا أبرأهما كاتبه عن بدل المكابة وكذا الوكيل والاب اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضى جعلتك وكيلافي تركة فلان كان وكيد لا فيهما ولوقال حعلتك وصيافى تركة بعدت وقال في كتاب الفرائض) الارت يحرى في الاعيان وأما المحقوق فتها ما لا يحرى فيه كحق الشفعة الى أن قال والوكالات والموارى والودائع لا تورث اه (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الاقرار)

المقرله أذا كذب المقر بطل اقراره الافي الاقرار مامحرية والنسب وولا العقاقمة كافى شرح الجمع معللا بأنها لاتحتسمل النقض ويزاد الوقف فأن المقراء اذارده غمصدقه صحركافي الاسمعاف والعالاق والنسب والرق كإفي المزازية اه وقد نقاناهذ والسائل في أنواجها (ممقال) الاقرار لا عامم السنة لانها لا تقام الاعلى منكر الافيأر بع في الوكالة وفي الوصاية وفي السات الدَّن على المت وفي استحقاف لعمن من المشترى كإفروكالة الخاسة اه وقد نقلنا هدده المسائل في أنواجها ونقلناه اكاهافي كتاب القضاء أيضاً (ثمقال) الاقرار للحهول ماطل الافي مسئلة ما اذارد المشترى المسم معس فعرهن المائع على اقراره اله ماعه من رجل ولم معينه قسل وسقط حق الردكما في سوع الذخيرة أه وقد نقلناه في كتاب السوع (ثمقال) الاستشاراةرار معدم الملك له عدل أحدالقولين الااذا استأح المولى عمده من نفسه لم مكن اقرار امحر متسه كما في القنمة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفى كتاب العتق (ثم قال) أذا أقريشي ثم ادّعي الخطألم مقمل كافي الخساسة الاادا أفرىالطلاق بناء عدلى ماأفتي بهالمفتى ثمتهن عدمالوفو عفاله لايقع كمافي حامع الفصولين والقنسة اه وقسدنقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) اقرار المكر وماطل الأاذا أقر السارق مكرهافقد أفتى بعض المتأخون بعيته كذافى سرقة الظهيريه اه وقدنةلمناهفى كتاب اكحدودوااسرقة (تمقال) الاقراراخسار لا انشاء فلا عطماله لو كان كادباالافي مسائل فانه انساء مرتدبالرد ولا بظهر في - ق الزوائدالمستهلكة ولوأقوغ أنكر محلفء لى أنه ماأقربناء على أندانشاه الك

لكن الصمير تحليفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخدار كالوصي والولى والمراجع والوكيل المسعومن له انخارو تفاريعه فأعان الجامع اه (يقول جامعه) وقوله كالوصى أى الوصى لليث فانه لوأقر مالاستيفاء من مسديون الميت صع بخلاف وصي القياضي وقوله والولى أي في النكاح فاله لوأ قرالولي النكام على الصغيرة بحزالابشهوداوتصديفه بعدالبلوغ عندالامام وقالا يصدق كذافي شرحها إثمقال ساحب الانسيام) قلت في الشرح الافي مسئلة استدانة الوصى على المتّم فانه عِلْكَ انشاءها دُونَ الاخمار بِهِ الْهِ وَقَدَ نَقَلْنَا هَذُهُ السَّادُ لَقَ أُوابِهَا ﴿ ثُمُّ قَالَ } المفراء اذا ردالاقرارهم عادالى التصديق فلاشئ له الافي الوقف كافي الاسعاف فياد الاقرار بالوقف أه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف فى المقريه عنم العجة وفي سيمه لا أقر بعين وديعة أومضارية أوأمانه فقال المسلى وداهمة لكن ليعلمك أالف من عن مسع أوقرض فلاشئ له الأأن يعودالي تصديقه وهومصر ولوقال له أقرضتكها فله أخذهالا تفاقهماعلى ملكه الااذا صدقه خلافالاى بوسف رجمه الله سيمانه وتعالى ولوأقرانها غصب فله مثلها المرد في حق العين كذا في انجام الكرير المقراذ اصار مكذبا شرعا بطل اقراره فلوادّ عي المشترى الشراء بألف والبائع بألفتن وأقام البينة فان الشفسع بأخذها بألفينلان القاضى كذب الشترى في اقراره وكذا اذا اقرالم شرى بأن المسع المائع ثم استحق من يدالمسترى بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بالمه وان أقرانه للماثم كذا فى قضاء اتخلاصة ومنه مافي امج المع ادعى علمه كفالة معينة فأنكر فرهن المدعى وقضى على المكفيل كان له الرجوع على المدنون اذا كان ،أمره وخرج عن هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة تحمعهما أن القاضي اذا قضى ماستعمال الحال لايكون تكذيب له الاولى ان المشترى لوأفران البائع أعتق العدفيل السع وكذيه المائع فقضى بالثمن على المشترى ليبطل قراره بالعتق حستي يعتق علمه الثانمة اذاآدعي المدنون الايفاءأوالابراء على رب المال فيعدو حلف وقضى له بالدن لم يصرا لغرم مكذباحتي لووجديينة ثقيل وزدت مسائل الاولى أقرا لمشترى بالملاشلا بأنع صريحسا ثم استحق ببينة ورجه عالثمن لم يبطل اقراره فلوعاد اليه يوما من الدهرفانه وقر بالتسلم اليه اثمانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدّة وفرض القاضي له النفقة ولهابدنة تمحضرا لاب ونفاه لاعن وقطع النب ولهما

نحتان في تلخيص الجامع اليكسر من الشهادة وعلى هذالوأ قرمحترية عبدثم اشترا. عتقء لمه ولأمرجع مآلثمن أو توقفية دارثم اشتراها كمالايحفي ومسيئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لوأفر بأرض في مدغيره انهاوقف ثم اشتراها أوورتها ادت وقفامةا خيذة لهيزعيه اه وقدذ كرفي المزازية من الوكالة طرفامن رمكذما شرعاوذكر فيخانةالأ ميرله بعبيد بقيال له سالم فأنكر الابن وأقريأنه أوصى له بعبيه مُلَة تُخَالفُهما فاترا حمع قدل قوله وكذا * ناصرة على المقرولا بتعسدي الهاغيره فلوأ قرابؤ حأن الدارلغسره لاتنفسخ رة الافي مسائل لوأقر تالزوحية مدين فلايداش حسمياوان تضررالزوج أقسر المؤحريد بزلاوفاء لهالامن غن العيين فسله معهيا كقضيائه وان تضرر يتأحر ولوأقرت محهولة النسب بأنهاا بنةأب زوجها وصدقهاالاب انفسم لولده دون أخسبه كإفيا تجسامع ماع الممسع ثمأقران المسع كان تلحتسه ُنواجها (ثم قال) الاقرار رشيُّ مجسال ما ملل كمَّالوأ قرله مارش مده التي قطعها لة درهم ويداه صحيحتان لم يازمه شئ كافي التتارخانية من كتاب الحمل وعلى هذا أفتدت سطلان اقرارانسان يقسدرم السهام لوارث وهوأزيد من الفريضة الشرعية ليكوخ امحالا شرعامثلالوماتءن ابنوينت فأقرالابن ان التركة متنهما فصفين بالسوية فالاقرار باطل لماذكرنا والكن لايدمن كونه محالامن كل وحه والافقىدذكر في التتارخانية من كتاب الحمل الهلوا قران لهذا الصغيرعليّ درهم قرض أقرضنيه أوثن مسع باعنيه صح الاقرار وعان الصدي ليس من أهل يسع والقرض ولايتصوران منه لكن اغسايصيم باعتباران هذا المقرمحل لثبوت

الدين للمسغيرعلمه في المجانة اه وانظرالي قولهمان الاقرار للحمل صحيح ان بين سد ساتحا كالمراث والوصدة وان بن مالا بصلح كالسع والقرض مطل أحكونه محالا علك الاقرارمن لاعلك الانشاء فأوأراد احدالدا تنسن تأحسل مصته في الدين أتشترك وأبى الاتنولم بحز ولوأقرأنه حمن وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (يرقال) ولايلك المقذوف العفوعن القاذف ولو قال المقذوف كذت منطلا في دعواى سقط اتحدر كافي حمل التقارخانية من حمل المدابنــات اه وقدنقلناه في 🖚 تاب انحدود (يُمْ قال) وفرعتُ عليه لوأقر المشروطاه الربعأنه يستحقه فلان دونه صم ولوجه له أغيره أيصم وكدا الشروط المريض فيمرض الموت لاحق لى على فلان الوارث لا تحم الدعوى علسه من وارث آخوهم الحسلة في ابرا المريض وارثه في مرض موته تخلاف ما إذا قال أرأنه فانه بتوقف كإفى حمل الحاوى القدسي وعلى هذالوأ قرالمر نض مذلك لأجنبي لاتسمع الدعوى عليمه بشئ من الوارث فلكذا إذا أقر لعض ورثتمه كماني البزازية وعلى هذايقع كثيراان البنت فى مرض موتها تقربان الامتعة الفلانمة ملك ابهالاحق لهافها وقد أجبت فمهامرارا بالصحة ولاتعم دعوى زوحها فهمامستندالما فيالتمارخانمة من مات اقرارالمر مضمعز ماألى العمون اذعى على رجل مالا وأثنته وأبرأه لاتحو زبراءته ان كان علمه دس وكدا اوأبرأ الوارث لايحو زسواء كان علمه دس أولا ولوانه قال لم مكن لى على مذا المطلوب شئ تممات حازا قراره في القضاء اهـ وفي الـمزازية معزيا الى حــل الخصاف قالت فمه أيس لي على زوجي مهرأوقال فمه لم يكن لي على فلان شيء بيرأ عند نا خلافاللشافعي اه وفها قسله والرا الوارث لا محوز فيه قال فيهل كن في علمه شئ للس لوار ثه ان يدعىءالمسه شدأ في القضاء وفي الديانة لايحوزهذا الاقرار وفي اتجامع أقرالاين نه لنس اله على أسه من من تركة أمه صع بخدالف مالو أبراه أو وهده وكذا ر بقدض ماله منه اه فهذا صريح فعما قلناه ولا سافيه مافي البزاز مة معزيا لى المذخرة وقولما فسه لامهرال عالمه أولاشئ لى علىه مهرقيل لا يصم وقيل يصم والصيم الدلايهم أه لان هـ ذا في حسوص الهراطهورانه عليه غالبا وكالمنافى غبرالمهر ولاتنافيه أيضاماذ كرفي البزازية بعده أيضاادعي

علمه مالا ودنونا ووديعة فصالح مع الطالب على شئ سيرسرا وأقدر الطالب في العلانية انه لمربكر لهء له المدعى علمه شير وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات لدس لورثته أن يدعواعلي المدعى عليه وان يرهنواعلي انه كان لمورثنا عليه أموالا ليكنه بهذاالا قرار قصد حرماننالا تسمع وانكأن المدعى علمه وارث المدعى وحرى ماذكرنا فسرهن بقسة الورثة على ان أمانا قصد حماتنا بهذا الاقرار وكان علمه أموال تسمع اه لكونه متهمافي هذا الأقراراة قدم الدعوى علمه والصلح معه عملي يسمر والكلام عندعدم قرينة تدلءلي التهمة ولاينافيه أيضاماني النزازية أقرفيه بعمدلا مرأته ثمأعة قه فأن صدقه الورثة فيه فالعتق ماطل وان كذبوه فالعتق من الثلثاه الانكلامنا فهما ذانفاه من أصله بقوله لمركن لي أولاحق لي وأما محرد الاقرار للوارث فوقوف على الاحازة سواءكان بعن أودين أوقيض دين منه أوابراء الافى ثلاث لوأقر ماتلاف وديعته المعروفية أوأقر مقمض ماكان عنسده ودنعة أو بقيض ما قبضه الوارث بالوكالة من مدمونه كذا في الخيص المجامع ويندخي ان يلحق أنبة اقراره بالامانات كلهاولومان الشركة أوالعارية والمعني في السكل إنه ليس فيه ايثارا لبعض فاغتنم هذا التحر مرفانه من مقردات هذا الكتاب وقدظن كثمر بمالاخبرةله بنقل كلامهم وفهمه آن النفي من قسل الاقرار للوارث وهوخطاء كما سمعته وقدظهرلى انالاقرارمنهامان الشئ الفلاني ملك أميأوأمي والدعندي عارية عنزلة قولها لاحق لى فيه فيصم وليس من قيدل الأقرار بالعين الوارث لانه فعما اذاقال همذالفلان فلمتأمل وتراجع المنقول وفي جنايات المزازية ذكر بكراشه دالمجروح ان فلانالم يكن جرحمه ومات المجروح مشه ان كانجرحه معروفاعنه دائحها كمروالناس لايصم أشههاده وان لميكن معروفاعندالحهاكم والناس يصم اشهاده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلامًا كان جرَّحه ومات منه م يقدل لان القصاص حق المت الخ اله وقد نقلنــاهفي كتاب الجنامات (ثمقال) ونظـــرهما اذاقال المقـــذوّف لم يقـــذفني فلان ان فم يكن قدف فلان معروفا يسمع اقرآره والالا اه وقد نقلما ه في كما ي الحــدود (ثمقال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الافي مسئلة اسنادالناظرالنظرافيره بلاشرط فالدفى مرض الموت صيح لافي الصحة كإفي اليتمة وغيرها اه وقدنقلناً في كتاب الوقف (ثمقال)وفي كافي آمحا كم من ياب الاقرار

فالمضاربة لوأ قرالمضارب يربح ألف درهرم في المسال ثمقال غلطت انهسا خسمانه لمرصدق وهوضامن لمأأفرية اه وقدنقلناه فى كابالمضارية (ثمقال)اختلفا كون الاقرارالوارث في العصة أوفي المرض فالقول لمن ادعى اله في المرض أوفى كونه في الصغر أوالملوغ فالقول لمدعى الصغر كذا في اقرارا ليزازمة وكمذا لوطاق أوأعتق ثم فال كنت صغيرا فالعول وان أسندالي حال الحنون فان كان اقدر والآلا اه وقدنقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (تمقال)مات لقراه فيرهن وارثه على الاقرار ولم شهد والنالمقرله صدق المقرأو كذبه بقيا كإفي القنية أقرفي مرض موته رثيث وقال كنت فعلته في العجه كان عنزلة الاقراد ا فيالمرض من غسراسنا دالي زمن الصحة قال في الخيلاصة ولوأ فرفي المرض الذي مات فيهانه ماع هيذا العيدمن فلان في صحته وقيض الثين وادعي ذلك المشبتري فانه بصدق في المدم ولا بصدق في قمض المُن الابقدر الثلث وفي العمادية لانصدق على استىفآءالثم الاان مكون العيدقدمات قدل مرضها ه وتماميه في شرح منظومة الن وهمان محهول النسب أذا أقر مالرق لانسان فصدقه المقرله صيروصارعمده أنكان قبل تأكدح يته مالقضاء أما بعد قضاءا لقاضي علمه يعد كآمل أو بالقصاص في الاطراف لا يصع اقراره بالرق بعد ذلك واذا صع اقراره بالق فأحكامه يعده في الحنايات والحدود أحكام العمدوة عاده في شرح المنظومة وفيالمنتق يصدق الافي خسةز وجتبه ومكاتبيه ومدسره وأم ولده ومولىء تقه قر الرق تمادعي الحربة لاتقبل الاسرهان كذافي البزازية وظاهر كالرمهمان ماضي لوقضي مكونه مميلوكا ثم مرهن على انه حرفانه يقد للان القضاء بالملك مقمل النقض لعدم تعديه كمافي المزازية بخلاف مالوح حصكم بالنسب فانه لابسمع دعوى أحدفه ولغرائه كروم له ولاترهانه كافى البزاز بهلا قدمنان القضآه بالنسب بمبايتعدي اه وقدنقلناه في كتاب العنق (ثم قال) فعلى هذا لوأقر عداعه ولاانه اسه فصدقه ومثه وادائله وحكمته بطريقه لم تصع دعواه بعد ذَلَكَ انه ابن لغير العبد المقسر وهي تصلح حيسلة لدفع دعوى النسب وشرط في لذب تصدر في المولى وفي المقعة من الدعوى سفل عدلى من أحد عن رحل وترك مالا فاقتسمه الوارثون تمحاء رجل وادعى ان هـذا المن كان أبي وأثنت النسب عندالقاضي بالشهودان أماءأ قرانه ابنيه وقضي القاضي له شهوت

لنسب و يقول له الوارثون بن ان هذا الرجل الذي مات سكراً مك هل مكون هذا دفعا فقال انقضى القاضي شوت النسب ثدت نسمه وبنوته ولا عاحة الى الزيادة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (نمقال) جهالة المقرة ع صحة الاقرارالافي مسئلة مااذاقال لكءلى أحدنا ألف درهم وجمع بهن نفسه وعبده الافي مسئلة ين فلا يصيح ان يكون مدنونا أومكاتما كذافي الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح الااذاقال على عداودارفانه غيرصه مركافي المزازية (مرقال) على منشاة الى بقرة لايلزمه نين سوا كان بدنه أولا أهم إذا أقرعه مول لزمه سانه الااذاقال لاأدرى له على " دس أوريع فانه ملزمه الاقل كإفي البزازية اذا تعددالا قرار عوضعت بازمه الشمشان الآفى الاقرار مالقتل لوقال قتلت اس فلان عرقال قتلت اس فلان وكان له ابنان وكذا في المدوكذا في النزويج وكذا في الاقرار بالحراحة فهي ثلاث كما في أقرار منسة المفتى أه وقد نقلناء في كاب الحنامات وكاب النكام (مرقال) اذا أقر والدين يعد الايراء منسه لم ملزمه كافي التتارخانسة الااذا أقر لزوحته عهريعه همتهاله المهرعلي ماهوا لختاره ندالفقمه ومحمل زيادة انقلت والاشمه خلافه دم قصدها كافي مهر البزازية واذا أقر بأن لما في ذمته كسوة ماضمة ففي فتاوى المداية انهاتلزميه وليكن بذيغ للقياضي ان يستفسرها إذا ادعت فان ادعتما بلاقضاء ولارضاه لم يسمعها لله قوط والاسمعها ولانستفسرا لمقراه سني فاذا أقر بأنها فيذمت ولرعلى انهسا يقضاء أورضاء فملزمه اللهم الااذاصدقت المرأة انها بغبرقضا أو رضاء بعد اقراره المطلق فينسغى ان لا بلزمه اه وقد نقلناه في كاب الف كام وكاب الطلاق والله سجعانه وتمالى أعلم اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الافرار (قال المؤلف في الْقاعدة الاولى لاثوات الابالنيةمانصه) وأماالاقرار والوكالة فيحمان يدونها أى النية وكذا الابداع ذا القـذفوالسرقـة اه (يثقال في أواخوا لفـاعدة الثـانيـة الامور بقاصدها في الفروع مانصه) ولو كر رافظ الطلاق فان قصد الاستشاف وقعالكل أوالتوكمدفوا حدة دمانة والكل قضاء وكذااذا أطلق ولوقال أنت طالق واحدة في اثنتن فان نوى مع اثنين فثلاث دخل بها أولا والافان نوى وثنتين فثلاث انكان دخل بهاوالافوا حدة كأاذانوى الظرف أوأطاق ولونوى الضرب وانحساب فكذلك وكذانى الاقرار اه (وقال فى قاعدة الاصل براءة الذمة

مانصه) ولوأقريحق أوشئ قسل تفسيره بماله قيمة والقول للقرمع بمينه ولابرد علمه مالوأقر مدراه مفائهم قالوا ملزمه تلاثة دراه مهلانها أقل الحمع معان فمه اختسلافا فقهسل أقله اثنيان فيذبغي انصمص علميه لان الاصيل البراءة لانانقول المشهو رأنه ثلاثة وعلمه منني الاقرار اه (وقال في قاعمدة الاصل العهدم مانصه) ولداقال في الكنزوان قال أخــ ذَتُ مَنْكُ أَلفُ اود بعة وهلكت وقال خمذتهما غصمافهوضامن ولوقال أعطيتنهما وديسةوقال غصبتنهمالا اه وقد نفلنا بقيته في كتاب الغصب (ثمقال) ومنها لوقال عُصدَت منك ألف وربحت فهما عشرة آلاف فقال الغصوب منه مل كنت أمرتك التحارة مها فالقول للمالك كافي اقرارا المزازية سني لتمسكه بالاصل وهوعدم الغصب اه وقدنقلناه فى كتاب الغصب ﴿وَقَالَ فِي فَاعِدَ وَالْاصْلَ اصَافَةَ الْحَـادِثُ الْمُأْقَرِبُ أوقاته مانصـه) ومنهالوكان في مدر حل عد فقال رحل فقأت عمنه وهوفي ملك الماثعر وقال المشترى فقأتها وهوفي ملكي فالقول للشترى فمأخذ أرشهاه (وقال في قاعدة الاصلاضافة الحسادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرعته على الأصل مافى التمدة وغيرهما لوأ قرلوارث ممات فقال المقرله أقرفي السحمة وقالت الورثة في مرصمه فالقول قول الورثة والمدنة مدنه المقرله وان لم تقم يدنة وأراد استحلافهم فلهذلك اه (ثمقال) وخرج عنسه أيضامالوقال العبدلغبره بعبدالمتق قطعب يدك وأناعمد وقال المقرله للقطعتها وأنتحز كار القول للعسدوكذالوقال المولى لعمدق دأعتقه قدأخذت منائفلة كلشهرخسة دراهم وأنت عمدفقال المعتق أخذتها بعدالعتق كإن القول قول المولياه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثمقال) وكذا الوكيل بالسيع اذاقال بعت وسلمت قبدل العزل وقال الموكل بمد العزل كان القول للوكيل ان كان المسعمسة تهلكا وان كان قائما فالقول قول لوكل وكذافى مسئلة الغلة لايصدق الموتى في الغلة القائمة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (يثقال) ومماوافق الاصل مافى النهاية لوأعتق أمته برقال لهاقطمت يدك وأنت أمتى فقالت هي مل قطعتها وأناحرة فالقول لهــاوكذافي كل شئ أخذم منهاءندابي منيفة وأيى يوسف ذكره قمل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظردقيق للفرق بينها وفي المجمع من الأقرار لوأقرح بي أسلم بأحد المال قبل الاسلام أو باتلاف خربعد وأومسلم بمسال حربى في الحرب أو بقطع يدمعتقه قبل

العتق فكذبوه فى الاسناد أفتى مجمد يعدم الضمان فى الكل وقالا يضمن اه وقد نقلناهذه العدارات في الحنامات أضا (وقال في قاعدة الاصل في الحكارم الحقيقة مانصه) ومنهالوقال هذه الداولزيد كأن اقرارا بالملكله حتى لوادعى انهامسكنه لميقسل وفيالبزازية قوله فلانسا كنهذه الدارا قرارا تكونها له مخلاف زرع فُملان أوغرس أو بني وادّعي إنه فعل ذلك بالائح فهوللقراه (وقال في خاتمة فهم فواقد في تلك الفاعدة أعنى المقين لامز ول بالشك الى أن قال في الف أندة الشاسة مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قسل الشك لانهم رمدون به التردّد من وجودالثئ وعدمه سواءاستو باأوترج أحدهما ولذاقالوافي كابالاقرارلوقال له عدلي الف في ظنى لا يلزمه شي لانه آلشك اه وثم قال في الف أندة الشاللة في الاستحياب مانصه) وفي اقرار المزازية صب دهناً لانسان عندالشهودفادَّى مالكمه الضمان وقال كانت نحسة لوقوع فأرة فالقول الصاب لانكاره الضمان والشهود شهدون على العب لاعلى عدم النحاسة وكذلك أتلف محمطواف فطول بالضمان فقال كانت مئة فأتاه تبالا بصدق والشهود أن شهدوا اله كمذكى تحركا كحال قال القاضى لايضمن فاعترض علمه عسئلة كأب الاستحسان وهولوان رجلافتل رجلاوقال كان ارتدأ وقتل أمي فقتلته قصاصاأ والردة لايسمع فأحاب وقال لانه لوقدل لادعى الى فنح ما العدد وأن فانه مقتل و مقول كان الفتل لذلك وأمرالدم عظيم فلام ممل بخلاف المال فانه مالنسسة الى الدم أهون حتى حكم فيالمال بالمكول وفي الدم محدس حتى يقر أو محلف واكنفي بهين واحدة في المال وبخمسن عينافى الدم اه ووقد نقلنا يعضه فى كتاب الغصب ونقلناه فى كتاب الجنامات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذالفظ الناذر والموصى وانحيالف وكذا الافارير تدني علمه أي العرف الافتميامذ كروسيماني في مسائل الاعمان اه (قال في فف ل تعمارض العرف مع الشرع من الميحث الرابع العرف الذي تحسمل عاسه الالعاطان ياهوا لقيارن والسابق دون المتأخر مانصة) وأماالا قرار فهوا خيار عن وجوب سابق ورعما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذالوأ قريدراهم تمفسرها انهاز بوف أوبنهر جقيصدق ان وصل وان أقريألف منثمن متاع أوقرض لمربصدق عنسدالامام اداقال هي زيوف وصل أوفصل وصدقاه ان وصل وان أقر وألف غصما أو وديعة ثم قال هي زيوف صدق

مطلفا وكذا الدعوى لاتنزل على العادة لان الدعوى والاقرارا خمار عاتقدم فلانتمده العرف المتأخر بخلاف العقدفانه باشره للحسال فقيسده العرف قال فى المزازمة من الدعوى معزيا إلى اللامشي أذا كانت النقود في السلد عنتلفة أحدهاأروجلا تصم الدعوى مالمسن وكذالوا قريعشرة دنانبرجر وفي الملدنقود مختلفة جرلابصم بلابيان بخلاف البيع فاله ينصرف الى الاروج اه وقد أوسعنا الكلامعلى ذلك في شرح الكنزمن أول السع اه وقـ دنقلنا معنه في كتاب السع وكمأب الدعوى (قال في القاعدة المانية اذا أجمع الحلال والحرام غلب الحرآم الحلال مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي فيمالوأقر بعسن أودين لوارثه ولاجني لم يصم في حق الاجندي أيضا اه وفي المجمع من الاقرار لوأقرلوا رث مع أجنسي فتكاذما الشركة فهوصحيم في الاجنسياه (وقال في القياعدة الرابعية التمانع تابع مأنصه) ومنها يصح الاقرارلة أى الحلان بين المقرسساصا كما وولدلآقل من ستة أشهراه (نمقال في القاعدة المذكورة) ومنها يصم الاقرار به وان لميين له سيبا اذا حا • ت به لا قل المدة في الادمي وفي مدة تنصو رعنداً هل الخبرة فى المائماه (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ مااشمات مانصه) ولايصم أفرارالسكران امحدودا نخااصة الاأنه يضمن المال أه وقد نقلناهذه في كمات الحدودأيضا (وقال في القياعدة اكحيادية عشرالسؤال معاد في المجواب مانصه) وفي اقرارالقنمة قال لا تولى علمك كذافا دفعه الى فقال استهزا عمم أحسنت فهوا قرارعلمه و رؤاخذيه اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا رنسب الي ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقرله قبول ويرتدبرده اه (نمقال) الثامنة عشرسك وتالقن وانفياده عندسعه أورهنم أودفه محنامة اقرار برقه انكان يعقل مخلاف سكوته عندا جارثه أوعرضه السيع أوتزويحه اه (ثمقال) الراسمة والعشرون سكوته عنديسع زوجتمه أوقر سهعقمارا اقرار بأنه لمسله على ماأفستي به مشايخ ممرقند خلافا لمشايخ يخارى فمنظرا اغتى الخمامسة والعشرون رآه بسمع عرضا أودارا فتصرف الشترى زمانا وهوسا كت تسقط دعواماه وقد نقلناذاك أيضافي مسائل شى كافعل في الكنز والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي وإنجاهل مانصه) وقالوالواستام حارية متنقبة أوثوبا ملفوفا فظهرانه ملكه بعدالكشف

قبل بعذراذا ادعاه للحهل في موضع الخفاء وقدل لاوالمعتمد الاول وقالوا بعذر الوارث والوصى والمتونى التناقض للعهل وقالوا اذاقلت الخلع ثمادعت الثلاث قىلە ئىمىم فادار ھنت استردت المدل الحهل فى معلى ولوقىل السكانة وأدى المدل ثمادعى الاعتاق قبله تسممو ستردا ذارهن وقالوا اذاما عالات أوالوصي ثمادعي انه وقع بغين فاحش وقال لمأعلم تقمل وفلوافي ماك الاستحقاق ولا بضرالتناقض في الحرية والنسب والطلاق اهم وفد نقلناه في كتاب المدعوى (ثم قال) وفي اقرار البتعة سَـــثل على من أحد عن رجل اقرأنّ لفلان علمه حنطة من سَلِم عقداه بينهما ثم نه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن المقد فقالوا هوفا سد فلا تحب على شيئ والمقر معروف الحهل همل مؤاخذ باقراره فقال لاسقط عنه الحق مدعوى الحهل اه (وقال قدله) اذا أقر الطلاق الشهلات على ظن صدق المفتى الوقوع ثم تدس خطاؤه بافتا الاهدل لم يقعرد مانة ولا يصدق في الحكم اه وقد نفلنا هافي كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد الهمن محرم كالصاحى الافى ثلاث الردة والاقرآر بالحدودالخساأسة والآشهادعلى شهادة نفسماه (وقال في أحكام العميد مانسه) ولاينفذا قراره بمال مأذونا كان أومكاتسا الأماذن مولاه الااذا أقرا لمأذون عافى يده ولو بعد حجره وكذا اقراره بصنامة موحبة الدفع أوالفدا غيرصيم بخلافه يحد اوقوداه وقد نقلناه في كاب الاذن والحجر (وقال في مجث الساقط لآيعود مانسه) وقدوقعت حادثة الفتوى امرأه عامائم أقر بعده بالمال المراعنه فهل يعود بعد سقوطه فأجمت بأنه لا بعود لمنافي حامع الفصولين أيمن العباشر مرهن اندامراني من هذه الدعوي ثمادّي المدعى فانسانه أقرلي مالمال معدامرائي فاوقال المدعى علمه ارزاني وقملت الامراء أوقال صدقت فمه لا يصم هــذا الدفع بعنى دءوى الاقرار ولوا بقيله يصم الدفع لاحمال الردوالا يرامر تدبالر دفسق السال علمه اه وفي التتارخانمة من كاب الاقرارلوقال لاحق لى علمك فأشهد لى علمك بألف درهم فقسال نعم لاحق ال على ثم أشهد أن له علمه ألف درهم والشهود يسمعون هدا كله فهذا باطل ولا يلزمه شي ولا يسع الشهود أن شهدوا علمه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أنضا ﴿ وَقَالَ آخَرًا حَكَامُ الْحَارِمِ مَانِمِهِ ﴾ ﴿ فَانْدَهُ * يَتُرْتُبِ عَلَى النَّسِ اثْنَا عَشْرِ حَكِمُ الى أَن فالرعدم صة الوصية عندالمزاحة ويلحق بهاالاقرار بالدنن في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها فني اقرار البزازية كتب كما مافيه اقرار بين يدى الشهود فهذاعلي أقسام الاول أن يكتب ولا يقول شأوانه لا يكون اقرارا فلاتحل الشهادة بأنها قرار قال القاضى النسفى ان كتب مصدرا مرسوما وعلم الشاهد حلله الشهادة على اقراره كالوأقر كذلك وان لم قل اشهد على مه فعلى هـ ذا اذا كتب الغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على "كذا مكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فمكون متكاما والعامة على خلافه لان المكتابة قد تكون التحرية وفي حق الاخرس يشد ترطأن يكون معنونامصدراوان لمبكن الىالغائب الثانى كتب وقرأعندالشهود لممأن يشهدوامه وان لمنقل اشهدوا على الثالث أن يقرأ هذاء بدهم غيره فيقول الكاتب اشهدوا على عافيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول اشهدواعلى يمافيه ان علواء افيه كان اقر اراوالافلا ١ ه وقد نقلنا بقيته في كاب الطلاق وكاب الدعوى والعتق (نمقال) وفى اجارة البزارية أمرالصكاك بكتابة الاجارة وأشهد أولمصر ألعقد لأينعقد بخلاف صلَّ الأقرار والمهر اه وقد نقلناه في كاب الاحارة (مُ قال) واختلفوا فيمالوأمرالز وج بكتب الصك بط لاقها فقيل بقع وهواقرارمه وقيل هُوتُو كَدَلُ وَلَا يَقَعَ حَتَّى يَكْتَبُ وَبِهِ يَفَى وَهُوا الْحَدِيجِ فِي زَمَانَنَا كَذَا فِي الْقَنْمَةُ وَفَيْمَا بعده وقيل لا يقع وان كتب الااذانوي الطلاق اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (ثم قال) وأما الوصية الكذابة فقال في شهادات المجتبي كتب صكايخط يد واقرارا بمال أووصية تمقاللا خواشهدعلى من غيرأن يقرأه وسعدان شهدالخ وقد نفلنا بقيته في كاب الوصا بافراجه (وفال في بحث القول في الدين مانصة) وفي كافي الحاكم من الاقرارلاحق لى قمله يعرأ من العين والدن والمكفالة والأحارة واكحد والقصاص اه وبه فلمانه يبرأمن الاعدان في الابراء العمام اه وقد نقلناً بقمة ذلك في كَابِ الصلح فرأج مه (نَمُ قَالَ) مُمْ قَالَ فَيِهِ أَى الْقَنْيَةُ لُوقَالَتَ المهرالذي على زوجى لوالدى لا يحوزا قرارها له اه أى ولا بعتبر قاء كالعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المدانات (وقال في عداجماع الفضلة والنقيصة مانصه) ومنها تقدم الدن المقريه في الصحة وما كان معاوم السيب على الدن المقرية في المرض اهم (وفال في آخر الفي الثالث مانصه) والله مدادًا بطل الشي بطل مافي ضمنه وهومعني قولهم اذابطل المتضمن بالكسر يطل المتضمن بالفتح فالوالوأبرأه

أوأ قرله ضعن عقد فاسد فسدالابراء اهم وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن الالغازفي بحث العتق مانصه) أي رجل أقريعتق عمده ولم بعتق فقل اذاأ سنده الى حال صماء اه وقد نقلماه في كاب العتن (وقال في فن الالغازمانصه) «الاقدار»أي" قرارلامد من تكراره فقل الاقرار مالزنا والاقرار مالدن على غيرظا هر الرواية ذكره إبن الشعينة والثاني من أغرب ما مكون والطاهر العلا وحودلتلك الرواية اه إنم قال في فن الالغازفي عدالوديعة مانصه)أي رحل ادعى وديعة مقه المدعى علمه ولم نأمره الفاضي بالتسليم المه فقل أذاأ قرالو ارث بان المتروك وديعة وعدلي المت دن لم صحا قراره ولوصد قدالغرماه فيقضى القاضي دين الميت وترجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافي الاحارة والمضاربة والعارية والرهن آه وقد نقلناه في كماب الامانات ونقلنها هذه المسائل في أبوابها (وقال في فن الحيل مانصه) *الثيامن عشر في منع الدعوى *إذا ادعى شيئاً ما طلافا نحم الته لمنع المهنان وقرمه لابنه الصغيرا ولاحنبي وفي الثاني اختسلاف أو معره لغيره خفسة فمعرضه المستعبرالسع فتساومه المدعى فتبطل دعواء ولوادعى عبالعلماته ولو صمغ الثوب فسأ ومع بطلت ولوقال لمأعلم الخ وقد نقلنا بقيته في كاب الدعوى (وقال في الفن السادس فن الفروق في محث العتق مانسه) أعتن أحد عدمه ثم قال لأأعن هذا يعتق الاتنمر وكذافي الطلاق بخلافه في الأقرار فالهلا يتعين ألاتنع لان الدان واحب فهما فكان تعدينا اقامة له اه وقد نقلناه في كتأب العتق. (وقال أخوا لمؤلف في تحكلته الفن السادس فن الفروق في محث اللقيط ما نصمه) لوكان اللقمط امرأة أفرت الرفار حل وصدقها كانت أمة له غيرانه لا يقبل قولمك فيحق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولوأقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها الاب ثدت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنسة تنافى النكاح ابتداء وبقاء والرق لاسافيه ولوطلقها وإحدة وأقرت بالرق صارطلاقها تنتين ولوكان طلقها تنتهن ثمأ قرت به ملك رجعتها والفرق انها بالاقراريه بعدالثنتين تريدا بطال حق ثابت له بخلاف مالوكان بعدرجعة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو فأقرت بالرق بعدمضي حيضتين كان إدان مراجعها في الثالثة ولو أقرث في المحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان اقرارها غيرميطل ههنا وقته وميطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اهوقد

ثقلناه في كتاب اللقيط (مُمقال أخوالمؤلف في الفن السادس فن الفروق) ﴿ كَتَابِ الاقرار وفال لغره لى علىك ألف فقال ذلك الغسرا لحق أوالصدق أوقال حقاحقا أوصدقا صدقا كان اقرارا ولوقال الحق حق والمسدق صدق لا والفرق انه صدقه فيالاول دون الثاني كتسبخطه حقاعلي نفسه أوأملاه وقال اشهدواعلي مهجازا قراره وان ليقرأه علممولم بامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرقان الكتاب محتمل فاذأ أمر زال الأحتمال فانكتب لنفسه لا مكون اقسرارا اه (وقال أُخوا الولف في السَّكِلة المذكورة في كذاف الوديعة مانسه) أخذت منك ألفى درهم ألفاود سة والفاغصما وهلكث الودسة وهذه المغصوبة وقالرب المال بالفالك المغصوبة فالقول له ولوقال أودعتني ألفاوغصدتك ألفافهلكت الودسة وهدده المغصوبة فالقول لمقر والغرق انه في الاول أقر سدب الضمان وهوالاخه نثمادي خووجه عنه وفي الشاني لم يقرما لضمان واغها أقر بفعل الغسر وهوالابداع أه وقدنقلناه في كتاب الامانات (وقال أخوا لمؤلف في التكملة الذكورة من كتاب الاكراممانمه) ولوأكر دليقر بحد أونسب أوقطع لايلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الغن الثاني في كناب المالاق مانصه) السكران كالصاحى الافي الاقرار بالحدود الخالصة والردة الخوقد نقلنا بقشه في كتاب الحدود (وقال أيضا في كتاب العلاق مانصه) استثناء الكل من البكل ماطل وفرّع علمُه في أنها مة من مسائل شيي من القضاء العلوأ قر بقيض عشرة دراهم حماد وقال متصلاالاانها زوف استثناء لانه استثناء الكل من الكل كالوفال له على مائة درهم ودينا رالكمائة درهم ودينار لايصح أه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الافي مسئلة لو كان المعتق جهول النسب وأقرله بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتماقه كافي اقرار التلخيص ١٠ (وقال أول كتاب السوع ف بعث الحمل مانصه) ولا بفرد بحكمه مادام متصلا فسلابهاع ولايوهب الافي مسآئل احدى عشرة يفرد فهافى الاعتاق والتديير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء مأنصه)وفي اقرار البرازية ادعى مالافقال المدعى عليه كل مانوحد في تذكرة المدعى مخطه فقداالتزمته لأمكون اقرارا وكذالوقال ماكان فيح يدتك فعلى الااذاكان فى الجريدة شئ معملوم أوذ كرا لمدى شيئامعلوما فقال المرعى علمه مآذ كرنا كان

تصديقالان التصديق لايلحق بالمجهول وكذا إذا أشارالي المحريدة وقال مافه فهوعــلى كــذلك يصيمولولم كمن مشارا الســه لايصيم للحـهالة! ه (وقال في كتاب القضاء أسامانصه) لا تمعم الدعوى بعد الامرا العام نعولاحق لي قبله الاضمان الدرك فأمه لامدخل فيمالى آن قال ومااذا أبرأ الوارث الوصى ابرأ عامايان افرأنه قىضتركة وآلده ولمينوله حق فيها الااستوفاه ثمادى في يدالوصي شيئامن كة أسهو مرهن تقمل وكفذا آذا أقرالوارث انه قمض جمع ماعيلي الناسمن ركةأسه نمادعى على رحل دينا تسمكذا في الحانية ويحد فيمالطرسوسي محثا وان وهدان الخفر اجعه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ممال فعد معدد لائمانصه) وف اجارات البزآزية ان الابراء العسام اغسا عنع اذا لم يُقر بأن العن للدعى فان أقر وان العين للدعى المه اله ولا يمنعه الابراء اه (ثم قال) أقرأ اله ثم ادعى اله شراه الاتاريخ يقل بخلاف مالوقال لاحق لى قدله ممادى لا تسمع حتى يرهن اله حادث بعد الابراء والفرق في حامع الفصولين عم اعلم ان قو فم لا تسم الدعوى بعد الامرا العمام الامحق حادث دمده يفسد حواب حادثة أقرأن في ذمته لفيلان كذا وأترأه عاما ثرادى محدهما انه أقر معدهما ان لاشئ له في ذمته فأنه تسمر دعواه وتقسل يبنته ولاعنعها الابراءالعام لأنه اغاادعي عمايطل بعده لاقدله وقول فاصحان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قسله بأنه لاحق له لم يقدل ولو برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق أه والهميطل فعادعي بقيل اه مدل على ماذكرناهمن اناقراره معمدالا براءالعام ممطل ولكن في حامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف لرجل مدعه فهرهن الكفيل على اقرار المكفول لهوهو محدانها قارأوغن خرلاتف ولوأقر بهاالطالب عندالقاضي رائاواغا لاتقىل المدنة على الاقرار لانها تسعم عند محمة الدعوى وقد ديطلت هنسا للتناقض لان كَفَالْتُهَ اقْرَار بِصَمَّهَا (هُ (وَقَالَ فِيهُ أَيْضَامَانُصُهُ)مَنْ عَلَى اقْرَارِهُ قَبَلْتُ بِينَنْه ومن لافلاالااذا ادعى ارثا أونفقة أوحضانه فلوادعي انه أحوه أوجده أواس ابنه لايقبل بخلاف الابوة والمنوة والزوحمة والولاء بنوعمه وكذامعتني أسه وهومن مواليه وتمامه في بابدءوي النسب من انجمامع 🐧 (وقال في كتاب القضاء أيضامانهه)ولاتسم السنة على مقرالافي وارتمقر بدن على المت فتقام المنة التعدى وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقر بالوكالة

فمشتها الوكدل دفعا للضرر قال فيحامع الفصولين فهذا بدل على جوازاقامتها معالاقرارفي كلموضع يتوقع الضررمن غسرالمقرلولاها فيكون هذا أصلا آه مرأيت وابعما كتبته في الشرح من الدعوى وهوالا سقعقاق تقسل المدنة به مع اقرآرالمسقدق عليه ليقكن من الرجوع على مائعه ولاتسمع على ساكت الافي سئلةذ كرناه فودعوى الشرح غرايت خامسافي القنسة معز ماالى حامع المرعزي لوخوصم الاب بحق على الصيي فأقرلا بخرج عن الخصومة وليكن تقيآم السنةعلمه معاقراره يحلاف الوصى وأمن القاضي آذا أقرخر جعن الخصومة اه بمرأيت سأدسا في القنية لوا قرالوارث للوصى له فانهما تسمع المنسة علمه مع اقراره يُمْرايت سابعا في احارة منسة المفتى أجردابة بعينها آمن رجل ثم من آخر فأقام الاول المنفة فأنحكان الاسح حاضرا تقمل علمه المعنمة وانكان مقرا مايدعده هدا المدعى وانكان عاثمالا تفدل اه (م قال أيضا في كتاب القضاءمانصه) اذا تعمارضت بدنة الطوعمع بينسة الأكراه فمدنة الاكراه أولى في المدم والاحارة والصلح والاقرار وعند عدم السان فالقول لمدعى الصحةاه وقدنقلناه في كتآب البيوع (وقال فيه أيضا مانصه) وذكر فى القندة في باب ما يبطل دعوى الدعى قال معت شيخ الاسلام القاضى علاالدس المروزى يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل بقرعلى نفسه عال في صل و شهد علمه مميد عيان بعض هدا المال قرض و بعضه رياونحن نفتي ان أقام على ذلك بيئة تفلل وان كان متناقضا لانا نعلم انه مضطر الى هذا الاقراراه (وقال فمه أيضا) لا تقدل شهادة المغفل و يقدل اقراره كافي الولوا مجمة اه (وقال فيه أيضا) طلب الشراء عمنع دعوى الملك وكذا الاستبداع الالاضرورة كااذاخاف من الغاصب تلف العن فاشتراها أوأخذها ودرعة ذكره العمادي في الفصول وفي حامع الفصولين لكن بصيغة ينبغياه (وقال فيه أيضاً) الجهالة في المنكوحة تمنع العجه الى أن قال وفي الأقرار لا تمنعه الافي مسئلة ذكرنا هافي بامداه (وقال فيه أيضا) التمديق اقرارالافي الحدود كمافي الشرحمن دعوى الرجاين اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) طاب الصلم والابراء عن الدعوى لا يصكون أقرارا وطلب الصلح والاراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كاب المية عليك الدىن من غرمن علمه الدن باطل الااذاسلطه على قيضه الى أن قال وليس منه

مااذا أقرائدا ثن الدين لفلان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لمكونه احدارا لا تقليكا و يكون للقرولا يقتصه كافي المزازية اه (وقال في كان حق القيض اذا أقربان دينه لفلان صح وجل على انه كان وكدلاعنه ولهذا كان حق القيض للقرويرا المددون بالدفع الى ايما كان كافي الخلاصة والمزازية الافي سئلة هي مااذا قالت المرأة الهرالذي لى على زوجي اغدان أولوالدي فانه لا يصح كافي شرح المنظومة والقنية وهوظاهر اعدم المكان جله على انها وكداة في سبب المهر كالاعفى وامحدلة في ان القدرود مدذكور في فن المحدلة في ان القدرولية مدذكور في فن الحيل منه اه وقد نقلناه في كاب الحجر) ولا يصم اقرارا لسفيه والانشادات (وقال في كاب الحيال الشهادات (وقال في كاب الوسا يا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الافي الافتاد والاقرار بالنسب والاسلام والكفرك ذا في المتاقيم اه وقد نقلناه في كاب الجهاد وكاب القشاء والاسلام والكفرك ذا في المتاقيم اه وقد نقلناه في كاب الجهاد وكاب القشاء والله ساحب الاشياه)

* (كتاب الصلح)*

الصلاعن اقرار بدع الافي مسئلتن في المستصفى الاولى ما اذاصا الحمن الدين على عسد وقبصه ليس له ان بيعه مراجسة بلابيان الثانية لوتسادقاعلى ان لادن بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا هو رزاد ما في الجمع لوصائحه عن شاة على صوف على الاحموزاتفاقا كافي الشرح مع ان بمع الصوف على ظهر الغنم لا يحوزا هو وقد نقلناه في كتاب السوع (غقال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولوا لجمية أجل الشفيم المشترى بعد الطلبين المذخذ مع وله الرجوع أحلث امرأة العندين زوجها بعد الحول صع وله الرجوع استمهله المدعى عليه فأمهله المدعى صع وله الرجوع الهوائي أنواجها (غقال) الصلح عقد برفع النزاع في لا يصح بعد دعوى الهلاك اذلا نزاع اهو قد نقلناه في كتاب الامانات (غقال) و يصح بعد حلف المدعى عليه دفعالانزاع باقامة في كتاب الامانات (غقال) و يصح بعد حلف المدعى عليه دفعالانزاع باقامة في كتاب الامانات (غقال) و يصح بعد حلف المدعى عليه دفعالانزاع باقامة المنتم ولوم هن المدعى بعد دعلى أصل الدعوى لم يقبل الافي صطراؤه من المناه عن مال المنتم على ان كاراذا صائح على بعده مثم وجد البينسة فولم بانتمل ولو بالخالف عن مال المنتم على ان كاراذا صائح على بعده مثم وجد البينسة في انها تقبل ولو بالخالف عن مال المنتم على ان كاراذا صائح على بعده مثم وجد البينسة في انها تقبل ولو بالخالومي عن ما لهدي بعده على انتمال والمناقب المناقب وحداله المناقب المناقب والمناقب والمناق

وآقامها تقىل ولوطاب بمبنه لابحلف كإفى القنمة إه وقد نقلنها وفي كتاب الوصاما (ثمقال) الشانية أدعى دينا فأقريه وادعى الايفاء أوالابراء فأنكر فصائحه ثم يرهن علمه تقدل لأن الصلح هناليس لافتداء الهمن كذافي العمادية من العاشر ولو ترهن المدعى علمه على أقرا والمدعى اله مطل في الدعوى فان برهن على اقراره قبل الصلح لم بقبل وان دهده يقبل ولو برهن على صلح قبله يطل الثاني اذا لصلح وعد الصلمواطلكافي العمادية اه وقدنقلناه في كتآب الدعوى (تم قال) آلصلم عنآنكار بعددعوى فأسدة فاسدكافي القنية ولكن في الهداية في مسائل شتي من القضاءان الصلوعن انمكار حائز بعددءوي محهول فلحفظ وصمل على فسادها دعى لالترك شرط الدعوى كأذكره في القنمة وهوتوفيق فمقال الافى كذاوا لله سبحانه وثعالى أعلم صطح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لايدمه وكسداصلح الوارث مع الموصى له بجنين الأمسة صحيح وان كان لامحوز عه و سأنه في حد ل التتارخانية اله وقد نقلناه في كتاب السَّموع (ثم قال) طاب لصلموالامراءءن الدعوى لايكمون اقرارا وطلب الصطروالابراء عن المال يكون اقراراً ه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (مُقال) الصّلم عن المكارعلي شي أغما مرفع النزاع في الدنمالا في العقبي الااذا قال صائحت له على كذا والرأتك عن الماقي ألص لم اذا كانعن مال عنفعة كان احارة ولوكان على خدمة العدالمدعى الااذا صاكحه عدلى غلته أوغلة الدارفانه غبرحائز كثمرة النخل كإنى اكحلاصة اذا استحق المصائح عليه رجم الى الدعوى الااذا كار ممالا يقسل النقض فانه مرجم بقيمته كالقصاص والعتق والنكاح والخلع كإفي انجامع الكمير الصلر ماثزع دعوى المنافع الافي دعوى اجارة كما فى المستصفى الايصم الصلم عن اتحدولا بيقط به واذا كأن قدل المرافعية كمافي المحانية اهر وقيد نقلناه في كتاب الحدود (ثمقال) صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقدل الااذا كان في حدس الوالى لان الغالب حدسه ظلما كمافي البزرية الصطريقيل الاقالة والنقض الااذاسالحون العشرة على خسة كإفي القنمة ادعى فانكر فصائحه تمظهر معده انلاشي علمه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحيانه وتعالى أعلم اه (يقول عاممه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب المط (قال المؤلف فى الفاعدة الرابعة المشدة تعلب التدسرمانصه) فسمل الامر بالمحة الانتفاع علك

الغبر مطريق الاحارة والاعارة الى ان قال وياسقاط معض الدين صلحا أوكاــه ابرا وكحاجة افتداء بينه جوزنا الصلم على انكارا (وقال) في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعمة منوما بالمصلحة وقدصر حوابها في مواضع منها في كتاب الصلموفى مسئلة صلم الامامءن الظلة المدنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع اه (يقول جامعه) قال شارحها نقلاعن الخــا نــة بعدقوله فيطر نق العامة مانصه فانخاصه الامام فصالح على أن بعطى صاحب الظالة مالا معلوما على ان نترك الظلة في موضعها فانكانت حديثة ورأى الامام لحة المسلمن في إن مأخسد مالاو يضع في ورت مال المسلم بن حاز ذلك اذا كانت الظافة لانضر مالعسامة لان الامام علك الاعتماض فهما يكون للعسامسة اذاكان أخذالعوض مصلحة لمماه وذكرذاك في الخانمة في ما العلم عن العقار وقد تغلنا معض ذلك في كتاب الجنامات أيضا (تمقال) وفي صلح المزارية له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطلحاعل ال مكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاءوالاسترلاشي لهمن العطاء ويبيذل من كان له العطاء له مالا معلوما فألصلم باطل ويردبدل الصلح والعطاء للمذى جعل الامام العطاء لهلان الاستحقاق للعطاء بإثبات الامام لادخل فيمه لرضاءا لغبر وجعله غيرأن السلطان ان منع حق تحق فقدظلم مرتىن في قضية حرمان المستحق واثمات غيرالمستحق مقيامه اله دنقلنا ذلك في كتاب انجها دأيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما ين منه ومالاية عين مانصه) والصيم ثمير عه في المعرف الحان قال وفي الدين المشترك فيؤمر بردنصف ماقيض على شريكه اه وفيدنقلنها في كتاب المداينات (وقال في محت ما يقبل الاسقاط من الحقوق ما نصه) وذكر في الكتاب اذا أوصى لرحل شلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس مازالصلحاه (وقال في أحكام العقودمانصه) هي أقسام لازم من انجانبين البسعالى أن قال والصلحاه (تمقال) ، تسكميل ، الماطل والفاسد عندنا فى العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلَّح فقالوا من الفاسد الصلِّر عن السكار بعددءوي فاسدة والصلرالباطل العلموعن الكفالة والشفعة وخيبارالمتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار الماوغ بفها يبطل الصطرو برجم الدافع دفع كــذافى جامع الفصولين اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق يمنع جوازالصلم والقعمة أي في التركة فان لم يستغرق فسلا ينمغيان مصالحواما لم يقضوا دينه ولوفعلوا عاز اه وقد نتا الفيته في الفرائض (ثم قال) الثمانية عشرا للك أمالامين والمنفعة معماوه والغالب أولاء سن فقط أوللنفعة فقط كالعندالمومى منفعته أيداورقمته الوارث الى ان قال ويضم الصطمع الموصى له على شي وتبطل الخ وقد نقلف القدّم في كتاب الوص الما فراجعه (وقال في محث القول فى الدين مانسه) ومنهاجه الابراءعنه فلا يصم الابراء عن ألاعيان والابراء عن دعواها صحيم الله وقد نقلناه في كَابِ المداينات (تُم قالُ) فلوقال البرأتك عن دعوى هـذه العين صح الاسراوفلا تدعع دعواه بهارعده ولوقال برثت من هذه الدارأومن دءوى هذه لم تسمع دعواه ولاسنته ولوقال الرأتك عنهاأ وعن خسومتي فبهافهو ماطل وله ان مخاصم والماأمرأه عن ضهامه كذافي النهامة من الصلح وفي كافي الحاكم من الاقرارلاحق في قبله بيرأم بالعين والدين والكفَّالة والإحارة والحدُّ والقصاص آه ومه علمانه يترامن الأعمان في الابراء العام اه وقد نقلناه في كتاب الاقراد (تمقال) لكن في مداينات القنية افترق الزوحان وأبرأ كل واحدمنهما صاحمه عن جميع الدعاري وكان لاز وجبدر في أرضها وأعيان قائمة فالحصاد والاعمان القاغة لآندخل في الابراء عن جميع الدعاوي اه ويدخل في الابراء المام الشفعة فهومسقط لهاقضاء لاديانة ان لم يقصدها كمافي الولوا بجمة وفي انخساسة الامراء عن المن المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصرأ مانة في يدالغاصب وقال زفرلا يصم الامرا وتبقى مضمونة ولوكانت العين مستملكة صيمالا يراء وبرئ من قيتها اه فقولهم الأمراءعن الاعسان ماطل معتاه انهالا تبكون ملكاله مالأمراء والافالامراء عنهالسقوط الضمان صحيم أويحمل على الامانة الثالث قبول الاجل فلايضع تأجيل الاعدان لان الآجل شرع رفقاللقصيل والعسن حاصلة اه وقد نقلناه في كتاب المداسات وفي كتاب الدعوى بعصه (نم قال) السانية مافي الذمة لايتمن الامالقيض ولذالو كأن فمادس بسدب وأحد فقيض أحدهما نصيبه فان اشر بكدأن يشاركه ويصم تفريعه على الأمافي الذمية لا تصمح قسمته اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في آخرالفن الثانث مانسه) مفائدة * ادابطل الشئ بطل مافي ضمنه وهومعني قوله مادا بطل المتضمن بالكسمر بطل المتضمن بألفتم قالوالوأمرأه أوأ قرله ضمنء قد دفاسه دفسدالامراء كافي المزازمة اه وقد نقلناه كتابالدعوى وفى كابالاقرار (ثمقال) وحرج منهاماذكروه فىالسوع الىأن قال وماذكروه في الشيفعة لوصائح الشفيع عمال أريصي لكن كان استقاطاً الشفعة معان المتضمن للرسمقاما صلحه وقد نطل ولمسطل مافي ضمنه اه وقد نقلنا نقسة في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الالغازمانسه) * الصلم * أي صلم وقع فانه يبطل حق المصالح ومردًا تخصم البدل المه فقل الصلوءن الشفعة آه وقد نقاناه في كاب الشفعة (عمقال في فن الحيل مانصه) ماكمادي والعشرون في الصليه مات وترك ابناوزو حة ودارافادعي رحل الدارفصا كماه على مال فان مراقرار فالمال علمهما اعمانا والدار منهما اعمانا والافلاسال انصفان كالدار والحملة في جعل الافرار كغيره أن يصالح أجني عنهما على اقرارعلى أن سلم لماافن وله سعة أغمان أو يقرالدعي بأن لماالفن والماقي للأبن أه (وقال أخوا لمؤلف في تركيلة مالفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصلح وسامحه عن ألف درهم على مائة وقيضها ثم استحقت الميائة أو وحدهما توقةتر جمعملمه بمبائه سواء كان الصلح عن اقرار اوانكار ولوصا تحهمن الدراهم على دنانيرفاستحقت بعدالافتراق بطل الصلم والفرق انه فى الاول حط وفى الشانى صرف قضاء زيوفاءن جياد قائلاأنفقها فان لمترج ردها فلمترجله أنردها ولووجدالمسع عسافقال لهسمه فان لمستررده لمِيكُرناه ردّه والغرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الابرضاه فإن لم يرض صرفا في ملك الدافع برضاه أما السم فعسن حقه وقد تصرف فيه فيدهل فى الردّاه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وفى كتاب المداينات (ثمقال) تالمنكوحة روجهامن النفقة على دراهم حاز ولوكانت مانةلا والفرق انالسكنى حقالله تعمالي وفيحال قيمام الذكاح حقها فكذا النفقمة وكذا فونشزت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف المتوتة عآل العدة اه وقدنقلناه في كماب الطلاق (وقال المؤلف في كتاب السوع في يحث الاعتمار للعني لا الالفاظ مانصه) ولوصائحه عن ألف على نصفه قالوا اله أسقاط الساقي فقنضاه عدم اشتراط القدول كالابراء وكونه عقد صلح فتضى القبول لان الصطرركنه الايواب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (عمقال أيضافي كتاب البيوع مانسه) كل عقد أعبدو جددفان الثانى ماطل فالسلم يعدا لصلح اطل كماني جامع الفسولين اهوقد

نقلنابقيته فىكتاب النكاح (ثمقال فيه) الحقوق المجردة لايجوزالاعتياض عنهآكم في الشفعة فلوصالح عنه يمال بطلت ورجع به ولوصا لح المخيرة بمال المختاره طل ولاشئ لها ولوصالح احدى زوجته عمال لتترك نوبتها لميلزم ولاشئ لماه وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخيرعن الاصيل تأخيرعن الكفيل الااذاصالح المكاتب عن قتسل العدعال ثم كفله انسان ثم عجزالم كاتب تأخوت مطالمة المصالح الى عتق الاصل وله مطالمة الكفيل الآن كذافي الخانية إه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كاب الجنبامات (وقال في كتاب القضام في بحث الامراء العسام مانصه) ومااذا أمرأ الوارث الومى أبراعها ما فأن اقرأ فه قمض تركة والده ولم يق له حق فه االاستوفاه ثمادعى فى يدالومى شيئامن تركة أبيه وبرهن تقمل وكذا أذا أقرالو آرث اله قمض جمع ماعدلي الناس من قركة أسه ثم ا دعى على رجـ ل دينــا سمع كذا في انخــانيـة وعثفسه الطرسوسي عثاردهان وهمان الرابعة صائح أحد الورثة والرأعاما ثم ظهرشي من المركة لمكن وقت الصلح الاصح جو ازدعوا و في حصته كذافي صلح البزازية اكخامسةالابراءالعمام فأضمن عقدفا سدلاعنع المدعوى كمافى دعوى البزازية الخ فراجعه وقدذ كنابعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضافي كتاب القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الأكراه فبينة الأكراه أولى فى البيع والاحارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالفول أدعى الملوع اه وقـدُّنَقَلناه فَى كَتَابِالبِيوع (وقال في كَتَابِ ٱلْفَرَائْضِ مَانْصُـه) قَالَ الشَّيخ عبدالقا درفي الطبقات في آب الهمزة في أحدد قال الجرحاني في الخزانة قال أبو العماس الناطف رأيت بخط مص مشامخنافى رحل حدل لاحدا بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له يعدموت الاب مراف حاز وأفتي به أبوجعفر محد بن اليمان أحد أصاب مجدن شجاع البلغي وحكى ذاك أصاب أحدن الحمارث وأنوعمر والطارى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

ه(كتاب المضاربة) ه

اذافسدت كان للضارب أجرمتله ان عمل الافى الوصى مأخذمال المديم مضاربة فاسدة فلاشئ له اذا عمل كذا فى أحكام الصفار ا ه وقد نقلنا ه فى كتاب الوصا يا

(ثمقال) اذا ادَّى المضارب فساده العالقول (ب المال أوعكسه فللمضارب فالقول لمدعى العجمة الااذافال رسالمال شرطت الشالشات وزيادة عشرة وقال الضارب الملت فالقول للمسارب ولوقال رسالمال ثلث الربح آلاعشرة وقال المضارب الثلث فالقول إب المال كإفي الذخسرة من السوع للضارب الشراء لاالاخـــذىالشفعة فلاعلكه الامالنص كمإفى العزآزية اه وَقَدَنقلنا هَفِي ۖ كُتَابِ الشفعة (ممقال) وللمسارب البدع بالنسيقة الاالى أجل لابيد ع البه التجار وعلك السع الفاسدلا الماطل لا يتحاوز المضارب ماعينه لهرب المال الااذاقدد علمه رسوق مخلاف التقسد بالملدوالااذاقسد بأهل بلد كاهل البكوفة فلاستقيد بم مخلاف المعن منهم المضاربة تقدل التقسد بالوقت فتعطل عضمه تصرف أولا كافي الهداية يصم عرب المال مضاربة الااذاصارالمال عروضا اذاقال له اعن برأيك مقال أدلاتهل برأيك صحنها الاادا كان مدالعل أطلقها منهاه عن السفر عمل نهمه الااذا كان بمد الشراء والله سجمانه وتعمال أعمل اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب المضاربة (قال المؤلف في فاعدة الاصل المدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لمربح لان الاصل عدمه وكذالوقال لمأر بحالا كذالان الاصل عدم الزائد وفى المجمع من الاقرار وجعلنا الفول للضارب آدا أتى بالفين وقال هماأ صل وربح لالر بالمال اه لان الاصلوان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخروهو ان القول قول القيايض في مقدار ماقمضه و كذا في مقيدار رأيه المال اه وقد نفلنابعضه في كتاب الشركة (ثم فال بسددلك) وكذا أي القول للضارب فى قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه مانهاه عن شراء كذالان الاصلء مالنهبي ولوادعى المالك انهأ قرض والاتنرأنها مضاربة القول فهما قول الا تخذلانهما اتفقاعلى جوازالتصرف له والاصدل عدم الضماناه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقدوما يتعمن فمه ومالايتعن مانصمه ويتعين فى الامانات والهمة والصدقة والشركة والمفارمة اه (وقال في أحكام العقودما نصـه) وجائز من المجــانبــين الشركة والوكالة والمضاربةاه (وقال في بحث الكلام عـلى أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المضاربة وللعامل أجرمثل عمله الافي مستالة ذكرناها في الفوائد اه (وقال في فن

الالغازمانصه) * المضاربة * أي مضارب مغرم ما أنفقه من عنده فقل اذالم سق من مالهافي بده شيئه (وقال أيضافي فن الالغازمانصه) * الوديعة * أي وجل ادَّعي المقه المدعى علمه ولم مأمر والقاضى بالتسليم المه فقل اذا أقر الوارث مأن لى المت دين لم يصح اقراره ولوصدقه الغرماء فهقضي القياضي المدعىء لى الغرماء لتصديقهم وكذافي الاحارة والمسارية والعارمة والرهن وقد نقلناه في كتاب الاقرار ﴿ وَقَالَ أَحُوا اوَّلُفُ فِي تَسْكُلُمُهُ لَاهُ رَبُّ دس فرالفروق) ﴿ تَمَاتُ المَصَارِيةِ ۗ لِلصَّورُ بغيرالدراهم والدنانبرمكملا إلى الثمن لاالى العرص حتى لوياءه مالمكيل أيضالانحو زالمضاربة وفي حق حواز وبالمكمل خلاف عندالامام حازلاعندهما والدراهماذا كانتودمة أوغصما حازت المضاربة بهاولو كانت دسالا ولوأم الغيرأن بقيض الدين ويعل ار مة حاز بالاجـماع والفرقان آلدين باق ٥-لي ملك المضـاريـ فلا تصم المضارمة لأن الديون تقضى بأمثاله افيشترط القيض لثبوت الملك لادائن مخلاف الغسب والود بعة لأنهماعلى ملائار سالمال ذكرنص مسارس المال دون نصيبه حاز وعلى القلمالات وزقما ساومحو زاستحسانا والفرق على القياس إن السكوت بدرر المال لاعنع استحقاقه لانه تماء ملكه أماءن نصدب المضارب للعهالة والله سيمانه وتعمالي الموفقاه (وقال في كتاب الشركة مانصه) ا في كتاب الوكالة (وقال المؤلف في الفن التاني من للضارب كل الربح كان المال قرضا ولوشرط لرب المال كان بضاعة اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) وفيكافى امحــاكممن باب الاقرارفي المضاربة لوأقــر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خسمائة لم سدق وهو ضامن لما أفريه اه (وقال في كتاب الامانات) اذا ثعــدى الامــين ثم أزاله بأنكالمستعمر والمستأج الافي الوكدل مالممع الى ان قال والضارب م اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) وفي وكالة البزارية المستبضع لا يملك الآبضاع ولاالا يداع والأبضاع المعالقة كالوكالة المقرونة بالشيئة حتى

اذادفعله قوبا وقالله استرلى به قو باصح كااذاقال استرلى به أى تؤب شئت وكذلك ودفع اليه بضاعة كالمصاربة الاأن المضارب علث البينيع والستيفع لاالااذاكان في قصد مما يعم اله قصد الاسترباح أونص على ذلك الهوقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المجود والمأذون) الاذن بالمجيارة لا يقبل التخصيص الااذاكان الاتن مضاربا في نوع واحد فأذن لعبد المضاربة فانه يستكون مأذونا في ذلك الذو عاصمة وقال المرضى الاصح عندى التعمم كما في العلم برية الهوال صاحب الاشدام)

* (كتاب الهية) *

همة المشغول لا تحوز الا في مسئلة ما إذا وها الا علواد والصغير كما في الذخيرة قدول الصى العاقل المسة معيم الااذاوها له أعي لا نفع له وتلحقه مؤنسه فان قبوله ماطل ومردالي الواهب كافي الدخيرة تمليك الدين من غييرمن عليه الدين ماطل الااذا اطه عَيل قدضه ومنه لو وهيت من إينها مأعل أمه لما فالمقد المحة للتسليط ويثفرع على همذا الاصل لوتضي دىن غمره على أن يكون له الدين لمصر ولوكان وكملاماآمسع كافي حامع الفصواين ولدس منسه مااذا أقرالدائن أن الدين لفلان واناسمه عآرية فبسه فهوصميم لبكونه اخسارالا تمليكاو يكون للقرولاية قمض كمافي العزازية اه وقد منقانآه في كتاب المداسات وتقلناه غسه في كتاب الوكالة وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثمقال) والهية قبل القيض تكون محازا عن الاقالة في المدع والاحارة كما في احارة الولوا تحمة اله وقد نقلنا وفي كاب المدوع وكتاب الاجارة (تم قال) لاجبرعلى الصلات الافى مسائل منها نفقـــة الزوحــة والثانية العدين الموصى بها محميه الحارث دفعها الى الموصى له معدموت المومى معانهاصلة الثالثة الشفعة يحبى على المشترى تسليم العقارالي الشفيع مع انهاصلة شرعمة وكذالومات الشفهم بطلت الشفعة كذافى شرح أدب القضاء للصدر الشهمد من النفقات قات الرابعة مال الوقف بحب على النافار تسلعه إلى الموقوف عليه مع انه صالة عصفة ان لم يكن في مقاللة على والا ففيه شائلتها اه وقد نقلنا هذه السائل في أبوابها (نم قال) والله سبعانه وتعالى أعلماه (يقول جامعه) وهـ أنه هي المسائل المجموعة المفقة بكاب الهمة (قال المؤاف في القاعدة الاولى

لاثوات الأمالنة مانصه) وأماالهمة فلاتتوقف على النمة قالوالو وهب مازحا صحت كأفى المزازية ولكن لولقن الهبة ولم يعرفها لم تصم لالآجل ان النية شرط لها واغما هولفقد شرطها وهوالرضاء وكذالوأ كرمعلم الم تصمخ لف الطلاق والعماق فانهما بقيمان بالتلقين عن لا بعرفه مالان الرضاء ليس وشرطهما وكذالوأ كره علمها يقعان أه (وقال في قاءدة الاصل العدم مانصه) وفي البزازية دفع لآخر عينائم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الا تخرهدية فالقول للذافع آه لان مدعى الهمة يدعى الامراءعن القيمة معان العين متقومة بنفسهاا ه وقدنقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القياء مدة الثانسة اذا اجتم الحلال والحرام علب الحرام الحلال مانصه) * تمة * ودخل في هذه القاعدة ما آذا جع س حلال وحوام فى مقد أونمة ومدخه له ذلك في أبوات الى أن قال ومنها الهسة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يتعدى اله الجائز اه (وقال في القاعدة الثالثة الاشار في القرب مكر وه ما نصه) ثمراً يت في الهمة من منهةُ المفتى فقير محتاج معه دراهم فأرادأن يؤثّر الفقراء على نفسه انعلمانه يصبر على الشدة فالأشار أفضل والافالا نفاق على نفسه أفضل اه وقدنقاناذلك في الخظر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابيع تابيع مانصه) ومن فروعهاانجل يدخل في بيم الأم تمعا ولا يفرد بالسعوالهمة كالبيم اه (وقال في القياهدة الثانية عشر لاينسب الى ساكت قول مانصيه) وخرج عن هُدُه القاعدة مسائل كَثمرة يكون السكوت فم ارضاء كالنطق الى أن قال الخامسة سكوت المتصدق عليه قمول لاالموهو سله السادسة سكوت المالك عند قيض الموهو عله أوالمتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الشالث في أحكام المدمانمانسه) واذا أهدى المي شئ وعلم أنه له فليس الوالدن الاكل منه لغيرهاجه كإفى الملتقط اه (نمقال) ويعم قبضه الهية اه وقد نقلناها فى كتاب الاذن وامجرأيضا (وقال في أحكام آلمبيد) ولأعلك وان ملكه سيده اه (مُمَال) واعتاقه ماطل الى أن قال وكذا وصيته وهسه وصدقته وسرعه الااهداء السرمن الأذون والحاماة السرة منهاه وقد نقاناها في كتاب الاذن والحر (وقال في أحمكام النقد ومايتعين فسه ومالا يتعين مانصه) ويتعدين فى الامانات والهيمة والصدفة اه (وقال في بحث ما يقيل الاستقاط من الحقوق مانصه) وقالواحق الرجوع في الهية لم يسقط مه حتى لوقال الواهب أسقطت حقى

في الرجوع في الهمة لم سقط كما في همة المزازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) ومنهاان المحرمية مانمة من الرجوع في الهية آه (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من المحيانيين المديع الى أن قال وألهمية وعد القيض و وجود ما نغ من الموانع السعة اه (وقال في محد القول في الملك مانصه) وفعه مسائل الاولى مان التملك المعاوضات المالمة الى أن قال والهمات والصدقات اه (ثم قال) انمة لامدخل في ملك الانسان شئ وغسراختماره الاالارث الى أن قال وزدت ها العدد وقدله خسراذن السدد علكه السيد بلااختياره اه (مقال) كالوهوب اذارجه الواهب فسه اه أى فانه لا يصم الرجوع الانترأ ضهما أومح كما كحاكماه شرح (ثمقال) الثالثة عشرة لكالهمة والصدقة بالقمض و يستقر الملك في الهيبة يوجود مانع من الرجوع من سيبعة معلومية في الفيقه وفي الصدقة بمباذ كرناه في أصل اللَّكَاهِ ﴿ وَقَالَ فِي حِثَ القَولِ فِي الدِّسْ مانصه ﴾ الحكم الرابع لايصيح تمليكه من غسير من هوعاسه الااذا سلطه عسلي قبضه فيكون وكحدلافا بضاللوكل ثم ليفسيه ومقتضاه صحةء زلوعن التسليط قبه لالقيض وفى وكالة الواقعات انحسامية لوفال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقيضها منه فقيض مكانها دنا نبرحازت لانه صارانحق للوهوب له فالك الاستبدال اه وهو قتضلعــدمصةالرجوعءن التسليط اه وقدنقلنا ه في كتاب المدامناب (ثم يأمرهلا وببيعالدين لايحوز ولوباعه من المدنون أووهمه حاز والمنشلو وهمت هرهامن أسهآ أولا بنها الصغير من هذا الزوجان أمرت بالقيض صيروالالالية مة الدين من غيرمن علمه الدين اه وفي مداينات القنمة قيض دين غيره ليكون له ماعلى المطلوب فرضى حازثم رقم لآخر بخلافه ولوأعطى الوكدل بالسع للآم الثن من ماله قضاء عن المشترى على أن مكون الثمر له كان القضاء على هذا فاسدا ومرجه الباثم على الاتمريما أعطاه وكان الثمن على الشترى على حاله اه (ثم قال) فهمالوقالت المهرالذي على زوحي لوالدي لابحوزا قرارهامه اه ولايعتبر قلمكا لقدم الاضافة اه شرح وقد نقلنا وقالمدايات (وقال في بعث ما يقدم عند الاجتماع من غيرالديون مانصه) ولووهب لهمأى لثلاثة فى سفر جنب وحائض وميت قدرما ويكفى لاحدهم قالوا الرجل أولى يه لان الميت ليس من أهل القبول

الهية والمرأة لاتصلح لامامة الرحال فالمولانا وهدذا انجواب اغما يستقيم على ولمن يقول ان همة المشاع فيما يحمل القعمة لا تفيد الملك وأن اتصل مه القيض كذافى فتاوى قاضى خان آه وقد نقلنا بقسته في كتاب الطهارة (وقال في عث ماافترق فيه الهبة والابراء) يشترط لهاالقيول مخلافه لدار جوع فهاعندعدم المانع مخلاف مطلقاً اله وقد نقلنا في كتاب المداينات (وقال في فن الالغـاز مانمه كدالهبة وأي أبو هدلابنه وله الرجوع فقل اذا كان الاس بملوكالاجنى أى موهور وحدد فع ثمنه الى لواهب فقل السلم فيهاذا وهيه رب السلم من المسلم المهوح عليمه ردرأس الممال اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (نم قال في فن الحمل مانصه) بالشالث عشر في الهمة بأرادت هسة المهرمن الزوج على اتهاان المست من الولادة معود المرعلية فاعملة أن سعهاشا مستورا عقد ارالمرفاذا ولدت تتظراله فترده مخدارال وبةوان ماتت فقديرئ الزوج وهكذا فعن له دين وأراد السفرعل إنه ان مات برأ المديون والافهوعل حاله بفعل ذلك اله وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثمقال)قال لهاان لمتهييني صداقك اليوم فأنت طالق فاكحلة أن تشتري منه ثويا ما فوفا عهرها ثم ترده بعدالموم فيبق الهرولا محنث اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في محث النسكاح مانسه) للاسقيض صداقهاً قبل الدخول وهي بكربالغة لاقيض ماوهيه الزوبج لمّا ولوقيض لهاكان له الاسترداد والفرق انها تسقعي من قبض صداقها فكان اذنا دلالة مخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كاب النكاح (وقال أيضا في الفر السادس فىجمث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والأبراء والتدبير والنكاح وان لم بعلم المعدى بالتلفين مخللاف السعوالمسة والاحارة والاقالة والفرق ان تلك ستعلقة بالالفاظ بلارضاء مخلاف الثمانية اه وقد نقلناه في كاب الطلاق (وقال أحوالمؤلِّف في تَكْماته للفِّن السادس فن الفروق من كاب الأكراء مانصه) أكره على سعأوشرا الكنه سلمطا تعاجازا ليسع وفي الهبة والصدقة لايجوزاه والفرق الهعقد لازم والرجوع بعدالنفوذ لايصم والمية غسرلازمة فلما أمكن الرحوع بعدالعقدفلا ولاسنفذعندعدم الرضاء أولى وقدنفلنها بقمته في كآسالا كرآه فراجعه (وقال المؤلف في الفن الشاني في كاب النكاح مانصه) ينعقد النكاح عاأفأ دملك المن الحال الافي لفظ المتعة فانه فسدملك العن كما

في هسة الخانسة حتى لوقال متعتث هذا الثوب كان همة معران النكاح لا ينعقد مه اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التكلم عالا يعلم معناه يلزمه حكمه فى الطلاق والعناق والنكاح والتدسر الافي مسائل السيع والخلع على الصير فلا يلزمه المال والاحارة والمسة والابراء عن الديناه (وقال المؤلف أول كُتاب السيوع في محث الحمل مانصه) وفي فتح القدر بعدما أعتق الحمل لامجوز بيبع الام وتعبوزهمتها ولاتعوزهمتها بعدند برانحل على الاصم كذافي المسوط اه وقد نقلناه في كتأب العتق (تُمقال) وكذالايتبعها في حَقّ الرجوع في الهية اله (ثم قال) ولايفرد بحكم مادام متصلافلا يساع ولابوهب اه (وقال أيضافي كتأب السوع في محث الاعتمار للعني لا الالفاظ مآنديه) ولووهب الدين ان عليه كان ابراه للمني فلايتوقف على القمول على الصييراء وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثمقال في المبعث المسذكورما نصمه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبية معذكر البدل اه (شمقال) وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لاتنعقدا لهمة بالسم يلا ثمناه (ثمقال في المجشالمذكور) وفي الهية بشرط العوض نظروا الىجانب اللفظ ابتدا والى ما نسالمعني فسكأنت سعاانتهاء فتشت أحكامه من انخداوات ووجوب الشفعة اه (وقال أيضافي الميه وعمانصه) التعلية نسايم الافي مسائل الى انقال الثالثة في ألهمة الفاسدة اتفاقاً الرابعة في الهمة انجائزة في رواية اله (وفال في كتاب البكفالة في بحث الغير ورلابوجب الرجوع الافي ثلاث مانصه ه) ألثمالثة ان بحكون في عقد دسر جمع نفعه ألى الدافع كالوديعية والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعين المستأحرة تماستحقت وضمن المودع والمستأحواتهما مرجعان على ألدافع بمماضعنهاه وكذامن كان بمنساه وفي العمارية والهية لارجوع لان القيض كان لنفسه وتمامه في الخيانية في فصل الغرورمن السوعاه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه) اختسلاف الشاهد نءمانعهن قموله اولامدمن القطائق لفظاومعني الافيمسائل الى ان قال الشالقة شهد أحده حماما لهمة والا آخر ما لعطمة تقيل اه (وقال فيه أيضامانصه) كلمن قبل قوله فعلسه المين الافي مسائل عشرة في القنية الى أن قال وفيما إذا أدعى الموهوب له هـــلاك العـــن أواختلفا في اشتراط العوض اه (وقال فيه أيضا) من سعى في نقص مانم من جهته فسعيه مردود عليه الافي موضعين

الحانقال وهب حارمة واستولدها الموهوب لهثم ادعى الواهب انهكان درهما أواستولدهاو برهن تقبل ويستردهاوا لعقركذاني سوع اكخلاصة والعزازية اه وقدنقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) همة الدن كالامراء عنه الافي مساثل الى أن قال ومنها توقفها على القدول على قول بخلاف الأبراء ومنها لوشهدأ حدهما مالهمة والاسخر بالابراء فغبها قولان قسل لايقسل وبيسانه في العشرين من حامع الفصولين اله وقد نفلنساه في كتاب الدعوى (وقال فسه أيضا) وفي مداينات الفنمة احالت انسانا على الزوج على ان يؤدى من المهرثم مت المهرمن الزوج لا يصمح قال اسبتاذنا وله ثلاث حسل احبدا هياشمراءشي ملغوف منزوجها بالمهرف لالمنة والشانسة صلوانسان معهاءن المهر شئ ملفوف قبل الهمية والتبالثة همة المرأة المهرلان صغيراما قبل الهمية اهوفي الاحبرة نظرنذكره فيأحكام الدين من المجمع وألفرق أه وقدنقلناه في كتاب النكاح وكتاب المحوالة (وقال في كتاب الاجارة) داري المدها عارة أواحارة همة فهمي احارة اهُ قالشارحهاأي كل شهر تكذااه (وقال في كتاب الحر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى مه سمد ولر حل عمات ولمعز الغسر حكان ملكا للوصي لهاذا كان عزرج من الثلث وعلمه كاءلكمه الوارث والدس في رقبته ولو وهسه في صعته فللغر تم إيطالها و بيبعه القياضي فيا فضل عن غنه فلاواهب كذا في خوانة المقسن من الوصامااه وقد نقلناه في كتاب الوصاما (وقال في كتاب الشفعة ما نمة) هي يسع في رمض الاحكام الافي ضمان الغرو وللعمر فلواسقحق المسعده دالبناء فلارجوع للشترى على الشفسع كالموهوب لموالم الفائد القدم واستملاد الأس يخلاف السائم الخفراجعه (وقال في كتاب الشفعة) هية بعض الثن تظهر في حق الشفيع الااذا كانت بعد القَدَّ ض اه وقد ثقلناه في كتأب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره الغاصب فاحشالا علكمه ولوكسره ألموهوب له لم ينقطع حق ألر جوعاه (وقال في كاب الصمد) أسمار الملك ثلاثة مثدت الملك من أصله وهو الاستملاء على ألماح وناقل بالسع والممة ومحوهما وخلافة كلك الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرما وجودالمك في المحدل الخ فراجعه (وقال في كتاب الجنايات) همة القصاص لغسرالقاتل لاتحوزلآنه لاحرى فيه القلسك كمذافي آحارة الولوانجسة اه

(فالصاحب الاشاه)

* (كتابالداينات)*

وفيه مسائل *الابراءعن الدن *اذاقال الطالب لمطلوبه لا تعلق في علىك كان ابراء الامراء سرمدمال دالافي مسائل الاولى اذاأمرأ المحتال المحال في الكَّفالة وقيلُ مرتد الرابعة إذا قدله ثمرده لم يرتد كماذ كره الزيلعي من قال) الإيراء لا يتوقف عبلي القيول الإفي الإيراء عن بدل الصرف والسبلم كما في المذائعاه وقدنقلناه في كتاب السوع (ثمقال) الابراء بعدقضاءالدين صحيح لان الساقط بالقضاء المطسالسة لاأصل الدين فيرجع المديون عسا أداه إذا أبرا. لمجمع خلافا فمرصحة ادراء المحتمال المحمل بعمدا كحوالة فابطله أنو نوسف سماء على انهانقل الدين وصححه محمد ساءعل انهانقل المطالسة فقط اه وقيد **اه في ك**تاب المحوالة (نم قال) وفي مداينا تـ القنسـة تبرع بقضا • دين عن انسان ثمامرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلامتبرع ان مرجع عليه بما تسرع مه اه و نفر عء لي إن الدون تقضي بأمثاله المسائل منه الوهاك الرهز بعد مراءمن الدين قانه مكون مضمونا مخلاف هلاكه بعدالا رفياءذكره الزبلعي إهيوقد اه في كتاب الرهن (يقول حامعه) وقوله مكون مضمونا صوامه لا مكون مضمونا كافي شرحها (غمفال)ومنها الوكيل بقيض الدين اذا ادعى بعد و و الموكا الله كان قيضه فيحياته ودفعه لهفانه لايقيل قوله الابيدنية لائهم مدامحات الضميان

على المت مخلاف الوكمل مقمض العبن كما في وكالة الولوا محمة اه وقد نقلنا ه في كتابالوكالة (ثمقال) هبـةالدّينكالابرا منــهالاقى سائل متهــالورهب المحتبأل الدين من ألحبال عليه رجع مدعلي المحيل ولوأ برأه لم رجع ومنها الكفالة كذلك اه وفدنقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (يُمَّالُ) ومنها توقفها أى الهمة على القمول على قول تخلاف الابراء اله وقد نقلنُــا في كتاب الهمة اله (عُمَّالَ) ومنها لوشهد أحدهما المسة والاتنو بالامرا وفقيها قولان قسل لأبقيل وببانه في العشرين من حامع الفصولين اه وقيد نقلنا وفي كتاب الهبة وكتاب الدعوى (نمقال) الابراءعن الدين فيهمعنى القليل ومعنى الاسقاط فلا يصم تعليقه بصريح الشرط للاول نحوان أديت الى غيدا كدافأنت برىءمن الملقى واذاومنيكان ويصم تعليقه يمني الشرط للشانى نحوقوله أنت ريءمن كذاعلى ان تؤدى الى غدا كذا وتميام تفيار معه في كتاب الصلم من ماب الصلح عنالدين وللأول يرتدمال دولاثسابي لايتوقف عبلى القبول ويصح الامراعين المجهول للثانى ولوقال الدائل لديونسة ابرأت أحمد كالم محوللساني ذكره في فتح القدر رمن خسار العمب ولوأبر الوارث مديون ورثه غسرعالم وقه ثميان متأ فمالنظرالي انه اسقاما يصمح وكسذاما لنظرالي كونه تملمكا لأن الوارث لوماع عمنسا قبل العلم، وتالمورث ثم ظهر موتدصم كماصر حوامه فه نساما لاولى اه وقد نقلنساه فى كتاب السوع (ثمقال) ولووكل المديون أبراه نفسه قالواصم التوكيل نظرا الى حانب الاسقاط ولونظ مرالى حانب القلسك لم يصم كالووكامه فأن يبسع من نفسه واستشم كل بانه عامل لنفسه وهو مراءة نفسه والوكسل من معمل لغسره واجينا عنيه في شرح الكنزمن باب تفويض الطيلاق اه وقيد نَّة انساه في كتاب الوكالة ﴿ (ثَمَّ قَالَ) كُلَّ قَرْضَ جِرَنَفُهَا حَرَامُ فَكُرُهُ لَمْرَتُهُ مَن سكني الدارالمره ونةماذن الراهن كمافي الظهيرمة اهم وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثمقال) ومار ريءن الامام رضي الله ثعـاً لى عنــه انه كان لايقف في ظل حُدُدُ ارْمُدُونِهُ فَذَلِكُ لِمُشْتَ كَذَا فِي كُراهِمُهُمَّ الْقُولِ لِلْمَالِكُ فِي حَهِ الْقَلْكُ فلوكان عاتمه دينان منجنس واحدفد فعشيثا فالتعمين للدافع الااذا كامامن جنسين لم يصم تعيينه من خلاف جنسه ولوكان واحدافادي شيارقال هذا من نصفه فان كان التعيين مغيدا بأن كان أحدهما حالاً أويه رهن أويه كفيل

الآخرلامه والالا اه وقيد نقانياه في كتاب الرهين وكتاب الكهالة (ثم قال) ولواتَّهي المشــ تمري ان المــ دفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة والقولُ للشترىاه وقدنقلناه فى كتاب البيء وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (نم قال) ولوادِّ عي الزوج ال المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الافي الهمأ للأكم أكذًا في هامع الفصولين اه وقد نقلماه في كاب النبكا - وكاب الدعوى (ثم قال) كل دين أحله صاحبه فانه بلزمه تأجيله الافي سمعة آلاولي القرض الثانية الثمر عند الآقالة الثالثةالثمن بعدالاقالة وهماني القنبة الرابعة اذامات المدبون المستقرض فأجل الدائن الوارث انخامسة الشفيع اذآ أخسدالدار مالشفعة وكان الثمر حالا لمهالمشترى السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السملم آخر الدسنن اءلاول عليه ألف قرض فباع من مقرضه شبأ ألف مؤحلة ثم حات في مرضه وعلسه دين تقع المقساصة والمفرض اسوة للغرماء كذافي الجسامع القرض لامازم سله الافى وصمة كماذكر ومقبدل ماب الرما وفيما اذاكان مجحودا فالمه سازم تأجيله كافى صرف الظهرية وفماآذا حكمالكي لزومه يعدثموت أصل الدين عنده وفيميا اذاأحال آلةرص مدعلي انسان فأجله المستقرض كذافي مداينات القنمة الوكدل مالابراء إذا أبرأ ولمرضف اليء وكله لم يصير كذا في الخزانة اه وقــدنقلناه فى كتابالوكالة (ثم قال) الابراءالعــام،عنع الدهـوى بحق قضــاه بإنةاذا كان مجيث لوعلم علاء من الحق لم سرأ كذا في شدفعة الولوا كجدة الكن فىنزانة العتساوى العتوىء لى انه يعرأقضاء وديانة وان لم يدلم به اه وقدنقلناه في كتاب الدعوى (ثمقال) وفي مداينات القنية أحالت آنسيانا على الزوج على أن يؤدّى من المهر ثم وهبت المهرمن الزوج قب ل الدفع لا يصم قال أستاذنا وله ئلاث- ل احداهاشراء شئملفوف مرزوحها مالمهرقدل آلمية والثانية صلح انسان معهاعن المهريشي ماهوف قبل المية والثالثة هية المرأة المهر لاين صغيركما قبل الهمة اه وفي الاخبره نظريد كره في أحكام الدين من انجم ع والفرق اه وقد نَقَلْنَاهُ فِي كَاسِالْنَكَامِ وَكَاسِالْهُمْ وَكَاسِا مُوالَةٌ (ثُمُقَالَ) الدُّنَّ المؤجلاداقضاه قبل حلول الاحل عبرااطالد لان الاجل حق المدس فله أن سدة عله هكذاذكره الزيلعي في المحكفالة وهي أضافي الخيانية والنهياية وقد وقعت حادثة علمه لرتمشروط أسلمه في بولاق فلقمه الدائن في المهمد فعالم تسلمه فسه مسقطاعته

مؤنة الحمل الى بولاق فقتضي مسئلة الدرز أن محرعلى تسليمه بالصعدد ولكن نقل فى القنية قواين في السام وظاهرهما ترجيم اله لأجير الالاضرورة بأن يقيم المدون بتلك البلدة أه وقد نقلناه في كتاب البيوع (مُمَافَل) وقد أفتدت به في اكحادثة ألمذ كورة لانه وان أسقط عنه مؤنة المحل الى ولاق فقد لا يتدسر له مر في الصمعدد اذا أقر بأندينه لفلان صم وحل على اله كان وكملاعنه ولهذا كان حق القدص للفرويرأ المديون بالدفع آنى أيهما كان كافي انخلاصة والبزارية الافي مسئلة هي مااذا فألت امرأة المهرالذي لي على زوجي لفلان أولوالدي فاندلا يصم كافي شرح المنظومة والقنية وهوظاهراءدم امكان جله على انها وكيلة في سب المهركالاعفق والحملة فيان المقرلا يصم قبضه ولاابراؤه منه بعدا قرارهمذ كورة في الحمل منه اه وقد نقلاه في كاب النكاح وفي كاب الا قرار (ثمقال) وفي وكالة البرازية الزوج علمادن وطلبت النفقة لاتقع المقاصة بدس النفقة بالرضا الزوج يخلاف سائرالديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه مااذا كأن أحد المحقن تحداوا لاتنورد يثالا يقع النقاص بلاتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثمقال) عندر جل ودرحة والودع علمه دس من حنس الود بعدة لم بصرقصاصا مألدين حتى مجتماو بعدالاجتماع لأتصرقصاصامالم محدث فده قمضأوان في بده يكنى الاجمة ع بلاقعد يدقبض وتفع القماصة اله وقد نفلنا . في كاب الامانات (مُمَقَال) وحَمَر المفصوب عند دقم أمه في يدرب الدس كالوديعة اه وقد نقلنا. فَى كَتَابِ الغَصْبِ (ثَمَقَالَ) ادَاتَعَارضَتَ بِينَةَ الْدِينُ وَبِينَةَ الْهِرَاءةَ وَلَمْ يَعْلِمُ التَّارِيخ قدمت بينة البراءة واذا ثعارضت بدنة المعويينة البراءة قدمت بينة المسع كذا في المحسط من مأب دعوى الرجاين اله وقد فقلنا ، في كتاب الدعوى (يقول حامعه) وهذه هي المسأثل المجموعة المحقة بكتاب المداينات (قال المؤلف في قاعدة ماثيت بيقين لامرتفع الاسق بن مثله والمراديه غالب الظن مانصه) وهذا فروع لمأرها الآتن الاوللوكان علمه دين وشك في قدره يذ غي لزوم الراج القدر المتيقن اه وقد نقلنا . في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البزازية دفع لأخرعينا ثما ختافا فقال ألدافع قرض وقال الآخرهبية فالقول للدافع أه لان مدعى الهيمة يدعى الابراء عن القيمة مع ان العس متقومة بنفسها اه وقد نقلنا هذه العمارة في كتاب المية (وقال في القياعدة الرابعة من الخيامسة الحياجة

تنزل منزلة الضرورة الخمانصه) وفي القنية والمغية بحيوز للحتاج الاستقراص مالر بح اه وقد نقلناه في كتاب السع (يقول حامعه) وقوله الاستقراض الرنح أي الاستقراص شرا مشي سر بثن غال مالتراضي من المقرض ليتوصل مه الي آلر بح لاالر بحالمحضلانه حمائذتكمون وبامحضا كذافي شرحها وأفادأووالسعودنقلاءن رى عدم حوار الاخذاذ الضرورة تندفع سسم العينة وذكر ذلك أيضافي قاعدة مأحرم أخذه حرم اعطاؤه وقوله مدع العشة أي لما في القنية لا مأس بالسوع التي بغهلهاالناس للضرزمن الرباقالء من الأثمة الكرامسي هيرمكر وهة وذكرا ليقآلي في تفسيرها نهامكر ومه عندمج وعند آلامام وأبي يوسف لايأس يهقال الرنجرلي خلاف مجدنى العقد بعد القرص أمااذاماع تم دفع الدراهم فلابأس به مالا تعاف اه كذا رحها (وقال في البعث النالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مافصه) لوحوت عادة المفترض برداز يدمماا فترض هل محرم اقراضه تنز بلالعادته منزلة « وقد نقلناه في كتاب المدع (يقول حامعه) وقوله هل محرم في حاشية أبي السعود نقلاعن المهرى نع محرم الطاهر ما في شرح الطحاوي للاستعما بي -مث قال المعروف المرف كالمشروط باللفظاه وفي شرحها نقلاعن السرى عن العتابية ولوتعاملواعلى سم انجرأوالر بالايفتى باكمل فهذاصر يحيق المسئلة بأبديحرم اه (وقال في المجت الرآبع العسرف المذي تحسمل عاسمه الآلفساظ انمساه والفسارن والسانق دون المتأخر مأنصه) * تنديه * هل العتبر في بناء الاحكام العرف العمام أومطلق المرف ولوكان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك لوأستقرض ألعاواستأ والمقرض كحفظمرآة أوملعتة كلشهر بعنمرة وقيمتهالاتزيد على الاحرففها ثلاثة أقوال صحة الاحارة بلاكراهة اعتبارالعرف خواص مخاري والصمةمع الكراهة للاختلاف والفسادلان صمة الاحارة بالتعارف العام ولم يوجد لمأفتىالا كابر بفسادها اه وقدنقلباهفى كتاب آلبيع وفي كتاب الأحارة (وقال فى القاعدة الرابعة التابع بالبعمانسه) وخرج عنها آيضا مالوقال المديون تُركت الاجـل أوأ بطلته أوجعات المـال حألافانه يبطل الآجل كمافي الخـــانيـة وغيرهامع أنه صفة الدين والصفة نابعة لموصوفها فلاتمرديسكم وممسايخرج عنها لوأسقط الداش الحودة فانه بصم لانهاحنه كافي انخساسه اه وقدد كرنا يقيه هذه

بالشي قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى أن قال المالمة لوقتل احب الدين المدنون حل دينه اله وقد نقلناذلك أيضا في كتاب الجنايات ر وقال في القياعدة السابعة عشر لاعبرة بالفلن السن خطاؤه مانصه) ولوظن أن عُلِمه دينا فيمان خسلافه رجيع بماأدي اه (وقال في الفن الثما أث في أحكام الناسي مانصه) ومن مد أقل النسمان لونسي ألد يون الدين حتى مات فان كان عن عأوقرض لم يؤاخ ذمه وانكان غصا يؤاخذته كذافي الخانبة اه وقد نقلنآهمذه العمارة في الغصب (وقال في أحكام النقدوما يتعس منسه ومالا يتعمن مانمه) والعميم تعسف في الصرف الى انقال وفي الدين المشترك فيؤمر مردنصف ماقمضْ على شر تكه اه وقد نقلناه في كاب الصَّدُوكَات السُّوع (وقال في ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنها الدين سقط مالابراءا ه (وقال حكام العقودمانهـ م) وحائزمن الحانين الشركة الحان قال والقرص اه ل في حدث القول في الملك ما نصمه الساّدسة اختلفوا في القرض هـ لـ علكه يتقرض بالقبضأو بالتصرف وفائيدته مافي البيزازية باع المقيرض من المستقرض البكرالمستقرضالذي في مدالمستقرض قبل الاستهلاك لاحو زلانه صارمل كاللستقرض وءنسدالشاني محوزلانه لاعلكه المستقرض قبل الأستهلاك ويسع المستقرض بحوزاجها عاوفيه دليل على انه علك بنفس القيض وانكان مميا لايتعين كالنقدين يحوز بيمع مافى الذممة وانكان قائما في يدالمستقرض ومحوز للقرض انتصرف في البكر المستقرض دعدالقيض قبل البكيل مخلاف المبيع أاه فلمتأمل في مناسمة التعامل للحكم أه وقد نقلناه في كتاب السع (تَم قال) الماسعة اختلفوا فيوقت ملك الوارث قسل في آحر حزمن اجزاء حماة المورث وقمل بموته وقدذ كرناهمع فاثدة الاختلاف في الفرا تُضمن الفوائد والدين المستغرق للتركثه بمتسع ملك الوارث قال في حامع الفصولية بن من الفصل الثيبامن والعثهرين لواستغرقها الدن لاعلكها مارث الااذا أمرأ الميث غريمه أوأداه وارثسه شرط مرع وقت الادام أمالوأ داء من مال نفسه مطلقا ملاشرط التسر عأوالرجوع الهءلما الميت دن فتصير مشغولة مدينه فلاعلبكها فلوترك ابنيا وقناو دينآ متغرقا الحاه وارثه ثمأذن القنف القيارة أوكاتسه لميصم اذلم علكه ولاينقذ بيرح الوارث التركة المستغرفة بالدين واغسا يسعه القاضي والدين المستغرق يمنع موازا لصطروا لقسمة فان لم يستغرق فلاينسفي ان يصامحوا مالم يقضوا دينه ولوفعلوا حازولواقتسموهاثم ظهردس محمط أولاردت القسمة والوارث استخلاص التركة مفناء الدين ولومستغرقا وهنسامس الالوكان الدين للوارث والمسأل منعصرفه فهــل سقط الدس وماماً خـــذ ممراث أولاوما بأخــذه دينه قال في آخراا ـيزاز بة ستغرآق التركة يدين الوارث اذا كان هوالوارث لاغير لا عنع المراث اه وقيد نقلنها بقيته في كاب الفرائض (ثم فال فيه أيضا) انحه دية عَشْرٌ في استقرار الملك الى ان قال ولا فرق بين المدين والعين وجيع الديون بعد لزومها مستقرة الادين السلم لقدوله الفيخ بالانقطاع الخ وقد نقلناً بقمته في كما ب المدوع (وقال في يحثُ القول في الدين) وعرفه في الحاوي القدسي ما نه عسارة عن مال حڪم محدث فىالذمة مسعرا واستهلاك أوغيرهما وانفياؤه واستيفياؤه لايكون الابطريق اصة عندأ في حنيفة مشالهاذا اشترى ثوبا معشرة دراهم صارالهوب ملكا للشترى وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم ما كالاسائع فاذا دفع المشترى عشرة الى الباثع وجب مثلها في ذمية البائم دينيا وقد وحب للماذ بعيلي المسترى عشرة مدلاعن الثوب ووجب للشترىء في الماثير مثله مدلاءن المدفوعة السه فالتقماقصاصا وتفرع علىان طريق ايفائه اغماه والمقماصة اله لوأرأه عنه بعدقضائه صحور جعالمدنون على الدائنء ادفعه وقدذ كرناه في المداسات من مالفواند واختصالدين أحكام منها جوازالكفالة بهاذا كان ديناصحيحا وهومالاسقط الابالاداء أوالابراءولابحو زيسه لبالكتابة لانه بسقط بدونهما بالتعجيز ومنهبأ حوازالرهن مهالخ وقيد نقلنيا بقيته في كاب البكفالة وفي كتاب ن فراجمه (ثمقال) ومنها صحة الابراء عنه فلا يصم الابراء عن الاعيان والابراءعن دعواها صيراه وقدنقلنا بقسه ذلك فى كنات الصلح فراجعه (نم قال) الشاك قبول الاجدل فلايصم تأجدل الاعدان لان الاجدل شرع وفقا للعُصِيل والدين حاصلة اه وقد تقلناه في كتاب الصلح أيضا (تم قال) يو قوائد الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الاحالا الارأس مآل السيلم ويذل الصرف والقرض والثمن مدالافالة ودس المتوما أخذمه الشفسع العقاركم كمناه في شرح الكنزعند قوله وصع تأحمل كل دين الاالفرض وليس فسه دين لايكون الامؤجلاالاالدية والمسلمفية وأمايدل الكتابة فيصبح عندنا حالاومؤجلااه وقد نقلناه في كمتاب السوع وكتاب العتق وكتاب الشفومة وكتاب المجنامات (ثمقال) الثانية مافى الذمة لانتعين الأبالقيض ولذالو كان لهمادين يسيب واحد فقيض احدهما نصيبه فان لشر يكهان بشاركه ويصم تفريعه على أن مافي الذمة لاتعم قدءته اه وقد نقلنا . في كتاب الصلح تعماللتون (ثمقال) الثالثة الاحدل لايحدل قبل وقتمه الاان عوت المدون ولوحكا اللحاق مرتدا مدارا محرب ولاعدل عوت الدائن وأما الحربي اذااسترق ولهدت مؤجل فنقول سقوط الدس مطلقا لايسقوط الاجل فقط كإقال الشافعي وأماانجنون فظاهركا لرمهم انه لابوجب اتحلول لامكان التحصل بولسه الرابعة الحال بقسل التأجيل الأماقد تمناه واتحلة في ازوم تأجيه ل القرض شيئان حكم المالكي بازومه بعد ماثبت عنده أصل الدمن أوان عمل المستقرض صاحب المال على رجل الح سنة أوسنتمن فيصيرو يكون المال على الهمالي على المالي ذلك الوقت وعندالشافعة الحال لانقله بعداللز ومالااذلنذران لايطالب بمالابعدشهرأ وأوص بذلك وشرط التأجسل القبول والاف لايصم والمال مال وشرط مأ مضاان لا يكون مجهولا جهالة فاحشة فسلايصم التأجيل الىمهب الريح ومجيئ المطرو يصم الى انحصاد والدماس وانكان السع لاعوز بقن مؤجل المافى الاصم كدافي الفنسة مده قال الدائن للديون اذهب واعطني كل شهركذا فلدس بتأجيل لانه أمر بالأهطاء الحكم الرابع لأيصح تملكه من غرمن هوعلمه الااذا سلطه على قدضه فمكون وكملا قانضاللوكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قدل القيض وفى وكالة الواقعات الحسامية لوقال وهيت منك الدراهم التي لى على فلان فاقيضها منه فقيض مكانها دنا أنبر حازت لانه صاراتحق للوهوب له فلك الاستبدال اه وهو مقتض لعدم محة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) وفي منه المغنى من الزكاة لوتصدق بالدين الذي على فدلان على زيد بنية الزكاة وأمره بقيضه فقيضه إجزأه اه وقد نقلناه في كتاب الزكة (نمقال) وفي هية العزازية وهباله ديناعلى رحل وأمره بقبضه حازا ستحسانا وان لميأمره لاوبسع الدين لا محوز ولو باعه من المديون أو وهمه حازاه وقد نقلناه في اليموع (غ قال) والننشاؤ وهدت مهرهامن أمها أولانها المغرمن هذا الزوج ان أمرت بالقيض صه والالالانه هيـةالدين من غيرمن عليه الدين اه وفي مداينات القنه قبض

دين غسيره ليكمون لهماعلى المطلوب فرضي جازثم رقم لاتخر بخلافه ولوأعطى الوكمل المسع للاتم المف من ماله قضاعن المشترى على ان يكون التمن له كان القضاءعه ليه همذافا سداو سرجع الساثع عملي الاتمر عماأعطاه وكان الثمن عملي المشترى على حاله ا ه وقد نقلنا . في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيم الوقالت المهر الذى لى على زوجي لوالدى لا يحوزا قرارها يداه (يُقُول جاْمعة) أى ولا يعتبر تمليكا لعدم الاضافة أهم من شرحها وقد نقلماه في كتاب الممة وكتاب الأقرار (ثم قال) وخرج عن تمليك الدين لغيرمن هوعلمه المحوآلة فانها كذلك معرصتها كما أشاراً المه الزيامي منها اله وقد نقلناه في كناب الحوالة (ثم قال) وَحَرْجُ أَيْضًا صيةبه لغييرمن هوعلسه فانهاجائزة كإفي وصاباال يزازية اه وقيد نقلناه فى ُ تَدَابُ الوصيَّة ۚ (ثَمُ قَالَ) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الأعظم عـ لي عدم صحة تملك من غسرمن هوعلمه انه لو وكاله مشراء عمد عماعلمه ولم بعن المسم أمع لم يصح التوكيل وصح ان عن احدهما وأجعوا على انه لو وكل مدنوية ن يتصدق عاعلمه فاله يصم مطلقًا اله وقد نقلنًا . في كتاب الزكاة تُمْقَالَ) ولووكل المستأجر أن يعمر العمن من الاجرة يسم وقد أو محناه في وكالة العراه وقدنقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفرمانسه) وهريمه على المديون الاماذن الدائن الااذا كان الدين مؤحلا أه وقدر : قالناه في المحظر (وقال في بعث ما افترق فيه الهبر والابراء) يشترط له ١ القدول بخلافه له الرجوع فهاعندعدم المانع مخلافه مطلفااه وقدنقلناه في كتاب الهمة (وقال في يحث ما فترق فيه الوكيل الديم والوكيل بقيض الدين مانصه) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصمر من الثاني أهم وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فى بحث ماافترق فيه الوكر لوالوصى مانسه) ويصح ابراؤه ما عاو جب بعقدهما ويضمنان وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولايصر ذلك منهما فعالمع سعقدهما اه وقد دفلناه في كتاب الوكالة (وقال في قن انحيه ل من بحث الهب م مانصه) أرادت همة المهرمن الزوج على انهاان خاصت من الولادة بعود المهر علَّه فالحدلة أن مدمها أشدأ مستورا عقدارا المرفاذا ولدت تنظر اليه فترده مخمارالرؤ مةوان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فين له دن وأراد السفر على اندان مات مرأ المدبون والافهوءلى حاله يفعل ذلك اه وقد دنقلناه في كتاب المية (وقال في فن الحمل

فى الرابع عشر في المدع والشراء ما تصده) لمرغب في القرض الابر بح فا كيلة أن شترى منسه شيأ فليلا بقدرمراده من الربح ثم يستقرض اه وقد تقلناه في كتاب لموع ﴿ وَقَالَ فِي فَنِ الْحُمَلِ مَا نَصِهِ ﴾ والسَّادُس عشر في المدامنات * الحملة في امراء المديون الراء ماطلاأ وتأحييله كذلك أوصلحه كذلك أن بقرالداش مالدين إحل شق مه و مشهدان احمه كان عارية و موكل بقيضه ثم بذهما الى القاضي و بقول المقرله كان في ماسم هـ ذا الرحـ ل عـ في فلان كذا وكذاف قرله مذلك فمقول القرله للقاضي امنع هذا المقرمن قمض المال وانعدث فمه حدثا واحرعلمه فيذلك فصهرالقياضي علمه وعنعه من قبضه فإذا فعيل ذلك ثم أمرأ أوأحل أوصالح كان ماطلا واغساا حتبير المرحج القساضي لانالقره والذي علث القمض فلاتفد ذاكملة فتنمه فانه بغفل عنه تمقال انخصاف بعده وقال أبوحنية قصور قيمن الذي كأن ماسمه المال بعداقراره وتأحسله والراؤدوهسة لانه لاسرى كحر حاثرا الحسلة في تحويل الدين لف مرالطالب إماالا قرار كاسك في أوانحوالة أوأن مديعر حل من العائب شمأيم الهء يلى فلان أو مصالح عماعلى المطلوب بعمده فيحك ونالدين احسالعد اذاأرادالمدون التأحمل وغاف ان الدائن ان أحسله مكون وكملا في المديم فلا نصير تأحدله دعد العقد فالحدلة ان بقرأن المال حدين وحب كان وُجِيلًا الْيُوفِّتُ كَدًّا إذا أرادا حدالشر بكين في دين أن وَجِيل نصيمه وأبي لا خرام عز الارضاه فاعملة ان يقرأن حصته من الدس حسن وجب كان مؤجلا الى كذا ولوأراد المدون التأحمل وخاف ان ، حكون الطالب أقر مالدين لغيره وأخرج تفسه من قدضه فاتحلهان بضمن الطالب للعالموت مامدركه مزردرك من له من اقرار تلحيثة أوهمه أوتو كمل وتمليك وحدث احدثه مبطل به الناحسل الذي استحقه فهوضام رحتي مخلصه من ذلك أو مر دعليه ما بلزمه واذا احتال بهذا ثم ظهرانه أقر مالمال قسل التأحيل وأخذالما أرمنيه كان له حق الرجوع على الطالب فمجي ون علمه الى أحله وحسلة أخرى أن بقر الطالب بقمض الدين تتاريخ معتن ثم بقر المعالوب بعيده سوم يمشل الدين لإطالب مؤجلا فاذاخاف كل احسه أحضرالهم ودوقالوالا تشهدوا علمناا لادمدة راءة المكتاس فاذا سدنا وامتنع الاتخرفلا تشهدوا على المقر ونظرفسه مان الشاهدان شهد وانقال له المقرلا نشم ـ د و جوامه ان محدله فيما اذالم يقدل له المقرله لا تشم ـ دعلى

لقرأمااذاقال لهلا بسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كاب الشهادات والدعوى انجقال) الحملة في تأجيل الدين بعدموت من علمه فانه لأ يصحرا تف أقاعلي الاصم أَنْ بقر الْوارِثْ بْأَنْهِ ضِينَ مَاعِلِي الْمِتْ فِي حِماتِهِ مَوْ حِلاا فِي كَذَّا وِ بِصِدْفِهِ الطالب انه كان موَّ حلاعلهما و بقر الطالب ان المت لم يترك شيشًا والافقد حل الدين عومه رالوارث بالمبتع لقضاء آلدين وهذاعلى ظاهرال واتة من أن الدين اذاحل عوت وُنْ لَاصِلُ عَلَى كَفِيلِهِ اهِ ﴿ وَقَالَ فِي فَنِ الْحَيْلِ فِي جَنَّ الْوَكَالَةُ مَا نَصِهِ ﴾ الحميلة مة الرا الوكدل عن المُن أ تفاقا أن يدفع له الوكيل قدر المُن يطريق مة ثم مد فع المشترى المفرية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن ُّدس فن الفروق في بعث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتباق والأبراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المدى بالتلقين بخلاف البسع والهمة والاجارة والافالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالرضاء بخلاف الثانية اه وقد تقلنا . في كاب الطلاق (وقالأخوا لؤلف في تبكيلته للفن السادس فن الغروق في كماب الصلم مانصه) قضاه زيوفا عن صادقا ثلا أنفقها فان لمتر جردها فلمترجله أن مردها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلح فراجعه (وقال الوُّلف في الفن الثاني من كتاب الزكاة مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه الهمتاج الهساالا في دين العماد فتماع لقضا الدين كذا في منظومة ابن وهمان اله وقد نقلناه في كاب القضاء وفى كَابِالْحِرْ والاذن ﴿ وَقَالَ فَى كَتَابِ الْعَتَى مَانْصُهِ ﴾ المُسْكَامِعِـالاَيْعَلِمُ مَعْنَا ﴿ بازمه حكمه فى العلاق وألعتاق والنكاح والتدبير الافى مسائل البيع والخلع على الصيع فلايلزمها المال والاحارة والهمة والأمراء عن الدس كافي نيكا ح الخسائمة اه (وقالَّ في كتاب السوع من بحث الاعتدار للعني لا الالفيه الدينان علمه كان ابراء للعدني فلايتوقف على القمول على الصييم اه وقد نقلناه في كتابالهيــة (ثمقال في المبحث المذكور مانصــه) ولوصائحه عن ألف على غه قالوا انداسقاط للساقي فةتضاه عدم اشتراط القدول كالابراء وكونه عقد لحريقتضي القمول لان الصطركنه الاعساب والقبول (ه وقدنقلنا وفي كتاب المُرْ فِي وَقَالَ فِي كِتَابِ الْكُفَّالَةِ مَانُصِهُ) وَلُوكَانُ الَّذِينِ مُؤْجِلًا فَكُفُلُ مِهُ قَاتُ المكفل كرعوته عليه فقط فللطالب أخذهمن وارث المكفيل ولارجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامرحق صل الاجل عندنا كذا في المجمعاه (وقال في كتاب

القصاء الاصمانه لايحلف على الدين الؤجل قبل حاول الاجل اه (وقال فيه أيضامانصه) القول قول الارانه أنفق على ولده الصغيرمم المين ولوكانت النفقة مفروضة بالقضاءأو بفرض الاب ولوكذبته الام كمافى نفيقات انخيابية بمغلاف مالوادعى الأنف اقءلي الزوجة وأنكرت وعلى هذاعكن أن مقال المدبون أذا ادعى الابفاء لا بقمل قوله الافي مسئلة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المدنون المال على يدرسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وانكان رسول الدنون هلك علمه وقول الدائن العشيمة مع فلان لدس رسالة له منه فاذا هلك على على المديون بحَلَاف قوله ادفعها الى فلان فأنه ارسال فاذاهلك هلكء لى الدائن وسانه في شرح المنظومة الايصم توكيل محهول الالاسقاط عدم الرضاما لتوكمل كإسناه فيمسائل شتي من كتآب القضاه منشرحالكنز ومن التوكيل المهول قول الداش ادبونه من حاءك بعلامة كذا أومن أخذأ مسعك فاد فعمالى علمك المه لم يصم لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي القنية الوكسل يقبل فوله بهينه فيمايد عبه الاالوكدل بقيض الدين اذا ادعى بعمدموت الموكل اله كان قمضه في حساته ورفعه المه فاله لارقيل قوله الاسننة كمافى فتاوى الولوانجي من الوكالة وقدذ كرناه في الامانات اه (ثمقال) وفيحامع الفصولين كماذ كرناني الاولى قال فلوقال كنت قيضت فيحماة الموكل ودفعته المه بصدق اذ أخسرها لاءلك انشاه وفكان متهما وقديعث رأنه منمغى أن وكون الوكمل همض الود معة كذلك ولم منده لما فرق مه الولوانجي مينهما بأنالوكمل بقمض الدين ريدا محاب الفهان على المت اذالديون تقضى بأمثالها مخلاف الوكمل بقبض العين لانه مرمد نفي الضمان عن نفسه اه وكتمنا في شرح المكنز في ماب التوكيل ما لخصومة والقيض مسئلة لا يقدل فيها قول الوكيل مضانه قيض وفي الواقعات الحسامة الوكمل بقيض القرض أذاقال قيضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول الوكل اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) علك الاقرار من لاعلك الانشاء فلوأراد أحدد الدائنسين تأجيل حصته في الدين ألمشترك وأى الاتنزلميز ولوأ فرأنه حسين وجب وجب وجلاميم افراره اه (وقال في كتأب الهية مانمه) عليك الدين من غير من عليه الدين باطل الااداساطه فلى قبضه ومنه لو وهمت من ابنها ماعلى أسه فسأفا لمعقد العمة التسليط ويتفرع

على هذا الاصل لوقضي دن غبره على أن يكون له الدن لمعز ولوكان وكملاما لم كافي عامع الفصولين ولنس منه مااذا أقرالدائن ان الدين لعلان وان اسمه عارية فهه فهوصحيم لكونه اخبارالاتمليكاو يكون للقرولاية فمضه كافي اليزازية أه (دوقال في كتاب الامانات) المأذون له مالدفع اذا ادعاء وكذبا وفان كانت أمانة فألقول لهوان كان مضمونا كالغصب والدين لاكافى فتساوى فارئ الهدامة اه وقدنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا) ولودفعهاالمودع الى الوارث بلاأمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة بالدين ولميكن مؤتمنا والافلا الااداد فع ليعضهم ولوقضي المودع بهادين المودع ضمن على الصحيم ولاير أمديون المت مدفع الدس الى الوارث وعلى المت دس اه وقد نقلناه في كات الوصايا (وقال فيه أيضاً) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة يغير عينها فحميم ماترك سنالغرما وصاحب الوديعة بالحصص كذافي الاصل أيضااه وقد نقلناه في كتاب الوصاما ﴿ وَوَالُّ فِي كَتَابِ الْقَحْمَةِ ﴾ تُنتقض القُّعْمَة بِظَهُوردينَ أُووصية الااذاقضي الورئة الدئن ونفيذوا الوصية ولايدمن رضاء الموصي له بالثلث وهيذا اذا كانت بالتراض أمااذا كانت قضاء القاضى لا تنتقض تنتقض نظهور وارث واختلفوافىظهورا اوميله اه وقد ثقلناه فى كتاب الوصاما (وقال فى كتاب الحظر) الغشرام فلايحو زاعطا الزيوف لدائن ولاالعروض المغشوشة الاسان الافي شراء الاسمرمن داراكرب الثانية في اعطاء الجعل محوز له اعطاء الزيوف والستوقة اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنامات) القصاص محب المت ابتداء ثم ينتقل الى الوارث الى أن قال ونقفى ديونه منه لوانقل مالا اه (قالصاحب الاشماه)

* (كاب الاحارات) *

وفي ايضاح المكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تتوقف على الاجازة فان اجازه المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجله وان كان بعدده فلاو ان كان بعد استيفاء البعض فالمكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد المماضي للغماصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الااذا أمكن اخراج الغاصب بشفاعة أوجماية كافي القنية والتتارخانية اه وقد نقلناه في كاب

الغصب (ثمقال) القمكن من الانتفاع بوجب الاحرالافي مسائل الاولى انه اذا كانت الاعارة فاسدة فلاعب الاعقيقة الانتفاع كافي فصول العمادي وظاهرمافي الاسعاف اخراج الوقف فقي أحرته في الفاسدة مالتمكن الثائمة اذا استأجردا بة للركوب خارج المرفسهاء نده فلاأح كافي انخانه عسلاف مااذا استأحره المركوب في المصرفيسها عنده ولم ركها الشالثة إذا استأحر ثوبا كل يوم يدانق فامسكه سمنين من غيرلدس لمعب أحرمادهد المدة التي لوليسما التخرق كإفي الخلاصة ويتفرع على الثانية انهاأوه أكت في زمان امها كها عنده يضهنها لانه لمالم عسالا حليكن مأذونا في امساكها عضلاف مااذا استأجرها للركوب فى المصرفه الكت ومدامسا كها كافى فروق الكرا وسي الزيادة في الاحرة منالستأحرمن غمرأن يزيدعله احدفان بعمدمضي المدةل صع وانحط والزيادة فىالمدة حائز وانزيد على الستأحرفان في الملك لمتقبل مطلقا كالورخصت أوغلت وهوشا مل لمال المتم بعمومه وانكانت العدين وقفافان كانت الاحارة فاسدة أجرها الذاظر بلاعرض على الاول اذلاحق لدلكن الاصدل وقوعها ضعيعة بأجرة المثل فاذا ادعى رجل انهابغين فاحش رجم القاضي الى أهل البصرة والأمانة فان أخسروا انها كذلك فعضهاوالواحد يكفى عندهما خلافالحمد كافي وصايا انخانسة وانفع الوسائل وتقسل الزمادة ولوشد وأوقت العقدانها بأجرة المثل كإني أنفع الوسائل والافان كانت اضرارا وتعنتا لمتقدل وانكانت لزمادة أحرالشل فالمتنارة مولما فيغسعها المتولى وعضيه الفاشي وانامتنع المتولى فسعه أالفاضي كماحرره فىأنفع الوسائل ثم يؤجرها القاضي بمن زادفان كانت داراأو هانوتاء رضها على المستأحرفان قملها فهوالآحق وكان عليسه الزيادة من وقت قمولما لامن أول المدةوان أنبكر زمادة أحوالمشلوادعي انهااضرار فلابدمن البرهان علمه وان لميقيلها آخرهما المتولى وانكانت أرضيافان فارغسة عن الزرع فكالدار وان مشفولة لمزصبع احارتها الغمرصاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتهاعلى المستأجر وأماالزبادة على المستأجر بعدماني أوفرس فاسكان استأجرمشا هرة فانها توجراغيره اذافرغ الشهران لميقيلهاوالساء يقلكه النساظر بقيمته مستعق القلع الوقف أو يصسرحتي مخلص بناؤه وانكانت المدة ماقسة لمو ولغيره واغساتهم عليه الزيادة كالزيادة وبهازرع وأمااذازاد أحرالمثل في نفسه من غيران مزيد عليه

أحدفلامة ولي فسعنها وعلموالفتوي ومالم يفسخ كانء لي المستأجر المهمي كافي المغرى هـ ذاما ورته في هـ أدالمسئلة منكلام شاعنا اه وقد نقلنا بعضمه في كتاب الوقف (ثمقال) اذافسخ العقديد يتجمل البدل صحيحاكان المقدأ وفاسدا فللمعل حس المدل حتى يستوقى المدل ذكرمالز يلعى في السع الفاسدمصرحا بأن للستأحرحدس العمنحتي ستوفى ماعجله ولابخمالف مافي آخر حارة الولوا كحمية لانه فبمبااذا كانت العيبن في مدا لمؤجر وماذكره الزيلمي أنمياهو فعمااذا كانت في يدالمستأخر وقد صرح به في الاحارة الفاسدة من حامع الفصولين الاحارة عقد لازم لا ينفسخ مغيرع فدرالا آذا وقعت على استهلاك عين كآلاست كمات فلماحب الورق فعضها آلاع ذروأصله في المزارعة لرب المذر الفسخ دون العامل ومناعذارهاالجوزة للفسخ الدسعلي المؤجرولاوفاءلدالامن ثمنها فآله فسضهاضهن يبعهاالااذا كانت الاحوة ألمهله تستفرق قيمتها لايصم الاستثمار لمن تعبن عامه الفعل كفسل المت وحدله ودفنه والاحازت صماستغمارقل بدان الاحر والمدة آجالغاصب ثمملك نفيذن اه وقد نقلناه في كتآب الغصب (ثمقال) استأحر أرضالوضع شبكة الصدحاز وكمذا استثعارمار وبالاروران بنهالمذة استأجر غولا وفارغا صمر في الفيارغ فقط آحرها المستأحرهن المؤحرا يصهم استأجر لمغدمة لمصر ولغرها حازكالاستثحار لكتابة الغناء أولمناه سعة أوكندسة استأج ولمصدله أولعتطب أولدستسقي حازان وقت استأحرت زوجها بتأحوشاة لارضاع ولدهأ وحدمه لمهجز استأحرالي مائتي سنمة لميصز اضافة الاجارة الىمنافع المدارجائزة دفع داره الىآ مرابرمها ولاأحرعلسه فهى عارية المستأجر فاسدااذا آحرصها حارت وقسلا استأجر راهم ليعمل فها كلشهر بكذافه يفاسدة ولاأحرو يضمنها ولوامز منهها حازت ان وقت ولا يحو زاحارة الشعير والبكرم بأحرعلى ان يكون الممرلة وكذا ألبان الغنم وصوفها ولواستاح الشير مطلقا فالخواهر زاده لقباثل ان مقول مانحواز ومنصرف الى شدالشاب علهاأو الدابة ويعدمه لان المنفعة المقسودة منها الفرة دفع غزلاالي حائك لينسعه له مالنصف فسدت كاستتحارا لكتاب القراءة مطلقا بفسدها التمرط كاشتراط طعام العيد وعلف الدابة وتطيين الدار ومرمتها وتغلى الباب وادخال يذعق مقفهاعلى المستأحر لاعوزالا تتجارلا ستمفاه انحدوالقصاص استعان

مل في السوق لسع متاعه فطال منه إجرافا لعبرة لعادتهم وكذالو أدخل رحلا في حافيته المعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصرفا نتفع به في المصر فانكان ثوباوجب الاجروانكان دابةلا ساقها ولمركبها فعليه الاجرالالعذريها الاجير الكاتب اذا أحطأ في المعص فان كان الخطاء في كل ورقة حسر ان شاء أحدثه واعطمآه أحرمثسل وانشاء تركه علمه وأحذمنه القيمة وانكأن في المعض فقط أعطاه عسايه من المعي استخدمه بعد جدها وحب الار وقمته لوهلك عل أحدالاحبرين فقط فانكاناشر كمن وحب لهما كله والافلامامل النصف قصم الثوب المجدودفان قبله فله الاحر والافلاوكذا المماغ والنساج لاستحق الخياط أحوالتفصيل بلاخساطة الصعرفي بأحواذاظهرت الزيافة في المكل استرد الاجرة وفى المعض بعساية دفع المؤولة المفتاح فسلم يقدرعلى الفتح لضياعهان أمكنه الفقر بلاكلفة وحب الاجر والافلا آوتدارها من زوجها تمسكنافهما فلاأحر مزداني على كذافله كمذافهو ماطل فلاأحرار دله اندالتني على كذا فلك كذاف دله فله أجراش للثي لاجله وفي السرال كمرقال أمرالسر مةمن دلناعلي موضع كمذافله كمذا يصحو يتعين الاحومالدلألة فيحب الاحركم ذافي البزازية وظاهره وجوب الممي والظاهروجوب أجرالش لاذلاعقد احارةهنا وهدذا مخصص استئلة ألدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي والسمساروا كممام ونحوها حائزة للحماحمة السكوت في الاحارة رضاء وقدول قال الراعي لاأرضي مالمسمى وانمأ أرضى بكذا فسكت المالك فرغي لزمته وكذالوقال للساكن اسكن بكذا والافانتقل فسكن لزمه ماسمي الاحرة الدرض كالخراج على المتمدفاذا أستأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجبمنه لماقبل الاصطلام وسقط مابعده لايلزم المكارى الذهاب معها ولاارسال غدادم معها وانماجب الاح بتخليتها استأح ه كحفر حوض عشرة في عشرة و بن العمق فحفر حسة في خسمة كان لهر دع الاحرلان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خسة وعشرون فكان ردع العمل استأجره كفرقبر ففره فدفن فمه غيرمن المستأجر فلأجله بعكذآولك كذافياع لهأجالشل متى وجب أحراشل وجب الوسط منه اكتراهاعشل مايتكارى الناس ان متفاوتا لم تصع والاحدث دارى اك همة المارة أواجارة همة فهمي المارة اله وقد نقلناه في كتاب الحمة (عُمَال)

آحِرَّكُ مَغْرِشَيُّ فِاسْدَةُ لاعارِيقَاهِ وَقَدْنَقَلْناهِ فِي كَابِ الأَمَانَاتِ (ثُمُقَالَ) أَنَّ القصارأمين لاتفهن الامالتعدي والقصارعيل الاختلاف فيالمشترك ومحلوعند دم اشتراط الضمان علمه أمامعه فمضمن إتفاقا المستأج اذان فوساللااذن وان بتراجافلا لاضمأن على الحمامي والتماني الأيما نضمن مه المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (غرفال) تفسد احارة الحمال الطعام نسان المدة وكداشرط الورق على الكاتب شرط الحامي أن أو زمن النطمل محطوط عنمه صحيح الاان يحط كذا وتفسد شرط كون مؤنة الردعلي المستأجأو باشتراط خراحها أوعشرهاعلى المستأحرو مردها مكروبة أحرة جسال حنطة القرض على مر استأحره الااذا استأجره القرض ماذن المستقرض امتنع عن العمل في الموم الشاني أحسره نزح بدت الخلاء لابحب على المؤحرول كمن يخر المستأجرالعب وكذا اصلاح المزاب وتطيين السطيو فعوها لان المالك لاعسه على إصلاح ملكه واخراج تراب المستأح عليه وكئاسته و رماده لا تفريغ المالوعة ردالمستأج على المؤج واحب في مكان الإحارة الصيمان الإحارة الاولى إذا انفسخت انفهخت الثبانية الإجارة من المستأح أومن مستأحره للؤج لانصير ولاتنقض الاولى النقصان عن أح المثل في الوقف إذا كان يسيرا حائز اه وقيد تقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) آحره اثم آحره امن غيره فالثانية موقوفة على المازة الاول فان ردها بطأت وان أحازها فالاحة له استأخر ولعمل سنة فضي نصفها الاعدل فله الفسخ تنفسخ الاحارة عوت المؤجر العاقد لنفسه الااضرورة كوته في طر بق مكة ولاقاضي في الطريق ولاسلطان فته قي الى مكة فيرفع الام الى القاضي لمفعل الاصلح للمت والورثة فمؤجرهاله ان كان أمينا أوسعها بالقعمة فانعرهن المستأحر على قيض الاحرة للاياب ردعليه حصته من ألثن وتقبل المينة هنا ملاخصه لانهم مدالاخذمن عُن مافي مده وإذا أعتق الاحمر في الناعالمة مخمر فإن فسخها فللمولى أحمامض وان أحازها فالاحكله المولى ولو الغ المتبرقي اثنسائها لمكن له فسيزاحارة الوصى الااذا آحرالمتم فداه فسعنها آحرالعد نفسه بلااذن تمأعتق نفذتوماعمل فيرقه فلولاه وفيعتقه لهولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه وقدنقلنا فى كتاب الغصب (ثمقال) مرض العبدوسرقته واباقه عذرالستأبر في فسعنها وكذا اذا كان عله فاسد الاعدم حذقه ادّى نازل الخيان وداخل

تجماموساكن المعذ للاستغلال الغصب لميصدق والاجرواجب اه وقدنقلنا. فى كتاب الغصب وكتاب الوقف (غمقال) اختلف صاحب الطعام واللح فى مقداره فالقول اصاحمه و مأخذ الأحر بعسامه الأأن يكون الاحرمسلاله اختلفا فى كونهامشغولة أوفارغة محكما محسال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لمدعى العمة فالالفضل الااذا ادعى المؤسرانها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر أنهاكانت فارغمه فالقول للؤحركمافي آخراحارة العزازيةاه وقدنقلناه فيكتاب الدءوى (نمقال) آمرهاالمستأمر بأكثرهمااستأمر لاتطسله الزيادة ويتصدق بها الافي مسئلتين أن يؤجرها يخلاف جنس مااستأجروان يعمل بهاعملا صكمناه كذا في المزازمة اختلف أفي الخشب والاسم والغلق والمزاب فالقول اصاحب الدارالافي اللين الوضوع والساب والآجروا لحص وانجذع الموضوع فانه للستأم اه وقد نقلنه أو في كتاب الدعوى والله سعمانه وتعمالي أعلماه (يقولجامعه) وهذه هي المسائل المحموعة الملحقة بكتباب الاحارة (قال المؤلف في القاعدة الاولى لاثواب الابالنمة مانصه) وأما المعاملات فأنواع فالسع لامتوقف علها وكذا الاقالة والاحارة الخوقد نقلنا مقيته في كتاب السوع فراجعة (وقال في القاعدة الثانية الامورعة اصدها في الخامس في سان الاخلاص مانه مي ورأ مت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فعن قال له انسان صل الظهر. ولك دسارفصلي بهدده الندة انه تحزئه صلاته ولايستحق الديناراه ولمأرمسله لامهاينا ومندغي عدلى قواعد ناأن مكون كذلك أماالا حزاء فلما قدمناان الرماء لامدخه ل الفرائض في حق سقوط الواجب وأماعدم استحقاق الدسارفلا أداء الفرائض لايدخل تحت عقد الاحارة الاترى الى قولم الواستأح الارابنه للخدمة لاأجراه ذكره في المزازية لان الخدمة عله واجمة بل أفتى المتقدمون بأن العمادات لاتعص الاجارة عليما كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقمه واكن المعتمد ماأفتيه المتأخر ون من الجوازاه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال فى فاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لواختلفا في قيض المسع والعسن المؤجرة فالقول لنكره وهي في احارة التهذيب اه وقد نقلنا ه في كتاب السوع (وقال فى القاعدة الرابعة المشقة تعلب التيسيرمانصه) ولفقدما شرعت الاجارة له لوجعل

المنا فيرأح ةعندا تحادا كحنس قلنالا صوز وفلناا لاحارة على منفعة غيرمقصودة من العين لا موزال (ستغناء عنها مالعارية كاعلى احارة المزازية اه (مُقال) القاعدة الااممة من الخيامسة الحياحة تنزل منزلة الضرورة عامية كانت أو خاصية ولهذا حوز واالاحارة على خلاف القياس للحاحة ولذا قلنالا تحوزا حارة بدت عنا فعربت لاتحـادحنس المنفعة فلاحاحة يخلافمااذا اختلفه (ثمقال) ومنهاجواز الاستصناع للماحة ودخول انجمام موحهمالة مكثمه فهرا ومايستعمله من مائهما وشرية السقا اه وقدنقلنا ذلك في المموع أيضا (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه احارة الفائرا ه (ثم قال) ومنها في استُعبار الكاتب قالوا الحبرعلمه والخماط قالوا الخمط والابرة علمه عملاماً لعرف و مامغي أن وصحون الكحل عبلى التكعيال للعرف ومن هيذا الفسل طعام العبد فانه على المستأحر بخلاف علف الداية فانه على المؤحر حتى لوشرط على المستأحر فسدت كمافي المزازية بخسلاف استقحيارا لظمثر بطعامها وكسوتها فانه حاثز وان كان مجهولا لأمرف وبفرع على ان علف الدامة على مالكها دون المستأخران المستأجر لوتركها والاعلف حتى مآتت جوعالم يضمن كما في المزازمة اه (ثم قال) المجعث الثالت العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط قال في الحارة الطهرية والمعروف عرفا كالشروط شرطا اه وقالوافى الاحارات لودفع ثوياالى خماط ليخمطه أوالى صماغ امصغه ولم ممن له أجرا ثم اختلفا في الاحروء عدمه وقد حرت عادته مالعيل بالاحرة فههل بنزل منزلة شرط الاجرة فسه اختلاف قال الامام الاعظم لاأجرله وقال أبو يوسف ان كان المسانع م نقاله أي معاملاله فله الأحر والافلا وقال مجدالكان الصانع معر وفامهدة الصنعة بالاجروقهام حاله بهاكان القول قوله والافلااء تمار الاظاهر المعتاد قال الز داجى والفتوى على قول عجداه ولاخصوصمة لمانع بل كل صانع نصب نفسه العمل بأحرفان السكوث كالاشتراط ومن هذا القسل نزول الخسان ودخول الحام والدلال كإفي المزازية ومن هذا القسل المعد للاستغلال كإفي المتقط ولذاقالوا المعروف كالمشروط فعلى الفتي مه صارت العادة كالمشروط صريحااه (مُمال) وحهن تأليف هذاالحل وردءلي سؤال فهن آجر مطيخا الطيخ السكر وفيه فخيار اذن للستأجر في استعماله فتلفت وقيد حرى العرف في المطابخ بضمانها على المستأحر فأحمت بأن المعروف كالشروط فصاركا تهصر بضمانها علمه والمارية اذا

شترط فهاالفهان على المستعمر تصرم فعونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي فى المارية و خرميه في المجوهرة ولم يقل في رواية للان نقل بعده فرع المزازية عن الينابيع (ثُمُقال) أماالوديعة والعين المؤجرة فلايضمنان بحال آهُ وَلَكُنَّ في المزازية قال أعربي همه ذاعه لي إنه ان صّاع فاناصهامن له فأعاره فضاع لم يضمن اه وقدَّ دَنقلنَا ذلكَ في كتابِ الآمانات أيضاً (تَمْقال في اثنياء تَجهيزالاب بنته مانصه) كن دفع ثويا الى قصارليقصره وله نذكر الاحوفانه عمل على الاحارة بشهادةالظاهر آه (تمقال) وفيه أيضا انجمل الاجترالاجمال الى داخمال المارمني على المعارف ذكره في الاحارات وفي احارة منهة المفتى دفع غلامه الى حاثث مدةمعاومة ليتعلم النسج ولم يشترط الاجرعلي أحد فلاعلم العل طآب الاستاذ الاجرمن المولى والموني من الاستباذ متطرالي عرف أهل تلك المامة في ذلك العمل فأن كان العرف يشهد الاستاذي عكم بأجره شل تعليم ذلك العل على المولى وان كان يشهدللول فمأجره ثمل ذلك الغلام على الاستاذوكذ الودفع ابنهاه ومما بنوه على العرفان أنكثرأه ل السوق اذا استأحر واحارسا وكره الساقون فإن الاجرة تؤخذ من الكل وكذافي منافع القربة وتمامه في منهة المفتى وفه الودفع غزلاالي ما ثل لينسجه ما النصف جوزه مشايخ بخارى وأبوا لليث وغسره للمرف آه (وقال فى المجت الراسع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ اعماهوا لقارن والسابق دون المتأرمانصه) * تنسه * هل المعترفي بنا الاحكام العرف العام أومطلق العرف ولوكان خاصأ المذهب الاول اليأن قال ويتفرع على ذلك لواستقرض ألفاواستأجر المقرص محفظ مرآةأ وملعقة كلشهر بعشرة وقمتها لاتزيدع في الاحر ففها ثلاثة أقوال صهة الاحارة ملاكراهة اعتبارا لعرف خواص بغارى والععة مع الكراهة للاختلاف والفسادلان صحة الاجارة بالتمارف العام وليوجد وقد أقتى الاكابر بفسادها ٨١ وقد نقلناه في كتاب المداينات (نم قال) وفي اجارة المزازية وفي اجارة الاصل استأجره لهمل طعامه يقفيزمنه فالاحارة فاسدة ومحسأجر المثل لا يتحاوز مه المسمى وكذا اذا دفع الى حاثكُ غزلامسمى على أن ينسحيهُ مالثاث ومشايخ بلخ وخوارزم أفتوابجوا راجارة الحمائك للعرف ومه أفتي أبوعلى النسفي أيضاوالعتوى على حواب الكتاب لايدمنصوص علمه فدلزم إطال النصابه اه (ثم فال) وفيها أى البزازية من المديم الفاسد في السكلام على بيد عالوفاء في القول

لسادس من أنه صحيح فالوائحياجة الناس اليسه فرارامن الرمافيلخ اعتاد واالدين والاجارة وهى لاتصم في الكرم وبخارى اعتادوا الاجارة الطو بلة وهم لاتمكن فى الاستشجار فاضـ طروا الى يبعها وفاء وماضاف على الناس أمرا لاا تسع حكمه اه دنقلناه في كتاب المبوع (وقال في القباعدة الثبانية اذا اجمَمُع الحسلال والحرام غلب الحرام الحلال مانعه) * ثقة * يدخل في هذه القاعدة ما أذا جمع بن حلال وحرام في عقد أونية ويدخه ل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاحارة وهي اكهماني أنهما سطلان مالشرط الفاسداه وقد نقلناه في كتاب وع (ثمقال) وصرحوا بأنه لواستأجردارا كل شهر بكذا فانه يصرف الشهر لاول فقط ولمأر الآن حكم مااذااستأجرنسا جالينسجوله توباطوله كذا وعرضه كذا الف مزيادة أونقص هُل يستحق بقدره أولا يستَّحق أصلااه (ثم قال) ومنها لوشرط الواقف أنلا نؤحر وقفه أكثرمن سنة فزادالناظرعلما وظاهركلامهم الفساد في جميع المدة لا فعميازا دعلي المذمر وط لانها كالسيم لابقيل تفريق الصفقة ر حربه في فتاوى قارئ الهدامة غم قال والعقداد افسد في بعضه فسد في جمعه اه وقد ثقانًا هذه العمارة في كتاب الوقف أيضا ونقلنا بعضه في كاب السوع (وقال فى قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن مرفى المرهون والعسن المؤجرة منع كحق المرثهن والمستأحر وانساقدم اكحق الآخراه وقدنقلناه ذءالعمارةفي كتاب الرهن أيضا (وقال في الفن الشالث في أحكام الصيبان مانصه) وتصح الاجارة لهاه (وقال في بعث مايقيل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق الاجارة فينمغي أن لا يسقط الاما لاقاله اله (وقال فى أحكام العقود مأنهه) هي أقسام لازم من الجيانيين المسع الى أن قال والأجارة الافي مسئلة ذكرناها في الفوائد منهااه (ثم قال) * تسكميل * الباطل والفاسد عندنا في العمادات مترادفان الى أن قال وأمافي الاحارة فتماسان قالوالا بحسالاحر في ماطله كااذا استأ درأ حدالفهر مكمن شريكه تجسل طعام مشترك وبحب أجر المثل فى فاسده (وقال فى أحكام الغسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا انعه قد البيع لم يتُطرق اليه الفه خزالا باحد أشهاء خدارالشرط الى أن قال وظهور استعمستأجرآ أومرهوناالخوقدنقلما يقيتهفى كتاب البيوع (وقال فى أحكام

الكتابةمانصه) وفي اجارة البزازية أمرا لصكاك بكيابة الاحارة وأشهداولمعمر المقدلان مقد فحلاف صك الاقرار والمهراه وقد نقلناه في كاب الاقرار وفي كان النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا بملك المؤجر الأحرة بنفس العقد وانها علكها بالاستمعاه أومالتمكن منه أو مالتجيل أو بشرطه فلوكانت عسدا فأعتقه المؤحر فسل وحود واحدهاذ كرناه لمنفذ عتقه لعدم الماك وعلى هذا لاعلك المستأجر المنافع بالعقد لانهاتحد تشيأ فشأو بهذافارقت السعفان المدع عسن موجودة فسألم تحدث فهوعلى ملك المؤجر ولذاقلنا ان المستأجر لاتصماح أرته من المؤجراه وقد دنقالما بعضه في كتاب السوع وقوله فهوعلى ملك آلمَّةِ جراعله فهي أى المنافع (ثم قال) الثانية عشر اللك امالا عين والمنفعة معاوهوا لغالب أوللم من فقطأ وللنفعة فقط كالعبد الموصى عنفعته أبدا ورقبته الوارث والس له شيخ من منا فعه ومنفعة الوصى له اله أن قال والس الوصي له الأحارة الخ وقد نقامًا بقيته في كتاب الوصا با فراجعه (نمقال) * تنسبه * قدعات ان الموصى له وأن ملك المنفعة لا تؤجر و منسعى ان له الاعارة وأما المستأحرفيؤجر ويعرمالا يختلف ماختلاف المستعمل اه وقد نقلنا بقسة ذلك فى كتاب الامانات فراجعة (ثم قال) وأما احارة المقطع ما أقطعه الامام فافتى العلامة قاسم س قعالو بغا بعيم اقال ولاأثر محواز اخواج الامام له في الناء المدة كالاأثر كجوازموت المؤجرف أنسائها ولالكونه ملك المنقمة لأفي مقاءلة مال فهو نظيرالمستأولانه ملك منفعة الاقطاع عقابلة استعداده العلمال نظيرالمستعمر لمأقلنها واذا مات المؤجرأ وأحرج الأمام الارض عن المقطع تنفسخ الاحارة لانتقال الملك الى غدر المؤحر كمالوا تنقل الملك في النظائر التي موج علم اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واحارة العيدالذي صوئح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف علمه الغلة واحارة العمد المأذون مامحو زعلمه عقد الاحارة من مال التحارة واحارة أم الولد اه وقد الفترسالة في الاقطاعات وأغرى وسميتها التعفية المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفتي به العلامة فاسم التصريح بأن الدمامان مخر بالاقطاع عن القطع متى شاء وهوم ول على مااذا أقطعه أرضاعامرة من بدت المال أمااذا أقطعه مواتا فأحماه لدس له انواجه عنه لانه صارمال كالارقب كَاذَكُوهُ أَبُو يُوسِفُ فِي كَتَالَ الخَرَاجِ آهِ وَقَدَ نَفَلَنَاهُ فِي كَابِ الجِهَادِ (وَقَالَ

في بحث القول في الدين مانصه) ولووكل المستأجر بأن يعمراليين من الاجرة يصم وقــدأوضعناه فيوكالةالبحراه وقــدنقلنــاه في كتابِالوكالة (وقال في بحثُّ الكلام في أجرة المل مانصه) تحب في مواضع أحدد ها الاحارة في صورمنها الفاسدة ومنهالوقال له المؤجر بعدانقضا المدةان فرغتها الموم والافعلمات كلشهركذا وقدل يحب المسمى ومنهالوقال مشترى العبن للاحداعل كما كنت ولم يعد لم بالاجرة بخلاف ما اذاعه فانه يعب ومنه الوعل أه ششا ولم يستأجره وكان المانع معروفا ملك المسناعة وحسأ جرالمل على قول محدومه رفتي ومنهافي غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم أووقفا أومعد الاستغلال على المفتى به ه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب (مُمَقال) وليس منها مااذاخالف المستأجرالي شرتأن حدل أكثرهن المشروط فانه لاعب أجرمازادلان الضمان والاجرلاميتمعان اه (ثم قال) ومنهااذا انقضت مدة الاحارة وفى الارض زرع فَانِهِ نَبْرُكُ نَأْجِرِالْمُدِلِ الْحَانِ يَسْقُعُصُدُ الْهِ (ثَمْقَالُ) *فُرُوعِ*الأولُ قُولُمْم فى الزرع بعد انقضا مدة الاحارة بترك بأجر المل معناه بالقضاء أوارضاء والافلا أجركاني القنمة الثاني اذا وحب أجراللل وكان هناك مسمى في عقد فاسدفان كان معاومالا مزادعليه وينقصمنه وانكان مجهولا وحسالة امالغ الثالث محيأجرالمر من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجرالمل وكان متفاوتامنهممن يستقمى ومنهم من يتساهل في الاحر يحسالوسط حتى لوكان أحر الثل اثنيء شرعند بعضهم وعندالمعض عشرة وعندالمعض أحدعشر وجب أحد عشر عدلاف النقويم لواختلف القومون في مستهلك فشهد المنان أن قيمته عشرة وشهدا النان أن قيمة أقل وجسالا خذمالا كثرذ كروالا قطع في ماب السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحدودوالسرقة وفي كتاب الشهادات والدعوى (ثمقال) الخامس أحرالثل في الاحارة الفاسدة بطلب وان كان السيب حراماً والكل من القنية وقدمنا حكم زيادة أمو المثل في الفوالله اه (وقال في محث ماافترق فيه الأجارة والبيع) النافيت يفسد، ويصعها و علك العوض فيه بالعقد وفيها لاالابوا حدمن أربعة وتفسخ بالاعذار بخلاف وتفسخ بعسامادن بخلافه وتنفسم عوت أحدهما داعقدها لنفسه بخلافه واداهلك لثمن قبل قبضه لايبطل السم واذاهلكت الاجرة العن قبله الفعضاء وقد

ملناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) ولايستحق الوكمل أجرة على عمله بخلاف الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (مُ قَالَ) ولواستًا جرالمومي الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له اشرط العمل وهي في الخائمة ولواستا جرا لموكل الوكيل فانكان على عمل معلوم صحت والافلا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخرفن الفرق والجمع مانسه) * فائدة * اذا مطل الذي مط لم ما في ضعنه وه ومعنى قوله مم اذا يطل المتضمن مالكمسر بطل المتضمن مالفتم الحان قال وقالواكماني الحزانة لوآجرالموقوف علب ولمبكن ناظرا حتى لمآصم وأذن للسمتأجرفى العمارة فانفق لمرجع عملى أحمدفكان متطوعا فقلت لان الاجارة لمالم تصميم لم يصم مافى ضمنها اهم وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثمقال)ونرج عنهاماذكرو. فىالسوعلوماعه الثماروآجرهالاشجيأر طاعله تركهامع بطلان الاجارة فقتضى القاعدة ان لابطم الموت الأذن ضهر الاجارة اهم وقد نقلناه في السوع (وقال في فن الألغاز في عث الوقف مانصه) أي وقف آجره انسان عمات وانفعضت فقل الواقف اذا آجره مم ارتدتم مات فانه بصبرها كالورثته وتنفسخ موته اه وقد نقلناه في كماب الوقف (مُمَ قَالَ فِي فَنِ الْأَلْعَاذُومِن بِعِثَ الاجارة مانصة) خاف المستأجر من فسيخ الاجارة مأقرارا لمؤجر بدين ماانحسلة فقل ان يحمل السنة الاولى قلملامن الاجرة ومحمل للإخسرة الا كثراه (وقال أيضافي فن الالغازمانصه) * الوديعة * أي رجل أدعى الوديعة وصدقه المدعى علمه ولم يأمره القاضي بالتسلم المه فقل اذا أقرالوارث بأن المتروك ودنعية وعلى الميت دين لم يصيح اقراره ولوصدقه الغرماء فيقضى الفاضي دين المت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذا في الأجارة والمضاربة والعارية والرمراه وقدنقلناه في كتاب الاقرار (ثمقال في فن الحيل مانصه) بدالسابع عشرفي الإجارات باشتراط المرمة على المستأجر وفسدها والحيلة ان ينظراني قدرما يحتاج اليه فيضم الحالاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه المها فمكون المستأجر وكملا بالانفاق وإذا ادعى المستأجرا لانفاق لم تقمل منه الاسحمة ولوأشهدله الموجران قوله مقبول الاهجة لميقبل الابها واكحيلة ان يتحل المستأجر ل قدر المرمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق فىالمرمة فيقبل بلابيان أوصعل مقدارها في مدعدل اه وقد نعلنا وفي كماب

لوكالة (ثمقال) ولواستاجرعرصة بأجرة معندة وأذن له رب العرصة في لمناء من الاحر حاز واذا انفق في المناء استوحب علمه قدرما أنفق فلتقمان صاو شرادًان الفضال إن كان والمناء لأوُّ حرُّ ولوأم ه بالنا فقط فسني هوا قسل للاسحر وقسل للسيتأخر الحملة في حوازا حارة الارض المشغولة ع ان يسع الزرع من المستأجراً ولائم وقره وقده بعضهم بما اذاكان مااذا كان بسع هزل أوتلجشة فلالمقائه على ملك المائع وعلامة لرغمة أن مكون بقعمته أويأ كثرأو بتقصان دسير اشتراط خواج الأرض عبلي تراطه المرمة والحسلة انسر مدفى الاحرة مقدره ثم أذن ه وفيه ما تقدم في المرمة اشتراط العلف أوطعام الغلام على المستأجر غير اثزواكميلةمانقدم فىالمرمة الاجارة ننفسخ بموث أحدهماواذا أرادالمستأجران لاتنفسخ عوت المؤحر يقرا لمؤحر بأنه لاستأحر عشرسنين مزرع فهاماشا ومأخرج فهواله و مقرمانه آجرهالرحل من المسلمن و مقرالمستأجر مأنه استأجرهالرحل من المسلمن فلاتبطل عوتأ حدهما وإذا كان في الأرض عن نفطأ وقهر وأرادان تكون للستأحر رقر بهاانها للسة أح عشرسنين وله حق الانتفاع عشرسنين فعوزاذا آح أرضه وفهانخل فأراد ان مععل الثمر للستأح مدفع النخسل الى المستأحر معاملة على أنارب ل حزأمن الف جزمن الثمرة والماقى للستأجر اه (وقال في الفن السادس فن روق في عث الطلاق ما نمه) يقم الطلاق والعتاق وألامراء والتدور والنكاح وان لم معلم المعنى مالتلقين بخلاف السمع والهمة والاحارة والافالة والفرق ان تلك اظررضاء بخلاف أأنانية اه وقدنفلناه في كتاب الطلاق (وقال أُخوالمُوْلفُ في تَكُلِمُهُ للفن السادس فن الفروق مانصه) * كَاب الإحارة * ستأجردامة لمركم الى وقت موته لاحوز ولونكيه هالى هذا الوقت حوز والفرق ان التأمد ينظل الاحارة بخلاف النُّـكاح اله وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنه دم حائط الدارا لمؤجرة لاعلك الفسخ بغسة المالك مخلاف مالوانه دمت كالها والفرقان انهدام اكحائط لانفؤت المنفعة مركل وحه مخلاف الدكل قال لاميران قتلت هذا الفارس فلك كذافقتله فلاشئ له ولوقال كل من قطعرأسه فله كذا فقطع فله ماسمي والغرق ان القتل حهاد والاستثحار علمه لا بحوز تخلاف لقطع اه وَقدنقلناه فى كَابِانجِهاد (ئمقال) ماتأحدالمتعاقدين وفى الارض

رعسق بالمسمى ولوانقضت المدّة سق بأج المسل حتى محز والغرف إنه في الأول لاستأج الى العدد للقاء المدة وفي الثاني اذاحد يتعدد بأحالثل استأجدامة لبركم أخارج المصرفيسها في يتسه فهلكت ضمن ولولبركها في المصرلا يضمن والفرق انهاذ الحس في الاول لاوحب الاحرف لم يكن مأذونا وفي الثاني بوجمه فكانمأذونا (وقال أخوالمؤلف في التكملة المذكورة في كتاب العارية مانصه) لتعارداية الى مُوضع لا مركب في الرجوع ولواستأجرها الى موضع له أنْ ركب والفرق ان ردالمستعار على المستعبر وردالمستأح على صاحبه أهوقد تقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن الساسع فن الحكامات مانصه) لماجلس أبو بوسف التدر دس من غير اعلام الامام الأعظم فأرسل البه أبوحنمفة رحلافسأله عن مسائل جسية الاولى قصار جعد الثوب وحاءيه مقسوراهل يستحق الاحرأملا فأحاب أبوبوسف يستحق الاحرفقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قالله الرحلان كانت القصارة قدل الحود استعق والالااه (وقال المؤلف في الفرالثاني في كتاب الجج مانصه) يُصح استَصَّاراكماج عن الغدر وله أحرمثلها وقوله يصم استثمار الحاج الخصوابه لا يصم كافي شرحها (وقال في كتاب الملاق مانصه) المعلق بالشرم لاينه قد سيرا للمال والمضاف منعقداني أن قال الافي مسئلتين الي أن قال الثانية قال الفقيه أبواللث والاسكاف لوقال آحرتك غدا أوادا حاءغد فقدآ حرتك محت مع ان الاجارة لا يصير تعلمتها وأصم اضافتهااه (ثم قال فيمه أيضا) وفي الخمانية تصم اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصم تعلُّ قه اه (وقال في كناب العتق مانصــه) التأقيث الى مدة لابعدش الانسان المهاغالما تأسدمعني في التدبيره لي المختار فيكون مدبرامطلقا وفى الاجارة مفسدا لى نحو ما ثتى سنة الافى النكاح فتأ فدت فمفسد ا ه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضافي كتاب العتق مانصه) المتكام عبالا يعلم معناه ملزمه حكمه في العلاق والعناق والنكاح والتدبير الافي مسائل البيع والخلع على الصحيح فلايلزمهاالمـالوالاحارة اه (وقال في كتَّاب الوقف) الناظر اذا آجر ثممات فأن الاجارة لاثنف خالااذا كان هوالموقوف علمه وكان جميع الربع له فانها تنفسخ بموته كما وروان وهمان معز ما الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفهاه (ثم فال) اقالة الناظر عقدالاحارة حائزة الافى مسئلنين الاولى

أذاكان العاقد ناظرا قبله كمافهم من تعلملهم الثانية اذاكان الناظر تعمل الاجرة كافى المنسة وهشي علم ماس وهمان اه (ثمقال فمه أيضامانصه) احارة الوقف ماقسل من أحرة المشبل لاتحو زالااذا كان أحد لامرغب في احارتها الامالا قل وفهما اذا كانالنقصان يسمرا اه (نمقال فيه أيضاً) شرط الواقف يحب اتباعه الى أن قال الافي مسائل اليأن قالُ الثانية شرط أن لا يؤجر وقف مأ تُكثر من سنة والناس لامرغيون في استشجاره سنة أوكان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظراه (نم قال في كتاب الوقف أيضاما نصه) آعلم أنه قد كثر في زماننا احارة الارض مقبلا ومراحاقا صدى مذاك لزوم الاحروان لمتروعاء النهل ولاشك في صحة الاحارة لانها تستأج للزراءة وغيرها وهمامنف تان مقصودتان كافي احارة الهدامة الارض تسنأ وللزراعة وغبرها قال في المنامة أى لغيرالز راعة نجوالمناء وغرس الاشعبار ونصب الفسطاط وتحوهها وفي المواج وفثم القيدسرمن الممع الفياسدولانحو زاحارة المراعى أي الكلاوا تحسلة في ذلك أن يستأج الارض المضرب فهاف مامأه أولهماها حظهرة الغفه ثم يستبيم الرعى وذكرالزياعي انحيلة أن يستأجه هالارقاف الدواب أومنفسة أخرى اهم فراجعه (تمقال في كتاب الوقف أيضامانصم وتخامة المعمدماطانة فلواستأ مرقرمة وهو مالمصرلم يصم تخلىتهاء لى الاصركافي الخسانية والظهيرية في البيمع والاحارة بدعوهي كثيرة الوقوع في احارة الأوقاف فمذمني للتولى أن بذهب الم القرية مع المستأخر فيخل بينه وبينهاأوبرسل وكمله أورسوله احماءال الوقف اه وقد نقلناه في كمات السوع (ثمقال أيضا) الدوروا كوانيت المسلة في يدالمستأح عسكه ابغين فاحش نصف للثمل أونحوه لادويذرأهل المحلة بالسكوث ونداذا أمكنه برفعه ومحب على كمأن نأم ه بالاستغيار بأحواشل وصب علميه تسلم زودالسنين المياضية ولوكان القبم ساكأمع قدرته على الرفع الى القياضي لاغرامة عليه واغماهي على المستأحر واذافا فرالة أظريمال الساكن فله أخذا لنقصان منه فمصرفه في مصرفه قضا وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجامكية في الاوقاف لهاشم الاحرة وشبمه الصلة وشبمه الصدقة فيعطى كل شينه ماينياسيه فاعتبرنا شيه الاجرة في اعتبار زمن الماشرة وما يقابله مي المعلوم والحل للاغنماء الخفر أجمه (ثم قال فيه أبضامانصه) لاتنف خ الاحارة، وت المؤجر الوقف الأفي مسئلتين ما اذا آجرها

الواقف ثمارتد ثممات المطلان الوقف مردته فانتقلت الى ورثته وفعماذا أكوأرضه ثموقفها عسلى معين ثممات تنفسيخ ذكروابن وهبان فى آخرشرحه الناظراذا آجو انساناغمهر ومال الوقف عايسه لم يضمن كمافى التتارخانية الخ فراجعه (وقال فأول كاب السوع في عث الم لمانصه) ويتم عافى الرهن فاذا وادت الرهونة كانرهناممها بخلاف المستأجرة أه (ثمقال) ولايتبعها في المحفالة والاجارة اه (نمقال) ولمأرالا تن حكم الاحارة له و ينبغي فيله الصدلانها تحور للعلوم فانحل أولى أه (وقال فيه من بحث الأعتبار للعني لا الالفاظ ما نصه) وتنعقد الاجارة الفظ الممة والتمكث كافي اتخبا نية و بلفظ الصلح عن المنافع و بلفظ العبارية اه (وقال فيه أيضا مانصه) النمراء اذاوجد نفاذ اعلى المائمر ففذ علمه فلا يتوقف شراءالفضوني ولاشرا الوكسل الخمالف ولااحارة المتولى أجرراللوقف مدرهم ودانق بل بنف أعلمه م والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة للمتم وتعطل الزيادة كافي القنمة الافي مسئلة الامر والقياضي أذا استأ وأحيرا مأتكثر من أحرة الثل فان الزيادة ماطلة ولاتقع الاحارة له كإفي مسرا كخانسة اهم وقد نقلناه في كتاب الوقف وكاب الوصدية (م قال أيضاف البيوع مانصه) العقود تعقد صعتها الفيائدة فبالايفيد لايضع فلايعم بيعدرهم بدرهم أستو باوزناوصفة كافى الذخسرة ولا تصم الحارة مالا محتساج الله كسكني دار بسكني دار اه (مُقال فى كَابّ البيوع في بحث كل عقد أعدوجدد فان الثاني ماطل الافي مسائل مأنصه) وأماالاجارة بعدالاجارة من المستأجر الأول فالثانية فسنح للأولى كافى العرازية اه (ثمقال فيه أيضا) من باع أواشترى أوآجرملك الاقالة الأفى مسائل الى أن قال والمتولى على الوقف لو آخرالوقف مم أقال ولامصلحة لمتحزعلى الوقف اه وقد نقلذاه فى كتاب الوقف (تمقال أيضافى كتاب السوع مانصه) العقد الفاسداذ اتملق به حقء مدازم وارتفع الفساد الافي مسائل أتجونا سداها شجرالمستأج صحيحا فللاول نقضها والمششري من المكره لوباع صحيحا فلأمكره نقضه والمشدتري فاسدا اذا آجر فللبائع نقضه وكذا اذا زوجاه وقد نقلناه في كاب السكاح ونقلنا بعضه في كَابِ الأكرا. (وقال في كتاب الكفالة في محث المعدر ورلانو حب الرجوع الافى ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد مرجمة نفعه الى الدافع كالوديعة والاحارة حتى لوهككت الودعة أوالعن المتأمرة ثماسقةت وضمن المودع

والمستأجرفانهما سرحعان على الدافع بمأضمناه وكذامن كان ععناه وفي العاربة والميةلار حوعلان القيض كان لتفسه وتمامه في انخيانية في فصل الغر ورمن السوع الله وقيد نقلناه في كتاب الهمية وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاعمانصه) كل من قبل قوله فعلمه العن الافي مسائل عشرة في القنمة الى أن قال وإذا ادَّعيْ على القياضي احارة مال الوقف أوالمتهم (هم قال فيه أيضا مانصه) ولاتسم البينة على مقرالافي وارث مقر مدس على المت فتفام السنة للتعدى الىأن قال غرأيت سابعافى احارة منسة المفسى آجدامة بعينها من رحل ثم من آخرفأقام الاول المنتقفان كان الا خرحاضرا تقبل علم مه المنتقوان كان مقراء الدعمه هذا المدعى وانكان غائدالا تقدل اه (مُقال في كارالقضاء أيضا مانصه) اذا تعارضت بننة الطوع مرينة الاكراء فسنة الاكراء أولى في السع والاحارة والصلح والاقرار وعندعدم السان فالقول لمدعى الطوع اهوقد نقلناه في كمار السوع (وقال فيه أيضا) الجهالة في الذكوحة تمنع الصحة الي أن قال وفي الأحارةُ تمنع العُجه في العن أوفي الاحرة كهذا أوهذا اه (وَقَالِ في كَابِ الاقرار مانصه) الاستقيارا قرار بعدم الملك له على أحد القولين الاأرا استأ والمولى عدده من نفيه لم بكن إقوارا بحربته كإني القنية أه وقد نقلنا وفي كتاب العتق (وقال في كتاب الاقرار أدضامانه م) الافرار حجة قاصرة على المقرولا يتعدى الى غيره فلوأقرا لمؤح ان الدارلفسره لاتنفسخ الاحارة الافي ما أزلوأ فرت الزوجة بدنن فللدائن حسبهاوان تضررالزوج وتوأقرا لمؤجر بدن لاوفاءله الامن تمن العين فأه سِعهالقضائه وان تضر رالمستأجراه (وقال في كتاب الهمة مانصه) والهدة قبل القمض تكون محازا عن الاقالة في السم والاجارة كافي احارة الولوانجية اه وقد نقلنا ه في كتاب السوع (وقال في كتاب المراينات مانصه) ولوادَّعي المشـتري ان المدفوع من الثمن وقال ألدلال من الاحرة فالقول للشبتري اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامن ثم أراله لايز رل الضمان كالمستعبر والمستأحرالا في الوكمل مالسع أوما تحفظ أوما لاحارة أومالا ستنجارا ه وقد نقلفاه في كماب الوكالة (ثمقال فيه أيضا) الوديعة لاتودع ولاته ارولا تؤجر ولاترهن والمستأجر ،ؤجر ويعارولابرهن والعارية تعمار ولاتؤ وقيل بودع المستأجر والعارية اذتصم اعارتهماوهي أقوى من الايداع وقبل لالان الأمين لا يسلهما الى غسرعماله واغما

حازت الأعارة لاذن المعمر والمؤجرالاط لملاق في الانتفاع وهومعدوم في الامداع فأن قدل اذا أعارفقد أودع قلنساضمني لاقصدى والرهن كالود بعة لانودع ولأبعار ولا يؤح وأماالوص فعلك الايداع والاحارة دون الاعارة كأفى وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكمل بقمض الدين مده مودع فلاعلك الثلاثة كافي مامع الفصولين العامل لغيره امانة لأأحرة له الاالومي والناظر فيستحقان مقدر أجرةالمثل اذاع للالاذاشرط الواقف للناظر شيثاولا يسقعقان الامالعمل فلوكان الوقف ما حونة والموقوف علمه مستغلها فلا أحولانا ظركاف الخسأنمة ومن هنسا وسلمانه لاأحرالناظري المسقف اذا أحمل علسه المستحقون ولاأح الوكسل الامالشرط وفي عامع الفصولين الوكيل بقيض الود بعدة اذاسمي له ما والماتي بها ماز بغسلاف الوكسل بقيض الدن لا يصم استعاره الااذاوقت له وقتها وفي البزازية لوجعل للكفيل أجوالم يصح وذكرالزياهي ان الوديمة بأجومه وفة وفى الصرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع محلاف الراهن اذا استأجرا أرغن اه (وقال في كتاب الامانات أيضامانصه) المأدون له في شئ كا دنه المانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان الىار قال التسانمة حمام مشترك بن اثنين آجركل واحدهم احصيته رجل تم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمر فسلارجوع المتأجرعلي الشريك الساكت ولوعرأحد الشر يكن الحام بلااذن شريكه فانه ترجع على شريكه بعصته كذافي احارة الولوانجيمة اه وقددة قلناه في كتاب الشركة (وقال أيضافي كتاب الامانات) للعمر ان سترد العارية متى شاءالافي مسائل لواستعارامة لارضاع ولده وصار لا بأخد ذالا وديما له الرجوع لا الردف له أجرالم الى الفطام ولورجع في فرس الغازى قدل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أوالكرا وفه أجرا المل وهما في الخنانسة وفهمااذا استعارأرضا للزراعة وزرعهالم تؤخذمنه حتى تحصدولولم مؤقت وتترك بأحر اه (وقال فيه أيضا) المأذون له مالد فع اذا ادعاء وكذباه فان كانت امانة فالقول فه وانكان مضمونا كالغمب والدس لا كافي فتاوى قارئ الهداية ومن الثابي مااذاأذن المؤجر للستأجر بالتعميرمن الاجرة فلابدمن السان وهى فى أحكام العمارة من العمادي استأبر بسرا الى مكة فهوعلى الذهاب دون المجى ولواستعار بعيرافهو عليهما كافي احارة الولوا بجية اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاحارة تنفسخ، وتأحده ما كافي المنه اه (وقال في كتاب الحر والمأذون مانصه) المأذون اذا تحقد من يتعلق بكسيه ورفيت الااذا كان أحيرا في المسع والشرافكا في احادة منية المفتي أهم (وقال في كاب الشفعة مانصيه) ما عما في احارة ر وهوشفيعها فان أحازالسع أخسدها مالشفعة والانطات الاعارة انردها كَــذافي الولوا تحمية اله وقد نقلناه في كتأب المموع (وقال في كاب الغصب مانصه) منافع الغصب لا تضمن الافي ثلاث في مال المديم ومال الوقف والمعد للاستغلال منآ فع المد للاستغلال مضوية الااذا سكن بتأو بل ملك أوعقد مدت سكنه أحدد الشر مكين في الملك أما الوقف اذاسكنه أحدهما مغراذن لأخسواءكان موقوفالاسكني أوللا ستغلال فانه عسالاح ويستثني من مال النتيم مسئلة سكنت أمه معزوجها فيداره للأجرليس لهما ذلك ولاأح علهما كتدافي وصاما القنمة لاتصر الدارم مدة له ما طرتها اغا تصرمعيدة اذابناها لذلك أواشتراهاله وباعداد السائع لاتصرمع في حق المشرى الغاصب اذا آجرمامنا فعده مضمونة من مال وقف أو يتيم أومعد الاستغلال فعلى المستأح المسمى لاأحوالمشل ولايسازم الغياصيب أجرانشسل انميام دماقيضيه مسن السكني متأو يل عقد مسكني المرتهن لواستأجرها سنة بأحرم الوم فسكنها سنتمن ودفع أحتمه الدس له الاستردان والتخريج على الاصول مقتضي أن لهذاك اذالم كن معمدة له الكونه دفع مالىس بواجب فيسترده الااداد فع على وحه الهسة فاستها كمه المؤحر آج الفضولي دارا موقوف وقمض الاحزتر جالمستأج عن المهدة انكان ذلك أحرا لمدل وبرده الى الوقف آجره الغاصب وردأ وتها للالك رطب له لان أحد الاحرة احازة اه وقد تقلنا على كتاب الوقف (وقال في كتاب الغصب أيضا) مفرقيرا فدفن فعه آحرميتا فهوعلى ثلاثه أوحه فان كان في أرض ماوكة للعافر فللمالك الندش عليه واحراجيه وله التدوية والزرع فوقها وانكان فيأرض مساحة ضمن الحسافر قيمة حفره من دفن فيه وانكان في أرض موقوفية لا يكره انكان في الارض سعة لان الحافرلا بدري بأي أرض عوث ذكر هذه الغروع الثلاثة في الواقعات الحسامة من الوقف و منه في إن يحكون الوقف من قسل ألماح فيضمن قعة الحفرو عسل سكوته عن الضمان في صورة لوقف علمة فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخسار وفي مساحة فله

تغيين قعة الحغير اه وقد نقلنــاه في كتـانــالصلاة وكـــانــالوقف(وقال في كـــانــ الحظراستخدام اليتيم بلاأجرة حوام ولولاخيه ومعله الالأمه وفهماأذا أرسله معياء لاحضارشرىكه كمافىالقنسة أه (وقال في كتاب الرهن) فاذا آجره المرثهن لاساس له الاحر أدن الراهن للرتهن في الاحارة فا حروج عن الرهن ولا بعود الا حوادارهن العن عند الستأجر على دين له صع وانفسخت اه (مم قال فَسَهُ أَيضًا ﴾ وَاذَا أَذَنَاهُ فَى السَّكَنَّى فَلارْجُوعَ لَهُ بَاجِرْهُ ۚ اه ﴿ وَقَالَ فَى كُتَاب الجامات) قطع الحام عمامن عينه وكان غير حاذف فعميت فعليه نصف الدية اه (وقال في كتاب الوصاما) وصى القاضي كوصى المبت الافي مسادل الى أن قال الرابعة لوصى المت أن مؤجر الصي تخياطة الذهب وسائر الاعمال مخلاف ومي الفَّاضي كافي الْقنية أهَّ (وقال فيه أيضا) تبرع الريض في مرض، وته اغمان فذ من الثلث عند عدم الاحازة الافي تعرصه ماانسافع فافد ذمن جميع المال كذافي الفتاوي الصغرى وظاهرمافي ثلنص انجامع الكسرمن الوصامات الفه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض اعارمن أجنبي وأأخصوص عليه انه اذا آحر بأقل من أحرالله ل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انهما خالفت القواعد وليس كإقال فان الاحارة والاعارة سطلان عوته فيلااضر أرعلي الورثة بعد موته للانفساخ وفي حياته لا المائ لهـم فافهم اه وقدنقلنا . في كتاب الأملنات (وقال في كتاب الوصا ما أيضا) الغلام إذا لم يكن أبوه حاثه كافلدس لمن هو في هره تعليمه الحماكة لانه يعير بهاوللا مولاية اجارة ابنها ولوفي هرعمته اه (وقال في كاب الفرائض) ومي المت كالاب الافي مسائل الى ان قال الرابعة الذب الأكل من مال ولده عند الحاجة والوصى بقدرع لهاه (عُقَالَ) العاشرة لا يستخدمه مخلاف الاب اه وقد نقلناه في كتاب الوصا ما (قال صاحب الاشماه)

* (كاب الامانات) *

من الوديعة والعارية وغيرهما الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الانى ثلاث الناظراذامات مجهد لاغلات الموقف والقاضى اذامات مجهلا أموال البتامى عند من أودعها والسلطان اذا أودع بعض المختيمة شممات ولم بين عند من أودعها كذا فى فتاوى قاضيخان مر الوقف وفى المختلاصة من الوديعة وذكرها الولوا مجى

وذكه من الثلاثية أحدالمتفاوضين إذامات مجهة لاولم بين حال المال الذي في مده ولمهذ كرالقياضي فصارا لمستثني مالتلفيق أريعية وزدت علمها مسائل الاولى الوصى اذامات محهلافلاضمان علمه كافى جامع الفصولين الثانية الاب اذامات مجهلامال المهذكره فهاأيضا الثالثة اذامات الوارث عهلاما أودع عندمورثه الرادمة اذامات محملالما القتمال يجفى ستم الخامسة اذامات محملالما وضعه مالكه في ملته مغيرعله السادسة اذامات الصي محهد للما أودع عنده محموراوه فده الثلاثة في ثلنيه الحامع الكسرالي المان فصارالمستثني عشرة وقسد وابتحهسل الغلة لان النياظ وإذامات محه للسال المدل فانه يضمنه كافي اهذه المسائل في مواضعها (نم قال) ومعنى موته محهلا انلايسن حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلما فان ينتها وقال في حياته رددتها فلاتحهيل انبرهن الوارث على مقالته والالمنقسل قوله فان كان معلمان وارثه بعلها فلاتحهل ولمذاقال فيالبزازية والمودعاعا يضمن بالمحهمل أذا لم بعرف الوارث الوديعية أمااذاعرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات وقم سن لربضين ولوقال الوارث أناعلتها فانبكرالطالب ان فسرها وقال هي كذاو كذا وهلكت صدق اه ومعنى ضمانها صرورتها دينيا في تركته وكذالوادعي الطالب التجهدل وادعى الوارث انهيا كانت قائمة يوممات وكانت معروفية ثر هلكت فالفول للطالب في الصحيح كمافي البرازية تلزم العبارية فيما إذا استعمار حدد ارغيره اوضم حددوء ووضعها عما عالمعمر الحدد ارفان المشترى لا يقد كن من رفعها وقسل لايد من شرط ذلك وقت السيع كذا في القنسة اذا ثعيدي الامه من ثمأزاله لامز ول الضههان كالمستعمر والمستأح الافي الوكسل بالمهم أوما كحفظ أومالا جارة أومالا ستنجيار والمضارب والمستمضع والشرمك عنانا أومفاوضة والمودع ومستعسر الرهين وهبي فيالفصول الاالاخسرة فهبي فىالمسوط اه وقد نقائاه فرالسائل فيأبوابها (مُقال) الوديعة الاتودع ولاتعارولا تؤجر ولاترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولابرهن والعارية تعارولا تؤحر قسل بودع المستأحر والعارية اذتصح اعارتهما وهي أقوى من الامداع وقدللان الأمسن لا يسلها اليغسر عساله واغساجارت الاعارة لاذن المعسر والمؤجرلاطلاق الانتفساع وهومعسدوم فيالايداع فان قيسل اذا أعار

فقدأودع فلناضمني لاقصدى والرهن كالوديعة لابودع ولايعار ولايؤم ولامرهن وأماالوصي فهلك الابداع والاجارة دون الاعارة كمافي وصابا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكمل مقمض الدين بعده مودع فلاعلك الثلاثة كإفى حامع الفصولين العامل لغسره أمانة لاأجره له الاالومي والناظر فستحقان بقدرأم المثل إذاع بالاادائير طاواقف للناظر شأمن غلة الوقف ولايسقعقان الامالعمل فلوكان الوقف طاحونة والموقوف علمه تسمتغلها فملاأح المناظر كإفى الحانية ومن منابعلم أنه لأأحرلذا ظرفي المسقف أذا أحدل علسه المستحقون ولاأح للوكمل الامالشرط وفي حامع الفصوابن الوكسل قيض الوديعة اذاسي له أجرالا تي بها جاز يخلاف الوكمل بقيض الدن لا يصم استفجاره الااداوةت له وقتا وفر البزازية لوجعل الكهيل أبوالم يصع وذكراز يلعى ان الوديعة بأحمضمونة وفي الصرفمة من أحكام الوديعة اذآ استأحرا الودع المودع صهيخلاف الراهر إذا استأج المرتهن أهه وقد نقلنا هسذه المسائل في أبوابها كل آمنا دعى اصال الامانة الى مستحقها قدل قوله كالمودع اذا ادعى الردوالوكيل والناظراذا أدعىالصرف الىالموقوفءالهموسواء كآن فيحياة مستحقهاأ وبعد موتمالا في الوك. ل مقيض الدين إذا ادّعي بعد موت الموكل انه قيضه ودفعه له في حساته لم يقدل الاستنة مخلاف الوكمل يقيض العين والفرق في الولوا نجمة القول الإمين مع المن الااذا كذبه الطاهر فلابقيل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الطاهر وكذا المتولى اه وقد نقاناه فده المسائل في أبواجها كار الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصابا وكتاب الدعوى (ثمقال) الامين اداحلط بهض أموال الناس ببعض أوالامآنة عماله فانه ضمامن فالمودع اذا خلطها بماله بحيث لاتتميز ضمنها وكذالوأنفق بعضها فرده وخلطه بهاضمنها والعامل اذاسأل للفقراء شبأوخاط الاموال تمدفعها ضمنها لارماج اولا تحزثهم عن الزكاة الاأن يأمره الفقراء أوّلابالاخد والمتولى اذاخاط أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كانباذن القاضى والسمساراذاخلط أموال الناس وأثمان ماماعه ضمن الافي موضع رت العادة مالاذن بالحلط والوصى اذاخاط مال المتبر عاله ضع مالافي مسائل لأيضمن الامين ما كخلط كالقاضي اذاخاط ماله بمال غسره أومال رجل بمال آخر والمتولى اذاخاطمال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولوأ تلف المولى مال الوقف ثم وضع

شله لم مرأو حملة مراءته انفاقه في التعمير أوان مرفع الامرالي القياضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيعرأثم مرده علمة اهروقد نقلنا هذه في أبواجها كتاب الوقف والوكالة والوصاما وكتاب الدعوى وكاب الغصب وكتاب الزكاة (غرقال) الامن اذاهلكت الامانة عنده الم يضهن الااذاسة علمن مده نسئ علما فهلكت كذافي الولوا محمة وفي المنزاز بة الرقيق اذا اكتسب فاشترى شديثًام كسبه وأودعه وهلكت عندا لمودع فانه يضمنه لكونه مال المولى معران للعمد دردا معتمرة حتى لوأودع شمأوغات فلتس للولى أحمذه المأذون لهفى شئ كآذنه امانة وضمانا ورجوعاوعــدم رجوع وخرجعنه مسئتلتان المودعاذا أذن انسانا فىدفع الودمة الى المودع فدفعها لهثم استحقت ببدنة معدالهلاك فلاضمان على المودع وللمستحق نفءت الدافع كمافى عامع الفصول سناه وقد دنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب (نمقال) الثانسة جمام مشترك . بن اثنير آجركل واحدمنهما مته ارحل تم أذن أحدهما مستأحره بالعمارة فعمر فسلار حوع للسماح على الشر النالسا كتولوع وأحدالشر مكان الحمام الااذن شريكه فانه سرجع على شر مكه محمته كذاق احارة الواوالجية أه وقد نقلماه في كماب الشركة وكماب الاجارة (ثمقال) لايحوزللودع المنع بعدالطلب الافي مسائل لوكانت سمفا فطلمه لمضرب به ظلماولو كأنت كاباقمه اقرار عمال لغبره أوقيض كإفي الخانمة المودع اذا أزال التعدى زال الفهان الااذا كان الامداع مؤقنا فتعدى اعده ثمأزاله لمرزل الفعان كذافي حامع الفصولين المودع اذاجحدها فعنها الااذاهلك قبل المقبل كافي الاجتباس الود بعثة امانة الآاذا كانت بأحرة فعضع وزةذكره الزيلعى وتقدمت للعمرأن ستردالعمار بةمتي شاه الافي مسائل لواستعارأمة لارضاع ولده وصارلا بأخد الاثدمهالدالرجو علاالرد فله أجرالمثل الىالفطام ولورجيع في فرس الغيازي قسل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو السكراء فله أحرالممل وهمافي الخانمة وفعااذا استعارأرضا لازراعة وزرعها لمرثؤ خذمنه حتى تحصد ولولم يؤقت وتترك بأجراه وقد نقلنا ذلك في كتاب الاحارة (ثمقال) مؤنة ردالعسارية على المستعبرالا في عارية الرهن كإفي المسوط اه وقد نقلناُه فى كتاب الرهن (ثمقال) تعلمف الامن عند دعوى الردأ والمـــلاك قدل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولايثت الردبعسه حتى لوادعي الردعلي الوصي

وحلف لم يضمن الوصي كذا في وديعة المسوط اه وقد نقلناه في كماب الوصايا وكتاب الوكالة (ثمقال) أوردالوديعة الى عبدر بها لم يبرأسواء كان يقوم عليها أولاوهوالعميم واختلف الافتاء فيما اذاردها الى بيت مالكها أوالى من في عياله ولودفعها المودع الى الوارث بالأمر القاضي ضمن اذا كانت مستغرقة مالدىن وأربكن مؤةنما والافكرا الااذادة علىعضهم ولوقضي الودع بهمادين المودع ضمن على الصير ولايبرأمد يون المت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين اه وقد نقلم اه في كتاب الوصاما وفي كتاب المداينات (مم قال) ادعى المودع دفعهاالي مأذون مالكها وكذماه فالقول لهفي مراءته لافي وحوب الفيمان علمه المأذون إدمالد فعراذا ادعاه وكدنماه فانكانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدن لأكافى فتاوى فأرئ الهداية اه وقدنقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدهوي وكتاب الغصب وكتاب المداينات (تم قال) وثمن الشاني ماأذا أذن المؤجر الستأحر التعمير من الاجرة فلابد من الميان وهي فأحكام العمارة من العمادي استأجر بعيرا الى مكة فهوعلى الذهاب دون المجي ولواستعار بعيرا فهوعلمهما كمافي اجارة الولوا تجمة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (مُعقال) وفي وكالة المزازية المستبضع لاعلك الأبضاع ولاالايداع والابضاع المطأق كالوكالة المقرونة بالمسيئة حتى أذاد فع المه ألفا وقال له أشترلى مه توما صم كااذاقال اشترلى به أى توب شئت وكذاك لودفع اليه بضاعة وأمره ان بشتري له توما صع والبضاعة كالمضاربة الاان المضارب علك يدعماا شتراه والمستبضع لاالااذاكان فى قصده ما يعلم انه قصد الاسترماح أونص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضَّارُبة (ثمَّقال) ألاَّعارة كالاجارة تنفسمُ بُونُ أحدهما كَافيالْمَيْهُ اه وقدنقلنا . في كتاب الأجارة (ثم قال) القول الودع في دعوى الردوا له الا الا اذاقال أمرتني بدفعها الى فلأن فد فعتها اليه وكذبه ربها في الامر فالقول لربها والودع ضامن مه عندأ محاينا خدالالان أى لدلى كذافي آخوالود بعة من الاصل لهُمداه وقدُّنقلناه في كتابِ الوكالة وكتابِ الدعوى (ثمَّقال) المودعاذا قاللا أدرى ايكم استودعي وادعاهار حلان وأفي ان علف لهما ولابينة بعطيها لهما نصفين ويضمن مثلها بينهم الانه أتلف مااستودع محهله اه وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (ثمقال) مات رجـ ل وعليه دين وعنـــد. و ديمة بغيرعينها

مدع ماترك من الغرماء وصاحب الوديعة ما محصص كذا في الاصل أيضا وقد ذنقلناه في كتاب المدابنات وكتاب الوصأبا والله سبحيانه ونعالى أعلم اه (يقول عاممه) وهـذه هي المسائل المجموعـ ة الملحقة بكتاب الامانات (قال في أهاعدة الاولى لاثواب الامالنية مانصه) وأماالاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكـذا الايداع والاعارة أه (نمقال) وأماالضمان فهـل يترتب في شي بجدرد النية من غرفعل فقالوا في المحرم اداليس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع ادالدس اعدة الثانية الامور عقاصدها من العاشر في شروط النسة في الراسعان لا يأتى عناف بمن النمة والمنوى مانصه) وامانية الخيانة في الوديعة فلم أرهاصر محة لكن في الفتاري الظهرية من جنا مات الأحوام ان المودع أذا تعدى ثم أزال التعدىومن نيتهان يعودالمه لامر ولآلتعدىاه (وقال فى قاعدة الاصل العدم تهاغصافه وضامن ولوقال أعطيتنها وديعة وقال غصيتنهالا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المحث السالت العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحدين تأليف هذا المحسل و ردعه لي " سؤال فيمن آجِ " طبخالطبنج السكر وفده فحيار أذن للستأحر فى استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المعالج بضماغ اعلى المستأجر فأجيت مان المعروف كالمشروط فصاركانه صرح بضمآنها علمه والعار مة اذا اشترط فمها الضمان عيل المستعبر تصبر مضهونة عند نافي رواية ذكروان بلعي في العيارية وجزم به في انجوهرة ولم يقل في رواية لسكن نقــ ل بعده فرع البزارية عن البنابيــه ثمقال أماالوديعية والعدمز الموجرة فبالا يضمنان بحيال أه وليكن في البزارية قال أعرني هـ ذاعلى اله ان ضاء فأناضا من له فأعاره فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا ذاك في كاب الاحارات أيضا (وقال في القاعدة الثانمة عشر لا ينسب الى ساكت قولمانصه) وفي عارية الخابة الاعارة لاتشدن السكوت اه (وقال في القاعدة التاسعة عشرادا اجتمالها شروالمتسدب أضميف الحكم الى المساشر مانصه وخرج عنهامسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعن فيه وما لا يتعن مانصه)

وبتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من الحقوق ما نصيه) وأماماليس ولازم من العية ودفلا يتصف بالاستقاط كالوكالة والعيارية وقدول الوديعة أه (وقال في أحكام العقود مانصـه) وحائزمن الجـانه بن الشركة الي أنقال والعارية والابداعاه (وقال في المال في الملك مانصه) وفي المداية من النفقة لوأ نفق المودع على أبوى المودع بالااذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لمرجع علمهما لانه لمآ ضمن ملكه ماتضمان فظهرأنه كان متسرعا وذكراز بلعي أنه مالضمان استندملكه الى وقت التعدى فتمن انه ترع علمه فصار كااذا قفى دن المودع بها اه وقد منقلنا بقيته في كاب الغصُّ وفي كَاب الطلاق (تُمَعَّال) منها الغاصب اذا أودع العسن غمها كمت عند المودع غمضهن المالك الغاصب فلارجو عامعالى المودع لانه ملكهاما اضمان فصارمودعامال نفسه اه وقد نقلنابقيته في كتاب الغصب (نم قال) ب تنبيه به قــ دعلت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤخر وينسغي ان له الاعارة وأما المستأحرف وحرو ومعسر مالاصتلف ماختلاف المستمل والموقوف علمه السكني لايؤجر ويممر والشافعية جعلوا لذلك أصلا وهوان من ملك المنفعة ملك الاحارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لاالاحارة ومحعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكاللانتفاع فقط وهذا يتخرج على قول المرخى من أن العسارية أماحة المنافع لاتمامكها والمذهب عندناانها تمليك المنافع بغيرعوض فهءى كالأجارة تمايك المنافع وانمالاعلك المستعمر الأحارة لانه ملك المنفعة بغسرعوض فلاعلك أن علكها سوض ولانه لدملك الاحارة الك أكثر عماملك فانه ولك المنفعة مغرعوص فعالكها نظرماملك ولانه لوما مكها لازم أحدالامرس الغمرا مجائزين لزوم العارية أوعدم لزوم الاجارة وهمذان التعلملان يشملان الموقوف علمه والمستعرر ومما سواء على الراج فعلك الموقوفعليه السكني للنفعة كالمستعثر وقدل انمأ أبيجوله الانتفاع وهوضعيف بأن له الاعارة ومّامه في فتم القد مرمن الوقّ اه وقد نعلناه في كتاب الوقف ونتلنا بعضه في كَابِ الاجارآت وفي كَتَابِ الوصية (وقال في أحكام السفرمانسه) ويختص وكوب البحر بأحبكام اليأن فالوضمان المودع لوسيافر بهيا فيالبحر وَكَذَا الوصى اه وقدنقلنا مفي كاب الوصية (وقال في فن الالغازمانسه) * الوديعة * أي رجل ادعى و درمة فصدقه الذعى علمه ولم بأمره القاضى بالتسليم

المه فقل إذا أقرالوارث بأن المتروك ودبعة وعلى المدت دين لم يصيم اقراره ولوصدقه الغرماه فيقضى القياضي دين الميت ويرجع المذعى على الغرما ولتصديقهم وكذا في الاحارة والمضاربة والعاربة والرهن اه وقد نقلناه في كاب الدعوى وكاب الاقرار (مُ فال في فن الالغازمانسه) * العارية وأي مستعرماك المنع بعد الطاب فقل اذاطك السفدنة في لجة العيرأ والسدف ليقتل به ظلما أوالظئر معدماصيار الميه لا بأخذالا ثرمها أوفرس الغازي في دارا كحرب أوعار بذالرهن قبل قضاء الدنن أي مودع ضمن بالملاك فقل اذاظهر مستعقه أي مودع لمخالف وضمن المذكور في محدا لغصب مانصه)أى مودع يضمن بلانعد فقل مودع الغاصب وقدنقلناه في كتاب النصب (وقال في فن الحيل في بحث الوكالة مانسه) أراد الوكيرانه اذاأرسل المثاع للوكل لأيضمن فانحيله أن بأذن له في بعثه وكذ لوأراد الايداع بستأذنه أو برسله الوكيل مع أجبرله لأن الاجبرالوحد من عياله أو مرفع الوكيل الامرالي القياضي فيأذنه في ارسالهما اهم وقد نقلناه في كمات الوكالة (وفال أخَّ والمؤلفُ في تـكيلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوديعة * أنفق بعض المحنطة المودعية ثم ردّه الهالميا في فهلك ضمن الساقي ولولم يردضهنَ المأخوذ فقط والفرق ان المردود لميخرج عن ما كمه فحاطـه نوجب الاسـتملاك فالماقى مخلاف مااذا لمرد أحدت منك الني درهم الف وديعة وألعا غصما وهلكت الوريعة وهذه المغصوبة وقال رسالمال بل المالك الغصوبة فالقول له ولوقال أورعتني ألف وغصيتك ألعافها مكت الود يعذوه فده المغصوبة فالقول للقر والفرقانه فيالاولأقر يسد الضميان وهوالاخدذ ثمادهي نووجه عنه وفي الثاني لم يقرمالفه لمن وانميأ أقر وفعل الغيروه والابداع آه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخوا لمؤلف في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب العارية * استعارداً به اله موضع لايركب فىالرجوع ولواستأجهاالىموضعادأن يركب والفرق ان ردا لمستعارعلى المستعمر وردالمستأج علىصاحمه أه وقد نقلناه في كتاب الاحارات (نمقال) للستعيرأن بعبرالااذاعين نفسه والفرق ان الاعارة مطاعة والمطاق محري على إطلاقه وفي الثاني مقددة فتدقى على التقديد عم في الطالقة لواركم اغيره تعييز حتى

لورك هو معدضهن عند فحرالاسلام وقال خوا هرزاده والسرخسي لايضهن عملا بالاطلاق فالجيبالط الباعارة الثورامم فأخده في غيبته من يبتمه فعطب لانضمن ولومرزوجته ضمن والفرق ان اعارة الدواب لاتكون النساء وقد وجدالقاطع للاحازة وهوقعلها استعارداية اليمكان فحاوزه نمردها اليمكانها فهاكتضمن ولورك الودمة غردها الىمكانها فهاكت لايضمن والفرق ان مدالودع كسده ولا كذلك المستعمر والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الوقف) كل من بني في أرص غره مأمره فالمنا المالكها واوري لنفسه للأأمره فهوله ولدرفعه الاأن بضر بالارض وأماالمناء في أرض الوقف الخ اه فراجعه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مأنصه) وإذا قلنا بتضمين الناظراذ اصرف لمممرا كماجة الى التعبره لم رجع علمم عادفعه أحكونهم قبضوامالا يستحقونه أولالمأره صريحالكن تقبأوا فياب النفقات ان مودع الغأثب اذا أنفق الوديعة على أبوى المودع بغيرا ذنه واذن القاضي فانه يضعن واذاضمن لامرجع علمهما لانها اضمن تسن أن المدفوع ملكه لاستناده الحه الى وقت التعدى كما في الهدامة وغرها اله وقد نقلنا وفي كتاب الطلاق (وقال أيضافي كتاب الوقف مانسم) وكذا لابردمااذا أذن القاضي بالدفع الىزوجة الغائب فلماحضر يحدالنكاح وحلف فانهذكر في العتاسة انشاء ضمن المرأة وان شاه ضن الدافع وسرجيع هوعملى المرأة اه لأنه غيرمتعدّوقت الدفع وانماظهر الخطأفي الاذن واغماد فعينا على صعة اذن القاضي فكان له الرحوع علم الانه وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمتسرع اه وقد نقلناه في كتآب الطلاق (وقال في كتاب السوع في بحث الاعتمار للعني لا الالفاظ مانصه) وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لاتنعقد الهمة بالسع بلاغن ولا العارية بالاحارة بلاأحرة اه (وقال في كتاب الكفالة في يحتُ الغرورلابوجب الرجوع الأفي ثلاث مانصه) الثالثة أن كون في عقد مرجع نفعه الحالدا فع كالوديمة والاحارة حتى لوهلكت الوديعة أوالعس المسامرة ثم استحقت وضمن المودع والمستأجرفانهما مرجعان على الدافع عياضمناه وكذاما كأن ععناه وفي العاربة والهسة لارجوع لأن القيض كان ليفسه وتمامه في الخاسة من فصل الغرور من السوع اه وقد نقلناً في كتاب الاجارة وفي كتاب الهية (وقال في كتاب القضاء مأنصه) لاجلف إ

القياضي على حق محهول الي أن قال الافي مسائل الي أن قال المبالثة اذا ادَّعي المودع على المودع خمانة مطلقة فانه محلفه كمافي القنمة اه (وقال فيه أيضاً) اذا ادعى رجيلان كل منهماعلى ذى المداسقةاق مافى ده فأفرلا حدهما وأنكر الا خوا يستعلف للنكرمنهماالافئ الانة دعوى الغصب والابداع والاعارة فانه يستحلف للنكر بعدا قراره لاحدهما كإفى اكخانسة مفصلااه وقدنقلناه في كاب الغصب (وقال فيمه أيضا) الجهالة في المنكوحة تمنع الصحة الى أن قال و في الاستحلاف تمنعه الافي ست هذه الثلاثة ودعوى خمانة مهمة على المودع اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المال على يدرسول فهلك فأنكان رسول الدائن هلك علمه وانكان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ارمث بهامع فلان لدس رسالة منه فاذاهلك هلك على المديون عنلاف قوله ادفعها الى فلان فأنه ارسال فإذا هلك هلك على الداش و سانه في شرح المنظومة أه (وقال في كتاب الوكالة أيضامانصه) الشيئ الفوض الى اثنين لا يعلمه أحدهما كالوكيلين والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم قال فيه أيضامانصه) الوكدل لايكون وكيلاق لالعمل بالوكالة الآفي مسئلة مااذاعلم المشترى مالوكالة ولم علم الوكسل المائع مالوكالة كمافي المزازية وفي مسئلة مااذا أمرا اودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم معمل بكويه وكملاهمي فىالخانية بخلافمااذاوكل رجلا بقيضها ولرسلم المودع أوالمودع والوكيل معما بالو كالة فدفعهاله فان المالك مخسر في تضمين أمهما شياءاذا هلكت وهي في الخانية أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصم) الصلح عقدر فع النراع فلا يصيرهم المودع بعدد عوى الهلاك اذلانزاع اله (وقال في كما ب المداسات) عندرجل وديعة وللودع علمه دن من حنس الوديعة لم تصرقصا صاما الدين حتى محقعا أى الدائن والمودع وبعد الاجتماع لايصير ذلك قصاصاما لمحدث فسه قيضا وان في مده يحكفي الاجتماع بلاتحة ديد قيض وتقع المقماصة اله (وقال فسه أيضا) آخرنك بغير شي فاسدة لأعارية اه (وقال في كتاب الاحارة لا فيمان على الحمامي والتبابي الابماي فين به المودع اله (وقال في كتاب أنحر مانصه) الصي المجهور عليه مؤاخذ بافعاله فيضمن ماأتلفه من المال واذاقتل فالديةعلى عاقلته الافيمسائل لوأتلف مااقترضه وماأودع عنده بلااذن وليه

وماأغيرله وماسع منه ولااذن وستثني من الداعه مااذا أودع صي مجهور مشله وهي ملك غبرهما وللمالك تضمين الدافع أوالا تحذ قال في عامع الفصواين وهيمن مشكلات ايداع الصي قلت لااشكال لانه اغالم يضمنها المسي للتسليط من مالكها وهنا لم يوحد كما لا يخفي اله وقد نقلنا مضه في كتاب الغمب وفي كتاب انجنامات أوقال في كتّاب الغصب) لايحوزالتصرف في مال غسره مغه اذنه ولاولاية الافي مسائل الهان قال الشانسة ذا أنفق المودع على أنوى المودع بغبيراذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استحسانا آه وقد ثقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقارلا يضمن الافي مسائل اذا هده المودع الخ (وقال فيسه أسنا) لا عدورُد حول بدت انسان الاماديه الافي الغزوكافي منية المفتى وفيما اذاسقط ثويه في بد غره وخاف لواعله أخد في كافي الوديعة اه (يقول جامعه) وقوله كافي الوديعة أي كما يحوزله دخول بنت المودع بغيراذيه اذا أنكرها اهم من الشرح وقد مد نقلناً وفي كتاب الحظر (وقال في كتاب الوصاما) تمرع المريض في مرض موته اغلان فذمن الثلث عند عدم الاحازة الافي تبرعه بالمنه أفعفانه فافذمن جميع المال كذا في الفتاوي الصغرى وظهاهرمافي تلخنص انجسآمم الحكميرمن الوصاما يضالفه وصورها الزبلعي في كتاب الغصب بإن المريض اعار من أجنى والمنصوص علمه أمه ادا آمر بأقل من أحرالله لفائه ينفذ من المجمسع وقال الطرسوس انها خالفت القواعد ولدس كماقال فان الاعارة والاحارة سطلان عوته فلااضرارعلى الورثة بعدمونه للانفساخ وفي حياته لاماك لهمفافهم اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة (وقال في كتاب الفرائض) الارث عسري في الاعمان وأماا تحقوق فنهامالاُمحــري فمسه كحق الشفعة الىانقال والوكالات والعوارى والودائع لاتورث اه (قالصاحب الاشماه)

* (كتاب الحجر والمأذون)*

المجهور عليه مبالسفه على قوله ما المفتى به كالصغير في جدع أحكامه الافى النكاح والطملاق والمتأثى والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والمج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجدّه وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي حة وصاماه بالقرب من الثلث فه وكالسالغ في هذه وحكمه كالعد في الكفارة فلا بكفرالابالصوم حتى لوأعثق عن كفارة ظهاره صح أى صح العتق ونف ذولا يجزئه عنهاو يصوم لهـاوتمـامه فى شرح منظومة ان ومدآن وأماا قراره فغى التتارخانية انهصيم عندأبي حنيفة لاعندهما اه يعنى بناءعلى انجر بالسفه الصي المحجور ؤاخذما فعاله فتضمن مااتلفه من الميال واذا فتسل فالدية على عاقلتيه الافي اثل لوأتلف ماا قترضه وماأودع عنده ملااذن ولمه وماأعبر له ومابسع منه بلااذن ويستثنى من ايداعه مااذا أودع صمى محيورمثله وهي ملك غميرهما فللمالك تضمين الدافع أوالا تخسذ قال في حامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي قلت لااشكال لانه اغيالم يضعنها الصبي للتسليط من ماليكها وهذا لموجد كالاعنفاه وقد تقلناه في كان الامانات وكان الغصب وكان الجنا مات (ثمقال) الاذن في الاحارة اذن في النجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصيح لاذن للأتن والمغصوب المجعود ولابينة ولايصر مجعورا بهماعلي الصيم أذن ده ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال ما يعوا عبدى فاني قدأذ نت له في آلحيارة فبالعوه وهولايعلم بخلاف مااذ قال بايعوا ابنى اذاقال له آحر فسك ولم يقل من فلان أوقال بمعرثو في ولم هل من فلان كان اذنا بالمحسارة كذا في الخيانية والام كذافي الونو انحية فلوقال اشترثو باولم يقل من فلان ولاللمس كان اذناوهم جادثة المتوي فلهحفظ الاذن بالتحيارة لايقيل التخصيص الااذا كان لاتن مضاريا في نوع واحد فأذن لعمد المضارية فانه يكون مأذ ونا في ذلك النوع خاصة وقالاأسرخسي الاصمعندى التعمم كإفى الظهيرية اه وقدنقلنا هفى كتاب المضاربة (ثمقال) اذارأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا اذاكان المولى قاضبا كإفي الغاميرية السفهة اذازوجت نفسهامن كفؤصيم فأن قصرت عن مهرمثلها كان للا وليا الاعتراض ولوا ختلعت من زوجها على مالوقع ولايلزمها ولايصم اقرارالسفيه ولاالاشهادعامه اه وقدنقلنا هـذ. المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات وقوله وقع أى ويكمون رجعيا كمافى شرحها (ثمقال) ولودفع الوصى المسال الى

ليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولولم يحجر عليه اه وقد نقاناه في كتاب الوصايا (ثم قَالَ) وَوْجِرِالقَاضَى على سَفْمَهُ فَأَطَلَقُهُ آخِرِ حَازَا طَلَاقِهُ لَانَا مُجُرِلُنسُ مَقْضًاء ولانحوزلت الثتنف الحرالاول خلافا للخصاف ووقف المحدور عالمه بالسفه ماطل واختلفوا فيميااذاوقصاذن القياضي فصحه البلخي وأبطله أوالقياسم أه وقد نقلناه في كَتَابِ الوقف (ثم قال) ولا يصيرا لسفيه تحجيورا علمه بالسفه عندالشاني فلابدمن حرالقاضي ولايرتفع عنه أمجر بالرشد ولابد من اطلاق القماضي خلافالمجدفيهما ولايشم ترطحضرته لصحة المحرعلمسه كمافي خوامة المفتمين و وقعت حادثة حجرالقاضي على سفيه ثمادهي الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلمأرفسه نقلاصريحا وينتغى تفديم بينة المقاءي السفه لمافي الحمطمن الحرالظاهر زوال السفه لان عقله عنعه عنه ذكره في دلسل أبي يوسف على ان السفيه لأينعهم الانجعرا لقاضي وقأل الزبلعي وغيره في بأب التحالف اذا اختلف الزوجان فىالهرقضي أن يرهن فان يرهنا فن شهدله مهرا أشل لم تقدل بينته لانها للاتبات فكل بينة شهد لهما الطاهرلم تغمل وهنامينة زوال السفه شهد تما الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الشمادات والدعوى وفي كتاب النكاح (ممقال) المأذون اذا كحقه دن يتعلق بكسمه ورقبة الااذا كان أجسرا في البيدع والشرأ كَمَا فِي الْحَارِةِ مِنْهِ الْمُتَّى الله وَقَدْ نَقَلْنَاهُ فِي كُنَّاكِ الْآخِرَةِ (ثُمُّ قَالُ) الْعَبْدَ المأذون المديون أذا أوصى بهسده لرجل عممات ولمحز الغريم كان ملك الاوصى لعاذا كان يخرج من انسلت وعلمك كإعلىكه الوارث والدين في رقبته ولو وهسه في صحته فللغريم ابطالها ويسعه القاضي فسافضل عن ثمنه فللواهب كذا في خزانة المفتسين من الوصاماً ه وقد نقلناه في كتاب الهمة وكتاب الوصايا (ثمقال) المأذون لا يكون مأذونا فبل العلايه الافي مستلة مااذا قال المونى لاهل السؤق ما نعوا عبدي ولم يعلم العدوالله سبخاله وتعمالى أعلماه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المُحْقة بكتاب المجروالاذن (قال المُؤلف في القاءدة الرابعة المشقة نحلب التيسير مانصه) السبب السابع النَّقص فانه نوع من الشقة فناسب التحقيف فن ذلك عدم تكليف الصي والجنون ففوض أمر أموالهما الى الولى أه (وقال في ننسه يتحمل الضروا لخاص لدفع ضروعام وهذا مقيدلقولهم الضرولامزا ل بمله وعليه فروع مانصه) ومنه اجوازا محرعلي البالغ العاقل الحرعندا في حنيفة رجه الله

بجانه وتعالىفي ثلاث المفتي المباحن والطمدب اكحاهل والمكارى المفلس دفع للضر والعام ومنها جوازه على السفيه عنده مأوء لمه الفتوي لدفع الضر رالعام ومتهاسع مال المدنون لمحيوس عنسدهمالقضاء دينه دفعالاضر رعن الغرما وهو تمدآه وقدنقلناه ذءالعبارة في كتاب الفضآء أيضا (وقال في آخوالقاعدة ة التاسع تاسع مانصه) * فائدة * ظفرت عسثلتن يفتفر في الابتدا ممالا مفتفر فى الانتهاء عكس القاعدة الشهورة الى أن قال النا مقلوا بق المأذون المحمد ولوأذن تقميم كافي القضاء من العراج وقسده قاضي خان عما في يده 📭 (وقال احدةالثانية عشرلادنسالى ساكت قول مانصه ولو رأى القيامي الصبىأوالمعتوه أوعسدهما يبيع ويشترى فسكت لايكون اذنافي التعسارة اه (ثمقال) وادارأى عمده بيم عينامن أعيان المالك فسكت لمكن ادناد كره لزيلهي في المأذون اه (ممقال) ونوج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة بكون المكوت فهارضاء كالنطق الىأن قآل السادسة عشر سكوت المولى حتن رأي يسع ويشترى اذن في التحارة السابعة عشر لوحلف المولى لا مأذن له فسكت نمث في ظاهر الرواية اه (يقول جامعه) وقوله فسكت أى حين رآه يبسع ويشترى كمافى شرحها وقد نقلناهافى كتاب الايمان(تمقال)الثامنة والعشرون كموت ولى الصدى العلقل اذ ارآه بديع ويشترى أذن اه` (وقال في القياعدة ادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) ضابط الولى قد يكون وليافى المنال والنكاح وهوالاب وانجدوقد يكون ولماني النكاح فقط وهو سائرالعمسات والام وذووا الارحام وقد يكون في المال فقط وهوالومي الاجنى فظاهر كلام المسايخ أنهامرات الاولى ولاية الاب واعجد وهي وصف ذاتي لمما وغمان السمكي الآجساع على أنهما لوعزلاأ نفسهما لم يتعزلااه وقد نقلنا ذلك في كتاب النسكاح أيضًا ﴿وَقَالَ فِي الْفِنِ الثَّالَثِ فِي أَحِكَامِ النَّاسِي مانعه) والثالث هل في داراتحرب من مسلم لم بها جروأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع لالمقطالاعتماق وجهل المكربذ كاحالولي وجهل الوصكمل والمأذون بالاطلاق وضده اه (ثمقال في أحكام العبيان) ويقبل قوله في الهدية والاذن وقد نقلناها في الحظراً ضا (ثم قال) وأنجر عليه في الاقوال كلها الافي الافعال فيضمن ماأتلفه الافي مسائل ذكرناها فيالنوع الثاني من الفوائد في انجير

اه وقال وفي الماتفط ولا تصم خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا ما تخصومة اه وقد نقلنا هافى كتاب القضاء (ثم قال) وأوكان مأذ ونافياع نوجد المشترى به عمالامحلفه حتى مدرك كمافي العُـدَة الْهُ وَوَدَهْ للناهِ مَا فِي كُتَابِ السَّوْعُ الضَّا وفى كتاب القضاء (ثمقال) ولوادعى على صبى محمدور ولابينة له لا يحضره الى ماب القاضي لانه لوحلف فنكل لا يقضىء لسه كذا في العدة أه وقد نقلناها فى كتاب الغضاء أيضا (ثم قال) وتتوقف عقود المنرددة بسين النفع والضرر على احازة ولمه ويصم قدضه الهمة ولايتوقف مرأ قواله ماتمحض ضررا ومنه اقراضه واستقراصه لومحه ورالالومأذ وناوكف المهما طلة ولوعن أسه وصحتله وعنه مطلقا اه وقد نقلنا هافي كتاب الكفالة أدضا ونقلنا بعضهافي كتاب الممة (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولاينف ذا قراره بمال مأذونا كان أومكاتب الاماذن مولاه الااذا أقر المأذون عافى يده ولو معد جره وكذا اقراره بحناية موجسة للدفع أوالفداء غبرصهم تخلافه بعدد أوقود آه وقد نفلناه فى كتاب الأقرار وفي كتبار المجنبانات وفي كتاب المحدود (ثم قال) ولا تصم كفالته عالة الاباذن سنده اه ونقلناها في كاب الكفالة (ثمقال) ويباع في دينه اه (ثم فال) ولانسم الدعوى والشهادة علمه الانحضور سده ولا تحس في دمن أه وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثمقال) واعتاقه بأطل الحان قال وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه الااهداء النسرمن المأذون والمحاماة اليسبرة منه أه وقد نقلناها في كتاب الهيرة أيضا (وفال في أحكام الانثي مانصه) وتزيَّد في أسباب البلوغيا كيض والحمل اه (وقال في أحكام المارم مانصه) واختص الاب والمجسد بأحكام منها ولاية المال فلاولاء قالام فيمال الصغيرالا الحفظ وشراء مالابدالصغيرمنهاه (تمقال) وفائدة ويترتب على النسب اثنيا عشر حكمالى ان فَالُ وَوَلَا يَهُ ٱلمَـالُ اهُ ۚ (وَقَالَ فَي بِحِثُ الْقُولُ فَي المَلْكُمانُهِمْ) قَالَ فَي فَتَم القَدس الملكة درة شتها الشارع ابتداء على التصرف فحرج نحوالو كدل اهو سنغي ان يقال الالما فم كالمحمور علمه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال) فيعثما افترق فيه انحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبرأ وون النفاس اه (يقول عامعه) أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحبل لاا لى النفاس وقد نفلناه في كاب الطهارة (وقال في آخرفن الفرق والجمع مانصه)

يفائدة بير الفسق لاعنع أهلسة الشهادة والقضاء والامرة والسلطنسة والامامية والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحسل توليته كما كندناه في الشرح واذافسف لابنعزل زانميا يسقعقيه عديني اندحب عيزله أوعسن عيزله الاالاب السفيه فانه لاولاية له عملي مال ولده كافي وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا نظبه لمه فيالوقف وان كانابن الواقف المثير وطله لأن تصرفه لنفسه لاسنفذ فبكدف متصرف في ملك غيره ولا يؤتمن عيلي ماله ولهذا لايد فعرالز كاة منفسه ولا منفق على نفسه كإذكر وه في محله فكمف يؤتمن على مال الوقف اه وقد نقلنا يقمته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (تمقال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفه لأنستنازم الفسق لمافي الذخيرة من المحرالسفيه المنذر المضمع لماله سواكان فيالشربان جع أهل الشرب والفسقة في داره و طعمهم و سقمم و سرف فىالنفقة ويفتح ماب انجسائزة والعطاء علمهم أوفى انخبر مأن مصرف ماله في سناء المساحد واشسا وذلك فعيدر علمه القاضي صمانة لمأله اه وذكر الز ملع إن السفسهمن عادته التسذير والإسراف فيالنفقية بأن يتصرف تصرفالالعرض أولغرض لا بعد والعقلاء من أهل الديانة غرضامثل دفع المال الي المغني واللحاب وشراءا مجسام لاملمارة بثمن غال والغهن فيالتعارات من غترمجدة وأصل السامحات فيالتصرفات من البروا لاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب اه والغفلة من أساب المجرء ندهيما أيضا والغاف ل من ليس عفسد ولايقصده ليكن لامهتدى الي التصرفات الرامحية فيغين في الساعات لسلامة قليه ذكره الز ملعى رجه الله تعالى أيضا ولمأرحكم شهادة السفيه ولاشك انهانكان مضمالماله في الشرفهوفاسق لا تقسل شهادته وانكان في الخسر تقسل وانكان مغفلالا تقمل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحرقال في الخانسة ومن اشتدت غفلته لاتقبل شهيادتهاه وفي المغرب رحل مغفل على اسم المفعول من التغفسل وهوالذي لافطنة له اهوفي المصاح الغفلة غسية الشيءن بالالانسان وعدم تذكره له اه والظاهران الغف ل في انحرغره في الشهادة وهوأنه فيالحرمن لايمتدى الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لايتذكر مارأه أوسمعه ولاقدرة له على ضمط المشهوديه اه وفد نقلناه في كاب الشهادات (وقال أخوا لمؤلف في تبكم لملتبه للفن السيادس فن الفير وفي في كاب الدعوي ا

مانصه) ادى عبدافى يدعبدأودينا أوشراء فالمسد عصم الاان يقر الدعى انه محمور والفرق انه اذا كان محمه ورافلا مدله وانكان مأذونا له مداه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الشاني أول كار الزكاة مانصه) الفقمه لامكون غنما مكتسه المحتاج الهماالافي دين العساد فتماع لقضاء الدين كمذاني منظومة ان وهدان اه وقد نقانساه في كتاب الفضاء وفي كتاب المداسات (وقال في كتاب العتق مانصه) المديراذاخوج مر الثلث فانه لاسعابة علمه الااذاكان السد سفها وقت التدسرفانه يسعى في قيمته مدمرا كافي الخانسة مر الحجر وفعمااذا فتر سده كافي شرحناا ه وقد نقلناه في كناب انجما مات (وقال في كتاب الشركة) ولواختلف الولى مع غرماء العبد د فالقول لهـ م اهُ (وَقَالَ أُولَ كَتَابِ السوغُ في بحثأ حكام الحمل مانصه) هويّابع لامه في أحكام المُتَّق الى ان قال وفي الدُّنَّ فساع مع أمه للدين أه (يقول حامعه) أى اداكانت مأذونه مديونة (وقال في كتاب السوع في بحث العبرة للعني لا الالفاظ مانصه) ولوقال العبده ان أديت الى ألف فأنت حركان اذناله في التحارة وتعلق عققه مالاداء نظر اللعني لا كتارة فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثمقال أيضا في كتاب البيوعمانصه) من ماع أواشتري أوآحرملك الاقالة الافي مُسائل اشترى الوصي من مُديون المت دارا بعشرين وقيمتها خسون لم تصم الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف أصم ولاعلكان الردمالسب وعلكانه يخارشرما أورؤية اه وقد نقلناه في كتاب الوصمة (مُمَوَّلُ أَرْضَافي كتاب السوع مانصه) لا تصم الاحازة بعد هملاك العن الافي الاقطة وفي احازه الغرما فيسع المأذون المدنون بعد هلاك الثمن (مُمقال أيضافي كتاب البيوعمانصه) الرباحرام الافي مسائل الدان قال وسنالمولى وعده اه (وقال في كتأب الكفالة في عدث الغرو رمانصه) واذا قاللاهل السوق ما يعواأ بني فاني أذنت له في التحمارة فظهر إنه اس غمره رجعوا عليه للغرو روكذا اذاقال بالعوا عسدى فقدأذنت له فدا يعوه وتحقه دن فظهر انه عسد الغير وجعواعليه اذا كان الاب حراوالافيعد التتق وكسذا اذاظهر حرا أومدبراأومكاتبا ولابد فيالرجوع من اضافته اليه والامر بميا يعته كذاني • أذون السراج الوهاج اه (وقال في كناب القضاءمانصه) كل ونقسل قوله فعليه اليمين الآنى مسائل عشرة في القنمة الى ان قال وفي قول العداليا ثع أنا مأذون

(ثم قال فيه أيضا ما نصمه) المقاء أسهل من الابتداء الافي مسسئلتين الى ان قال الثانية الادن اللا تق محيج واذا أبق المأذون صار محجو واعليه ذكره الزيلمي في القضاء اه (وقال فيه أيضامانهه) أمين القاضى كالقاضى لاعهدة عليــه ذ.ومن أخرى هيران القياضي مجعور عن التصرف في مال للزازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فلسراحه اه وقسد نقلنا هافي كتاب الوصايا (ثَمْقَالَ أيضامانسه) القاضي اذاقضي في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الافي مسائل الحان قال أواتحم محدر شفيه اه (مقال) أو بعدم تصرف المرأه في ما لها بغير اذن زوجها لم منفذ أه " (ثم قال في كُتاب القضاء أيضًا مانصه) لا يمن على الصبي فىالدعاوى ولوكان محيور الاعضره القان اسماعها ومحاف العدولومحيورا ويقضى بنَّكُوله و نؤا ُخذيه بقــدالعتق اه (وقال في كتاب الوكالة مانســه) ل الاب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من سوع الولوا لجمة إذاما ع وكمد ل بنيه لمعز مخلاف الاساداماع من امنه وفعمااذاماع مال أحد الابذين ت علم المسائل الى ان قال السادسية ا ذامات الصبي محه لل لما أودع عند ، ورااه (وقال في كتاب الوصايا) وصي العاضي كومي المت الافي مساقل الى ائ فال الثامنة وصي القاضي إذا جعل وصياعند موته لا بصيرا لشاني وصيا مخلاف وصى المت كافي البتمة وفي الخزانة وصى وصي القاضي كوصه اذا كانت الوصية عامة اه ومه يحصل التوفيق اه (يقول حامعه) وقوله كوصيه أي كومي المت كما فىشرحها (نم قال فيه أيضا) الوصىءلك الايصاء سواءكان وصى الميت أوا لقاضي منهــاكمانى انخــانية اهــ (وقال) فى كتاب الفرائض انجــدكالاب الافى احدى عنىرة مسئلة الى ان قال انخــامــة نومات وترك أولاداصة ارا ومالافالولاية الماب وهوكوصى الميث يخلاف انجداه وقدنقلناه في كتاب الوصا ما(وقال فيهأرضيا)

ا بحد الفاسد من ذوى الأرحام وليس كاب الاب ف الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير اه وقد دنقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشماه)

* (كتاب الشفعة) *

هي يسع في جميع الاحكام الافي شمان الغرور للعبر فلواستحق المسع بعدالمناء فلارجوع للشترى على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستبلاد الاستخلاف الماثم آه وقدنقلناه في كتاب الكهالة وكتاب الهية (يَقُول عامعه) وقوله فلا رجوع الشترى الخصواله العكس كمافى شرحها (ثمقال) فرؤية المشترى ورضاه بالعيب لايظهرنى حق الشفيع كالاجل وبردهاء لى البائع لاتسلم للشترى ودلت شله على الفسخ دون التحول قال الاسبيجابي والتحو بل أصم والالبطلت به اه وقد نقلناه في كناب السيوع (نمقال) المعلوم لا يؤخر للوهوم فلوقطع يمني رجلين فضر أحدهماا قتص له وللا خرنصف الدية ولوحضر أحد الشفيعين قضى له كلها كَذَا فَي جِنَا مَا تَشْرَحِ الْمُجْمَعِ اللَّهِ وَقَدَ نَقَلْنَا مَفَى كَتَابِ الْمُجْنَا بَاتَ (تُمَقَالَ)ماع مافي احارة الغبروهوشفيعهافان أحازالسع أخذها بالشفعة والانطلت الأحارة ان ردُّها كذا في الولوالحِية اه وقد نقلنا وفي كتاب السوع وكتاب الإجارة (ثم قال) الاباذا اشترى دارالابنه الصغير وكانشفيعها كأنأله الاخذبها والوصىكالات ا ه وقد نقلناه في كتاب الوصاما (ثم قال) أذا كانت دارالشفيع ملازقة لبعض المسع كانله الشفعة فعالازقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على جوار بمعدو رمكة و وجوب الشفعة فيهـا اه وقد نقلناه في كتاب السوع (مُمَوَّالُ) يَصِمُ الطلبِ مَن الوَ كَيْلِ فَالشَّرِآءَانَ لَمِيسَلِمُ أَي الدَّارَا لَي مُوكِلُهُ فَأَنْسَلَم إيصه وبطات وهوالمختسار والتسايم من الشغيب لمصيم مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) سمع السع في طريق مكة يطلب طلب المواتسة غميشهدان قدروالأوكل أوكتب كتابا وأرسله والانطلت تسليم انجارمع الشريك تحيم حتى لوأسلما اشريك لميأخذا نجسار سلام الشفيدع على المشترى لآيبطلها هو المختآر الابراءالعام من ألشفيع ببطلها قضام مطلقا ولا يبطلها دمانة أن المعلم اذاصنع المشترى البنأ فيفساءا لشفيسع فهومخبران شاءاعطاه مازادا أصنع وان شسأ ترك كذافي الولوائجية وفيه نظر أنرااشفيه الجارا اطلب لكون القاضى

لامراها فهومعتذور وكذالوطاب من القاضي احضاره فامتنع فاخر الهودي اذامهم بالبدع يوم السبت فسلم يطلب لم يكن عدوا تعليق ابطالها بالشرط حائز أنكرااشترى طلب الشفعة حن علم فالقول لهمع عينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشترى انه احتسال لا بطاله ما يحلف فأن نيكم فله الشفعية وفي منظومة ابن ان خلافه اشترى الاب لابنه الصغيرثم اختلف مع الشفيع في مقدارا لقُن فالقول للات بلاعن اه وقد نقلناه فده المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) همة بعض الثمن تُظَهِرٌ في حق الشف ع الااذا كانت بعد القمض أه وقد نُقلنا . في كمان الهمة وكتاب البيوع (ممقال) حط الوكيال بالميم لا يلقيق فلا يظهر في حق الشفعة اه وقد نقلبا في كاب الوكالة وفي كتاب الميوع (نمقال) له دعوى في رقية الدار وشفعة فها رقول هذه الدارداري وأناأدُّ عماقان وصلت الي والافأنا على شَفعتي فمها اه وقد تقلنا ذلك في كتاب الدعوى (تُم قال) استولى الشفيع علما الاقضآء ان اعتمد قول عالم لا مكون ظالما والأكان ظالما وفي جنامات الملتقط وعن أبي حندفة رجمه الله سبعانه وثعباني أشياء على عددالرؤس العيقل والشفعة وأجزة القسام والطريق اذا اختلفوافيه والله سهدانه وتعبالي أعيل اه وقد نقلناه في كتاب انحنايات وكتاب القسمة (يقول عامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الشفعة (قال المؤاف في خاتمة فيما فوائد في تلك القاعدة أعنى المقين لأمز ول مااشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستعجاب مانصه) وعما فرع عليه الشقص اذاب عمن الداروطاب الشريك الشفعة فأنكر المسترى ملك الطَّالُ فيما في مد وفالقول له ولاشيفعة له الاستنبة اله (وقال فى القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول و وج عن هـ فده القاعدة مسائل يكون السكوت فهارضاء كالنطق الىأن فال انخامسة عشر سكوت الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفين الثالث في أحكام الساسي مانصه) والثالث أنجهل فى دارا تحرب من مسلم لميها جروانه يكون عدراو يلحق مه جهل الشفيع اه وقد نقلناه في كتاب النكام وكتاب العتق (بقول حامعه) وقوله ويلحقته أي مامجهم ل الذي يكون عنذرا جهل الشفيع بالسع فانه يكون عـ ذراني عدم سقوط الشفعة اذ السع قد يخفي كذافي شرحها (رقال فيحث ماية.لالسقاط من الحقوق مانصه) وصرحوا بأنحق الشفعة يسقط بالاسقاط

 أه (وقال في بعث القول في الملك ما نصه) الثانية لا يدخل في ملك الا فسان شئ براختياره الاالارث انفاقا الىأن فأل والشفيع آذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جبرا اه (ثم قال) الرابعة عشرتملك العقار الشفيع بالاخذ مالتراضي أويقضاء القاضي فقبلهما لأملك أه فلاتورث عنه ومات وتبطل اذاماع مَا يَشْمُعُمُ لَهُ وَمَد نَقَلْنَاه فَي كَتَابِ الفرائض (وقال في بحث القول في الدينَ مانصه) وفوائد الاولى ليس في الشرعدين لا يكون الاحالا الارأس مال السلم الىأن فأل وما أخذيه الشفه عالعقاراه وقد نقلنا بقمته في كتاب السوع وكتاب المداينات (وقال في بحث ما افترق فيه البيم الفاسد والصحيح مانصه)ولاشفعة فيه بخلاف المُعيم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (عُقال آ حُون الفرق والمجمع مانصه) وفائدة و اذا بطل الثي يطل مافي ضمنه وهومعني قولمماذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفقح الى أن قال وخوج عنها ماذكروه فى البيوع الى أن قال وماذكروه في الشفعة لوصالح الشفيع علل الصح لكن كان اسقاطا الشفعة مع الالتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل مافي ضعنه وقالوالوباع شفعته بمال لم بصم وسقطت فقديطل المتضمن ولمسطل المتضمن اه وقد نقلنا بعضه في كناب الصَّحُ وفي كتاب البيوع (مُ قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصيح فلابحث المأل وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن الالغاز في مثالصلم مانصه) أى صلح لو وقع فانه سطل حق المصامح و مردا تخص البدل اليه فقل الصلح عن الشفعة أه وقد نقلناه في كتاب الصلم (م قال أيضافي فن الالغازمانصه) والشفعة وأى مشترساله الشفسع ولم تعطل فقل هو الوكيل بالشراء اه (مُ قَالَ في فن الحيل مانصه) * ألعشرون في الشفعة * الحيلة أن يهب الدار المسترى يم هو يهده قدرا لقن وكذا الصدقة أو يقر ال أراد شراءها بها م مقرالا خراد بقدرهم أو يتصدق علمه بحزء عما الى دارا كمار اطر رقه مريدمه اللَّاق اه (وقال المؤلف في كتاب السوع في بحث الاعتبار للعني لا الألفاظ ما امه) وفي الهية بشرط العوص نظروا الى حانب اللفظ ابتداء والى حانب المعني فسكانت بيعاانتها فثدتت أحكامه من الخمارات ووجوب الشيفعة 🔒 (تمقال فيسه أيضا) المحقوق المجردة لابحوزالاعتماض عنها كحق الشفعة فلوصاع عنمه بمال طلت ورجعه آهُ (بَرْقَالَ أَصَافَى كَتَابِ السَّوعِمانُوــه) لَا يُحِوزُ

تفريق الصفقةعلى المائع الافي الشفعة ولهماصورتان في شفعة الولوا كجمة اه (ثم فال أيضا في البيوع مانصه) المشترى اذا فيض المسع في الفاسد ماذر ما تُعم مُلكه و منت له أحكام الملك كلها الا في مسائل الى أن قال ولا شفعة تجاره لوكان عقارا اه وقد القلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قسل قوله فعلمه العسن الأفي مسائل عشرة في القنمة الى أن قال والاب في مقددارالثمن إدا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشه فسع وفهما إذا أنبكر الابشراء النفسه وادعاه لابنه اه (يُرقال فيه أيضاً) لا تسمع الدَّعوى بعد الابراء العام نحولاحق لى قدله الاضمان الدرك فانه لايدخل مخلاف الشفعة فانها تسقط مه اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتأب الاقرارمانسه) المقراذا صارمكذماشر عابطل اقراره فلوادعي المشترى الشراء بألف والماثع بألفهن وأغام المنة فأن الشفيع بأخذها بألفين لان القاضي كذب المشترى في اقراره اه (وقال في كتاب الصَّحِ مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فاله لا مازم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة الولوانجية أجل الشفيع المشترى بعد الطلبين الزخد صم وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للضارب الشراء لاالاخذ مالشفعية فَلاعِلَكُهُ الايالنُسُ كَمَافِي البِزَازِيةِ آهِ ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ الْهَمِيةُ مَانِصَهُ ﴾ لاجبرعلى الصلات الافى مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة بحب على المشترى تسلم العقارالى الشفيعمع أنهاصلة شرعمة ولذالومات الشقيع بطآت الشفعة اه (وقال في كتآب الفرائض) الارث يحرى في الاعسان وأمّا المحقوق فنها مُالا يحرى فده كرق الشفعة اله (قال صاحب الاشياه)

* (كتاب القدمة)

الغرامات انكانت تحفظ الاملاك فالقسمة على قدرالمك وانكانت تحفظ الانفس فهى على عددالرقس وفرّع عليها الولوالجى فى القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تفسم على هذاوهى فى كفالة النتارخانية وفى فتساوى قارئ المداية اذا حيف الغرق فا تفقوا على القاء بعض الامتة منها فألقوا فالغرم بعدد الرؤس لانها تحفظ الانفس اه القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهى تبطل بالشروط الفاسدة صحور بناء المسجد فى الطريق العام ان كان واسعا لا يضروكذ الاهل

المحلة أن يدخلوا شيئامن الطريق في محلتهم وفي دورهم ان لم يضر وله بساءظلة فيهوا الطريق ان لم يضرك كن اذا حوصم قبل المناءمنع منه وبعده هدم وقد نقلناه في كتاب انجنا مات ونقلمنا بعضه في كتاب الوقف (شقال) المشترك اذا انهدم فأي أحدهما أهارة فاناحقل القعق لاجدر وقسم والايني ثم آجره لدرجمع نني أحددهما بف مرادن الا خرفطاس أحدهما رفع بساله فسيرفان وقع في نصد ألماني فهما والأهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة و بعضه في كتاب الغصب (يرقال) له التصرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الروامة وله أن معمل فهأتنو راوجهاما ولايضمن ماتلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغمب وكتاب اتجنامات (غقال) تنتقض القسمة بظهوردين أووصية الااذاقضي الورثة س ونفذ وا الوصية ولايد من رضاء الموصى له مالثلث وهذا اذا كانت مالتراضي أمانقضاه القاضي لاتنقض تنقض فظهور وارث واختلفوا في ظهو را لوصيله اه وقدنقلناه فيركتاب المداسات وكتاب الوصية والله سيعانه وتعمالي أعملها (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب القسمة (قال المؤلف فى تنسب يصمل الضروا كاصلافع ضروعام) وعلسه فروع الى انقال ومنها طلت صاحب الاكثر القعمة وشريكه يتضررفان صاحب الكشر يحاب على أحدالاقواللان ضرره في عدم القسمة أعظه من ضررشر يكه بها اه (وقال في القساعدة الاولى الاحتمادلا منقص بالاحتماد مانصمه) شما علم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهادلا سقص بالاجتهاد مشلتين احداهما نقض القسمة اذاظهر فمهاغمين فاحش فانها وقعت باجتهاد فيكيف ينقض عثله والمحوابان نقضها لفوات شرطهافى الابتداء وهوا لمعادلة فظهرانها لمتكن صحيحة من الاسداء فهوكالوظهر خطاء القاضي فواتشرط فانه بنقض قضاؤه اه (وقال فى الفيالث الشالث فى أحكام العبيان مانمه) ولا يدخل فى الغرامات السلطانية كمانى قسمة الولوانجية اه (وقال في أحكام العبيدمانصه) ولايجوز كونه شأهدا الى ان قال ولا قاسما ولامقوما اه (وقال في أحكام الأنثي مانصه) ولاتدخل النساء في الغرامات السلطانسة كإفي الولوا تحسة من القعمة ا ه (وقال في بحث القول في الملك ما نصه) ولواقته موا أي التركة تُم ظهردن عيم أولاردت القسمة اه وقد نقلنا بقيته في الفرائض (وقال في بحث الكارم في أجره الذل مانصه) ومنها القسام لولم يستا مرجعين فانه يستعن أحره الهاه (وقال في فن الالغاز مانصه) بالقسعة به أي شركاء هياء كن قسمة اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة الفسر النسافذة لدس لهم ان يقتسم وهاوان أجعوا على ذلك اه (وقال في الفن الناني في كتاب السوع مانصه) الموقوف بطل عرب الموقوف على احازته ولا يقوم الوارث مقامه الافي القسمة كافي قسمة الولوا لجية الماني الموقوف على الفرارة والموارك والموارك الموقوف معمة الوارك والموارك والمورك و

* (كتاب الزارعة والماقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانسه) ومنها اذا فسدت المساقاة والمزارعة كان العامل أجره اله (وقال أخوا لمؤلف في تكملته الهن السادس مانسه) به كتاب المزارعة بشرائط جوازها على قول من جوزها سنة بمان الوقت خلافا لمشايخ بلخ ومن بكون العزرمنه وجنس المزر ونصيب من لا بذراه والتحلية بين الارض و العامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة لمزرعها بندره قرطما هاخرج منه امن عصفر فهوالزارع والقرطم لرب الارض فهوفا سدوكذلك لودفعها لمزرعها حنطة وشعيرا على ان المحنطة لاحدهما والشعير الماتنو وكذلك كل شئ له نوعان من الربع كسفر المكتان والمكتان والرامات و وذرها بحد لاف المطيخ و بذره والقثاء و بذره و بحدال شاء عنير مقصود أما بذرالكتان فقصود والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تدع غير مقصود أما بذرالكتان فقصود

كالكتاناه (بقول طمعه)

* (كتاب احيا الموات والشرب) *

قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشسا • الأماحية حتى مدل الدلسل وهو ـ ذهب الشانعي أوالتحريم حتى يدل الدليل عـلى الاماحة ونسمه الشافعية الى حنىفة مانصه) ومنها أذالم يعرف حال النهره ف هوماح أوعملوك ومنها لودخل رجه جمام وشك همل هوماح أوعلوك ومنهامس الة الزرافة ومذهب الشافعي الفاثل مالاماحة انحل فبي السكل اه ﴿ وَقَالَ فِي الْفِنِ النَّالَ فِي أَحْكَامُ الصدان مانصه) "ولوملا"كوزامن حوض عُمَّسِه فيه لم يحل لاحدأن يشرب منه اه (. قول حامعه) وفي أحكام الصغار الدستروشني من مسائل الكراهمة الاب أوالامُ اذاأم ولده الصغير لنقل الماءمن الحوض الي منزل أمهود فع السه الكوير فنقل قال بعضهم الماءالذي في الحكور يصرملكا للصدى حتى لأحل للاب شريه الاعند المحاجة لان الأسقفدام في الأعمأن المساحة مأط لوقال بعضهم ان كأن الكور ملكا للاب بصيراً يالماً ملكاللاب ويصير الاستعر زالماء لاسه كالاحبر اذاحل المافقي كو زالمستأمر مكون محر والاستأخركذا هذا اه (وقَّال في مُعَدُّ ما هسل الاسقاط من الحقوق مانصه) لوقال الوارث تركث حقى لمسطل حقمه إذا لملك لاسطل مالترك واكحق سطل مه حتى إن أحسد الغساء من لوقال قدل القسمة تركت حق بطل حقه وكذالوقال المرتين تركت حق في حيس الرهن بطل كسذا في حامع الفصولين وظهاه روان كل حق يسقط بالاسقاط وهو أمضاظاهرمافي الحانسة من الشرب ولفظهار جلله مسيل ماءفي دارغيره فداع صاحب الدارداره مع المسمل ورضى به صاحب المسمل كان اصاحب المسمل ان يضربه مذاك في الثمن وان كان له حق الراء الماء دون الرقية لاثبي له من الثمن ولا مسلكه على المسل بعد ذلك كر حل أوصى لرجل بسكنى داره فات الموصى وباع الوارث الدارورضيمه الموصىله حازاليسع ويطل سكناه ولولم يسع صاحب الدار داره ولكن قال صاحب السيدل الطلت حقى في المسيل فان كأن له حق اجراه الماء دون الرقمة بطلحقه قياساعلى حق السكني وانكان له رقمة المسل لايمطل ذاك الابطال وذكرفي الكتاب اذاأومي لرجدل بثلث ماله ومات الوصى

فصائح الوارث المومى له من الثلث على السدس حاز الصل وذكر الشيخ الا المعروف بخواهر زادهان حق المومى له وحق الوارث قبل القسمة غ محتمل السقوط بالاسقاط اه فقمدعلمان حق الغمانم قبل القعمة وحثى انحدس لا هن و حق السيل الحردوحق الموصى له بالسكني وحق الموصى له بالثلث قد بعض ذلك في كتاب الرهن و في كتاب الوصيمة و في كتاب انجها دو في كتاب الفرائض أيضا فراحعه ﴿وقال في محث القول في الماث مانصه﴾ وفسه إنية لايدخل فيرملك الإنسان شئ بغيرا ختياره الاالارث اتفه قال وكذاغياءمليكه من الولدوالثميار والمياء النيابيع فعرما يكرموما كان من إنزال الارض الااله كللاوانحشيش والصدالذي ماض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب الصيداه (. قول حاممه) وقوله الاالكلاالخ صوابه حتى الكلا والحشيش الح كذا في نسرحها (وقال في محث القول في غن ابثل مانصه) أماغن المثل فذ كروه في مواضع منهاماب التيم فال في الكنرواذالم يعطه الابنمن المثل وله تنملا يتعموالا تهم الىانقال ويتعينان لايعتبرنمن المثل عندا كحاجة لسدالرمق وخوف الهلاك ل الشربة آلى دنا نبر فعب شراؤها على القادر باضعاف قعتها إحماء ا .همته في الطهارة وفي الحظر (وقال في فن الالغاز في بحث كراهمة مانصه) أي ماء مسل لا يحوز الشرب منه فقل ماء وضم الصي فعه ـ د نقلنــا ه في الحظر (وقال أخوا لمؤلف في تـكيلتُه للفن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب الشربُ * رحل له نهر من نهر عظيم من قوم ولكا نهركوة وأرادان يفتح كوة أعلى منكوته و يسده فده الكوة لتس له ذلك ولوكان له طريق في سكمة غسرنا فسذة وياب داره أسفل فأرادان يفتح ماما أعلى من ذلك كان له والفرق ان الكوة العلسا تأخذاً كثر مما تأخذه السفل مخلاف الطريق والماب لان الدخول في الساب لانتفاوت رحيل سقى أرضه معتبادا فتعدىالىأرضحاره لايضمن وانسقىاغىرمعتبادضمن والفرقان الزائد على العادة تعد رجل الهرشاة مسة في نهرطاحو نة فسال الماء مهاالى الماحوية فخريتهاانكان النهرغر محتاج الى المكراء في الاضمان

عليه والانعليه الفحمان والفرق انهاذا كان لايحتاج الى الكراء لايضاف الى الملقى بل الى سلان المساء بحداث المعتاج اله وقد نقلنا . في كتاب الغصب (وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الشانى مانسه) المحقوق المجردة لايجوز الاعتياض عنها الى ان قال وفي بسع حق المسرور في الطريق روايتان وكسذا بسع الشرب والمعتمد لا الاتبعاله (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاكراه) *

مالكره مخالف السع الفاسد فيأربع بحوز بالاحازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشترى منه وتعتبر القهة وقت الاعتاق دون القيض والثن والمثمن أمانة في بدالمبكره مضمون في غيره كذا في المجتبي اه وقد نقلنًا وفي كتاب مع وكتاب العنق (نم قال) أمرا أسططان آكراه وان لم يتوعده وأمرغيره لاالآآن يعسلم بدلالة الحسال انه لوايمتشل أمره يقتسله أويقطع بده أو بضربه ضرما يخاف على نفسه أوتلف عضومنه كافي منية الفتى أحرى الكفر على لسامه يوعيد وأوقيد كغرويا نت امرأتهاه وقدنقلناه فبي كتاب المحهاد وكتاب الطلاق قال) أكروما لفتل على القطعرلم يسعه اه وقد نقلناه في كتاب انجنايات (َثَمَّقَالَ) أَكُوهُ المحرم على قتل صدفاً في حتى قتل كان مأحورا اه وقدنقلنا. فَى كَتَابِ الْحِجِ (ثَمْ قَالَ) أَكْرُوعَلَى الْعَفُوعَنْ دَمَالُعَمْدُ لَهِ فَعَنَا الْحَرْوَاهُ وَقَدْ نقلناه في الجنايات (تمثال) أكره على الاعتاق فله تضمين المكره الااذاأكر. على شرآء من يعتق علمه لم المحمن أو ما لقرابة اه وقد نقلنا وفي كتاب العتق (ثم قال) اذا تصرف المشتري من المكرة فانه يفسيخ تصرفه من كتابة واحارة الاالتدبير والأستملاد والاعتاق اه وقدنقلناه في كتاب السع وكتاب العتق (ثمقال) أكره على الطلاق وقع الااذا أكره على التوكيل مه فوكل اه وقد نفلناه في كتاب الطلاق (يثقال) أكره على النكاح اكثرمن مهرالمثل وجب قدره و مطلت الزيادة ولأرجوع عـلى المكره شئ اه وقد نة لناه في كاب النكام والله سِجَانه وِتعَالىٰ أعلم اه (يقول هامعه) وهذه هي السائل المجموعة الملحقة بِكَتَابِ الاكراه (قال المؤافُ في القاعدة الاولى لا نُوَابِ الايالنية مانسه) وأما في العبادات كلها فهيي شرط صحتها الاالا ــــــلام فانه يصبح يدونها يدليل قولهــمان

لهلام المسكره صحيعي ولأمكون مسلما يجعرد نسية الاسلام يخلاف البكفر كإسابينه فىحثالتروك وأماالكفرفنشترطلهاالنيةلقولهمان كفرالمكره غبرصحيم اه وقد نقلناه فى كتاب انجهاد ﴿وَقَالَ فَالْقَاعَدَةَ الثَّانِيَّةِ الْامُورِ عَقَاصَدَهُ عَامَانُصُهُ ﴾ ولوأ كره على السحود لللث القتل فان أمر وه به على وجه العدادة فالافضل الصه كن أكروعه إلكفه وأن كان للقبية فالأفضيل السحود اه وقد نقلنا مقبته في كتاب المحظر فراحعه (وقال في القاعدة الخيامسة الضرر مزال مانصه) الاولى الضرورات تبيجالحظورات ومن غمحازا كلالمتة عندالمخصة واساغة اللقمة مالخر والتلفظ بكامة الكفرللا كراه وكذا اتلاف المال اه (تمقال) فانهـمقالوا لوأكره على فتل غيره يقتل لامرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف دة قتل غيره اه (وقال في محث اذا ثعارض مفسد تان روعي أعظمها ضررا مارتكاب أخفهما مانصه) وذكرالز يلعي من آخركاب الأكراه لوقدل له لتلقين نفسك في النارأومن الحبل أولا قتلنك وكان الالقاء محبث لايغيومنه ولتكن فمه نوع خفة فله الخياران شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبرحتي بقتل عند أبي حنيفة لانهايتلي سلتين فمختارماه والاهون في زعمه وعند هما يصبر ولايفعل ذلك لان شرة الفعل سعى في اهلاك نفسه فمصر تحاما عنه وأصله ان الحرق اذا وقع سفينة وعملمانه لوصه مرفيه يحترق ولووقع في المساع غرق فعنده يختار أمهه ماشآء وعندهما بصير اه وقد نقامًا هذه في كتاب الحظر أيضا (ثم قال) ثم اذا ألقي ه في النارفاحترق فعه لي المكر ه القصياص بخيلاف مالوقال لتلقين نفسك. رأس اكحسل أولاقتلنك بالسدف فألق نفسمه فسات فعندأ بي حنيفة نحب الدية ه مسئلة القتل بالمثقل اه وقد نقلناه في كاب الجنايات (وقال أخوالمؤلف في تسكيلته للفن الساّدس فن الفر وق مانصه) * كتاب الا تكراه * أكره على يسع أوشرا لكنه سلمطائعا حازالسع وفيالهمة والصدقة لامحوز والفرق أنه عقد لازم والرجوع بعدالعقودلا يصحوا لمية غيرلازمة فلياأمكن الرحوع بعدالعقد فلان لاسفذ عندعدم الرضاء أولي أه وقد نقلناه في كاب السوع وكاب المسة (ثمقال) ولوأ كرهء لى العلاق والعتاق فطلق وقع ولوأ كرهء لى الاقرار بَهُ مَالاً يَقْعُ اهُ وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق وكتاب العَتْقُ (ثمُقَال) ولوأ كره ليقر بحدَّأونسبأوقطع لايلزمه اه وقدنقاناه في كتاب أتحدود والاقرار (ثم

قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اله وقد نقاناه في كتاب النكاح (ثمقال) ولوأ كره على الاسلام سم الهوقد نقاناه في كاب الجمهاد (وقال المؤلف في كتاب المبدو الردة عن الفن الثاني ماقصه) كل مسلم ارتدفا فه يقتل ان لم يتم الاالمرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا أسلم والمكره على الاسلام اله (وقال في كتاب المبدو عمائصه) العقد الفاسد اذا تعلق يه حق عسد لزم وارتفع الفساد الذي مسائل آخر فاسدا فا جمائل المرافق كتاب الاجارة (وقال في كتاب الفسب) الاتم ولا يتصمن المكرة وقال في كتاب الفسب الاتم ولا يتصمن بالامر الافي خسة الاول اذا كان الاتم مسلطانا الثانية اذا كان مولى المأمور المتحقل المكرة دية المسلمة على المتحديد الاشباه) على العب عدل المكرة دية المسكرة على المتاب المجانا على المتاب الانساء)

*(كتاب الغصب)

المفصوب منه عدر من تضمين الفاصب وغاصب الغاصب الاق الوقف المفصوب الذاغصب وقيمة أكثر وكان الذابي أملاً من الاول فان المتولى اغمان الشائى كذا في وقد تقلدا وفي كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف في مالك غسيره ثم اتحى انه كان باذنه فا القول المالك الااذا تصرف في مال امرأته في الدادة عي أنه كان باذنه فا القول المالك الااذا تصرف في مال امرأته في الدادة عي أنه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول المزوج كذا في القنمة اه وقد نقدانه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائما غيره فانه يضمن نقصانها في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة الائلاف فلوأ تلف مال غيره متعد بالموقف (ثم قال) الاجازة الائلاف فلوأ تلف مال غيره متعد بالاضم وقد نقائداه في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة الائم معلمانا الثانية اذا كان مولى المأمور عبد الخيره عبد وقد نقائدا أمره بالائل أو بقتل نقر ساهان الآثر يضمن الااذا أمره بالائل مال نغره ما المؤلى معلاف مال غيرسده فان المفعمان الذي يغرمه المولى سده فلاضمان المفعمان الذي يغرمه المولى سده فلانف من المواحدة المنات المأمور صيبا كماذا أمره معذا باتلاف مال عرب عبه على الأثمر في المنات المؤلمة المنات المنات المنات المنات المنات المنات المؤلى النقالة الموسية المنات المؤلى النقالة المنات المنات المؤلى المؤلى النقالة المنات المؤلى المؤلى

في حاثط الغسر ففعل فالضمان على المحافر ومرجه عده على الاتم وتمامه في حامع الفصولين وزدتاذا أمرالات اسه كإفي القنمة اه وقد نقلناه في كتاب المحنامات إثم قال الاحوز التصرف في مال غيره بغيرا ذنه ولا ولاية الا في مسائل في السيراجية بحوز للولد والوالدال شراءمن مال المربض ماسمتاج المه نغيراذنه الثانمة اذا أنفق أأودع على أبوى المودع بغيراذنه وكان في مكان لاعكن استطلاع رأى القاضي لربضن استعسانا التبالثة مات بعض الرفقية في السيفر فياعوا قياشه وعيدته زوه بثنه وردوا المقبة الىالورثة أوأغمى علمه فانفقوا علمه من ماله لم يضمنوا باناوهم واقعة أصحآب مجدد كره الزبلع في آخوالنفقات اه وقد نقلناهذه ثل في أبواجها كتاب المدم وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب العلاق (نمقال) ومنهذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح أفعمة غيرو للأأمره فيأمامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقيده يعضهم عيااذا أضَّيه مهاللذيح الله وقد زغلما ذلك في كتاب الذبائح والاضعمة (ثم قال) وكذا لووضع قدرا قيسه كحمعلى كانون ووضع الحملب فأوقد غسره وطعنه وكذالوطين رًا حِدَلَهُ فِي زُورِقَ وَرَبِطُ الْحُمَارِفُ اللَّهِ وَكَذَالُوحَمَلُ مِنْهُ السَّاقَطُ فِي الطَّرِ مِنْ فتلف وكذالوأعامه فيرفع انجرة فانكسرت وكذالوفتم فوهة الارض فسقأها نشدهـاصاحبها ومنهااحرام رفية،لاغمـائه اه وقدنقلناه في كتاب انج (ثمقال) وسق أرضه بعد مذرا لمزارع ولمس منها سلخ الشاة بعد تعلمقه اللتفاوت كلمن أحكام المرضى من حامم الفصول آلما شرضامن وان لم يتعمد والمتسد الاالذا كان متعدافلو رمي سهما من ملكه فأصاب انسانا ضمنه ولوحفر بثرافي ملكه فوقع فهماانسان لم يضمنه وفي غبرملكه بضمنه اه وقد نقلناه في كتاب أنجالات (مُمَوَّال) ولوأرضة الكيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهرا اصغيرة الابتعمدالا فسياد مأن تعلى النبكاح ومكون الارضاع مفسداله وأن مكون لغير حاجة والجهل عند دنامعتر لدفع الفساد كافي رضاع الهداية اه وقسد نقلناه فى كتابالنكاح وكتاب الطلاق (ئمقال) والمقارلا يضمن الافى مسائل اذا جحده المودع واذاباعه الغاصب وسلمه وأذارجيع الشاهديه بدالقضاء كمافي حامع الفصولين اه وقد دنقلناه في المسائل في الواج اكتاب الامانات وكتاب يَمْ وَكُتَابِ الشهادات (نم قال) منافع الغصب لا تضمن الافي ثلاث مال

البتم ومال الوقف والمعدد للاستغارل منافع للمدللاستغلال مضمونة الااذا سكن متأو مل ملك أوعقد كمدت سكنه أحدد النسر وكبن في الملك أماالوقف اذاسكنه أحده ماما اغلمة بغتراذن الاتنرسواء كان موقوفا لسكني أوللاستغلال فانه بحب الاجرو يستثني مزمال المتم مسئلة سكنت أمّه مع زوجها في داره بلاأجر لمسافهما ذلك ولأأح علمهما كذافي وصابا القنمة لاتصر الدارمعد فالاستغلال بأحارثها اغا تصرمعدة أذابناها لذلك أواشتراهاله وباعداد الماثع لاتصرمعدة في حق المشترى الغاصب إذا آحرمامنا فعه مضمونة من مال وقف أويتم أومعد للاستغلال فعلى السي تأجر المهمى لأأجرا لنسل ولايلزم الغساصب أجرا لذر أغساميرة مضه من السكني سأويل عقد سكني المرتم راواستأحرهاسنة بأجرمعلوم فسكنها مذتبن ودفع أحتم مالدس له الاسترداد والتخريج على الاصول مقتضي ان له ذلك اذالم تبكن معدة له الكونه دفع ماليس بواحب فدستردّه الااذاد فع على وحه الهسة فاستهاكه المؤحر آحرالفضولى داراموقوفة وقبض الاجرخرج المستأجرعن العهدة ان كان ذلك أح المثل ومردّه الى الوقف آج ها الغاصب وردأ حتم الله الك تطهب له لان أخذ الاحة احازة أه وقد نقلنا ، في كتاب الوقف و تتاب الاحارة (مُمَال) اللحم قيمي قال للغاصب ضح بهاأنت فان هلكت قبل التنحدة ضمنها وان بعد وولا اهُ وقدنقلنا. في كتأب الاضعسة (نم قال) الاحرُّ قيميُّ وكذا الغم أمره أن ينظر الى خابيته فنظر فسال الدم فها من أنفه ضمن نقصان الخل الخشادا كسره أنعاصم فاحسالاعلكه ولوكسره الموهوباله لمينقطع حق الرجوع وَقَدَنَقَلْنَاهُ فِي كَتَابِ الْهُبَةُ (مُقَالَ) عَثْرُ فِي زَقِ انسانَ وضَّعَهُ فِي العَامِ بَقَ ضمنه الااذا وضعمه لغيرضر ورة اه وقد نفلناه في كتاب الجنامات (ثمقال) لامحوز خول مت انسان الاماذنه الافي الغزو كافي منه المفتى وفهما اذا سقط ثويه في ستغمره وخاف لوأعله أخذه كإفي الوديعة اله وقد نقلناه في كتاب الامانات وَكَتَابِ أَنْحُطِرِ (مُ قَالً) حَفْرَقْبِرَافَدَفْنَ فَيهِ لَمْ خَرَمَيْنَا فَهُوعَلَى ثَلَاثَةَ أُوجِه فان كان في أرضُ مملوكة للحسافر فللمالك النَّمش علمة واخراجه وله النسوية والزرع فوقها وان كان فى أرض مساحة ضم الحساقر قيمة حفره من دفن فيمه وان كأن في أرض موقوفة لا يكروان كان في الارض سعة لان الحافر لايدري بأى أرض يموت ذكره فدالفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

ينىغى ان ڪون الوقف من قسل المساح فيضمن قعمــة المحفــر و محـــمـل سكوته عن الضمان في صورة الوقف علسه فهم صورتان في أرض مماوكة فللمالك الحمار وفي ماحمة فله تضمن قمة الحفر أه وقد نقلناه في كتاب اصــلاة وكتــاب الوقف وكتاب الاحارة والله سيعيـانه وتعــالىأءـلم أه يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة كتاب الغصب (فال المؤلف في فاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلواختلف الى قعة المناف والمغصوب فالقول قول الغـارم لان الاصل المراءة عـاراداه وقد نقلنا همته في كتاب القضاء (قال ا فى قاعدة الاصل العدم مانصه) ولوادى الما المنانها قرص والا تنو انها مضاربة القول فهاقول الاتخذلانهماا تفقاعلى حواز التصرف لهوالاصل غدم الفعان ولذاقال في اليكنز وان قال أخهذت منك ألفاود بعة وهلكت وقال أخذتها غصما فهوضامن ولوقال أعطيتنها وديعة وقال غميتنها لااه وفي البزاز بة دفع لاتنو عمنائم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاتنوهية فالقول للدافع اه لانمدعي الهبة يدعى الابراء عن القيمة معمان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا هـ ذ. المساثل فيأبوأ بهامن كتاب المضارية وكتأب الاقسرار وكتاب الهسة وكتاب الامانات (ثمفال) في القياء رة المذكورة ومنه الوقال غصدت منك ألف وربحت فهما شرة آلاف فقال المغصوب منه ول كنت أمرتك ما لتحارة بها ها لقول للمألك كإفى اقرارالمزازية معني أتمسكه بالاصل وهوعدم الغصب اه وقد نفلناه في إ كالاقرار وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى أقرب أوقاتها في يحث مانوج عنه مانصه) وكذالوقال المولى لعمد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خسة دراهم وأنت عبد فقال المتق أخذته ابعد العتق كان القول قول المولى اهرتم قال) وكذا في مسمَّلة الغلة لا مصدق المولى في الغلة القياعَّة ومما وافق الاصل ما في النهاية لواعتق أمته مُ قال لها قطعت بدك وأنث أمتى فقيال أهي مل قطعتها وأناحرة فالقول له أوك ذافى كل شئ أخ ذه منهاالخ وقد نفلنا بقيته فى كناب الاقرار (وقال في الف أقدة الثَّ الله في الاستعصاب مانصه) وفي أقرار المزازيةصب دهنالانسان عندالشهودفادعي مالكه الغمان وفالكانت نجسة لوقوع فارة فالقول للمام لانكاره الفهان والشهود شهدون على الصبلاعلى عدم النجاسة وكذا لوأتلف محمطواف فطول سألضمان فقال كانتمسة

فاتلفتهالا يصمدق وللشهودان يشهدوا اندكحمذكى بحكما محمال قال القاضي لابض فأعترض علمه عسشلة كأب الاستحسان الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الاقراد (وقال في تنسيه يتحمل الضررا لخاص لدفع ضررعام وعليه فروع مانصه) ومنهالوغصب ساجة أي خشمة وأدخلها في بنائه فان كانت قمة المناء كثر تلكها صاحمه بالقيمة وانكانت فيمهاا كثرمن قيمته لم ينقطع حق المالك منهما ومنهالوغصب أرضافهني فهما أوغرس فانكانث قعمة الارض أكمثرقلع وردن والافهن له قعتها ومنهالوا سلعت دحاحة لؤلؤة سطرالي اكثرهما قعية عنصاحب الاكثرةء ـ ة الاقل وعملي هذا لودخل فصمل غيره في داره فيكبر لهما ولممكن اخراجيه الابهدم انجدار وكمذالوأ دخل المقر رأسيه في قدرمن النُّعياسُ فتعذر اخراجيه هكذًا ذكر أصحابنيا كإذكره الزيلعي في كاب الغصبُ وفصل الشافعدة فقالوا ان كانصاحب المهمة معها فهومفرط بترك الحفظ فانكانت غمرمأ كولة كسرالقدر وعلمه ارش النقص أومأ كولة فف ذهها وحهان وأن أمكن معهامان فرط صاحب القدر كسرت ولاارش والافله الارش و منتغيان يلحق عسئلة المقرة مالوسقط دينساره في محدرة غيره ولمخرج الأمكميرها ومنها حواز دخول ست غبرواذاسقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لوطليه منه لَا نُحْفاهُ أَهُ وَقَدَنَقَلْنَـادَلْكَ فِي الْحَطَرَأُ بِضَا (ثَمِقَالَ) ومنهـاجوارشقي بطن الميتة لاخراج الولداذا كانسر حى حماته وقدأم مهأ وحنمفة فعاش الولد كإفي الملقط قالوا تحسلاف مالوا متلع أؤلؤة فسأت فانه لاشق بطنسه لان حرمة الادمي أعظم من حومية الميال وسوى الشافعية ودنهما فيحوازالشق وفيالتهذب للقيلانهي من الحظر والاماحية وقعمة الدرة في تركته وان لم ترك شيمًا لا عد شيء اه (ممقال في القاعدة الرابعة التابع تادم في عدث مغتفر في التاريج ما لا مغتفر في غيره مانصه) ومنهالوغصب قنسافابق من يده وضمنسه المالك ملكمه الغاصب ولوشراه قصدا لصزاه وقد نقلناها في كتاب السوع أيضا (وقال في القياعدة العاشرة الخراج بالضمان هوحديث صيم رواه أحدوأ بوداودوا لترمذي والنساءي واسماجه وابن حبان من حديث عائشة مانصه) وهنا سؤالان لم أرهما لا صحابنا الى ان قال الشاني لوكانت الغدلة مالضمان لزمان تكون الزوائد للغاصب لانضمانه أشدمن ضمان غيره وبهذا احتج لاى حنيفة في قوله إن الغاصب لا يضمن منافع

غصب وأحس بأندصلي الله تعالى علمه ونسلم قضي بذلك في ضميان الملك وجعل حهدره ومالكهاذاتلف تلفء ليملكه وهوالمشتري والغاصب لاعلك صوب و أن الخراج هوالمنافع حعلها لن علمه الفعان ولاخلاف ان الغاصب علث المغصوب الباذا أتلفها هاتخلاف في ضمانها علمه فسلا يتناول مواضع اكخلاف ذكره الاسبوطي اه وقد نقلنا ذلك في كتاب السوع أيضا فراجعه مضم لك (ثمقال) وقال أو وسف ومجر فيما اذا دفع الاصل الدس الي الكفيل ل الاداء عُذَه ور بح الكفيل فيه وكان عمايتعن أنّ الربح عطمت له واستدل إنى فتير القد مربآ تحدث وقال الامام مرده على الاصل في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا في الميع الفياسيد إذا فسخ فانه يعارب للميانع مار بح لاللشتري اصل ان الخنث أن كان لعدم الماك فأن الريح لا مطس كما آذار بح في المغصوب والامانة ولافرق , من المتعن وغسره وان كان لفساد الملك طاب فعما لاستعين لا فعما يتعين ذكره الزيلعي في السم الفياسداه وقد نقلنيا بعض ذلك في كتاب السوع وفي كتاب البكفالة أيضا (وقال في الفياعدة الثانية عشير لابنسب النسأكت قولمانصه) ولوراى غرويتلف ماله فسكت لايكون ادناما تلافه اه (وقال فها أيضا) ولوسكت عن وطء أمته لم سقط المهر و كذاعن قطع عضوه أخذا من سكوته أتلاف ماله اه وقد نقلنا ه في كتاب النكاح وكتَّاب انجنامات (ثم قال) وخوجءن هذه القاعدة مساثل كثبيرة مكون السكوت فيهبارضا فكالنطق ألحان قال التاسمة والمشرون سكوته عندرؤ يةغيره بشق زقه حتى سال مافيه رضاء ه (وقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسب أضف الحكم إ الى الماشرمانسه) ولايضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقه اله وقد أهافىمسائلُشتى أيضا كافى التنوير (تمقال)وخرج عنهـامسائل الى أن قال الخامسة الافتساء بمضعن الساعي وهو قُولُ المَّأْخِرِ مِن الْغلمة الفساد اه (مُ قَالَ) * تَكُيل * يضاف الحكم الى حفر المثروشق الزق وقطع حيل القنديل بل وقفر بالقفص على قول محدوعندهما لاضمان كراقسد العدد وتمامه في رَحْنَاعِلِ المُنارِاهِ وقد نقلناذلك في الحنامات أيضا (وقال في الفن السّال ث في أحكام الناسي مانصه) ومن مسائل النسيان لونسي المدنون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أوقرض لم يؤاخ في وانكان غمما يؤاخذيه كذافي انخانية اه

وقد نقلنـاهـذه في المـداينات (نممةال) وقالوافي كتاب الخصب ان انجهـل لكونه مال الغبر مرفع الانم لاالضمان اه (وقال في أحكام الصدان مانصه)ولا بداوى الاماذن والمه اله وقد نقلناها في الحنامات أسا (وقال في أحكام السكران مانصه) الرابعة عصب من صاح ورده عليه وهوسكران اه (يقول جامعه) أى فانه لاير أمن الضمانَ كذافي الشرح (وقال في أحكام العميد مانصمه) وأمره عيده ماتلاف شئموجب الضمان عليه وأمرعيد الغير ماتلاف مال عرمولاه موجب الضمان على الاتم مطلقا يخد لاف الحر الااذا كان سلطانا ويضمن مَا الخصب يخــ لاف الحرواوصغيرا اله وقد نقاناه في الجنامات (وقال في عث الأحكام الار معمة مانصه) والاستنادوه و ان شت في الحال تم ستند وهودائر سنالتسسن والاقتصار وذلك كالضمونات علاعسد أداءالضمان مستندا الى وقت و حود السب اه (وقال في أحكام النقدوما بتعين فيه ومالا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في عث ماية سل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأماحق المطالمة مرفع حذوع الغير الموضوعة صلى حائطه تعد بافلا يسقط بالابراء ولابالصلح ولابالعفو ولابالسع ولابالاحارة كإذكر والمزازي من فصل الاستملاف أه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى أيضا (وقال في عد النام كالمستية فل عض الما المانصه) السامنة اذا انقلب النائم على متماع وكسره وجب الضمان اه (يرقال) العاشرة من رفع النائم ووضعه تحت حدار فسقط علمه الحدار ومات لأبازمه الضمان اه وقد نقلساهافي انجنا مات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولايحد بشرب الخمر ولاتراق علسه التردعلسه أذاغصدت منه ويضمن متلفها له الاان يظهر سعها س المسلم فلاضمان في اراقتها أو يكون المتلف اماماس ذلك يخلف اللف خرالمد المفائه لابوحب الضمان ولوكان المتلف ذما ومنمغي ان مكون اظهاره شربها كاظهاره بيعهاولمأرهالآناه وقدنقلنا يعضه في كتاب المحدود (ثم قال) * تأسه * الاسلام تحب ما قمله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادمين كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بعث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسسام القلك المعاوضات المالية الهان قال والغياص اذافعل بالمغصوب شيئسا أزال بداسمه وأعظم منافهه مليكه واذاخاط المثلي بالمثلي بحيث يتمزملكه اه (تمقال) المحادية عشر في استقرار الملك الدان قال وأما الملك في الغصوب والمستملك فستندء دناالي وقت الغصب والاستملاك فاذاغب المغصوب وضي قعتمه ملكه عند دنامسة ندا الي وقت الغصب وفاثدته عملك الاكسأب ووجوب الكفن ونفوذالسع ولايكون الولدله والمحقيق عندناان المك شنت الغاصب شرما القضاء بالقسمة لاحكاثا متابا لغصب مقصودا ولذلك لاعلك الولد يخلاف الزيادة المتصلة كذافي الكشف مزياب النهب وفي المدامة من النفقية لوأنفق المودع على أبوى المودع ملااذنه واذن القياضي ضعنها ثماذا ضمن لمرجع علمه مالأنه لماضمن ملكه مالضمان فظهرانه كان مترعا وذكر الزيلعي اندمالضمان استندملكه اليوقت التعدي فتبين انه تبرع علكه فصار كانه قضى دين المودع بهااه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامامات (مُهال) وفي شرح آلز مادات القاضي خان من أوّل كمّا سالغصب الاصل الاول ان زوال المغصوب من ملك المالك عند أداءالضمان عندنا يستنداني وقت الغصب في حق المالك والغماص وفي حق غمره ما يقتصر على التضمين الااذا تعلق مالاستنباد حكمشرعي عنعنيام إن نجعيل الزوال مقصوراعلي اتحيال فهذئذ متند فيحق الكل لانالزوال فيحق المالك والغاصب استندلا لكون الغصب سياللك وضعاحتي ستندفى حق الكل مل ضرورة وحوب الضمان من وقت الغصب فلد بظهر ذاك في حق غيرهما الااذا اتصل مالاستناد حكم شرعي لان حكماأشرع نظهر فيحق المكل فنظهرالاستناد فيحق المكل ثمذكر فروعا تشرة على هـ ذاالاصل منهاالغاصاداأودعالعن عها كت عندالمودع ثم ضمنّ المالك الغاصب فسلارجو علهءلى المودع لانه ملكها مالضيمان فصار مودعامال نفسه اه وقد نقلنــاه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذاغصب حاربة وأودعهافا بقت فضهنه المالك قعتما ملكها الغاصب فلواعتقها الغياصب صح ولوضهنا المودع فاعتقها لمحز ولوكانت عرمامن الغاصب عتقث على ملاعلى الودع اذاضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان حازت ضمنه فله الرحوع عاضهن على الغاصب وهوا اودع لكونه عام لله فهو كوكل الشراء ولواختار المودع بعمدتضمينه أخذها بعمدعودهامن الاباق ولابرجع على الغياص لم يكن له ذلك وان هلكت في مده مد العود من الاماق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب عاضون وكهذا اذاذه مت عمنها ولاودع حسماعن الغاصب حتى بعظيه ماضمنه المالك فأن هاكمت مالحمس هلكت بالقيمة وان ذهبت عشما بعد المحتس لم بضمتها كالوكس بالنمرا ولان الفيانت وصف وهولا بقابله شئ وأكن يتخبرا الغاصب انشاء أخذها وأذى جميع القيمة وانشاء ترك كافي الوكيل بالشراءوان كان الغاصب آحرها أورهنها فهو والرديعة سواءوان أعارها أووهبها فأن ضمن الغاصب كال الملائلة وانضمن الستعمر أوالوهوب له كان الملك لهما لانهما لايستوجيان الرجوع على الغاصب فكان قراراله مان علمما فكان الملك فهما ولوكان مكانهه مآمشتري فضمن سلت انجار مةله وكذاغاصب الغاصب أذاضهن ملكهالانه لارجع على الاول فتعتق عليه لوكانت محرما منه وانضمنها الاول ملكهافتعتق علمه لوكانت عرمه ولوكانت أجنسة فللاول الرجوع يماضمن على الثاني لأنه ملكها فيصرالثاني غاصاملك الأول وكذالوأمرأه المالك مدالتضمن أووهماله كان له الرجوع على الشاني واذا ضمن المالك الاول ولم يضمن الأول الشاني حدتي ظهرت اتجارية كانت ملكا للاول وانقال اناأسلها للشانى وأرجع علمه لميكر لهذلك لان الثاني قدرعلى ردالعين فلامحوز تضمينه وان رجع الأول على الثاني ثم ظهرت كانت للثماني وتمام التفر يعاتفيه اه (وقال في بحث القول في تمن المثل مانصه) ومنها المغصوب القسمى اذاهاك فالعترقيمته بوم غصه انفاقا ومنها المغصوب المثلى اذا انقطع قال أبوحنيفة نعتر قيمته بوم الخصومة وقال أبو بوسف بوم الغصب وقال مجدوم الانقطاع ومنهاأ لمتلف بلاغصب تعتبر قمته نوم التلف ولاخد لاف فده امْ قال) ومنها هيمة الصدد المتلف في الحرم أو الآحرام فني الـكنز في الثاني بتغويم عدانن في مقتله أواقرب موضع المه ولميذ كرالزمان والظاهر فممانوم قُتُلُهُ كَافَى المَّلْفُ اللَّهِ وقد نَقَانُسًا هَ فَكَابُ الْحِجُ (وقال في بحث الكلام في أجرة المثل مانصه) ومنها في غصب المنافع ادا كان المغصوب مال يتم أو وقفا أومعدا للاستغلال على المفتى بداه وقد نقلناه في كاب الاحارة (مُقال) الرابع اذا وجب أجرالمثل وكان متفاوتاءنهم من يستقصى ومنهممن بتساهر فى الاجر بحبب الوسط حتى لوكان أحوالمثل اثنى عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعندالبعض أحدعشر وجب أحدعشر بخلاف التقويم لواحتلف المقومون في مستهلك فشهد

إثنيان ان قهمته عشرة وشيدا ثنان إن قهمته أقد لم وحب الاحذبالا كثرذ كره الاقطع في مات السرقة اه وقد نقلناه في كتاب الاحارة وفي كتاب المحدود والسرقة وفي كتاب الدعوى وفي النمادات (وقال في عدماا فترق فسه المدر وأم الولد) ثلاثة عشركافي فروق البكرا مدي لأتضمن بالغصب و بالاعتاق والمسع الفاسد ولامحو زالقضاء مدمها بخلافه الخوقد نقلناه في كماب العتق (وقال في فن الالغياز مانصه) * الغصب * أي رجل أسم لك شداً فارمه شدان فقل اذا اسم الك أحد مصراعي الماب أوزوجي خف أي غاصب لاسرأ مالردعلي المالك فقل اذاكان المالك لابعقل أي مودع بضمن بلاتعد فقل مودع الغاصب اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الالغازمن بعث الكراهية مانسه) أيّ رجل هدم رارغيره بغيرا ذنه ولم يضمنها فقدل اذاوقع انحر بق فى علة فهدمها لاطفائه ماذن السَّلطان اه وقد نقلناه في الحظر (وقال أخو المؤلف في تكملتم الفن السادس فن الفروق في كاب الحوالة مانصه) احاله مغصب فاستحق وطلت وان هلكلا والفرق إن الاستعقاق عسله كأن لمكن و بالميلاك ينتقل الى الضمان اه وقد نقلنا ، في كاب الحوالة (وقال أحوا الوَّلف في تدكيلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الغصب * غصب خرا و خلاها ثم أتلفها ضمن ولوجلدميتة ودبغسه ثم أتلفه لايضمن والفرق أن انخمرمال في انجملة حتى لوأتلف خرذى ضهنه وجلد المته أسسعال واغاصا رمالا بفعله والانسان لانضمن فعله عض ذراع غره فذب بده فسقطت اسنان العساض وذهبكم ذراعه فديةالاسنان هدرو بضمن ارش الذراع ولوحلس على ثوب رجلوهو لايعلم فقام فانشق ثومه ضمن الشاق النمف والفرق ان انجانى فى الاول كلاهما وقى الشانى الجسالس حان لاغبرا مكن انضم مع فعله فعل غبره فتلف بهما فمضمن المتلف نصفه اه وقد نقلتاً ه في كتاب آتجنا مات (بثمقال) تخلل انخمر في يد الغاصب فانخلله ولوتخلل بصده انخل قسل هوكذلك وقال أنوا لأمث هو بينهم اعلى قدرخلهماوهوالصيركان ماخلط العدالخلل ولوصت على خرغره خلاكان اكل يبنه ما انفاقا والفرق انداذا تخلل سفد منشامال في يده فكان علو كاله يخلاف مالوص علمه انخل لان التخلل مضاف الى السنب فصاركانه كان حلا فى للثَّ اكما له اختلطُ مع حل آخر فكان ينهما اه (وقال أخوا الوَّلف في التَّكمملة

المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألف وديمة وألف عصاوهلك الوديعية وهدده الغصو بة وقال رب المال المالك المعالك المغصوبة فالفولله ولوقال أودعتني ألفا وغصمتك ألفافها كما الوديعة وهمذه المغصوبة فالقول لاقسر اه وقيد نتلنيا بقيتمه في كتاب الامانات فراحسه (وقال أُخوا لمؤلف في التّحكماة المذكورة من كان الشرب مانصه) رجل ألقى شأةممتة فينهرطا حونة فسال الماءمنها الى الطاحونة فخر بهاان كأن النهرغ مر محتاج الى المكراء فلاضمان علسه والافعليه الضمان والفرق انهاذا كان لاعتاجالي الكراء لايضاف الي الماتي بل الي سيلان الماء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كَابِ الجِمانسيه) ضمان الفعل معدد متعدد الفاعل وضمان الحل لافلوا شترك محرمان في فتل صمد تعدد الحزاء ولوحلالان في قتل صيدا بحرم لا كضمان حقوق العباداه (وقال في كتاب النكاحمانصه) المولىلايستوجبعلى عبده دينافلامهران زوج عبده منأمته ولاضمان عليه مانلاف مال سيمده اه (وقال أيضافي كاب النكاح مانصه) ولوزوج بنته وسلها الاب الى الزوج فهربت ولاتدوى لايلزم الزوج طليها كذا في الملتفط أه (ثم قال فيه أيضا) تحبس من خدع بنت رجل أوامرأ ته وأخرجها من ينته الى أن يَالَى بها أو يعلم موتَّها كذا في الملتقط أه وفـد نقلنا . في كَتَاب المجنآ مات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذاوجيت قيمة على انسان واختآف المقومون فانه يقضى بألوسط الااذا كاتبه عالى قمة نفسه فايه لا يعتق حتى بؤدّىالا ملى كافى الفاهرية اه (وقال فى كتاب اتحدودمانصه) وجل درع أمرأة انسان وأخرجها وزوجها مرغيره أوصفرة يحدس الى أن يحدث توبة أوعوت لانه ساعف الارض بالفساد كذافي قضاء الولوانجية اه وقد دنقلناه في المجدامات (وقال أول كاب الوقف مانصه) كل من بني في أرض غيره بأمره فالمناه لمالكها ولويني لنفسه بلاأمره فهوله وأمراه مالا أن يغير بالارض وأما البناء في أرض الوقف انح اه فراجعه وفد نقلناه في كاب الأمامات كالعبارية (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوافي كتاب الغصب أن المضمونات علكما الضامن مستندا الى وقت التددى حتى لوغب الغاصب العين المفصوبة وضعنه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينف فيسعه السيابق ولوأعتق العبيد

المغصوب بعدالتضمين نفذولو كان محرمه عتق عليه كإبيناه في الذوع لثالث من عد اللك اه (وقال في كار السوع مانصه) سع الغضولي موقوف الافي ثلاث فساطل الى أن قال وفعما ذاما عوضامن غامب عرض آخرالمالك مه وهي في فتم القدراه (وقال في كتأب القضاء مانصه) لا بحاف القياضي على حقى محهول الى أن قال الأفي مسائل الى أن قال الخيامسة في دعوى الغصب اله (وفال فيه أدضا) الشهادة مالحهول غرصيحة الافى ثلاث الى أن قال أو تغصب شُيْ محهول كما في قضاء الخيانية اه (وقال في كتاب الفضاء أيضا) يقيل قول الواحد العدل فياحد عشره وصنعا كافي منظومة ان وهدان في تقويم المتلف اه (وقال فسه أنضا) اذا ادعى رجلان كل منهماعلى ذى المداسقة أق مافى مده فأفرلا حدهما وأنكرالا تنزلم يستحلف للنكرمنهما الافي ثلاثة دعوى الغصب والابداع والاعارة فانه يستحاف للنكر دمداقراره لاحدهما كإفي انخيانية مفصلا اه وقد نقاناه في كاب الامانات (وقال فد الضامانصه) وعادثة وادعى أنه غرس أثلاق أدض عدودة الى أن قال تمرأ بت في غصب القنية لوغرس المسلم فيأرض مسله كانتسدلا اه فقتضاه أن مكون الانل وقفااذا كانت الارض وقفاعل السدمل وظاهر مافي الاسماف أنهلوغرس في الوقف ولم بغرس له كانت ملكاله لاوقفاوذ كرفي خزانة المفتسن مرالوقف حكرمااذاغصب أرضاو مني فهها أوغرساه وقدنقلناه في كتاب الوَّقف (وقال فيه أيضا) انجهالة في المنكوَّحة تمنع العجة الى أن قال وفي الدعوى تمنع العدة الافي الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الافهما وفي الرهن وفي الاستعلاف تمنعه الافيست هفذه الثلاثة الخااه وقد اطاناه في كاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عندر جل وديعة وللودع لمهد من من جنس الوديعية لم يصرقصاصا بالدين حتى يحتمعا ويويد الاجتمياء لابصيرة صاصامالم محدث فسيه قبضا وان في مده مكرفي الاجتمياع ولاتحد مدقدض وتفع المقياصة وحكم المغصوب عنسدقه امه في مدرب الدين كالوديعية اله (وقال في كَاب الاحارة) وفي الضبأح الكرماني من ماب الاستصناع والاحارة عندما تموقف على الاحازة فان أحازها المالك قسل استفاءا لمعقود علمه فالاحوله وان كان بعدوفلا وان كان بعداستمفاه المعض فالكا للااك عندأ في بوسف وقا اعجد الماضي للغاصب والمستقبل للمالك اه الغصب يسقط الاجرة عن المستأجرالا اذا

أمكن انزاج الغاصب نشفاعة أوجمانة كإفي القنمة والتدارخانمة اهروقال فمه أيضاً) آجِ [الغاصب ثُمِملك نفذت اه (وقال فِيه أيضاً) آجِرا لعبد نفسه ولااذن مُ أعثق نف نت وماعل و رقه فلولا ، وفي عنه له ولومات في خدمته قسل عنقه المنهنه (ممقال فيه أيضا) المتعى ناؤل الخان وداخل انجسام وسأكن المد للاستغلال ألغصب لمبصدق والاحرواجب اه وقد نقلناه في كآب الوقف (وقال في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شئ كا "ذنه أمانة وضمانا ورجوعا وعرم رجونع وخرج عنسه مسئلتان المودع اذاأذن انسانافي دفع الوديعة الى المودع فدفعهاله ثماستعقت سنة دعد الملاك فلاضمان على المودع وللستعق تضمن الدافع كافي حامر الفصولين اه وقد نقلناه في كاب الوكلة (وقال أيضافي كآب الامانات) الأمن أذا خلط بعض أموال الناس معض أوالامانة عماله فانه ضامن والمودع أذاخلطها يساله بحيث لائتمز ضمنها وكذالوأ نفق بعضما فرده وخلطه بمآ ضمنها والعمامل أذاسال لأفرقه واقسما وخلط الاموال غردفعها ضمنهالارمابهما ولاتحزئهم عن الزكاة الاأن بأمره الفقراء أؤلامالاخسفه والمتولى اداخلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الااذا كان ماذن القاضي والسمساراذا خلط أموال الناس وأثمان ماباعه ضمن الافى موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوسئ اذا خلط مال المتبرع الهضمنه الافي مساثل لأيضمن الامتن ما تخاط كالقاضي اذاخلط ماله عمال غبره أومال رجل يمال آخير والمتولى اذاخلط مال الوقف يمال نفسه وقبل يضمن الخفراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادّعاء وكذباء فانكانت أمانة فالقول لهوان كان مضمونا كالغصب والدن لاكافي فتاوي قارئ المدامة اه وقد زفلناه في كاب الوكالة وكاب الدعوى وكاب المداينات (وقال في كاب المجرمانصه) الصدى المحجورعلمه مؤاخد بأفعاله فيضمن ماأتلفه من المال وإداقتل فالدمة على عاقلته الافي مسائل لواتلف مااقترضه ومأأودع عنده والااذن ولمه وماأعدله وماسيع منه بلااذن الخاه وقد نقلنا بقيته في كتاب آلامانات وكتاب الجنامات (وقال في كتاب القسمة) بن أحدهما أي الشريكين بغيرا دن الاتنر فطلب أحدهمارفع بنائه قسمفان وقع في نصيب الماني فبها والاهدم له التصرف فيملكه وانتأذى ماره فيظاهر الرواية ولهأن يحمل فها تنورا وحاماولا يضمن ماتلف مداه وقد نقلنا بعضه في كاب الشركة (وقال في كاب الجنايات) لكل

أ-دالتعرض على من شرع جناحاني الطريق ولا بأغون بالسكوت عنه يضمن المدائد اطرق المحدد فققاعينا والقصاراذا المشروان المحدد فققاعينا والقصاراذا دق عافقته فالمحدد النافذة والسكة النافذة وقي عافق مع بقرية الهرية في عرم الناسلم بضمن ما وقع فيها الهروق الفي كاب الوصايا) الوصى اذا خلطمال الصغير عالم المنفوض منها أى القنية أيضا للوصى اطلاق غريم الميت من المحسسان وسكان معسرالا ان كان موسرا لا علك القياضى التصرف في مال المتم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كافي بوع الفنية لا يضمن الوصى ما أن قامى وقيل وضمن مطالقا كافى غصب المتمة الهرق ال صاحب الانسام) اذن القاضى وقيل وضمن مطالقا كافى غصب المتمة الهرق ال صاحب الانسام)

* (كتاب الصيدوالذبائع والاضعية)

لصدماح الالتلهم أوحفة كذافى المزازية وعلى هذا فاتخاذه حرفة كصادى السمائد أم أسماب الملك ثلاثة مشت لللك من أصله وهوالاستملاء على الماح وناقل كالسعوالمية ونعوهما وخلافة كلكالوارث فالاول شرطه خلوالهلءن الملك اه وقد نقلناه في كاب السوع وكاب الممة وكاب الغرائض (ثمقال) فلواستولىء لمحدحه غرمن الفازة لمماكه ولاعدل للفتش ماعده الا تعريف ولوأرسل انسان ملكه وقال من أخد فهوله لاعلك بالاستبلاء فلصاحمه أخدنه معدوحتي قشو والرمان الملقاة الكن المختارأنه علك قشو والرمان ولوألق بهمته المته فجا ورجل سلخها وأخذ جلدها فلالكها أخذه فلود بغه ردله مازادالدما غانكانعاله قيمة اه وقد نقلناه في كان اللقطة (ثم قال) والاستملاء فسعمان حقمق وحكمي فالاؤل يوضع المد والثاني بالتهيئة فاذانصت الشكة الصدماك ماتعقل بخلاف مااذا نصم الكحفاف واذا نصب الفسطاط فتعقل الصدديه ملكه لونصماله ولولم سصمافتعقل الصديها فأخذه غرهفان الاول لوكان يحث ومديده أخذه ملكه فمأخذه من الثاني والافلا ولوحفر بترالصد الذئاب وغاب فقدمآ خرمتة لصدها فوقع الذئب في المترفه وتحافره وما تعسل فى أرضيه فهوله وان لم منهالانه من انزالم اليخلاف المحسل والطبي اذاتكذير أو ماض الصد فاله لا مكون اصاحبه الابالتهيئة ما لمكن قريدامنه محيث لومدٌ يده الندنه ولووتع في حرومن النارثي فأخذه غيره فهوللا خذالاأن بهي هروله وأماالثانى فشرمله وجود الملك في الهمل فلاحوز بسع ضرية القانص وآلغائص لعدم الملك اه وقد مُقلناه في كتاب السيع وكتاب الهبة (نم قال) لاتحل ذبيعة الحبرى اذا كان أبوه سنداوانكان حبر باحلت سمكة في ممكة فأن كانت صحيحة حلاوالالا لائنهامستة ذرةوان وحدفهما درة ملكها حلالاوان وحدخاتما أوديسارامضر وبالاوهو لقطة لهان مصرفهاعلى نفسه بعدالتعر فسانكان محتاحا وكدفراانكان غنياءندنا اه (بقول جامعه) وقوله وكذاانكان غنياانخ صوانه لاانكان غنداكذا في شرحها ﴿ (ثم قالُ) أرسات السمكة في الماء النَّجِسُ فكمرنه فيملا بأس تأكلها للحيال وصلأ كلهاأن كانت محروحة طافثة اشترى سمكة مشدودة بالشكة في الماء وقيضها كذلك فاعتسمكة فاسلعتم افالم تلعة للماثم وااشدودة للشنرى فاركانت المتلعة هي الشدودة فهما المشترى قعفها أولا أه وقد نقلناه في كتاب السيع (ثمقال) ذبح لقدوم الامير أوواحد من العظماء محرم ولوذ كرالله معساً له وتعالى والضيف لا النثر على الامرلام عوز وكذا التقاطه وفى العرس طائز اه وقد نقلناه فى كتاب اللقطة (ثم قال)العضو المنفصل من الحي كمثته الامن مذبوح قسل موته فيعسل أكله من ألما كول كافي منية الفتى اه (يقول جامعه) وهذه هي السائل المحموعة المحقة بكاب الميد والدِّما تُح والاضعبة (قَال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الامالنية مانصة) وأماأ تضحياما فلابدفها مزالنية ليكن عندالشرا الاعنيدالذبج وتفرع عاسهانه لواشتراها بنيسة الاضعية فذبحها غيره بلااذن فان أخذها مذبوحة ولم يضمنه احزأته وان ضمنه لاتحزنه كإفي أضعة الذخسرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أماادا ذحهاعن مالكهافلاضمان علسه وهل تنعين الاضعسة مالنية فالوا انكان فقيرا وقد اشتراها بنيتها تعينت فليس لهبيعها وانكان غنيالم تتعين والصيرانها تتعن مطلقا فيتصدق بهاالغني بعدأ مامهاحية ولكن لهان يقيم غيرها مقامها كأفى المدائع من الاضحمة فالواوالهدا باكالعفامااه وقد نقلنا لعضه في كتاب الحج (وقال في القاعدة الشانية الامور عقاصدها) والذبح قد يكون للاكل فيكون مباحا أومندو باأوللاضحية فيكون عسادة أولقدوم أمسرفهكون حراما أوكفراعلى قول اه (تم قال) في القاعدة الثانية الامور بمقاصده أفي الخامس

فى بيان الاخلاص مانصــه) ولكن ذكروافى كتاب الاضعية ان المدنة ثحزئ عن سعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلفت جهاته اعن أضعب وقران ومتعة قالوافلو كان أحيدهم مدامجيالاهله أوكان نصرانها لمتحزعن واحدمنه وعلاوا بأن المعض اذالم بقه مرقر مة خرج البكل عن أن يبكون قريمة لان الاراقسة لاتتحزأ فعلى همذالوذ يحها أضعمة لله تعمالي ولغيره لاتحزته مالأولى و وندخى أن تحرم وصرح فىالمزازية منألفاظ التكفيرأن الذبح للقادم منجج أوغز وأمهر أوغيره محمل المذبوح مبتة واختلفوافي كفرالذابح فالشيخ السفكردري وعمد الواحدالدرني المحديدي والنسف والحاكم على أنه بكفرو الفضلي واسماعدل الزاهد على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخرالقاعدة المذكورة في الفروع مانصه) س الخطيب فقيأل المجـ ملله ال قصيد الخطيبة صحت وإن قصد المجدِّلا عطاس لم تصم ولوذ بم فعطس فقال المحددلله فكذلك أه (وقال في قاعدة هل الاصل فى الأشياء الآماحة حتى يدل الدليل وهومذهب الشافعي أوالتحريم مانصه) ومنها اذالم بعرف عأل النهرهل هومساح أوىلوك ومنهالود خل مرجه حسام وشك هل هوماح أوعلوك ومنهامس شلة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالأباحة اكحل فىالكلوأمامسئلةالزرافة هالمختارعندهم حلاكلها وقال الاسموطى ولميذكرها أحدمناالمالكمة واكحنفية وقواعدهمةقتضىحلها اهم (وقال فىخاتمة فيهما فوائد في تلك الفاعدة أعنى المقن لا مزول مالشك مانصه) السادسة رمي صمدا فحرحه نم نغس عن عينه عمو حده مساولا بدرى سد موته محرم مع وجود الشك لكن شرط في الكنز نحرمته أن يقعد عن طلسه وشرط قاضي خان أن يتواري عن مصرمواليه يشبرما في الهدامة والمعتمد الاقرل أه (فال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) الثانى تعليم الكاب الصديرك أكله الصدمان يصبرالترك عادةُله وذلك يُترَّكُه للأ كل ثلاث مرات اله (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحمرام والحلال غلب الحرام الحلال مانصه) ومنهامن أحدا بويه مأكول والاتتو غرماً كول لا يحل أكله على الاصم فادا نرى كلب على شاه فولدت لا يؤكل الولد واذانزى حمارعلى فرس فولدت بغلالم يؤكل والاهلى اذانزىء لى الوحشي قنتبح لانحوزالاضحمة بهكذافي الفوائد التآجية ومنهالوشارك الكاب المعلمغمر المعلم وكلب محوسي أوكاب لميذكراسم الله تعسالي عليه عمدا مرم كمافي الهدايد ومنها

مافى صيدا كخانية مجوسي أخذبيد مسلم فذبح والسكين في يدا اسم لملايحل أكله لاجتمياع المحرم والمبيع فيحرم كالوعجز مسلم عن مدّ قوسه بنفسه فأعانه على مدّه عبوسي لايحلأ كله آه (ثمقال) ومنه لوكان بعض الشعبرة في اكسل و بعضها فياكحرم ومنهالوكان بعض الصمذفي انحل ويمضه في الحرم والمنقول في الثمانية كإنقله الاستهابي أن الاعتمار لقواعه لازأسه حتى لوكان قاعًا في الحيل ورأسه في الحرم فلاشئ نقتله ولايشترط أن يكون جمع قوائمه في انحرم حتى لوكان يعضها فيانحرم والمعض في اكمل وحب الجزاء يقتله آتغلب الحظرعلي الاماحة اه وقد نقلناهذه في كتاب الجج (ثمقال) ومنه الورمي صدا فوقع في ما ه أوعلي سطح أوجيل ثمتردي منه الى الارض حرم الأحقال والاحتماط الحرمة مخلاف مااذاو قع على الأرض التداءفا فه محل لانه لاعكن الاحترازعنه فسقطا عتداره وخرج عن هذه القياعدة مسائل الاولى من احمد أوره كابي والآخر محوسي فانه عمل نكاحه وذبعته و يععل كاسااه وقد زهلنا رقمة هذه العمارة في كاب النكاح (ثم قال) الرابعة لوسقي شباة خراثم ذمحهامن ساعته فانهاتحه لدكراهمة ذكره في المزازمة ومقتضى القساعدة التحرم ومقتضي الفرع انه لوعلفها علفا حرامالم بحرم لينهأ وتجها وان كان الورع الترك محقال في المزازية تعدده ولوبعد مساعدة الى يوم تحسل مع الكراهةاه وقد منقلناه فمالعمارة في المحظراً بضيا (وقال في الفن الشالث فى أحكام الناسي مانصــه) وقد جعل له أى النســمان أصَّلا فى المحر برفقال اله ان كان مع مذكر ولاداعي له كا كل المصلى لم يسقط لتقصيره يخلَّاف سلامه فى القعدة أولامه مع داع كاكل الصائم سقطأ ولا فأولى كترك الذا بح التسمية اه وقد نقلناذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصدمان مانصه) واختلفوا فيوجو ب صدفة الفطرفي ماله والأضعية والمعتمه بذالوجوب فيؤته أ الولى ويذبحها ولايتصدّق شيئمن كجها فيطعه منيه ويبتاع لهالداقي ماته قي عينه اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (نمقال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل التسمية و نضمها مان معرف ال الحل لا محصل الابها كذا في المكافى و تؤكل الصدرميه اذا سمى اه (وقال في أحكام العبيدمانمه) ولاأضعية ولاهدى عليه اه ودلمناهافي كتاب الجج أيضا (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولم أرحكم ذبحه وصيده وحضانته ورؤبته الماشتراه بالوصف وينسغي أن كره ذبحه اله وقد

نقانا بعضه في السوع وفي العلاق (وقال في بحث النمائم كالمستبقظ في يعض المسائل مانصه) السابعة الصداارى اليه ماسهم اذا وقع عندنائم فسات من تلك الرممة وصون مراما كاادا وقع عندالمقطان وهوقاد رعلى ذكاته اه (وقال في أحكام الانثيمانصه) والتنجية مالذكرأ فضل منهااه (وقال في أحكام الذمي ما نصه) * ننسه آخر *اشترك المود والنصاري في وضع أنحز مة وحل الما كحة والذمائح وفى الدمة وشماركهم المحوس في انجزية والدمة دون الا تحرين واستوى أهل ألدمة فماذكاه وقد نقلناهافي أبواجاهن اتجنامات وغيرهما (رقال في أحكام الجان مانصه) ومنهاان ذبحته لاتحل قال في الملتقط عررسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اله نهي عن دما تمح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفسه مسائل الاولى أسماب القلك العاوضات المالمة الي أن قال والاستبلاء على المباح اه (مُمقال) الشائية لايدخل في ملك انسيان شئ مغرا حساره الأالارث اتفاقا الىأرقال وكذاغبا ملكه من الولدوالفراروالماء الناسع في ملكه وما كان من انزال الارض الاالكلا والمشدش والصدر الذي ماص في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول عامعه) قوله الاالكلا الخصوامه حتى الكلاالخ كذا في شرحها (وفال في بحث ماءنع الدين وجوبه ومالا يمنع مانصه) العاشرالاضحية يمنعها كمايمنة صدقة الفطراه وقد نفلناه في كاب الزكاة (وقال في أحكام السـفرمانصه) " ومنهـاسقوط الجمه والعدين والاضعية وتكسير التشريق اه وقد نقلناً ومنه في كتاب الصلاة ﴿ وَقَالَ فِي آخْرَالْفُنَ الْمُـالْثُ فِي قاعدة أذا أفى بالواجب وزادعليه هل يفع المكل وأجباأم لامانصه) ثمراً يتهم قالوا فىالاضحمة كإذكرهان وهمان معز ماآلي الخلاصة الغني إذاضعي نشاتين وقعت واحمدة فرضاوالاخرى تطوعا وقسل الاخرى كحم 🗚 (وقال فى فن الالغــاز 🏿 مانصه). الاضحية أىوالذبائح أى مسلم عافل ذيح وسمى ولمصّل فقل اذاسمى ولمهرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة الاَضَّحَمَةُ فَي أَمَامِهِا أُوقِصَابِ شَدِهَا لِلذِّجِ آهِ وَقَالَ فِي الْفُنِ السَّادِسُ فِن الْفُروقُ في حث الج مانصه) ولوغلطوا في وقت الوقوف فلااعادة وفي الموم والاضعمة أعادوا والفرق أن تداركه في المحجمتعذروفي غيره متسيراه وقد نقلناه في كتاب انحج (وقالأخوالمؤلف في تبكماتمة للفن السادس في كتاب الله طة مانصه) سيب

داسه فأصلحهارجل كاناللالك أن يأخه الااذاقال جعلتها لن يأخذها والغرق أنهاذاقا لذلك فقدملكهاله وقدأ نفق علمها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكرفوقع في عر وحل وأخذه غيره لا بكره اذالم مكن أعد حَرِوالذلك كالووضع السكة لا للصد فقعقل باصد كان لمن أخذ ولونصبها لاحل الْسَد كان لصاحمًا اه وقدنقاناه في كتاب اللقطة (عمقال) أتانان ربطتا فى موضع واحداللا فولدتاذ كراوأنثي أوأحدهما بغلا والاغرى هشافادعى كل واحدهم ما النغل أوالذكر فهويين ماوا اثماني لمدت المال لانه لقطة والأضعمة على هذا أه وقدنقلناه في كتاب المقطمة (وقال أخوا الولف في تكملتُه لافن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصّيد والدبائح * الحامية اذاطارت ان كانت تهددي الي ستهافرماها لاعلل وان كانت لاثهتمدى فرماهماتحل والفرقأنه قادرعملي ذكاة الاختيمارتم لاهنما كافررمى دحاجة يسهمه وذبحهامسلمان كان الاولم هقالا تؤكل ولولم مكن مزهقا أو كل والفرق أن الموت مضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الشَّاني قال الحدلله لعطاسه وذبح لايحل والخطمب اذاعطس فقال الجدلله مقتصراعليه حاز والفرق ان الواحب عند الذبح التسمة على المذبوح ولم توجيد وفي الجمعة مجردالذكروقدوجداه (يقول جامعه) وماذكرروا يةعرأ بي حنيفة رجه الله فلامنافاة سن ماهنا وماتقدم في فروع القاعدة الثانية الامور عقاصدها اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثمقال) سمى على سكين ثم أخ نفيرها ودبح بها حلت ولو سمىعلى سهم وأحد ففره ورمى مدلاعل والفرق ان المسمدة في الأول وقعت على المذبوح وفي الثانى على السهم لاعلى المرمى المه لعدم الفدرة عليه (كتاب الاضحمة) هي واجمة على الاغنماء القيمن دون المسافرين والفرق ان السغر حال المشقة وفقدالاموال والاضعية مؤقتة فتفوت يخلاف حال الاقامة لانه زمان سعة فى الاحوال والاموال ضحواتم تسن بالبرمان ان هذا الموم بوم التاسع قبل أعادوا الاضحمة ولووقفوا فشهد دوااله الماشر لاتقدل والفرق ان التدارك عمكن في الاضعية دون الججاه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تجب الاضعية وصدقة الغطرفي مال الصغير مخلاف الزكاة والفرق ان ألزكاة عمادة من كل وجه كالصلاة وهىءن الصى مرفوعة بخلاف الاخصية وصدقة الفطرلانهما مؤنة من وجه ونفقة

ن وجه ولذا حازالا كل منها ووجيت صدقة الفطرعن عبده اه وقد نقلنيا. في كتابالزكاة (بمڤال) موسراشترىأضحيته في أمام المنحرفلم بضيرحتي افتقر فى أخرها سقطت عنه ولو كان معسر الاتسقط والغرق ان وحويها على الموسرحقا للشرع فاذا افتقرذهب الموحب والوحوب على المعسر بالنفذر وبالشراء بصم كالنك ذرفلدا هنت واحمة بعدأ بام النحرو بتصدق بعمتها أو بقمتها اشترى شأة فاتت أوضلت فان كان فقمر الاتحاعامة أحرى وان كان غناوجب علمه أحرى اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كاب الزكاة مانصه) دفعها لاحته المتروجة ان كأن زوجهامعسرا حازوان كان موسراوكان مهرها أقل من النصاب فكذلك وانكان المجمل قدره لمتحزومه يفتى وكذا في لزوم الاضعية 🐧 (وقال في كتاب المج مانصه) وعنان المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظف اره ولاً بأخذ من شعر رأسه قال ان المسارك السنة لا تؤخر ومه أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب السوع في بحث الحلمانسه) هوتابع لامه في أحكام العتق الى أن قال وحق الاضعيدا ه (ثمقال) ولا يتذكى ألجنين بذَّ كاة أمه اه(وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قفيي فى عتهد فعه نف فدقضاؤه الاف مسائل الى ان قال أو بسيع م تروك التعمية عامدا اه وقد نقلنــاه في كتابِالبيــع (وقال في كتابِ الغمبِ)لابحوزالتصرف في مال غيره بغيرا ذنه ولاولا ية الافي مسائل الى ان قال ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح أضحمة غبره بالأأمره في أمامها لم مضمنه أطلقه في الآصل وقسده بعضهم عمادا أضعومها للذبح اه (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضعيبها أنت فان هلكت قىل التفحية ضمنها وان يعده لاا ه (وقال في كتاب الفرائض) المت لاعلان بعد الموت الااذا نصب شدمكة للصيدخ مأت فتعقل الصدفه بسا معدا لموت فأنه علسكه ويورث عنهذ كره الزيلعي من المكاتب اه (قال ساحب الاشاه)

* (كتاب الخطر والاباحة)*

ليس زماننازمان اجتنباب الشهبات كافيه أى فى كتاب المحظر والاباحة من الخمان المخطر والاباحة من الخمان الخمان والمحالمة وضاء الخمان والمحالمة في المحسوسة بلابيان الافي شراء الاسميرمن دارا محرب والثنانية في اعطاء المجعل حيو زله اعطاء الزيوف والستوقة وهدما في واقعات المحسامي من شراء الاسيراء

وفدنقلنماه في كتاب السع وكتاب المداينات (ثمقال) الفتوى في حق الحاهل منزلة الاحتماد في حق الجمهد كذا في قضاء أنحانية اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (غرقال) الحرمة تتعدد في الاموال مع العلم بها الافي - ق الوارث فانمال مورثه حداال لهوان علم محرمته منه من الخانية وقيده في الظهير بة بأن لا يعلم أرباب الاموال من قدل يدغيره فسق الا اذا كان ذاعر وشرف تعدُّ ذا في مكفرات الظهير يقويدخمل السلطان المادل والامبر تحت ذي الشرف مكره معاشرة من لانصلى ولو كانت روجت الااذا كان الزوج لانصلي لم مكره للرأة معاشرية كـذافي نفقات الظهر مة اله وقد نقلناه في كتَّاب النكاح وكتاب الطلاق (ثمقال)اكخلف في الوعد مرام كذا في أضعية الذخيرة وفي الفنية وعده ان مأتهه فيل مأته لا مأثر ولا ملزم الوعيد الااذا كان معلما كافي كفالة البزاز مة وفي يسع الوفا كاذ كره الزيلعي أه وقد فقلناه في كتاب الاعمان وكتاب السم (بَمْقَالَ) استخدام اليتم بلاأجرة حرام ولولاخه ومعلم الآلامه وفعمااذا أرسله مُعلَمه لاحضارشر بكه كما في القنية اله وقد نقلناه في كتاب الاحارة (عُمَالُ) ليس انحر برامخائص حرام على الرجل الالدفع قل أوحكة كافي انحدادمن عاية البيان ولايحوزا كخالص في الخرب عنده ما حرم على الما لغ فعله حرم علمه فعله بولده الصغير فللصوزان يسقيه خراولاان يلسه حرىرا ولاآن يخضب بده يحناءأورج لهولا اجلاس المغسر لغائطا ويول مستقملا أومستدمرا الخاوة بالاحندسة حرامالا لملازمة مدىونة هرىت ودخلت خرمة وفعما اذاكانت عجوزا شوهاءوفعما اذاكان متهماحاتل فيست الحلوة بالمحرم ماحة الاالاخت من الرضاع والمهرة الشابة من مات على الكفر أحوامنه الأوالدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لشوت ان الله سبيسانه وتعالى احباه ماله حتى آنه بامه كذافي هناف البكر دري أسقماع القرآن أفضل من قراءته كذافي منظومة ان وهيان اه (يقول حامعه) وهذه هو المساثل المجموعة المحقة بكتاب الحظر والإماحية ﴿ قَالَ المُؤْلِفِ فِي القَاعِدَةُ الاولىلاثواب الابالنية مانصه) وعلى هذا سائرا الهرب لابدفهما من النية بعنى توقف حصول الثواب على قصدا لتقرب بهاالي الله سيعانه وتعالى من نشرالعلم تعليما وافتاء وتصنيفااه (تم قال بعد ذلك فهما) وأماللها حات فانهما تحتلف صفاتها باعتبار ماقصدت لأجله فأدا قصديها التقوى على الطاعات أوالتوصل

لها كانت عمادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوط و اه (ثم قال في أحرها) وأماالتروك كنرك المنهى عنه فد كروه في الاصول في عث ماتقرك مه الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنمات وذك وه في نبة الوضوء وحاصله ان ترك المنهج عنه لا يحتاج الى نبة الخروج عن عهدة المنهي واما كمصول الثواب فانكان كفاوهوار تدعوه النفس المه قادراعلي فعله وكف ه عنه منه خوفامن ربه فهومثاب والاف لاثواب على تركه فلاشاب على ترك الزنا وهو بصلى ولايثاب العنبنء للى ترك الزنا ولاالاعمى عــلى ترك النظرالمحرم اه (وقال في الفاعدة الثانسة الامور عمقاصده امانصه) وذكرقاً ضعفان أن سع لعصريمن يتخذه خرا ان قصديه التحسارة فسلابحرم وان قصديه لاحل الثغمر رم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصر العنب بقصد الخلمة والخمرية والهجرفوق ثلاث دائرمع القصدفان قصد هجرا لسلم حرم والافلا اه (ثرقال بعد ذلك مانصه) وقال فاضحّان الفقاعي اذاقال عند فتح الفقاع للشترى صلى الله على محدقالو آمكون آثما وكهذا الحاوس اذاقال في الحراسة لااله الاالله بعنى حملها للاعلام بأنه مستدقظ الى آخوماذ كره وقد تقدمت بقية عمارته هذه في الحهاد فراجعه (مُقال) بعددلك وفيها أي الخانية اداقال المسلم للذمي أطال الله رقباط قالوال نوى تقلمه ان تعليل رقبا ولعله ان يسلم أو مؤدى الجزية عن ذل وصغارلا بأس مه لان هـ ذا دعاءله الى الاسلام أولمنفعة المسلمن ثرقال أي في كخيانية رحيل أمسك المحيف فيسته ولايقرأ قالوا ان يوي به اثخر والبركة لايأثر ويرجىله الثواب غرقال أي في الخانية رجل مذكر الله تعالى في محلس الفسق قالواً ان نوى ان الفسقة يشتغلون مالفسق والماشتغل مالتسبيح فهو أفضل وأحسن وانسج في السوق ناو ماان الناس مشتغلون بأمور الدنيآ وأناأسبح الله تعالى في لذا الموضع فهوأفضلمن ان يسبع وحده في غير السوق وانسبع على وجـه الاعتبار يؤجرعلى ذلك فان سبم على أن الفاسق يعمل الفسق كان آثما (ثرقال) أى في الخانية ان محد السلطان فان كان قصده التعظم والتحسة دون المسلاة لامكفرأصله أمر الملائكة بالسحودلاكم وسعودا خوة بوسف عليهم الصلاة والملام ولوأكره على السحودلللك بالفتل فان أمر وه يدهلي وجدالعبادة فالافضل الصبر كنأ كره على الكهروانكان التحية فالافضل العجود آه وقيد نفلنا يعضه

فى كتاب الاكراه (ثم قال) وفالواالا كل فوق الشبع حرام بقصد الشهوة وان قصد التقوى على الصُّوم أولاجل الضيف فمستعَّب (ثمُّ قال بعد ذلك) وفي التساوغانسة من الحفار والاماحة اذا توسدا لكتاب فان قُعدا كمفظ لا مكره والأكره وأنغرس فيالمعيدفان قصد الظل لامكره وان قصدمنفعة أخرى كرهاه وقدنقلناه في كَابُ الوقف (ثم قال) وكابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد العلامة لايكره وللتهاون يكره والجلوس على حوالق فيدم صف ان قصد الحفظ لا مكره والاسكر واه يقول عامعه قوله ولاتهاون مكره صوامه مكفر (وقال في القاعدة الثانمة الامور عقاصدهامن الاصل الشاني من الماسع وهوانه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جمع العمادات) الى ان قال وخرج عن هدا الاصل مسائل الحانقال ومنها حديث النفس لايؤا خذيهمالم يتكامأو يعمل به كذافي حديث مسلم وحاصل ماقالوهان الذي يقع فى النفس من قصد المعصية على خسراتب المسأجس وهوماملق فهاثم حربانه قهماوهوا كخاطر ثم حدث النفس وهوما بقع فهامن الترددهل بفعل أولا ثمالهم وهوترجيج قصدالفعل ثمالعزم وهوقوةذلك القصدوا كجزميه فالماجس لايؤا حذبه اجماعالانه ليسمن فعله وانماهوشي وردعليه لاقدرة لدفيه ولاصنع والخناطرالذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف الهاجس أولوروده ولكنه هووماسده منحدث النفس مرفوعان بالمحدث الصيم فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ماقبله بالاولى وهذه السلال لوكات فى الحسنات لم يكتب له مها أحراهدم القصد وأماالهم فقد بين في الحديث ان الهم بالحسنة يكتب حسنة والهمالسيئة لايكتب سنتة وينتظرفان تركها لله تعالى كتدت حسنة وان فعلها كتنت سيثة واحدة والاصير في معناه أنه يكتب علمه الفعل وحده وهومعنى قوله واحدةوآن المم مرفوع فأماالعزم فالمحققون على أنه يؤاخذيه ومنهممن جمله من الهمة المرفوع وفىالبزازيةمن كتاب الكراهيةهم بمعصية لايأثم أن لم يصهم ورمه عليها وان عزم يأثم اثم العزم لااثم الفعل مامجوارح الأأن يكون أمرا يتم بمحرّدال وزم كالكفراه (ثمّقال في المسائمر في شروط النية الا وّل الاسلام مانسه) * فائدة ، قال في الما تقط قَال أبوحنيفة أعم النصر الى الفقّه والقرآن لهله يهتدي ولايمس المعيف وان اغتسل يم مس فلا بأس مهاه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية الاموريمقاصدها في خاتمة مانسه) وتحرى هذه القاعدة

فىخاتمة فىالعروض فان الشعرعند أهله كالرم موزون مقصوديه ذلك اماما مقع موزونا اتفاقالاعن قصدمن المتكامفانه لايسمي شعرا وعلى ذلك خرج مايقع في كلام الله تعمالي كقوله تعالى لن تنالوا البرحتي تنفقوا بماتحمون أو رسوله كقوله صل الله تعــالىعلىه وسلم هل أنت الاأصيـع دميت وفى سبيل الله مالقيت! ه (وقال فى قاعدة الاصل في الا عنا عاله وم مانصه) عماعلمان المضع وان كان الاصل فمه انحظر مقمل في حله خبرالواحدقالو الهشراء أمية زيدقال كروكاني زيد بسعها وبحل لهوماؤها وكذالوحا تأمة فالتارجل ان مولاي بعثني المك هدية وظن صدقها حل وطؤها ولمأرحكم مااذا وكل شخصافي شراء عارية ووصفها فاشترى الو كمل حاربة بالصفة ومات قديل أن بسلها الى الموكل فقتضي القاعدة حومتها عل الموكل لاحقال أنه اشتراها لنفسه لان الوكيل شيراء غيرالممين له أن دشتريه لنفسه وان كان شمراء الوكدل الحبارية بالصيفة المعينة ظاهرا في اتحيل التكن الاصيل التحريم وينمغيالرجوعالى قول الوارث لانه خليفته وله نظائر في الفقه اله وقد نقلنا همذه العمارة في كتاب الوكالة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التسرمانصة) واعران أسمال التخفيف في العمادات وغيرها سبعة الى أن قال الثاني المرض ورخصه كثيرة التيم عند الخوف على نفسه الى أن قأل والتداوى مالغياسات ومانخرعلي أحدالقولين واختارقاضي خانعدمه واساغة اللقمة بهااذا غص اتفاقا واماحة النظر للطميب حتى للعورة والسوء تن اه (ثم قال) وأكل المشة ومال الغرمع ضمان المدل اذا اضطراه أي سأجذلك (مُقالُ) ولدس اكحرىرللمحكة والقتال!ه أىساحذلك (نمقال) ومنهاباحةالنظرللطبيب وللشأهدوءنبدا كخطمة وللسمد آهم وقد نقأنناه في كتاب النبكاح (وقال في آخر القاعدة المذكورة) السادس فخفه ف ترخيص كصلاة السقيم ومع بقية النعو وشرب الخرللغصة ١ه (وقال في عث السدب الساسع النقص مانصه) وعدم تكامف النساء يكثيرهما وجبء لميالر حال كالجماعة والجعبة والحهاد والجزية وفعمل العقل على قول والصحيم خلافه واباحة لبس انحر مر وحلى الذهب اه (وقال في أول القياعدة الخيامسة الضرر مزال مانصه) وفي المزازية من كما ب الكراهمة باع أغصان فرصاد والشترى اذا ارثني لقطعها بطلع على عورات تجبران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليستتر وامرة أومر تمن فآن فعل والارفع

للماكم لينعه من الارتقاءاه (نم قال) الاولى الضرورات تبيم المحظورات ومن ثم حازاً كل المتة عند المخصمة واساغة اللقمة ما مخر والتلفظ مكامة المكفر للاكاه وكذا اتلاف المال وأخذ المال من المتنع من أداء الدس مغراذته ودفع الصائل ولوأدى الى قتله وزادالشافعية على مذوالقاعدة شرطعدم نقصانهاأى الضرورة قالوالمخرجمالو كان المت ندافانه لاعل أكأه للضطرلان ومته أعظم في نظر الشارع من مهجة الضطراه (ثمقال) في الثانية ما أبيج الضرورة يتقدر تقدرها ولذافال فياعان الطهرية أن المن الكاذبة لاتساح الضرورة واغا ساح التعريض اه يعني لاندفاء فالالتحريض ومن فروعه الصطرلاية كلمن المتة الاقدرسدالرمق اهم إثمقال) والطه ماغما يتطرمن العورة بقدرا محاحة اه (تمقال في السانمة الضرولابر السالضر رمانصه) ولانا كل المضطرطعام مضطرآ خرولاشيئا من بدنه اه (وقال في تنديه يتحمل الضرر انخاص لدفع ضرر عام وعلمه فر وعمانصه) ومنها التسعير عند تعدّى أرباب الطعام في سعه بغين فاحش ومنها أبيع طعام المحتكر حسراءاله عندا تحاجة وامتناعه عن السع دفعالاضرراه ومنهامنع اتخاذ حانوت للطيخ بتن البزاؤين وكذا كل ضررعام كذآ في الـكافي وغيره اه وقد نقلناه في كاب الدعوى (تَمْقَال) ومنها جوازدخول بيت غيره اذاسقطمتاعه فيه وخاف صاحمه أنه لوطلمه منه لاخفاه اه وقد نقلنا ذلك في الغصب أسنا (مُ قال) ومنها مسئلة الظفر معنس دينه اه (وقال بعدداك في عدادًا تعارض مفسدتان روعى أعظمهما ضررالارتكاب أخفهما مانصه) ومن همذا النوع لواضطر وءنسده مبتة ومال الغيمرفانه بأكل المتبة وعن بعض أصحابنا من وحبد طعام الغيمرلاتها -له استة وعن ان سهماعة الغصب أولي من المستة و مدأخذ الحماري وخروالكرجي كذافي البرازية اه (تمقال) وأصله ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لوصر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده مختاراً ماشاء وعنده ما تصراه وقد نقلنا بقيته في كاب الأكراء أضا (وقال هيجث دره المفساسد أولى من جلب المصالح مانسه) وقد تراعى الصلحة لغاية اعلى المفسدة الىأن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربوعليه جاز كالكذب الاصلاح بن الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع رجع الى ارتكاب أخف المفسدَّتين في الحقيقة اله (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولاخصوصة للريا واغاالعرف غيرمه تبرفي المنصوص عليه قال قى الظهيرية من الصلاة وكان مجدين الفضل بقول السرة الى موضع نمات الشعرمن العيانة ليس بعورة لتعيامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عنيدالا ضيطرار وفى النزع عن العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف وبعيد لآن التعامل بخلاف النص لا تعتبر اله بلفظه وقد نقانا هذه العمارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والاكل من الطعام المقدم ضافة بلاصر يح الاذن اه أى موزدلك (ممقال في فصل تعارض المرف مع اللغة من المجت الثالث مانصه) وفي الملتقطمن البيوع وعن أبي القاسم المفار الاشساءعلى ظاهر ماح تدالعادة فان كان الغيال الحلال فى الاسواق لاعب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت أوكان الرحل مأحذ المال من حدث و حدولا متأمّل في الحرام والحلال فالدوّال عنه حسن اه (وقال في الفصل المُمذكورمُن المجعث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما إذا كان المقارلافي ولامة القيامني وتشازعافمه عندقاض آنوفنهم من إيعي قضاه ومنهم من نظر الى التداعى والترافع واختلف التصير في هذه المسئلة أه وقد نقانا هذه المسئلة في كاب القضاء أرضا (مقال تنسه هل المعتبر في سنا والاحكام العرف العام أومطلق العرف ولو كان خاصاللذهب الاقلمانه مه) وذكرفه امن كتاب الكراهمة قسل التحرى لوتواضع أهل بلدة على زيادة في صفياتهم التي يوزن بها الدرا هموالابريسم على عالمة سائر البلدان ليس لهمذلك اه (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال مانصه) ومنها لواختاطت مساليخ المذكآة عساليج المتة ولاعلامة تمز وكانت الغلمة للمتة أواستو بالمحزتناول شئ منها ولاما المحرى الاعند المخصة وأمااذا كانت الغالبة للذكاة فاندعو والتحري ومنهالواختلط ودك المتهالزت ومحوه لمؤكل الاغند الضرورة والمستلمان في صلاة الخلاصة من فصل اشتماه القملة ومقتضى الثانمة الهلوا خملط لس قر الن أتان أوماء وبول عدم حواز التناول ولاما لتحرى اه (ترقال) وخرج عن هذه القباء دةمسائل الىأن قال الثبانية الاحتهباد في الاواني اذا كان معضها طاهمرا وبعضها نجسا والاقسل فعس حائزوس بق ماغلب على ظنه الد نحس مع انّ الاحتماط أنريق الكلوية يمكااذا كان الاقسل طاهراع لامالاغل فبهما المالثة الاجتمادفي ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضهاطاه رحائرسواء كأن الاكثرنجسا

أولا والغرق س الشاب والاواني أنه لاخلف لما في سترااء ورة والوضوء خاف في التطهير وهوا التمهوهذا كله حالة الاختيار وأماحالة الضرورة فيقعري لاشرب التفاقا كذافي شرح المجمع قدل التهم اه وقد نقلناه في كاب الطهارة (ثرقالُ) وينمغي أن يلحق يمسمُّله الآوابي النوب المنسوج مجمَّة من حرير وغيره فيحل ان كان الحربراقل وزناأ واستو بابخلاف مالذازا دوزنا ولمأرهالات وفي الخلاصة من التعرى في كأب الصلاة ولواحة لطأواند مأواني أحصاره إلى السفر وهم غيب أواختلط رغيفه بأرغفه غيره قال بعضهم يقرى وقال بعضهم لا يتحرى وبتربص حتى محيّ أصحابه وهذافي عالة الاختمار وفي حالة الاضطرار عاز التحرى مطلقا اه (مُقَالُ) الرابعة لوسق شاة خرامُ ذبحها من ساعته فانها تقل بلا كراهة ذكره فى السرَّازية ومقتضى القاعدة القرم ومقتضى الفرع الدلوعلفه اعلفا حراما لم يحرم لبنها ومحها وانكان الورع الترك غمقال في المزازية بعده واو بعدساعة الى يوم تحل معالكراهة اه وقد نقلناهذه العمارة في كمات الذبائح أيضا (ممقال) المامنة اذا كان غالب مال المهدى حلالافلاماس مقمول هديمه وأكل ماله مالم يتمين الهمن حرام وان كان غالب ماله الحرام لايقدلها ولامأ كلالاذاقال انه حلال ورثه أواستقرضه فالاكملواني وكأن الأمام أنوالقاسم امحماكم باخذج واثزا لسلطان والحملة فمه ان يشتري شيئاء ال مطلق ثم ينقده من أي مال شاء كذار واه الشاني عن الامام وعن الامام ان المتلى علمام السلطان والطلة يتحرى فان وقع في قلمه حله قدل وأكل والالالة وله عليه الصلاة والسلام استف قلمك الحديث وجواب الامام فين فيه ورع وصفاء قلب منظر بنورا لله تعساني وبدرك بالفراسة كبذاني البزارية من الكراهة اه (ثم قال) العاشرة قال في القنمة من الكراهمة غاب على ظنه ان أكثر ساعات أهل السوق لاتخلوعن الفساد فان كان الغيال هو امحرام تسنره عن شرائها ولمكن مع هـ ذا لواشترا ها يطيب له اه وقد منها وعن الملتقط في المبحث الثمالت من قاعدة اعتبار العرف أه (ثم قال) ولاباس بشراء جوزا لدلال الذي بمدائجو زفساً خدمن كل ألفء شرة وشراء كحم السلاخين ا ذاكان المالك راضا بذلك عادة ولا موزشراء سض المفام سالمكسرة وحوزاتهماذا عرفائه أخذها قارا اه وأمامسئلة الخلط أي خلط مال الغرعاله فذكورة باقسامهافي المزازية من الوديعة وأمامستلة مااذا اختلط اكحلال بالحرام في الملد

فانه يحوزا اشراء والاخد الاان تقوم دلالة عدلي انه من الحرام اه (وقال في القاعدة الثالثة الايثارف القرب) قال الشافعية الايثارف القرب مكروء وفي غرها محموب قال الله تعالى و يؤثر ونعلى أنفسهم ولوكان بهم خصاصة اه (ثَم قال) وقال الشيخ أبومجد في الفروق من دخل علمه وقت الصلاة ومعهماء مكفه لطهارته وهناك من عمتاجه الطهارة لمعزله الاشار ولوأرا دالمضطر اشارغره بالطعام لاستمقاء مهسعته كانله ذلك وانخاف فوتمهسعته والفرق ان انحق فىالطهارة لله ثعالى فـ لايسوغ فيه الايثار واكحق في حال المخمصة لنفسه ا ه وقد نقلنا بقسة ذلك في كتاب الطهارة وكتاب المسلاة أيضا رثم قال) وكرواشار الطالب غيره بنويته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارعة اليه قرية والايثار بالقرب مكر وداه (ثَمَقال) نمرأيت في الهيــة من منية المنتي فقـــيرتحمتاج معه دراهم فأرادان يؤثر الفقراء على نفسه انعلم انه يصرعلى الشدة فالايدارا فضل والافالانفاق على نفسه أفضل اه وقد نقانياذ لك في كال المية أيضا (وقال في الفاعدة السادسة المحدود تدرأ مالشهات مانصه) ومنهاأى الشهة شرب انخمر للتدارى وان كان المعقد عمر عمر أهم وقد نقلنا هذه في كناسا كحدود أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لانسب الى ساحكت قول مانصه) ونوج عن هذه الفاعدة مسائل الىان قال الرابعة والعشرون سكوبه عندسم زوجته أوقريه عتمارا اقرار بأنهلدس له على ماأفتي به مشايخ سعر قند خلافا أشايخ يخارى فسنظر المفتى انخامسة والعشرون رآه بيمع عرضا أودارا فتصرف فيما المسترى زمانا وهوسا كت تسقط دعواه اه وقد تقلناذلك أنضافي كاب الاقسراروفي كاب الدعوى أيضاللناسية (نمقال) ممزدت انوى القراءة على الشيخ وهوساكت ينزل منزلة نطقه في الاصم أه (ثم قال) في القاعدة الشاللة عشر ألفر ص أفضل من النفل الافي مسائل الاولى أبرا المعسر مسدوب أفضل من انظاره الواجب الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قيل الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهوا لفرض اه وقد دنة لمنا ذلك في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشرما حرم أخذه وم اعطاؤه) كالرما ومهرالهي وحلوأن المكاهن والرشوة وأحرة النائحية والزامر الافي مسائل الرشوة كخوف على ماله أو نفسه أولمسوى أمره عند دالطان أو أمرالا القاضي فالمصرم

الاخمذوالاعطاء كإبدناه في شرح المكنزمن القضاءاه وقدنقلنساذلك في كتاب القضاء (ثمقال) وَفَكُ الاسرِ واعطاء شيئان يخاف هجوه ولوخاف وصيَّصي ان يستول عاصب على المال فله أداءشي العالمة كافي الخلاصة اله وقد نقلداذلك في كتَّاب الوصية أيضا (مُمَّال) وهل يحدَّل دفع المدقة لمن يسأل وعنده قوت بومه ترددالا كل في شرح المشارق فه فقتضي أصل الفاعدة الحرمة الاان يقال آن الصدقة هناهمة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كاب الزكاة أها اوقال في القاعدة التاسعة عشراذا اجتم الماشروا اتسد أضف الحكم الىالمينا شرمانمه) ولايضمن من دل سارقاعلى مال انسان فسرقه اه وقدد كرناها فىالغصب أيضا (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الصـييان مانصــه) وتصح عباداته وان لمقيب عليه واختلفوافي ثواجها والمعقدانه له ولاملم ثواب التعليموكذا خسم حسناته أه وقد تقلساها في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته وتصير الاحازة له أي في الحديث و بقيل قوله في الهدية والأذن اله وقد نقلناها فَكَابُ الأَذَنُ وَالْحُرَأِيضًا ﴿ مُعَالًى ﴾ وثاب أَذَنَ البنت الطفل مكسروه قباسا ولا بأس يداستحسانا كمانى المُتقط اله (ثم قال) و يُعل بقول المعيز في المعاملات كهدية وأنحوها اه (ممقال) وبحبردسلامه اه (ممقال) وليس كالسالغ فى النظرالي الاجنسة والخلوة بهافيحوزله الدخول عـلى النساء الى خســة عشر سنة كسذا فى الملتقط اه (ثم قال) والصبية التي لا تشتهـى يجوز السفر بهابغير محرماه وقدنقلناهافي كأب النكاح (ثمقال) ولايجوزالولى الباسه انحرير والذهب ولاان سقيه خرا ولاان يحاسه المول والغائط مستقىلاأومستديرا ولا ان يخضب يده أورجله بانحنساه (وقال في أحكام العميدمانصه) وعورتها كالرجل وتزادا لبطن والظهر ويحرم نظرغر مرحرم الى عورتها فقط وماعداهاان اشتهى اه وقدنقلناذلك فيكتاب الصلاة أيضا (ثمفال، ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلنا ها في الطلاق (وقال في أحكام المحنثي مانصه) ولا يلبس حريرا وحليا اه (غقال) ولايخلومه رُجِل ولاامرأة ولايخلو برجل ولاامرأة ولا يسأفر الاناالابحرم أه (مُقال) وحاصله اله كالانثى في جيع الاحكام الافي مسائل لإيابس حريرا ولاذُه باولافضـة اه (مُقال) ولايخـاو بامرأة اه (مُقالَف أحكام الانفي مانصه) تخالف الرحل في ان السنة في عانة النتف ولا يسن ختانها

وانما هومكرمية ويسنحلق محبتها لونيت وتنعمن حلق رأسه ومدنها كله عورة الاوجهها وكفها وقدمها على المعقدوذ راعها على المرحوم وصوتهاعو رة في قول أه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (مرقال) و يكرمه المحام فىقول وقيلالاان تىكمون مريضة أونفسا والمعقدلا كراهة مطلقااه (نرقال) ولاتسافرالابزوج أومحـرم اه (نثمال)و بساح.لمـاخنب.يديمـاورجايهـا بخلاف الرجل الااضرورة اه (مقال) ولاتبتدأ الشابة بسلام وتعزية ولا تحاب لوسلت ولانشمت وتحرم الخلوة بالاحنسية وتكر والكلام معهأ واختلفوافي حواز كونهانسة واختار في المسامرة حواز كونهانسة لارسولة لان الرسالة مسنة على الاشتراروميني حالها على الستر بخلاف النموة اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولايمنع من ليس انحربر والذهب اه (ثمقال) وفي الكنز و بقبل قول السكافر في الحسل والحرمة وتعقسه الزراعي بأنه سهو ولا بقد ل قوله فيهسما وحوابهانه يقسل فهمساضمن المسأم لات لامقصوداوهومراده كإأفصح بهفي الكافياه (ثم قال) ولايبدأ الذميد الانحاجة ولاراد في الجواب على وعلمك وتكر مصافحته ومحرم تعظيمه ويكره السلمان يؤجر فسه من كافراهم العنب وفيالملتقط كلشئ أمنع منه المسلم أمنع منه المذمى الاانجر والخنزير ولايكره ادة جاره الذمي ولاضيافته اه (وقال في أحكام انجان مانصه) ولاخـلاف في انهم مكافون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار واغا اختلفوا في ثواب اثعنن ففي الهزافرية مغزياال اللهالاجناسءن الامام ليس للعن ثواب وفي التفاسير توقف الامام في ثواب الجن لاته جاء في القرآن فيهم بغفر لكم من ذنو بكم والمغفرة لا تستلزم الأثابة لأنه سترومنه ألمغفر للسضة وآلاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أوءدظالهم فيستحق العقاب ويستحق النوارصا كهمقال تعالى وأماالقاسطون فكانوا مجهنم حطيا فلناالثوا فضلمن الله تعالى لامالا ستحقاق فانقدل قوله تمالى فدأى آلاءر بكماتكذبان بعدعد نع انجنة خطأ باللثقلين مردماذ كرت قلنا ذكر واان المراد مالتوقف التوقف في المأكل والمشرب واللاذ لاالدخول فيمه كالملائكة للسلام والزيارة والخدمة والملائكة يدخلون عليهم مركلياب اه (ثمقال) ومنهـاقبولـروايةانجنىذكرهصـاحبآ كأمالمرحانواذاأحار لشيخ من حضرد حل الجن كماني نظاره من الانس وأمار واية الانس عنهم فالظاهر

منعهالعدم حصول الثقة بعدالتهموذ كرالاسيوطى الهلاشك في جواز روايتهم عن الانس مأسمعوه سواءعلم الانسي بهمأولا ﴿ثَمْ قَالَ فُوالَّذُ ﴾ الاولى الجهورعلى امة لم يكن من الجن نبي وأما ةوله سبحه أنه وتعسَّا لي مامعشرا فجن والانس ألم يأتسكم رسل منكم فتأ ولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كالرمهم فانذروا قومهم عن الله تعمالي وذهب النحالة واسخرالي انه كان منهم سي تمسكا بحددث وكان النسى يمعث الى قوميه خاصية ولدس انجسن من قومية ولاشيك انهم انذروا فصفرانهم ماءهم أنساء منهم الثانمة قال المغوى في تفسير الاحقاف وقمة دلل على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان ممعوثا الى الانس والجنجيعا قال مقاتل لم يدعث قدله نهالى الانس والجن واختلف العلما في حكم مؤمني أنجن فقال قوم لانواب لهم الاالنجاة من الناروا لمه ذهب أبوحنه فه وعن اللمث ثواجهم أن جاروا من النارم يقال لم كونواتراما كالبهائم وعن أبي الزماد كذلك وقال آخرون شابون كإمعيا قبون ومه قال مالك وان أبي لسابي وعن الضحياط انهم يلهمون التسبيح والذكر فيصدون من لذته ما بصده بنوآدم من نعيم الجنة وقال عر بن عدا العزيزان مؤمني الجن حول الحنسة في ريضها ولدسوا فهما الثالثة ذهب انحارث المحاسي ان انجن الذين يدخلون انجنة يكونون وم القيامة نراهم ولابر وناعكس ما كافواعله في الدنسآ الرابعة صرح ان عبد السَّلام بأنَّ الملاثَّمَةُ في آلحنة لامر ون الله سيحسانه وتعسالي قال لان الله تعسالي قال لا تدركه الايصسار وهويدرك الانصار وقدداستثني نه وؤمنوا النشرفيقي على عمومه في الملائكة قال في آكام المرحان ومقتضى هذا ان الحن لامر ونه لأن الآنة ناقسة على العوم فيهمأ بضااه ولم يتعقد الاسموطي وفي الاستدلال على عدم رؤ بة الملائكة واكحن بالآية نظرلانها لاتدلء لي عدم رؤية أصلافلا ستثناء فال السضاوي لاتدركه الانصارلاتحط بهواستدل المعتزلة بهذه الاتهاعلى امتناع الرؤية وهوضعف اذليس الادراك مطلق الرؤية ولاالنه في في الآية عام في الأوقات كلها فلعله مخصوص معض انحالات ولافي الانتخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه معان النفي لايوجب الامتناع اه (وقال في أحكام الهـارم مانصه) وأحكامه أى الحرم تعرُّ بم النكاح وجواز النظر والخلوة والمسافرة الاالمحرم من الرضاع فان الخلوة بهامكروهة وكذامالهمرة الشابةاه وقد نقلنا بعضه في كاب النكاح

إثمقال) وكسذالامشاركةالمجدرم فيجوازا لنظروا كخلوة والسفر وأماعبدهما فكالاجنبي على المعتمد لكن الزوج شارك الحرم في هدنده الثلاث والنساء الثقات لايقمن مقام الزوج والهرم في السفر اه (ثم قال) وتحتص الاصول باحكام الىانقال ومنها لاتحوزمسافرةالفرع الاباذن أصله دون عكسه اه (ئمقال) ومنهالا تحوز المسافرة الاماذنه ـ مان كان الطريق مخوفاوا لافان لميكن مُلْتَحْيَا فُـكَذَلَكُ وَالْآلَا اه (ثَمْقَالُ) ومُنهَا كراهة حجه بدون اذن من كرهه من أبويه ان احتاج الى خدمته أه وقد نقلناها في كتاب المج (ثم قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهرعدم الاختصاص بالآب فالام والاجداد وانجـدات كذلك ولمأرهالآن اه وقد نقلناه في اكحـدودوالتعاربروفي كتاب الجنايات (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس مُعتبرة وقائمة | مقام العمارة في كل شيء من سع واحارة وهمة ورهن ونكاح وطلاق وعتماق وابرا وقصاص الافي الحدود ولوحد قذف وهذا بماخالف فمه القصاص انحدود وفي رواية ان القصاص كاتحد و دهذا فلا ثدت بالاشارة وتمياً مه في الميداية وقيد اقتصر في الهدامة وغبرها على استثناء الحدود اه وقد نقلناه في كاب أتحدود (ثمقال) و مزادعاً مهاالشهادة فلاتقمل شهادته كمافي التهذيب اه وقد نقلناه فَى كَابِ الشهادَات ۚ (ثَمْ قَالَ) فَظا هُرَا وَتَصَارِالمَسَا يَخْ عَـلَى اسْتَثَنَاءَا كَحْدُودُ وَقَط صمة اسلامه مالاشارة ولم أرالا شن فها زنلاصر عما اله وقد زنالناه في كتاب انجهاد (ثمقال) وكماية الاخرسكاشارته واختلفوافيأن عدم القدرة على الكمانة شرما للعمل مالاشارة أولا والمعتمسدلا ولذافي الكنزذكره ماو ولامة فهاشارة الانوس من أن تسكون معهودة والالا ثعتير وفي فتح الغدير من الطلاق ولايخفى انالمرادالاشارة التي يقعبها طلاقه الاشارة القرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت سأنال أجله الانوس اه وقد تقلناه في كال العلاق (ثمقال) وأمااشارة غبرالاخرس فانكان معتقل اللسان ففمه اختلاف والفتوى على انه اذادامت العقلة الى الموت محوزا قراره ما لاشارة والأشها دعلسه ومنهم من قدرالامتدادسنة وهوضعف وأن لميكن معتقل اللسان لم تعتمرا شارته مطلقا الافىأرمع فىالكفروالاسلام والنسب والفنوىكافىتنقيمالهموبى ومزاد أخذامن مسئلة الافتاء بالرأس اشارة الشيخ في رواية كحديث وأمان المكافر

أخذامن النسب لانه معتاط فسه محقن الدم ولذائدت كتاب الامام كافدمناه اه وَوَدَنَقَلْنَاذَلِكُ أَيْضَافَى كَتَابِ آنجِهاد (ثَمْقَالَ) أُوَأَخَذَا مِنَ السَكَتَابِ والطلاق اذا كان تفسر المهـمه كالوقال أنتطالق هكذاوأشار شلاث وقعت علاف مالوقال أنت طالق وأشار ملاثم بقع الاواحدة كإعلى فالطلاق ولمأرالا ت حكم أنت هكذامشرا بأصابعه ولم يُقل طالق اه وقد نقلنا ه في كتاب الطلاق (تُم قال) و مزاداً بضاالاشارة من محرم الى صمد فقتله محب المحزاء على المشسر أهم وقد تقلَّناه في كَانِ الجُج (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصــه) منها ما ب التيم قال في الكنز وان لم بعطه الابثن المثل وله ثمنه لا يتمهم والايتهم ألى ان قال ويتعين أن لا معتبر غن المشل عند الحياحة لسدّ الرمق وخوف الملاك ورعيا تصل الشرية الى دنا نمر فيحب شراؤها على القادر بأضعاف قعتما احماء لنفسه اه وقد نقلنا ه فى الطهارة وفى كال الشرب (وقال في أحكام السفرمانسه) ومن أحكام السفر حمتمه على المرأة بغسرزوج أومحرم ولوكان واحما ومرثم كان وجود أحدد فماشرطالو حو سانج علها الىأن قال وستشنى من حرمة خروجهاالا بأحدهما هجرته امن داراتحرب الى دارالاسلام ومن أحكامه منع الولدمنيه الابرضاء أبويه الافي اثج اذااستغنبا عنه وتحرءه على المديون الاماذن الدائن الااذا كان مؤجلاً اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينــات (نمقال) ومختصركوب البحر بأحكام منها سقوط الججاذا غلب الهلاك وتحريم السفرفيه آه وقدنقلنا منضه في كتاب المج (وقال في تحثما افترق فيه الحيض والنفاسمانصه) وبكون مه البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي كتاب المُمكاح ﴿ (وقال في آخر الفن الثالث في قاءدة اذا أني بالواجب وزادعامه هل يقع البكل واجما أم لامانصه) ولم أرحكم مااذاوقف معرفات أزيدمن القدرالواحب أوزادعلي حالهما في نفقة الزوجة أوكشف عُورَتُهُ فِي الخَلازَائدَاء لِي القَدر المحتاج السه هل يأتم على الجيم أولا أه وقد نقلناه في كان المجوفي كاب الطلاق وفي كاب الطهارة (عُرقال) وفائدة * تعلمالعلم بكون فرضءين وهويقدرما متاجالسه لديشه وفرض كفايةوهو مازادعامه لنفع غبره ومندو ماوهوالتصرفي الفقسه وعلم القلب وحراماو هوعلم الغلسفة والشعبدة والتنجيم والرمل وعماوم الطمائعمين والسحرودخل

فىالفلسفةالمنطق ومنهمذاالقديم علماكحرف والموسيق ومكروهاوهو أشعارا الوادس من الغزل والمطالمة ومماحا كاأشعارهما لتي لاستخف فعها اه (مُ قال) * فاتَّدة * ذكرا لمزازى في المناقب عن الامام المعارى الرحل لا تصر عد ثا كأملاالاان يكتب أريعام مأريء مشل أردع مع أريع في أريع عندأريع بأربع على أربع عن أربع لاربع وهذه الرباعيات لآتتم الابأربع مع أربيع فاذاتمت له كلها ما نت عليه أربع والتلى بأر بع فأذاصر أكرمه الله تعالى باربع في الدنسا وأثايه في الاستحرة بأربع أمَّا الأول فأخدار الرسول صلى الله تى عليه وسلروشرا تعه واخبار الصحابة ومقادير هموالتا يعين وأحوا لهموسائر اءوتوار بخهم معأر بمعأسماء رحالهم وكاهم وأمكنتهم وأرمنتهم كاربع التحميد معالخطية والدعاءم التوسل والتسمية معانسورة والتكسرمع الصلاة معأر سعالسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات فيأر سع في صغره في ادراكه فيشابه في كهولته عندأر سمعندشغله عندفرا غهعند فقره عندغناه بأر سعما تحال ماليصار مالمدان مالمراري على أر سع على انحارة على الانزاف على الحكود على الاكتاف الى الوقت الذي عكن نقلها الى الاوراق عن أربع عن من هوفوقيه ودويه ومثله دعن كتاب أسه اذاعلم المه خطه لاربيع لوجه الله ورضاه وللعمل بهمان وافق كتاب الله وانشرها بمن طالمها ولاحماء ذكره بعد موته ثملايترله هذه الاشماء الايار بعمن كسب العمدوهي معرف الكاب والصرف والنحو معرأر يعة من مطاءالله تعالى العجة والقدرة وانحرص واكحفظ واذاتمت لهمذه الآشاءهانءا مار دعمالاهل والولد والسال والوطن وابتل بأريع بشمياتة الاعداء دملامة الاصدقاء وماعن الحهال وحسدالعلاء وإذا سرأ كرمه الله تعالى في الدنيا بأربع بعزالفناعة وهيمة النفس ولذة العلم وحماة الأمد واثامه في الا تنزة بأر مع بالشفاعة لمن أرادمن اخوامه و وظل العرش يوم لاظه الاظه والشرب من الكوثر وجوار النسين في أعلى علم من فان لم ملق احمال هذه الشاق فعلمه ما لفقه الذي عكن تعلمه وهوفي بيته قارتسا كن لا يحتاج الى مداسفار ووط و ماروركوب بحار وهومعذلك عمرة الحديث وليس ثواب الفقيه وعزه أقل من ثواب المحمد ف وعزه اه (مآثدة) قال في آخر المستصفى اذا يتلنباءن مذهبنا ومذهب مخيالفينا فيالفير وع يحب علينياان نحبب مان

يذهبنا صوار متمل الخطأ ومذهب مخيالفينا خطأعتمل الصوار لانكله قطعت القول المأصم قولنا ان المجتمد مخطئ و نصعب واذا سائلنا عن معتقدما ومعتقد خصومنافي العيقائد عجب علينا ان زقول اتحق مانعن عليه والساطل ماعليه خصومناهكذا نقل عرمشا يخنااه (مرقال) بفائدة بقال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفج ومااحترق وهوعلم النحو وعلم الاصول وعلم لانضج ولااحترق وهوء لم البيان والتفسروع لمنضم واحترق وهوع الفقه وانحذيث آه (فائدة من أكيوهرة) قال مجد ثلاث من الدناءة استقراض الخنزوا بجلوس على مارًا مجام والمنظرق مرآ ةامجيام (فائدة من المستظرف) ليس في امحيوان من يدخل انجنةً لاحسة كالمأصحاب الكهف وكدش اسمياعيل وناقة صالح وحارءزير وبراق الني صـ لي الله تمالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطعه جسة ظلة الغفلة وغيم الشك وريح الفتنة ودخَّان انحُرَام ونارالهُوى (فائدة في الدعاء برفع الطـاعون) تملت عنده فيطاعون سنة تسع وستبن وتسعما ثةبالقباهرة فأجبت بإنى لمأره صر صاولكن صرح في الغيابة وعدزاه الشمني المها بأنه اذا نزل بالسلين نازلة قنت الامام في صلاة الفحر وهوقول الشوري وأحمد وقال جهو رأهمل الحدث القنوت عندالنوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتم القدران شرعية القنوت النازلة مستمرا ينسم ويدقال جاعة من أهل الحديث وحلواعليه حديث أبي جعفر عن أنس مازال يقنت حتى فارق الدنما أي عند النوازل وما ذكرنامن أخيارا كخلفا يفيدتقر رهافعلهم ذلك بعدوصلي اللهثعالى علىه وسلير وقد قنت الصديق برضي الله تعسالي عنه في محارية الصحابة مسيلة وعند محارية أهل الكتاب وكذلك قنت عمرض الله تعالى عنه وكذلك قنت على رضم الله تعالى عنه في محارية معاوية وقنت معاوية رضى الله تعالى عنه في محاريته اه فالقنوت عندنا في النازلة نابت وهوالمدعاء أي مرفعها ولاشك إن الطاعون من أشد النوازل قال فالمصباح النازلة المصيمة الشديدة تنزل الناساه وفى القاموس النازلة الشدندة اه وفي الصحأح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل بالنياس اه وذكرفي السراج الوهاج قال الطعماري ولايقنت في الفعرعد دنافي غير بلية فان وقعت بلية فلابأس به كمافعل رسول اللهصلي الله ثعالى عليه وسلم فانه قنت شهرا فبهايدعوعلى رعل وذكوان وبني كحمان نمتركه كذافي الملتقط اه فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالخسوف لما في منه ة المفتى قسل الزكاة و في الخسوف و الغلمة فىالنهار واشتدادالريح والمطر والثلم والافزاع وعموم الامراض مصلون وحدانا اه ولاشك أن الطاعون من قسل عموم الامراض فدسن له ركعتان فرادى وذكر الزيلعىفى خسوف القممرانه بتضرعكل واحمدانفسه وكذافي الظلمة الهمائلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار المكواك والضو الهائل لابل والثيكج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغيالب من العدو وفعو من الأفراع والاهوال لان كل ذلك من الآيات الخوفة اه فان فلت هل ر عالا جِمَاع للدعاء رفعه كإيفعله الناس بالقاّه , وما محيل * قلت هو كنسوف تمر وقدقال في خاله المهتمن والصلاة في خسوف القمر تؤدّي فرادي وكذلك فى الظلة والريح والفزع ولا بأس بأن بصلى فرادى و مدعون و مضرعون الى أن مزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون الذعاء والتضرع لانه أقرب الى الاحامة وانكانت الصدلاة فرادى وفي الحتى في خسوف القدم وقسل الحماعة حائرة عندنالكنها لىستىسنة اه وفي السراج الوهـاج،صــلي كل واحــد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غيير الخسوف من الافسراع كالريم الشيديدة والغلمة اثلة ومن العدوّ والامطارالدائمة والافزاع العالّمة وحَكَمُهُمَاحِكُمُ خسوفُ لقير كذافي الوحيز وحاصله إن العبد بندخي له أن بغز ع الى الصلاة عندكل حادثة فقدكانعلمه الصلاة والسلام اذاحزيه أمرصلي آه وذكرشيخ الاسلام العشي في شرح المدامة الريح الشديدة والقلامة المائلة مالهار والثلج والامطار الداءمة والمواءق والزلازل وانتشارال كمواكب والضوء المائل أبل بالله ل وعموم الامراض وغسرذ للثامن النوازل والاهوال والافسراع اذا وقعت مسلوا وحدانا وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدق آه فقد صرحوا مالاجتماع والدعاءلمموم الامراض اله وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثمقال) وقسد صرح شارحوا البخارى ومسلموا لمتسكلمون على الطاعون كان حجر بأن ألوماءاسم كم مرض عام وانكر طاعون وماه وليس كل وماه طب أعونا اله فتصريح أحماب المالمرض العام منزلة تصريحهم الوماء وقدعلت انه يشمل الطاعون ومه جوازالاجقماع للدعاء مرفعه لمكن تصلون فرادى ركعتهن وينوى ركعتي رفع الطاعون وصرحان حجر بأن الاجتماع للدّعاء يرفعه بدعة وأطال الكلام ههوذ كرشيخ الاسدلام إالعيني فيشرح البخسارى سده وحكم من مات مه ومن أفام فى ملده صابراتحتسبا ومن خرج من ملدهو فيها ومن دخلها ومذلك علم أن أصحاسا لمرملوا المكلام على الطاعون وقدأ وسع الكلام فيه الامام الشدلي قاضي القضاة من اتحنفية كاذكر وشيخ الاسلام النجرفي كايه المسمى بدل الماءون في فوائد فضل الماعون وقدطا لعته في تلك السنة من أوله الى آخره وقدذ كرفيه ان المرج عنيدمتأخرى الشافعسة البالطاءون إذاظهرفي ملدانه محنوف الي أن مزول عنهيآ فتعتبرته برفاته من الثلث كالمريض وعنبدالماليكمة يروابتيان والمرج منهيما عندهمان حكمه حكم العييم وأماا كخفية فلينصواعلى خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتفى أن تكون ألحكم كاهوالصح عندالمالكية هكذافال لىجاعة من على الم من قلت الما كانت قواء ديا أنه في حكم الصحيم لانهم قالوافي ماب طلاق المريض أوطلق الزوج وهومحصور أوفى صف الفتال لأ كون في حكم المريض فلاميراث لزوجته آلان الغبالب السيلامة بخلاف من مارز وجلاأ وقيدم ليقتمل بقودأورجمفانه فيحكالمر مضلان الغمال الهملاك اه وغامة الام فىالطاعون أن يكون من نزل سادهم كالواقفين فيصف القتال فلذاقال حساعمة من على انسالا من حران قواعدنا تقتفي أن يكون كالصيم يعني قبل نزوله واحد أمااذاطعن واحد فهومر مضحقيقة فلنس الكلام فيده اغداالكلام فين لم بطعن من أهـ لم البلدالذي نزل بهم الطاعون اه وقد نقلناه في كتاب الطالاق (نمقال) وقدد كرشيخ الاسلام اسحرفى ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنمط حبدالا وحه في النهي عن الدخول الي ملد الطاعون وهومنه التعرض إلى لاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الدواء التحرز في أمام الوماء من أمور أوصى بها حدداق الاطهاء مثل اخراج الرطومات الفضلسة ونقلسل الغدا وترك الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكوت والدعة وان لا يكثر من استنشاف الهوا الذى هوعفن وصرح الرئدس أبوعلى ان سدينا مأن أول شئ يسدأيه في علاج الطاعون الشرط ان أمكن فدسمل مافيه ولايترك حتى محمد فتزداد سميته فاناحتيج الىمصه بالمحصمة فلمفعل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بمسابقيض ويمردو بأسفنحية مغموسية فى خيل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن آس ويعاجج بالاستفراغ أوبالفصد عمايحتمله الوقت أويو جرمايخرج أتخلط ثميقيل

عدلى القلب بالحفظ والتقو مة بالمسردات والمعطسرات ومحصل عدلي القلب من أدوية أحدياً بالخفقيان الحنيائر ﴿ قات وقيد أغفيلَ الإطبياء في عصرنا وما قهله هدذا التبد مرفوقيع التغريط الشديدمن تواطئه معلى عدم التعرض اصاحب الطاعون باخراج الدمدي شاع ذلك فهدم وذاع محث صارعامتهم يعتفه ينقيرهم ذلك وههذا النقيل عن رثيسهم صنألف مااعتميدوه والعقيل توافقه كانقدهمان الطعن شرالدم الكاثن فيهج في المدن فمصل الىمكان منهم مسل اثرضرره الى القلب فدقتل ولذلك قال اسسينا علماذ كرالعلاج بالشرطوالفصدانه واجساه كلامشيخ الاسلام وفىالمزازية واذاترازات الارض وهوفي متسه يستحب له الفرار آلي الصرا ولقوله تعسألي ولا تلقوا مأمد مكم الى التهايكة وفيه قبل الفراريميا لابطاق من سنن المرسلين اهم وهو مفيد جواز الفرارمن الطاهون اذانزل سلدة والحد دئيفي الصعدين يخسلافه وروي العلاثي فى فتا واهانه صلى الله تعالى عليه وسلم مربهدف ما تَل فاسرع المشي فقيل لها ثفر من قضا الله فقال على السلام فرارى الى قضاء الله تعالى أنضا (نقل الامام (تمقال) ي فائدة يكل انسان غرالانساء علم م السلام لم يعلم ما أراد الله تعالى لهويه لأن ارادته تعيالي غيب عنيا الاالفقها وفأنهاء علوا أرادته تعالى بهم تخبر المادق الصدوق صلى الله تعالى عليه وسلم من مردا لله مه خيرا يفقهه في الدين كذا في أول شرح المجعة للعراقياه (عمقال) وفائدة يد ثلاثة لا يستحاب دعاؤهمر جل م أنسسته الخلق فلانطلقها و رحل أعطى ماله سفها ورحل دائن ولم شهد كذافي حراله مط (فائدة)كل شي يستل عنه العمد يوم القيمة الاالعلم فان الله سيحانه وتعالى لاسأل عنه لانه طلب من نديه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب زدني علىافكمف سأل عنه كذافي الفصوص أه (ثرقال في فن الالغاز مانصه) *الكراهمة * أي اناءمن غيرالنقدن عرم استعماله فقل المخدد من احراء الآدمى أى انا مماح الاستعال يكره الوضو منه فقل ماعسه لوضوته دون غبره اه وقد نقاناه في كتاب الطهارة (ثمقال) أي مكان في المعجد تدكره الصلاة في م فقل ماعينه لصلاته دون غيره اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (برقال) أي ماء مسللا يحوزا اشرب منه فقل ماءوضع الصي فيه كوزامن ماءا ه وقد نفلناه في كَابِ أَشْرِبِ (مُمْقَالِ) أي رجله مرارغيره بغيراذنه ولم يضمنها فقل اذا

وقبراهمريق فيمحلة فهدمها لاطفائه بإذن السلطان اه وقسدنقلناه في كتاب الغصب (مُ قال في فن الحيل مانصه) * المخامس عشر في الاستبراء * أنحملة في عدم زومه أننز وجها المائع أولاعن ليس تحته مرةم بيهها ويقضها غم بطلقها قبل الدخول ولوطلة هاقبل القبض وحب على الاصمأو تزوجها المشتري قبل القبض كذلك غريقيضها فمطلقها ولوخاف انلايطلقها حعل أمره اسده كلماشاء وانما فانما كليأشياء لثلابقتصر عبلي المجلس أوبتزوجها المشتري قساهم شتريها و للمضماواختافوافي كراهة الحمل لاسقاطه اه (وقال احوالمؤلف في تحكلته للفن السادس فن الفروق في كأب الاداب مانصه) بكره دخول الجنب المحد ولا كالمتحرود وللشرك والفرق ان منع الحنب منه داع الى التعله روفي منع الشرك تمعيدله من الاعمان فسلاعنع اله وقد نقلناه في كتاب العله ارة (ثمقال) التوسدىالكَّناب مكر وه الااذاقصـداكحفظ والفرقالضرورة اه (وقال في الفين السياسع في الحكامات مانصه في وسيثل الامام عن قال لاارجو المجنسة ولاأخاف انسأر ولاأخاف الله تعالى وآكل المتة وأصلى ولاقراء وبلاركوع وسعود وأشهديما لمأره وأبغض الحق وأحب الفتنة فقال أصحامه أمرهذا الرحل مشكل فقال الامام وندارجل مرجوالله ثعالى لاانجنة وصاف ألله تعالى لاالنار ولايناف الطلمين الله تعالى في عذابه وياً كل السمك والحرادو يصلي على المحنازة وبشهدبالتوحمدو مغض الموت وهوحق ومحسالمال والولدوهما فتنة فقام الرحدل وقدل رأسه وقال أشهدأ نكالعملم وعاءاه وفى آخوالفتاوى الظهمرية ــثلالامام أبو كمرمجدن الفضل عن يقول أنالا أخاف النسار ولاأرجو اتجنة وانماأخاف الله تعالى وأرحوه فقال قوله لاأخاف النارولا أرحوا كحنه غلط فإن الله تعالى خوف عماده مالنار بقوله تعالى واتقوا الناراليم أعدت للحكافرين ومن فدلله خف عما خرة فك الله سيمهانه وثعالى فقيال لاأخاف ردالذلك فقد كفراه وقدذكرناه في كاب الجهاد (وقال أضافي الفن الساسع مانصه) وحكى الخطم انخوارزمي أن كلب الروم أرسل الى الخليفة مالاجر يلاعلى بد رسوله وأمروان سأل العلماءعن ثلاث مسائل فانهم أحادوك الذل المال لمموان لم يحييوك اطلب من المسابن الخراج فسأل العلماء فل مأت أحدهما فعه مقام وكان الامام اذذاك مبياحا ضرامع أبيه فاستاذنه فى حواب الروى في ماذن له فقام

واستأذن من الخلفة فأذنله وكان الرومي على المنبرفقال له أسائل أنت قال نعم قا الذا مكانك الأرض ومكاني المنسر فنزل الرومي وصبعد أبوحنه فقفال سل فقيال أيَّ "مِيَّ كان قسل الله تعالى فقيال هيل تعرف العدد قال نعم قال ما قسل الواحيدقال هوالاول ليسرقيله شيءال إذالم مكن قسل الواحد الحيازي الافظير شئ فكمف مكون قسل الواحد المحقيق شئ فقيال الرومي في أي حهة وحه الله تعمالى فقمال اذا أوقدت سراحا فالى أى حهمة نوره قال ذاك نور سترى فسه الحهات الاردء فقال اذاكان النورالجازى المستعار الزاثل لاوجه له اليحهة فنورخالق السموات والارض الماقي الدائم الفيض كمف مكون لهجهمة قال الرومى عاذا شتغل الله تعالى فال اذا كان على المنسرمشه مثلث أنزله واذا كان على الارض موحد مثلى رفعه كل يوم هوفي شأن فترك المبال وعادالي الروم اه احتساج الامام رضي الله تعسالي عنسه الي المساء في طريق الجج فساوم اعراسيا قرية ما فلم سعه الاعتمسة دراهم فاشتراه بهاء قال له كمف أنت مالسو بق قال أريده فه صعه من مدمه فأكا ماأراد فعطش فطلس الما فلم معطه حتى اشترى منه شرية بخمسة درَّاهم اه وقد نقلنا ه في كتاب البيوع (ثمُّقال وصية الامام الاعظم أبي حنيفة لا بي توسف عد أن ظهر له منه الرشاد وحسن السعرة والاقسال على النآس فقالله بانعقوب وقرالسلطان وعظممنزلته وآياك والكذب بنبديه والدخول علسه في كل وقت ما لم بدءك محساجة عليه فانكُ ان أكثرت السه الاختلاف ثباون مك وصغرت متزلتك عنده فسكن منسه كلأنث من النار تنتفعيها ونتماعد ولا تدنومنها فإن السلطان لاسرى لاحدماس ى لنفسم واماك وكثرة الكلام من مدمه فانه مأخذ علمك ما قلته لري من نقسه من مدمه حاشه تمه انه أعلم منك واله تخطئك فتصغر في أعن قومك واتكن إذا دخلت علسه تعرف قدرك وقدرغبرك ولاتدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان = نت أدون حالامنه لعلك ترتفع علمه فمضرك وان كنت أعلممنه لعلك تنحط عنه فتسقط مذلك منء من السلطان واذاعرض ملمك شستانهن أعماله فلاتقبل منه الابعد ان تعلم أنه رضاك و مرضى مذهب ك في العلم والقضاما كملاتحتاج الى ار تسكاب مذهب غيرك فيالحكومات ولاتواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تفرب له فقط وتباء دعن حاشديته ليكون مجدك وحاهك باقما ولاتتكام سن يدى

المعامة الاعسائسستل عنسه وإماك والسكلام فىالعامة والعبسارالابمسامرجه الحاله المكي لاوقف على - بلُّ و وغيتك في المال فانهم يسد مثون الفلن بلُّ ويعتقدون ماك اتى أخدار شوةمنهم ولاتفحك ولاتبسم بين يدى العامة ولاتكثرا مخروج الى الاسواق ولاتكلم الراهة من فانهم فتنة أولا أس ان تكلم الاطفال وتمم ورؤسهم ولاتمش فى قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانكان قدمتهم ازدرى ذلك بعلك وان أخرتهم ازدرى بكمن حيث انهم أسن منسك فان الني ملى الله تعالى عليه وسلم قال من لمرحم صغيرنا وليوقر كبيرنا فليس منا ولاتقدعملى قوارع الطريق واذادعاك ذلك فاقعمد في السحيد ولاتا كلف الاسواق والمساجد ولاتشرب من السقايات ومن أيدى السقائين ولاتقعدعلي الحواندت ولاتلدس الديماج والحملي وأنواع الامر سمفان ذلك يقضي الى الرعونة ولاتكترال كلأم في يتل معامرأتك في الفراش الاوقت عاجتك الها مقدرذلك ولاتكثراسها ومسها ولاتقر بهاالايذكرا لله تعالى ولاتسكام بأمرنساء ألغمرين مدمهاولا بأمرانجواري فانها انتسط المكفي كلامك ولعملك اذا تكاحت عن غبرها تكامت عن الرحال الاحانب ولا تتزوج امرأة كان لها يعل أواب وأم أو بنتان قدرت الاشرط أن لا يدخل علمها أحدمن أقاربها فان المرأة اذا كانت ذامال يدعى أبوها انجيع ماله أله وانه عارية في يدها ولاتدخل بيت أسها ماقدرت والالاان ترضى الترف في بيت أومها فانهم ياخذ ون أموالك والممعون فيهاغاية العامع واماك ان تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخرج يتع المال لهم وتسرق من مآلك وتنفّق عليهم فان الولدأ عزعاتها منك ولاتحمع بين امرأتس في دار واحددة ولا تتروج الابعدان تعلم افك تقدرعلى القمام بحميم حواقحها واطلب العهلم أوّلاثم اجمع المسال من المحلال ثم تزوّج فانك أن طابت آلمه ال في وقت التعلم هجزت عن طاب آلعيلم ودعالة المال الى شراءا تجواري والغلمان وتشتغل مالدنسأ والنساء فبسل نحصيل العلم فيضبع وقتك وتحمع عليك الولدو يكثرعيالك فتحتأج الحالقيام بصامحهم وتترك العلم وأشيتغل بالعلم في عفوان شبها بك ووقت فراغ قلمنك وخاطرك غانستغل بالمال ايحتمع عندك فان كثرة الولدوالع ال ستوش البالفان جعت المال نتزوج وعاليك بتقوى اللهواداء الامانة والنصيحة نجبع الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس و وقرنف كووقرهم ولا تكثر معاشرة -م

الادمدأن دماشر وك وقايل معاشرتهم لذكرالمسائل فاندان كان من أهله اشتغل بالعلم وان لمبكن من أهله أحبــك وآياك أن تكلم العامة بأمرالدين في الـكالام غانهم قوم يقلدونك فنشتغلون بذلك ومن حاءك سيتفتدك في السائل فلاتحب الاءن سؤاله ولا تضراله غبره فانه بشوش علسك حواب سؤاله وان بقتء ينبن بلا كتب ولاقوت فلاتعرض عن العلم فإنك إذا اعرضت عنه كانت معد صنتكمأ وأقسلء يمتفقهتك كانك اتخسذت كلواحدمنهما بنساو ولدالتزيدهم يرغبة فىالعلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلاتشافسه فانه يذهب ماء وحهك ولأتحش من أحدعندذ كرامحق وانكان سلطانا ولاترض لمفسك من العبادات الامأ كثرهما غعله غبرلة ويتعاطاها فالبالعامة اذالم بروامنك الاقبال علمها مأكثر مما بفعلون أعتقدوا فسك فلة الرغسة واعتقدوا أن علك لا ينفعك الامانفعهماكهل الدىهم فمه وأذادخلت الدةفه اأهل العلم فلا تتخذها لنفسك ولكن كواحدهن أهلهم لمعلوا انك لاتقصد حاههم والابخر حون علمك بأجعهم ويطعنون فيمذهبك والعامة عنرجون علمك ويتطر ون السك بأعضه فتصير مطعونا عنسده مم ملافاثدة وان استعتوك في المسائل فلاتنيا فشمه م في المناظرة والمطارحات ولايذكر لهمشسيئاالاعن دايل واضم ولاتطعن فى أسابذتهـمفانهم بطعنون فمك وكن من الناس عملي حمذر وكن قه تعمالي في سرك كما أنت له فىعلانىتك ولايصلح أمراله المالم الابعدان معسل سره كعلانيته واذاولاك السلطان عملافلاتق لرذلك منه الابعدأن تعلمانه انوليك ذلك لعلمك واماك ان تدكام في يحاس النظرع لى خوف فان ذلك يورث الحال في الالف اظ والله كمن في اللسان وأباك ان تكثر الضعك فاله عت القلب ولاعش الاعلى طمأندنة ولاتبكن يحولافي الامور ومن دعالة من خلفك فلاقصه فان الهمائم تنادي من خلفها واذاتكامت فلاتكثرصياحك ولاترفع صوتك واتخذلنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يفحقق عند الناس ثمامك وأكثرذ كرالله تعيالي فعيا من الناس ليتعلوا ذلك منك واتخذ لنفسك ورداخلف الصلوات تقرأ فيه القرآن وتذكرالله تعالى وتشكره على ماأودعك من الصبر وأولاك من النع واتخذ النفسك أمامامعدودة منكل شهرتصوم فيهاليقتسدى غسرك مك وراقب نفسك وحافظ على الدلم لتنتفع من دنيساك وآخرتك بعلك ولا تشتر بنفسك ولأتسع بل

الخسذاك غد لامامصلها وقوم مأشغالك وتعقد علسه في أمورك ولا تطوش الى دنساك أوالىماأنت فسه فان الله ثعمالى سائلك عسرجسع ذلك ولاتشمتر الغُلمان المردان ولاتفاصرمن ففسائا لتقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع المكاكحوائج فانقت أهمانك وان لمتقمعانك ولاتتسع النماس في خطآماهم بلاتمع في صوابهم واذاعرفت أنسانا بالشرفلاندكره به ال اطلب منه خبيراً فاذكره مه الافي ما الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكر. للناس كملايتمعوه ومحذروه قال عليه المسلاة والسلام اذكرواالفاح مه حتى محمدره الناس وان كأن ذاحاه ومنزلة والذي ترى منه انخلل في الدس فاذكر ذلك ولا تسال من حاهه فإن الله تعسالي معسست وناصرك وناصر الدن فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتحاسر أحدعلى اظهار المدعة في الدين واذا رأيتمن سلطانك مالا بوافق العلم فاذكرذاك معطاعتك الماهفان بده أقوى من مدك تقول له أنامط مع لك في الذي أنت فد لانك سلطان سلط على عمرا في أذكر من سيرتك مالانوافق العملم فاذا فعلت مع السلطان مرة كعاك لانك اذا واظمت علسه ودمت العلهم يقهر ونك فمكون في ذلك قع السدى فاذا فعلت مرة أومرتن معرف منها كالجهه دفي المدين والحرص في الامر مالعروف فإذا فعل ذلك مرة أنوي فأدخل علمه وحدك فيدار وانصه في الدين وناظره ان كان متدعا وان كان سلطانافاذ كرله ماصضرك في كآب الله تعالى وسنة رسول الله علسه الصلاة والسلام فان قسل ذلك منك والافاسأل الله تعمالى ان محفظك منه واذكرا لموت وأستغفر لاستاذك ومن أعدت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القمور والمشايخ والمواضع الماركة واقدل من العامة ما بعرضون علمك من رؤ ياهم في الني صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والنازل والمقساس ولأتحالس أحسدامن أهل الاهوآء الاعسى سدل الدعوة اليه الدن ولا المكثراً للعب والشتم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كملايتقدم علمك العامة ولاتتخذدارك فىجوارالسلطان ومارأت على حارك فاستره علمه فانه امانة ولا تطهراسرارالناس ومن استشارك في شئ فأشر عليه عا تعلم انه يقربك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنتفع بهافي آولاك واحراك أن شاءالله تعمالي واياك والبخل فانه يبغض بهااره ولآتك ماماعا ولاكذابا ولاصاحب

تخالط ملاحفظ مرؤتك في الاموركاءا والدس من الشاب المدض في الاحوال كلها وأظهرغني القلب مظهرامن نفسك قلة أمحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من نفسك الغني ولاتظهر الفقروان كنت فقيرا وكن ذاهمة فأن من ضعفت همته ضيعفت منزلته واذامشدت في الطريق فلاتلتفت عيناو شمالا دارداوم النظرالي الارض واذاد خلت الحيام فلاتساوى النياس في أجرة الحام والحاس بل ارجع على ما يعطى العامة لتظهرم و تك يدنهم فيعظمونك ولا تسلم الأ متعة الى الحائك وسائر الصناع ال اتخذ لنفسك ثقمة مفعل ذلك ولاتما كس بالحمات والدوانق ولاتزن الدرآهمبل اعقدعلى غيرك وحقرالدنىاالمحقرة عندأهل أسلم فان ماعند الله تعمالى خيرمنهما وول أمورك غمرك ليمكنك الاقسال على العلم فذلك احفظ تحساجتك واماك ان تكام المحسأنين ومن لا مرف المناظرة والمحة من أهل العلم والذن يطلمون اتجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بن النماس فانهم بطلبون تخميلك ولاسالون منك وان عرفوك عدلي الحق واذادخات على قوم كارفلاتر تفع علمهما لمبرفعوك الثلايلحق بكمنهم أذية واذاكنت في قوم فسلا تتقدم علمهم فى الصلاة مالم يقدم موك على وجه التعظيم ولاتدخل الحمام وقت الظهيرة أوالغداة ولاتخرج الىالنظارات ولاتحضر مظالم السلاطين الااذأ ع, فت إنك إذا قلت شدمًا منزلون على قوالك ما تحق فانهم مان فعلوا ما لا محل وأنت عندهم ريمالا تملك منعهم ويظن الناس ان ذلك حق أسكوتك فيما يدنهم وقت الاقدامءأيه واماك والغضب فيمجلس العلم ولاتقص على العامة فان القاص لامدله انتكذب واذا أردت انخاذ مجلس العلملا حدمن أهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر ينفسك واذكرف ما تعله كملا نغتر الناس محضورك فعظنون انه على صفة من العلم وليس هوعلى تلك الصفة فان كان يصلح الفتوى فأذكر منه ذلك والافداد ولاتفعد لمدرس سنيدبك الرائرك عنده من أتحسا اللغيرك مكمفة كلامه وكميةعلمه ولاتحقر محالس الذكر أومن يتخبذ محلس عظيمة محاهك وتزكستكاله ملوجه أهمل محلتمك وعامتمك الذين تعتمدعام ممعواحمدمن أصحابك وفوض أمرالمناكح الىخطيب ناحيتك وكذاصلاة أنجنآ تزوالعيدين ولاتنسى من صالح دعائل وافل هذه الموعظة منى وانما أوصل لمصلحتك ومصلحةالمسلين آه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصمه) المرقة اذا

أَنْتَمْتُلا تَتَغِيسُ لَكَنَ فَى الْقَدْيَةُ وَالْعَامَ اذَا تَعْبَرُ وَاشَدَّ تَغْبَرُهُ تَغِيسُ وَمِمُ وَاللّبَ وَالْمَا يَسْتُواللّهِ مِنْ الْمَعْدُ وَاللّهِ كَابِ السلاة) وضع المقلق على المُخْابِ مَرَ وَاللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ وَاللّاجِلُ السّكَابِ السّكَابِ السّكابِ وَاللّهِ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ عَلَيْهُ اللّهِ وَاللّهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلّالِي اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّه

(كاب الرهن)

ماقيل البيع قبل المرهن الافى أربعة بسع المشاع جائزلارهنه بسع المشغول جائز لارهنه بسع المتحد في يعلم المنافرة المرهنة بسع المعلق عقد بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائزلارهنه بسع المعلق عقد بشرط قبل وجوده في غير المدبر حائزلارهنه لا يعيو زرهن البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيع المائز المنافرة حائز المنافرة المستأجر على دين الحرب عن الرهن ولا يعود والا يجوزارهن العين عند المستأجر على دين المحتوزات المنافرة ا

المقموض على سوم الرهن اذالم سن المقدار ليس عضمون في الاحير الاحل في الرهن مفسده الوارث إذاءرف الرهن لاالراهن لايبكون لقطية ال محفظه الي ظهور المالك اه وقدنقلناه في كتاب اللقطة (تُمَقَال) القول لمنكره مع العمن وفي تعبين الرهن وفي مقسدا رمارهن بها اختلف الراهن والمرتهن فعساما ع مهالعدل الرهن فالقول للرتين وان صدِّق العدل الراهن كالذا اختلف في قعة الرهن بعد للاكه ولومات في مداله دل فالقول للراهن ولوكان رهنا مشل الدين فساعه العبدل وادعى المرتبن اندماءه مأقل من قعتبه وكسذمه الراهن فالقول للسراهن بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلنساه في كاب الدعوى إثم قال ما حازت الكفالة بهجازالرهن يهالافي دراك المسع يحوزالكف الةبه دون الرهس وتحوز الكفالة عماء لمي الكفيل والرهين وفي آلكفالة العلقة يحوز أخذا الكفيل قبل وحودالشرط دون الرهن ذكرهمافي الضاح التكرماني آه وقد نقلناه في كأب الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلماه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة مكتاب الرهن (قال المؤلف في العَاءدة الثما نُمذاذ اجتمرا كملال والحرام غلب الحرام الحلال مأنصه) ومنها لواستعار شيثاليرهنه على قدرمعين فرهنه مزائد قال في الكنز ولوعن قدرا أو حنساأ ومليدا فعالف ضمن المعسر المستعمر أوالمرتهن اه واستثنى الشارج مااذا عسن له أكثر من قيمته فرهنه بأقل من ذاك عمثل قيمته أوأكمتر فانه لا مضمن لكونه خسلافا الى خسر اه (ممقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه وكنذا تصرف الراهن والمؤرف الرهون والعسن المؤجرة منع محق الرتهن والمستأج والماتدم الحق هناعلى الملك لانه لا مفوت به الامنفعة مالتأخر وفي تقديم الملك تفو متعدم على الانو اه وقد نقلنا هذه العارة في كاب الاحارة (وقال في القاعدة الرابعة التابع يَّا بِعِمانصه) وخرج عنها أيضا مالوقال المدنون تركت الاحل أو أطلته أوجعات المأل حالافاته مطل الاجل كإفي اتخانسة وغيرهامع انهصفة للدين والصفة تابعة الموصوفها فلاتفرديحكم وممايخرج منهالوأسقط الدائن المجودة فانه يصم لانهاحقه كإفى الاصل ومماخر جلوأسقط حقه في حدس الرهن قالوا تصح ذكره العمادي فىالفصول ومنهاالكمفيل وأبرأه الطالب صحمعان الرهن والكفيل تابعان للدىن وهوماق ووافقنا الشافعية في الرهن والكف لرعلي الاصم وخالفونا في الاجل

واهجودة فارقين بأنشرط القياعدة انلامكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد كالرهن والمكفل أفردنا تحكماه وقد نقلنا بعض هذه العبارة في كتاب المداسات وفى كتاب الكمفالة أيضاً (وقال في القياعدة الثانية عشرلا ينسب الى سياكت قول ما نصه)ولورأى المرش والراهن بيسع الرهن فسكت لا يمطل الرهن ولا مكون رضاءفي رواية اه (مُقال) وحرج عن هذه القاعدة مماثل الى ان قال السابعة والثلاثون سكون الراهن عندقيض المرثهن العين الرهونة اذن كافي القنية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) و يكون رهنا اه (وقال في جث ماية ـ لالسقاط مانصه وكذالوقال الرئهن تركت حقى في حيس الرهن بطل كذا فحامع الفصولين وفصول العادى الىأن قال فقدعامان حق الغانم قبل القسمة وحق الحسس الرهن وحق المسمل المجرد وحق الموصى أهما اسكني وحق المومى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قمل القسمة على فول خواهر زاده بسقط بالاسقاط أه وقد نقلنا تمام ذلك في السرب فراجعه (وقال في أحكام المقودمانمه) وحائز من أحدد الجانب من فقط الرهن من حانب المرتهن ولازم من حانب الراهن بعدالقبضاه (بمقال). تسكميل. الباطل والفاسدعندنا في العبادات مترادفان الى أن قال وأماني الرهن فقال في حامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وماطله لاسعاق مه الضمان بالاجماع و علا الحيس للدين فاسده دون باطله ومن الساطل لورهن شيئالا حرة نائحة أومغنسة اه (رثم قال) والمتضم الفرق بن الفاسدوالباطر في الرهن والكفالة عاد كرفلىراجع في البكتب المطولة أه (وقال في بحث القول في الملكمانصه) ولوجني المرهون على وارث السمد مديد لمأره الآن ومقتضى شوتها للحنى علمه اسدا أن يكون الحكم مخالفا الوحني على الراهن اه وقد نقلنا ستمن كان المخامات (وقال في محث القول في الدن ما نصه) واختصالدين أحكام منها جُوازا الكفالة به اذا كان دسنا صحيحا وهُو مالاسقط الابالاداء أوالأبراء ولامحو زبيد ل الكتابة لانه يسقط بدونه مايالتعميز ومنهاجوا زالرهن مه فلاتحوزا اكفالة والرهن بالاعسان الامانة والمضمونة بغسيرها كالمبيع وأماالمضونة بنفسها كالمغصوب وبدل امخيام والرهن وبدل الصطوعن دم العمد والممع فاسداوالمتموض على سوم الشراء فتصع الكفالة والرهن بهالانها ملحقة مالدون اه وقد نقلنماه في كأب الكمالة وفي كاب المداينات (ثمقال) قالالالسوطى معز باالى السكى فى تدكملة شرحالمهذب (فيرع) حدث في الأعصارالقريبية وقف كتب اشترطالوا قف إن لا ثعار الابره. أولاقترج من مكان تحميسها الأمرهن أولا تتنر جأصلا والذي أقول في هذا ان ن لا يصم بهالانها غرمه مونة في مدالموقوف علمه ولا بقال انها عارية أضاءل الاتخذلهاان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويدوعلها بدامانة فشيرما أخذ الرهر علم الهاسد وان أعطاه كان رهنافاسداو مدون في مدخازن الكتب امائة لان فاسداً لعقود في الضمان كر صحيحها والرون اما نه هذا إذا أريداله وزالشرعي وانأريده لدلوله لغية وانبكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذالم معلم وادالواقف فيحتمل ان يقبال بالمطلان في الشرط المبذكور جبلا على المعنى رعيومحة بدلان بقال مالحية جلاعل اللغوى وهوالاقرب تصحيالكلام كير وحمنئذ لامحو زاخ احهامدونه وان قلنا سطملانه لمحزاخراجهامه ره ولايدونه امالانه خيلاف ثبرط الواقف وامالفسا دالاستثناء فيكانه فال لايخرج مطلقا ولوقال ذلك صحولانه شرط فسه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها مل صبء بي ناظر الوقف ان تمكن كل من رقعه _ قبالا نتعاع بتلك البكتيه فى مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لايخرج الابتذكرة وهذا لا مأس يه فلاوجه لىطلانه وهوكما حلنساعلمه قوله الامرهن فيالمدلول اللغوى فيصيمو يكون المقصود ان تحو مزالواقفالا نتفساع لمسن يخرج به مشروط بأن يضع في نزانة الكتب مايتذ كرهويه اعارة الموقوف ويتسذكرا كخيازن يهمطاليته فيذيغي ان يصحوهذا ومتى أخذه عدلي غيرهذا الوحيه الذي شرطيه الواقف عتنع ولانقول بأن هيذه التذكرة تبقى رهنا المان بأخد ندها فإذا أخذها طالسه الخازن مردالكاب بعلمه ان مرده أيضا بغير طلب ولاربعذان محبه بيل قول الواقف الايرهن على هذا المعنى حتى يصمرا ذاذ كره ملفظ الرهن تنز يلالافظ على الصحة ماأمكن وحيذثذ مجوزاخراجه مااشرط المذكورو عتنع بغسره لتكن لاشدت له أحكام الرهن ولا يستحق يرمه ولأبدل الكتاب الموقوف آذا تلف بغيرتفر بط ولوتلف يتفريط ضعنه وليكن لانتعن ذلاثا ارهون لوفائه ولاعتنع على صاحبه التصرف فيه اه وقول ابنالا يصمالرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات ماطل فاذاهاك لمعسش يحلاف الرهن الفاسدفانه مضمون كالصحيح وأماوجوب اتباع

شرمَله وحمله على المهنى اللغوى فغير بعيداه وقد تقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا ﴿ وَقَالَ فِي بَعِثَ الْقُولِ فِي ثَمْنِ المَثْلِ ﴾ ومنها الرهن اذاهلك بالاقل من قعمته ومن الدَّين فالمعتبر قعتمه يوم الهلاك لقولهمان يدويدامانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن اته و كونية عليه اذامات كأنه كروالزيلعي اه (وقال في محث ماافترق فهيه حدس الرهن والمسعمانصه) لوكان المسع غا تبالا يلزم المشترى تسلم الثمن مطاقسا والرهن اذا كان غآثباءن الصرويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره قبل أخذالدين والمرتهن إذا أعار الرهن من الراهن لمسطل حقه في الحس فله رده يخلاف السائع اذا أعار المدع أوأودعه من المشترى سقط حقه فلاعلك ردموهما في سوع السراج الوهاج والبائع اذاقيض المن وسلم المسع الشرى موجدفيه ز بوفا أو منهر جمة وردهالدس له استرداد المدم وفي الرهن سسترده ولوقيضه قرى ماذن الساثم بعيد نقدا^ل هن و تصرف فسيه بديم أوهية ثم و جدالساثم بدالثن زيد فالدسر إدارهال تصرف اشترى مخلاف الرهن ذكر والاستهجابي لسوع وقامية خان في الرهن اه وقد نقلناه في كاب السوع (وقال في محث ما فترق فمه الوكدل مالمدع والوكدل بقدض الدين مانصمه وصيم من الاول أخذ الرهن لامن الشاني أه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن آلالف إزمانصه) «الوديعة» أي رحل ادعى الوديعة وصدقه المدعى علمه ولم أمره القاضي بالتسلم المه فقل إذا أقرالوارث مأن المتروك ودبعة وعيلى المت دين لم يصح اقير اره ولوا صدقه الغرماه فمقضى القياضي دن المثو مرجيع المدعى على الغرماء لتصديقهم وكذافىالاحارة والمضاربة والعار بةوالرهنآه وقد نقلناه فيكتاب الاقرار ﴿ وَقَالَ أَحُوا لِمُؤْلِفُ فِي تَسْكُمُ لِمُن الْحُمْلُ فِي هِدْ الْسَكَمُ الْهُمَانُصِهِ ﴾ الرهن في كفالة النفس لابحوز والحملةان تضمن المال على إنهان وفي يوم كذافهو مرىءمن الميال و مرتم ن بالمال اه وقد نقلناه في كاب الكفالة " (نم قال الراسع والعثم ون في الرهن) الحيلة فى جوازرهن الشاعان بيدع منه النصف ما مخدارة برهنه النصف ثم يفسخ البيم المحملة في جوازا نتفاع المرتهن بالرهن ان سيتعبره أبعدا لرهن فلا بمطل بالعسارية وسطل بالإحارة ليكن بحربجين الضميان مادام مستعملاله فإذا فرغ عادالفهان الحدلة في أثمات الرهن عندالقاضي في غسة الراهن الندعية انسان فيدفعه دانه رهن عنده و شته فعقضي القاضي بالرهنية ودفع الخصومة اه

﴿وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب السوع في بحث الحمل مانصه) هوتا دع لامه فَي أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (تُمقال) ويتمعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معهاا ه (وقال أيضافي كَابِ السَّوع مانصه) الجودة في الاموال الربوية هدر الافي أربع مسائل في مال الريض تعتبر من الثاث وفي مال المتم وفي الوقف وفي القلب الرهين اذا انكسرو نقصت قيمته فلاراهن تضمن المرتهن قهته ذهبا وتبكرون رهنا كإذكرهالزبلعي فيالرهن اهأ وقدنقلناه في كتأب الوقف وفى كتاب الوصية ﴿ وقال في كتاب الـكفالة في بحث الغرورلا يوجب الرجوع) في ثلاث الاولى أذا كان بالشرط الثانسة أن مكون في ضمن عقد معاوضة الىآخومانصه وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان في متفرقات سوع الكررا شترني فلناعبدارتهني فاناعيد اه وقوله في متفرقات بوع المكنز آنماذ كرذلك في الكنزفي ماب الاستحقاق لا في متفرقات المدوع (وقاّل في كتاب القضاء مانصه) لاعلف القاضم عبلي حق محهول اليأز قال الآفي مسائل اليأن قال الرادمية الرهن الجهول اه (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غبر صحيحة الافي ثلاث الىأنقال واذاشهدوا برهن لانعرفونهأو بغصب شئ محهول كمافي قضاء انخانية الشهادة برهن محهول صححية اذالم بعرفوا قدرمارهن عليه من الدين كإفي القنية إ اه (وقالفيه أيضاً) انجهالة فى المسكوحة تمنع الصحمة الى أن قال وفى الرهير. وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كأب المداينـــآت مانصه) ويفرع عــليمان الدبون تقضى بأمثاله امسائل منهالوهلك الرهن يعدالا يراءمن الدس فاله يكون مضمونا يخلاف هلاكه بعدالا يفا وذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فانه يكون مضموناصوامه لايكون مضمونا كمافى شرحها (وقال فيه أيضا)كل قرض حرنفعا - وام فكره الرثهن سكني الدارا لمره و نه ماذن الراهن كما في الظهر مهاه (وقال فه أيض) القول للملك في جهة التمليك فلو كان علمه دينان من جنس واحد فُد فعرشتنا فالتعيين للدافع الااذا كان من جنسين لم يصم تعيينه من خلاف جنسمه ولوكان واحدافادي شيئاوقال هذامن نصفه فان كآن التعمين مفيدا بأنكان أحيدهما حالاأو يدرهن أويه كفيل والآخرلاصم والالااه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى آلامين ثمأزاله لايز ول الضميان كالمستعير وُالمستأجرالافيالوكيليالبيء إلى أن قال ومستعيرالرهن اه (وقال فيه أيضاً) الموديعة لاتودع ولاتمار ولا تؤجو ولا ترهن والمستأجرية جو و يعار ولايرهن الله أنقال والرهن صحالوديعة الاودع ولا يعار ولا يؤجر اه (وقال فيسه أيضاً) وفي المسرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صع بخلاف الراهن اذا استأجر المربية على المستعبر الافي عادية المتأجر المرتبين اه (وقال فيسه أيضاً) مؤنة رد المارية على المستعبر الافي عادية المناكبة المناف المستعبر الافي عاد المناف المناف في المناف ا

﴿(كتاب الجنامات) ﴿

العاقلة لا ثعقل العدمد الافي مسئلة مااذاعفا بعض الاواماء أوصالح فان نصدب الماقس سفل مالاوتحمله الماقلة كافي شرح المحمع صلح الاوليآ وعفوهمعن القاتل وسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذافي النية الواجب لانتغمد بوصف السدلامة والمساح يتقيد به فلاضعان لوسرى قطع القاضي الى النفس وكذالومات المعز روكذا اذاسري الفصيدالي النفس ولمصياوزا لمعتباد لوجويه بالعقد ولوقطع المقطوع يده يدقاطعه فسيرى ضمن الدية لأنه مماح فيتقيد وضمن لوعزرز وحته فماتت ومنه المرور في الطربق مقدربها ومنه ضرب الاب ابنه أوالامأ والومى تأدسه ومن الاول ضرب الاب ابنه أوالام أوالومي أوالعملم باذن الاب تعليما فمات لاضمان فضرب التأديب مقيد بكونه مماما وضرب التعليم لالكونه واجماوعاه في الضرب العتاد أما غرو فوحب الضمان فىالـكلاه وقدنقلناه في كتاب اكحدود والتعزير (ثمقال) وخرجءن.هـذا الاصلالثاني مااذا وطئ زوجته فأفضاها أوماتت فلاضمان علمه مع كونه مماحا اكون الوط قدأ خذموجيه وهوالمهر فلمحب به آخروتمامه في التعزير من الزياعي انجنايتان على شخص واحدفى النفس وفمادونها لابتداخلان الااذا كاناخطأ وايتخللهما مره فتحب دمة واحدة ذكره الزيلعي القصاص يجبليت بشدائم يننقل الىالوارث فلوفته للأهيد مولاء وله أبنه أن فعفا أحهده ماسقط

الفصاصولاشئ لغسرالعافى عنسدالامام وصميمعفوالمجروح وتنضى ديونهمنه لوانقل مالاوه وموروث ءلي فسرائض اللهسيميانه وتعيألي فسرته آلزو حان كالاموال اه وقـد نقلناه في كناب الغرائض وفي كتاب المداسّــات المجمَّقال) الاعتمار فيضمان النفس لعدد انحساة لالعددانج سامات وعلمه فترع الولوانحي في الأحارة لوأم وأن يضرب عسده عشرة أسواط فضريه حسد عشر فيات رفوعنه مانقصته العشرة وضمن مانقصه الاخسير فيضمنه مضير ويادعشرة أسواط ونصف قمته دبةالقتا خطأأوشسه عمدعما العاقلة الااذا ثدت باقرارهأ وكان القتمل فداراكوب الاسلام فداراكر بالاوجاعهمة الدم فلاقصاص ولادية على قاتله همة القصاص لغرالقاتل لاتحو زلانه لابعدي فسه التمليك كذا في الهارة الولواكمية (ه وقد نقلنا ه في كتاب الهية (يتمقال) لابحب على المكره دية المكره على القتل اذا قتله الآخرد فعاعن نفسه اهم وقد نقلناه في كاب الاكراه (ثمقال) لسكل أحبدالتعرضء يبلى من شرع جنيا ها في الطريق ولا يأثمه ون مألسكوت عنه يضمن المداشر وان لم مكن متعدماً فيضمن المحيدا دا ذاطرق المحدمد ففقأعينا والقصاراذادق فىحانوته فانهدم حانوت حاره لااعتمار برضيأهل المحلة فىالسكةالنافذة حفر بترافى يربة في غبر بمرالنا سلم يضمن ماوقع فهما اه وقد نقلناهدوالمسائل في كأب الغصب (ثمقال) قطع الحام عمام عمله وكان غررجاذق فعمت فعلمه نصف الدية أه وقد نقلناه في كاب الاحارة (ثمقال) مذهب الاصوليين أن الامام شرط لاستهفاء القصاص كالحدود ومذهب الفقهاء الغرق القصاص كامحدودا لافيخير ذكرناها في قاعدة الحدود تدرأ بالشميات وقدنقلناهدُ.المسئلة والتي قىلھا فى ڭاب اكحدود (ئىمقال) عفوالولى عن القاتل أفضل من القصاص وكذا عفوالمجر وح وعفوالوبي يوجب براءة الفياة ل فى الدنساولا سرأعن فقله كالوارث اذا أمرأالم دنون مرئ ولا سرأعن ظلم المورث ومطله اذاقال المحروح قتلني فلان ثمات لم يقمل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث ان فلانا آخر قتله محيلاف مااذاقال حرحني فلان يژمات فعرهن ابنيه ان فلانا آخر حِ حَهُ نَقُمُلُ كِمَا فِي شُرِحَ المنظومة [ه وقد نقانا ه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصم عفوالمحروح والوارث فمل موته لانعقا دالسد لمماكا في المزازية أتحد ودندرأ ات فلاتثدت معها الافي الترجة فإنها تدخل في اتحدود مع ان فيها شهته كما في ا

مرح أدب الغاضياء وقد نقلناه في كاب الدعوى وكاب انحـــدودوالله سيحـــانه وتعالى أعلم (يقول طامعه) وهذه هي المسائل المجوعة المحقة كتاب انحنامات والقصاص (قُال المؤلف في القاعد الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل أكن قالوالما كان القصد أمراماً طنماأ قعت الا لله مقامه فإن قتله عارف ق الاحزاء عادة كان عداووجب القصاص فيه والافان قدله عالارفرق الاحزاء عادة أكنه يقتل غالما فهوشه عمدلا قصاص فيه عندالامام الاعظم وأما الخطأفأن يقصدمنا مافيصب آدمنا كإعلى فياس الجنايات اه من القاعدة الاولى لا قواب الامالنية (ثم قال في القاعدة الثاسة الامور عقاصدها في العاشر فى شروط النبية الأول الإسكام الى أن قال الثاني القييزمانصه) ومن فروعه عد الصي والمنون خطأ ولكنه أعممن كون الصي عمرا أولا اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقائه مانصه) كالجروح اذالم زل صاحب فراشحتيمات يحال مه على المجرح ومنهالوكان في مدر حل عد لدفقال رجل فقأتء ينه وهوقي ملك الباثع وقال المشترى فقأثها وهوفي مايكي فالقول للشتري فأخذ أرشه اه (ممقال) وخرج عنمه أيضا مالوقال العسد لغرو بعدالعتق قطعت مدك وأناعب دوقال المقرله ال قطعتم اوأنت حكان القول العسد وكذا لوقال المولى لعمدقمدا عثقه قدأخذت منائ غلة كل شهر خسة دراهم وأنت عسد فقال المعتق أخذتها معدالعتق كان القول قول المولي وكذاالوكسل مالسعاذاقال بعت وسلت قيل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكمل أ نكأن المسع مستملكاوان كان قاعمافالقول قول الموكل وكذافي مسئلة الغلة لايصدق المولى في الغاية القائمة ومما وافق الاصل مافي النهامة لوأعتق أمته تم قال لهاقطعت مدك وأنت أمتي فقالت هوبل قطعتها وأناحرة فالقول لمياو كذافي كل ثبئ أخذه مترب عندأى مندفة وأي توسف ذكره قسل الشهادات وتحتاج هدنده المساثل الي نظر دقىق للفرق بينها وفي المجمع من الاقرار ولوأقرح بي أسر بأخد المال قدل الاسلام أوباتلاف خربعده أومسلم بمال حربي في المحرب أو بقطع بدمعتقه قسل العتق فيكذبوه في الاسنادأ فتي مجد بعدم الضمان في الكل اهم وقد نقلناهذه العبارات في كاب الاقرارأيضا (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصاب مانصه) وفي اقرار البزازية صب ده تالانسأن عندالشهود فادعى ماليكه الضمان وقال

كانت تحسة لوقوع فأرة فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود شهدون على الصف لاعلى عدم العياسة وكذلك لوأتلف محم ماواف فطول سالضمان فقال كأن مستة فاتلفته الانصدق والشهودأن شهدواأنه محمذكي بحكم انحال قال الفاضي لا بضمن فاعترض علمه عسئلة كتأب الاستحسان وهولوأن رحلاقتل رحلافلماطلب منه القصياص قال كان ارتدأ وقتل أي فقتلته قصاصا أوللردة لايسمع فأحاب وقال لانه لوقسل لادي الى فتح ماب العدوان فانه بقتل و مقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلايمسمل مخلاف المال فانه النسمة الى الدم أهون حتى حكم فى المال مالنكول وفى الدم عدس حتى بقرأ و يُعلف وأ كتفي بعد من واحدةفىالمــالـوبخمسينءمنافىالدماه وقــدنقلناهفى كتابـالاقرار (وقال فى بحث السدب السا مع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء مكثر عما وحب على الرحال كالمجياعة والجوسة والجهاد والحزية وقعمل العقل عبلي قول والصحير خلافه اه (وقال فی بحث اذا تعارض مفسدتان رومی أعظمهما ضررابار تکات أخفهما الخ ماتصه عثم اذا ألقي نفسه في النارفاحترق فعملي المكره الفصاص بخلاف مآلوقال لتلقين نفسات من رأس الحمل أولا قتلنك بالسمف فالقي فسمه فات فعندأى حنيقة تحسالدية وهم مسألة القتل المثقل اه وقد نقلنا بقيته في كاب الاكراه (وقال في تنده يتحمل الضررائخ اصلد فعضر رعام مانصه) ومنها وجوب نقض مأثط مملوك مال الي طريق العامة عدلي مآليكه دفعيا للضرر العام اه (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) ولوحرحه خرحين عمدا وخطأأ ومضمونا وهدرا ومات بهما فلاقصاص اهر وقال قال في القاعدة المذكورة) ومنها اله يورث فتقهم الغرة بين ورثة الجنس أذا ضربت طنها فألقته اه وقدنقاناه في كتاب الفرائض (وقال أول القياعـدة الخنامسة) تصرف الامام على الرعية منوط مالصلحة وقد صرحوامه في مواضع منهافى كأب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المنسة في طر من العامة وصرب به الامام أبو يوسف في كاب الخراج في مواضع وصرحوافي كاب الجنايات أنّ السلطان لا يعمع عفوه عن قاتل من لاولى له والماله القصاص والصلح وعلله في الابضاح بأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو اهروقد زقلناصدر

هذه العمارة في كتاب الصلو أيضا ووقال في آخر بحث تصرف القاضي فيماله فعله في أموال اليتامي والنركات والاوقاف مقيد بالمسلحة فان لم يكن مدرا عليها لم يصح مانصه) ولهذاصر حوايان الحائط اذامال الى الطريق فاشهدوا حدعلى مالكه تمأبرأه الفاضي لم يصم كافي التهذيب وكذالا يصم تأجيل القاضي لان الحق لسر له كذا في حامع الغصولين اه (قال في القاعدة السادسة الحدود تدرأ بالشمات وهوحديث رواه الاسيوطى مانصه) يتنسه * القصاص كاتحدود في الدفع مالشمة فلاشت الاعماشت مهانحدود وعمافرع علمه انه لوذيح ناعمافقال ذيحته وهومت فلاقصاص ووجمت الدية كإفي العمدة ومنه الوجن القاتل بعدا كحكم عاسه مالقصاص فانه سقاب دية ولاقصاص بقتل من قال اقتلني فقتله واختلف في وحوب الدية والاصموعدمه ولاقصاص اذاقال اقتل عدى أوأخي أوابني أوأى الكن لاشئ في العمد وتحب الديد في غيره واستثنى في خوانه المفتسين مااذاقال أقتل امني وهوصغير فانه معت القصاص وتمامه في المزازمة وينمغي أنالاقهاص يقتل من لايعلم أمه محقون الدم على التأبيد أولا وفي الخياسة ثلاثة قتلوا رجلاعدا نمشهد وأبعدا لتوية أن الولى عفاءنا قال الحسن لاتقيل شهادتهم الأأن يقول اثنيان منهم عفاءناوعن هـ ذاالواحد ففي هذاالوجه قال أبوبوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اه وكتنامستُلة العفو فىشرح المكنزمن الدعوى عندقوله وقيل تخصمه أعطه كفيلافليراجيع وكتينما فى الفوائد أن القصاص كالحدود الافى سبع مسائل الاولى يحوز القضاء بعلمه فىالقعساص دون الحمدود كإفي الخلاصية أأشانية امحدود لأتورث والقصاص بورث اه وقد نقاناه منه المسئلة في كتاب الفرائض (تمقال) ألثالثة لايصم العفوقي انحدود ولوكان حدالقذف بخلاف القصاص الرابعة التقادم لايمنع من الشهادة مالقتل بخلاف المحدود سوى حدالقذف الخامسة يثدت بالاشكارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في المدارة من مساثل شي السادسة لاتحوز الشفاعة في الحدود وتحوز في القصاص السامعة المحدود سوى حدالقذف لاتتوقف على الدعوى مخسلاف القصاص فانه لابدفيه من الدَّعوى والله سيحانه وثمَّالي أعلم آه وقد نُقلنا ذلك في كاب الحدود أيضاً (مُمَقَال) ومن العِمانب ان الشافعية شرماوا في الشهة ان تكون قوية فالوافلوفتل مسلمذم افقتله ولى الذمى فانه يقتل به وان كان موافقالرأي أبي حشَّفة إه وقد نقلنا ذلك أدضا في كتاب اتحدود (يقول حامعه)وقوله فانه يقتل به صوامه فانه لايقتل به ﴿ وَقَالَ فِي الْفَاعِدُةُ السَّائِمَةِ ﴾ الْحُرِلاَ بَدْخَلِ تَحْتَ الْمُدْفَلا سنالغصب ولوصدا فلوغم مسافات في مده فأةأو يحمى إرضين ولامرد مالومات بصاعقة أونيشة حسة أوينقله اليأرض مسسعة أواليمكان الصواعق أوالى مكان تغلب فمه انجى والامراض فان دبته على عاقلة الغاصب لانه ضمان اتلاف لاخميان غصب والمحسريضين بالاتلاف والعسد يضمن جسما والمكاتب كاتحولا يضهن بالغصب ولوصغ براوتميامه في شريج الزيلعي قبيسل باب القسامة اه (ثمقال) وأمالولد كانحرة وكمأرالان حكممااذاوطيّ عرة شمهة فاحملها وماتت بالولادة وينمغيءهم وحوب ديتها مخيلاف مااذا كانت أمة ومزفروع القياعدة لوطاوعته عرقعيل الزنافلامه لميا كإفي انخيانية ولوكان الواطئ صيما فلاحبد ولامهر وهبذايما بقال لناوط وخيلاعن العبقر والعقر بخيلاف مااذا (وقال في القاعدة الثامة قاذا احتمراً مران من حتسر واحد و فيمنتلف مقصوده بما دُخلَ أحدهـما في الا تخرعا لما مآنسه) ومن زني بأمــة فقتلها لزمه انحدو القيمة لاختلافه ماولوزني بحرة فقتلها وجب اكحدمع الدبة اهروف دنقلنا بقبة هذه العمارة في كتاب انحدود فراجعه (نمقال) وأماانجناية إذا تعددت بقطع عضوه تمقتله فانهالا تداخس فمهاالااذا كاناخطأن على واحدد ولريخالهماره وصورهاستةعشرلانهاذا قطعثم قتل فاماان كمونآ عمدس أوخطأن أوأحدهما عمداوالا تخرخطأ وكل من الآر ومة اماعلى واحدأ واثنين وكل من الثمانية أماان مكون الثاني قمل البرءأ وبعده وقدأ وضحناه في شرح المذار في محث الادا والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج ما اضمان مانصه) قال السيوطي ترج ع في أن الاصل مسئلة وهم مالوأعتقت المرأة عبدافان ولاءه مكون لامنها ولوجني حناية خطأ فالعقل على عصبتها دونه وقدمحيّ مثله في بعض العصمات بعقل ولامرث [ه وأمامنقول مشاعنا فهاف كذلك قال في الميداية وكذا الولاء لان المعتقة حنى رثها هودون أخمها لان جناية المعتقء لمي أخم الانه قوم أيها وجنسايته كجنَّابِتها!» وقد نقَلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشرلا ينسب

إلى سأبكت قول مانصه) ولوسكت عن وماء أمنه لم يسقط المهر وكذاعن قطع عضوه أخذامن سكوته عنداتلاف ماله اه وقدد نقاناهافي كاب السكاح وكالانفصب (وقال في القاعدة الخيّامسة عشر من استعمل مااشي قبل أوانيه عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الأرث اه وأحد نقلنها ذلك في كتاب الفرائض أيضا (تمقال) وخرج عنها مسائل الاولى لوقتلت أم الولد سدهاعتفت ولمتحرم الشانية لوفتل المدبرسسده عتق ولكنه يسعى فيجسع قهمته لانه لاوصمة لقاتل اه وقد نقانا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة لوقتل صاحب الدين المديون حلدينه اه وقد نقلنا أيضا ذلك في كاب المداينات (وقال في القاعدة الساَّدسة عشر الولاية الخاصة أولَّى من الولاية العامة مانصه) وللونى الخاص استمفاه القصاص والصلح والعفوم بانا والامام لايملك العفو ولأ بعارضه ماقال في السكنز ولائب المعتوه القودوا لصطرلا العفويقتل وليه لانه فعما أذاقتل ولى المعتوه كابنه قال في الكنز والقاضي كالآب والوصي بصائح فقط أي فلا يةتلولا سفواه (وقال في القاعدة الثامنة عشردَ كر معضّ مالا يتحزأ كذكر كله مانصه) ومنها العفوعن القصاص إذا عفاءن بعض القياتل كان عفواعن كله وكذا اذأعفا يعض الاواسا سقط كله وان انتلب نصيب الساقين مالا اه (وقال في القياعدة التاسعة عشراذا اجتمع الماشر والمتسعب أضيف الحكم الي الماشر)فلاضمان على هافرالمترتعد ماءاتلف بالقا عبروا ه (يرقال) ولاضمان على من دفع ألى صبى سكسنا أو سلاحا المسكمة له فقتل مدنفسه اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى ان قال السادس لود فع الى صى سكمنا المسكه له فو قُعْت علسه فجرحته كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفوالمترقال الولى سقط وقال الحافر أسقط نفسه فالقول للمافر كذافي التوضيح (تكممل) بضاف الحكم الى حفر المتروشق الرق وتطع حمل القنديل وفاقا وفتح ماب القفص على قول مجدوعنده مالاضمان كحل قمدالعدوتمامه في شرحنا على المنار اه وقد نقلنها ذلك في كتاب الغصب أيضا ﴿ وَقَالَ فِي الفَنِ الشَّالَثُ فِي أَحْكَامِ النَّاسِي وَانْجِــا هَلَّمَانُصُهُ ﴾ وفي وكالة الولوانجيسة اذاعفا بعض الورثة عرالفاتل عداغ قتله السافي أنء لم إن عنو المعض مسقط القصاص اقتص منه والالالان همذاعه أمشكل على الناس (وقال في أحكام الصديان مانصه) فلاتكايف عليه في شي من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولاشيءن المنهمات فلاحد علىه لوفعيل أسيابها ولاقصاص عليه وعمده خطأاه (ثمقال) ولايداوي الاباذن وليهاه وقدنقلناها فىالغصب أيضًا (ثمقال) ولايدخل الصيفي القسامة والعاقلة وان وحدقشل افي داره فالدية عُـلَى عافلته كماً فى المغرى اه (ثمقال) ولا يضمن الصــى بالغصب فلو صديبا فسات عنده لم يضهنه الاأذا نقبله الي مسمعة أومكان الوماه أوامحي وقدستلت عن من أخذا بن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه أحضياره الىأبيمه فأجيت بماقى اكخانمة رجل غصب صداحرا فغاب الصمي عن مده فإن الغاصب يمبس حتى يحتى الصي أو يعمل انه مات أه ولوخد عدمتي أخذ مبرضاه لميفهم مماني اكخانية لايهماغصمه لانه الاخذقهرا وفي الملتقط من النكاح وعن مجدفهن خدع بنت رجل أوام أته وأخرجها من منزله قال أحدسه أمداحتي مأتي بهاأو يعلمونها اه ولوقطع الرف صي لم تعلم محته ففيه حكومة عدل لأدية ولود فع سكيناالى صبى فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتبل غيره فالدية على حاقلة المى ومرجهون بماعلى الدافع وكذالوأ مرصيما يقتل انسان فقتله ولوأمرصيما بالوفوع مرشجرة فوقع ضمن ديته ولوأرساه في حاحة فعطب ضمنه وكذا لوأمره ووشعيرة لينقض ثمرتها له فوفع وكذالوأمره مكسرا لحمل كذافي الخانمة وفيها أيضاصي ابن تسعسنين سقط من سطح أوغرق في ماء قال بعضهم لاشئ عـ لى الوالدين لانه عن صفظ تفسمه وانكان لاء مقل أوكان أصغرسنا فالوا يكون على الوالدن أوعلى من كان الصمى في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شئ الاالاستغفار وهوالعيم الاان يسقط من يديه فعلمه المكارة ولوجه ل صدماعلى دارة وقال امسكهالي وهي واقفة فسقط ومات كانعلى عاقلة الذي حله الدية مطلقا وان سيرالصي الداية فوطئت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصى الاان مكون الصى لا يستمسك علم افهدر ولوكان الرحل واكافهمل مة فقتلت الدارة انسانا فانكان الصي لا يستملك علمها فالدرة على عاقلة الرجل فقط والافعلى عاقلتهمااه (مقال) وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت ولايدرى لاعيرزوجهاعلى الطأب أه (مُقال في أحكام العبيدمانصه) ولا يحوز كونه شاهدا الى أن قال ولاوليافي نكاح أوقوداه (وقال في أحكام العيد أيضا) وكذاا قراره بحامة موجمة للدفع أوالفداء غيرضي يخلافه بحدأو قود

ه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (تم قال) ولادية في قتله وقيمته قائمة مقامها كالروبعضا ولاتناغها ولاعاقلة لهولاه ومنهماه الثمقال وجنايته متعلقة سرقيته كديتهاه (ثمقال)ويدفع فى جنايته ان لم يفده سده اه (ثمقال) ولاقصاص بينه وبين الحرفي الاطراف تخلاف النفس وتحب الحكيك مة يحلق محسه اله (ثمقالً) ولايدخــلفىالفسامة!﴿ (ثمقالُ) ويضمن بالغصب بخلاف المجرّ وُلُوصَعْبِرَا اه وَقَدَنَقَلْنَاهُ فَى كَتَابِ الغَصَبُ (وقالَ فَى أَحَكَامَ الْأَعْمَى مَافْصَهُ) ولادية في عنسه وانمنا الواحث الحكومة اله ﴿ وَقَالَ فَهِمَا يَقِيلُ الْاسْقَاطُ مِنْ الْحُقُوقَ مانصه) ومنهاحق القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في محث الفائم كالمستمقط في مض المسائل مانصه) التاسعة الاب ادانام عت حدار فوقم الاس عليه من سطير ونائم فسأت الاب محرم عن الميراثء لي قول المعض وهو آلصيم التساشرة من رفعالنائم ووضعه تحتجدا رفسقط عليها كحدار وماث لالمرمه الصمان اه وقد نقل اهافي الغصب أيضا (وقال في أحكام اكنثي مانصه)ولا قصاص على قاطع مده ولوعدا ولوكان القاطع امرأة ولاتقطع بده اذا قطع بدغيره عدا وعلى عاقلته ارشهااه (نمقال) وإذاقتل خطأوجيت دية المرأة ويوقف الساقي الي التدمن وكذافعـأدوناانفس اه (وقال في أحكام الانثي مانصه) وهي على النصف مُنالرَجُل في الايث وآلشهادةُ والدية نفسا وبعضا اه (ثَمْقال) وتحب الدية بقطع ثديماأ وحملته بخلافه مرالر حال فانحكومة ولاقصاص بقطع طرفها بخلاقه ولاقسامة علمهاولاتدخ لمعالعا قله فلاشي علمهامن الديه لوقتآن خطأ يخلاف الرحال فان القاتل كاحدهم آه (وقال في أحكام آلدى) يتنبه والاسلام ماقله من حقوق الله تعالى دون حقوق الاكمسن كالقصاص آه (ثمقال) وَّالْكَفَارِيَّةُ اقَلُونُ فِيمَا بِدِيْهِمُ وَانَا خَتَلَفَتْ مَلْلُهُمَا هُ (يُمَالُ) * تَنْسِيهُ آخر اشترك الهودوالنصاري في وضع الجزية وحل المنا كحة والذما فع وفي الدية وشاركهمألجوس فيانجز يةوالدية دون الاتخرين واستوى أهل الذمة فيما ذكرو يقتل المسلمالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولايقتل المسلم والذمي عستأمن اه وقد نقلناها في أبوابها من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام انجني) ومنها لايحوزقتل الجئي بغرر حق كالانسى قال الزيلعي قالوا يندغي ان لاتقتل الحية البيضاء التي تمشى مستوية لأنهام انجان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلواذا الطفيتين

والابترواما كروائحية السضاءفاتهاء مانجن وقال الطيعاوي لابأس وقتبل السكل لانه علمه الصلاة والسلام عاهدا لجن أن لايد خلوا بيوت أمته ولانظهر واأ نفسهم فاذاخالغوا فقد نقضوا عهدهم فلاحومة لهموالاولي هوالانذار والأعذارفيقال لهأ أوجى باذن الله وخلى طربق المسلسين فان أبت قتلها والابذارا فمما يكون خارج الصلاةاه وقدروي ارأى الدنه آان عائشه رأن في يتماحه فأمرت مقتلها فقتلت فأندت في تلك الدلة فقسل لها انهامن النفرالمذن استمعوا الوجي من النبي صلى الله تعلى علمه وسلفارسات الى المن فالتسع لمسآ أردون رأسافاعتقتيم ورواه النأبي شدمة في مصسنفه وفعه فلسأ أصبعت أمرت مانني عشر ألف درهم فَفَرَقَتْ عَلَى الْمَسَاكُمْنِ اهِ (وقال في أحكام الهمارم مانصه) وتحتص الاصول بأحكام الىأن قال ومنها لأيقتل الاصل فرعه ويقتل الفرع بأصله أه (ثمقال) ومنهالوورث على أبيه قصاصاسقط اه (بمقال) ونعتص الأصول بأحكام الى أنقال ومنهاجوا زناديسا لاصل فرعه والظاهرعدم الاعتصاص بالاب فالام والاحدادوا بجدات كذلك ولمأره الان اه وقد نقلناه في كاب الحدودوالتعزير وفى كتاب المحفاراً بضا (تمقال) واحتص الابوا لجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط من النسكاح لوضرب المعدا الوادياذن الاب فهدالت لم خدم الاأن يضرب ضريا لايضرب مثله ولوضرب ماذن الام غرم المدمة اذا هلك وأكحد كالاب عند فقده الافي عشرة مستلة ذكرناها في الفوائد من كاب الفرائض وذكرنا ماخالف فهاامجد العديم الفاسداه (مُ قال) وفائدة ويترتب على النسب اني عشر حكم الى أن قال وتحمل الدية اه (ثم قال) وسقوط القصاص اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) من الاخرس معتسرة وقائمة مقام العيارة في كل شي من سع واحارة وهسة ورونكا ووطلاق وعتاق وامراءوا فراروقصاص الافي الحدود ولوحد قذف اكجدودا لقصاص وفي رواية ان القصاص كالحدوده خافلا شدت بالاشارة وتمامه في الهداية وقدا فتصر في الهذاية وغيرها على استثنا الحدود وقدنقلنا قمته في مسائل شتى و نقلنا في كناب المحدود (وقال في محث القول في الماك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسماب التملك المعارضات المالية اليمان قال ودية القسل بملكها أولائم نلتقل الى الورثة ومنها الغرة بملكها انجنس فقورث كعنهاهُ وقد نفلنا ه في كتاب الفرائض (تمقال) الثانية لأيدخل في ملك الانسان

شئ بغيرا-تساره الاالارث اتمعـاقا الى أن قال وأروش انجنا مات اه (ثم قال) الساحة دية القنبل تثنت للقتول اسداء ثم تنتق لم الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منه دبونه وتنفذوصا ما وولوأ ومي شاث ماله دخلت وعند فاالقصاص مدل عنهافيورث كسائرأ مواله ولهذالوا نقلب مالاتقضي به ديونه وتنفذوه ساياه ذكره الزىلهي فيماب القصاص فعبا دون النفس وفيرعت على ذلك ولمأرمن فرعه لوقال اقتلني ففتله وقلنالا قصاص ماتفاق الروامات عن الامام فلادية أيضالانها تثدت للقتول وقدأذن في قتله وهواحدي الرواسّن و منهي ترجيحها لماذ كرناثم رأت في البزازية ان الاصم عــ دم وجو به افتا هر مآر چـــ ميمثا مر چـــ انقــ لافلة الحــ د ولوجني المرهون على وارث السدمثلالمأره الاكنومقتضي ثموتم اللعني علمه استداء أنكون الحكم مخالفالمالوحني على الراهن اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب الفرائص وفي كتاب الوصية (غقال) الثانية عشرا المك امالامين والمنفعة معماوه والغالب أوللعين فقط أوللنفعة فقط كالعمد الموصى عنفعته امدا ورقبت الوارث وليس له شئ من منافعه ومنفعت الوصي له فاذامات الموصى له عادت المنفعة للسالك الى أن قال ولوحني المسد فالفداء على الخدوم فانمات رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقسة فان أبي يسع العسدوان أبي الخسدوم الفدآه فداه المالك أودفعه وطلت الوصة وارش اتحناية علمه للالكا كالموهوب لموكسه الانتقصمه الخدمة فان تقصته اشترى بالارش خادم البلغ والاسع الاول وضمالي الارش واشترى مه خادم ولاقصاص على قاتله عداما المحتمعاء لى فتله فان اختلفاضي القاتل قهمته فيشترى بها آخر الى أن قال مخلاف مااذا فتل خطأ وأخذت قمته شترى بهاعد دو ناتقل حقه فيه من غبر تحد مدكالوقف اذا استمدل انتقل الوقف الى مدله ذكر وقاضح ان من الوقف وكالمدر اذاقتل خطأ يشترى بقيمته عدو يكون مدرامن غبرتد سرائخ وقد زملنا بقمته في كتاب الوصايا فراجعه (وقال في بحث القول في الدس مانصه) ﴿ فَوَاتَّدُ * الْأُولِي لِمَسْ فِي الشرع دين لا يكون الاحالا الاوأس مال السلم الى أن فأل وليس فيسه دين لا يحكون الأمؤجلاا لاالدية والمسلرف اه وقد نقلنا يقيته في كاب السوع وكاب المداينات (وقال في بحث ما ينع الدين وجويه وما لا ينع مانصه) الماسع الدية لا ينع وجوبها (وقال في بحث ماينبت في ذمة العسر ومالا يثدت مانصه) وما يكون الصوم

مشروطالاعساره ككفارة الغطر فيرمضان وكفارة الظهار وكفارة القتــل ودم التمتع والقران فمغرق فسه يينهما أي من الغني والفقسر فالاعتبار لاعساره وقت التك فيرمالصوم أه وقد نقلناً في كاب الصوم والج والطلاق (وقال فيعث ما يقدم عند الاجتماع من غيرالدون مانصه) ولم أرالا "ن مااذا اجقم قتل القصاص والردة والزناو بندغي تقديم القصاص قطعا كحق العبد اه وقد أقلنا هنته في كاب الحدود فراحمه أوقال في محت القول في ثمن المثيل مانصه) ومنها العدد الجنى عليه تعتبر قيمته نوم الجناية ومنها العدد اذاجني فاعتقه السمدغيرعا لمربهما وقلنها يضمن الأقل من قيمتيه ومن ارشيه هدل المعتسر وم الجناية أوقيمته وم اعتباقه (ثمقال) ومنهاضمان حنين الامتقالوالوكان ذ كرا وجب على ألضار ب نصف عشر قيمته لوكان حما وعشر قمته لوكان انثي كذا فىالكنزوفىاكخانىة وهـمافىالقدرسواءوظاهركلامهماعتمارهانوموضعه اه (وقال في أحكام انحرم ما نصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجهم اخارجه والتجأ اليهاه وقد نقلنا بقيته في كأب الجوفي كتاب الحدود السرقة (ثم قال) وهومساو لغسر وعندنا في اللقطة والدبة على القاتل فيه خطأ اه وقد زُقَلْنَا رقبته في كتاب ائج (وقال في آخرفن الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم يكون فرض عن مانصه) وكذا النيكاح مدخله الاحكام الخسة وكذا الطلاق وكذا القتل اه وقد نقلناً. في كال الذكاح (ممقال بعددلك) بفائدة بدادابطل الشي بطل مافي ضمنه الى ان قال وقالوالوقال مغتبك دمي مألف فقتله وحب القصاص كإفي خزانة المفتدين ولايعتس مافي ضعنه من الأذن يقتله فانه لوفال اقتلى فقتله لاقصاص علىه ليطلانه فيطل ما في ضمنه [﴿ ﴿ رَمُّ قَالَ فِي فَنِ الْأَلْعَازُ مِا نُصِهِ ﴾ ﴿ الْجِنَا مَاتِ ﴿ أَيُّ مَانَ اذَا مَاتَ الْحِثْي علمه فعليه نصف الدية واذاعاش فالدية فقل انحتان اذاقطع حشفة الصي خطأ الذنابيه أى رجل لوقطع أذنانسان وجبعليه خسمائة ديناروان قطعرأسه فعلمه خسون دينارا فقل آذاخرج رأس الولد فقطع انسان أذنه ولمعت فعلمه دبتها وان قطع رأسه فعلمه الغرة أي شئ في الانسان عب اللافه دية وثلاثة أخاسها فق ل الاسمنان أي (وقال أخوالمؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق مانصه) "كَابِ احدود حد الرناوالشرب والمرقة مطل التقادم وحد القذف والقصاصلا والفرق انحدالقذف والقصاص توقف على الدعوى فيعمل

التأخير فيالشهادة على عدم الدعوى يخلاف التأخير فيماعدا السرقة فاغه معمل عملى ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفهما علمها وحدالسرقة وان توقف علمها لكن فمنالك الاندية أخرره الدعوى بعد فغيره تارك العسمة فقكنت التهمة فى الدَّعوى اله وقد نقلنا ، في كاب المحدود (تمَّقال) أقرعند القماضي أربع مرات مالزنافأم مرجمه ففرأوأ نكر يقبل اقرأره وينفعه فرأره بخد لاف مالوأقسر سرقة أوقدف أوقصاص والفرق ان الاول عض حق الله تعالى فرى فد الفضل ولا كذلك غيره اه وقدنقلنا قبته في كاب انحدود (وقال أخوالمؤلف فى التكلة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعتُ بده عدائم ارتدئم مات على ردته أو كحق بدارا كرب شرحا مسلماً فعات من ذلك فعدلي القاطع نصف الدية لورثته فان لم يلحق ثم أسلم عمات فعلمه دية كاملة وقال محدوز فراصف الدية فيجمعهالان اعتراض الردة أوجب اهمدا وانجنا يذفاذا أسسلم لايعود الضمسان والفرق لهماان الجنامة وقعت في محمل معصوم ولا كذلك اذا لم يعد اله وقد نقانساه في كاب الجهاد (وقال أخوا لمؤلف في التكملة المذكورة في كاب الغصب مانصه عض ذراع عُره فدب يدوف قطت اسنان العاص ودهب محمدراعه فديةالاسنان هدرو يضمن ارش الذراع ولوجلس عبلى قوب رجل وهو لايملم فقيام فانشق ثومه ضين الشياق النصف اه وقيد نقلنا بقيثه في كاب الغصب فراجعه (برقال) * كَابِ الجنايات « لا تقطع بدالعدد بيد العبد و تقطع بدا امرأة سد المرأة وألفرق أنبدل يدها لايختلف وبدل يدالع ديختلف لان الواجب نصف قمته وهي مختلفة أقتل أي فقتله تحدالدنة ولوقال اقطع بدوفقطعها محب القصاص والفرق ان الحق للان في استمقاء القصاص والدية فيصر ذلك شهة في استقاط القصاص فأماالام مالقطع فالمستوفى الاتولم وجدمته أناحة فنحت القصاص قطع بدمسه فارتدومات من القطع أونحق بدارا محرب ثم عاد وأسلم ومات من ذلك قعلى القساطع نصف الدية ولولم يلحق حتى أسلم ومات تحب دية كاملة والفرق انهمالقضاء ماللحاق انقطعت المراية الى المدفو جب نصف الدية بالاسلام وأذالم يلحق لم ينقطع فصاركانه لمرزل مسلماحتي مات اه وقد نقلناه في كَتَابِ الْجِهَادِ (ثُمَّقَالَ) رَمَى عبدافاعتَقَهُ المولى مُ أصابه السهم فعلمه قيمته للولى عنددهما ولولم بعتفه فعلمه القصاص والغرق ان الاعتاق قاطع للسرا بقضلاف

مااذالم يعتقه قطع انحشفة خطأوحبكل الدية والقصاص في العمد ولوقطع الذكر كله عمدانحب الدية فقط والفرق انه عند قطع الحشفة بمكن استهفياء القصاص وعند قطع الكل لاءكن لارالذكر يتشنج قطع عمني رجامن عمدا فاقتص مه أكان للآخردية المدولو قتلهما فقتل بأحدهما فلاشئ للأخر والفرقان الاطراف ميلك بسامسلك الاموال واستهفاء أحيدالمياليين لاءنه استمفاءالاتخم فأماالنفس فواحدة وفياستمفاءا كحقن تضايق فنعاستمفاؤه اهرلان الموت من غرز الابرة نادر مخلاف المسلة اصطدما هاعلى وجههما وانعلى قفاهما فعلى عاقلة كل واحدد بقصاحمه ولووقع أحدهماعلى قفاه والاتخرعلي وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق انالذى سقط على وجهه سقط فعمل نفسه يخلاف مأآذا سقط على قفاه لانه سمقط بفعل صاحمه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الججمانصه) ضمان عل يتعدد يتعددالفاعل وضميان الحل لافلوا شترك محرمان في قتل صد ثعيد د لجزا ولوح للان في قدل صدا كحرم لا كضمان حقوق العباد اله وقال في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت كجاعة فهو بينهم على سيمل الاشتراك الافي مساثل الىأن قال الثانسة القصأص الموروث شدت لسكل من الورثة على السكال حتى قال الامام للوارث المكمراستمغاؤه قمل بالوغ الصغر بخلاف مااذا كانواما لغسنفان ضرلاعلكه فيغسة الاتخرا تفاقالاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالسة بازالة الضر رالعام عن طريق المسلمن شدته ليكل من له حق المرور على السكال اه (ثمقال في كتاب النكاح مانصه) المولى لاستوجب على مسده دسا فلامهم أن زوج عددمن أمته ولا ضميان علمه بإنلاف مال سيده ولوقتل العسد سيده وله ابنيان فعفاأ حدهما سقطالقماص ولمصسشئ لغيرا أهافي عندالامام أهراثم قال في كتاب الذكاح مانصه) ولوزوج بنته وسلها الاب الى الزوج فهر بت ولاتدرى لابلزم الزوج طلبها كذافي الماتقط اه (ثمقال أسفافي كتاب النكام) س من خد ٨ع منت ر حل أوامر أنه وأخر جهامن منسه الى أن مأتي مها أو معلم عوتما كذافي الملتقط اه وقيدنة لناه في كتاب الغصب وفي كتاب الحكفالة وقال في كتاب العلاق مانصه) ولدالملاعنة لا ينتفي نسمه في حديم الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق المعض كالمكاتب الافي ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لمجب القصاص يخلاف المكاتب اذا فتسل عن غسر وفاءفان القصاص واجب ذكره الزيلعي فى انجنامات 🗚 (ثمقال فى كتاب العتق أيضامانصه) والتوأمان كالولدالواحد فالثانى تسم للزول فىأحكامه الىأن قال الافى مسـثلتين الاولى من حنــا بات المسوط لوضرب بطن امرأة فالقت جندنين فخرج أحده يماقسل موتها والاتنح بعيدموتها وهيماميتان ففي الاول غرة فقط آهر (وقال في كتاب العتق مانصه المدمراذا خرج من الثلث فانه لاسعامة علمه الااذا كأن السمد سفيما وقت التسدر فانه بسعي في قمة مدمرا كافي الخيانية من المحر وفهما إذا قتل سنده كافي شرحنا اه وقد نقلناه في كتاب انحجر (ثمقال) المديرفي زمن سعايته كالمـكاتب عنده فلاتقيل شوادته اولاه كافي المزازية من العتق في المرض وحنايته حناية المكاتب كإفي المكافى وفرعت علمه لايحو زنكاحه مادام سعى وعندهم ماحرمدون في الكل اه وقد نفلنا ه في كاب النكاح وكاب الشهادات (وقال في كاب ا كحدودمانصه)مسلم دخل دارا كحرب وارتبكب مابوجب الحدّوالعُة وية ثم رحم السالم واخذيه الافي القتبل فتحب الدية في ماله عدّا أوخطأ اه (وقال أيضاً في كَتَابُ الْحَدُودُمانصه) رجل خُدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أوصغيرة محمس الى أن محمد ثقوية أوعوت لائه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولواكمة اه وقد نقلنا . في الغصب (وقال أول كتاب السوع في بحث الحمل مانصه) ولايتميع أمّه في الجنايات فلايد فعمعها الى وليها (مُ وَاللّ ولاف حق وجوب القصاص على الامولافي وجوب الحدعلها فلاتفتل ولأتحدا لأبعد وضعها اه (ثمقال)وىرثوبورث فان ما يحب فيه من الغرة يكون موروثا بن ورثته اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثرقال في كتاب السوع أيضا مانصه) المحقوق المجردة الاعيوزالاء تباضعنها الىأن فالوخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحقالرق فانديحو زالاعتساضءنها كمآذكرهالز بلعىفى الشفعة اه وقد نقلنآه فى كتاب الطلاق وفى كتاب العتق (وقال فى كتاب السَّمَفا لَة مانصــه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الااذاصالح المكاتب عن قشل العدى المثم كفله انسان تم عجزا أكاتب تأخرت مطالبة الصالح الىء تق الاصدل وله مطالبة الكفيل

الآنكذافي الخانة اه وقدنقلماه في كتاب العتق وفي كتاب الصلم (وقال أيضافى كتاب الكفالة مانصه) الغرورلانوجب الرجوع في لوقال اسلاك هذا الطريق فانه آمن فسلكه فأخذه اللصوص أوكل هذا الطعام فايه لدس يمسموم فأكله فاتلاحمان اه (وقال في كماب القضاء مانصه) يقمل قول العدل في أحدعشرموضعا الى انقال وفي تقديرارش المتلف اه (ثم قال فيه أيضا) الناس أوار ملاسان الافي الشهادة والقصاص والحدود والدبة اه وقد تقلناه في كتاب الحدود (وقال فيه أيضا) القاضي إذا قضي في محتهد فيه نفذ قضا وه الافي ا مسائل الى ان قال أوفى قسامة بقتل اه (يُمْ قال) أو ببطلان عفوالمرأة عن الفوداه (نم قال) أوقسامة عن أهل الهلة يتلف مال اه (وقال في كاب القضاء مانصه) لاتقىل شهادة الإنسان لنفسه الإفي مسمَّلة القيأتل إذا شهد بعفوولي المقتول وصورته فيشهادات اكحانمة ثلاثة فتلوار حلاعمدا ثمشهدوا بعدالتوية انالولى عفاعناقال الحسن لا تقدل شهادته مالاان يقول اثنان منهم عفاءنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقدل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل اه (ثرقال فيــه أيضًا مانصه) وفي جنا بات البزارية شهدوا على رجل انه چرحه ولم مزَّل صاحب فراش حتى مات محكم به وان لم شهد وا انه مات من جراحته لانهم لاعلم لهممه وكذالا يشترط في الحائط المائل أن الهولوامات من سقوطه لان اضافة الأحكام الى السدب الظاهر لازم الى سبب يتوهم الاترى انهلانح القسامة في مت بجعلة عدلي رقبته حمة ملتوبة اه (وقال في كاب الاقرارمانصم) وفي جنّا مات المزارية ذكر مكرأشه مدالجروم أن فلانالم مكن جرحه ومات المجر و - مذه ان كان حرحه معروفاء ندا كحما كم والناس لا يصر أشهاده وان لميكن معروفاعندا كحاكم والناس يصح اشهاده لاحتمال الصدق فان رهن الوارث في هـ ذوالصورة ان فلانا كان حرحه ومات منه لم يقدللان القصاص حق الميت الى آخره اه (وقال فيه أيضا) اذا تعدد الاقرار عوضعين ملزمه الشمان الافي الاقرار مالقتل لوقال قتلت اس فملان عقال قتلت اس فلان وكان له ابنيان وكذا في العيد وكذا في التزويج وكذا في الافراد ما تجراحة فهي ثلاثة كإفياقرارمنية المفتي اه وقدنقاناً ه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الصلح مانه ه) إذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الااذا كان ممالايقبل النقض فانه يرجه بقهمته كالقصاص والعتق والنه كاح والخلع اه (وقال في كأب الحرمانصه) الصي المحدور علىه مؤاخذ مأفع اله فيضين ماأتلفه من المال واذاقتل فالدية على عاقلته الخاه وقد ذقلنا رقبته في كتاب الامانات وكماب الغصب (وقال في كتاب الشبقعة) [المعبلوم لا يؤنو للوهوم فبالوقطع عمني رحلين فحضر همهاا قتص له وللا تنحر نصف الدية ولوحضراً حدالشفية من قضي له بكلها كذافى جنا يات شرح المجمع اه (وقال فيه أيضا)وفى جنا بات الملتقط وعن أمى حنمفة أشمآء على عمد دالرؤس العقل والشفعة وأح ةالقسام والطمر مقاذا اختلفوافيه آه وقد نقلناه فى كتاب القعمة (وقال فى كتاب القعمة مجوز بناء المسعد في العلم بق العمان كان وأسعالا بضروكذ الاهل الحلة ان بدخلوا شيئا منالطريق فيمحلتهم وفيدو رهمان لمرضروله بناعظله في هوا الطريق ان لم ضر لكن اذاخوصم قبل البناءمنع منه ومدههدم اه وقد نقلنا بعضه في كاب الوقف (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى حاره في ظاهر الرواية وله أن عمل فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلفيه اه (وقال في كتاب الاكراه) كُره مالقتَّل على القطع لم يسعه اه (ثم قال فيه) أكره على العفوعن دم العمد لم يضمن المكره اه (وقال في كاب الغصب مانصه) الآمرلا يضمن بالامر الافي خسة الأولى آذا كان الأسمر ساطانا الشائمة اذا كان مولى الأمور الشالنة اذاكان المأمو رعد الغسره كامر وعدد الغبر مالأماق أو يقتل نفسه فأن الآمر يضمن الااذا أمره ما تلاف مال سمده وللأضمان على الاسمر مخلاف مال غيرسد وفان الضمان الذي يغرمه المولى رجع به على الآثر الرابعة اذا كان المأمورصدا كماذا أمرصدا ماتلاف مال الغبر وآتلفه ضمن الصي ومرجمع يدعلي الاشمر الخامسةاذا أمره بمحفر مأب في حائط القير ففعل فالضمان على الحافر ومرجع مه على الأكر وتمامه في حامع الفصوان وزدت اذا أمرالات اسم كافي القشماء وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال فى كتاب الغصب إيضا) المباشرضا من وان لم يتعمد والمتسبب لاالااذا كأنمتعمدافلورمي سهمامن ملكه فأصاب نساناضمن ولوحفر سثرا فى ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه ا ﴿ وَقَالَ فِيهُ أَيْضًا ﴾ عَرْفِيزَقَ انسَانَوضِعِهُ فِي الْطَرِيقِ ضَمْنِهِ الْالْذَارِضِعِهُ لَغَيْرِضَرُورَةِ آهَ (وَقَالَ فى كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعايته فلو أعتق عمده فمه فتترر مولاه خطأ فعلمه قيمتان يسعى فهماوا حدة للإعتاق فيه الكونه وصمة ولاوصية للقاتل والانوى وهي الاقل من قعته ومن دية المقتول نجنايته كالمكاتب اذاجني خطأ ولوشهد في زمن السعامة لم تفيل كإفي شهادات الصغري والمدمز وعد موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلوقتل في زمان سعابته خطأ كان علمه الإقل وعنده حاالدية على عاقلتمه وهي من جنايات المجمع ومرح أيضا في الـكافي قسل الفسامة بأن المدمر في زمن سعامته كالمسكاتب عنسده وحرمد يون عندههما وكذالومات وترك مدمرالا مال له غيره فقتل هذا المدمر رحلاخطأ فعلمه ان دسعي في قمته لولى القتيل عنده كالمكاتب وعنده ماعليه الدية اه وعيل هذاليس الدبرة تزويج نفسهارمن سعايتها لان المكاتبة لاتزوج نفسها وعندهما لماذلك لانهاج موقد أفتدت مه اه وقد نقلنا عضه في كاب النكاء وكاب الشهادات وقدة للناه أيضافي كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان برث ويورث الاثلاثة الى أن قال واعج ن سرث ولايورث كذافي آخرالية عة وفي الثالث نظر يعلم ماقدمناه في السوع اله أى فان الغرة مرشها الجندن وتورث عند وقال في كتاب الفرائض) الارث يحرى في الاصان وأماا محقوق فنها مالا يحرى فمهكن الشغعة الىأن قال والدية تورث اتعاقا واختلفوا في القصاص فذكر فىالاصلانه يورث ومنهممن جعله لاورثة ابتداءو يحوزأن بقال لابورث عندده خلافالهما أخذامن مسالة لوبرهن أحدالورئة على القصاص والماقي غمب فلامة من اعادته اذا حضر واعنده خلاعالهما كذافي البتعة اه (وقال فسه أنضاً) الجدالفاسدمن ذوي الارحام ولدس كاب الاب الى أن قال الافي مسئلة مالوقتل ان بنته فانه لا يقتل به كاب الا بكاذ كره الزيلعي و الحدّ ادى في الجنا مات اه (وقال فعه أعضا) المت لامرت الافي مسئلة مااذا ضرب مطن امرأة فالقته مستافان لغرة مرتها المحنين لتورث عنه كافي حنايات المسوط اه (بم قال فيه) ولا يضمن الافي مسئلة مااداً حفر شرا تعديا ثممات فوقع فهاانسان بعد موته كانت الدية على عاقلته ولوحفر عبد بترا تعديا فاعتقه مولامثر مات العيد فوقع انسان فيهما فالدية على عاقلة المولى كمافي المجامع اه (قال صاحب الأشاء)

لايحوزللوصي بدعءقاراليتيرهنه مالمتقدمينومنعها لتأخرون إيضاالافي ثلاث كأذ كره الزرلعي آذا سيع تضعف قيمته وفهمااذاا حتاج المتيم الى النفقة ولامال له سواه وفعمااذا كانءتي المت دىنلاو فاءله الامنه وزدت أربعة فصارالمستثني ة ثلاثة في الظهيرية فعماً إذا كان في التركة وصبة مرسيلة لا نفاذ لميا الامنيه وفميااذا كانت غلاته لاتزيدعا مؤننه وفهمااذا كان حانه تاأودارا بحشه علمه النقصان اه والرابعة من بيوع الخيانيية فيمااذا كان العقار في مد متغلُّب وخاف الوصى علىه فله سعه اله وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثمقال) وفي المجمع ويضم القاضي الى العاحز من معمنه فان شكى المهذ لك لا محسم حتم يتحققه فان ظهر عجزه أصلااستبدل به وان شكي منه الورثة لاحزله حتى نظهر له خيانته اه وفيه بسع الوصيمن المتتم أوشراؤه لنفسه وفمه نفع للصبي حائزاه واختلفوافي تفسير النفع فقيل نقمان النصف في السع وفي الشرآ وزيادة نصف القيمة وقبل درهمان فى العشرة نقصانا وزيادة وتمامه في وصايا الخياسة اه وقد نقلناه في كارالسوع (ثمقال) وقسمة الوصى مالامشتركابينه و من الصغير تحوزان كان فها نفع ظاهر عُندالامام خلاما لهمد كذا في قسمة الفنية أه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفى حامع الفصواين قضى وصيه دينا بغيراً مرالقاضى فلما كبراليتيم أنكر دسناعلي أسهضن وصسهما دفعه لولم محسدينة اذاقر يسدب الضمان وهوالدفع الى الاحنبي فلوظه رغريم آخر بغرم له حصته لدفعه ماختياره بعض حقه الي غرره فلولم يهشكن للغريم الاول بدنة على الدين يضمن الوصي كل ماد فعه لوقوعه بغيرهية وصيادي ديناها سكرالورثة تقبل بينته ولولم يكن بينة فله تحليف الورثة اه فقد عذان الوصى لايقيل قواه في قضاء الدين على المتسواء كان المنازع له اليتم بعد الموغه أولاالافيمهرالم أهفانه لاضمان علمه اذاد فعمه الاملنة كافي خزارة المفتس وقيده في حامع الفصولين عملي قول ما لؤحمل عرفا وفي الملتفط أنفق الوصي على الموصى في حماته وهومعتقل اللسان يضمن ولوأنفق الوكدل لا يضمن اه وقد نقلناه فى كَابُ الوكالة (يقول جامعه) وقوله يضمن أى سُمَّن الموصى ما أنفقه الوصى وقوله لا يضمن أي لا يشمن الموكل ما أنفقه الوسى بعد بلوخ اليتيم انه كان ماع عدده وأنفق ثمنه صدق الكان هال كاوالالا كذا فى خزانة الاكل وفي بيوع القنية ولوياع الفاضي من وصي المت شيئا من النركة

لا منف ذلانه محمو روالوصي لا علك الشراء لنفسه ولواشتراه القاضي لنفسه من الوصى الذى نصبه عن المت حاز اه وقد نقلناه في كاب البيوع (نمقال) ويقدل قول الوصي فهما مدعمه من الانفاق ملامينة الافي ثلاث في واحدة أتفاها وهيرماأذا فرض القاضي نفقية ذي الرحمالهرم عملي التم فادعى الوصير الدفع كذافي شرح المجسع معللا بأن هيذا ليسرمن حواثم البتيم واغيا بقبل قوله فعيااذا كان من حواثحه اه فمنعى أن لا تكون ففقة روحته كذلك لانهامن حواقعه ولاستكل علمه قمول قول الناظر فعارد عمه من الصرف على المستعقبن بلاينة لان هذامن جلة عمله في الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (تم قال) وفي ثنتين اختلاف لوقال أدّنت خراج أرضه أو حعل عده الآيق قال أبويوسف لاسان علمه وقال مجدمالممان كإفي المجمع والحماصل ان الوصي بقدل قوله فعامد عمه الافي مسائل الاولى ادّعى قضاء دين الميت الشانسة ادّعى ان المدّيم استهلك مال آخر فدفع ا ضمانه الثالثةادعي أنه دفع حعل عده الاكتي من غيرا عازة الرابعة ادعى أنه ادّى خراج أرضه في وقت لا تصليلاز راعة الخيامسية ادّى الانفاق على محرم اليتم السادسة ادعى أنه أذن آلدتم فى التحارة وانه ركمه دبون فقضاها عنه السانعة ادعى الانعاق علمه من مال نفسه حال غدة ماله وأرادار حوع الثامنة اديم الانفاق على رقمقه الذين ماتوا التاسعة أتحر وربح ثماد يحى انه كان مضارما العياشرة ادعى انه فدى عدوا كحاني الحادية عشر ادعى قضاء دن المت من ماله بعدد معالتركة قسل قبض غنها الثاندة عشرادعي انهزوج المتمام أة و دفع مهر ها من ماله وهي مسته السكل في فتا وي المتابي من الوصايا و ذكر ضآبطاوهوأن كل شئ كان مسلطاء ليه فانه مصدق فيه ومالا فلا وصي القياضي كوصى المت الافي مسائل الاولى لوصى المت أن مديمين نفسه ومسترى لنفسه اذاكان فمه ونعظاهر عندالامام خدلاها فهما وأماوص القياضي فلدس له ذلك اتفيا قالانه كالوكمل وهولا معقد لنفسيه كذافي شرح المجيمع من الوصياما الثانية اذاخصصه القاضي تخصص مخلاف وصيالمت الثالثة اذاماع من لاتقدل شهادته له لم يصم بخلاف وصى المت وهما في الخلاصية وذكر في تلخيص . كمامع استوا هما في روامة في الاولى اه وقد نقلنا . في كان السوع (ثم قال) الرابعة لوصى المتأن يؤجر الصي تخياطة الذهب وسائر الأعسأل بخسلاف وصي

القاضي كما في القنمة اه وقد نقلناه في كمات الاحارة (ثم قال) انخــا مســة ليس المقاضي أن يعزل وصي المت العدل المكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنسة إخلافالماقي اليتعمة السادسة لاعلك وصى القاضى القمض الاماذن متدامن القاضى بعدالا يصاء عنلاف وصى المت كذافي الخلاصة من الحاضروا أسحلات السابعة بعمل نهي القاضى عن بعض التصرفات ولا يعمل نهي المت كافي المزازمة وهى راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة رصى القاضي أذاحعل وصب عندموته لايصيرالثانى وصبابخلاف وصىالميت كمافى البتيمية وفىانخزانة وسى وصى القاضي كوصمه أي كومي المت كافي شرحها اذا كانت الوصمة عامة اه ومه عمل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (مُقال) تبر ع المريض فى مرض موته الماينفذ من الثلث عند عدم الاحازة الافى تسرعه مالمنافع فأنه مناف. منجم عالمال كذافي وصا باالفتماري المغرى وظاهرمافي تلخمص الحمامع المكسرمن الوصامات الفهوصوره بالزيلعي في كاب الغصب بأن المريض أعار من أجنى والمنصوص علىه انداذا آجر بأقل من أجرالثل فانه بنفذ من الجسم وقال الطرسوسي انهاخالفت القواعدولس كإقال فان الاحارة والاعارة تمطلان عوته فلااضرارعلى الورثة بعدموته للانفساخ وفى حياته لاملك لهمفافهم اه وقد نقلناه في كَابِ الامانات وفي كتاب الاجارة (تَمَقال) أَذَا أَبِرأ الوصي من مال اليتم ولمعب بعقد دام يصم والاصم وضمن الافى مسئلة لوكاتب الوصى عسد اليتيم م أبرأه من البدل لم صح وكذا الوكيل والاب كافي الخانية والمتولى على الوقف كالوصى كافي حامع الفصولين اه وقد نقلناه في كاب الوقف وفي كاب العتق (مم قال) الاشارة من الساطق ماطلة في وصمة وغيرها الافي الافتياء والاقرار بالنسب والاسلام والكمةركذانى التلقيم اه وقدنقلناه في كتاب الفضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار (برقال) واختلفوافي وصدة معتقل اللسأن كافي الجمع والفتوى عدلي صعتها ان دامت العمقلة الى الموت والانطات المس للقماضي عزل الوصى العدل المكافي فان عزله كان جائراآ ثماكماني المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر عبلي السحة كما ذكروان أشحنة لكن بحسالافتاء يعدم محته كإجامع الفصولين وأماعزل الخبائن فواجب وأماالعا خزفينضم المه آخر كاقدمناه والعدل الكافى لاعلك عزل نفسه واتحدلة فمه شدأان أحده ماأن معله المت وصاعلي ان يعزل نفسه متى شاء الثانى ان يدعى ديناعلى المت فيتهمه القاضي فيخرجه كذا في الولوا كحية وفياكخا نسة القياضي إذا اتهب الوصي لاعزجه عيلى قول أبي حنيفة وإنميا يضم المه آخر وقال أبو يوسف مخرجه وعلمه القتوى المهتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعارته فأو أعتق عميده فيده فقتل مولاه خطأ فعلميه قوتيان بسع فيهيرا و احيدة للاعتاق ليكونه وصبة ولاوصية للفاتل والانزي وهيه الاقبيل من قعتيه ومن دية المقتول محنيا بتيه كألمي كاتب أذاحني خطأ ولوشهم بدفي زميز السيبعاية لمتقبل كإفي شهبأ دات الصغرى والمدمر بعدموت مولاه كالمعتق في زمان المرض فلوقتل فيزمان سالته خطأ كان علمه الأقل وعندهما الدية على عاقاته وهيمن حنايات المجمع وصرح أيضامن المكافي قبيل القسامة بأن المدير في زمن سيعابته كالمكاتب عنده وحمدون عندهما وكذالومات وترك مديرالامال له غيره فقتا هذا المدىر رحلاخطأ فعلسه انسعي في قيمته لولى القتمل عنده كالمكاتب وعندهماعلىه الدمة اه وعلى هذالدس للدمرة تزو يجنفسها زمن سعايتهالان المكاتسة لاتزوج نفسها وعندهما لهاذلك لانهاح ة وقدافتدت به اهوقد نقلناه في كتاب اثحنا مات ونقلذا بعضه في كتاب الشهادات وكتاب الني كاح وقد نفاذاه أمضافي كَتَابِ العِمْقِ (ثَمْقَالَ) القَاضي لا يعزلُ وصي المت الآفي ثلاث فيما اذا فلهرت خمانته أوتصرف في مالا يحوز علما مختارا أوادهي دمناهل المت وعجزع واثماته ولسكن في هـ فه وله أماان تعرى المت أوعزلتك ولا ينصب وصامع وجوده الااذا غاب غدية منقطعة أوأقر لمدعى الدن كافي الخرائة الإعلك الوصى بدع شئ بأفل م في ألمثل الافي مسئلة ما إذا أوصى بنسع عده من فلان فلم برض الموصى له بثمن المُدَلِ فَلِهُ الْحُطُّ اللَّهِ وَقَدْنَقَلْنَاهُ فِي كُنَّابُ السِّمِ (ثَمَّقَالُ) ٱلوارث اذا تُصدق بالشال الموصى به للفقدرا وهناك وصي المحزويا خدالوص الثاث مرة أنوى و متصدق به كافي القنية الومي علاقالا بصاء سواء كان وصي المت أوالقياضي وفي الثانية خلاف كإفي الخيانية أهم وقد نقانياه في كتاب الحجر (ثم قال) الوصي اذاخلط مال الصغير عاله لميضمن وفهاأ ضاللوصي اطلاق غرر بم المتمن الحسسان كان معسر الاان كان موسرا لاعلك القاضي التصرف في مال اليتم مع وجودومسيه ولوكان منصويه كمافى بيوع الفنيسة اه وقد نقلنا هذه المسئلة والتي قيلها في كتاب القضاء وكتاب الغصب (ممقال) لا يضمن الوصى ما أنفقه على

ولمة ختمان المتهم اذا كان متعارفالا سرف فسمه ومنهم من شرط اذن القماضي وقبل يضين مطلقا كإفي غصب المتعة اه وقد نقلناه ذوالسائل في كاب الغصب (ثُمَّقَالَ) ۚ القَمَاضي آذاً أقام فيمــالجَمــزالومَىلاينعزلالاول وآن أقامُــه مقــام الأول أغزل كمافي قسممة الولوا تحمة أذامات أحدالوصمن أقام القماضي الحيوصا أوضم السهآخو ولاتبطل الااذا أومي لهمما بالتصدق بالثلث بضعانه حيث شأته كدافى الخزانة وفى الشانى خلاف الوصى اذا أبرأع اوجب سقده صمو يضمن الااذا أمرأمن كاتسه عن مدل الكتابة وكسذا الوكيل والأب اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثمقال) الغلام اذالم يكن أبوه حا تسكا فليس لمن هو في هره تعليمه انحماكة لانه نعربها وللام ولاية الحارة ابنم اولوكان في محرعمه اله وقد نقلناً . في كَابِ الاجارة " (ثم قال) قال القياضي جملةك وكيه لأفي تركة فلانكان وكملا بأتحفظ لاغمر وأو زاد تشتري وتبدع كان وحكملا فيهما ولوقال جعلتك وصافى تركة فلانكان وصافى الكل آه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثمقال) اذاً مات الموصى نوج الموصى به عن ملكه ولم بدخسل في ملك أحد حتى يقال المومى له فدخل في ملكمه أو مردفيد خل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل تم الى آخرفهما شريكان في كلمه كذا في التهذيب قضى الومى الدين تمظهرآ خرضهن له حصة الاأذاقضي بأمرالقاضي أنفق الوصي على اليتيم من مال نفسه ثم أرادار جوع لم يقسل الاسينسة اه (يقول حامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة كتآب الوصايا وقال المؤلف فى القاعدة الاولى لاثواب الامالنية مانصه) وأماألوصية فكالعتق انقصدالتقرب فله الثواب والافهني صحيحة فقط اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام المحقمة قمانصه) ومنها أوصى الوالمه ولهعتقاء ولهمع تقاءا ختصت بالاواين لانهم والمحقيقة والانرون مجازا مالسي ومنها أوصى لابنا وريدوله صليون وحفدة فالوصة الصليين اه (وقال فى القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنه الووقف على ولده أوأوسى لولدريد لابدخل ولدولده انكان لهولداصليه والااستحقه ولدالان واختلف فيولد البنت فطاهرالر وايةعدم الدخول وصحع واداولد للواقف ولدرجعمن ولدالابن المعلان اسم الولدحقمة فى ولد الصلب آلى آخر عسارته وقد نقلناها في الوقف فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحلب التيسير مانصه) وأكل الولى

والوصى من مال المتم بقدر أحرة عمله اه أى يماح له ذلك (تم قال) ومنه مشر وعية الوصسة عندالموت أمتدارك الانسان مافرط منه في حال حداته وفسي له في الثلث دون مازاد علمه دفعالضر رالورثة حتى أخزناها مانجسع عندعدم الوارث وأوقفناها على احازة بقمة الورثة إذا كانت لوارث وأبقتنا التركة على ملك المت حكماحتي تقضى حوائحه منهار جقعليه ووسعنا الامرفي الوصية فحوزناها لعبدوم ولمنبطلها بالشروط الفياسدة (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ النباذو والموصى واتحالف وكذا الاقارمرتيني عليه أي العرف الافعيا بذكر وسيأتى في مسائل الايمان اه (مُقال) في فصل تعارض المرف مع السرع فاذا تعارضا قدم عرف الاستعالي مانصه) فلوكان الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يقتضى العبه وماعت مرنا خصوص الشرعقالوالوأ وصى لافاريه لايدخسل الوارث اعتمار المخصوص الشرع ولامدخل الوالدان والولدلا رف الشرعي اه (ممقال في المحد الراسع من الفصل المذكورمانصه) لوكان المتيم في ملدوماله في بلد آخر فهل النظر عامه لقلضي ملدالمتهم أولقاخي ملدماله صرحوا مالاول اه وقد نقلناه في كتاب القصاء (وقال في القياعدة الثانية اذا اجتمرا كحلال واكرام علب الحرام الحلال مانصه) ومنها الوصية فلوأوصي لأحنى ووارثه فللاحنى نصفها واطلت للوارث كافي المكنزو كذالوأوصي للقماتل ولأجنى اه (وقال في القاعدة الرابعة التادع تابع مانصه) وخرج عنها مسائل منها يصيح اعتاق الحل دون أمه شرط ان تلده لا قل من ستة أشهرومنها يصيح افرا دهالوصية مالشرط المذ كورومنها يصير الا بصاءيه ونوجل داية اه (وقال في تنسه) تصرف القَّاضي فيماله فعله في أموالُّ المتامى والتركات والاوقاف مقبد مالصلحية فان لمبكن متنباءا يهالم يصم ولهذا قال في شرح تلخيص الحامع من كتاب الوصا ما أوصى مأن يشتري مالتّلث عبدو بعتق فمان بعد الاشماردين عبط بالثاثين فشرا والقاضيء الموصر كدلا مكون خصما بالعهدة واعتاقه لغولتمدي الوصية وهرا لثلث بعدالدين فالسارحه الفارسي وأمااعتاقه فهواغواتع أرتنف ذه باعتبار الولاية العامة لان ولاية القامي مقدة مالنظر ولمبوحداالنظر فتلغواه وفي قضاءالولوا كحمة رجل أوصي الي رجل وأمره أن متصدق من ماله على فقراء ملدة كذاء بائة دينار وكان الوصير بعد دا من تلك لبلدةوله بتلك الملدة غريم له على مدراهم ولم يحد الوصى الى تلك الملدة سيبلا

فأم القياضي الغريمان يصرف ماعلمه من الدراهم ألى الفقراء فالدين علمه ماق وهومتطوع فىذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علمان أمرالقاضي لاينه ذالا اذاوافق الشرع اه وقد نقلنا هذه الهمارة في القضاء (وقال في القياعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اهم الهمانص وان تعد ذرت الحقيقة والجاز أوكان اللفظ مشتركا بلامر جحأ ممل لعدم الامكان الىان قال والثآنى لوأوصى لموالمه ولهمهتق بالكسروم متق بالفتم يطات ولولم يكن لهمه تق بالكسروله موالى أعتقهم ولهم موالى أعتقوهم انصرفت الى موالسه لانهم الحقيقة ولاشئ لوالى مواليه لانهم الجازولا يجمع بينهما اه (وقال في الفاعدة الرابعية عشرما حم أخذه وم اعطاؤه مانصه) ولوخاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أدا شي لتخلصه كافي الخلاصة أه وقد نقلنا ذلك في الحفار أيضا (وقال في القاعدة الخامسة عشرهن استعمل مالشئ قدل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع القاعدة إذا أوصي لرجل فقتله حرم ماأوصي له اه (وقال في الفاعدة السادسة عشرالولا بةالخاصة أولى مر الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهي بيتهما فلم مجزله أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال في القماعدة المذكورة أنضما مانصه) مضابط الولى قد يكون وليافي المال والنكاح وهوالات وانحد وقدد يتكون وليافى النكاح فقط وهوسا أثرالعصمات والآم وذو واالارحام وفيد ببكون في المبال فقط وهوالوصي الاجنسي الخ وقيد نقلنا بقيته في كتاب النكاح فراجعه (نمقال) وفي الفنية لاعلك القياضي التصرف في مال اليتيم مع وجودوصيه ولوكان منصوبه وعلى هذا لاعلك القائص التصرف في الوقف معوجود ناظره ولومن قمله اه وقددنقلناذلك في كناب الوقف أمضا وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصم) ومنه الوعم الوصى بأن الموصى أوصى يوصنا باالاامه نسى مقدارهما وحكمه فى وصابا خوانة المفتسن أه (نمقال) ولوماع الوصى قبل العلم ما لا يصاعطار اهم (ثمقالٌ) ولوأجار الورثة الوصية ولم يعلمواماً أوصى مدلم تصع اعارتهم كذافي وصا بأا الخيانية اه (تم قال) وقالوابعــ ذرالوارث والوصي والمتولى التناقض للعهل اه وقد نقلنا مقسه فى كتاب الدعوى (غرقال أيضا) وقالوا اذاماع الاب أوالوسي ثمادعي الموقع يغمين فاحش وقال لمأعلم تقبل أه وقد نقلنك بقيته في كتاب الفضاء (وفال

في أحكام الصديان مانصه) و يصد وصد أوناظراو وقيم القاضي مكانه بالغالل الوغه كماني منظومة ان وهمان من الوصايا أه وقد تقلناها في الوقف (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا يحوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصما الااداً كان عدالموصى والورثة صغار عندالامام الاعظم اه (ثمقال) واعتاقه باطل الى أنقال وكذاوصيتهام (وقال في أحكام الاعمى مانصه) و يصلم ناظراً ووصا والثانسة في منظومة النوهمان والاولى في وقف ملال كما في الاسعاف اه وقد نقلذا هافي كأب الوقف (وقال في عدما يقدل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرحدل أوصى لرجل سحكني داره فات الموصى وماع الوارث الدارورضي مه الموصى له حازالسع و بطل سكناه الى أن قال وذكر في السكناب اذا أوصى لرجه ل شاث ماله ومات الموصى فصاع الوارث الموصى لهمن الثلث على السدس حاز الصلي وذكرالشه غالامام المعروف بخواهم زاده انحق الموصى له وحق الوارث قيل القميمة غيرمة كديحمل السقوط بالاسقاط اه فقد علمان حق الغانج قدل القسمة وحق المحدس للرهن وحق المسل المجردوحق الموصي له مالسكني وحق الموصي له بالثلث قسل القسمة وحق الوارث قسل القسمة عسلى وول خواهر زاده سيقط بالاسقاط اه وقد نقلناتمام ذلك في ماب الشرب فراجعه (وقال في أحكام الختي مانصه) وإذا أومي رجل لما في بطن امرأه بألف ان كان غلاماو بخمسمائة ان كان أنثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسمائة الزائدة الى أن بتسنأمره اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتحتص الاصول والفروع من من سائرالمحارم مأحكام الميأن قال ومنها لا مدخلون في الوصية للإقارب الم (مُهَال) *فائدة * يترتب على النسب اثنا عسر حكم الى أن قال وعدم صعة الوصدة عندالزاجية اه (وقال في أحكام غيبوية الحشيفة مانصه) ويترتب علما وحوب الغسل الىأن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصابة ورد اِلشَّهَادَةَلُوكَانَزَنَا اه (وقال في أحكام العقودمانصــه) وحائزُمن انجــانبــن الشركة الى أن قال والوصية ا ه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية قان كانوص المت فهي لازمة بعدموت الوصى فلاعلك القاضي عزله الاعتسانة أوعجزظاهر ومنحا نب الوصي فلاعالث الومي عزل نفسه الافي مسئلتن ذكرناهما في وصاما الفوائد وان كان وصى القاضى فه اللا تنالقاضي عزله كافي القنمة وله

عزل نغسه محضرة القاضي وقدذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه وقد نقلناهذه العمارة في كاب الوقف أيضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) يخاتمة بحودماعدا النكاح فسخله اذاساء دهصاحه علمه واختلفوا فيحمود الموصى للوصية اهم وقـدنقلنـاه في كتاب القضام (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأمَّا الوصية بالكتابة فقال في شهادات المحتى كتب صكا بخط بده اقرارا عمان أووصة بمقال لا تخواشه دعلى من غيران بقراء وسعه أن يشبهد اه وفي أنخماسة من الشهادات رجل كتسمك وصدمة وقال الشهوداشهدوا عمافسه ولم يقرأ وصدته علمه مفقال علما ؤنالا بحوز الشهودأن بشهد واممافيه وفال بعضهم وسعهمأن شهدوا والصيحانه لأبسعهم واغماصل لهمأن شهدوا باحدى معان ألاثة اماأن يقرأال كما عظمهم أوكتب الكمان غيره وفرئ علسه بنن يدى الشهودوهم يعلون يافيه ويقول لهماشهدواعلى عافه أويكتب هو سندى الشاهدوالشاهد حلممانمه وبقول أشهدواعلى بمافه وتسامه فها آه وقد نقلناه في كان الشيها دات ونقلنا بعضمه في كان الاقرار (وقال في حث القول فى الملك مانصه / موفيه مسائل الأولى أساب المتملك المما وضات المـــالمة الى أُنَّ قَالُ وَالْوِصَامَا أَهُ (ثُمُّقَالُ) الشَّانية لا يُدُّخلُ في مَلْكُ الانسان شِيعٌ بِغَيُّوا حَتِّيارِهِ الاالارث اتفافاو كذاالوصية في مسئلة وهي أن عوت الموصى له بعد موت الموصى قىل قىولە قال الزيلى وكذا إذا أوصى للعنسن يدخل فى ملكه من غيرقبول استحسانا لمدم من بلى علمه حتى يقمل عنه اه (ثمقال) الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقدول الافي مسئلة قدّمنا ها فلاعتاج المه فله شم أن شعه بالحدة فلابدّ من القدول وشده مالمسرات فلا متوقف الملك على القيض واذا وقدم الأماس من القمول اعتبرت ممرا ثافلا تتوقف على القمول واذاقبلها عررتهاعلى الورثة ان قالوهاا نف غرملكه والافلاعمر ون كافي الولوا لجمة والملاء ، قموله يستندالي وقت موت الموصى مدلسل مافى الولوا يحمة رجل أوصى معسد لانسان والموصى له غائب فنفقته في مال المرصى فان حضر الغيائب ان قدر ترجيع عليه مالنفقه ان فعل ذلك بأمرالقامي وان لم يقسل فهوماك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كاب الطلاق والنفقة (ثمقال) السابعة دية القتمل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتف لم الى الورثة فهى كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنف ذوصا باه ولوأ وصنى بثلث ماله دخلت

وهندنا الغصاص مدلءنها فسورث كسأثر أمواله ولمذالوا نقلب مألا تقضي به دبونه وتنفذوصا باهذكر والزيلعي في الوالقصاص فما دون النفس اله وقيد تقلنا بقيته في كتاب المجنايات (غقال) مماعم ان ملك الوارث بطريق المخدلافة عن المت فهوقائم مقامه كالدمئ فيردالمسع بليب ويردعلمه ويصيرمغرو رابا مجارية التي اشتراها المت ويصم السات دن المتعلمة أه وقد نقلناه في الدعوى (مر قال) ويتصرف وصي المت السع في التركة مم وجود. اه قال الشارح أي الوارثلان الوصى المفة المت أيضاً كالوارث الم (عُقال) وأماملك الموصى له فلس خلافة عنه مل مقد علك المداء فانمكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدرالشهد في شرح أدب القضاء للغصاف وذكر في التلخيص ماذكه ناه و زادعلمه انه يصعوشراؤه ماماً عالمت مأفل بماما عقبل زقد الثمن مخلاف الوارث اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (تَمْ قال) الثانية عشرالملك اما للعسن والمنفعة معاوهوالغالب أوللعن فقط أوللنفعة فقط كالعد الموصى عنفعته أبدا ورقبته للوارث ولدس لهشئ من منافعه ومنفعته للوصي له فإذا مات المرصى له عادت المنفعة للسالك والولدوالغلة والمكسب للسالك وليس للوصي له الأحارة ولااخراحه من للدالموصى الاأن مكون أهله في غيرها وعفر جالعسد من الثلث ولاءلك استخدامه الافى وطنه وعند أهله ويصح الصمطرمع الموصى له عملى شئ وتهمال وحاز سعالوارث الرقبة من الموصى له ولوّ حنى العبد فالفداء على الخسدوم فانمات رجع ورتته بالفداء على صاحب الرقسة فان أى سع العسدوان أبي المخدوم الفيداء فداه المبالك أودفعه ويطلت الوصدة وأرش الحنبامة عليه للبالك كالموهو وله وكسمه ان لمتنقص الخدمة فأن نقصتها اشترى الارش خادم ان ملغ والاسع الاولوضم الىالارش واشترى به خادم ولاقصاص على قاتله عسداما لم يحقعاعلى فتله فان اختلفاض الفاتل قهتمه فيشتري بها آخرولوأعة فه الميالك نفذ وضمن قمته شتري بهاخادم هكذافي وصابا المحبط وأما ذفقته فان كان صغيرا لم يملغ المخدمة فنفقته عملي المالك وان ملغها فعدلي الموسى له الأأن عرض مرضا عنعه من الخدمة فهي على المالك فأن تطاول المرض باعده القياضي ان رأى واشترى بثمنه عبدايقوم مقامه كذافي نفقات المحبط وأما صدقة فطره فعلى المالك كما في الظهرية وأماما في الزيلجي من اله لا تحب صدقة فطره فسيق قلم كما

فى فتمالقدىر وتمكن حله على إن المرادلا محسعلى الموصى له بخلاف نفقته وأما سعة من غير الموصى له فلا محوز الا برضياء فإن يسع برضاه لم ينتفل حقه الى الثن الأمالتراضي ذكحره في السراج الوهاج من الجنامات بخلاف مااذا قتب خطأ وأخذت قيته شترى باعدو بنتقل حقه فدهمن غرتحد مكالوقف اذا استددل انتقل الوقف الى بدلهذ كره فاضعال من الوقف وكالمدر إذا قتل خطأ بشترى بقيم معسدو يكون مديرامن غمرتد سرذكره الزبلعي من انجنامات ولمأرحكم كتابته من المالك ويذبغي أن تسكُّون كعمّاقيه لا تصه الإمالتراضي وحكم اعتباقيه عن الكفارة و منه غي أن لا محوز لا نه عادم المنف قل الك وحكم وطء المالك وينبغي أن يحسل له لانه تابع الكالرقية وقيده الشافعسة بأن تكون عن لاتصل والافلا اه (غ قال) * تنسه * قدعات ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤحر ويدغى إن له ألاعارة اه وقد نقلنا شة ذلك في كاب الامانات فراجعه (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تمليك الدين لغير من هوعليه الحوالة الحاأنقال وخرج أيضاالوصمة به لغيرمن هوعلمه فانها حائزة كافي وصاما المزازية اه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ماعنه الدن وجويه ومالاعتبع مانصه) وعنع نفياذ الوصية والتبرع من الريض اهم (وقال في يحث مايقدم على الدن وما يؤخر عنه مانمه) اما حقوق الله تعمالي كالزكاة وصدقة القطر فسقطان مالوت واغاالكلام في حقوق العدادفان وفت التركة مالكل فلا كلاموالاقدم المتعلق بالعدمن عدلي مايتعلق بالذمية واذا أوصى بحقوق الله محمانه وتعمالى قدمت الفرائض والأخرهما كالجوالزكاة والكفارات وان تساوت فيالقة وةمدئ سامدأمه وان اجتمعت الوصامالا بقيدم المعض على المعض الاالعتق والحاماة ولابعة مرالققدم والتأخر مرمالم سعاسه وتمــامه في وصا ما الزيلعي اه * وقد نقلنا معضه في كتأب الزكاة وقي كتأب الفرائض (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ما نصه) ثلاثة في سفر جنب وطأض وميت وأمدة ما يكفى لاحدهم فانكان الماءملكا لاحدهم فهوأولى به وانكان أهم جمعالا يصرف لاحدهم و يحوز التهم للسكل وانكان الماءمماها كان الجنب أولى له الى ان قال وينبغي ان يلحق عا آذا كان مباحا ما اذا أوصى يه لا حوج الناس ولا يكفي الالاحدهم أه وقد نفلنا , قمته في كتاب الطهارة (وقال ا في عِثُ السَّكَلَامُ فِي أَجِّرَ المثل ما نصه ﴾ ومنها الوصى اذا نصبه الامام وعمن له أجرًا بقدر أجرة مثله حازوأما ومي المت فالاأحراه على الصميم كمافي القنمة آه (وقال في أحكام السفرمانصه) ومختص ركوب البحر بأحـكام الى ان قال وضمان المودعلوسافر بهافى البحر وكذا الوصى اه وقد تقلنا في الامانات (وقال في ما افترق فيه الوكيل والوصى) علا الوكيل عزل نفسه لا الوصى بعد القيول لا نشترط القدول في الوكالة و مشترط في الوصارة و تنقيد الوكيل عما قدده الموكار ولابتقددالوصي ولايستحق الوكمل أحرةء ليعله يخلاف الوصى ولاتصع الوكالة بعدالموت والوصامة تصع وتصع الوصاية وان لم يعلم بهاالوصي يخلف الوكالة ويشة برطافي الوصى الأسسلام وآثجرية والمباوغ والعيقل ولايشترط في الوكدل لاالعقل واذامات الوصي قبل عام المقصود نصب القياضي غيره مخلاف موت الوكسل لامنصب غيبره الاعن مفقود للمفظ وفيان القياضي يعزل وصه المت بخدانة أوتهمة نخلاف الوكسل وفي إن الوصى إذاماع ششامن التركة فادعى المشترى الدمعيب ولارمنة فالدعلفء لما استات بخلاف الوكدل فالدمعلف عل نفي العلم وهيقى القنمة ولوأوصى لفقرا أهل بلخ فالافضل للوصي ان لاعاو زأهل بإ فان أعطى في كورة أنوى مازعلى الاصم وأوأوصى بالتصدق على فقراء الحاج تحوزان يتصدقء ليغرهم مرالفقراء ولوخص فقبال لفقراء هذه السكة لمعز كَذَا فِي وَصَامَا خَانَةُ المُفْتِينِ وَفِي الْحَانِيةِ لَوْقَالِ لِللهُ عَلَى " أَنْ أَنْصِدَقَ على حنّب دقءلى غمره لوفعل ذلك بنفسه حاز ولوأمر غمره مالتصدق ففعل المأمو رذلك ضمن المأمور اه وهذام اخالف فيه الوصى الوكيل ولواستأ والوصى الوصي لتنفيذالوصية كانت وصيةله شرطالعما وهرفي انخيانية ولواستأج الموكل الوكسل فانكان على عمل معلوم صحت والافلا ومحتمعان في ان كالرمنهما أمن مقبولالةول معاليم بنويصم ابراؤهما عماوجب بعقدهما ويضمنان وكذا بصم حطهما وتأجيلهما ولايصر ذلك منهما فعالمحب مقدهما اه وقد نقلاه فى كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم آن الوصى والوارث يشتركان فى المحلافة عن الممت في التصرف والوارث أقوى لملكم العين فلو أوصى معتقى عدمعين فاحكم واحدد منهداا عتاقه ليكن علك الوارث اعتاقه نفييزا وتعليقا وتدبيرا وكابة ولاعلك الوصي الاالتفهيز وهي فىالتلخيص ولايملك الوارث بسع التركة لقضيا الدين وتنفيذ

الموصية ولوفي غيمة الوصى الايأمر القاضي وهي في الخيانية اه وقد نقلنياه في كتاب القضاء (تمقال) وصي القاضي كوصي المت ويفترقان في أحكام ذكرناها في وصاما الفواثد وأمين القاضي كوصيه ويفترقان في إن الامن لاتلحقه عهدة كالقاضي ووصمه تلحقه كوشي المت واتجدلله رب العالميين آه (وقال في فن الفرق والجمع مانصه) *قاعدة * المضاف الي معرفة يفسد العموم صوحوا مه في ملالء بي إن ألام للوحوب في قوله سهانه و تعيالي فلهة نبر الذين مخالفون عن أمره أي كل أمرالله تعالى ومن فروعه الفقهمة لوأوصي لولدز مدأووقف عبآ ولده وكان له أولا دذ كور واناث كان لله كل ذكره في فتح القدر من الوقف وقد فرعته على القاعدة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخرفن الفرق والجمع في بحث العاعون مانصه) وقدد ذكرأى الن هجرفيه ان المرجع عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذاظهر في بليدانه مخوف الى انسز ولءنها فتعتبر تصرفاته من الثلث كالمريض وعندالماليكمة روايتيان والمرتج منهما عندهما ان حكمه محكم الصحيم وأماا كحنفية فسلم ينصواعلى خصوص المستثلة واكن قواعدهم تقتضى انككون انحكم كإهوا المحير عندالما الكمة الخ وقدنقلنا بقيته في كماك الطلاق فراجعه (وقال أيضافي آخرفن الفرق والجمع مانصه) وفائدة * الفسق لاءنع أهلية الشهادة والقضا والامرة والسلطنية والامامة والولاية في مال الولدوالتوامة عيلى الاوقاف ولامحمل توامته كما كتدنهاه في الشرح وإذا فسق لامنعزل وانميا يستحقيه بمعنى اندمحب عزله أومحسن عيزله الاالاب السفسه فانه لاولاية لهعلى مال ولده كما في وصايا اكتبانية آه وقد نقلنها يقيته في كاب الوقف فراجعه (وقال في فن الالغباز في بحث البيع) أي بيع اذاعة د المالث لا يجوز واذاعقده من قام مقامه حاز فقل سع المر تض بحاماة تسيرة لا محوزومن وصمه حائزاه وقد نفلنها.في كتاب السوع (يقول حامعه) وقوله سعا الريض أى المدبون والمشترى بالخباران شأءراد في الثمن الى تمام القيمة وان شــاء فسيخ كذا فى شرحها وقوله المدَّنون أى بجعيط ولولاد من عامِه حازت بقدرا الثلث كذآ في بحث لمسعف الفصل الرابع والثلاثين من قررالمين (وقال أخوالمؤلف في تحلمه لفن اتحل مانصه) * الخامس والعشرون في الوصمة * الوصاية لا تقدل التخصيص بنوع ومكان وزمان واذاخصص زيداء صروعم امالشام وأرادان سفردكل فالحملة

ان يشترط لسكل إن يوكل ويعمل مرأيه أو يشترط له الانفراد وانحملة في إن علك الوصى عزل نفسه متي شاءان شترطه الوصى وقت الايصاء الحدلة في أن القاضي يعزل وصى المتأن مدعى دمناع لمي المت فيخرجه القساضي أن لم سرئ منه اه (وقال أخوا اوَّلف في وَ كَيَاتُه للفن السادس فن الفروق في كَابِ الْقُضاء ما نصه) وكذاوص المتعلث الإبصاء يلاأم مخلاف الوكهل والفرق ثعذرالاذن من المت كلاف الموكل اهم وقد نقلناه في كار القضاء والوكلة (وقال أخوا لمؤلف أيضافي التسكلة الذكورة من كتاب المكاتب مانصه كاتها واستثني حلها فسدت يخلاف الوصمة لإنها تبرع فلاتفضى الى المسازعة اهم وقد نقلناه في كآب العتق ﴿ وَقَالَ أَخُوا لَوْلُفُ فِي تَكُمِّلُتُهُ لَا فِنِ السَّادِينِ فَنِ الْفِرِ وَقِ مَا نُصِهِ ﴾ * كتاب الوصايا * اذاقرئ صاكوصية عزرجل فقيل لههو هكذا فأشادير أسه منع لامحوز وكذااذا امتنعهن البكلام أواعتقل لسانه فأشبار يرأسه لايحوز مخلاف الانوس والفرق ان الآخوس لامر حيامنيه البكلام وأماالذي اعتقل نسيانه فيبرجي منيه البكلام فلايجعل اشارته عنزلة العمارة فال إعطوا إنباس ألف درهم فألوصية باطلة ولوقال تصدقوا جافهي حاثرة والفرق ان العطاء مكون الغنى والفقير والناس لاعصون والتصدي مختص مالفقراء فصحت ولوفال ثاث مالي لله قال أبوحذ فقه هي ماطلة وقال مجدهي عائزة وتصرف الى و حوه المر عن ابن القاسم حل الطعام الى أهدل سة في الموم الاول والثباني غيرمكر وه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في الثاآث محتمع النباثجيات فسكون إعانة لهمءلي المعصمة مخلاف ماقبله اهرفد اه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوسى لاخوته الثلاث المتعرقين وله اس حازت الوصمة والثلث مدنهم ولوله منت لمتحز للشقمق والغرق ان الشقيق لايرث مع الان وبرث معالينت دون الاسخون نرك زوجية وأوصى لاجنسي فيحميع ماله يأخيذ الأحنى ثلث المال لامسازعة وللرأدر بعمايق وهوالسدس محكم المراث ييق النصفُ يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب المجمن الفن الثاني مانصـه) "أوصى الميت ما نج فته برع الوارث أو الوصى لم يحز ولوأَ ج الوصى أوالوارث عماله ليرجع صم وله الرجوع وكذا لزكاة والكفارة بخلاف الاجني اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التهديسر وصمة فمعتق الدير من الثلث الأفي ثلاث لايصم الرجوع عنه ويصم عنها وتدبيرا اكره صيم لاوصيته ولايبطاله

نحنون و مطل الوصمة والثلاث في الطهيرية اه (وقال في كأب الاعمال مانسه لاصو زتعمم المشترك الافي المهن حلف لأبكله مؤلا ورله اعلون وأسفلون فامهم كُلُّم حنثُ كَأَفَّى المسوط و بطلت الوصية للوالى والحالة هذه اه (وقال في كَاب الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمعمر دشكاية المستحقين عنده حتى شتواعليه انة وَكُذَا الومي (وقالُ أيضافي كَتَابِ الوقفُ في بحثُ أوقًا فَ الأمرَّا، والسلاماين أراضي بيت المسال مانصمه) وقد ستل عن ذلك المحقق ابن الهمه آم ب مان للامام السعادا كان مالمسلة من حاجة والعساد مالله تعملي وسنت سالة انهاذا كان فمه مصلحة صحوان لم مكن تحاجة كسع عقبارا التم على قول المتأخو من المفتيه اه (وقال أيضافي كاب الوقف مانصمة) وصي االوقف لم أوقافه كما هومتمرف في أمواله ولوحما رحلاوصماً بعد حعل الاول اني وصالاناظرا كإفي العتاسة من الوقف ولم ظهر لي وجهه فان مقتضى ماقالوه في المصاماان مكوناوصدن حدث لم يعزل الاول فمكونان ناظر بن فلستأمل ولبراجع غيرها ه (وقال في كتاب السوع في عدا الحل مانصه) و متمعها في الرهن فإذا ولدت المرهوزة كان رهنامه ها تخلاف المستأحرة والكف أة والموصى لتهافانهلانتيمها كمافىالرهنمنالزيلمى (ثمقال) ولابتسهافىالكفالة حارة والايصا مخدمتها اه (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلافلا يداع لابوهب الافيمسا ذل احسدي عشرة مفردفهها في الاعتاق والتسد مروالوصية (بُهَ قَالَ) و ينهني ان يصم الوقف عليه كالوصية بل أولى اه وقد نقلناه في لوقف (وقالأيضافىكابالسوعمانصه) الشراءاذاوجدنفاذا علىالماشر لفضولي ولاشراءالو كهبل المخيالف ولااجارة المنوبي اللوقف مدرهه مودانق مل منفذ علهم والوصى كالتولى وقسل تقع الإجارة للمتم وتبطل الزيادة كإفي الفنية الافي مستثلة الامبر والقياضي إذا استآح أحيرا كثرمن أجرة اتثل فان الزمادة ماطلة ولاتقع الاحارة له كافي سيرا كخانية اه وقد نَّقَلْنَاهُ فِي كَابِ الوَّقْفُ وَالْاحَارَةُ وَالْوَكَالَةُ ﴿ ثُمُّ قَالَ أَيْضَافَى كَابِ السَّوْعِ مَانْصَهُ ﴾ تجودة فى الاموال الربوية هدوالافي أربع مسائل في مال المريض تعتبرمن الثاث وفي مال اليتم أهم وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثمقال في البيوع أيضا مانصه) ماجازا رأدا لعقد عليه بإنفراده صحاستثناؤه الأالوصية بالخدمة يصم

افرادهادوناستثنائها اه (تمقال أيضافي كتاب السوع مانصه) من ماع أو اشغرى أوآ حرمك الاقالة الافي مسياثل اشغرى الوصي من مديون المت دارا بعشرين وقيمتها خسون لمتصح الاقالة اشدترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصم ولاعلكان الرديعي وعلكانه بخسار شرط أورؤية أه وقد نقلساه في كَتَابِ الأذن (مُقَال أيضا) تصم اقالة الوارث والوصي دون الموسى له والوارث الرديالعيب دونُ الموصى له أه (وقال في كتاب القضاء ما نصه) لا جلف القاضي على حق مجهول الى أن قال الافي مسائل الاولى اذا اتهم القــانسي وصي الميتيم الثانية اذااتهم متولى الوقف فانه يحلفهما نظرا للمتم والوقف كمافى دعوى الخُــانَّــة اهُ وقدنقالْهَاه في كتاب الوقف (وقال أيضافي كَتَاب القضاء مانصه) كلمن قسل قوله فعلمه المسن الافي مسائل عشرة في القنسة الوصى في دعوى الانفاق على اليتيم أورِقيقــه اهّ (ثم قالِ فيه أيضامانصه) ّ التناقض غيرمقبول الافهما كان محلَّ المخفاء ومنه تنمَّا قص الوصى والناظر وألوارث كمافى الحانية اه (مُقال فيه أيضامانهه) وفي دعوى القنية ان الأمرا العام لاعنع من دعوى الوكالة وفيالرا مع عشرمن دعوى البزازية أبرأ ممن الدعاوي ثمادتي عليه بوكالة أووصاية صحاه وقدنة لمناه في كتاب الوكالة ﴿ وَقَالَ فِي كَتَابِ القَصَاءَ أَيْضَامَانُصُهُ ﴾ غمل شمهآدة كافرعلى مسلم الأتمعا أوضرورة الى أن قال والثانية في مسئلتين في الأيصاء شهدكافران على كافرانه أوصى الى كافرفا حضر مسلاعا موحق للمت الخ (عمقال فيمه أيضامانصه) لا يقفى القاضي لنفسه ولا لمن لا تقدل شهادته له الا فى الوصية لوكان القاضى غريم من فا ثدت أن فلاما وصده صع و سرأ ما لدفع المه بخلاف مااذا دفع له قد. ل القضاء امتنع القضاء و مخلاف الوكالة عن عائب فاله لامعوز القضاء جهااذا كان القاضى مدون الغائب سواء كان قبل الدفع أوبعده وتمُّامه في قضاء المجمامع اله وقد نقلما ، في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضامانصه) أمين القلضي كالقاضي لاعهدة علمه بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولوكان وصي القاضى فبيدن وصي القاضي وأمينه فرق من هيذه ومن أخرى هي ان الفياضي مججورهن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولوكان منصوب القماضي بخسلافه مع أمينه وهومن يقول له القاضى جعائدا أمينافي بيدم هدا العيد واختلف وافعا إذاقال بعهذا العبدولم بزدوالاصمانه أمينه فلاتلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح المكنزوصح البزازي من الوكالة اند تلحقه العهدة فلبراجه اه وقد نقلناه في كتَّاب انجِر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضامانصــه) سنصد باخى وصدمافي مواضع اذاك انعلى المت دين أوله أولتنف أدوصت وفهيااذا كانليت ولدصيغيير وفهيااذا اشترى من مورثه شييئا وأرادرةه ووحد موته وفهااذا كانأب الصغروسرفام فرافينصمة للعفظوذك في قنحمة الولوا كحسة موضعا آخو منصمه فله فلمراحيع وطريق نصمه أن شهدوا عنبدالقساضي ان فلانامات ولم منصب وصيافلونصيمه ثم ظهرللت وصي فالومي وصي المت ولا بلي النصب الاقاضي القضاة والمأمو ريذلك اه (وقال فسه أنصامانصه ولاتسمع المنةعلى مقرالافي وارث مقريدين على المت فتقيام المينة للتعدى وفي مدّعي علمه أقر بالوصابة فيرهن الوصى أه (تمقال) ثمرأت خامسا في القنسة معيز بالي حاميع السرعوى لوخوص الاس بحق عيلي الصبي فأقرلا بخرجءن آلخصومة وليكن تقام المبنة علسه معراقراره مخلاف الوصى وأمين آلفاضي اذا أقرخ جء الخصومة أهمأ ثمرأ يتسادساني القنمة لوأقرالوارث الموصى له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره اه (مُ قال في كاب القضاء أيضامانصه الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيا اذا ماع الاب أوالوصى عقارالصغىر فالرأى الى القاضىفي نقضه كمافي سوع اثخانسة اه وقدنقلناه في كتاب السوع (ْثِرْقَالْ فِي كَتَابِ القَصْاءُ أَيْضًا) من سَمَى فَي نَقْضُ مَاتَّمُ مَنْ جَهْمُنَّهُ فَسَعْمُهُ مردودعامه الافي موضعت الحان قال وزدت علم مامسائل الحان قال الخامسة ماع الاب مال ولده ثراد عي انه وقع بغه من فاحش السادسة الوصي اذاماء ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقع كذلك الثلاث في دعوى القنمة اه وقد نقلناه الى ان قال وأما إذا اشترى القاضي مال المتبم لنفسه من نفسه أو موصى اقاحه فذكور في حامع الفعولين من فصل تصرف الوصى والقاضي في مال المتم فقال لمصخر بيع القساضي ماله من يتبم وكذاء كمسه وأمااذا اشتراه من وصيه أوماعه من يتبروقبله وصيه فافد يجوز ولو وصيامن جهدة القاضي اه وقد نقلناه في كاب البيوع (وقال فيه أيضاً) ولا يحور اثبات الوكالة والوصاية بالخصم حاضراه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أضا) ودعوى الفعل من غير بيان الفياعل

لاتسمع الافي أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة مأنه اشتراه من وصده في صغر محمحة وان لم يسموه (ثم قال) اثخ امسة نسبة فعل الى متولى وقف من غيرسان م. نصمه على التعمن السادسة نسمة فعل الى وصى متم كذلك اه (وقال فمه أمضًا)انحهالةً في المنتكوحة تمنع الصحة الى ان قال وفي الأستُحلاف تمذمه ألا في ستّ ذ الثلاثة ودعوى خمانة مهمة على المودع وتحليف الوصى عنداتهام القاضي له وكسذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (نم قال) و في الوصمة لا تتنمها والممان الحالموم أووارثه وفيالنتف لوقال أعطوا فسلانا شيشاأوح أمن مالي أعطوه ماشاؤا اه (ثمقال،كتابالقضاءأيضامانصه) لايحوزلادعىعالمهالانكار اذا كان عالماً بأعق الافي دعوى العبب فان البائع المراد المقير المشترى المنة علىه ليتمكن من الردعلي ما تعه وفي الوصى اذاعه إلى الدس ذكرهما في بيوع الموازل اه وقد نقلناه في كتاب السوع (وقال في كاب الوكالة مانصه) وكالاب في مال ابنه كالاب الافي مسئلتين من يبوع الواوانجية اذاباع وكيل ألاب لابته لمحز بخلاف الاب اذاماع من ابنه وفيم آاذاماع مال أحد الابنين من الاتنو يحوز مخلاف وكسلها ه وقور نقلناه في كاب الحر والاذن (ممقال فيه أيضا) ومماخرج عن قولهم يحوز التوكيل كل ما معقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان سترى مال لمتبم لنفسه والنفع فالماهر ولابحوز ان يكون وكسلافي شرائه للغسر كمافي يبوع ازية أه (مُمَال فيه أيضامانصه) الشيئ الفوض إلى اثنين لاعد كه احدهما كالوكيلين والوصيين انح اه (وقال في كتاب الاقرارمانصه) الأقرار لاعسامع لمننة لانهالا تقام الآءلي منكر الافىأر دم في الوكالة وفي الوصاية الخاه (وقال في كتاب الاقرار أيضا مانصــه) من ملك الآنشاء ملك الاخيار كالوصى الى ان قال قلت في الشرح الافي مسئلة أستدانة الوصى على البتيم فأنه علك اشاءها دون الاخمار بهاا ﴿ (يقول حامعه) وقوله كالوصي أى وصي المشفانه لوأقر بالاستيفاء من مديون الميت صح بخلاف وصي القــاضي كـــكـذا في شرحها (ثم قال في كتاب الاقرارأيضا) المقراذاصارمكذباشرعابطلماقراره الىأنقالوخوجءنهذا ل مسئلتان الىأن قال وكدافي والهالا كل مسئلة في الوصة من كاب وي وهي رجل مات عن ثلاثه أعد وله اس فقط فادعي رحل إن المت أوصى له بعبدية سأل له سيالم فأنسكر الاس وأثر بأمه أوصى له بعبديقال له برييخ فبرهن

۱۱**دی تغیی ا** بسالم ولا بیطل اقرار الوارث بیز به غ فلواشترا والوارث بیز به خصم وغرم قيمته للوصي له خمذكر بعده مذامستان تخالفها فلتراحع قل قوله وكذا الاقرارجية قاصرة على المقرالخ اه وقدنقلناه في كناب الدعوى (وقال فى كاب الصلم مانصه) الصلم عقد مرفع النزاع اله انقال و يصم بعد حلف ألمدعى وفعاللنزاع ماقامة السنة ولوسرهن الدعى بعده عدلي أصل الدعوى لمرقسل الا فى صلح الوصى عن مال المتم على انكار اذاصالح على بعضه مثم وجد المنة فانها تقبل ولو بلغ الصي واقامها تقدل ولوطل عمنه لاعلف كإفي القنسة اه (وقال في كَاب المضّار ومنافعه) إذا فسدت كان للضارب أحرم شله اذا عسل الاف ألوصى يأخدمال البتيم مضارية فاسدة فلاشئ لهاذاع لكذاني أحكام الصغاراه (وقال في كتاب الهمة مانصه) لاحبرعلي الصلات الافي مسائل منها نفقة الزوحة واأثنانية العين الموصى بها بحب على الوارث دفعها الى الموصى له يعدموت الموصى مع أنها لهة اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تحميل الافي ثلاث الى ان قال والقاضي ا ذامات محهلاً أموال السّامي عند من أودعها أله وقدنقلناه في كتاب القضاء (ثمقال) وزدت عليمامسائل الاولى الومى أذامات عيهلافلاغمان علم كاقتامع الفصولين الثانية الاسادامات معهلامال اسه ذكر وفهااه (مُقال فعه أضا) وأماالوصي فعلك الامداع والاحارة دون الاعارة كماني وصاياا كخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقانا ه في كأب الوقف اثم قال فسه أرضا) العامل لغيره اما نة لاأحرة له الاالوصي والناظر فيستحقان يقدر مة المثل أذاع لا الااذاشرط الواقف للناظر ششاولا يستعقان الامالعمل الزاه وقد نقلنا في كتاب الوقف قمته وفي كتاب الاحارة (وقال في كتاب الآمانات أشا) كل أمس ادعى الصال الامانة الى مستعقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد الوكمل والناظراذا ادعى الصرف على الموقوف علمهم وسوامكان في حياة تحقهاأو معدموته الافي الوكدل بقيض الدس اذا ادعى بعدموت الوكل أنه ودفعه له في حماته لم مقمل الاسمنة مخلاف الوكدل مقمض العين والفرق فى الولوا كحية القول الأو من مع العمن الااذا كذبه النا هر فلا يقمل قول الوصى فى بْفَقَة زَائَّدة غَالفَتِ الطَاهْرِ وَكَذَّا ٱلمْتُولِي اه وَفَد نِقَانَاهُ فِي كَابِ الْوِكَالَةُ وَكَتَاب الدءوى وكتاب الوقف (نمقال) الامسين اذاخاط معض أموال النساس ببعض

والامانة بمسأله فانهضامن الى ان قال والوصى اذا خلط مال اليتيم بمسأله ضمنسه الخفراجعه (وقال فيه أيضًا)تحليف الامن عنددعوى الردأوالمَّلَاكُ قبل لنفي المهمة وقدل لانكاره الضمان ولاشت الرديمينه حتى لوادع الردعلى الوصى وحلف لم يضمن الوصى كذافي ود عة المدسوطاه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب عوى (ثمقال فيه أيضا) ولودفعها المودع الى الوارث الاأمرالقــاضي ضمن اذا كانت مسستغرقة بالدين ولمسكن وتخنسا وآلافلاالاا دادفع ليعضم سمولوقضى المودع بهادين المودع ضمن عسلي الصحيح ولاءمر أمديون المت مدفع الدين الى الوارث وعلى المشدين اهم وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل الحصص كذا في الاصل أبضااه وقد نقلناه في كتاب المداسات (وقال في كتاب انجر والمأذون) ولودفع الوصى المسال لى الميتم بعد بلوعه سفيها ضمنسه ولواجيج هله اه (وقال فه أيضاً) العدالمأذون المدنون اذا أوصى به سيدمار حل ثم مات ولمعسزالغ ريمكان ماكاللوصي اذاكان يخرجهن الثلث ويملكه كإعلىكه الوارث والدسنق رقبته ولو وهمه في حماته فللخرج الطالما و بدعه القاضي ف لءن تمنه فلاواهب كذافي خوانة المنتسن من الوصامااه وقد نقلناه في كتاب لم.ة (وقال في كتاب الشفعة) الاب اذا أشترى دارالا بنه الصغير وكان شفيعها كانله الاحتذبها والوصىكالات (وقال في كتاب القسمة ما نصه) تنتقض مهة بظهوردين أووصية الااذا قضىالورثة الدينوتف ذوا الوصية ولايدمن يضماءا لموصى لعمائلك وهمذااذا كانت التراضي أمااذا كانت بقضاه القماضي لاتنقض ظهو روارث واختلفوافي ظهو رالموصىله اه وقد نقلتاه في كتاب المداينات (وقال في كتاب الغصب) لايجوزالتمرف في مال غيره بغسراذنه ولاولاية الافيمسائل في السراجية بحوزَللولدوالوالدالشرا من مال المريض بالمحتساج اليسه مغسيراذنه الحاان قال الشالثة مات معض الرفقة في السفر فما عوا قماشه وعدته وحهزوه بثمنه وردواالسافي اليالورثة أوأغبي علمه فانفقواعلمه ن ماله لم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الفرائض) انجدكالاب الافى احدىء شرة مسئلة الى ان قال لو أوصى لا قرما فلان لايدخلالاب ويدخل انجدفى ظاهرالرواية اه (نم قال) اكخامسة لومات وترك

أولاداصغاراومالافالولاية للذب وهوكوصي الميت بخلاف انجد اه وقدنقلناه فى كتاب الحجر (نم قال) نم زدت أخرى وهي انه اذامات أوه وصارية عالا بقوم الجدمةام الابلازلة اليتم عنه 🗚 (ثرقال فيه أيضا) البجـ دالفاسد من دُّوى الارحام وليسكاب الأب فسلايلي الانكاح مع العصيأت ولاعلك التصرف فيمال [الصغيراه وقدنقلناه في كتاب الحجر (نمقال فيه أيضاً)ومي المتكالاب الافي مسائل الاولى لاحوزاقراضه انفاقا وعوزاقراص الاسفى رواية الثانية يشترى ويبيع لنفسه بشرطا كترية للمتم وللأب ذلك بشرطان لاضرراه وقدنقلناه في كتاب السوع (مُقالُ) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الرابعة للأسالا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عله اه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة (نمقال) اكخـامسة للأب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصى اله وقد نقلنًا هذه المسئلة في كتاب الرهن (تمقال) السادسة لا تقوم عبارته مقام عمارتين فاذاماع أواشترى لنغه به مالشرط فكلامد من قوله قسلت بعدالا يحساب مخلافُالاتِاهِ وَقَدْنَقَلْنَاهَدْهُ فَي كَابِ البيوعِ (ثم قال)السابِعة لا يلي الأنكاح عَلاف الاب اه وقد تقلنا هذه في كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لاعوزه بخلاف الاساه وقد نقلنا هذه في كأب الطلاق (تمقال) التاسعة لا يؤدّى من ماله أي مال الوصى صدقة فطره يخلاف الاداه وقد نقلنا هـ ذه في كتاب الزكاة (ثمقال) العاشرة لأستخدمه مخلاف الاساه وقدنقلناه في كاب الاحارة (ثمقال) المحادية ءشرلاحضانة له يخلاف الاب أه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الفرائض أسامانصه) قال الشيخ عد الفادر في الطبقات في اب الممزة في أحد فال الجرحاني في الخزانة قال أبوالعداس الناطفي رأيت بخط مص مشامخنافي رحل جعللا حدد بنبه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعدموت الاسمرات حاز وأفتى مه أبوجه فرمج دن الممان أحد أصاب محدن شعياع البلغي وحكى ذلك أصاب أحدىنامحارث وأبوعمر والطبرى آه وقدنقلناه في كتاب الصلم (قالصاحب الاشباه)

ركتاب الفرائض) به

الميت لاعلك بعد الموت الااذانصب شيكة لاصد عممات فتعقل الصيد فيها بعد

الموت فانه علكه ويورث عنمه كذاذكره الزيلعي من المكاتب اه وقد نقلناه فى كمات الصِّد (تَمْقَال) العطاء لانورث كذا في صلح البزازية اه وقدنقلنا. فى كتاب انجهاد وكتاب الوقف (نم قال) وذكرال يلعى فى آخر كتاب الولاء أن منت المعتق ترث المعتق في زمانسا وكذا مافضل معدفه ضأحدا لزوحس وعلمه وكذا الميال بكرون للابن والبذته وضاعاوء زاهالي النهيامة منساعه لم إنه لنسر في زمانسا ىدت مال لانهم لا تضعونه موضعه اه وقدة غلماه في كاب العتق والولاء (ثم قال)كل انسان مرث ويورث الاثلاثة الانساء عليهما لصلاة والسلام لامرثون ولابورثون وماقدل انهصلي الله تعسالي علمه وسلم ورث حديحية رضي الله تعسالي عنهسالم يصم اوهمت مالهاله في محتها والمرتدلامرث ويرثه ورثته المسلون اله وقد نفلناه في كتاب انجهاد (نمقال) وانجخ بين برت ولايورث كذافي آخرا ليتيمية وفي الثالث نظر علمهما قُدَّمنا ه في السوع أه وقد نقلنا ه في كاب المجنامات (ثم قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر حرَّومن أجراء حماة المورث وقال مشايخ المزعندا لموت وظائدة آلاختلاف فعاله قال الوارث تحمارية مورثه ان مات مولّاكَ فَأنت حرَّ فعلى الاول ثعثق لاعلى الثاني كذا في اليُّمَّة أَهُ وقىدنقلنلەنى كابالعثق (ثمقال) الارئىيحرىفىالاعيانوأمااكحقوقىفنها مالابحري فسمكق الشفعة وخمارالشرط وحدرالقذف والنكاح لابورث وحمس المستع والرهسن بورث والولايات والعواري والودا أعلاتورث واختلفوا في خميا و مَهُمُ مِمن قَال بورث رممُ من أثدته الموارث استداه والديد تورث انفاقا واختلفوا في القصاص فذكرفي الاصل اله بورث ومنهممن جعله الورثه ابتـداء ويحوزأن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذا من مسئلة لو يرهن أحد الورثة على القماص والماقي غبب فلابدّ من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذافي آخر البتيمة وأماخيارالتعمن فاتفقوا انه شبت للوارث ابتداء اه وفد نقلنا هده المسائل فيأبوا بها كأب الشفعة والبيع وانحدود والنكاح والرهن والامانات والوكالة وانجنامات والدعوى (نرفال) انجدكالاب الافي احدى عشرة مسئلة بيرقى الفرائض وست في غيرها المااتخيس فالاولى الحدة أم الاب لاارث لهسامع الاب ولا تحعب بانجد الثانية الاخوه لابوين أولاب يسقطون بالأب ولا يسقطون انجدعلي قوله ماو سقطون مه كالاب على قول الامام وعاسه الفتوى فالخسالفة

على قولهما خاصة الثالثة الام تلث ماييقي مع أحد الزوجين والاب ولوكان مكان الاب جدفلام ثلث جميع المال عند الامام وجهد خلافالاتي يوسف الرابعة لومات المتق عن أب معتقه والن معتقه فللاب السدس والماقي للابن في روا مة فلو كان مكان الاب مدفالكل للان في الروايات كلهاعلى قول الامام الخيامسة لمترك حدمعتقه وأخاه قال أبوحته فقرجه الله سيحسانه وتعالى مفتص الحد بالولاء وقالا الهلاء مدنهماولو كان مكأن الحدأب فالمراث كلهله اتفاقا وأماالمسأتني الست فأرحةفىالكتب المشهورة لوأوصىلاقرىا فلانلامدخلالاب ومدخل اكحد فيظاهر الرواية وفيصدقة الفطر محسصدقة فطر الولدعلى أسه الغني دون حده ولواعتق الاب ولاولده الى مواله دون اعد و يصير الصغرمسل ماسلام أسهدون حده الخامسة لهمات وترك أولاداص غارا ومآلافا إلا مة اللاب فهوكومي المشيخلاف انجد السادسة في ولاية الانكام لوكان الصغيراً خوحد فعلى قول أبي وسف مشتركان وعلى قول الامام يختص آنحد ولوكان مكآمه أب اختص اتفاقا ثمزدت أخرى وهي انداذامات أوهصار يتماولا يقوم اكحدمقام الاب في ازالة المترعنه فهي المنتاعشرة مسئلة تمرأت أخرى في نفقات الخاسة لممات وترك أولاداصغارا ولامال له ولهمأم وحدأب الاب فالنفقة علمهما اثلاثا الثلث على الام والثلثان على الحداه ولوكان كالاكانت النفقة كلها علمه ولانشاركهالام في نفقتهم فه عي ثلاثة عشر اه وقد نقلناه فدالمسائل في أنوابهما كار الوصياما وكاب الحروكار الزكاة والعنق وامحهاد والنكاح والطلاق (ثم قال) انجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا بلي الانكام العصمات ولاعلك التصرف في مال الصغير ولوادّي نسب ولدحارية أن منته المشدت الانصديق وفي المراث من ذوى الارحام الافي مسئلة مالوقتل ولد ينتسه فاله لا بقتل به كاب الا بكاذ كر والزيلعي والحدادي في الحنامات اه وقد نقلنا هـ قد المسائل في أنوابها كاب النكاح والوصا ما والمحر والدعوى والجنا مات (ثم قال) وصيالمت كالاسالافي مستثل الاولى لاصوزا قراضه انفيأقا ومحوز اقراض الاب في رواية الثانية شترى ويسعانف شرط الخبرية للبتم وللاب ذلك بشرط ان لاضرو الشالفة الاسان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى الراعة للاسالا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله الخامسة للاب

ن رهن مال ولده على دمله تخللاف الوصى السادسة لا تفوم عمارته مقام عارتان فاذانا عأواشترى لنفسه بالشرط فلاردمن قوله قبلت بعدالا عاد يخلاف لاب السابعة لآيل الانكام بخلاف الاب الثامنة لاعونه مخلاف الأب التاسعة ربؤدي من ماله صدقة الفطر مخلاف الآب العاشرة لاستخدمه مخلاف الاب ادية عشر لاحضانة له تخلاف الآب أه وقد نقلناه فده المسائل في أبوابها كآب السم والاحارة والرهن والنه كاح والوصاما والطلاق والزكاة (ثم قال) رث الافي مستلة ما إذا ضرب بطن ام أة فالقته ممتاعات الغروم ثها الجنين لتورث عنه كافي حنايات المدسوط اه وقد نقلناه في كمان الحنايات (نم قال) ولاعلك المت الافي مستلة ذكرناها في الصد ولا يضمن الافي مستلة ما اذا حفر شرا تعديا ثممات فوقع فهاانسان معدموته كانت المدمة عطى عاقاته ولوحفر عسديترا تعد بأفاعتقم مولاه مممات العدد فوقع انسان فهافالدية على عاقلة المولى كافي انجـامعاه وقد نقلناً في كتاب انجنايات (نمقالَ) لومات المسـتأمن في دارنا عن مال وورثته في دارا محرب وقف مأله حتى يقيد موافاذا قدموا فلايد من مينسة ولوأهمل ذمة ولابدان بقولوا ولانعلمله وارثاغبرهم ويؤخذ منهم كفيل ولايقسل كتاب ماكمهم ولوثدت المه كنامه كذافى مستأمن فتح القدس اه وقسد نفلناه في كتاب الدعوى وكتاب انجهاد (نمقال) قال الشيخ عبدا لقادر في الطبقات في ماب الهمزة في أحدقال الحرحاني في الخزانة قال أبوالعماس الناطفي رأ ت مخطع ص مشاهنا في وحل حعل لا عد وله دار ابنصده على ان لا مكون له بعد موت الاب مرات عاز وأفتى مه أبوجعفر مجدن المان أحد أصمان مجدن شعاء الملخى وحكى ذلك أصياب أجيدين أبي انحيارث وأبوعمر والطبري اه وقيد نقلناه في كاب الصلح وكمَّابِ الوصا باوالله سَعِمانه وتعمالي أعلم بالصُّوابِ أهر (يقول عاممه) وهذه هي المسائل المحوعة الملحقة كتاب الفرائض (قال المؤلف في القياعدة الرادمة التاسع تامع مانصه) ومن فروعها الحل الى أن قال ومنها انه برث شيرط ولادته حماً ومنهاانه بورث فتقسم الغرة بين ورثة الحسن أذاضر بت بطنها فالفسه اه وقد نقاناه في انجنايات (وقال في القاءرة السادسة اكحدودندرأ بالشهات مانصه) وكتدنا في الفوائد أنّ القصاص كالحدود الافي مسائل الى أن قال الثانية المحدود لاته رث والقصاص مو روث اله وقد نفلنا ، في كتاب انحدود وكتاب انجنا مات (وقال

في المقاعدة الخمامسة عشر من استجل ما اشيئة مدل أوانه عوقب محرمانه) ومن فروعها حرمان القباتل مورثه عن الارث وقد نقلنا ذلك في كاب الجنامات أيضيا (تمقال) وخوج عنها مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسمئا عشرتها الأجل أرثهاورثهااه وقدنقلناهافي كناب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام النَّاسي مانصه) وقالوا بعذرالوارث والوصي والمتولى التناقض للعهل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب المدعوى (وقال في الفر الثالث في أحكام العسد مانصه) ولامرثولانورث اه (وقال في محث ما يقدل الاسقاط من الحقوق ومالا يقسل ما نصمه) كوقال الوارث تُركت حتى لميدهال حقه اذا الماك لا مطل ما لترك وأتحق مطل مدحتي إن أحيد الغاغين لوقال قبل القسمة تركت حق مطل حقه الى أن قال وذكرالشيخ الامام المعسر وف بخواهر زاده ان حق المومي له وحق الوارث قسل القسمة غبره تأكد يحقل السقوط لاسقاط اه فقدعامان حق الغانم فيل القسمة وحق الحدس للرهن وحق المسل المجرد وحق الموصي له مالسكني وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خوا هر زاده بسقط بالاسقاط اه وقدنقلناتمـام ذِلك في ماب الشرب فراجعه (وقال في أحكام انحنثي مانصه) وأماميرا تموالميرات منسه ففال فان مات أبو. فله مسيرات أنثى منسه اهروقال في أحكام الانتي مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام الذى مانصه) * تنديه آئو * لا توارث بين المسلم والكافر ويحرى الارث بين الهود والنصاري والمحوش والكفركاه عندناملة واحدة شرط أتحساد الدار والكفار يتعاقلون فيما يبتهموان اختلفت مالهم وخرج المرتدفانه مرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد نقلناه في المجهاد (ثم قال آخرا حكام المحارم مانصه) * فائدة * بترتب على النسب اثما عشر حكم تورث المال اه (وقال في عث القولفي الملكمانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب المملك المعاوضات المالية الى أنقالوالميراثاه (ثمقال)وديةالقتيل يملكهاأولاثم تنتقل الىالورثة ومنها الغرة علكها الجنين فتورث عنه اه وقد نقلناه في كتاب المجنامات (ثم قال) الثانية لامدخل في ملك الأنسان شيئ مغمرا ختماره الاالارث اتفاقا اه (ثرقال) السابعة دية القتيل تثبت للفتول غ ننتقل الى ألور ثقفهي كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنف فرصاياه ولوأومى يثلث ماله دخلت وعند دناا لقصاص مدل عنها فمورث الترأمواله وفحدالوا بقلب مالا تقفى دونه وتنفذوه اماهذكره الزيلعي في ما القصاصُ فما دون النفس اه وقد : ملّنا بقسه في كتاب انجنا بات (ثم قال) ختلفوا فى وقت ملك الوارث قىل فى آخوخو عمن احزاء حماة المورث وقيل كوناهمع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدس المستغرق تم يمنع مَلَاث الوارث قال في حامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين الدن لاعملكه امارث الااذا أمرأالمت غرعه أوأداه وارثه شرطالتعرج أمالوا دآهمن مال نفسه مطلقا للاشرط التبرع أوالرجوع بحسله عسلي ىن فتصــىرە شغولة مدسه فلا علىكىها فلوترك اساوقنا ودىنا مستغرقا فأداه وأرثه تمأذن للقن في التجارة أوكاتمه لم يصم اذا لمملكه ولا ينف ذبيه عالوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يسعه القاضي آه وقد نقلنا وفي كال القضاء (تم تغرق عنع حوازالصلم والقعمة فان لميستغرق فملايذ فيان ولوَفُعَلُوا عَازُ الْهُ وَقَدْ نَقْلُمَاهُ فِي كَتَابِ الصَّلْحِ (ثَمَّ قَالَ) عوائم ظهردن محمط أولاردت القسمة اه وقسد نقلناه في كتاب القسمة انم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولومستقرقا اه وقد نقلناه في كناب القضا (ثم قال) وهنامسئلة لوكان الدين الوارث والمال منعصر فد تسقط الدين ومانأ خيذه ميراثا أولاوما بأحذه دينه فال في آخراليزازية استغراق التركة مدتن الوارث اذا كان هوالوارث لاغترلا تنع الأرث اه وقد نقلنا ، في كتاب ينات (ثمقال) ثماء لم ان ملك لوآرث بطَر بق الخلافة عن الميت فهوقائم نفاحش! ﴿ شَارِحُ وَقَدْنَقَانَاهُ فِي البِيوعِ ﴿ يُمَّالُ ﴾ ويصم اثمال دىنالمتعلمه اله وقد نقلماه فى كتاب الدعوى (نتم قال) ويتصرف وصى الميت مفى التركة مع وحوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب الس وأماملك الموصى له فليس خلافية عنه ول بمقدة لك ابتد نكورة فيحقه كمبذاذ كره الصدراانهميد فيشرح أدب القض وذكرفي التلخيص واذكرناه وزادعليه الدبصح شراؤه مآماع المت بأقل مهاماع قبل نقدالثمن مخلاف الوارث اه وقد نقلماه في كياب الوصية وفي كياب السوع (م قال) الرابعة عشرتملك العقارلاشفي عبالا خذيا لثراضي أو يقضاء القاضي فقبلهما

لامكاله فلابورث عنسه لومات وتبطل اذاباع ما يشفع مهاه وقد دنفلناه في كتاب الشفة (وقال آخر محث ما منع الدين وجوية ومالا منع مانصه) يتمة يوقد مناانه لايمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ويمنعه أنكان مستغرقا اه (وقال في بحث ما يقدم عــلى الدين وما يؤخر عنه ما نصــه) أما حقوق الله تعالى كألزكاة وصدقة الفطر فسقطان مالموت وانساال كالرمفي حقوق العما دفان وفت التركة بالكل فلاكلام والاقدم المتعلق بالعبنءلي مابتعلق بالذمية واذا أوصي بحقوق الله المالية ومت الفرائض وان أخرها كالمج والزكاة والمكفارات وان تساوت فى القوة يدئ بما يدأيه أه وقد نقلنا بقيته في كتاب الرصاما ونقلنا بعضه في كتاب الزكاة (ثم قال في فن الالغازمانصه) *الفرائض * ماأول مراث قسم في الاسلام فةل مبرأت سعد من الريسع كافي المحيط أي ربل قبل له أوص فقيال عبا أوصى انسار أني عمتاك وخالتاك وجدتاك وأختاك وزوجتاك فقل صحيج تزوج بجدتي رجمل مربض أمأمه وأمأبه والريض منزوج بجدني الصيم كذلك فولدت كامن مدي الصيع من الريض بنتين فالبنتان من جدتي الصيح أمأهه خالتاه والمنتان منأم أبيه عتساه وقسد كان أوالمريض متزوجا أم الصيبي فولدت بنتين فهماأ خشىا المحييرلامه والمريض لاسه فاذامات الريض فلامرأتيه النمن وهما جدد تااليحيج وابنتيه الثلثان وههما عتساالصحيح وخالتاه وتجديسه السدس وهماا مرأتاا لتحييم ولآخته لابيه مايبقي وهما أختآ الصحيم لامه والمسئلة تصم من تمانية وأربعين والله سجانه وتعالى أعلم اه (وقال في الغن الثاني أول كُتَّبِ البيوع فَي بحث الحَمَّل مانصه) و برث و يورث فان مأيجب فيه من الغرة يكون مو رونا بين و رثته اه وقد نقلناه في كتاب المجنا مات (وقال المؤلَّف في الفن الثالث في كتاب العلاق مانصه) ولداللاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الأحكام من الشهادة الى ان قال الافى -كمه من الارث والنفقة كذافي المدائع أه (وقال في كتاب الوقف مانصه) وفى فوا ألدصا حب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ما تاسقط لانه في معنى الصدلة وكذا القاضي وقدل لا يسقط لانه كالاجرةا هـ ` ذكره في الدرر والغسرر وجزم في البغسة تلغيص القنية بأنه بورث قال بخلاف رزق القاضي اه (وقال في حكمتاب الصيد) أسماب الملك ثلاثة مثبت لللك من أصله وهو الاستبلاء عدلى المساح ونافل بالسع والهبة وغوهدما وخلافة كاك الوارث الخ وراحمه (رقال في كاب الجنايات) القصامي عب المت المداميم ولدة للي زارد وارد الاسم و لا شي المبال فعفا احده ما سقط القصاص و لا شي المراكدة و المدام وصيح عفوالجروح رتقضي ديونه مده الوالم وصيح عفوالجروح رتقضي ديونه مده الوالم ومن تعلن الموالدة المراكدة و المناه والما (نقول جامعه) وهد تعشل المولم المحت مي معسن الحد أم فاله المجد والسكرة المحد يديد الانسام والمسكلة والمسكلة والمداردة مراكدة وكان الموالد و المسكلة وعلى المراكدة وكان الموالد و المدارة والمدارة وكان الموالد و المدارة وكان الموالد وكان الموالد و المدارة وكان الموالد و المدارة وكان الموالد و المدارة وكان المدارة وكان الموالد و المدارة وكان وكان المدارة وكان المد

دين التي و دما حمد المارة ادس رمضان داره تحييدا المن وهدنيا الحاف آلاتك الم حدي عرالات و يالطائر وأاس الم ولايه سانعما التعلاة منه بر الاصار والمعاتر وفنهما أغ دسك الدى ادم الاستعامة عامة وقلات أحمادنا بدر رعنامنك التي اس لحاسنهانها مه ونصلي ونساعل معراج الدرامة م زما إلى المالي من المجال معال المالي من المالي من والله حدوا وفقيه أفي الربّ ري آليان فيه مفجوم لاه داء ومصابح الاقداء أب المعالملاه، الهٰ وَ وَ مِنْ اللَّهِ الْمُوحِدِ وَعَالَمُ مِنْ أَلَّمُ ۚ قُلَّ وَ يَتُوهُ إِنَّ النَّفِيلَ مَرَامَا لَهُ مَاد الشير من بوالفيرة عني يدكي روي أه داسان على الساعد لله والروة يَّا و صَ فَي مِنْ أَهِ ، له وأَوْرِ عُرِّهِ عَتْمَه إِذْ كَدَ - في مِنْ دَاكَ يُرْدِ الْأَلْسُمَاه إ والنفائر العد "أنفح بالع الراح وسعمائه ومنها مأوى فكالالماني أ القبول ارهى درول المأخذ في تربيبه وتراكمه مدند الساول في أراامه ا وحدد ما عماد ما العالم، زرى الدرا يحاوله اعد عاسماه وران معنماء ه الله بأصونها مصور وتفخر بفروعه أدهور ولماكل طمعالسم بفس من برريم الدورسة ١٨٩ على ذمه مرالمومى المه وتضوع مسك الهادية وتحديم الدخ اء من دي الما تروا اصائل العلامة الشيخ مجود ا مدرى الحريم الأزال عموما لد ماللها أرتى بالدارة الوط فه وخرسكنا الدية بغيرا مركاء مهاره المددئ المهار جساسهم صافقدي فويد أرشمه المت ارغى التتم ر وذا ماله و المراد و المراد

أشهوس ضاء تباقق الكمال به أم بدور جاء ت بوق الجمال أم زهو ورزهو بروض نضير به بعد برالصماو عرف الشمال أم لا آل الصفا بأذن المدالى به أم كاب الاتصاف عدب المنال بالله مجمع الفوائد معموا به جالغنى والمنساوكسب المعالى ذاك فتح المقدر المناس منه به منح فدات بغيض الجملال كلاكرت تروق و تحمل به بهمرات فمه بالهاف المثال نظمت دره ترجعه مفتى الشخت غير حالا محمد ذى الا مالى شعنا المحروالمفدى أبو الفتال شعبه و حياه به و جزاه خمسرا بيوم الماكل شنف المجمع من حلاه و شرف بالتال المتحال شنف المجمع من حلاه و شرف بالتال المتحال شنف المجمع من حلاه و شرف به مناسع الاتحاف فى حسن حال في راق المال ١١٨ عدر المالي المتحال في المالي المتحال في المتحال في المالي ١١٨ عدر الله المتحال المتحال

١٢٨٩ م

(اعلان)

المنظمة المنظم

